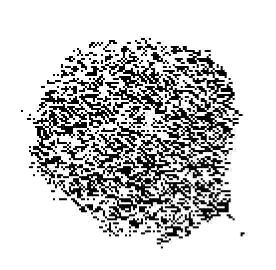
جامعة بيروت العربية

بحوث ودراسات
في تاريخ العصور الوسطى

الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
أستاذ تاريخ العصور الوسطى
كلية الآداب - جامعة القاهرة



١٩٧٧

جامعة بيروت العربية

بحوث ودراسات
في تاريخ العصور الوسطى

الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور
أستاذ تاريخ العصور الوسطى
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٧٧

طبع في دار الاحد (البحيري اخوان) بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسله وأنبيائه أجمعين .

وبعد ، فإن خير ما يعتز به أستاذ الجامعة تلميـــذ له ينبغ ويفوق أستاذه في فنه وعلمه ؛ وكتاب يأتي فيه بجديد نافع أو يلقي فيه بعض الضوء على جانب غامض من جوانب حقل تخصصه ؛ وكلاهما يجـد فيهما الاستاذ البعيد النظر نوعاً من الاحساس بالخير للوفاء بعهد كان مسئولا .

وربما عرضت له أثناء حياته العلمية بعض نقاط للبحث لا موضع لها في الكتب المسهبة ، فيعالجها في بحوث مركزة تنشر على هيئة مقالات في الدوريات العلمية ، أو تلقى على هيئة محاضرات في دور العـلم والثقافة ، أو تقدم في صورة دراسات إلى المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية .

وخطورة الوضع بالنسبة لهـذا النوع الأخير من البحوث هو أنها قد تنشر وقد لا تنشر ؛ وإذا نشرت فإنها تأتي موزعة بين عديد المطبوعات ، وبين مختلف البلدان ، وتفصل بينها سنوات طويلة . ولذا درج كثير من الباحثين — وخاصة في جامعات الغرب — على جمع شتات ما أنتجوه من بحوث ودراسات متفرقة في مجلد واحد ، مما يسهل العثور عليها والإطلاع على محتوياتها والافادة منها .

وهذا الكتاب الذي أقدمه اليوم للباحثين في حقل الدراسات التاريخية يضم ثمانية عشر بحثاً من البحوث المتنوعة التي دونتها في مختلف المناسبات على مدى ثلث قرن . وهي تتناول موضوعات متفرقة ، ولكن يجمع بينها رباط واحد متين هو أنها جميعاً تعالج جوانب في تاريخ العصور الوسطى في الشرق والغرب .

وقد رأيت أن تقوم جامعة بيروت العربية – التي نهضت بالتدريس ورئاسة قسم التاريخ فيها بضع سنوات – باصدار هـذا الكتاب تدعيماً لرسالتها البناءة الضخمة التي أوفت بهـا طوال خمسة عشر عاماً أو اكثر في هذه المنطقة الحساسة من قلب الوطن العربي، مما يحمل كل عربي أمين يبارك رسالتها ويدعو لها بالتوفيق والاستمرار في خدمة المواطن العربي من ناحية والفكر العربي من ناحية أخرى .

والله ولي التوفيق .

بيروت في ربيع الأول ١٣٩٥
نيسان ١٩٧٥

دكتور
سعيد عبد الفتاح عاشور

فهرس موضوعي

(١)

الحضارة العربية بين الأصالة والتجديد

من الحقائق المسلم بها أن نسبة كبيرة من العرب اليوم غير راضين عن وضعهم وأحوالهم . فرغم هذه المظاهر البراقة التي نلمسها في بعض جوانب الوطن العربي ، إلا أن نظرة جادة أمينة في ضوء المقارنة بين أوضاع المجتمع العربي من ناحية وأوضاع العالم المتحضر من ناحية أخرى ، تجعلنا ندرك أن هذا المجتمع يعاني فعلاً من حالة تخلف خطيرة ، فكرياً واجتماعياً واقتصادياً.

ومن حق العرب اليوم أن يألموا لهذا الوضع ويعيدوا النظر في حقيقة أمرهم ، ويتدارسوا أسباب هذه الكبوة التي ألمت بهم ، والاسلوب الصحيح للنهوض منها . ذلك أن العرب لم يكونوا مطلقاً من تلك الأمم التي عاشت على هامش تاريخ البشرية ، دون أن يسطروا فيه أثراً بناءً ، وإنما كان العرب أصحاب رسالة خالدة ، وبناة حضارة هي باعتراف كافة الباحثين أعظم حضارة شهدها العالم أجمع — مشرقه ومغربه — طوال العصور الوسطى .

ومن هذا المورد استقى الغرب منذ القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، عندما أفاق أهل الغرب من ظلمة العصور الوسطى ليفتحوا أعينهم على حضارة عربية شامخة البنيان لم تترك فناً ولا علماً ولا ضرباً من ضروب المعرفة الانسانية إلا أسهمت فيه بجديد ، فنشطت حركة الترجمة من العربية إلى اللاتينية ، ولم يترك الأوروبيون في القرنين الثاني عشر والثالث عشر كتاباً عربياً في الآداب أو العلوم أو الفنون إلا تلقفوه في نهم وعكفوا

على ترجمته إلى اللاتينية ليتعلموا فيها ويتتلمذوا على أيدي مؤلفيها من أعلام الفكر العربي . حتى القرآن الكريم عندما وقعت منه نسخة مخطوطة في أيديهم ترجموها إلى اللاتينية في وقت مبكر يرجع إلى النصف الأول من القرن الثاني عشر للميلاد . ولم يتردد ريمونـد رئيس أساقفة طليطلة في انشاء مكتب كبير للترجمة قام بترجمة عديد من أمهات ثمار الفكر العربي إلى اللاتينية . بل لقد ظهر من ملوك أسبانيا الذين عرفوا بتعصبهم الشديد في ذلك الدور ضد العروبة والإسلام ، من قدّر الثقافة العربية وأدرك ألا أمل في صحوة الغرب دون الوقوف على تراث العرب والافادة منه ، ومن هؤلاء ألفونس الخامس ملك قشتالة وليون الملقب بالحكيم (١٢٥٢—١٢٨٤) .

وعلى هذا الأساس قامت النهضة الأوروبية في القرن الخامس عشر ، وهي النهضة التي استمرت في تطور وتقدم إلى ان بلغت ما بلغته اليوم من تفوق وازدهار . أمـا الأصل وأما المنبع الذي استقت منه الحضارة الحديثة ، فلم يلبث ان تعرض للجفاف والذبول ، ووقف العرب اليوم على مفارق الطرق ، بين آسفين على مجد ولى ومترحمين على أيام انقضت ، وبين متشككين في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وبين مفتونين بحضارة الغرب بلـغ من شغفهم بها أن أقبلوا عليها في نهم لا يلتهمون إلا مساوئها ولا يقدسون إلا سيئاتها . ولننظر في أمر كل فريق من هذه الفرق الثلاث .

أما المترحمون على الحضارة العربية وأمجادها ، فيحلو لهـم بين حين وآخر أن يقيموا لها عزاء في شكل مؤتمر أو ندوة أو غير هذا وذاك ، ينعون فيه مجد الآباء وآثار الأجداد ، وغالباً ما يقف دورهم عند التغني بأمجاد الماضي ، لعلهم يجدون في ذلك نوعاً من السلوى يعوضهم عما يشعرون به من أسى عند المقارنة بين ما كانوا عليه وما صاروا إليه . ويعبر هذا الفريق عن وجهة نظره بشتى الطرق العلنية الواضحة ، إما بالكتابة أو الخطابة التي يتحدثون فيها عن أزمـة الحضارة العربية ، وهم في جميع الحالات يرددون كلاماً مكرراً يستعرضون فيه ما حققته تلك الحضارة من منجزات في مختلف العلوم والفنون ، وما أسهمت به من نصيب كبير

فعّال في بناء الحضارة الغربية الحديثة ، وكيف أن العرب وحضارتهم أصحاب فضل كبير على الحضارة البشرية وتطورها . ونأخذ على هـذا الفريق وقوفه عند هذا الحد ، وعدم محاولة تخطيه إلى العمل على إيضاح الحقيقة الخاصة بأن الحضارة العربية ذبلت ولكنها لم تمت ، وأنها كالشجرة الراسخة أصلها ثابت وجذورها قوية متينة ممتدة في الأعماق ، لئن جفت أوراقها نتيجة لعدم العناية بها ، فان بعض الرعاية ومزيد من العناية كفيلان بأن يعيدا إلى هذه الشجرة نضرتها وخضرتها ، لتصبح أعظم مما أمست فيه ، ويعود إلى الاستظلال بظلها ليس العرب وحدهم وإنما البشر كافة ، مثلما حدث في سالف الزمان . أجل ، علينا أن ندرك وأن نعترف بأن ذبول شجرة الحضارة العربية لا يرجع إلى عدم قدرتها على مسايرة التطور الحديث أو – كما يدعي البعض – إلى بـذور ضعف كامنة بين ثنايا تلك الحضارة أشبه بالجراثيم التي تنخر في جسد حتى يتساقط وتتهاوى أعضاؤه تحت تأثيرها . وإنما جاء ذبول تلك الشجرة نتيجة لسبب رئيسي واحد هو تقاعس أصحابها عـن العناية بها والالتزام بجوهرها ، والاستمرار في رعايتها . ومع هذا فان شجرة الحضارة العربية رغم كل ما يحيط بها اليوم من مظهر جاف مجدب ، ما زالت محتفظة بأسباب الحياة تنظر إلى أبنائها نظرة ألم وأمل ، وكأنها تترقب اليوم الذي يقومون فيه بمحاولة جدية مخلصة لرعايتها ، حتى تنهض من كبوتها وتقدم لهم وللبشرية جمعاء أضعاف ما يقدمونه لها .

وأما الفريق الثاني الذي يضم عصبـة المتشككين في ماضي العروبة وحاضرها وربما مستقبلها ، فيمثل الجانب الهدام الذي لا يرى في ماضي الحضارة العربية إلا جموداً ، ولا في حاضرها إلا عجزاً ، ولا في مستقبلها إلا ظلاماً . وفي الوقت الذي تستثير عظمة الحضارة العربية مفكري العالم أجمـع في الشرق والغرب ، فيعكفون على دراستها ، وبيان أصالتها ، وإيضاح عناصر القوة فيها ، وشرح فضلهـا على الحضارة البشرية جمعاء ويبذلون جهوداً متواصلة لاحياء تراثها . . . في هـذا الوقت نسمع صوتاً

خافتاً غير بريء يستهدف في صورة مباشرة أو غير مباشرة — عن خبث أو جهل — التشكيك في قدرة العرب على الانطلاق ، وفي استطاعة حضارتهم النهوض بل في قيمة تراثهم الخالد وأهميته بالنسبة للحاضر والمستقبل .

نعم ، في الوقت الذي تفاجئنا فيـــه دور النشر كل يوم بمطبوعات جديدة عن التراث العربي تبرز عظمته وقوته وتصدر عن المهتمين بالاستشراق في روسيا وهولندا وفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، إذا بأصوات — ماكرة أو غافلة — تنبعث من جوف الوطن العربي نفسه تقلل من قيمـــة التراث العربي بل تندد به ، وترى في إحيائه نوعاً من الردة غير المستحبة ، وتتهم الجهود الحريصة على إحياء ذلك التراث بأنها جهود رجعية . ولعل هؤلاء فاتهم أن الحضارة العربية تمثل زمن ازدهارها أكبر حركة تقدمية شهدها التاريخ ، وان هذه الحضارة تحوي من امكانيات الانطلاق والتقدم ومسايرة التطور من أجل سعادة البشر مـــا لا تحويه حضارة أخرى ، وأننا عندما ننادي بإحياء تراث الحضارة العربية ، فاننا لا ننادي بالتمسك بالأساليب العتيقة في الانتاج كما يحلو لذلك الفريق أن يتشدق ، ولا نطالب بالوقوف عند أساليب الماضي وعدم الأخذ الحاضر . إننا عندما ننادي بإحيـــاء التراث العربي ، إنما نستهدف إستخلاص ما في هذا التراث من قيم بناءة — فكرية وخلقية واجتماعية واقتصادية — وهي قيم مثالية لا ترتبط بالماضي وحده ، وإنما هي صالحة لكل زمان ومكان ، ومن الممكن أن تكون أداة طيبة ووسيلة فعالة للنهوض والانطلاق والوصول إلى ما بعد مرحلة القمر. علينا أن نذكر أن روجر بيكون — رائد البحث العلمي والمنهج التجريبي الحديث في العالم الغربي عندما توصل إلى أن الظواهر الطبيعية جميعها متوافقة ومتآلفة تآلفاً يؤدي إلى وحدة الطبيعة ، وعندما قال بأن الطبيعيات والكيمياء والفلـــك والرياضيات تؤدي إلى وظائف مختلفة لشيء واحد هو الطبيعة ، وعندما تنبأ بامكان الوصول إلى اختراع سفن تسير بآلات دون حاجة إلى مجداف أو شراع ، وطائرات يحرك الانسان أجنحتها كما يفعل الطير ، ومفرقعات ملتهبة تبيد الجيوش ،

وروافع ضخمة لرفع الأثقال ، وعقاقير سامــة تبيد الحشرات والهوام ومصابيح تضيء دون أن ينفد وقودها ... إلى غير ذلك من الارهاصات التي توصل إليها الانسان فعلاً فيما بعد ، والتي غدت أساس التطور الحضاري الحديث ... علينا أن نذكر أن بيكون الذي عاش في القرن الثالث عشر للميلاد عندما توصل إلى هذا القدر من المعرفة وتنبأ بتلك المعلومات إنما كان قـد تعلم اللغة العربية ، وتلقى العلم في جامعة اكسفورد الناشئة على أيدي أساتذة كانوا قــد تتلمذوا بدورهم على أيدي العرب في أسبانيا ، وأنه دأب دائماً على حث تلاميذه ومعاصريه على تعلم اللغة العربية وعلوم العرب بوصفها الطريق الوحيد للمعرفة الحقة .

إن إتسام الحضارة العربية بمسحة من الايمان لا ينبغي ان يكون سبباً لادانتها وإتهامها بالجمود والرجعية ، فالأديان السماوية نزلت من أجل تحرير البشر لا تقييدهم ، وبهدف تطوير المجتمــع البشري نحو الأفضل والأسمى لا تجميده . والايمان ليس معناه مطلقاً تقبل الحقائق تقبلاً أعمى دون تمحيصها ودراستها دراسة حرة تستهدف الوصول إلى كنهها . فهـــا هو القرآن الكريم يستعرض آيات الله من ليل ونهار ، وشمس وقمر ، وسماوات وأرض ، ومــد للظل ، واختلاف ألسنة الناس وألوانهم ... ثم يطالب المؤمنين بأن يتدبروا هذه الآيات ، وإذا ذكروا بهـــا لم يخروا عليها صماً وعمياناً . وإذا وجدت فئة من رجال الدين — في المسيحية والإسلام سواء — اتصفت منـذ العصور الوسطى بالتزمت والرغبة في حصر الفكر البشري داخل دائرة محدودة ضيقة ، فان هــذه الفئة لا يمكن أن تعبر عن رحابة صدر الأديان السماوية وما تحويه من قدرات خلاقة على طريق التحرر والانطلاق .

وفيما عدا هذه الفئة المتزمتة التي تمثل نسبة قليلة ، نجد أعلام الحضارة العربية وبناتها أكثر ما يكونون تحرراً في تفكيرهم واتساع أفقهم . أليس ابراهيم بن سيار النظام هو أول من قرر أن الشك بداية لكل معرفــة ، ثم جاء الغزالي من بعده فأكد هذه النظرية وأفاض فيها في كتابه « احياء

علوم الدين » وذلك قبل أن يولد ديكارت الفيلسوف الفرنسي الذائع الصيت بقرون ؟ أليس ابن تيمية في كتابه « نقد المنطق » هو الذي نادى بأن الاستقراء هو الطريقة الوحيدة الموصلة إلى اليقين ؟ أليس جابر بن حيان هو الذي قال العبارة الشهيرة بأن المعرفة لا تحصل إلا بالعمل وإجراء التجارب ؟ أليس ابن رشد هو الشارح الأعظم لفلسفة أرسطو ، الذي أطلق لتفكيره العنان وضرب مثلاً فريداً لحرية الفكر بعيداً عن كل قيد ديني أو غير ديني ؟ إذا كان هؤلاء وغيرهم من أعلام الحضارة العربية والفكر العربي قد سبقوا زمانهم فكرياً بعدة قرون فكيف نعتبر الحضارة العربية جامدة ؟ وكيف نعتبر العودة إلى التراث والعمل على إحياء ما فيه من قيم ومثل ضرباً من الرجعية ؟ ؟ .

أما الفريق الثالث الذي يشمل المفتونين بحضارة الغرب ، فقد بهرهم ضوء الحضارة الغربية الحديثة ، فأقبلوا عليها في نهم شديد يتمسحون بها ويحاولون الانتساب إليها متنكرين لاصولهم الحضارية . ولو كان هؤلاء تدبروا أمرهم ليميزوا بين الغث والسمين ، ويحرصوا على اختيار العناصر الطيبة من الحضارة الغربية لهان أمرهم ، ولكنهم في حماستهم لكل ما هو غربي اندفعوا ليأخذوا عن الحضارة الغربية مساوئها ورذائلها . لقد أغمضوا أعينهم عما في الحضارة الغربية من حرص على الانتاج والتزام باصول العمل وقواعده وغير ذلك من الجوهر ، وفتحوا أعينهم واسعة على ما ابتلي به المجتمع الغربي اليوم من رذائل ومفاسد . والغريب أيضاً بشأن هذا الفريق أنه في الوقت الذي تنبعث أصوات من الغرب تبدي إعجابها بروحانية الشرق ، إذا بهم يتطرفون في تمجيد مادية الغرب . لقد فات هؤلاء أن المعجبين بروحانية الشرق ضاقوا ذرعاً بعبادة المادة ، وأدركوا أنه لا حياة لجسد بلا روح ، فاتجهوا بقلوبهم نحو الشرق ينشدون روحانياته ويتلمسون فيها القيم والمثل .

* * *

فاذا أردنا بعد ذلك أن نطرق باب المشكلة التي نحن بصددها لتحديد ما ينبغي أن تكون عليه الحضارة العربية بين تياري الاصالة والتجديد ، فاننا نجد أن الحل في حقيقة أمره ليس صعباً ولا مستعصياً ، وذلك إذا حددنا المقصود بالاصالة والمقصود بالتجديد . إذا كان المقصود بالاصالة العراقة والاحتفاظ بالجوهر بما يحويه من قيم ومثل ، فان الاصالة في هـذه الحالة ينبغي أن تكون أساس التقدم بالحضارة العربية ونقطة الانطلاق لأية حركة تستهدف نهضتها داخل اطار مرن بعيد عن الجمود الذي تتبرأ منه تلك الحضارة . أما التجديد ، فاذا كان المقصود بـه التخلي عن الجوهر ونبذ القديم لا لشيء سوى انه قديم والتمسح بالجديد لا لشيء سوى أنه جديد ، ففي هذه حالة تصبح الدعوة إلى التجديد خطراً على كيان الحضارة العربية واصالتها ومثلها وكيانها . والتجديد مرفوض رفضاً قاطعاً في هذه الحالة . ولكن إذا كان المقصود بالتجديد إحياء ما ذبل من المثل والقيم والاستفادة من الجوانب البناءة في الحضارات الاخرى التي من شأنها أن تزيـد تلك المثل والقيم تأصلاً ورسوخاً وتمد البناء الحضاري العربي بمزيـد من الصلابة ومزيد من القدرة على الحركة ، فمرحباً بالتجديد في هـذه الحالة ، لأنه لا يتعارض مـع الأصالة ولا يقف منها على طرف نقيض ، وإنما يتفق مع خصائص الحضارة العربية وسمـاتها الاساسية ، وهو الأمر الذي لا يتضح إلا بإلقاء نظرة سريعة نحدد فيها تلك الخصائص والسمات تحديداً دقيقاً يلقي أضواء على كنه تلك الحضارة وروحها .

لعل أول مـــا تتصف به الحضارة العربية هو أنها **تقدمية** متطورة بعيدة عن الجمود . فالعرب الذين بدأوا بناءهم الحضاري من نقطة الصفر غـداة انطلاقهم من شبه جزيرتهم في القرن السابع للميلاد وانتهوا بأن دونوا شروحاً على فلسفة أرسطو فاقت كل ما كتب عن تلك الفلسفة حتى العصور الحديثة ، وسبقوا غيرهم في وضع نظريات في الصوت والضوء ، والصور في المرايا المقعرة والمحدبة ، وتحليل المواد تحليلاً كيماوياً ، ووصف كثير من المركبات الكيميائية وخصائصها ، والتمييز بين القلويات والاحماض ،

وتأليف موسوعات في الطب ظل يعول عليها في دراسة الطب في الجامعات الاوروبية حتى القرن التاسع عشر ، والتوصل إلى نتائج في الفلك والعلوم الرياضية لم يعرفها العالم من قبل . . . هؤلاء العرب لا يمكن أن تكون حضارتهم جامدة ، وإنما هي تقدمية متطورة ، بدأت ـ باستخدام الرماح والسهام وانتهت بوصف القنبلة والطوربيد واستعمال القوة الدافعة للبارود ، بدأت بتلقين الفقه والحديث في المساجد والجوامع وانتهت بإنشاء المدارس والجامعات لاستيعاب كافة العلوم العقلية والنقلية . وإذا تتبعنا هذا المشوار الطويل لوجدنا أنه لم يستغرق سوى مرحلة قصيرة من الزمان . فهل توصف مثل هذه الحضارة بعد ذلك بالجمود وعدم القدرة على التطور ؟ وهل يوصف الرجوع إلى مثل هذه الحضارة وقيمها بأنه نوع من الرجعية أو الردة كما تدعي قلة من الهدامين ؟

وبعد ذلك تأتي صفة **ثانية** للحضارة العربية هي الحيوية والاستمرار . فهذه الحضارة منذ مولدها مرت بادوار متباينة بين يقظة وسبات ، وتعرضت لهجمات عديدة من الداخل والخارج ، ولكنها ظلت بروحها وقيمها ومثلها وجوهرها حية قائمة شامخة ، لم تمت مطلقاً لندعي أنها في حاجة إلى بعث جديد ، ولم ينفد معينها لنقول أنها تفتقر إلى إحياء ، ولم تذبل جذورها الأصيلة لنطالب باستبدالها بغيرها . لئن كانت أوراقها قد جفت وذبلت فان جذورها ما زالت حية يتوافر لها من أسباب القوة ما يضمن اخضرار الأوراق من جديد لتعود كما كانت بل أكثر مما كانت عليه في الماضي . وحسبي أن أشير إلى مثال واحد في هذا الصدد للتدليل على حيوية الحضارة العربية واستمرارها . فالجزائر البلد العربي الاصيل تعرضت فيه الحضارة العربية لأعنف وأبشع ما يمكن أن تتعرض له حضارة في التاريخ من محاولة لاقتلاع جذورها على أيدي الاستعمار الفرنسي . ولكن ماذا حدث بعد تلك الجهود الطويلة المضنية التي بذلتها فرنسا من أجل فرنسة الجزائر ومحو مقوماتها العربية واستئصال شأفة لغتها وعقيدتها ؟ قامت الجزائر عربية مرة أخرى مثلما كانت قبل الاستعمار الفرنسي ،

تفخر بحضارتها العربية ، وأسرعت قبل غيرها إلى تعريب جامعاتها ومعاهدها التي فرنسها الاستعمار . بل لا نبالغ ولا نجامل إذا قلنا أن الجزائر اليوم غـدت زاوية أساسية من زوايا القومية العربية وركناً بارزاً من أركان الحضارة العربية وجبهـة شريفة من أشرف جبهات النضال العربي . فهل هناك صورة أبرز من هـــذه الصورة للتدليل على حيوية الحضارة العربية وقدرتها على الاستمرار والبقاء والصمود في وجه القوى المعادية ؟

وما يقال عن الجزائر يقال اليوم عن فلسطين الحبيبة وأرضها العربية الطيبة التي شهدت صفحة من أروع صفحات الحضارة العربية وأكثرها ازدهاراً والتي تتعرض اليوم لأبشع جريمة عرفها تاريـخ البشر في محاولة آثمة لطمس معالمها العربية ، ولكنها تقف بسواعد أبنائها العرب — مسلمين ومسيحيين — صامدة مرفوعة الرأس لتضرب أروع مثل على حيوية شعب وحيوية حضارة .

وبعد ذلك تأتي صفـــة ثالثة للحضارة العربية تبدو في اتساع أفقها وانفتاحها على العالم أجمـع وعلى الحضارات كلها . فالحضارة العربية منذ مولدها حتى اليوم لم تكن أبداً منغلقة على نفسها ، وإنما هي قابلة للأخذ والعطاء . وحسب الحضارة العربية أنها عند قيامها أفادت من الحضارات القديمة السابقة لها زمنياً مثل حضارات اليونان والرومان والفرس بل الهنود والصينيين . وهي في ذلك حرصت كل الحرص على أن تحسن الاختيار والانتقاء ، كما أظهرت قدرة على تكييف الالهام الدخيل وفق حاجاتها ، وفي خلقها إياه خلقاً جديداً يسبغ عليها طابعها الخاص . وبعبارة أخرى فان الحضارة العربية لم تلتقط كل ما صادفته من عناصر الحضارات الاخرى وإنما عرفت كيف تتخير غذاءها ، فتقبلت كل ما من شأنه أن يساعدها على الاحتفاظ بجوهرها ومثلها وقيمها وطابعها ، ونبذت كل ما لا يقبل التكييف وكل ما لا يتفق مع أصولها ومبادئها . ولا يقلل من شأن الحضارة العربيـة مطلقاً انها أفادت من غيرها ، لأن سنة التطور البشري والرقي الحضاري تتطلب دائماً أن يستفيد الخلف من جهود السلف . ولو كان

لزاماً على كل جيل أو على كل حضارة أن تبـــدأ بوضع أساس البناء الحضاري من جديد لوجدنا البشر اليوم في مستوى أقرب إلى العصر الحجري القديم ، ولكننا توصلنا إلى القداحة اليوم بعد ان بدأ الانسان الأول بحك قطعتين من الحجر بعضهما ببعض لتوليد شرارة يشعل منهما النار ، وما زالت جهود الاجيال تتعاقب حتى توصل الانسان إلى عود الثقاب فالقداحة . ويكفي الحضارة العربية فخراً أنها لم تقف عند حـــد الأخذ عن الغير والنقل عن السابقين وإنما ابتكرت وأضافت وجددت ، ثم اعطت الحضارات الأخرى اللاحقة أضعاف ما أخذته عن الحضارات السابقة .

أما الصفة الرابعة للحضارة العربية فهي التسامـح المطلق . فالحضارة العربية حضارة محبة وأخاء . محبة بين مختلف الاجناس وإخاء بين مختلف الأديان السماوية . لا تعصب أعمى ولا كراهية ، ففي ظل المحبة والاخاء يكون التعاون ممكناً والتقدم ممكناً . ألا يكفي أن يكون بناة الحضارة العربية وأعلامها من العرب والفرس والترك والبربر وغيرهم من أبناء الشعوب والجنسيات التي انصهرت داخل بوتقة العروبة وفكرت بعقليتها وانتجت بوحي من مثلها وفي ظل قيمها وما وفرته لهم جميعاً من حياة آمنة مطمئنة ؟ ألا يكفي الحضارة العربية أن يكون من بين أعلامها وبناتها جابر بن حيان والحسن بن الهيثم وابن رشد والطبري والبيروني والخوارزمي والفارابي وابن سينا والبتاني وابن خلدون ؟ الكل سواء مـــع اختلاف الدماء التي تجري في عروقهم والكل يسيرون في موكب واحد هو موكب العروبة . ومن ناحية أخرى ألا يكفي الحضارة العربية أن تحتضن بين ذراعيها وداخل صدرها المسلم والمسيحي واليهودي بل ربما الصابئي ؟ يكفي أن نعلم أنـه من بين أعلام الحضارة العربية كان ثابت بن قرة وسنان بن ثابت ، وحنين بن اسحق وجورجيوس بن بختيشوع ويوحنا بن ماسوية وموسى بن العازار واسحـــق ابن موسى وابن العبري . بـــل يكفي الحضارة العربية فخراً ودليلاً على تسامحها أن الفيلسوف اليهودي الشهير ابن ميمون الذي يفخر بـه الفكر الاسرائيلي تلقى تعليمه على أيدي أساتذة ومشايخ من العرب المسلمين ، في

جامع قرطبة الكبير ، حيث سمح للجميع على اختلاف أديانهم وملهم ونحلهم بالدخول وتلقى العلم دون تفرقة أو تمييز . وهكذا ضربت الحضارة العربية أروع مثل في التسامح والاخاء والمحبة .

وأخيراً ، فان الحضارة العربية تتصف بأنها حضارة ايمان . ففي ظل الايمان نشأت ، وبين ربوعه ازدهرت وترعرعت ، وبفضله وهديه اكتسبت أسمى قيمها ومبادئها ومثلها . فمن الايمان كان التسامح والمحبة ، ومن الايمان نبعت مكارم الاخلاق . والحضارة العربية عندما اتصفت بالايمان واتخذت منه دعامة لها لم تهمل المادة بل أعطتها حقها من التقدير لما لها أهمية في بناء العمران وسعادة البشر . ومن ناحية أخرى فان الحضارة العربية عندما اتخذت من الايمان ركيزة لها استهدفت في المقام الاول أن تحمي كيانها بسياج منيع من المبادئ الخلقية والمثل الكريمة لأن الأديان السماوية كلها تتفق في رسالة واحدة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والايمان لا يتعارض مع العلم مطلقاً بل على العكس ، الايمان هو الذي يتوج العلم بهالة من الخير والبركة تجعل منه علماً نافعاً . فلا خير في علم دون أخلاق ، ومكارم الأخلاق هي جوهر الأديان السماوية ومحور رسالتها . وحسبنا دليلاً على الترابط بين الايمان والعلم ما جاء في الحديث الشريف « العلم علمان علم الأديان وعلم الأبدان » وهكذا غدا علم الطب — أو علم الأبدان — صنواً للايمان وعلم الأديان . وإذا كانت بعض المذاهب الحديثة تدعي أنه في التمسك بالايمان بعداً عن الخط الاشتراكي ، فاننا نجد في مبادئ الاديان السماوية خير اشتراكية تأخذ من الغني للفقير . ها هو القرآن الكريم يحتم أخذ الزكاة ويفرضها فرضاً على القادر فيقول : « خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها » وها هو العهد الجديد يردد في سفر أعمال الرسل أن « جميع الذين آمنوا كانوا معاً ، وكان عندهم كل شيء مشتركاً ، والاملاك والمقتنيات كانوا يبيعونها ويقسمونها بين الجميع كما يكون لكل واحد احتياج !! » فهل هناك بعد ذلك اشتراكية أقوى وأعمق من اشتراكية الايمان هذه ؟ ؟ .

وأخيراً فاننا عندما نقول إن الحضارة العربية حضارة ايمان لا نعني بذلك – كما يدعي المغرضون – أن يتحول المجتمع إلى حلقات ذكر ويترك الانتاج والعمل . فالحضارة العربية حضارة إيمان ومثل وأخـلاق ، وهي حضارة كـــد وعمل وإنتاج « وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

(٢)

المجتمع الإسلامي في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية

انصبت عناية الباحثين في تاريخ بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية على الجانبين السياسي والحربي، دون أن يحظى الجانب الاجتماعي سوى بقدر ضئيل لا يتناسب وأهميته في التاريخ. وربما جاء عدم عناية الكتّاب المعاصرين بالتعرض للجانب الاجتماعي نتيجة لاهتمامهم بما كان بين الصليبيين والمسلمين من مساجلات وحروب استأثرت في المقام الأول بانتباههم.

والواقع إن دراسة المجتمع الشامي في عصر الحروب الصليبية — فضلاً عما لها من أهميـة — فإنها من أشد أنواع الدراسات تعقيداً، كما أنها من أكثرها طرافة. ذلك أنه اجتمعت في بلاد الشام في ذلك العصر طوائف متعددة الأصول والمشارب والعقائد والاتجاهات، وحرص كل فريق منها على التمسك بعاداته وتقاليده ومعتقداته، ممـا أدى إلى ظهور تشكيلة واسعة من الأوضاع الاجتماعية. وهكذا نجـد أنفسنا أمام عدة مجتمعات — لا مجتمع واحد أو مجتمعين — في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية، لكل مجتمع منها وضعه الخاص المميز. وهـذه الأوضاع قد تتباعد حيناً وتتقارب أحياناً بحكم تواجدها جميعاً داخل وعاء واحد كبير يستوعبها، ويفرض عليها قدراً من الاتصال يتفاوت بتفاوت الظروف.

وبعبارة أخرى فإنه من الخطأ أن يظن إنسان أن بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية لم تعرف سوى مجتمعين يمثل كل منهما وحـدة اجتماعية متماسكة، هما المجتمع الاسلامي والمجتمع المسيحي. فإذا جاز لنا أن نقسم

بلاد الشام في ذلك العصر من الناحيتين العسكرية والسياسية إلى معسكرين كبيرين أحدهما إسلامي والآخر مسيحي ، فإن هـــذا التقسيم يبدو غير واقعي من الناحية الاجتماعية ، لأن كل معسكر من هذين المعسكرين الكبيرين انقسم بدوره إلى مجتمعات أصغر لها خصائصها وتقاليدها ، وربما لا تربط بينها سوى رابطة الجهاد الديني ضد الفريق الآخر .

وإذا كنا قد اقتصرنا في بحثنا هــذا على دراسة المجتمع الإسلامي في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية بالذات ، فإن أول مـــا يستوعي انتباهنا في هذه الدراسة هو انسياب كثير من العناصر والطوائف داخل المحيط العربي الكبير في تلك البلاد . وقد تكون بعض هذه الجموع دخلت بلاد الشام بقصد الجهاد الديني أو بحثاً عن حياة أكثر أمناً ورغداً من المناطق الأولى التي عاشت فيها[1] ، ولكن الذي يعنينا في دراستنا هذه هو أنها جميعاً تركت آثار بصماتها واضحة في التركيب الإجتماعي والتكوين البشري والجنسي والبناء الحضاري للمجتمع الإسلامي الكبير في بلاد الشام ، وخاصة فيما يتعلق بالنظم واللغة والعادات والتقاليد . وربما أدت سهولة انتقال السكان من منطقة لأخرى في ذلـك العصر إلى إختلاط الناس في حالات عديدة ، وعدم ارتباط كل عنصر بمنطقة محدودة ، مما ترتب عليه إعطاء المجتمع الإسلامي في بلاد الشام طابعاً جديداً مميزاً في تلك الحقبة .

ونستطيع أن نقسم المسلمين بوجه عام في بلاد الشام إلى حضر وبدو . فالحضر هم أهالي المدن والقرى الشامية ، واتصفت حياتهم بالاستقرار ، واشتغلوا بالنشاط الاقتصادي من تجارة وصناعة وزراعة . وكانت مـدن الشام ومراكزه العمرانية — مثل دمشق وحلب وحمص وحمـــاه وشيزر ونحوها — هي المحور الأساسي لنشاط الحضر ، فحفلت بحيــاة اجتماعية نشطه ، ساعـد عليها توافر الثروة والمال فيها . ذلك أنه على الرغم من الظروف القاسية التي مر بها كثير من مدن الشام في عصر الحروب الصليبية ،

(١) Faruk Summer Oguzler, pp. 9-10 & Gibb : Damascus Chr. p. 22.

إلا أنه يبدو أن نسبة كبيرة من أهلها اتسعت ثرواتهم ، وظهرت عليهم علامات النعمة [1]. من ذلك – على سبيل المثال – الهدايا التي درج بنو منقذ على تقديمها للحكام المعاصرين تجنباً لعدائهم أو حرصاً على مجاملتهم ، مما يشير إلى مدى ما تمتعت به إمارتهم من رخاء مادي وثراء اقتصادي[2]. هذا فضلاً عما يقال من أن رسل الصليبيين إلى أبي علي فخر الملك ابن عمار صاحب طرابلس ١٠٩٩ أخذوا بما شاهدوه في طرابلس من مظاهر الثروة والترف والغنى [3].

ويبدو هذا النشاط الاجتماعي أوضح ما يكون في الاحتفالات العامة والخاصة ، ومنها الأعياد الدينية التي تمثل أعياداً عامة شارك في أحيائها كافة المسلمين ، وحرصوا على اضفاء قدر من البهاء عليها ، وخاصة عيد الفطر وعيد الأضحى ومولد النبي ﷺ ، فضلاً عن شهر رمضان . وقد روى ابن جبير أنـــه من تقاليد الدماشقة أنهم كانوا يتوضون يوم عرفة ليقفوا في مساجدهم كاشفي الرؤوس أثر صلاة العصر التماساً ببركة الساعة ، ولا يزالون واقفين داعين حتى غروب الشمس « فينفرون كما ينفر الحاج ، وهم باكين ، سائلين الله أن يوصلهم إلى بيته الحرام » [4] . كذلك استرعى نظر ابن جبير بالذات مزيـــد تعظيمهم للحاج ، فإذا وصل ركب الحاج عائدين بعد اداء الفريضة خرج الناس لتلقيهم ، الجم الغفير ، نساءً ورجالاً يصافحونهم ويتمسحون بهم » [5] .

وبالإضافة إلى الأعياد الدينية التي هي بمثابة احتفالات إسلامية عامة يبتهج لها ويشارك فيها كافة المسلمين ، شهدت المدن الإسلامية احتفالات خاصة في مناسبات معينة . من ذلـك احتفال نور الدين محمود بختان ابنه

---

(١) ابن العديم : زبدة الحلب ، ج ١ ص ٢٥٧ – ٢٥٨ أسامه بن منقذ : الاعتبار ، ص ٨٧ .

(٢) Gesta Francorum, p. 78.

(٣) Raymond d'Agiles (Rec. Hist. Occid. III) pp. 275-276.

(٤) ابن جبير : الرحلة ، ص ٢٧٨ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .

الملك الصالح اسماعيل في عيد الفطر سنة ٥٦٩ هـ (١١٨٣ م) ، فزينت حلب في تلك المناسبة وختن معه جماعـــة من أولاد الأمراء ، وأخرج نور الدين صدقات كثيرة وكسوات للأيتام [١] . أما عامة الأهالي فكانوا يحتفلون بختان أبنائهم احتفالات كبيرة ، يقـدم فيها الأحباء شيئاً كثيراً من الأرز والسكر والغنم ، كل حسب طاقته ، ويختتم الحفل بتلاوة المولد النبوي الكريم [٢] .

على أن أبهج المناسبات الاجتماعية وأشدها سروراً هي دائماً الاحتفال بالزواج ، وهي العملية التي كانت تتم وفق التقاليد الإسلامية وتلعب فيها الخاطبة دوراً كبيراً . وهكذا يبدو أنه على الرغم من أن العصر كان عصر جهاد مليء بالتضحيات والحروب والحوادث ، فإنه ليس معنى ذلـك أن الحياة الاجتماعية اتصفت بالجفاف والقسوة . والملاحظ بوجه عام أن أهالي مدن الشام لم يعدموا وسيلة للترفيه عن أنفسهم ، كالخروج للنزهـة عند شواطئ الأنهار والبرك والمروج والبساتين ، وكلها أماكن كانت تعج بأصحاب الملاعيب والمضحكين وعروض خيال الظل وغيرها [٣] . أما الخاصة والأمراء فكانت لهم أيضاً ضروب التسلية الخاصة بهم ، مثـــل مجالس السمر أو ممارسة بعض الألعاب الرياضية ، وعلى رأسها رمي القبق واللعب بالجريد والصيد والقنص ، ثم لعب الكرة الذي شغف به صلاح الدين شغفاً كبيراً [٤] .

ولا يخفى عنا أن جزءاً كبيراً من النشاط الاجتماعي في تلك العصور تركز حول المنشآت العامة وبخاصة الحمامات التي تميزت بها الحضارة الإسلامية . ففي الحمام كانت تتم عمليـــة معاينة العروس المرشحة للزواج عارية تماماً للتأكد من خلو جسمها من العيوب . وقبل الزفاف كان يحتفل احتفالاً

---

(١) ابن العديم : زبدة الحلب ، ج ٢ ص ٣٤٠ .
(٢) محمد كرد علي : خطط الشام ، ج ٦ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
(٣) المرجع السابق ج ٦ ص ٨٢ .
(٤) أبوشامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ٥٧٠ ابن واصـــل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

كبيراً بدخول العروس من ناحية والعريس من ناحيــة أخرى إلى الحمام . وإذا دخل المريض الحمام كان ذلك إعلاناً لشفائه فيقام حفل لهذه المناسبة ويقبل عليه المهنؤون للتهنئة . هذا كله بالإضافة إلى ما كان يتم في الحمامات من لقاءات بين نساء المدينة الواحدة حيث يتم تبادل الأخبار والأحاديث ، وتتباهى كل منهن بما أوتيت من جمال وما توافر لها من حلى ، بعد أن تقوم البلانة بتحفيفها وابرازها في أحسن صورة [١] .

وقد اشتهرت الشام بكثرة حماماتها وجمـــالها في العصور الوسطى ، وخاصة دمشق لوفرة مائها وجودة صناعة الصابون فيها ، فضلاً عن شهرتها بالعطور الممتازة ، وكلها من مستلزمات الحمام . وذكر ابن عساكر حمامات دمشق ، وكل منها منسوب إلى الجهــة أو الفئة التي يقع الحمام في حيها أو يخدم أفرادها . وبعض هذه الحمامات بني على الآبار في حين كان الماء يساق إلى البعض الآخر [٢] . ولم يوجد ما يحول دون وقف بعض هــذه الحمامات في بلاد الشام على المدارس وقراءة القرءان [٣]. ويروي ابن طولون أنه عندما بنى نور الدين دار المسرة أنشأ إلى جوارها حماماً [٤] . وقــد عدد ابن عساكر حمامات دمشق بسبعة وخمسين حماماً ، في حــين عددها ابن جبير بعد ذلك ـ في أواخر القرن الثاني عشر للميلاد ـ بمائة حمام [٥] . وفي منطقة دمشق ـ المدينة وما حولها ـ بلغ عــدد الحمامات في بعض الأوقات مائة وسبعاً وثلاثين حماماً [٦] . أما حلب فإن ابن شداد قـــدر حمامات المدينة وضواحيها بمائة وخمس وتسعين حماماً [٧] .

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص ٩٥ – ٩٦ .
(٢) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ٢ ص ١٦٢ .
(٣) ابن شاكر الكتبي : عيون التواريخ ، ج ١٤ ورقه ١٣٦ (مخطوط) .
(٤) ابن طولون : الشمعة المضية في أخبار القلعة الدمشقية ، ص ١٣ .
(٥) رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٧ .
(٦) الأربلي : مدارس دمشق وربطها وجوامعها ، ص ٣٠ .
(٧) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٢٨١ . النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٥ ورقه ٢٩ .

ولم يهمل حكام المسلمين في ذلك العصر إقامـــة المرافق العامة بقصد خدمة المجتمع ، مما جعل الحياة الاجتماعية في الشام في ذلـك العصر تتسم بمسحة واضحة من الانسانية والعدالة الاجتماعية . من ذلك ما يرويه ابن الشحنة من أن نور الدين محمود أنشأ صهاريج للمياه داخل حلب للشرب[1] . وربما جاء جزء كبير من هـذه المنشآت التي أقامها الحكام بدافع البر والرغبة في التقرب إلى الله بالعمل الطيب . من ذلك مـا يقوله ابن جبير من أن نورالدين محمود عين للمغاربة الغرباء أوقافاً كثيرة في دمشق ، منها طاحونتان وسبعة بساتين وأرض بيضاء وحمـــام ودكانان ... وكانت تلك الأوقاف تغل خمسمائة دينار في العام . كذلك أنشأ دياراً موقوفة لقراء كتاب الله عز وجل يسكنونها « ومرافق الغرباء بهذه البلدة أكثر من أن يأخذها الاحصاء ، لا سيما لحفاظ كتاب الله عز وجل والمنتمين لطالبي العلم ... »[2] .

وما دام ابن جبير قد جرنا إلى رجال الدين والعلم ووضعهم في المجتمع ، فإننا نشير إلى أن هذه الفئة تمتعت بقدر وافر من رعاية الحكام في بلاد الشام ، وحظي أفرادها بقسط ضخم من احترام العامـــة والخاصة وهو الأمر الذي يبدو بوضوح في عصر نور الدين ثم صلاح الدين ومن تبعه من ملوك بني أيوب . ويبدو أن إحساس المسلمين في الشام بالخطر الصليبي في ذلك الدور جعلهم يهتمون في المقام الأول بالعلوم الدينية ، لمـا فيها من شحذ للهمم على طريق الجهاد من ناحية ، فضلاً عما تثيره في القلوب من تمسك بتعاليم الدين من ناحية أخرى . وهذا وذاك يؤديان إلى الصمود في وجـــه العدو الدخيل . وليس معنى ذلك إهمال العلوم والدراسات غير الدينية ، إذ ازدهرت بعض هـذه العلوم في ذلك الدور ، وخاصة الطب والصيدلة وقـــد تألق فيها ابن البيطار الدمشقي صاحب كتاب الأدوية المفردة . ويروي المؤرخ ابن عساكر أن نور الدين محمود عندما سمع عنه

---

(١) ابن الشحنة : الدر المنتخب ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٢) رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٤ .

أنه يعمل في كتابه « تاريخ مدينة دمشق » ، فإنه أظهر « تشوقه إلى الاستنجاز والاستتمام ، فراجعت العمل فيه ... »[1] .

أما عن معاملة الحكام لرجال العلم والدين ، فيقال عن نور الدين محمود أنه كان يقف لهم وينشرح صدره لمجالستهم[2] . وكان يجتمع عنده من العلماء للبحث والنظر عدد كبير يستقدمهم إليه من شق البلاد[3] . كذلك يروي ابن قاضي شهبة أن نور الدين – مع عظمته – كان إذا دخل عليه الفقيه أو الصوفي يقوم له ويمشي بين يديه ويجلسه إلى جانبه كأنه أقرب الناس إليه[4] . ولذا بنى لهم المدارس والمساكن وأجرى لهم الجرايات الوافرة . وكان يقرب مشايخ الصوفية منه ويدنيهم ويتواضع لهم[5] .

والمعروف أن السلاجقة حرصوا على إنشاء المدارس للتمكين للمذهب السني . وهكذا حتى كان عهد نور الدين محمود فأخذ يتوسع في إنشاء المدارس بالشام للمالكية والشافعية والحنابلة . هذا إلى أن نور الدين اهتم بالحديث وأسس داراً للحديث بدمشق . وبالاضافة إلى المدارس ، فإن بلاد الشام شهدت في ذلك العصر توسعاً في إنشاء الخانقاوات نتيجة لانتشار التصوف . والمعروف أنه إذا كان التصوف في المقام الأول ظاهرة دينية ، فإن لهذه الظاهرة أسباب نفسية ، كما أن لها رد فعل اجتماعي خطير[6] . ذلك أن ما أصاب المسلمين من أزمات في عصر الحروب الصليبية جعل الكثيرين منهم يفكرون تفكيراً صوفياً ويتلمسون في طريق العودة إلى الله بالزهد والعبادة مخرجاً من الوضع الذي غدوا فيه والذي مكن العدو من غزوهم في عقر دارهم . ولذا كثرت الخانقاوات والزوايا

(١) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١ ص ٤ .
(٢) النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، ج ١ ص ٦٦٧ .
(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٢٨٣ .
(٤) ابن قاضي شهبة : الدر الثمين في سيرة نور الدين ، ورقة ١١٧ – ١١٨ .
(٥) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٢٨١ .
(٦) سعيد عبد الفتاح عاشور : السيد أحمد البدوي (الفصل الأول) .

في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، وامتلأت تلك المؤسسات بالصوفية الذين أخذوا يباشرون أسلوبهم المفضل في حياة الزهد والعبادة ويحظون بعطف الحكام واحترامهم ، وخاصة نور الدين محمود الذي « كان إذا أعطى أحدهم شيئاً يقول : إن هؤلاء لهم في بيت المال حق ، فإذا قنعوا ببعضه فلهم المنة علينا »[1] . وبالاضافة إلى الخانقاوات والزوايا التي غدت ملتقى الراغبين في التصوف من الرجال فإنه وجدت ببلاد الشام في ذلك العصر الرباطات التي غدت مراكز تجمع للنساء والراغبات في الزهد .

ومن أعظم المنشآت الاجتماعية التي شهدتها بلاد الشام في ذلك العصر كانت البيمارستانات التي وجدت منها عـدة ، نسب أحدها في دمشق إلى دقاق ، ووجد آخر في الصالحية عرف بالقيمري ، ونسب اثنان إلى مجاهد الدين بزان[2] . على أن أشهر بيمارستانات الشام إطلاقاً في عصر الحروب الصليبية كان البيمارستان النوري الذي اعتبره ابن جبير « مفخراً عظيماً من مفاخر الإسلام »[3] . وقـد وقف نور الدين هذا البيمارستان على الفقراء دون الأغنياء ، اللهم إلا إذا لم يجد الأغنياء دواءً مسقماً لعللهم سوى في هذا البيمارستان . وعلى هذا الأساس شرب نور الدين نفسه من دوائه[4] . ولما أنشأ نور الدين هذا البيمارستان جعل أمر الطب فيه للعالم الطبيب أبي المجد ، وأطلق له جامكية وجراية . وكان أبو المجـد يتردد إلى هذا البيمارستان لمعالجة المرضى ، « فكان يدور على المرضى ويتفقد أحوالهم ويعتبر أمورهم ، وبين يديه المشارفون والقوام لخدمة المرضى ، فكان جميع ما يكتبه لكل مريض من المداواة والتدبير لا يؤخـر عنه ولا يتوان عن ذلك »[5] .

---

(١) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٥ ورقه ٦١ (مخطوط) – أنظر أيضاً : ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ١٢ ورقه ٤٨ (مخطوط) .

(٢) المنجد : خطط دمشق ، ص ٦١   Sauvaget : Les Monuments Historiques de Damas &, p. 102

(٣) رحلة ابن جبير ، ص ٢٨٢ .

(٤) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٢ ص ٢٨١ .

(٥) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء ، ج ٢ ص ١٥٥ .

وهكذا حتى ينتهي أبو المجد من طوافه على المرضى فيذهب إلى مكتبة البيمارستان ليخرج الكتب ويقرأ وحوله بقية الأطباء . ولا يزالون في اشتغال ومباحثة طوال ثلاث ساعات كاملة . وقد خصص نور الدين الايوان الشرقي من هذا البيمارستان لتعليم الطب ، كما كانت له خزانة كبيرة للأشربة تحوي صنوف الأدوية والعقاقير والمراهم . ولم يلبث هذا البيمارستان أن بلغ درجة النضج على أيام صلاح الدين ، إذ امتدح ابن جبير تنظيم أموره ، وقال إن الاطباء كانوا « يبكرون إليه في كل يوم ، ويتفقدون المرضى ويأمرون باعداد ما يصلحهم من الأدوية والأغذية حسبما يليق بكل منهم » . وكان هذا البيمارستان مقسماً إلى قسمين للعلاج : قسم للعلاج الخارجي وآخر للعلاج الداخلي ، وكل قسم ينقسم بدوره إلى قسمين : قسم للذكور وآخر للاناث [1] .

ومن هذه الأوصاف يمكن أن ندرك ما بلغه المجتمع الشامي في عصر الحروب الصليبية من رقي ونضج ، تشهد عليها هذه اللمسات الإنسانية التي تجلت في العناية بالفقير والمريض والغريب . وطبيعي أن يكون هذا هو الوضع السائد في معظم المدن الإسلامية بالشام في ذلك العصر . من ذلك ما قيل من أن ابن بطلان لمتطبب المتوفي سنة ٤٥٨ هـ (١٠٦٦ م) قام بوضع أسس العمل في بيمارستان أقيم لخدمة أهل حلب . وجاء في وثيقة وقف أحد البيمارستانات المخصصة للأمراض العقلية إن « كل مجنون خصص له خادمان يخدمانه ، فينزعان عنه ثيابه كل صباح ويحميانه بالماء البارد ، ثم يلبسانه ثياباً نظيفة ويحملانه على إداء الصلاة ويسمعانه قراءة القرآن ، يقرأه قارئ حسن الصوت ، ثم يفسحانه في الهواء الطلق ، ويسمع في الآخر الأصوات الجميلة والنغمات الموسيقية الطيبة [2] » . وهذا دليل على ما شهده المجتمع الإسلامي في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية من ضروب الرعاية الاجتماعية التي حرص القادرون – من الحكام وغير الحكام –

---

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٢٧٤ المنجد : بيمارستان نورالدين ، ص ١٤ .

(٢) محمد كرد علي : خطط الشام ، ج ٦ ص ١٦٥ – ١٦٦ .

على تقديمها لمن هم في حاجـة إليها . وقد عرف عن الخاتون ست الشام (ت ٦١٦ هـ) ابنة نجم الدين أيوب أنها كانت تعمل في « كل سنة في دارها بألوف من الذهب أشربة وأدوية وعقاقير وغير ذلك ، فيفرق على الناس »[١] . أما عن المرافق التي أقيمت للغرباء في بـلاد الشام فيقول عنها ابن جبير « إنها أكثر من أن يأخذها الاحصاء » . ومن هـذه المنشآت الخانات التي أقيمت على طول الطرق « فأمن الناس وباتوا في الشتاء في ركن من المطر »[٢] .

والواقع أنه رغم الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع الإسلامي بالشام في عصر الحروب الصليبية ، فإن جميع الشواهد تدل على أن هذا المجتمع لم يفقد مطلقاً رواءه وانتعاشه ، وهو الانتعاش الذي اتصفت به مدن الشام قبيل وصول الحملة الصليبية الأولى في أواخر القرن الحادي عشر . ومهما يقال عن التفتت السياسي والخلافات المذهبية التي سادت تلك البلاد في ذلك الدور ، فإن كاتباً مثل ناصر خسرو لا يتمالك نفسه من الاعجاب بجمال عمائر مدينة مثل طرابلس وارتفاع تلك العمائر التي بلغ بعضها ست طبقات[٣] . أما العمري فيؤكد أن ميـــاه النهر كانت تصل إلى دور المدينة المرتفعة « التي لا يرقى إليها إلا بالدرج العلية »[٤] . وما يقال عن دمشق وطرابلس وحلب يقال عن بقية مدن الشام ومراكز العمران فيه . ففي شيزر ـــ مثلاً ـــ اهتم بنو منقذ بإقامة العمائر والقصور الشامخة والدور النفيسة ، دون أن تقتصر هذه النهضة على شيزر وحدها وإنما امتدت إلى كفرطاب التابعة لها[٥] .

ولا شك في أن هذه المراكز العمرانية الآهلة بالسكان كانت في حاجة إلى رعاية خاصة لضبط الأمن . وهنا نسمع عن طائفة الأحداث التي كانت

---

(١) النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، ج ١ ص ٢٧٨ .
(٢) رحلة ابن جبير ، ص ٢٨٤ – ٢٨٥ .
(٣) ناصر خسرو : سفرنامة ، ص ١٣ – ١٤ .
(٤) العمري : مسالك الأبصار ، ج ٢ مجلد ٣ ورقه ٤٤٩ (مخطوط) .
(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٤ ص ٣٥٧ ٣٥٨ .

معروفة بصفة خاصة في حلب ودمشق ، وهم نوع من أنواع عساكر الرديف المدنية ، يشبهون رجال الشرطة ، إلا أنهم مدنيون غير محترفين ، يناط بهم حفظ النظام العام ومكافحة الحريق ، مقابل رواتب معينة يتقاضونها من حصيلة ضرائب مدنية خاصة [1] .

وقد أشار ابن جبير إلى بعض العادات التي تمسك بها أهل الشام في ذلك العصر ، منها أن « صفة سلامهم إيماء للركوع أو السجود ، فترى الأعناق تتلاعب بين رفع وخفض وبسط وقبض » . كذلك تعجب ابن جبير من أنهم – الصغير والكبير – « يمشون وأيديهم إلى الخلف قابضين بالواحدة على الأخرى ، ويركعون للسلام في تلك الحالة » [2] . أما ما عدا ذلك من العادات والتقاليد فلا تعدو أن تكون قاسماً مشتركاً بين الشعوب العربية الإسلامية في ذلك العصر . من ذلك قول ابن جبير أنهم في الجنائز يمشون أمام الموتى قارئين القرآن الكريم بأصوات مرتفعة شجية ، فإذا انتهوا إلى الجامع قطعوا القراءة ودخلوا للصلاة . وربما بالغ أهل دمشق بالذات في الجنائز « ذلك أنهم يمشون أمام الجنائز بقراء يقرءون القرآن بأصوات شجية ، وتلاحين مبكية ، تكاد تنخلع لها النفوس شجواً وحناناً ، يرفعون أصواتهم بها ، فتتلقاها الآذان بأدمع الأجفان » . أما قول ابن جبير عن أهل دمشق أنهم « إذا ألمت بهم كارثة أسرعوا إلى الجوامع كاشفي الرؤوس متضرعين إلى الله ، وخاصة الجامع الأموي بدمشق حيث يخرجون المصحف العثماني ويدعون الله حتى يكشف عنهم الغمة » [3] ، فإن هذا التصرف كان أمراً طبيعياً يتفق وروح العصر وعقليته ، وما أشبه ذلك بما نقرأه في المصادر والحوليات الغربية عن هروع المسيحيين في أوقات الملمات إلى أقرب دير أو كنيسة طلباً للرحمة الإلهية ، أو حرصهم على اصطحاب صليب الصلبوت معهم في معاركهم المحفوفة بالمخاطر .

(١) دائرة المعارف الإسلامية – مادة أحداث .
(٢) رحلة ابن جبير ، ص ٢٨٥ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

ولا يخفى عنا أن النشاط الاقتصادي كان له أثره الكبير في حالة الانتعاش التي شهدها المجتمع الشامي – وخاصة في المدن – في عصر الحروب الصليبية ، رغم ما كان يتعرض له هذا النشاط أحياناً من هزات نتيجة لتلك الحروب . والمعروف أن بلاد الشام كانت دائماً حلقة الوصل وملتقى قوافل التجارة القادمة من المشرق والعراق من ناحية ، ومن آسيا الصغرى والشمال من ناحية ثانية ومن شبه الجزيرة العربية من ناحية ثالثة ثم من مصر من ناحية رابعة . وإذا كانت الحروب الصليبية قد عرقلت أحياناً مسيرة القوافل الإسلامية من الشام وإليه ، إلا أنها من ناحية أخرى ضاعفت النشاط التجاري وخاصة مع الغرب الأوربي عن طريق الموانى البحرية التي سيطر عليها الصليبيون على سواحل بلاد الشام . وكثيراً ما كان العامل التجاري يدفع المسلمين والصليبيين سواء إلى عقد هدنة أو صلح ليتمكن الطرفان من استئناف التجارة دون عائق . وقد أثارت هذه الظاهرة عجب الرحالة ابن جبير الذي اتجه من دمشق الإسلامية إلى عكا الصليبية في قافلة كبيرة للتجار المسافرين بالسلع ، فقال « ومن أعجب ما يحدث به في الدنيا أن قوافل المسلمين تخرج إلى بلاد الافرنج وسبيهم يدخل إلى بلاد المسلمين !! » . [1] كذلك أشار ابن جبير في موضع آخر إلى أن « اختلاج القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الفرنج غير منقطع ، واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا » [2] .

والواقع إن نور الدين محمود – ومن بعده صلاح الدين – اهتما اهتماماً كبيراً بأمر التجارة وحرصاً على حماية طرقها من المفسدين ، فأنشأ نور الدين الخانات للتجار في الطرقات ، وأقام الأبراج لحماية الطرق التجارية ، وأزال المكوس المفروضة على التجارة ليشجع التجار على التردد على بلاده [3] . وقد وصف ابن جبير الخانات التي مر بها في طرق الشام على أيام صلاح الدين

(١) نفس المصدر ، ص ٢٨٨ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٢٨٣ .

فذكر الكثير عنهـا ، وقال عن بعضها إنها « كالقلاع امتناعاً وحصانة ، وأبوابها من الحديد ، وهي من الوثاقة في غاية » . كذلك قال عن الطريق من حمص إلى دمشق إنه كثير الخانات ، ومن هذه الخانات خان السلطان الذي بناه صلاح الدين « وهو في غاية الوثاقـة والحسن ، بباب حديد على سبيلهم في بناء خانات هذه الطرق كلها واحتفالهم في تشييدها . وفي هذا الخان ماء جار ، يتسرب إلى سقاية في وسط الخان كأنها صهريج ... »[١] .

ولم يكن التجار الذين أسهموا في النشاط التجاري داخل المدن الإسلامية ببلاد الشام في ذلـك العصر من المسلمين فحسب ، وإنما شارك تجار غير المسلمين في ذلك النشاط مقابـل ضريبة العشر التي فرضت على تجارتهم . كل ذلك « والحرب والقتال بينهم قائم على قدم وساق ... وأهل الحرب مشغولون بحربهم ... »[٢] وفي مدينة مثل دمشق تركزت أسواق المسلمين ومنشآتهم قرب المسجد الجامع والقلعة ، في حين تركز النصارى في الزاوية الشمالية الشرقية من المدينة ، واليهود في المنطقة الجنوبية ؛ وان كان ذلك لم يحل دون اختلاط كافة الطوائف في الأسواق والأماكن العامة ، مما يعطي صورة لجانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية في المدن الإسلامية ببلاد الشام .

وقد وصف ابن جبير أسواق دمشق بأنها « من أحفل أسواق البـلاد وأحسنها انتظاماً وأبدعهـا وضعاً ، ولا سيما قيسارياتها ، وهي مرتفعات كالفنادق ... »[٣] . وكانت هذه الأسواق في تنظيمها وترتيبها تتفق والطابع العام للأسواق في بقية المدن الإسلامية ، بمعنى أن هناك سوق خاصة لكل سلعة أو صنف مثل سوق البطيخ أو الفاكهة ، وسوق القمح أو الغلال ، وسوق الغنم والماشية ، وسوق الصاغة ، وسوق الحدادين ، وسوق النحاسين ، وسوق الزجاجين ، وسوق الشماعين ... وغيرها .

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٢٤٧ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٢٨٧ . (٣) المصدر السابق .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا النشاط التجاري الواسع في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ، فضلاً عما فيه من انطباعات تلقي أضواء على جوانب من الحياة الاجتماعية ، فإنه لا يخفى علينا أنه أدى إلى ظهور طبقة من أهل اليسار والنعمة كان لها أثرها في المجتمع ، فضلاً عن أن توافر الأموال نتيجة للاشتغال بالتجارة ساعد على كثرة الأوقاف التي أوقفها هؤلاء على وجوه البر المتعددة الأشكال . هذا وإن كان الأثرياء قد تعرضوا أحياناً لخطر المصادرة لتغطية نفقات الجيوش في أوقات الخطر والحصار [1] .

وقبل أن نترك الحديث عن مجتمع المدن الإسلامية بالشام في عصر الحروب الصليبية ، يجب أن نشير إلى حقيقتين : الأولى أنه وجدت بتلك المدن أعداد كبيرة من العامة أو العوام اشتغلوا بالأعمال اليومية ؛ ومن هؤلاء الباعة والسوقة والمكاريين ، فضلاً عن جموع المعدمين وأشباه المعدمين والدهماء . ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء مصدراً لإثارة الشغب أحياناً في المدن . ويروي أبو شامة أنه في أثناء المنافسات بين الحكام والأمراء ، دأب كل فريق على التودد إلى العامة لاكتسابهم إلى جانبه [2] . أما الصناع وأهل الحرف فقد حظوا بالتشجيع في ذلك العصر ، مما ساعد على رقي الصناعة وظهور بعض الفنانين الممتازين ، مثل حميد بن ظافر الحلبي وسليمان ابن معالي اللذين صنعا منبر جامع حلب وزيناه بالخشب المرصع بالعاج والأبنوس [3] .

أما الحقيقة الثانية فهي أنه رغم ما بدا أحياناً من مشاحنات بين المسلمين من ناحية وغير المسلمين من ناحية أخرى ، وهي مشاحنات فرضتها طبيعة العصر والظروف التي أملت أحداثه وروحه ، إلا أن جميع الأطراف عاشت

(١) ابن الأثير : الكامل ، ج ٨ ص ٢٣٥ .
(٢) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ٢٣٨ .
(٣) رحلة ابن جبير ، ص ٢٤٢ .

غالباً عيشة آمنة هادئة في ظل الحكم الإسلامي وداخل أسوار المدن الإسلامية ببلاد الشام . فكنائس النصارى وأديرتهم ظلت قائمة تمارس نشاطها العادي داخل المدن الإسلامية . ومن ذلك ما يقوله ابن جبير عن كنيسة للروم داخل دمشق ، كان لها شأن عظيم ، عرفت بكنيسة مريم « ليس بعد بيت المقدس عندهم أفضل منها . وهي حفيلة البناء ، تتضمن من التصاوير أمراً عجيباً ، تبهت الأفكار وتستوقف الأبصار ، ومرآها عجيب . وهي بأيدي الروم ولا اعتراض عليهم فيها »[1] . أما اليهود فقد عكفوا أيضاً على مباشرة نشاطهم – وخاصة الاقتصادي – في هدوء ، حتى أن أحد أبواب قلعة حلب حمل اسمهم[2] .

فإذا انتقلنا إلى خارج المدن الإسلامية ببلاد الشام فإننا نجد أراضي واسعة جيدة التربة والهواء ، يتوافر الماء لكثير منها عن طريق الأمطار ، وربما بعض الأنهار ، مما جعل الغالبية العظمى من أهل البلاد يشتغلون بالزراعة أو بالرعي .

والملاحظ عموماً أن أحوال بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ساءت في القرن الحادي عشر نتيجة للمنازعات بين أمراء السلاجقة بعضهم وبعض من ناحية ، ونتيجة للمنازعات بين السلاجقة والفاطميين من ناحية أخرى ، فضلاً عما كان هناك بين الامراء المحليين – من عرب وغير عرب – وجميعاً كانت لهم أطماعهم الخاصة من ناحية ثالثة . وقد تركت هذه الأوضاع أثرها في أحوال الشام حتى تناقص عدد سكانه في أواخر القرن الحادي عشر تناقصاً خطيراً[3] . وكان ذلك عندما جاءت الحروب الصليبية لتزيد الطينة بلة ، وتمزق الريف والمناطق الفسيحة الممتدة بين المدن والحصون ، بعد أن غدت مسرحاً لصراع مرير بين المسلمين والصليبيين . وعلى الرغم

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .

(٢) ابن الشحنة : الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب ، ص ٤٤ – ٤٥ .

(٣) Gibb : The Damascus Chronicle, p. 27

مما كان يحدث أحياناً من هدنة أو صلح بين الطرفين ، إلا أن الفلاحين في الريف وحول المدن كانوا لا يكادون يباشرون حياتهم اليومية العادية حتى يفاجئون بوصول جماعة جديدة من الحجاج المسلحين أو الصليبيين ، وهؤلاء يأتون من الغرب مشبعين بروح التعصب فلا يجدون وسيلة للتنفيس عن حماستهم الصليبية سوى انزال نقمتهم بالفلاحين العزل فيعملون فيهم ذبحاً وتقتيلاً [1] .

حقيقة إنه وجد من حكام المسلمين بالشام — مثل نور الدين محمود — من حرصوا على رعاية الفلاحين وإصلاح أمورهم ، فألغى المكوس وعني بحفر الترع والقنوات وتطهيرها [2] ؛ فضلاً عن عنايته بغوطة دمشق فأعاد تقسيمها من الناحية الإدارية ، مما ترتب عليه توزيع الأرض الشاغورية على مستحقين جدد من بينهم فريق من الأعراب [3] . ولكن على الرغم من ذلك فإن جميع الشواهد تشير إلى سوء حال الفلاحين بالنسبة لباقي طبقات المجتمع الإسلامي في الشام ، نظراً لكثرة الضرائب من جهة ، وتعرضهم للاغارات من جانب الصليبيين من جهة أخرى . ويبدو أن الخطر الأخير كان أشد قسوة ، إذ دأب الصليبيون على الإغارة على الأراضي والأرباض المحيطة بالمدن الإسلامية ، يخربونها ويحرقون ما بها من زرع وضرع ، وعندئذ يهجرها أهلها ، ويسرع من يستطيع الفرار منهم إلى المدن يلوذون بها ويتحصنون داخلها [4] .

أما البدو فالمعروف عنهم أنهم يأنفون من ممارسة حرفة الزراعة ، ويفضلون عليها حرفة الرعي أو التجارة ؛ ولذا ظلت غالبيتهم تنتقل خلف المرعى من مكان إلى آخر ، ومعهم قطعانهم من المواشي ، وربما

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٧٥٤ .

(٢) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٥ ورقه ٥٩ (مخطوط) .

(٣) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، ج ٢٠ ص ٢٦٥ — ٢٦٦ (مخطوط) .

(٤) ابن العديم : بغية الطلب ، ج ١ ورقة ١١٩ — ١٢١ (مخطوط) .

انتهزوا الفرصة للانقضاض على قوافل التجار وغير التجار ، وخاصة إذا كانوا من الصليبيين . وقـــد تألف أولئك البدو من عشائر لكل عشيرة أفخاذها وبطونها التي انتشرت في البـلاد . واشتهر من تلك العشائر في أواخر عصر الحروب الصليبية ببلاد الشام آل فضل من ربيعة ، وهم الذين امتدت منازلهم من حمص إلى قلعة جعبر إلى الرحبة ، بمعنى أنهم انتشروا بين العراق والشام على جانبي الفرات [١] . ويبدو أن آل فضل اضطروا – بحكم موقع منازلهم – إلى توزيع ولائهم بين القوى العديدة التي تقاسمت النفوذ في الشام وشمال العراق في ذلك الدور . من ذلك ما نسمعه من أن زعيمهم عيسى بن مهنا دأب عـلى مناصرة التتار حيناً وسلاطين المماليك أحياناً [٢] ، حتى ضاق السلطان الناصر محمد بن قلاون ذرعاً بآل فضل ، فطردهم ليحل محلهم اخوتهم من آل علي . هذا وإن كان الناصر محمد لم يلبث أن عفا عن آل فضل وردهم إلى بلادهم واقطاعاتهم [٣] .

على أنه يلاحظ أنه إذا كانت عشائر البدو الضاربة على أطراف الدولة – الأيوبية أو المماليكية – بالشام قد لجأت أحياناً إلى الخروج عن الطاعة ، فإنه وجد قسم آخر من تلك العشائر انتشر في داخلية بلاد الشام ؛ وهؤلاء كانوا أكثر ارتباطاً بشعور الولاء للدولة وخضوعاً لسلطانها . ومن هذه العشائر آل مرة في حوران وآل عـلي في المرج والغوطة حول دمشق ، وغيرهم كثيرون [٤] . وقد لجأ حكام المسلمين بالشام إلى محاولة درء خطر أولئك البدو عن طريق إدخال عشائرهم في بلاد الشام داخل إطار النظام الاقطاعي . من ذلك ما يذكره النويري من أن نور الدين محمود ضايقه أن البدو مارسوا الاعتداء على الحجاج في الطرقات ، فأقطعهم الإقطاعات حتى

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٢٠٤ .
(٢) المقريزي : السلوك ، حوادث سنة ٧١٥ هـ .
(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٤ ص ٢٠٦ .
(٤) المصدر السابق – نفس الجزء ، ص ٢٠٨ – ٢١٠ .

« يكفوا عن التعرض للحجاج »[1]. كذلك واصل سلاطين المماليك تلك السياسة ، فأضفوا على زعماء تلك العشائر ألقاب الإمارة وأقطعوهم الإقطاعات ، وفرضوا عليهم التزامات معينة ، أهمهـا الولاء للدولة وحراسة الطرق والدروب الصحراوية ، وتقديم الرجال وقت الحرب . ولكن عشائر البدو أنفت من الخضوع لذلك النوع من التنظيمات الحكومية التي تفقدها كثيراً من حريتها ، فأخذت مـا في النظام من مميزات ، وتخلصت مما فيه من التزامات .

وهناك من الدلائل مـا يشير إلى شيوع نوع من الإقطاع الزراعي في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية ، جرى بمقتضاه توزيع الأرض على الأجناد وكبار رجال الدولة ، فضلاً عن زعماء العشائر والبطون ، ومعظم هؤلاء كانوا يوزعون الأرض بدورهم على الفلاحين لزراعتها[2] . ومن الثابت أن نظام الملك هو الذي عمم نظام الإقطاع الحربي في الدولة السلجوقية ، ففرق الأرض على الأجناد وجعل لهم متحصلها لقاء ما يقدمونه من أجناد للسلطان . ويروي الأصفهاني أن نظام الملك أدرك أن البـلاد لا تدر الأموال الكافية للصرف على الأجناد بسبب الخلل في النظام المالي « ففرقها على الأجناد إقطاعاً ، وجعلهـا لهم حاصلاً وارتفاعاً ، فتوافرت دواعيهم على عمارتها ، وعادت في أقصر مدة إلى أحسن حال »[3] . وقد سارت الدولة الزنكية على رسوم السلاجقة ، واتبع نور الدين محمود نظام توريث الإقطاعات بمعنى أن يرث الابن أباه ، ممـا ترك أثراً واضحاً في الأوضاع الاجتماعية فضلاً عن الحربية والعمرانية[4] . ذلك أن جذور النظام الإقطاعي ازدادت رسوخاً في بلاد الشام أيام الدولة النورية ثم الايوبية ثم المماليكية . ومن ذلك أن نجم الدين أيوب وأخاه أسد الدين شيركوه ، ثم صلاح الدين

(١) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٥ ورقة ٥٩ — ٦٠ (مخطوط) .
(٢) تاريخ ابن الوردي ، ج ١ ص ٣٥١ ابن العديم : زبدة ، ج ٢ ص ٩ — ١٠ .
(٣) الأصفهاني : تاريخ دولة آل سلجوق ، ص ٢٥٥ .
(٤) ابن قاضي شهبة : الدر الثمين في سيرة نور الدين ، ورقة ١٧ (مخطوط) .

ابن نجم الدين وإخوته وبني عمومته ، تولوا وظائف متنوعة في الدولة النورية ومنحوا مقابل ذلك إقطاعات وفيرة . فنجم الدين تولى دمشق بعد استيلاء نور الدين عليها سنة ١١٥٤ وحصل على إقطاع كبير . وشيركوه تولى منصب القيادة العامة للجيش النوري وامتلك إقطاعاً كبيراً في حمص والرحبة وأعمالها . وتولى صلاح الدين وظيفة شحنة وديوان دمشق ومنح إقطاع مناسب في دمشق وغيرها[1] . وهذه كلها أمثلة على سبيل المثال لا الحصر .

هذا مع ملاحظة أن الفروسية التركمانية التي كانت ركناً أساسياً من أركان الجيوش الإسلامية بالشام في عصر الحروب الصليبية ، ارتبطت خدماتها الحربية بما يحصل عليه أربابها من أراض ، الأمر الذي جعل النظام الإقطاعي يتسع تدريجياً باتساع نطاق حركة الجهاد الإسلامي ضد الصليبيين في ذلك الدور . ولم يضع حداً لتحول الكثير من أراضي الشام إلى إقطاعات عسكرية سوى حرص بعض الحكام وغيرهم على وقف جهات لا يستهان بها على المدارس والزوايا والجوامع والبيمارستانات ، ونحوها من المنشآت الخيرية والدينية ، حتى تتمكن من اداء رسالتها ، ويستفيد من ريعها الصوفية والمساكين والمرضى والأيتام وطلاب العلم ونحوهم . ولا شك في أن هذه الأوقاف وضعت حداً ما لنمو الإقطاعات العسكرية .

ومهما تكن المغارم التي تحل بالفلاح في ظل النظام الإقطاعي ؛ فإنه يبدو لنا أن الفلاحين في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية قاسوا من الاغارات والعدوان الصليبي وعدم الاستقرار في الأمن ، أكثر مما قاسوا من جور المقطعين وأرباب الضياع الكبيرة ، لأن هؤلاء الأخيرين انصرفوا غالباً إلى القتال ، وشغلوا بالمشاركة في الأحداث الحربية والسياسية ونحوها عن ملاحقة الفلاحين[2] . ومع ذلك فإن حياة الفلاح ظلت كما هي في

---

(١) أبوشامة : كتاب الروضتين ، ص ١٠٠ — ١٣٠ .

(٢) يحيي بن سعيد : التاريخ، ص ٢١١ . ابن العديم : زبدة الحلب ، ج ١ ص ٢٠١ .

تلك العصور ، لا تختلف كثيراً في بلاد الشام عنها في أي مكان آخر . وإذا كانت غوطة دمشق قد شهدت في ذلك العصر « جواسق وقصور واسطبلات وطواحين وحمامات وأسواق وترب وجوامع ومشاهد ، غير القرى والضياع » فإن نصيب الفلاح من هذه النعم ظل محدوداً في القرى الضيقة الطرق المظلمة ، ذات المنازل المشيدة من الطين والآجر [1]. واتصف القرويون بوجه عام بالتواكل والتدين ، وغالبية السنة كانوا يتبعون المذهب الشافعي الذي يرجع تأصله في بلاد الشام إلى القرن الرابع الهجري (العاشر للميلاد) ، وإن لم يمنع ذلك وجود مذاهب سنية أخرى ، فمثلاً كان أهل بلدة دومة من الحنابلة .

والواقع أن الأوضاع الاجتماعية في بلاد الشام تأثرت إلى حد بعيد بكثرة العصبيات وتعددها ، وما كان لكل عصبية منها من تقاليد وعادات ، فضلاً عما كان بينها وبين بعض من صراعات وخلافات . ونستطيع أن نقسم هذه العصبيات في المجتمع الإسلامي ببلاد الشام على عصر الحروب الصليبية إلى نوعين : عصبيات عقائدية وعصبيات عنصرية . فمن الناحية العقائدية بلغت الخلافات المذهبية في بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية درجة من التناقض سببت شرخاً عميقاً ، بل شروخاً متشعبة في المجتمع الإسلامي . فبالاضافة إلى المذاهب السنية التي سبقت الاشارة إليها ، بلغ التشيع في بلاد الشام — وخاصة في شمالها — درجة واسعة من الانتشار . والمعروف أن الدعوة الاسماعيلية شهدت طفرة كبيرة في العصر الفاطمي بوجه عام وعهد الخليفة الحاكم بأمر الله بوجه خاص ، فأخذت فرق الحاكمية والآمرية والدروز والنصيرية وغيرها تواصل نشاطها في شمال الشام . ويمكن تلخيص أهم هذه الفرق والعصبيات فيما يلي :

١ — **الكسروانيون** : وهم أهل جبل كسروان ، وكانوا من النصيرية والعلويين والمتاولة [2] . ويبدو أن العداء المذهبي دفع الكسروانيين إلى

---

(١) شيخ الربوة الأنصاري : نخبة الدهر ، ورقة ١١١ (مخطوط) .
(٢) Lammens : La Syrie, II, p. 46

الوقوف مراراً إلى جانب الصليبيين ومناوئة السلطات السنية الحاكمة ، سواء من الأيوبيين أو من المماليك . من ذلك مثلاً ما حدث أثناء حصار السلطان قلاون لمدينة طرابلس سنة ١٢٨٩ ، إذ خف الكسروانيون لنجدة بوهيموند السابع أمير طرابلس . وقد استمر موقف الكسروانيين العدائي من سلطنة المماليك في عهد السلطان الأشرف خليل ثم في عهد السلطان الناصر محمد ابن قلاون [١] ، مما جعل الأخير يقف منهم موقفاً حازماً ، فقام الأمير أقوش الأفرم بمهاجمتهم في جيش كبير سنة ١٣٠٤ م (٧٠٥ هـ) « فخرب ضياعهم وقطع كرومهم ومزقهم ... وملك الجبل عنوة » [٢] . ولم يكتف السلطان الناصر محمد بذلك وإنما لجأ إلى تفتيت كيان الكسروانيين وإضعاف عصبيتهم ، فأقطع « جبال كسران بعد فتحها » لبعض أمراء المماليك ، فذهبوا إليها « فزرعها لهم الجبلية ورفعت أيدي الرفضة عنها » [٣] .

٢ — **التنوخيون** : وهم عشائر كثيرة اعتنقت الدرزية وانتشروا في جهات متفرقة من لبنان ، وظلوا يتأرجحون بين الولاء للصليبيين حيناً وللمسلمين أحياناً . ومن أشهر عشائر التنوخيين جماعة البحتريين الذين غضب عليهم سلاطين المماليك بسبب تقلبهم ، فحاربهم السلطان الظاهر بيبرس لتأديبهم ؛ ثم اشتد السلطان المنصور قلاون في معاقبتهم ، فصادر إقطاعاتهم ووزعها على حامية طرابلس من المماليك ، الأمر الذي جعل البحتريين يرضخون بالطاعة بعد ذلك [٤] .

وعلى العكس هناك فريق آخر من التنوخيين هم الارسلانيون ومركزهم قرب بيروت ، وقد اشتهروا بمواقفهم ضد الصليبيين مما جعلهم موضع رضاء السلاطين [٥] .

---

(١) للوقوف على التفصيلات أنظر : سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام .

(٢) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ص ١٥ .

(٣) صالح بن يحيى : تاريخ بيروت ، ص ٣٢ — ٣٣ أبو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٧٠٥ هـ المقريزي : السلوك ، ج ٢ ص ١٦٠ .

(٤) أبو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٧٠٥ هـ . صالح بن يحيى : تاريخ بيروت ، ص ٣٢ — ٣٣

(٥) الشدياق : أخبار الأعيان في جبل لبنان ، ص ١٧٤ .

٣ — **المعنيون** : أو بنو معن ، وقد حالفوا أقرباءهم التنوخيين في الغرب والشهابيين في وادي التيم ، وأبلوا في مقاتلة الصليبيين فكوفئوا على ذلك بمنحهم إقليم الشوف [١] .

٤ — **الشهابيون الدروز** : وكانت منازلهم في وادي التيم منذ سنة ١١٧٣ ؛ وشاركوا في مقاتلة الصليبيين ثم التتار . وقد حالف الشهابيون بني معن وأصهروا إليهم .

٥ — **المتاولة** : وهم فرقة من غلاة الشيعة ، وكانت زعامتهم في الجهات الشمالية من لبنان لبني حمادة . ويبدو أن التنافس كان قوياً بينهم وبين الشهابيين الدروز حول الزعامة في إقليم الجبل [٢].

٦ — **النصيرية أو العلويون** : وقد عاشوا في شبه عزلة في القسم الشمالي من الجبل تحت زعامة شيوخهم [٣] .

٧ — **الباطنية** : وكانت لهم قلاع عديدة أهمها مصياف والقدموس والكهف والخوابي والمنيقة والرصافة . والمعروف أنه بعد بداية القرن الثاني عشر للميلاد نقل الباطنيون نشاطهم إلى بلاد الشام ، وهو نشاط هدام ، إذ اتخذوا من القتل والاغتيال أداة لتثبيت دعوتهم والتخلص من خصومهم [٤] . ولم يقتصر أثرهم الاجتماعي في ذلك العصر على إثارة الفرقة بين السنّة والشيعة في بلاد الشام وممارستهم القتل والاغتيال ، وإنما امتد أثرهم إلى تفاقم خطر انتشار تعاطي الحشيش في المجتمع ، حتى أنهم نسبوا إليه وعرفوا باسم الحشيشية ، مما أدى إلى تفشي هذا المرض الخطير في بلاد الشام وخاصة في شمالها . فإذا أفقدهم الحشيش صوابهم ، فإنهم كانوا لا يتورعون — على قول ابن أيبك — عن أن يفجروا ببناتهم وأمهاتهم وأخواتهم « كما

(١) أحمد عزت عبدالكريم : التقسيم الاداري لسورية ، ص ١٣٦ .

(٢) Lammens : La Syrie, II, p. 13

(٣) Domombynes : La Syrie a l'epoque des Mamlouks, p. 227

(٤) Bernard Lewis : The Assassins, pp. 99 - 124

فعلوا كل محرم في شهر رمضان ليلاً ونهاراً »[1]. وقد وصل بهم الحال إلى أنهم أحرقوا المسجد الجامع بحلب، وجميع المشاهد والقبور الخاصة بأئمة السنّة. واسترعت تصرفاتهم هذه نظر ابن بطوطة فوصفهم بأن لهم « أمور عجيبة بهذه البلاد »[2].

وإلى جانب هذا التناقض المذهبي والعقائدي الحاد الذي عرفه المجتمع الاسلامي بالشام في عصر الحروب الصليبية، وجدت هناك خلافات عنصرية واضحة ظهرت في بناء ذلك المجتمع وتركيبه؛ هذا وإن كان من الملاحظ أن التناقض المذهبي كان أشد قسوة وظهوراً من التناقض العنصري. فبإستثناء بعض الفتن التي أثارتها أحياناً طوائف الـــترك في حلب في فجر عصر الحروب الصليبية – مثل العهد المرداسي – لا نجد خلافات عنصرية تفرض نفسها على الأحداث في بلاد الشام أو تؤثر في تغيير مجرى الأمور داخل المجتمع، بعكس الخلافات المذهبية التي كثيراً ما احتدمت وفرضت ارادتها على توجيه الأحداث داخل الجسد الواحد.

فمن ناحية البناء العنصري كان العنصر العربي منذ حركة الفتوح العربية الإسلامية هو العنصر المسيطر على المجتمع الشامي. ومنذ أوائل القرن العاشر للميلاد (الرابع للهجرة) أخذت بعض القبائل العربية في أطراف العراق وبلاد الشام تمرح على ذلـــك المسرح محتفظة بالكثير من أصول حياتها البدوية الخاصة، مما انعكست صورته على المجتمع الشامي في عصر الحروب الصليبية. ولم تلبث تلك القبائل أن بدأت تتحول إلى حياة الاستقرار في القرن التالي (الحادي عشر للميلاد) عندما بلغ ذلك التحول ذروته بالوثوب إلى مراكز السلطة وإقامة إمارات عربية في الشام لها كافة مظاهر الحكم المستقلة، من وزراء وكتاب وحجاب وجيوش ودواوين. وهكذا شهدت بلاد الشام قيام إمارة بني مرداس في حلب (١٠٢٤ – ١٠٧٩)

(١) ابن أيبك : الدره المضية في أخبار الدولة الفاطمية، ص ٥٦٢.
(٢) الرحلة، ص ٢٧٩.

وإمارة بني عمار في طرابلس (١٠٧٠ – ١١٠٩) وإمارة بني منقـــذ في شيزر (١٠٨١ – ١١٥٧) . ومهما يقال من أن هذه الإمارات كانت قصيرة العمر ، لم يعش منها حتى أواسط القرن الثاني عشر سوى الإمارة الأخيرة ، فإن الذي نحب أن نؤكده في بحثنا هو أن العنصر العربي كان له دوره البارز في المجتمع الشامي على عصر الحروب الصليبية . ذلـك أن سقوط الإمارات السابقة واحدة بعد أخرى لا يعني – من وجهة نظرنا – أكثر من ضياع النفوذ السياسي للعنصر العربي ، مع بقاء نفوذه الاجتماعي واضحاً يشكل ركناً أساسياً من أركان المجتمع الإسلامي في بلاد الشام ، وذلك إلى جانب الأركان التي تشكلها العناصر الأخرى من أكـراد وتركان وأتراك وغيرها . من ذلك مثلاً أن إمارة بني مرداس سقطت سنة ١٠٧٩ ، ولكن عشائر بني كلاب استمرت في نشاطها على مسرح شمال الشام ، متمسكين بصفاتهم العربية الأصيلة كالكرم والحلم والشجاعة ، مـع ميل إلى مجالس الشعر . واستمروا كذلك حتى ذابوا تدريجياً وسط المجتمع الشامي بعد أن طعموه بالكثير من مثلهم وتقاليدهم وعاداتهم الاجتماعية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بني منقذ رغم مـا أصابوه من أسباب التمدن في مركزهم شيزر ، وما بلغته إمارتهم من درجات الرقي المادي والفكري ، إلا أنهم لم يتخلوا مطلقاً عـن جميع مظاهر حياتهم القديمة ، حياة البداوة [١] . وربما كان من الأوفق القول بأنهم مارسوا حياة جمعت بين القديم والجديـــد ، فاتصف أمراؤهم وفرسانهم بالشجاعة والشهامـة ، وظهر بين صفوفهم فحول الشعراء والنحويين واللغويين ، في الوقت الذي انتشر بعضهم حول شـيزر يتصيدون ويزرعون ويرعون . وهكذا جاء تاريخ بني منقذ في شيزر خليطاً من الحروب والفروسية من ناحية وحياة الزراعة والرعي والصيد من ناحية أخرى . وكان ذلك في الوقت الذي سكن أمراؤهم القصور وعقدوا مجالس الأدب والعلم ، وعنوا

---

(١) Derenbourg : Vie du Ousama, p. 516, 571

بقرض الشعر ونسخ القرآن وجمع الكتب [١] ؛ وأخذوا يتنقلون بين شيزر وكفرطاب وحماه وحلب ، وفي كل كانت لهم القصور والمجالس المؤنسة [٢] . وفي جميع نواحي هذا النشاط أسهم أمراء بني منقذ بأنفسهم ، حتى يقال أن الأمير مرشد بن علي بن منقذ — والد أسامة — حرص على القيام بنسخ القرآن نسخاً مذهبة يزهو بها ويفتخر بكتابتها [٣] .

وقد بلغ من عناية آل منقذ بالصيد أنهم نظموا في شيزر وضواحيها فرقاً متكاملة ومتخصصة في أنواع الصيد المختلفة [٤] . وكانوا يخرجون من شيزر في أيام معينة لصيد معين « فكيف طارت الحجل كان في ذلك الجانب باز يرسل عليه ، ومعه مماليكه وأصحابه أربعون فارساً من أخبر الناس بالصيد . فلا يكاد يطير طير ولا يثور أرنب ولا غزال إلا اصطدناه » . حتى طير الماء والخنازير كانوا يصطادونها . وكان للصيد عندهم ترتيب « كأنه ترتيب الحرب والأمر المهم ، ولا يشغل أحد بحديث مع صاحبه ، ولا لهم همّ إلا التبحر في الأرض لنظر الأرانب أو الطير في أوكارها » [٥] . وقد استرعت عناية بني منقذ بالصيد ، وبراعتهم فيه ، انتباه فريق من الباحثين الغربيين ، فعالجوا هذه الناحية بعناية ، وأطنب في الكلام عنها كل من Huart, Schlumberger [٦] .

وربما اتخذ أولئك الأمراء العرب في بلاد الشام الموالي والمماليك والغلمان من الأقليات التركمانية والكردية والأرمينية ، وذلك من باب الترف . وقد نبغ هؤلاء الموالي في الحرب والسلم ، وصاروا يمثلون ركناً أساسياً في

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٣ ص ٨٦ . العماد الاصفهاني : الخريدة ، ج ١ ص ٥٦١ – ٥٦٢ .
(٢) ابن العديم : زبدة الحلب ، ج ١ ص ٢٢٣ . ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ٤ ص ٣٥٧ .
(٣) أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ٥٣ . ابن تغري بردى : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ٢٦٠ .
(٤) أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ١٩٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .
(٥) المصدر السابق ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .
(٦) Huart : Ousama b. Mounkid (J.R.A.S, 1890) p. 304 & Schlumberger : Recits de Byzance et de Croisades, pp. 99 - 101.

حياة الإمارات العربية في أول الأمـــر ، بوصفهم خدماً للدولة ومنفذين لسياستها وتابعين لأصحاب الشأن فيها [1] .

ويؤدي بنا هـــذا إلى الاشارة إلى العناصر غير العربية التي ازداد خطرها في بلاد الشام تدريجيا حتى غدت ركناً أساسياً في المجتمع الإسلامي على عصر الحروب الصليبية ، ومن هذه العناصر الترك والتركمان والاكراد . ومن المعروف أن الجماعات التركية التي انسابت إلى شمـــال الشام بصفة خاصة جاءت من الصحراء المعروفة بصحراء التركمان الواقعة بين بحر آرال وبحر الخزر ، فضلاً عمن جاء من تركستان وبلاد مـا وراء النهر ، ومن دفعت بهم دولة السلاجقة على هيئة أفواج متلاحقة .

ويقال إن أول من نزل من الاتراك ببلاد الشام هو هارون بن خـان سنة ١٠٦٢ ، وكانت معه جماعات من الترك والاكراد والديالمة والكرج ، ممن يبلغ عددهم نحو ألف رجل ، فأقطعهم محمود بن نصر المرداسي معرة النعمان سنة ١٠٦٦ [2]. ومن الواضح أن هذه الجموع أتت إلى الشام بقصد الاستقرار والدخول في خدمة الأمراء المجاورين ، بعكس جموع التركمان التي جاءت إلى شمال الشام بقصد الإغارة والسلب والنهب ثم العودة من حيث أتوا ، مثلما حـدث عند اغارتهم على حلب سنة ١٠٥٥ (٤٤٧ هـ) [3] . ولم تلبث أن تكاثرت أعداد تلك العناصر التي استهدفت الاستقرار بالشام ، حتى غدا عنصر الترك بالذات يشكل ركناً هاماً من أركان البناء الاجتماعي لتلك البلاد .

وبالاضافة إلى الترك شهد عصر الحروب الصليبية انتشار أعداد كبيرة من الاكراد في بـــلاد الشام . ويبدو أن قرب موطن الاكراد ومناطق تجمعهم في كردستان وشرقي آسيا الصغرى وشمالي العراق وغربي ايران ،

---

(١) أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ٤٩ ، ٥٤ ، ٩٦ ، ١٢٢ .
(٢) تاريخ ابن الوردي ، ج ١ ص ٣٧١ . ابن العديم : زبدة ، ج ٢ ص ٩ ، ١٠ .
(٣) ابن ميسر : أخبار مصر ، ص ٧ .

جعل انتقالهم إلى بلاد الشام أمراً سهلاً ، بحيث غدا من المألوف في ذلك العصر أن نسمع عن أسماء وشخصيات كردية دخلت في خدمة أمراء حلب وشيزر وغيرهما من الامارات الإسلامية بالشام . ومنذ النصف الأول من القرن الحادي عشر للميلاد — أي قبل وصول الحملة الصليبية الأولى إلى الشام — أرسل شبل الدولة نصر المرداسي سنة ١٠٣٣ م (٤٢٤ هـ) فرقة من الاكراد للدفاع عن قلعة تقع إلى الشرق من انطرطوس على جبل الخليل — كانت تسمى قلعة الصفح — فنسبت تلك القلعة إليهم بعد أن استقروا فيها وعرفت باسم قلعة الاكراد أو حصن الاكراد [١] . وفي شيزر نجد كثيراً من الشخصيات الكردية التي دخلت خدمة بني منقذ ولعبت دوراً بارزاً في الحوادث المعاصرة . وكثيراً ما يتردد في حديث أسامة بن منقذ ذكر أسماء كردية شارك أصحابها في الحروب وغير الحروب من ألوان النشاط في ذلك العصر [٢]. وحسبنا في هذا الصدد ما أجمعت عليه المصادر من أن صلاح الدين كردي الأصل ، هاجر أبوه نجم الدين أيوب بن شادي وعمه أسد الدين شيركوه بن شادي من بلدة دوين قرب بحيرة ڤان ليدخلا في خدمة زنكي الذي أحسن إليهما « وأقطعهما إقطاعاً حسناً ، ثم جعل أيوب مستحفظاً لقلعة بعلبك ، ثم ترقى وصار من أمراء دمشق ... » وكان ذلك على عهد نور الدين محمود بن زنكي [٣] .

ولا شك في أن التركمان والترك — رغم ما اشتهروا به من شجاعة حربية — إلا أنهم كثيراً ما افتقدوا صفات الجند النظاميين ، فضلاً عن أن تطرفهم في الحماسة للمذهب السني أدى إلى إثارة عديد من الفتن والثورات بين السنة والشيعة [٤] . ولكننا لا نستطيع رغم ذلك أن ننكر دورهم في

(١) سبط بن الجوزي : مرآت الزمان ، ج ١٠ ورقه ٥٦ و Canard : Hist. de la Dynastie des Hamdanides, p. 206.

(٢) أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١١٦ ، ١٢٢ .

(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ ق ١ ص ٤١ .

(٤) Cam. Med. Hist., vol. 4, pp. 302 - 303

الحياة الاجتماعية ، وخاصة أن ما عرفوا بـه من جمال ونظافة أدى إلى الإقبال على شراء الجواري التركيات الحسان ، كما أدى إلى نشاط تجارة الرقيق الابيض الذين عرفوا باسم المماليك ، هذا فضلاً عن ظهور كثير من الألفاظ والكلمات والمصطلحات غـير العربية لتصبح شائعة الاستعمال في الحياة اليومية . أمـا من ناحية النظم فقد سبق أن أشرنا إلى أن النظام الإقطاعي بصورته الشائعة في عصر الحروب الصليبية إنما عرفـه المجتمع الإسلامي في بلاد الشام عن الاتراك السلاجقة والدول التي تفرعت عنهم في تلك البلاد .

وإلى جانب الترك والتركمان والأكراد ، وجدت وسط المجتمع الإسلامي في بلاد الشام أقليات من عناصر أخرى - إسلامية وغير إسلامية - مثل الديالمـة والكرج والأرمن والموارنة . ويبدو أن الأرمن بالذات اشتهروا بنشاطهم الذي كان يغلب عليه الطابع البناء في المجتمـع الإسلامي . من ذلك أن أسامة بن منقذ ذكـر أخبار كثيرين من الأرمن الذين اشتهروا بالمهارة والرماية ، واستعان بهم آل منقـذ في الصيد والحرب سواء[1] . وإذا كانت بعض الاقليات غير الاسلامية التي عاشت في كنف المجتمع الإسلامي ببلاد الشام على عصر الحروب الصليبية - مثل الموارنـة الذين انزووا في الجبال الواقعة شمالي طرابلس - قـــد اشتهروا بموقفهم المرير المعادي للمسلمين والمناصر للصليبيين ، فإن علينا أن نضع في الاعتبار روح العصر والظروف التي أحاطت بالمجتمع الشامي عندئذ[2] .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه إذا كنا في دراستنا هذه قد اقتصرنا على معالجة أوضاع المسلمين في المناطق التي احتفظت باستقلالها في الشام دون أن يتمكن الصليبيون من غزوها أو السيطرة عليها ، فإن هناك فريق آخر من المسلمين خضعوا للسيطرة الصليبية داخل المدن والامارات

---

(١) أسامة بن منقذ : الاعتبار ؛ ص ١٠٦ .

(٢) Hitti : Lebanon in History, pp. 320 - 321

التي غزاها الصليبيون . ويبدو أن كثيراً من المسلمين في تلك الجهات هجروا بيوتهم ، وأبوا العيش في ظل الحكم الصليبي ، في حين بقيت منهم نسبة لا يستهان بها . وهؤلاء ترك لهم الصليبيون أراضيهم يزرعونها مقابل تقديم نصف انتاجها عند أوان ضمها ، فضلاً عن أنهم دفعوا للصليبيين ضريبة الرأس وهي دينار وخمسة قراريط ، كما خضعوا لضريبة العشر التي تؤدي للكنيسة [1]. وقد عبر ابن جبير عن وضع المسلمين داخل المدن والإمارات الصليبية في بلاد الشام بقوله « إن المسلمين مع الفرنج على حالة ترفيه — نعوذ بالله من الفتنة — وذلك أنهم يؤدون لهم نصف الغلة عند أوان ضمها ، وجزية على كل رأس دينار خمسة قراريط ، ولا يعترضونهم في غير ذلك . ولهم على ثمر الشجر ضريبة خفيفة يؤدونها أيضاً ، ومساكنهم بأيديهم ، وجميع أحوالهم متروكة لهم . وكل ما بأيدي الفرنج من المدن بساحل الشام على هذه السبيل، رساتيقها كلها للمسلمين ، وهي القرى والضياع »[2].

والواقع أنه رغم الحروب التي شهدتها بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية ، إلا أن الصلات الاجتماعية والروابط الانسانية سادت في كثير من الأحيان العلاقات بين المسلمين والمسيحيين . وثمة اشارات عديدة في بطون المصادر المعاصرة توضح أن الطرفين كانت تغلب عليهم الطبيعة البشرية بعد أن يطول القتال ويشتد بين الطرفين فيتبادلان الفكاهة ، وربما « أنس البعض بالبعض بحيث أن الطائفتين كانتا تتحدثان وتتركان القتال . وربما غنّى البعض ورقص البعض لطول المعاشرة ، ثم يرجعون إلى القتال بعد ساعة !! »[3] . ويفهم مما كتبه أسامة بن منقذ أن الصليبيين لم يترددوا في الاستعانة بجيرانهم المسلمين فأرسلوا إليهم يطلبون أطباء يداوون مرضاهم ، وكان المسلمون يلبون طلباتهم بروح انسانية على الفور[4]. ولعله

(١) Runciman : A Hist. of the Crusades, vol. 2., p. 299
(٢) رحلة ابن جبير ، ص ٣٠١–٣٠٢ .
(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ٢ ص ١٤٣ .
(٤) أسامة بن منقذ : الإعتبار .

لا حاجة بنا إلى التذكير بما فعله صلاح الدين نفسه عندما علم بمرض غريمه ريتشارد قلب الأسد، إذ بادر بارسال ما طلبه من كمثري وخوخ وغيرها من الفواكه فضلاً عن الثلج والدواء والشراب، حتى شفي خصمه ليستأنف القتال من جديد[١]. ويتعجب ابن جبير من هذه العلاقات الاجتماعية التي لمسها بين المسلمين والمسيحيين في بلاد الشام، فيقول «ومن العجيب أن النصارى المجاورين لجبل لبنان إذا رأوا أحد المنقطعين من المسلمين، جلبوا لهم القوت وأحسنوا إليهم، ويقولون هؤلاء ممن انقطع إلى الله عز وجل فتجب مشاركتهم ... ومن أعجب ما يتحدث به أن نيران الفتنة تشتعل بين الفئتين مسلمين ونصارى، وربما يلتقي الجمعان ويقع المصاف بينهم، ورفاق المسلمين والنصارى تختلف بينهم دون اعتراض عليهم... وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعترض. وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم وهي من الأمنة على غاية. وتجار النصارى أيضاً يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم. والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الاحوال. وأهل الحرب مشغولون بحربهم، والناس في عافية، والدنيا لمن غلب!!»[٢]. وقد دلل ابن جبير على تزايد الروابط الاجتماعية بين المسلمين والصليبيين في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية بوصف حفل عرس صليبي في صور، دعي إليه بعض أهل المدينة من المسلمين وشاركوا فيه[٣]. كذلك أشار ابن جبير إلى احتفاظ المسلمين بمساجدهم في المدن الإسلامية التي اغتصبها الصليبيون، فقال أنه شاهد في صور مساجد متعددة، وأنه نفسه أقام في أحد تلك المساجد أثناء زيارته لمدينة صور[٤].

وأخيراً، ربما كان من المناسب أن نختتم دراستنا عن المجتمع الإسلامي في بلاد الشام على عصر الحروب الصليبية بالتساؤل عن مدى تأثر ذلك المجتمع بالصليبيين الذين نفذوا إلى قلبه، وعاشوا مبعثرين وسطه نحواً من

(١) ابن شداد: النوادر السلطانية، ص ٣٨٣. أبو شامة: كتاب الروضتين، ج ٢ ص ٢٠٣.
(٢) رحلة ابن جبير، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.
(٣) رحلة ابن جبير، ص ٢٨٨. (٤) نفس المصدر والصفحة.

قرنين من الزمان . وهنا تواجهنا حقيقة واضحـــه هي أنه عند دراسة التأثيرات المتبادلة بين المجتمعين الإسلامي والصليبي في بلاد الشام في ذلك العصر ، نجـــد أن الغالب هو تأثر المجتمع الأخير بالمجتمع الأول وليس العكس . ولا يصعب علينا تعليل هذه الظاهرة في ضوء طبيعة الظروف التي أحاطت بالصليبيين في بـــلاد الشام في ذلك العصر . فهم من ناحية كانوا أقل عدداً وانتشروا على هيئة جاليات صغيرة داخل مدن أو قلاع صارت أشبه بجزر محدودة وسط محيط إسلامي كبير . وفي داخل هذه المراكز لم ينعم الصليبيون بالاستقرار طويلاً ، إذ كثيراً ما كانوا يتعرضون لهجمات ونكسات اضطرت فريق منهم إلى تفضيل العودة إلى بلادهم فى الغرب لتأتي بدلهم جماعات صليبية جديـدة في صورة محاربين أو حجاج مسلحين . يضاف إلى هذا حقيقة أخرى كبرى ينبغي ألا تغيب عنا هي أن الصليبيين الذين وفدوا من غرب أوربا على بلاد الشام في ذلك العصر كانوا في مستوى حضاري أحط بكثير مما كان عليه المسلمون بالشام من رقي حضاري فكري ومادي ، الأمر الذي جعل الصليبيين هم الذين يحاولون التشبه بالمسلمين ومحاكاتهم والتأثر بأوضاعهم ، وليس العكس . وبعبارة أخرى فإن الأقليات الصليبية الغربية في بلاد الشام في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميـــلاد لم تستطع أن تحتفظ بمقوماتها وعاداتها وأصولها الغربية سليمة ونقية ، وإنما اضطرت — بحكم انحطاط مستواها الحضاري من ناحية وقلة أعدادها لعدم وصول امدادات منتظمة تغذيها بطريقة ثابتة من ناحية أخرى — إلى أن تكتسب الكثير من صفات وعادات المجتمع الإسلامي الأرقى في مستواه الحضاري والذي قدر لها أن تعيش متناثرة وسطه.

ويبدو هذا الأمر بوضوح في سخرية كتّاب المسلمين المعاصرين من ضعف المستوى الحضاري للصليبيين بالشام وخشونـــة عاداتهم وتقاليدهم وخلل أوضاعهم الاجتماعية . فبالاضافة إلى القصص العديدة التي رواها أسامـة بن منقذ بالذات ، ليدلل بها على ضعف المستوى الحضاري والإجتماعي عند الصليبيين ، نجده يقولها في صراحة إن الصليبيين الذين عاشوا بالشام وجاوروا

المسلمين تهذيب أخلاقهم وآنسوا بعشرة المسلمين ، أما « من هو قريب العهد بالبلاد الفرنجية فهو أجفى أخلاقاً »[1] .

ولم يلبث أن تطرق إلى المجتمع الصليبي بالشام الكثير من العادات الشرقية الإسلامية التي استرعت انتباه الباحثين . فها هي نسبة كبيرة من الصليبيين تأخذ عن المسلمين تربية الذقون ولبس الثياب الفضفاضة الواسعة التي تناسب جو الشرق . وها هم أفراد الطبقة الأرستقراطية من الصليبيين يعيشون في قصور فخمة تتميز بما في داخلها من أحواش وفسقيات للمياه ، وبما ازدانت به من زخارف ونقوش عربية رائعة بل لقد نبذوا الاسلوب الغربي في إعـــداد الطعام وطهيه ، واستمرؤوا الأطعمة الشرقية ، وصار السعيد فيهم هو من استطاع الظفر بطباخات شرقيات لا يأكل « إلا من طبيخهن »[2] . أما نساؤهن فقد أعجبن بالأزياء الشرقية وتركن ملابسهن التقليدية ليرتدين السترات الشرقية الموشاة بخيوط الذهب والفضة ، وحاكين المسلمات في التردد على الحمامات الإسلامية لتقوم البلانة بتحفيفهن وتنظيف أجسادهن ، بل لقد اتخذن الحجاب على الوجه — لا تحشماً — وإنما رغبة منهن في محاكاة المسلمات الأرقى حضارياً ، فضلاً عـــن اعتقادهن بأن الحجاب يثير حب الاستطلاع عند الرجال ، ويزيد المرأة حسناً بنسيجه الموشى بالذهب .

وهكذا احتفظ المجتمع الإسلامي طوال القرنين اللذين قضاهما الصليبيون في بلاد الشام بأصوله وتقاليده ومثله ، في حين اضطر برابرة الغرب إلى التخلي عن الكثير من أصولهم ، بل لقد وجـدوا لذة وفخراً في التشبه بالمجتمع الأرقى الذي عاشوا وسطه ، الأمر الذي أثار روح الاستياء عند بعض كتّاب الصليبيين منذ وقت مبكر . وها هو فوشيه Foucher أحد المؤرخين الصليبيين الذين أرخوا للحملة الصليبية الأولى ، يكتب بعد انقضاء

---

(١) أسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص ١٣٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

الربع الأول من القرن الثاني عشر ، أي قبل أن يمر خمسون عاماً فقط على استقرار الصليبيين في الشام ، فيقول ما نصه « ... واحسرتاه !! بعد أن كنا غربيين صرنا الآن شرقيين تماماً في هذه البلاد (الشام) . وغدا الإيطالي أو الفرنسي الذي يعيش في هـــذه البلاد جليلياً أو فلسطينياً ؛ والذي قدم من ريمز أو شارتر غدا صورياً أو أنطاكياً . لقد نسينا أوطاننا الأولى وسار معظمنا لا يعرف عنها شيئاً . وها هم البعض منا وقد أتوا إلى هذه البلاد ليمتلكوا البيوت والرقيق ... وغدا الذي غريباً بالأمس مواطناً شرقياً اليوم ...!! » [1] .

(١) Foucher de Chartres (Rec. Hist. Occid., Tome 3) p. 360

(٣)

ظِلّ الخِلافَة العبّاسيّة في الحَركة الصَّليبيّة

شاء سوء حظ الخلافة العباسية أن يبدأ تيار الحركة الصليبية في وقت ضعفت دعائم هذه الخلافة ، وفقد الخليفة العباسي سطوته وقوته بحيث لم يبق له سوى ظل شاحب من النفوذ الروحي بوصفه سليل البيت النبوي الكريم فضلاً عن أنه خليفة الرسول ﷺ في حكم المسلمين . وهكذا تسترعي انتباه الباحث في تاريخ الحركة الصليبية — في الشرق الادنى — ظاهرة واضحة ، هي أن الخلافة العباسية لم تنهض خلال تلك الحركة بدور فعّال في الدفاع عن الكيان الإسلامي الذي أخذ يهتز تحت ضربات الدخلاء الغربيين ، الذين ثبّتوا أقدامهم في إقليم الجزيرة بشمال العراق ، وأقاموا لأنفسهم مملكة مرهوبة الجانب في بيت المقدس ، فضلاً عن امارتين بالشام إحداهما في انطاكية ، والاخرى في طرابلس ، ومن تلك المراكز أخذوا ينشئون الحصون والمعاقل ويستولون على المدن والمواني ويكيلون الضربات للمسلمين في الجزيرة وشمال العراق حيناً وفي الشام ومصر أحياناً ، بل لقد بلغت بهم الجرأة حد الشروع في محاولة لهدم مقام الرسول ﷺ في المدينة المنورة ... كل ذلك والخليفة العباسي في حاضرته يسمع ويرى ... ولا يحرك ساكناً ، أو بمعنى أدق لا يقوى على أن يحرك له ساكناً .

على أن الأمانة التاريخية تتطلب منا عندما نشرع في تقييم دور الخلافة العباسية في الحركة الصليبية أن نلحظ اعتبارين هامين .

الاعتبار **الاول** هو اننا إذا أخذنا بوجهة النظر القائلة بأن الحركة الصليبية لم تكن سوى رد فعل لحركة الفتوح العربية الإسلامية ، وحلقة

بارزة في سلسلة الصراعات بين المسلمين والعالم المسيحي ، وهي الصراعات التي بدأت بخروج المسلمين من شبه الجزيرة العربية في القرن السابع للميلاد ونجاحهم في اقتطاع أجزاء ثمينة تعتز بها المسيحية وتعتبرها صفحات رئيسية في كيانها وتراثها ... إذا أخذنا بوجهة النظر هذه فعلينا ألا ننسى الدور الفعال الذي نهضت به الخلافة العباسية - منذ مولدها عند منتصف القرن الثامن للميلاد - في الجهاد . وليس هذا مجال الافاضة في الغزوات التي دأب الخلفاء العباسيون الأوائل على القيام بها في قلب بلاد الروم ، والتي كانت في روحها أكبر وأعظم من مجرد اغارات للسلب والأسر كما يحلو للبعض أن يصورها ، وإنما كانت في المقام الأول فصلاً في حركة الجهاد الكبرى التي بدأها المسلمون الأوائل والتي استهدفت القضاء على دولة الروم ، بوصفها أكبر قوة مسيحية في الشرق الادنى معادية لقلب العالم الإسلامي .

أما الاعتبار الثاني فهو أنه من العسف أن نطالب الخلافة العباسية بمخالفة سنّة الطبيعة والتاريخ ، وهي السنّة التي بمقتضاها تمر الدول - في كل زمان ومكان - بمراحل هي أشبه ما تكون بمراحل حياة الفرد . فالدولة تنشأ مولوداً ضعيفاً ، تظل تقاوم العوامل المضادة التي تحيط بها عند مولدها حتى تترعرع ويجتمع لها من أسباب الشباب والقوة ما يمكنها من اداء دورها على مسرح التاريخ ، وهكذا حتى تستنفد طاقتها فيدب الضعف في جسمها وتأخذ في الذبول تدريجياً حتى يتوقف قلبها عن العمل نتيجة لضربة قد تكون عابرة وقد تكون خفيفة ، ولكنها أقوى من أن تحتملها وهي في سن الشيخوخة . وكما أن عجز الفرد في شيخوخته لا ينبغي أن ينسينا ما يكون قد قام به من جليل الأعمال في قوته وشبابه ، فكذلك في حكمنا على الدولة العباسية وتقييم دورها في الحركة الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد علينا أن نتذكر أن تلك الخلافة كانت تمر بدور الضعف والشيخوخة وأنها سبق وان أدت دورها في الجهاد كاملاً على مسرح التاريخ أيام شبابها وقوتها ، بحيث غدا هذا الدور يشكل صفحة خالدة في تاريخ حركة الجهاد الإسلامي .

على انه ليس معنى هـــذه المقدمة أن الخلافة العباسية وقفت موقفاً سلبياً تماماً من أحــداث الحروب الصليبية ، وانها أصمت أذنيها وأغلقت عينيها عن كل مـــا كان يجري حولها على مقربة منها من عدوان شنه الصليبيون الغربيون على المسلمين في الشرق الادنى ... ليس هذا هو المقصود وليست هذه هي الحقيقة . لقد تحركت الخلافة العباسية فعلاً في صورة أو أخرى ضد العدوان الصليبي ، ولكنها تحركت بالقدر وبالكيفية التي سمحت بها ظروفها وإمكانياتها وطاقتها . ولا يقلل من شأن هذا التحرك انه لم يكن تلقائياً في بعض الاحيان وإنما جاء نتيجة لاستنجاد المسلمين بها عندما كانت تحل بهم كارثة على أيـدي الأعداء ، فلا يجدون أمامهم خيطاً يتمسكون به سوى الخليفة العباسي في بغداد .

وصلت الحملة الصليبية الأولى إلى الشام في أواخر سنة ١٠٩٧ م (٤٩١ هـ) في وقت انتاب الضعف الخلافتين العباسية في بغداد والفاطمية في القاهرة ، واشتدت الخصومة المذهبية بينها ، وغدت بلاد الشام مسرحاً للصدام بين الجانبين ، مما أدى إلى تفككها ، وانتهاز بعض المغامرين من الاتراك الفرصة للاستقلال بما تحت أيديهم من مدن وتكوين امارات صغيرة لأنفسهم ، سادت فيما بينها وبين بعض المنازعات والانقسامات . أما القوة الكبرى التي كانت تهيمن على الخلافة العباسية ، وهي دولة الاتراك السلاجقة ، فقد تعرضت هي الأخرى للتفكك والانقسام ، وخاصة بعد وفـاة السلطان ملكشاه سنة ١٠٩٢ ، مما زاد من حـــدة الخلافات بين أمراء السلاجقة بعضهم وبعض . وفي هذا الجو المشحون بالانقسامات والخلافات العنصرية ، والمذهبية والسياسية ، لم يصعب على الصليبيين اقتحام بيت المقدس في صيف سنة ١٠٩٩ وقتل ما يزيد عن سبعين ألفاً من المسلمين لجؤوا إلى المسجد الأقصى محتمين به من وحشية عدو متعطش للدماء [١] .

---

(١) أنظر : ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٢ هـ ، ابن العبري : تاريخ مختصر الدول ، ص ١٩٧ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٧ .

وفي وسط تلك المحنة التي حلت بالمسلمين في الشام لم يجدوا أمامهم سوى الخلافة العباسية في بغداد يستصرخونها ويطلبون النجدة منها، فاتجه قاضي دمشق زين الدين أبو سعد الهروي إلى بغداد ليخبر الخليفة العباسي المستظهر بفداحة الكارثة التي حلت بالمسلمين. ولم يلبث ان اجتمع في بغداد المستنفرون من أهل الشام «وحضروا في الديوان، وقطعوا شعورهم واستغاثوا وبكوا، وقام القاضي في الديوان وأورد كلاماً أبكى الحاضرين»[1]. ولكن الخليفة المستظهر بالله العباسي كان لا حول له ولا قوة، يستظل بحماية بركياروق سلطان السلاجقة. أما بركياروق نفسه فقد اكتفى عند وصول الصليبيين أمام انطاكية بأن عهد إلى تابعه كربوغا أتابك الموصل بالخروج على رأس جيشه لانقاذ انطاكية من حصار الصليبيين، ولكن كربوغا قام بحملة فاشلة انتهت بهزيمته أمام انطاكية في أواخر يونيو ١٠٩٨ ثم انسحابه عائداً من حيث أتى[2].

على أنه من الخطأ أن نتصور أن موقف الخليفة المستظهر بالله من تلك الاحداث كان سلبياً على طول الخط، إذ من الثابت أن الخليفة أرسل

---

(١) ابن الجوزي: مرآة الزمان، حوادث سنة ٤٩٢ هـ.

(٢) ابن العديم: زبدة الحلب، ج ٢ ص ١٣٧، أبو الفدا: المختصر، حوادث سنة ٤٩١ هـ. وقد عبر أبو المظفر الابيوردي عن سلبية الخلافة العباسية في ذلك الموقف واعتماد المسلمين على سلاح البكاء والنواح بأبيات منها:

وشر سلاح المرء دمع يفيضه ... إذا الحرب شبت نارها بالصوارم
فيا أيها بني الإسلام أن وراءكم ... وقائع تلحق الذرى بالمناسم
وكيف تنام العين ملء جفونها ... على هفوات أيقظت كل نائم
واخوانكم بالشام أضحى مقيلهم ... ظهور المذاكي أو بطون القشاعم
تسومهم الروم الهوان وأنتم ... تجرون ذيل الخفض فعل المسالم
أرى أمتي لا يشرعون إلى العدى ... رماحهم والدين واهي الدعائم
ويجتنبون النار خوفاً من الردى ... ولا يحسبون العار ضربة لازم
أترضى صناديد الاعاريب بالاذى ... ويغضي على ذل كماة الاعاجم

(أنظر ابن الجوزي: المنتظم، ج ٩ ص ١٠٨ وكذلك ترجمة الابيوردي في وفيات الاعيان لابن خلكان، ج ٤ ص ٧١).

إلى السلطان بركياروق – الذي كان عندئذ في نيسابور – يستنفره لحرب الفرنج ، وكان ذلك بمجرد سماعه الاخبار الاولى عن الكوارث التي أخذت تترى على المسلمين بالشام نتيجة للغزو الصليبي . فلما وصل وفـــد الشام في العام التالي إلى بغـــداد ، واستثار الرأي العام بما حكاه عن موقف المسلمين بالشام ، أرسل الخليفة مرة أخرى إلى العسكر السلجوقي يخـــبره بخطورة الموقف[1] . وإلى هنا تكون الخلافة العباسية في نطاق امكانياتها والظروف التي أحاطت بها عندئـــذ – قد أدت واجبها حيث انها كانت محرومة من قوة ضاربة تخضع لها خضوعاً مباشراً وتأتمر بأمرها ، إذ كانت مثل هذه القوة لا تتوافر إلا للسلاجقة حماة الخلافة ، وقد ظهر أن سلاجقة فارس لم يولوا خطر الصليبيين ما يستحقه من اهتمام ، إما لانحلال أمرهم وإما لانشغال بركياروق بالحروب والخلافات الداخلية مـــع أقاربه من أبناء البيت السلجوقي .

وكان من الطبيعي ألا يقنع الصليبيون بمملكة أسسوها في بيت المقدس ، وامارتين في الرها وانطاكية ، وإنما ازداد شرهم في الارض العربية بعد ما لمسوه من تفكك المسلمين في المنطقة وضعفهم . هذا إلى أن كل أمير كبير من الامراء الذين تزعموا الحـــلة الصليبية الاولى أتى إلى الشرق وهو يحلم باقامة امارة لنفسه في الشام . ومن هؤلاء الامراء كان الامير ريموند الصنجيلي الذي ظل يحس بمرارة قاسية بعد ان نجح زملاؤه بلدوين البولوني وبوهيموند النورماني وجودفري البولوني في اقامة امارات لأنفسهم في الرها وانطاكية وبيت المقدس بالترتيب ، في حين ظل هو بلا أرض . وكان ان فكر ريموند الصنجيلي في إقامة امارة لنفسه حول مدينة طرابلس فاستولى على انطرطوس شمالاً وجبيل جنوباً وبقي أن يستولي على مدينة طرابلس نفسها لتكون مركزاً لامارته . وإذا كان ريموند الصنجيلي قد مات سنة ١١٠٥ م فان خلفاءه شددوا الحصار على طرابلس ، وعندئذ اضطر صاحبها فخر الملك

(١) ابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ١٦١ ، ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ص ١٠٥ .

ابن عمار إلى السفر في ربيع سنة ١١٠٨ الى بغداد لطلب النجدة من الخليفة المستظهر العباسي والسلطان محمد السلجوقي (١١٠٤–١١١٧ م)[١] . وتلقي رواية ابن الاثير عن رحلة ابن عمار إلى بغداد ضوءاً ساطعاً على مدى تفكك المسلمين في المشرق عندئذ وضعف الخلافة العباسية وانحلال السلطنة السلجوقية ، إذ لم يجد ابن عمار من الطرفين سوى الكلمات المعسولة والسؤال « عن حاله وما يعانيه في مجاهدة الكفار ويقاسيه من ركوب الخطر في قتالهم !! »[٢]. ولكنه لم يظفر بشيء من المعونة المنشودة مما جعله ينصرف عائـــداً إلى امارته في أغسطس سنة ١١٠٨ بخفي حنين . وما كاد ابن عمار يصل إلى الشام حتى سمع بأن الفاطميين في مصر قـد خطفوا طرابلس منه أثناء غيابه ، وان كانوا لم يستطيعوا حماية البلد فاستولى عليه الصليبيون في يوليو سنة ١١٠٩[٣] .

ولم يستطع أهل الشام كلما حلت بهم كارثة على أيدي الصليبيين أن يتناسوا الخليفة العباسي في بغداد والدور المفروض أن ينهض به لكشف تلك الغمة التي حلت بالمسلمين . وكان ان أخذ الصليبيون يهددون دمشق ذاتها فأغاروا على غوطتها أكثر من مرة ، وعندئذ اضطر بعض التجار من أهـــل الشام ، وعلى رأسهم الفقيه عبد الوهاب بن عبد الواحد الشيرازي المعروف بابن الحنبلي ، إلى قصد بغداد سنة ١١٢٨ م يخبرون بمدى ما يتعرضون له من أخطار ، وبأن الفرنـج وصلوا فعلاً إلى باب دمشق . ويبدو انهم لم يجدوا اذناً صاغية في بغداد ، الأمر الذي جعلهم يحطمون منابر المساجد في بغداد ، ليستلفتوا أنظار المسلمين ويستثيروا حماستهم وغيرتهم الدينية . ولم يجد الخليفة المسترشد العباسي وسيلة لارضائهم وتهدئتهم سوى أن يعدهم بالاتصال بالسلطان السلجوقي ليخبره بما يتعرض له أهل دمشق[٤] .

---

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٥ .

(٢) ابن الاثـــير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠١ هـ .

(٣) ابن الاثـــير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠٣ هـ ، ابن تغري بردي: النجوم، ج ٥ ص ١٨٠ ، Guillaume de Tyr, P. 468

(٤) ابن الجوزي : المنتظم، ج ١٠ ص ١٣ ، ابن الاثير : الكامل، حوادث سنة ٥٢٣ هـ

ولا أدل على نظرة المسلمين في الشرق الادنى إلى الخلافة العباسية ، وتمسكهم بأهداب سلطانها الروحي ، من أنه حدث سنة ١١٣٠ ، أن دارت موقعة عند عين زربة بين ايلغازي بن الدانشمند صاحب ملطية من ناحية وبوهيموند الثاني النورماني صاحب انطاكية من ناحية أخرى . وفي تلك الموقعة انتصر الاتراك وقتل بوهيموند الثاني ، فأسرع الامير ايلغازي إلى جز رأس بوهيموند وارسالها إلى الخليفة العباسي في بغداد — ومعها هدايا كثيرة من الخيل والسلاح — ليشعره بما حققه من انتصار على الصليبيين [١] .

وكان ان مرت الخلافة العباسية بدور جديد من الصحوة على عهد الخليفة المسترشد (١١١٨ — ١١٣٥ = ٥١٢ — ٥٢٩ ﻫ) الذي عرف بعلو الهمة والرغبة في استرداد بعض ما كان لآل بيته من هيبة ونفاذ كلمة . وقد استغل حالة الضيق التي حلت بالناس في بغداد من ارتفاع الاسعار ونقص الغلال وانتشار الفساد — ليقوم بعدة اصلاحات حببته في قلوب رعاياه وخاصة الفقهاء ورجال الدين الذين أكبروا فيه محاربته للفسق وتحريمه الخمور وتتبعه المفسدين وحرصه على نشر العدل . ثم إن الخليفة المسترشد عزم على أن يقود الجيوش بنفسه لمحاربة الخارجين عليه ، وهذا أمر لم يكن للخلفاء العباسيين به عهد منذ أمد بعيد . على أن قيام المسترشد بمحاربة دبيس بن صدقة سنة ٥١٧ ﻫ = ١١٢٣ م ، واضطرار دبيس بعد ان حلت به الهزيمة إلى الفرار إلى البصرة ثم الشام ، جعل السلطان محمود السلجوقي يتخوف من نوايا الخليفة وطموحه . ويبدو أن المسترشد كان يستعد فعلاً للدخول في معركة ضد السلاجقة لتحرير الخلافة العباسية من وصايتهم بدليل عنايته بأمر سور بغداد . هذا إلى أن المسترشد وقف موقفاً حازماً من شحنة بغداد برنقش الذكوي ، ففر هذا إلى سيده السلطان محمود وشكا إليه وحذره جانب الخليفة وأعلمه ان نفسه قويت بعد ان قاد الجيوش . وإذا كان الموقف بين المسترشد والسلطان محمود قد انتهى

(١) Michel Le Syrien, P. 227.

بخضوع الخليفة بعد ان حلت به الهزيمة ، « واعتذر السلطان مما جرى ، وعفا عن أهـــل بغداد جميعهم »[1] سنة ١١٢٧ ، فان طموح المسترشد جعله يصطدم مرة أخرى بالسلطان مسعود السلجوقي (١١٣٤ — ١١٥٢) حتى دفع الخليفة ثمن طموحه أخيراً ، فوقع أسيراً في يد السلطان ثم انتهى الأمر بقتله على أيدي بعض الباطنية سنة ١١٣٥[2] .

ومن الخطأ أن نتصور أن هذه الصحوة التي مرت بها الخلافة العباسية في ذلك الدور قد انتهت بمقتل الخليفة المسترشد ، لأن سياسة هذا الخليفة أثارت الامل في نفوس كثيرين ممن عطفوا على الخلافة وضاقوا ذرعاً بتسلط المتسلطين عليها . ومن ناحية أخرى فانه في وسط الغمـــة التي أحاطت بالمسلمين نتيجة للغزو الصليبي أخذ كثيرون في مختلف انحاء العالم الإسلامي يتدبرون الأسباب والعلاج ، فرأى بعضهم أن من أسباب اختلال أمور المسلمين تدهور شأن الخلافة بدليل أن الاسلام حقق أعظم صفحات مجده في ظل الخلافة بالذات ، وان العلاج لمواجهة الازمـة الخطيرة التي يمر بها العالم الإسلامي ينبغي أن يبدأ بالنفخ في صورة الخلافـــة وإحياء قوتها ومجدها واستعادة هيبتها ليتمكن المسلمون في ظلها من مواجهة الخطر الفادح الذي يتهددهم .

وهكذا لم يستسلم خلفاء المسترشد ، فقام الخليفة الراشد (١١٣٥ — ١١٣٦) بمنازلة السلطان مسعود السلجوقي ، حتى انتهى الأمر بخلعه بعد قليل وقيام المقتفي لأمر الله بالخلافة (١١٣٦ — ١١٦٠) وبوفـــاة السلطان مسعود سنة ١١٥٢ م (٥٤٧ هـ) بدا الأمل كبيراً أمام الخليفة في استرداد شيء من مكانتة المفقودة ، لأن مسعود كان في حقيقة الأمر آخر سلاطين السلاجقة الأقوياء ، مما جعل دولة السلاجقة تترنح ترنحاً واضحاً بعد وفاته . وهكذا ما كاد الخليفة المقتفي لأمر الله في بغداد يسمع بوفاة مسعود ، حتى طرد شحنة

---

(١) ابن الاثير : التاريخ الباهر في الدولة الاتابكية ، ص ٢٩ — ٣٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

السلجوقية بها ، وأخذ داره ودور أصحاب السلطان السلجوقي واستولى على كل ما لهم في بغداد ، وكل من عنده وديعة لأحـــد منهم أحضرها بالديوان . هذا إلى أنه جمع الرجال والعساكر وأكثر من جنده ، وأرسلهم للاستيلاء على سائر البلاد العراقية مثل الحلة وواسط وغيرهما . بـل لقد خرج الخليفـة المقتفي بنفسه ليقوي جنده . ومن أجل التقرب إلى الله وطلب رضائه وتأييده من ناحية ، والتقرب إلى رعاياه والطمع في مزيد من تجاوبهم مع الخليفة من ناحية أخرى أمر الخليفة المقتفي لأمر الله باراقة الخمور ومحاربة الفساد والنهي عن المنكر .

على أنه إذا كانت الخلافة العباسية في صحوتها الجديدة تريد أن تستعيد مجدها المفقود ، فانه كان عليها أن تجعل نفوذها عالمياً مثلما كان في الماضي البعيد ، ومعنى هـذا ألا يقنع الخليفة العباسي باستعادة مكانته في العراق فحسب ، بل كان يتحتم عليه أن يجعل نفوذه ملموساً محسوساً به في بقية أنحاء العالم الإسلامي ، وخاصة أن الخلافة الفاطمية التي ظلت تنازع العباسيين نفوذهم الروحي والسياسي أمـــداً طويلاً ، بدت في ذلك الدور — عند منتصف القرن الثاني عشر للميلاد (السادس الهجري) — وقد انتابتها أعراض مرض الموت . وكان من الطبيعي أن يصرف الخلفاء العباسيون أبصارهم عن أقاليم فارس والشرق — حيث كان نفوذ السلاجقة لا يزال قائماً — وأن يوجهوا عنايتهم تجاه الشام ومصر حيث بدا تمزق العالم الإسلامي واضحاً جلياً . هـذا بالاضافة إلى ما كان يتعين على الخلافة العباسية في صحوتها الجديدة من إظهار قدر من الاهتمام بالخطر الصليبي ليبدو الخليفة في بغداد في صورة الزعامة العليا للمسلمين الزائدة عن سلامته وحقوقه ضد عدوان المعتدين.

وشاءت الظروف عندئـذ أن تدخل القوى الإسلامية في الشام مرحلة جديدة من تاريخها هي مرحلة الجبهة المتحدة في مواجهة الخطر الصليبي . ذلك أن البرسقي حاكم الموصـل من قبل السلطان السلجوقي استطاع أن يضم إليه حلب سنة ١١٢٥ م[١] وبذلك تمكن حاكم واحـــد من حكام

(١) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٨ هـ .

المسلمين أن يجمع في قبضته القوية بين هذين المركزين في شمال العراق وشمال الشام ، مما جاء إعلاناً لقطع الصلة بين امارة الرها الصليبية من ناحية وبقية الجسد الصليبي ببلاد الشام من ناحية أخرى ، فضلاً عما كان في ذلك من بداية عملية لتكتيل القوى الإسلامية في الشرق الأدنى . وعند وفاة عز الدين مسعود بن البرسقي اتابك الموصل وحلب سنة ١١٢٧ م وقع اختيار سلطان السلاجقة على عماد الدين زنكي ليلي اتابكية الموصل وحلب ، فاستولى على الموصل سنة ١١٢٧ ثم على حلب في العام التالي [١] . وقد واجه زنكي كثيراً من الصعاب لأنه في الوقت الذي أخذ يحارب الصليبيين ويعمل على توسيع نطاق الجبهة الإسلامية ، إذا به يفاجأ سنة ١١٣٣ بهجوم الخليفة المسترشد العباسي على الموصل من جهة وهجوم اتابك دمشق اسماعيل بن بوري على حماه والاستيلاء عليها في نفس السنة من جهة أخرى [٢]. على ان الموقف سرعان ما تبدل في صالح زنكي بعد ان فشل الخليفة المسترشد في الاستيلاء على الموصل والارتداد إلى بغداد ، واضطراب أحوال اتابكية دمشق نتيجة لسوء سياسة اسماعيل بن بوري الذي لم يلبث ان قتل سنة ١١٣٥ م [٣] وهكذا تمكن زنكي في السنوات التالية من التفرغ للخطر الصليبي وانزال عدة ضربات قاسية بالصليبيين [٤] حتى انتهى الأمر بسقوط الرها في قبضته سنة ١١٤٤ م [٥] .

وعند مقتل زنكي سنة ١١٤٦ استأنف ابنه نور الدين محمود سياسته في جهاد الصليبيين من ناحية وفي توحيد قوى المسلمين من ناحية أخرى . وهنا يبدو أن نورالدين محمود كان بعيد النظر ، فأدرك انه في سياسته الواسعة المتعددة الأطراف ضد الصليبيين والقوى الإسلامية المناوئة للوحدة

---

(١) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٣٤ – ٣٦ ، ابن الاثير : التاريخ الباهر ، ص ٣٧ – ٣٨ .

(٢) أبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، حوادث سنة ٥٢٧ هـ .

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٤٦ – ٢٤٧ ، ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٢١ هـ

(٤) Guillaume de Tyr, pp. 640 - 650.

(٥) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٨٣٩ هـ ، ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٩٥ . ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٧٩ .

جميعاً ... أدرك أنه في حاجة إلى مساندة الخلافة العباسية ، لبضفي على شخصه وعلى سياسته وعلى ما يقوم به من أعمال صبغة شرعية ولذا أخذ نور الدين محمود يبتعد رويداً عن سياسة أبيه عماد الدين زنكي في استعداء الخليفة العباسي من أجل استرضاء السلطان السلجوقي . وخير مـا يوضح هذا الاتجاه ما فعله نور الدين عندما أوقع بالامير ريموند دي بواتيه صاحب انطاكية في موقعة انب سنة ١١٤٩ . وكان ريموند هذا «عاتياً من عتاة الفرنج وعظيماً من عظمائهم »[1] لذلك ما كاد نور الدين محمود يقضي عليه وعلى جيشه في موقعة انب المذكورة ، حتى أظهر المسلمون فرحتهم العظيمة ، وعبر نور الدين عن هـــذه الفرحة بأن أمر بوضع رأس ريموند وذراعه الأيمن في صندوق من الفضة وارسالها الى الخليفة العباسي في بغداد[2] .

وكان من الطبيعي أن يزداد التقارب بين نور الدين والخليفـة العباسي بعـد وفاة السلطان مسعود سنة ١١٥٢ م ، وهو الذي يوصف عادة في المصادر بأنه آخر سلاطين السلاجقة الأقوياء . وكان ذلك في الوقت الذي استمر نور الدين محمود ينتقل في بلاد الشام من نجاح إلى آخر ، فبالاضافة إلى الضربات الموفقـة التي استمر يكيلها للصليبيين نجح في الاستيلاء على دمشق سنة ١١٥٤ م[3] . وهنا يبدو أن الخليفة العباسي المقتفي لأمر الله رأى في نور الدين محمود القوة القادرة على تخليص الخلافـة العباسية نهائياً

---

(١) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ١٢١ .

(٢) Guillaume de Tyr, p. 774

وهذا الحدث لم نعثر على إشارة إليه إلا في أقوال الصليبي وليم الصوري ، ومع ذلك لا يستبعد صحته . وخاصة أن المصادر المعاصرة أفاضت في وصف فرحة المسلمين جميعاً بمقتل ريموند .

ومن القصائد التي نظمت في تلك المناسبة قصيدة القيسراني منها :

هذه العزائم لا ما تدعي القصب ... وذي المكارم لا ما قالت الكتب

وهذه الهمم اللاتي متى خطبت ... تعثرت خلفها الاشعار والخطب

أغرت سيوفك بالافرنج راجفة ... فؤاد رومية الكبرى لها تجب

أنظر : ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٤٤ هـ ، النويري : نهاية الارب ، ج ٢٥ ورقة ٨٣ .

(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ١٢٨ ، ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٢٨ ، ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٤٩ هـ - التاريخ الباهر ، ص ١٠٧ .

من خلافة العبيدين بالقاهرة ، وانه بحكم ما حققه من قوة ونفوذ في الشام بعد ان جمع في قبضته القوية بين حلب ودمشق يستطيع أن يجهز على الخلافة الفاطمية . ويفسر هذا الاتجاه أن الخليفة العباسي المقتفي لأمر الله ما كاد يسمع بقتل الخليفة الظافر الفاطمي سنة ١١٥٤ حتى بادر المقتفي — ووزيره ابن هبيرة — بارسال عهد إلى نور الدين محمود ، بتوليته مصر وأعمالها والساحل ، وصحبة العهد المذكور تحف وهدايا ... هذا في الوقت الذي ما زالت الخلافة الفاطمية حية ترزق !!(١) .

ثم كان ان حدث عند وفاة قطب الدين مودود اتابك الموصل سنة ١١٧٠ — وهو أخو نور الدين محمود — ان أسرع نور الدين إلى الموصل ليستولي عليها في يناير سنة ١١٧١ ، وعندئذ بادر الخليفة العباسي المستضيء بأمر الله إلى انتهاز الفرصة لتأكيد حسن علاقته بنور الدين ، فأرسل إليه — وهو على حصار الموصل — خلعة تكريماً له واعترافاً بقدره(٢) .

وفي تلك الأثناء كان التسابق على أشده بين نور الدين محمود من ناحية وعموري ملك الصليبيين في بيت المقدس من ناحية أخرى حول الفوز بمصر(٣) ، حتى انتهى الأمر بفوز قوات نور الدين بقيادة شيركوه ، الذي خلع عليه العاضد — آخر الخلفاء الفاطميين — خلعة الوزارة سنة ١١٦٩ م(٤) . ولم يلبث شيركوه ان توفي بعد شهرين ، فخلفه في منصب الوزارة ابن أخيه صلاح الدين(٥) . ولا شك في أن شيركوه ومن بعده صلاح الدين أحسّا بحرج كبير بوصف كل واحد منهما وزيراً للخليفة الفاطمي الشيعي ، في الوقت الذي يعبر عن القوة الفعلية لسيده نور الدين محمود السني الذي ربطته علاقات نامية بالخلافة العباسية في بغداد . وبعبارة أخرى فقد كان

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم، ج ١ ص ١٠٨ Grousset: Hist. des Croisades, II, pp. 478-479

(٢) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٦ هـ .

(٣) أنظر كتاب الحركة الصليبية للمؤلف ، ج ٢ ص ٦٨٠ وما بعدها .

(٤) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٥ ص ٣٥١ .

(٥) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٤ ، التاريخ الباهر، ص ١٤١ .

لكل من شيركوه وابن أخيه صلاح الدين سيدان أحدهما سني والآخر شيعي . وكان صلاح الدين نفسه شافعي المذهب ، أخذ يعمل منذ أن استتبت له الامور في مصر على تدعيم المذهب السني بوجه عام والشافعي بوجه خاص في كافة أنحاء البلاد ، فاقام مدارس للشافعية ، وأحل قضاة الشافعية محل قضاة الشيعة ، والخليفة العاضد الفاطمي في قصره مريض ولكنه حي يرزق ، يسمع ويرى[1] .

ومهما يقال من أن صلاح الدين ماطل سيده نور الدين عندما ألح عليه الأخير في سرعة إسقاط الخلافة الفاطمية ، والدعوة في مصر للخليفة العباسي ، فان الانقلاب الحتمي تم أخيراً في أول جمعة من سنة ٥٦٧ هـ (سنة ١١٧١ م) عندما دعي في القاهرة للخليفة العباسي المستضيء بأمر الله ، وبذلك حدث التحول من المذهب الشيعي إلى المذهب السني في هدوء «ولم ينتطح فيه عنزان» على قول المؤرخ ابن الاثير . ولم يلبث الخليفة العاضد الفاطمي ان توفي بعد ذلك بثلاثة أيام دون أن يسمع بزوال دولته وسقوط خلافته ، إذ منع صلاح الدين رجاله من ازعاجه بذلك الخبر أثناء مرضه « فان عوفي فهو يعلم ، وان توفي فلا ينبغي أن نفجعه بهذه الحادثة قبل موته »[2] .

وكان من الطبيعي أن تقام الاحتفالات في بغداد تعبيراً عن شعور الفرح بذلك النصر الضخم الذي تحقق للخلافة العباسية فزينت مدينة السلام أجمل زينة وضربت فيها القباب — وهي أقواس النصر[3] — وانبرى الشعراء — وعلى رأسهم سبط بن التعاويذي — يهنئون الخليفة العباسي المستضيء بهذا النصر العالمي الذي تحقق له[4] . أما نور الدين محمود فقد أرسل بالبشارة إلى الخليفة المستضيء على يد الشيخ شهاب الدين المطهر

---

(١) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ١٩٨ ، ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٦ هـ .

(٢) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص ٦٣ — ٦٤ .

(٣) ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ٦ ص ١٥٩ .

(٤) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص ٦٣ — ٦٤ ، سبط بن الجوزي ، ج ٨ ص ٢٩٣ .

بن شرف الدين بن عصرون ، فخلع الخليفة على البشير ، ورد بارسال الهدايا والخلع مع الخادم عماد الدين صندل إلى كل من نور الدين وصلاح الدين. وفي الخلعة الخاصة بنور الدين محمود طوق فيه ألف دينار ، فضلاً عن سيفين لنور الدين ، أحدهما خاص بتقلده حكم الشام والآخر بتقلده حكم مصر ، على أن يكون صلاح الدين نائبه في مصر ، ولكل منهما الأعلام والرايات السود شعار العباسيين[1] . ومهما يكن من أمر ، فانه باستيلاء قوات نور الدين محمود على مصر ، امتدت الجبهة الاسلامية المتحدة من الفرات إلى النيل ، وغدا نور الدين يجمع في قبضته القوية بين الموصل وحلب ودمشق والقاهرة ، وهو وضع لم يرض عنه الصليبيون – وخاصة في بيت المقدس – مما آذن باحتدام معركة الجهاد . وفي تلك المعركة ظهر جلياً أن الخلافة العباسية لا تستطيع أن تقوم بدور جدي فعّال لمساعدة نور الدين والمسلمين في مواجهة الخطر الصليبي ، كما بدا جلياً أن نور الدين محمود كان في غير حاجة إلى أية مساعدة خارجية قد تكون على حساب سيادته واستقلاله ، وربما أفقدته بعض المكاسب الضخمة التي حققها . ولذا نجد الطرفين – الخليفة العباسي من ناحية ونور الدين محمود من ناحية أخرى – يكتفيان بالمجاملات المتبادلة بينهما تعبيراً عما يسود العلاقة فيما بينهما من ود وصفاء . من ذلك أن نور الدين كثيراً ما حرص على إرسال جانب من الغنائم التي يغنمها من الصليبيين إلى الخليفة في بغداد ، بل ربما أرسل إليه بعضاً من رؤوس قتلى الفرنج وسلاحهم . ولما تم لصلاح الدين اسقاط الخلافة الفاطمية في مصر والدعوة للخليفة العباسي ، أرسل صلاح الدين إلى سيده نور الدين بعض ما استولى عليه في قصور الخلافة الفاطمية بالقاهرة من أموال وتحف ، فبادر نور الدين بارسال جانب منها هدية للخليفة العباسي في بغداد ، حيث احتشد الناس للفرجة عليها[2] .

ثم كان ان توفى نور الدين محمود بدمشق سنة ١١٧٤ قبل أن ينفجر

---

(١) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٧ هـ ، المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٤٦ .

(٢) سبط بن الجوزي ، ج ٨ ص ٢٩٣ .

الموقف بينه وبين صلاح الدين الذي كانت له أطماعه الخاصة في مصر [1].
وسرعان ما دب الخلاف بين أمراء نور الدين في دمشق وحلب، في الوقت الذي كان ابنه الصالح اسماعيل صبياً صغيراً في الحادية عشر من عمره. وما كاد صلاح الدين يتلقى دعوة من أمراء دمشق بالحضور إلى الشام، حتى بادر بالذهاب، ونجح بعد جهد كبير في اعادة توحيد الجبهة الإسلامية المتحدة، معتبراً نفسه وريث سيده نور الدين محمود، لا في ممتلكاته الواسعة في الشام ومصر فحسب، بل أيضاً في سياسته الخاصة بالجهاد ضد الصليبيين. ومهما يكن صلاح الدين متظاهراً في تلك المرحلة بأنه إنما أتى من مصر لرعاية حقوق الصالح اسماعيل، فان الحقيقة الثابتة هي أن صلاح الدين كانت له آماله ومطامعه الخاصة، التي ظهرت فعلاً قبل وفاة سيده نور الدين [2].

ويهمنا في موضوعنا بالنسبة لتاريخ صلاح الدين ان العلاقة بينه وبين الخلافة العباسية ازدادت رسوخاً وثباتاً، بحيث فاقت بكثير ما كان هناك بين سيده نور الدين محمود والخلافة العباسية في بغداد. وليس من الصعب علينا تفسير هذه الظاهرة تفسيراً تاريخياً في ضوء المصالح المتبادلة بين صلاح الدين من ناحية والخلافة العباسية في بغداد من ناحية أخرى. فبصرف النظر عن مذهب صلاح الدين السني، وولائه – هو وأهل بيته – ولاءً روحياً للخليفة العباسي يجب أن نضيف أن صلاح الدين عندما خرج من مصر سنة ١١٧٤ م (٥٧٠ ﻫ) ليطوي تحت نفوذه ممتلكات نور الدين محمود بالشام، إنما كان يحس في قرارة نفسه أنه يقوم بعمل غير شرعي لأن نور الدين له ابنه الصالح اسماعيل الذي من حقه وحده أن يرث أباه في ملكه العريض لا في الشام فحسب بل في مصر أيضاً. هذا بالاضافة إلى

(١) للوقوف على التفصيلات أنظر كتاب (مصر في العصور الوسطى) للمؤلف، ص ٢٩٩ وما بعدها.
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب، ج ٢ ص ٧، ٨، ابو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج ٦ ص ٢٤ ابن الاثير : الكامل، حوادث سنة ٥٧٠ ﻫ.

أن البيت الزنكي بالموصل ممثلاً في سيف الدين غازي بن زنكي — وهو أخو نورالدين محمود — عز عليهم أن ينتزع صلاح الدين — وهو أحد الاتباع — ملك مصر والشام . ولا عبرة بما يمكن أن يقال من أن صلاح الدين إنما فعل ذلك من أجل جمع شمل المسلمين تمهيداً لحركة الجهاد الكبرى التي كان يعتزم القيام بها ضد الصليبيين ، وأنه أعلنها في صراحة عند خروجه إلى الشام سنة ١١٧٤ « انا لا نؤثر للإسلام وأهله إلا مـا جمع شملهم وألف كلمتهم »[١] ، إذ كان من الممكن أن يعمل صلاح الدين لجمع شمل المسلمين في مصر والشام ولكن لحساب أصحاب الحق الشرعي من النوريين والزنكيين. وتحت تأثير هـــذا الإحساس كان لا بد لصلاح الدين من دعامة يرتكز إليها حكمه وتضفي عليه وعلى دولته مسحة شرعية . وهل هناك دعامة من هذا النوع أفضل من رضاء الخليفة العباسي عنه وتأييده له ومباركته كل خطوة من خطواته ؟

يضاف إلى هذا أن الخلافة الفاطمية سقطت فعلاً سنة ١١٧١ م على يد صلاح الدين ولكنها خلفت وراءها ذيولاً لا يستهان بها . وليس من السهل أن نتصور الجهود الضخمة التي بذلها الخلفاء الفاطميون في مصر — وخاصة في عصرهم الأول — من أجل الدعاية لمذهبهم ونشره ، وقد انتهى أثرها فجأة في البلاد لمجرد أن صلاح الدين أمر بالدعاء للخليفة العباسي في مساجد القاهرة . ويثبت الواقع أنه رغم كل ما قام به صلاح الدين من محو وإزالة لآثار المذهب الفاطمي الشيعي في مصر ، ورغم كل ما قام بـه من جهود في اضطهاد أتباع ذلك المذهب وتتبع آثارهم ، ورغم حرصه الشديد على إعلاء المذهب السني عن طريق المدارس التي أنشأها والفقهاء الذين استعان بهم ... رغم كل ذلك فقد بقي المذهب الشيعي في مصر له أنصاره وأتباعه الذين لجؤوا إلى الثورة والعمل جهـــراً حيناً ، وإلى التستر والعمل سراً أحياناً مما سبب إزعاجاً لصلاح الدين وخلفائه بين فينة وأخرى . بل لقد بقي التشيع في مصر واضح الأثر حتى عصر سلاطين المماليك ، مما سبب

---

(١) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ص ١٨ .

مشاحنات واضحة بين السنة والشيعة طوال ذلك العصر [1] . وقد أحس صلاح الدين بخطر الشيعة على كيانه بعد أن تعرض لعدة مؤامرات من جانبهم في مصر ، فضلاً عن المؤامرات التي دبرها الباطنية لقتله بالشام [2] . وإزاء هذا الخطر الذي هدد صلاح الدين من جانب الشيعة ، وجد نفسه مضطراً للإرتماء بين أحضان الخلافة العباسية لما للطرفين من مصلحة واحدة ضد عدو مشترك .

هذا عن جانب صلاح الدين ، أما عن جانب الخلافة العباسية ، فانها لم تنس أن الخلافة الفاطمية في القاهرة نحرت على أيـــدي صلاح الدين . ولا شك في أن الخلافة العباسية في بغـداد نظرت بعين الرضا والارتياح إلى الجهود الكبيرة التي بذلها صلاح الدين في استئصال جذور التشيع من مصر وتوطيد دعائم المذهب السني . ومن ناحية أخرى فان الخلافة العباسية في صحوتها كان يعنيها في المقام الأول أن يكون لهـا في مصر والشام رجل قوي يدين لها بالتبعية الروحية على الأقل ، ويجعلها موضع تقديره ، ويذكرها بالاحترام في كل خطوة من خطواته ، ويدعو لها على منابر المساجد في بلاده ... ولا يهم بعد ذلك ان كان هذا الرجل صاحب حق شرعي في الحكم أو لم يكن . فإذا لم يكن له حق شرعي في الحكم فليضف عليه خليفة رسول الله ﷺ في حكم المسلمين ما يفتقده من شرعية .

وهكذا اتفقت الأهواء واشتركت المصالح وتوحدت الغايات ، فما كاد صلاح الدين ينتصر على خصومه من الزنكيين عند قرون حماه سنة ١١٧٥ ، ويكشف النقاب عن حقيقة موقفه بقطع الخطبة للصالح اسماعيل بن نور الدين ، وإزالة اسمــه عن السكة والتلقب بلقب « ملك مصر والشام » حتى بادر الخليفة المستضيء بالله العباسي في بغداد إلى إقرار الوضع الجديد لصلاح الدين

(١) القلقشندي : صبح الأعشى، ج ٣ ص ٢٧٥ ، أنظر كتاب المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك للمؤلف ، ص ١٥٣ ، وما بعدها .

(٢) ابن الاثير: الكامل، حوادث سنة ٥٦٩ هـ ، ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ٤٧ .

وأرســـل إليه الخلع فوصلته وهو بحماه[1] .

وفي تلك المرحلة لم يغفل صلاح الدين أمر الصليبيين ، وإنما كان يعمل باحدى يديه في إعادة توحيد الجبهـة الإسلامية ، ويلوح باليد الأخرى للصليبيين حتى لا يتمادوا في طغيانهم وعدوانهم . وقد حدث سنة ١١٧٩ ان نجح صلاح الدين في إنزال عدة ضربات قاسية بالصليبيين ، توجها بالاستيلاء على حصن جسر بنات يعقوب ثم تخريبه واحراقه [2] ، وعندئذ أسرع صلاح الدين بالكتابة إلى الخليفة العباسي مبشراً ، فأمر الخليفة باعلان الأفراح في بغداد ، وضرب البوقات والدبادب على أبواب الأمراء[3] .

ثم حدث سنة ١١٨٣ م (٥٧٧ هـ) ان توفى الملك الصالح اسماعيل ابن نور الدين محمود ، فبادر صلاح الدين بالكتابة إلى الخليفة العباسي يستأذنه في الاستيلاء على حلب حتى تكون سيطرته عليها رسمية وفعلية ، ولوح له في تلك الرسالة بأن جماعة الاتابكة يسعون إلى تفريق الكلمة ، وانهم يستنهضون الفرنج لقتال المسلمين ويستعينون عليهم بالاسماعيلية[4] .

وهكذا حتى انتهى صلاح الدين من اعادة توحيد الجبهـــة الاسلامية سنة ١١٨٦ ، بعد ان استولى على حلب سنة ١١٨٣ ، ثم دخلت الموصل تحت طاعته سنة ١١٨٦ ، وبذلك غـدا في وسعه « أن ينصرف بكليته إلى الفرنج » .

وفي مرحلة الجهـاد الكبرى ضد الصليبيين حرص صلاح الدين على أن يحتفظ بعلاقاته القوية مـــع الخلافة العباسية في بغداد حتى تبدو الصبغة الدينية لحروبه واضحة جلية ، ويظهر أمام المسلمين كافة في صورة المجاهد الذي يحظى بعطف الخلافـة ورضائها . ولا يخفى علينا أن الجيش الذي

---

(١) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٧١ هـ .
(٢) ابو شامة : كتاب الروضتين ، ج ٢ ص ١٣ .
(٣) سبط بن الجوزي ، ج ٨ ف ١ ص ٣٥٤ .
(٤) المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .

دخل به صلاح الدين حروبه الطويلة ضد الصليبيين كان يتألف من عناصر شتى من عرب وأكراد وتركمان وأتراك ، بعضهم من الجزيرة والبعض الآخر من المناطق الواقعة شمالي الشام وشرقي آسيا الصغرى ، وفريق ثالث من مصر ، فضلاً عن أهل الشام . وهذه الجماعات المتباينة في الجنس واللغة واللهجة وطبيعة بيئة بلادها ، لم يربط بين أفرادها سوى رباط الدين ولم يؤلف بين قلوبها سوى الرغبة في الجهاد الديني . وإذا كان الدين هو العامل القوي في ضم صفوف الفئات المتباينة التي تألف منها جيش صلاح الدين ، فلا أقل من أن يحرص صلاح الدين على ابراز الطابع الديني في حركته وذلك عن عدة طرق أبرزها إظهار الخليفة العباسي دائماً في الصورة بوصفه أمير المؤمنين وخليفة الرسول ﷺ في حكم المسلمين . وهناك أكثر من إشارة في المصادر المعاصرة إلى أن عسكر صلاح الدين أبدوا تذمرهم أكثر من مرة عندما طال بهم الأمر واشتدت بهم الرغبة لأهلهم وديارهم ، مما اضطر صلاح الدين احياناً إلى اتخاذ سلوك معين « لسآمة العسكر وتظاهرهم بالمخالفة »[1] . وفي تلك الظروف لم يكن أمام صلاح الدين سوى تقوية روابطه بالخلافة العباسية في بغداد ليستمد منها العون الروحي والأدبي والمعنوي ، لا أكثر .

وتحوي رسائل العماد الاصفهاني مجموعة طيبة من المكاتبات المتبادلة بين صلاح الدين من ناحية ، والخلافة العباسية في بغداد من ناحية أخرى ، وكلها تشهد على حرص صلاح الدين على استرضاء الخلافة والتمسح بأعتابها . من ذلك أن صلاح الدين ما كاد يتم له استرداد بيت المقدس من الصليبيين سنة ١١٨٧ م (٥٨٣ ﻫ) حتى بادر بارسال رسالة للبشرى من انشاء العماد إلى الخليفة العباسي الناصر لدين الله ، وحمل الرسالة ضياء الدين الشهرزوري ، وجاء فيها :

« ... وقال المحراب لأهله مرحباً وأهلاً ، وشمل جماعة المسلمين من إقامة الجمعة والجماعة ما جمع به الإسلام فيه شملاً . ورفعت الأعلام العباسية

---

(١) ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص ٣٩١ .

على منبره ، فأخذت من بره أوفى نصيب ، وتلت بألسنة عذبها (نصر من الله وفتح قريب) ... »[1]

ومن ناحية أخرى فان الخلافة العباسية لم تكن في ذلك الدور أقل تلهفاً على احتضان صلاح الدين والحرص على حسن العلاقة معه ، طالما انه يعمل باسم الخلافة ، وطالما كان للخلافة نصيب من الأمجـــاد التي يحققها للإسلام . ولا أدل على هــذا الشعور من أنه عندما حاول بعض الوشاة الايقاع بين الخليفة العباسي الملقب بالناصر (٥٧٥–٦٢٢هـ = ١١٨٠–١٢٢٥م) وصلاح الدين الملقب بالناصر أيضاً ، لم يستطع الخليفة على تلـك الوشاية صبراً ، وأشفق على العلاقة بينه وبين صلاح الدين أن يتطرق إليها الفتور فتخسر الخلافة من وراء ذلك شيئاً كثيراً . لذلك ما كاد الخليفة العباسي يستمع إلى الوشاة بعد حطين – يرددون أمامه عن صلاح الدين : « هـذا يزعم أنه يقلب الدولة ويغلب الصولة ، وأنه ينعت بالملك الناصر ، نعت الإمام الناصر ، ويدل بما له من القوة والعساكر ... » حتى أسرع الخليفة بارسال تاج الدين – أي العماد الكاتب – إلى صلاح الدين يعتب عليه ما ظنه بدر منه . ولكن صلاح الدين بادر باظهار الحقيقة ، وتبرئة نفسه ، وتأكيد ولائه للخليفة العباسي ، واكرام رسله . ويبدو أن صلاح الدين بالغ عندئذ في التذلل للخليفة العباسي لدرجة استثارت بعض كبار أعوانه ، فاجتمعوا به وقالوا له « وقد نسب حقك إلى البطلان ، ورميت بالبهتان ، ولمحت طاعتك بعين العصيان ، فكيف خفت ومـا عفت ، وألفت وما أنفت ... ؟ » فرد صلاح الدين عليهم قائلاً : « تذللي للديوان العزيز تعزز به ادين ، وتوصلي إلى مرضاته توصل بالله فيه أستعين ، فتواضعي ترفـع وتخشعي تورع ، وحبل حبي متين ، ومكاني قربي مكين ... »[2] وتوضح لنا هذه الواقعة بالذات مدى حرص الطرفين على استمرار حسن العلاقات بينهما .

---

(١) العماد الكاتب : الفتح القسي ، ص ١٤٧ .

(٢) العماد الكاتب : الفتح القسي ، ص ١٨٣ – ١٨٨ .

وفي سنة ٥٨٥ ﻫ (١١٨٩ م) أرسل الخليفة الناصر لدين الله العباسي رسولاً من قبله إلى صلاح الدين « بشر بأن أمير المؤمنين فوض ولاية عهده إلى عدة الدين أبي نصر محمد من بعده ... وأمر بأن يخطب له بمصر والشام وجميع بلاد الإسلام ... » وقد أكرم صلاح الدين رسول الخليفة إكراماً زائداً ، ورد على الخليفة معلناً طاعته معبراً عن ولائه كما أرسل إلى الخليفة صحبة الرسول الذي حمل رسالته « الهدايا والتحف والطرف والسنايا ، وأسارى الفرنج الفوارس ، وعددها الكوامل النفائس ، وتاج ملكهم السليب ، والصليب والملبوس والطيب ... »[1]

وفي خلال مرحلة الجهاد ضد الصليبيين ، حرص صلاح الدين على أن يرسل بين حين وآخر تقريراً إلى الخليفة العباسي في بغداد ، يتضمن الموقف بينه وبين الصليبيين ، وما استولى عليه من بلاد وما بقي بأيديهم من مدن وحصون . ومن ذلك ما أرسله صلاح الدين إلى الخليفة سنة ٥٨٥ ﻫ (١١٨٩ م) من انشاء العماد يقول « وقد تقدمت خدمة الخادم بما قدمه من امتثال المثال ... وحث الحب على اقامة سنن الجهاد وفروضه ... ويحل بأيدي الأيد ما بقي مع الفرنج من معاقل المعاقل ، ويغرق بحر المجر الجرار ما تخلف من ساحات الساحل . فلم يبق به من المدن المنيعة إلا صور وطرابلس ، ومعالم الكفر بها في هذه السنة المحسنة بعون الله تدرس . وأما انطاكية فهي بالعراء منبوذة ، وعند الاتجاه إليها مأخوذة ، فانها قد نقصت من أطرافها ودخل عليها من أكتافها ... »[2]

ثم كان ان رأى الخليفة الناصر العباسي أن يسهم في معركة الجهاد ضد الصليبيين بالشام باسلوب أكثر ايجابية وجدية ، ولكن – كما سبق ان ذكرنا – كانت أحوال الخلافة عندئذ تحد من امكانياتها المادية ، وتحول دون قيامها بما كانت تتوق إليه من النهوض بدور فعّال في مساعدة

(١) العماد الكاتب : الفتح القسي ص ، ٢٧٨ – ٢٨٠ .
(٢) المصدر السابق، ص ٢٨١ – ٢٨٣ .

صلاح الدين . من ذلك أن الخليفة الناصر لدين الله أرسل سنة ٥٨٦ هـ (١١٩٠ م) رسولاً إلى صلاح الدين بالشام « وصل ومعه حملان من النفط الطيار ، وحملان من القنا الخطّي الخطار ، وتوقيع المتقنين صناعة الاحراق بالنار ... »[١] ومن الواضح أن هـذه المعونة كانت أقصى ما يمكن أن تسمح به الامكانيات المادية للخليفة العباسي للمشاركة في معركة الجهاد ، حتى أنه لم يجـد في خزانته ما يقدمه من مال فأراد أن يقترض له من التجار مبلغ عشرين ألف دينار يقدمها لخدمة قضية الجهاد ضد الصليبيين . وكان ان قبل صلاح الدين هذه المعونة من نفط وقنا وزراقين بالنفط ... ما عدا المال فإنه اعتذر عن قبوله عن طريق القرض ، وأرسل إلى الخليفة الناصر شاكراً له حسن صنيعه ، وقال : « كل مـا معي من نعمة أمير المؤمنين وعارفته . ولقد نعشني ما شملني من عاطفته ، ولعل الله يوفقني للقيام بالفرض ، ويغنيني عن الالتزام بالقرض ... »[٢]

ومن الثابت أن تيار النصر الذي صاحب صلاح الدين منذ بداية تفرغه لحركة الجهاد سنة ١١٨٦ ، هذا التيار أخذ يتحول في غير صالحه منذ ان خرج الصليبيون من صور بزعامة ملكهم جاي لوزجنان لحصار عكا في صيف سنة ١١٨٩ . وازداد الحظ تحولاً عن صلاح الدين بوصول جيوش الحملة الصليبية الثالثة إلى الشام بعد ذلك بقليل (سنة ١١٩١) مما مكن الصليبيين من إحكام حصارهم حول عـكا ، وخاصة بعد ان نجحوا في إقامة ثلاثة أبراج خشبية ضخمة زحفوا بها إلى سور عكا للإحتماء داخلها ونقب السور . وكانت فرحة المسلمين عظيمة عندما نجحوا في احراق الأبراج الخشبية ، وعبر صلاح الدين عن فرحته بارسال بشارة إلى الخليفة العباسي في بغداد يخبره كيف « كانت تلك النار على الكفر ضراماً وعلى الإسلام برداً وسلاماً »[٣] .

على أن عكا لم تلبث ان سقطت في أيدي الصليبيين الذين شرعوا في

---

(١) العماد الكاتب : الفتح القسي ، ص ٣٦٥ .
(٢) العماد الكاتب : الفتح القسي، ص ٣٦٥ . (٣) المصدر السابق، ص ٣٧٦ .

صيف سنة ١١٩١ في الزحف منها جنوباً بزعامة ريتشارد قلب الأسد ملك انجلترا لاسترداد شاطئ فلسطين ، فضلاً عن مدينة بيت المقدس[1].
وفي تلك الظروف الحرجة ظل صلاح الدين يرسل تقاريره أولاً بأول إلى الخليفة العباسي ببغداد ، يخبره بمطاردة قواته للصليبيين أثناء زحفهم جنوباً « وكلما وجدنا فسحة ضايقناهم ... »[2] ثم كتب صلاح الدين إلى الخليفة الناصر لدين الله العباسي مرة أخرى يطمئنه على حاله ، ويقول أن « حاله في مرابطة أهل الكفر مستمرة ... والحرب سجال وللإسلام في مضمار الظفر مجال . وقد تجاوزت القصة عن حد الانتهاء ، وكلما شارفت القضية الانتهاء عادت إلى الابتداء . والحادثة متصلة والواقعة مستقبلة . . » وفي تلك الرسالة ابلغ صلاح الدين الخليفة العباسي فشل الصليبيين بزعامة ريتشارد في الوصول إلى القدس وارتدادهم عنها سنة ٥٨٨ هـ[3] (١١٩٢ م) .

وأخيراً اضطر صلاح الدين إلى عقد صلح الرملة مع الصليبيين سنة ٥٨٨ هـ (١١٩٢ م) فارسل إلى الخليفة الناصر لدين الله العباسي يبرر له ذلك الصلح ، ويوضح الأسباب التي دفعت إليه ويطمئنه إلى أن الصلح المذكور جاء في صالح المسلمين ... واستقرت المهادنة على ما أعز للإسلام الأنوف ، وأذل من الكفر الرقاب ، ورجح وأنجح من أهل الايمان الآراء والآراب . بعد ان نزلوا عن البلاد والمعاقل التي تملكوها ، وبعدوا الطريق التي سلكوها ... وسلموا عسقلان وغزة والداروم ويبني ولدّ وتل الصافية ، وغير ذلك من الأعمال والأماكن الوافرة الوافية . واقتنعوا بيافا وعكا وصور ، واستبدلوا من تطاولهم وقدرتهم العجز والقصور ... وهانوا بعد الاعتزاز ... وأن في أطفاء هذه الجمرة وقد وقدت سكوناً عاماً وأمناً تاماً وتفريقاً لجمع الكفار . فهي سلم انكى من الحرب فيهم ، وانها تقصيهم من هذه الديار بل تنفيهم ... »[4]

(١) للوقوف على التفصيلات أنظر كتاب الحركة الصليبية للمؤلف ، ج ٢ ص ٨٧٣ ، وما بعدها.
(٢) العماد الكاتب : الفتح القسي ، ص ٥٤٦ . (٣) المصدر السابق ، ص ٦٠١ .
(٤) العماد الكاتب : الفتح القسي ، ص ٦٠٦ .

وأخيراً توفي صلاح الدين سنة ١١٩٣ م (٥٨٩ هـ) ، ولكن بعد أن وضع أساس دولة كبيرة لها سياستها الثابتة التي كان أبرز أركانها جهاد الصليبيين من ناحية والولاء والطاعة للخلافة العباسية في بغداد من ناحية أخرى . ومهما يقال عن انقسام البيت الأيوبي على نفسه بعد وفاة عاهله ومؤسسه صلاح الدين ، وعما دار بين أبناء هذا البيت من منازعات وحروب على مسرح الشام ومصر استمرت في صورة أو أخرى منذ وفاة صلاح الدين حتى منتصف القرن الثالث عشر للميلاد ، فان المبدأ الذي لم يختلف حوله إثنان من بني أيوب كان مبدأ الحرص على إظهار الولاء للخليفة العباسي في بغداد .

وهكذا ما كاد الأفضل بن صلاح الدين يخلف أباه في السلطنة وتصبح له السلطة العليا في بقية انحاء الدولة الأيوبية ، حتى بدأ بارسال ضياء الدين القاسم بن الشهرزوري سفيراً إلى الخليفة العباسي الناصر لدين الله يحمل له رسالة تعبر عن اخلاصه وولاءه ، وبصحبته عدة صلاح الدين سيفه ودرعه وحصانه — فضلاً عن بعض التحف والهدايا ، وذلك بعد ان جرد نقش الدينار والدرهم بسمتي أمير المؤمنين وولي عهده عدة الدين . وقد جاء في رسالة الأفضل إلى الخليفة العباسي ما نصه « ولئن مضى الوالد على طاعة إمامه ، فالمماليك أولاده ، وأخوه في مقامه والأمر في كل مكان بالامن والسكون جار على نظامه ... »[1]

وليس هناك من شك في أن حركة الجهاد ضد الصليبيين فترت بعد صلاح الدين ، ولكننا مع ذلك نلمس بين ثنايا الكتابات المعاصرة اهتمام سلاطين بني أيوب وملوكهم بتتبع أخبار الموقف بين المسلمين والصليبيين أولاً بأول . ومن ناحية أخرى ، فقد حرص سلاطين بني أيوب وملوكهم على اطلاع الخليفة أولاً بأول على ما كان يدور بينهم وبين الصليبيين من معارك . وقد حدث سنة ١٢٠٢ م (٥٩٩ هـ) ان أرسل الخليفة إلى العادل

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٥٠ .

وأولاده الخلع وسراويلات الفتوة فلبسوها في رمضان من تلك السنة [1]، وفي سنة ١٢٠٧ م (٦٠٣ هـ) قام السلطان العادل بحملة على امارة طرابلس الصليبية ، فنازل حصن الاكراد وأسر من رجاله خمسمائة ، واستولى على برج اعناز ، وعلى حصن القليعات شمالي عرقة . وبعد ان حقق العادل هذه الانتصارات بادر بالكتابة إلى الخليفة العباسي الناصر لدين الله مبشراً ، وحمل البشارة إليه قاضي العسكر [2] . وفي العام التالي أرسل العادل الأيوبي استاذ داره رسولاً إلى الخليفة العباسي ، فعاد الرسول وصحبته رسول الخليفة بحمل الخلع والتقليد للسلطان وأولاده فضلاً عن وزيره صفي الدين ابن شكر . وقد بلغ احتفاء السلطان العادل برسول الخليفة ان وضع منبراً بدمشق قرأ منه الوزير ابن شكر التقليد على الناس [3] . ولا أدل على العلاقة الوطيدة بين السلطان العادل الأيوبي من ناحية والخليفة العباسي الناصر لدين الله من ناحية أخرى من أن الأخبار ما كادت تصل إلى بغداد بوفاة العادل سنة ١٢١٨ م (٦١٥ هـ) حتى أعلن الحداد في حاضرة الخلافة ، ونودي في بغداد بأن من أراد الصلاة عليه فليحضر إلى جامع القصر حيث صلى عليه صلاة الغائب كما أمر أئمة المساجد بالصلاة عليه فقاموا بذلك بعد صلاة الجمعة [4] .

وما يقال عن حسن العلاقات بين الخليفة العباسي من ناحية والأفضل ابن صلاح الدين والعادل أخوه من ناحية أخرى يمكن تطبيقه عما كان هناك من حسن علاقات بين الخلافة في بغداد وبقية أبناء البيت الأيوبي ... من ذلك ما تشير إليه المصادر المعاصرة من إشارات تلقي أضواء على ما كان بين الخليفة الناصر لدين الله العباسي والملك الظاهر غازي بن صلاح الدين يوسف صاحب حلب وشمال الشام ، فقد تبادل الطرفان المراسلات والهدايا

---

(١) الذيل على الروضتين ، ص ٣٣ .

(٢) ابو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٦٠٣ هـ ، المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ١٦٦ .

(٣) الحموي : التاريخ المنصوري ، ورقة ١٢٦ .

(٤) سبط بن الجوزي ، ج ٨ ق ٢ ص ٥٩٧ .

سنة ١٢٠٥ م (٦٠٢ هـ) وعندما أرسل الخليفة الناصر العباسي إلى الملك الظاهر غازي يطلب منه شراء أسلحة لحسابه يشحن بها قلاع خوزستان ، أرسل الظاهر إلى الخليفة الأسلحة المطلوبة ورفض أن يتقاضى ثمنها [١].

ثم حدث سنة ١٢١٨ م (٦١٥ هـ) ان دهمت شواطئ مصر الشمالية الحملة الصليبية الخامسة بزعامـــة حنادي برين ملك مملكة بيت المقدس الصليبية في عكا . وكان ان استولى الصليبيون على دمياط وأخذوا يزحفون بحـذاء النيل في داخلية البلاد ، في الوقت الذي توفي السلطان العادل . وعندما بلغت هـذه الاخبار الخليفة الناصر لدين الله العباسي في بغداد ، بادر بارسال الرسل والرسائل إلى ملوك الشام يطلب منهم الاسراع بنجدة الملك الكامل — ابن العادل — في مصر [٢] .

وفي ذلك الدور كان الخطر المغولي قد وصل إلى أطراف العالم الإسلامي من ناحية المشرق ، واشتد القتال بين المغول والخوارزمية ، فقتل علاء الدين محمد وحلت الهزيـمة بابنه جلال الدين الذي فر إلى الهند . ولم يلبث ان عاد خوارزم شاه جلال الدين منكبرتي من الهند سنة ١٢٢٥ م (٦٢٢ هـ) ليستعيد بلاده وينتقم ممن مهدوا لوقوع الكارثة التي حلت بأبيه علاء الدين محمد على أيـدي المغول . وكان ان وصل جلال الدين إلى داقوقا وأخذ أهلها بالسيف بعد ان فتحها عنوة ، ثم اتصل بالمعظم عيسى بن العادل — صاحب دمشق ، وصفّى ما كان بينهما من خلافات ، وطلب منه الحضور على رأس جيشه لمشاركته في الزحف على بغداد والقضاء على الخليفة العباسي الذي أتهمه بأنه كان السبب في مجيء المغول إلى بـلاد الإسلام . ولكن المعظم عيسى رفض الاشتراك في أي عمل ضد الخليفة العباسي ، ورد على جلال الدين يقول له « أنا معك على كل أحد إلا الخليفة فانه إمام المسلمين » [٣].

(١) الحموي : التاريخ المنصوري ، ورقة ١٢٦ .

(٢) ابو المحاسن: النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص٢٢٢ ، الحموي : التاريخ المنصوري، ورقة ١٣٦ م.

(٣) سبط بن الجوزي، ج ٨ ق٢ ص ٦٣٤ ، ابو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج ٦ ص ٢٦٠ – ٢٦١

وإذا كان الموقف قد انتهى بمقتل جلال الدين على أيدي المغول ، فان جيوش المغول لم تلبث ان دخلت العراق سنة ٦٣٤ هـ (١٢٣٦ م) وواصلت زحفها حتى بلغت مدينة سامرا . وإزاء ذلك الخطر أعلن الخليفة العباسي المستنصر بالله الجهاد ، وجمع مجلساً من العلماء أفتوا بأن الغزو في سبيل الله أفضل من الحج إلى بيت الله . وبفضل هذه الروح تمكن المسلمون من إنزال الهزيمة بالمغول عند تكريت ، وإن كان هؤلاء قد عاودوا الكرة في العام التالي (١٢٣٧ م = ٦٣٥ هـ) فانتقموا من المسلمين وهزموهم في الخانقين [١] . ويهمنا في هذه الأحداث أنه رغم صعوبة أحوال الأيوبيين في مصر والشام عندئذ ، فان السلطان الكامل الأيوبي بادر سنة ١٢٣٧ م بارسال نجدة إلى الخليفة المستنصر بالله العباسي قدرها البعض بعشرة آلاف جندي [٢] . ويدل هذا في حد ذاته على استمرار العلاقة الطيبة بين بني أيوب من ناحية والخلافة العباسية في بغداد من ناحية أخرى حتى آخر حلقة في تاريخ كل من الجانبين ، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المساعدات ضد أكبر خطرين هددا المسلمين في الشرق الأدنى في ذلك الدور : خطر الصليبيين من ناحية ، وخطر المغول من ناحية أخرى . وفي الوقت الذي أخذ خطر المغول يتفاقم في المشرق لينذر بالقضاء على الخلافة العباسية في بغداد ، إذا بنا نسمع أن صاحب دمشق الصالح اسماعيل بن العادل أرسل وفداً إلى بغداد سنة ١٢٤٢ م (٦٤٢ هـ) يحمل الهدايا للخليفة المستعصم بالله العباسي فخرج لاستقباله موكب الديوان ، يضم جميع الحجاب [٣] .

أما عن موقف الخلافة العباسية من الخطر الصليبي في ذلك الدور ، فيبدو أن الصليبيين بعد فشل حملة لويس التاسع على مصر سنة ١٢٥٠ لم يعودوا في صورة الخطر الأول الذي يهدد المسلمين في الشرق الأدنى . ولا شك في أن الخلافة العباسية في بغداد كانت أكثر احساساً بخطر المغول

(١) ابن الفوطي : الحوادث الجامعة ، ص ١١٣ .
(٢) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٤٢ .
(٣) الرسولي ، ورقة ١٦٥ .

الوثنيين الذين هددوا قلب العراق وصاروا قاب قوسين أو أدنى من بغداد نفسها . وكان ذلك في الوقت الذي اشتد الصراع بين الأيوبيين بالشام والمماليك في مصر ، الأمر الذي جعل الخليفة المستعصم بالله العباسي يعمل بسرعة لتوحيد صفوف المسلمين في الشرق الأدنى ليقفوا صفاً واحداً أمام خطر المغول الوثنيين وينقذوا الخلافة من خطر محدق بها . ولذا أرسل الخليفة المستعصم بالله العباسي « رسولاً إلى الملك الناصر (يوسف) صاحب دمشق يأمره بمصالحة الملك المعز (ايبك التركماني) وأن يتفقا على حرب التتار »[1] .

وهكذا ظلت الخلافة العباسية في بغداد حتى آخر لحظة من عمرها تنهض بمسؤولياتها — بقدر ما توافر لها من جهد وطاقة — نحو توحيد جهود المسلمين في الشرق الأدنى ضد الأخطار الخارجية التي واجهته وخاصة من جانب الصليبيين والمغول . وكان ذلك في الوقت الذي ظل حكام المسلمين يتشبثون بأهداب الخلافة العباسية ، ويحاول كل منهم أن يحتمي بها ويتخذ من الخليفة العباسي درعاً يحتمي به ضد خصومه . فالملك الناصر يوسف الأيوبي صاحب حلب ودمشق نادى بأنه لا حق للمماليك في مصر ، وأن الخليفة العباسي في بغداد هو صاحب الحق الأول في السيادة على مصر والشام جميعاً ، الأمر الذي جعل الخليفة المستعصم بالله يكافئه سنة ٦٥٥ هـ (١٢٥٧ م) بأن أرسل إليه طوقاً من ذهب وتقليداً[2] . وفي الوقت نفسه لم يجد المماليك في مصر سنداً شرعياً يستندون إليه في حكم البلاد فأخذوا يتمسحون — هم أيضاً — بالخلافة العباسية ، وأعلن السلطان المعز ايبك في القاهرة أن « البلاد للخليفة المستعصم بالله العباسي ، وأن الملك المعز نائبه فيها !! »[3] وهكذا دخل الطرفان في مزايدة من أجل إظهار الولاء والتبعية للخليفة العباسي في بغداد .

(١) السبكي : طبقات الشافعية ، ج ٥ ص ١١٣ .
(٢) تاريخ ابن الوردي ، ج ٢ ص ١٩٤ .
(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٣٧٠ .

على أن الأحداث كانت أسرع من الخليفة المستعصم بالله العباسي ، والناصر يوسف الأيوبي ، والمعز ايبك التركماني جميعاً ... إذ لم يلبث المغول ان اقتحموا بغداد سنة ١٢٥٨ م (٦٥٦ هـ) وقتلوا الخليفة العباسي المستعصم بالله ، وبذلك أسدل الستار على الدور الذي ظلت الخلافة العباسية تقوم به على مسرح الشام ومصر في عصر الحروب الصليبية . ولو قدر للخلافة العباسية في بغداد أن يمتد عمرها نحواً من ثلث قرن لرأت الحلقة الأخيرة في تاريخ الصليبيين بالشام ، عندما طردت آخر بقاياهم من أرض العروبة سنة ١٢٩١ م (٦٩٠ هـ). حقيقة ان الخلافة العباسية تم احياؤها في القاهرة على أيدي المماليك سنة ٦٥٩ هـ (١٢٦٠ م) لتعيش على ضفاف النيل نحواً من قرنين ونصف من الزمان حتى الغزو العثماني للبلاد . ولكن كافة الشواهد تشير إلى أن الخلافة العباسية في القاهرة ، كانت غير الخلافة العباسية في بغداد ... لقد عاش الخليفة العباسي في القاهرة مكبوتاً مكتوف الأيدي تحت رحمة سلطان المماليك ، مما جعل خلافته « ليس فيها أمر ولا نهي وحسبه أن يقال له أمير المؤمنين »[1].

(١) المقريزي : المواعظ ، ج ٣ ص ٣٩٤ .

(٤)

اليهود في العصور الوسطى

(دراسة مقارنة بين الشرق والغرب)

دأب اليهود في دعايتهم الواسعة التي عمموا بها الرأي العالمي ، في القرنين التاسع عشر والعشرين ، على تأكيد فكرة شائعة ، هي أن أمة من أمم العالم لم تتعرض لما تعرض له اليهود في تاريخهم الطويل من اضطهاد وتشريد. وتختار الدعاية اليهودية أمثلة واقعية من التاريخ – وخاصة تاريخ العصور الوسطى – مستقاة من أدق الوثائق والمصادر ، ليستشهدوا بها على ما لاقاه اليهود على أيدي المسيحيين والمسلمين جميعاً من اضطهاد في تلك العصور ، حتى انهم كثيراً ما شردوا في الأرض ، بل ربما تعرضوا لمذابح جماعية ، راح ضحيتها آلاف من الأبرياء ، ويدّعون أن كل ذلك حل بهم لا لشيء سوى أنهم أتباع موسى عليه السلام.

وأمام الأمثلة الواقعية التي تسوقها دعاية اليهود قد يخدع الانسان ، ويتسرب العطف إلى قلبه على تلك الجماعة التي قاست الكثير بسبب عقيدتها الموسوية ، فهل حرية العقيدة جرم يؤاخذ عليه الأفراد والامم والشعوب ؟ وهل التمسك بديانة الآباء والاجداد ذنب لا يغتفر تعاقب عليه الأجيال بالقتل والتشريد ؟

ولكن مهلاً ، أن نظرة فاحصة دقيقة تعتمد على دراسة علمية عادلة ، كفيلة بأن تظهر لنا أن الدعاية الصهيونية لا تساير الحقيقة ، وإذا سايرتها فانها لا تظهرها كلها كاملة ، وإنما تظهر جانباً وتخفي آخر. وبعبارة اخرى فان الدعاية اليهودية تقول ما لليهود ولا تقول ما عليهم ، وبذلك تظهر المعتدي في صورة الضحية ، وما هم بضحايا ولكنهم كانوا دائماً معتدين آثمين.

حقيقة أن اليهود تعرضوا لكراهية مختلف الشعوب في مشارق الارض ومغاربها ، وهي كراهية لا ننكر أبداً انها تحولت في بعض حلقات التاريخ إلى اضطهاد وتشريد . ولكن هل كانت هـــذه الكراهية اليهود لمجرد الاحساس بأنهم يدينون بعقيدة معينة ؟ وهل تحولت هذه الكراهية في كل بلد حل فيه اليهود إلى اضطهاد وتشريد لا لشيء سوى أن تلك الجماعة تتمسك بشريعة موسى عليه السلام ؟ هنا يبدو الجانب المستتر الذي تحرص الدعاية اليهودية على إخفائه وإسدال الستار عليه لحجبه عن الانظار .

ان كراهية شعوب الارض لليهود على مر عصور التاريخ لا ترجع إلى عقيدتهم وإنما ترجع إلى سلوكهم وأخلاقهم وتصرفاتهم تجاه الشعوب التي حلوا بينها ، وهو سلوك لا يتغير ويقوم دائماً على أساس الاستغلال ومقابلة الإحسان بالإساءة والمعروف بالجحود والجميل بالأذى .

ان عيسى عليه السلام عندما اصطدم ببني اسرائيل لم يصطدم بهم لمجرد انهم اتباع سلفه نبي الله موسى عليه السلام ، ولكن لأنـه نصحهم بتعديل سلوكهم الجشع فلم يستجيبوا ، فقال لهم في صراحة : « انكم تركتم وصية الله وتتمسكون بتقليد الناس »[1] بل لقد أنذرهم وقال : « ويل لكم أيها الناموسيون لأنكم تحملون الناس أحمالاً عسرة الحمل »[2] . ولكن اليهود كانوا لا يستطيعون أبداً أن يتخلوا عن سياستهم في حب المال ، وعندما خيروا بـــين الله والمال ، اختاروا المال لأن فيه حياتهم وسعادتهم الدنيوية ، ونسوا النصيحة التي قدمت لهم بأنه « لا يقدر خادم أن يخـــدم سيدين ، لأنه إما أن يبغض الواحد ويحب الآخر أو يلازم الواحد ويحتقر الآخر . لا تقدرون أن تخدموا الله والمال !! »[3] . ولم يعجب هذا الكلام اليهود ، فكانوا « يسمعون هذا كله وهم محبون للمال ، فاستهزأو به (المسيح) »[4]. وهكذا نادى اليهود بصلب المسيح ، وكان من أمره — عليه السلام — ما كان .

---

(١) انجيل مرقس ، اصحاح ٧ (٨) . (٢) انجيل لوقا ، اصحاح ١١ (٤٦) .
(٣) انجيل لوقا ، اصحاح ١٦ (١٣) . (٤) انجيل لوقا ، اصحاح ١٦ (١٤) .

وعندما دمر تيطس أورشليم سنة ٦٩ م ، تفرق بنـــو اسرائيل في الارض ، وانتشروا بين مختلف الامم والشعوب ، في المشرق والمغرب جميعاً . وأقبلت العصور الوسطى لتشهد على أن اليهود ظلوا طوال تلـك الحقبة يمثلون طبقة رجال المال في العالم المعروف . حقيقة أن اليهود انتشروا في بلاد واسعة متعددة ، ولكن ربطت بينهم ثلاث روابط ، هي الدين والدم والمال . وهكذا احتكر اليهود في العالم المسيحي النشاط المـــالي طوال العصور الوسطى ، وسيطروا سيطرة تامـة على التجارة المحلية والعالمية . وقد بلغ من سيطرة اليهود على التجارة الاوربية ان لفظ يهودي **Judaeus** في الغرب الأوروبي أصبح مرادفاً للفظ تاجر **Mercator**[1]. ومن المعروف أن الكنيسة في العصور الوسطى حرّمت أكل الربا الذي نهى عنه الانجيل والمسيح[2] ولذلك لم يجرؤ مسيحي في تلك العصور على المجاهرة باقراض المال بفائدة ، فاستغل اليهود هـذه الظاهرة التي تتفق وأخلاقهم وحبهم للمال ، واحتكروا النشاط المالي في غرب أوروبا على أوسع نطاق ، فاقرضوا الفرسان والأمراء ، بل أقرضوا الكنيسة نفسها لتتمكن من اتمام منشآتها الضخمة الباهظة التكاليف[3] .

وكما يحدث عادة في مثل هذا النوع من المعاملات المالية ، كثيراً ما يكون المدين فريسة للدائن ، إذ لا تلبث أن تتراكم الديون وتتكاثر أرباحها وفوائدها الفاحشة ، حتى يعجز المدين عن الوفـاء بالتزاماته ويصبح هو وأملاكه تحت رحمة الدائن ، الأمر الذي يولد الضغائن في قلوب المدينين ويحرك الرغبة في الثأر . وهكذا تلفت ملوك أوروبا وأمراؤها وفرسانها وأساقفتها وعلية الناس فيها ، فوجدوا أنفسهم أمـــام شراذم من اليهود تعيش بينهم ، لا ترعى فيهم إلا ولا ذمة يزدادون غنى ويزدادون هم فقراً ،

---

(١) Pirenne, Cohen, Focillon : La Civilisation Occidentale au Moyen Age, p. 15

(٢) أنظر العهد القديم ، سفر الخروج ، اصحاح ٢٢ (٢٥) . وكذلك سفر اللاويين ، اصحاح ٢٥ (٣٥–٣٧) . والعهد الجديد ، انجيل لوقا ، اصحاح ٦ (٣٥) .

(٣) Orton : Outlines of Medieval History, pp. 631, 632

يمتصون دماءهم وينتزعون ممتلكاتهم ، دون أن تعرف الرحمة طريقاً إلى قلوبهم . وكان هذا وحده هو السبب الرئيسي لما تعرض له اليهود على أيدي المسيحيين في غرب أوروبا من كراهية تحولت أحياناً الى إضطهاد . إنه شعور الضيق والتذمر من جماعة اتصفت بغلظة القلب والحرص على الأذى .

وليس هذا مجال الافاضة فيما تعرض له اليهود – نتيجة لما كسبت أيديهم – من اضطهادات في غرب أوروبا طوال العصور الوسطى . ولكن تكفي الاشارة إلى أن لويس التاسع ملك فرنسا (١٢٢٦ – ١٢٧٠ م) ضاق ذرعاً باليهود فألغى ديونهم التي على الكنيسة والحكومة ، كما ألغى ثلث ما كان لهم على رعاياه من المسيحيين . ولما علم أن التلمود يحوي عبارة نصها الحرفي « يحق لليهودي أن يغش غير اليهود ويبتز مالهم عن طريق الربا الفاحش » ، أمر بجمع كافة النسخ من التلمود في بلاده وأحرقها جميعاً في باريس ، ثم أمر بطرد اليهود من فرنسا[١] . وإذا كان لويس التاسع قد سمح لهم بالعودة بعد عشرين سنة ، إلا أن فيليب الرابع (١٢٨٥ – ١٣١٤ م) عاد فطردهم . وهكذا ظل حال اليهود في فرنسا ، يتقلب بين الاقامة والطرد إلى أن ضاق الشعب بهم ، فقامت ثورة شعبية جامحة في فرنسا سنة ١٣٢١ م ضد اليهود ، أدت إلى قتل كثيرين منهم ، وفر الباقون ينتقمون لأنفسهم بتسميم آبار المياه ، مما أدى إلى ازدياد شعور النقمة عليهم .

وفي انجلترا رحب وليم الفاتح النورماني باليهود ، وأحسن معاملتهم ، ولكنهم أبوا إلا أن يتمسكوا بطباعهم ، فمارسوا في انجلترا نفس النشاط الهدام الذي مارسوه في فرنسا ، وجمعوا الثروات الضخمة عن طريق اشتغالهم باقراض الأموال بالربا ، فانتهز الشعب الانجليزي فرصة غياب مليكه ريتشارد قلب الأسد في الحملة الصليبية الثالثة ، وعاقب اليهود عقاباً قاسياً ، مثلما أوضح ذلك الكاتب الانجليزي ولتر سكوت في روايته الشهيرة

(١) Cam. Med. Hist., vol. 6, p. 347

(افانهو)[1] . وفي عهد الملك هنري الثالث ملك انجلترا ، ثبت أن اليهود يجمعون العملة الذهبية والفضية من الأسواق ويزيفونها بعد أن يستبدلوا ما فيها من ذهب وفضة بمعادن أخرى رخيصة ، مما أضر باقتصاديات البلاد ، لذلك أمر هنري الثالث بمصادرة ثلث أموال اليهود في بلاده . وعندما ثارت الأمة الانجليزية بأكملها ضد اليهود سنة ١٢٩٠ آثروا النجاة بأرواحهم وأموالهم فغادروا البلاد ولم يستطيعوا العودة إليها حتى عهد كرومويل[2] .

أما في ألمانيا فكانت أكبر موجة لاضطهاد اليهود في العصور الوسطى مرتبطة بالحركة الصليبية ، ذلك أن اليهود أنفسهم وقفوا من تلك الحركة موقفاً معادياً لاعتقادهم أنها ستعرقل نشاطهم المالي ، ليس في الغرب فحسب بل في الشرق أيضاً . وفي الوقت نفسه أحس الأمراء والفرسان الصليبيون المشتركون في الحملة الصليبية الأولى بأنه من الخطر أن يتركوا بلادهم متجهين إلى الشرق ، ويخلفوا بين ذويهم شراذم من اليهود يستغلونهم دون شفقة أو رحمة . وربما ألقت الحروب الصليبية على كواهل الفرسان والأمراء أعباء مالية ضخمة أثقلتهم ، في الوقت الذي أحسوا بأن الديون التي في ذممهم لليهود لا سبيل للخلاص منها إلا بالخلاص من اليهود أنفسهم . لذلك شهدت مدن حوض الراين — مثل سبير وميتز — كما شهدت براغ مذابح كبرى ذهب ضحيتها عدد كبير من اليهود سنة ١٠٩٦ م[3] وجدير بالذكر أن البابوية نفسها لم تكن أقل عداء لليهود ، فأصدر البابا أنوسنت الثالث مرسوماً بابوياً سنة ١٢١٥ يحد من استغلال اليهود للصليبيين سواء في عمليات الاقراض أو رهن الممتلكات أو غير ذلك[4] .

هذه عجالة سريعة عن شعور المسيحيين في بعض بلاد غرب أوروبا نحو اليهود ومعاملتهم إياهم في العصور الوسطى . فماذا كان أمر اليهود في

(١) Adams : The History of England, p. 278

(٢) Tout : The History of England, p. 175

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور : الحركة الصليبية ، ج ١ ص ١٤١ - ١٤٤ .

(٤) Thompson : Economic and Social History, p. 409

العالم الإسلامي في نفس تلك العصور ؟ الواقع أن ثمة حقيقة كبرى يصح أن نبدأ بها هي انــه إذا كانت الحضارة العربية الإسلامية هي باعتراف الباحثين أعظم حضارة شهدها العالم أجمع في العصور الوسطى ، فان السر في ازدهار تلك الحضارة إنما يرجع قبل كل شيء إلى روح التسامح التي عرف بها الإسلام والمسلمون . ولسنا في حاجة إلى الاشارة إلى أن الإسلام أوصى بأهل الكتاب من المسيحيين واليهود خـــيراً ، وان الله أمر خاتم أنبيائه محمـداً ﷺ بأن يدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة « فان أسلموا فقد اهتدوا وان تولوا فانما عليك البلاغ والله بصير بالعباد »[1] . وبمثل هذه الروح الطيبة فتح المسلمون أبواب بلادهم أمام اليهود ليدخلوها آمنين ، وينتقلوا بين ربوعها سالمين ، وسمحوا لهم بممارسة نشاطهم الخاص على أوسع نطاق ، وأباحوا لهم التتلمذ على أيديهم والأخذ عنهم ، وأجازوا لهم تولي كثير من المهام والأعمال والمناصب الرسمية وغير الرسمية ، فصار منهم التجار والصيارفة والأطباء والوزراء .

ولا أدل على تسامح المسلمين مع اليهود من السماح لهم بالاحتفاظ بهياكلهم ومعابدهم في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ، في الوقت الذي أمرت الكنيسة في غرب أوروبا بتحطيم هياكل اليهود . وقــد روى أحد المعاصرين من اليهود في القرن الثاني عشر للميلاد (السادس للهجرة) — وهو بنيامين التطيلي — انه أثناء زيارته للكوفة شاهد بها معبداً لليهود ينسب للنبي دانيال[2] . وليس هناك دليل واحد في التاريخ يشير إلى أن المسلمين أساءوا معاملة اليهود لمجرد أنهم يهود ، بل على العكس كثيراً ما أعطى المسلمون بعض اليهود حقهم من المديح والثناء ، دون اعتبار لدين أو عنصر . فهذا ابن مشج أبو عثمان سعيد يلحن أبياتاً من الشعر للشاعر اليهودي أبي زناد[3] . وهذا المقري يقرر أن اسماعيل اليهودي وابنته كسمونة من الشعراء الجيدين[4] .

---

(١) سورة آل عمران ، ٢٠ . (٢) رحلة بنيامين ، ص ١٤٠ .

(٣) أبو الفرج الاصفهاني ، كتاب الأغاني ، ج ١٩ ص ١٠٢ .

(٤) المقري : نفح الطيب ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

ولا عبرة اطلاقاً بأن يلجأ بعض الحكام الذين عرفوا بعدم سلامة تصرفاتهم إلى اضطهاد الذميين من مسيحيين ويهود في فترات محدودة جداً من التاريخ الإسلامي . فإذا كانت قد حدثت موجات من الاضطهاد لأهل الذمة في عصر سلاطين المماليك مثلاً ، فانه ينبغي أن نقدر روح العصر — وهو عصر الحروب الصليبية — وطبيعة المماليك أنفسهم وحداثة عهدهم بالإسلام ، وعدم تشربهم روحه بالقدر الكافي .

وقد اضطر موسى بن ميمون ، الفيلسوف اليهودي — أمام موجة طارئة من تلك الموجات — إلى التظاهر بالإسلام والفرار من الانـدلس إلى مصر حيث نزل بين اليهود في مصر القديمة . وكان ان وجد في مصر جواً مشبعاً بالتسامح ، فانصلت الصداقة بينه وبين القاضي عبد الرحمن بن علي البيساني . ولكن رجلاً ممن كانوا يعرفونه بالاندلس — اسمه أبي عريب — لحق به في مصر ، وحاول تجريمه لارتداده إلى اليهودية ، وعندئذ وجد ابن ميمون من عطف القاضي المسلم ما فيه الكفاية ، إذ حماه البيساني وقال : « رجل يكره على الإسلام لا يصح أسلامه شرعاً »[1] . ويعلق أحـد الباحثين من المستشرقين على هـذه القصة بقوله : انها تنطوي على تسامح جميل[2] . وثمة قصة أخرى ذكرها القفطي تدل على روح التسامح التي نظر بها المسلمون إلى اليهود ، هي أن الوزير عـلي بن عيسى بن الجراح — وزير الخليفة المقتدر العباسي — أمر الطبيب سنان بن ثابت بإرسال جماعة من الأطباء وخزانة من الأدوية والشراب لتجوب السواد من أرض العراق وتداوي المرضى وكان أن وجد الأطباء أن هناك مناطق من العراق جمهرة سكانها من اليهود ، فكتبوا يتساءلون عما إذا كان مطلوباً منهم علاجهم أو الاقتصار على عـلاج مرضى المسلمين . وبسرعة جاء رد الوزير بضرورة علاج الجميع ، مع البدء بعلاج المسلمين[3] .

---

(١) ابن العبري : تاريخ مختصر الدول ، ص ٤١٧ .

(٢) ترتون : أهل الذمة في الإسلام - ترجمة حسن حبشي ، ص ٢١٤ .

(٣) القفطي : تاريخ الحكماء ، ص ١٩٤ .

ونخرج من القصة السابقة بدلالة أخرى ، هي كثرة أعداد اليهود في العالم الإسلامي في العصور الوسطى ، وهي ظاهرة تشهد على احساسهم بالأمن والاستقرار في ظل الحكم الإسلامي بالذات . ويذكر البلاذري أن معاوية بن أبي سفيان ما كاد يستولي على طرابلس حتى جلب إليها اليهود وأسكنهم فيها [1] . كذلك يذكر المقري أن المسلمين ما كاد يتم لهم فتح الاندلس حتى أنزلوا اليهود في قرطبة وغرناطة وطليطلة وأشبيلية وغيرها من المدن الكبرى [2] . وفي ظل الأمن والسلام اللذين نعم بهما اليهود في بلاد المسلمين تكاثرت أعدادهم حتى أن بنيامين اليهودي قدر عددهم في القرن الثاني عشر للميلاد (السادس الهجري) بثلاثمائة ألف يهودي في المشرق الإسلامي وحده ، على حين قدرهم يهودي آخر في نفس القرن – هو ربي بتاحيا – بستمائة ألف في العراق وحده . ويقول بنيامين أنه كان يسكن دمشق ثلاثة آلاف يهودي تحت حكم المسلمين – وعند بتاحيا عشرة آلاف – وفي حلب خمسة آلاف يهودي ، كما يقول أن اليهود اكتظوا على جانبي نهري دجلة والفرات وفي مدن الجزيرة ، فكان بالموصل سبعة آلاف ، وبجزيرة ابن عمر أربعة آلاف ، وفي واسط عشرة آلاف وكذلك في الحلة وفي البصرة ألفان ، وفي الكوفة سبعة آلاف [3] . أما في مصر فيقول بنيامين أنه كان بالقاهرة سبعة آلاف يهودي وبالاسكندرية ثلاثة آلاف . وقد ازداد عدد أولئك اليهود بالقاهرة في عصر سلاطين المماليك نظراً لنشاط التجارة ، فذكر بعض الرحالة الغربيين المعاصرين ان بالقاهرة خمسة عشر ألف يهودي [4] احتفظوا بمعابدهم التي عددها المقريزي [5] .

وكلما تقدمنا شرقاً ازداد عدد اليهود في الوطن الإسلامي ، فكان بهمذان ثلاثون ألفاً وبأصفهان خمسة عشر ألفاً وبشيراز عشرة آلاف وبغزنة

---

(١) البلاذري : فتوح البلدان ، ١٢٧ . (٢) المقري : نفح الطيب ، ج ١ ص ١١٦ .
(٣) آدم ميتز : الحضارة الإسلامية ، ج ١ ص ٦٣ – ٦٤ .
(٤) Larrivaz : Les Saintes Peregrinations de Bernard de Breydenbach, p.56
(٥) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ٤ ص ٣٤٩ – ٣٦١ .

ثمانون ألفاً وبسمرقند ثلاثون ألفاً . وهـــذه الأرقام التي يذكرها بنيامين يؤيدها المقدسي في القرن الرابع للهجرة ، فيقول : إن بخراسان يهوداً كثيرين ونصارى قليلين ، وأن بالجبل يهوداً أكثر من النصارى . بل لقد وجدت مدينتان فى المشرق الإسلامي أطلق عليهما اســـم اليهودية إحداهما قرب أصفهان والأخرى شرقي مرو . كذلك كان اليهود نسبة كبيرة في مدينة قرح ذات الأهمية التجارية المعروفة [1] . وفي كثير من المدن الإسلامية نجد أحياء تنسب إلى اليهود مثل حارة اليهود بالقاهرة ودرب اليهود ببغداد وباب اليهود بجرجان [2] . وفي المغرب خصص الإمام إدريس الثاني حياً كبيراً لليهود في مدينة فاس [3] .

وهذه الكثرة العددية لليهود في العالم الإسلامي — وخاصة في المشرق — تطلبت أن يكون لهم رئيس ديني يرعى أمورهم . ولقب هـذا الرئيس « رأس الجالوت » وله السلطان والرياسة على جميع أبناء ملته ، ولقبـــه المسلمون « بسيدنا » وفرض الخليفة المقتفي العباسي على المسلمين في بغداد تقديم واجب الاحترام له ، والوقوف أمامه إجلالاً له ، ومن لم يقف له ضرب مائة سوط . وكان يذهب للقاء الخليفة مساء كل خميس ، وعندئذ يصيح أمامه المنادي « أعملوا الطريق لسيدنا رأس الجالوت » [4] . وبقيام الدولة الفاطمية لم يعد للخليفة العباسي نفوذ في مصر والشام ، فصار لليهود في مصر رئيس طائفة مستقل لقبه « سر هساريم » أي أمـــير الأمراء ، وكان هو الذي يعين أحبار اليهود في مصر والشام . وقد تولى هذه الرئاسة سنة ٦٨٤ هـ الشيخ المهذب أبو الحسن الموفق بن شمويل الطبيب وكتب له توقيع برئاسة سائر الفرق اليهودية في جميع ديار مصر والشام [5] .

---

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ص ٨٣ ، ٩٥ ، ٣٢٣ ، ٣٩٤ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان — مادة اليهودية .

(٣) سعد زغلول عبدالحميد : تاريخ المغرب العربي ، ص ٤٤٠ .

(٤) رحلة بنيامين ، ص ٣٧—٣٨ ، ١٣٨ .

(٥) آدم متز: الحضارة الإسلامية ، ج ١ ص ٦٣ . ترتون : أهل الذمة في الإسلام ، ص ١٠٥ .

وخير مثل نسوقه على الفارق العظيم بين ما لقيه اليهود في ظل الحكم الإسلامي من تسامح وأمن واستقرار ، وما تعرضوا له على أيدي المسيحيين في العصور الوسطى من اضطهاد ، ان مدن الشام التي كانت بها جاليات ضخمة من اليهود تحت حكم المسلمين كادت تقفر منهم بعد استيلاء الصليبيين عليها . ويقول بنيامين انه لم يبق في بيت المقدس بعد استيلاء الصليبيين عليها سوى أربعة من اليهود في حين كان في صور تسعة فقط ! لذلك لا عجب إذا هلل اليهود عندما سمعوا باستيلاء صلاح الدين على بيت المقدس سنة ١١٨٧ م (٥٨٣ هـ) وذكر الشاعر اليهودي الاسباني يهودا الحرزي ان فتح صلاح الدين لبيت المقدس أعقبته هجرة عدد كبير من اليهود إليها[١] .

وفي ظل التسامح الإسلامي تمتع اليهود بحرية واسعة في مباشرة نشاطهم الاقتصادي ، فاحتكروا التجارة بين الشرق والغرب ، واعتادوا أن يبدؤوا رحلتهم التجارية من اقليم بروفانس ووادي الرون في جنوب فرنسا ، ولذلك أطلق عليهم المسلمون اسم اليهود الراذانية نسبة إلى الرون ، واحياناً أسموهم تجار البحر ، فترسو سفنهم المحملة بالفراء والجلود والجواري والغلمان عند شاطئ الفرما ومنها يحملون بضائعهم براً إلى القلزم ، ثم يستأنفون رحلتهم إلى الشرق الاقصى عن طريق البحر الاحمر . وأحياناً كانوا يتجهون إلى انطاكية بدلاً من الفرما ، ومنها إلى بغداد فالطريق البري إلى الهند والصين . ثم يعودون إلى الغرب محملين ببضائع الشرق كالحرير والتوابل والمسك[٢] . وما من مركز تجاري كبير في العالم الإسلامي إلا وكانت به جالية ضخمة من اليهود تسيطر على النشاط المالي فيه . فكانت مدينة اليهودية ، على مقربة من أصفهان ، هي المركز التجاري لهذه المدينة الفارسية الكبيرة[٣] . وإذا كانت تستر أعظم مركز لصناعة البسط الفارسية ، فان غالبية الصيارفة ، والتجار في تلك المدينة كانوا من اليهود . وفي الخليج

(١) Setton: A Hist. of the Crusades, I, p. 621 & Grousset: Hist. des Croisades, II, p. 821.

(٢) ابن خرداذبة : المسالك والممالك ، ١٥٣ .

(٣) مسكوية : تجارب الامم ، ج ٥ ص ٤٠٨ .

ــ حيث اشتغل كثيرون باستخراج اللؤلؤ ــ جرى الوضع على أن يقوم أحد المقاولين الرأسماليين باستخدام الغواصين لحسابه الخاص ، ويحصل هو على أرباح ضخمة من عملهم . ويذكر بنيامين أن هذا العمل في القرن الثاني عشر للميلاد (السادس للهجرة) كان يقوم به أحد الرأسماليين اليهود [١] . أما في مصر فيذكر المقريزي أنه حدث في أيام الخليفة الحاكم بأمر الله ان نبـغ أخوان يهوديان يتصرف أحدهما في التجارة والآخر في الصرف وبيع مـا يحمله التجار من العراق [٢] . وفي بيت المقدس احتكر اليهود تجارة الاصباغ ، في حين اشتغل يهود الاندلس بخصي الرقيق الصقالبة [٣].

وإلى جانب التجارة عرف عن اليهود احتكارهم لأعمال الصيرفة ، وهي الأعمال التي باشروها بحرية واسعة في العالم الإسلامي . ومن ذلك أن اثنين من اليهود هما يوسف بن فيجاس وهارون بن عمران أسسا مركزاً للصيرفة في أرض السواد ، والتزما بخراج الأهواز ، واستودعهما الوزير ابن الفرات مبلغ سبعمائة ألف دينار [٤]. ويبدو أن هؤلاء اليهود بالغوا في أكل الربا ، حتى أن المحتسب في مصر عزر طائفة منهم سنة ٣٦٢ هـ في عهد جوهر الصقلي [٥] . هـذا إلى أنهم لم يقرضوا عامة الناس فحسب ، بل لجأ إلى الاستدانة منهم بعض كبار الحـكام مثل بهاء الدولة سنة ٣٨٦ هـ [٦] . ولما تعذر على بطريرك الاسكندرية دفع الجزية المطلوبة منه في أواخر القرن الثالث الهجري ، حصل على المـال اللازم بأن باع لليهود بعض ممتلكات الكنيسة [٧] .

(١) رحلة بنيامين ، ص ٣٧ – ٣٨ ، ١٣٧ .
(٢) المقريزي : المواعظ ، ج ١ ص ٤٢٤ .
(٣) ابن حوقل : المسالك والممالك ، ص ٧٥ .
(٤) صابي : تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء ، ص ١٧٨ .
عريب : صلة تاريخ الطبري ، ص ٧٨ .
(٥) المقريزي : اتعاظ الحنفا ، ص ٨٧ .
(٦) ترتون : أهل الذمة في الإسلام ، ص ١٤٨ .
(٧) تاريخ أبي صالح الأرمني ، ص ١٤٨ .

ولم يكن إطلاق الحرية لليهود لمباشرة نشاطهم المالي والمصرفي هو كل ما حظوا به من امتيازات في ظل الحكم الإسلامي ، بل لقـــد بلغ من تسامح المسلمين ان استخدموا اليهود في وظائف الدولة ، وسمحوا لهم بتقلد أسمى الوظائف وأرقاها ، وعلى رأسها وظيفـة الوزارة . وظهر منهم في العصر الفاطمي يعقوب بن كلس الذي لجـأ إلى مصر حيث تاجر لكافور الأخشيدي ، ثم استوزره المعز لدين الله الفاطمي ، ويقال أنـه هو الذي أشار عليه بفتح مصر . ورغم اعتناقه الإسلام إلا أنه ظل يتحيز لاخوانه اليهود ، ومع ذلك فقد كان المعز لا يفعل شيئاً إلا بمشورته [1]. أما الخليفة العزيز الفاطمي فقد استوزر عيسى بن نسطوروس النصراني واستناب بالشام يهودياً اسمه منشا ، فاعتز بهما أهل الذمة وأنزلوا أضراراً كبيرة بالمسلمين ، ويقال أن أهل مصر عندما ضاق بهم الحال ، كتبوا رقعـة وجعلوها في يد صورة امرأة وعملوها من الورق ، وأقعدوا الصورة في طريق العزيز ، والرقعة بيدها ، وفيها « بالذي أعز اليهود بمنشا بن ابراهيم الفرار ، والنصارى بعيسى بن نسطوروس ، وأذل المسلمـــين بك ، الا كشفت ظلامتي !! » فاستجاب لهم العزيز [2]. ثم كان ان ولي الوزارة بالقاهرة في عهد الخليفة المستنصر الفاطمي الوزير أبو نصر صدقة ابن يوسف الفلاحي — وكان يهودياً فأسلم — فاشرك معه في تدبير شؤون الدولة ابو سعد التستري اليهودي . وقـد أثار التستري كراهية المسلمين لتعصبه لليهود ، وإسناده مناصب الدولة إليهم ، مما مكنهم من اضطهاد المسلمين اضطهاداً واضحاً . وعبر عن ذلك الشاعر المصري الحسن بن خاقان بقوله : [3]

يهود هذا الزمان قد بلغوا غاية آمالهم وقـــد ملكوا
العز فيهم والمـــال عندهمو ومنهم المستشار والملـــك
يا أهل مصر إني نصحت لكم تهودوا قــــد تهود الفلك

---

(١) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٤ ص ١٥٨ .
(٢) ابن الأثير : الكامل ، ج ٩ ص ٨١ — ٨٢ . ابو الفدا : المختصر ، ج ٢ ص ١٣٨ .
(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ، ج ٢ ص ١١٦ — ١١٧ .

ولم يقتصر الأمر على مصر ، فقد استوزر ملكشاه السلجوقي لنفسه أمين الدولة أبا الحسن بن غزال — وهو طبيب يهودي — وجدوا عنده بعد موته ثلاثة ملايين قطعة من الذهب ، فضلاً عن التحف والجواهر التي لا يوجد مثلها عند الخلفاء (١) . وفي المغرب اتخذ باديس بن حبوس بن زيري ملك غرناطه (٤٦٦ — ٥٣٠ هـ) أحد اليهود وهو — ابن نغزالة — وزيراً . واتخذ يوسف ابن يعقوب بن عبد الحق المتوفي سنة ٧٠٦ هـ وحفيده أبو الربيع سليمان (ت ٧١٠ هـ) حاجباً يهودياً يدعى خليفة بن حيون بن قاصة (٢) . كذلك اتخذ عبد الحق الثاني بن سعيد آخر ملوك بني مرين جماعة من اليهود ، مثل هارون الذي جعله وزيره ، وشاويل اليهودي الذي عينه حاكماً على فاس (٣) .

وكان لمهنة الطب خطرها في المجتمع الإسلامي في العصور الوسطى ، ومع ذلك فقد أباح المسلمون لأهل الذمة مزاولة تلك المهنة ، وسلم الخلفاء والحكام أرواحهم وأنفسهم لأطباء من اليهود والمسيحيين . وإذا كان قد عيب على الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي أنه اضطهد أهل الذمة خلال فترة معينة من حكمه ، فان كتب التاريخ تحكي عن الحاكم نفسه أنه أصيب بجرح في ساقه ، فاحضر إليه طبيب يهودي نجح في علاجه ، وعندئذ منحه الحاكم ألف دينار وخلع عليه وجعله من أطبائه الخاص (٤) . كذلك اختار الملك العادل الأيوبي يعقوب بن صقلان المتوفي سنة ٦٢٦ هـ طبيباً خاصاً له ، وقد أدركه وجع المفاصل في أواخر أيامه ، فكان الملك العادل إذا احتاجه استدعاه إليه في محفة يحملها الرجال (٥) . ويروي ابن العبري أن اثنين من اليهود — هما يهودا وابنه صمويل — هاجرا من

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ، ص ٣٧٨ .
(٢) ابن الأحمر : روضة النسرين ، ص ٢١ - ٢٣ .
(٣) أحمد مختار العبادي : دراسات في تاريخ المغرب ، ص ٢٢١ .
(٤) القفطي : أخبار الحكماء ، ص ١٧٨ .
(٥) ابن العبري : تاريخ مختصر الدول ، ص ٤٤٣ .

المغرب حوالي سنة ٥٧٠ هـ (١١٧٤ م) واستقر الأخـــير في أذربيجان وأصبح طبيب آل بهلوان وحكيم أمراء دولتهم[١]. أما يوسف بن يحيي بن اسحق الفاسي فقد هاجر من المغرب إلى مصر فحلب فالعراق فالهند، مشتغلاً بالتجارة. ولما عاد ظهر تفوقه في الطب، واشتغل بـــه وعالج كثيراً من المسلمين وغير المسلمين. واتخـذه القفطي صاحب تاريخ الحكماء صديقاً حتى مات يوسف بن يحيي على ديانته اليهودية سنة ٦٣٢ هـ[٢].

وبعد، فلعله من الواضح بعد هذه العجالة السريعة أن اليهود لم يلقوا طوال عصور التاريخ معاملة أكرم وأطيب من تلك التي عاملهم بها المسلمون. لقد أدت أنانية اليهود وجشعهم إلى تعرضهم لاضطهاد الرومان في العصور القديمة، ومختلف شعوب أوروبا المسيحية في العصور الوسطى، في حين أنهم وجدوا في المسلمين — باعتراف كتاب اليهود أنفسهم — إخوة رحماء، يعتبرونهم أهل كتاب، ولا يجعلون للفوارق الدينية وزناً في تحديد نوع المعاملة التي يعاملونهم بها. وفي اسبانيا بالذات يتضح الفارق بـين معاملة المسيحيين ومعاملة المسلمين لليهود. فبينما أحسن المسلمون في الأندلس إلى اليهود وأكرموهم وسمحوا لهم بتلقي العـــلم في المساجد على أيديهم، إذا بالحكام المسيحيين — بعد زوال دولة المسلمين بالأندلس — يحرقون اليهود بالجملة، بل لقد أصدر فردناند وايزابلا قراراً سنة ١٤٩٢ م بطرد جميع يهود اسبانيا في مدى أربعة أشهر دون أن يسمح لهم بنقل أموالهم وثرواتهم، فنزح معظم أولئك اليهود المشردون إلى الوطن الإسلامي في المغرب وشمال أفريقية حيث نزلوا أهلاً وسهلاً.

ولكن تجربة المسلمين مع اليهود كانت دائماً مريرة قاسية، إذ كان اليهود يقابلون الوفاء بالغدر، والاحسان بالنكران، والمعروف بالجحود. لذلك أخـذ المسلمون في العصور الوسطى يتخوفون من السفر مع اليهود

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧٧.

(٢) القفطي : أخبار الحكماء، ص ٣٩٢.

خوفاً من خديعتهم . وقد روي أن مسلماً سافر مع يهودي ، فسأله المسلم ما يفعل ؟ فقال اليهودي أنه يمشي حيث يكون ظل دابـة المسلم واقياً رأسه على الدوام[1] . وعلى الرغم من أن صلاح الدين أكرم اليهود إلا أنه اكتشف مؤامرة للقضاء على حكمه في مصر عن طريق الاتصال بالصليبيين ، وتولى كتابة الرسائل اليهم أحد اليهود بمصر . وعندما دخل المغول الوثنيون حلب سنة ٦٥٨ هـ (١٢٦٠ م) تواطأ معهم اليهود ضد المسلمين ، فهدموا المساجد وخربوها ، وكان معبد اليهود في حلب أحـد الأماكن التي أمن بها اللائذون من الذبح[2] .

ولعل هذه الأمثلة وغيرها هي التي جعلت المستشرق أوليري يقول ما نصه : « أن النظام الاداري للدولة الإسلامية قد أمـد بعض أهل الذمة بفرص أظهروا فيها مدى مـا انطوت عليه نفوسهم من الظلم والخيانة ، وهي تلك الأخلاق التي لم يستطيعوا كبح جماحها » .

---

(١) ترتون : أهل الذمة في الإسلام ، ص ١٠٣ .

(٢) أبو الفدا : المختصر في تاريخ البشر ، حوادث سنة ٦٥٨ هـ .

(٥)

الارتباط بين التوسع السياسي والديني

لئن صدق المثل القائل بأن « الناس على دين ملوكهم » في حالات عديدة ترتبط بأوضاع الشعوب في العصور القديمة والوسطى ، فإن هـذا القول يبدو بعيداً عن الواقع في حالة انتشار الديانتين السماويتين الكبيرتين : المسيحية والإسلام .

فالشعوب في تلك العصور كثيراً ما دفعها إعجابها بملك أو حاكم أو بطل إلى محاكاته في تصرف محدد أو الأخذ بوجهة نظره في موضوع بعينه ، ولكن من الصعب على مجتمع أن يتخلى عن عقائده الموروثة ويتنحى عن تراث آبائه وأجداده لمجرد الرغبة في التشبه بحاكم أو محاكاة ملك أو تقليد بطل ، مهما تكن عظمته وبطولته . فإذا أضفنا إلى ذلك أن عيسى ومحمد عليهما السلام عندما ظهرا على مسرح التاريخ مبشرين برسالتيهما داعين إلى ديانتيهما لم يكن لأي منهما مجد موروث أو مكانة مرموقة أو جاه مميز ، أدركنا أن انتشار كل من المسيحية والإسلام في مراحله الأولى لم يأت نتيجة لسند سياسي أو نفوذ حكومي ، وإنما تم ذلك بفضل ما اتصف به كل من هذين الرسولين من منطق سليم وما امتازت به دعوة كل منهما من لمسات إنسانية تطرقت إلى عقول الناس وقلوبهم ، فوجدوا فيها آفاقاً واسعة رحبة لحياة جديدة يسودها الأمن والعدل والاستقرار .

وفيما يتعلق بالديانة المسيحية نجد أن انتشارها في القرون الأولى للميلاد جاء بعيداً كل البعد عن ظاهرة التوسع السياسي . ذلـــك أن المسيحية ولدت على أرض الامبراطورية الرومانية وداخل حدودها ، في وقت بلغت

تلك الامبراطورية أقصى درجات العظمة والقوة والاتساع بحيث شملت حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله وكافة بلدانه ، فضلاً عن بريطانيا وبعض البلاد البعيدة .

وكان الوضع السائد في الامبراطورية الرومانية هو قيام فئة من كبار الموظفين باحتكار جميع الوظائف الكبرى في الدولة من سياسية ومدنية وحربية ودينية ، مع ترك حرية العقيدة لكل مواطن روماني ، طالما هو يعترف بآلهة الدولة الرسمية من جهة ، وطالما أن عقيدته لا تهدد أمن الامبراطورية من جهة أخرى . وكل ما هنالك هو أنه يجب على الرعايا – مع اختلاف عقائدهم – أن يعترفوا بعبادة الامبراطور القائم ، وهو إجراء يشبه يمين الولاء للحاكم في أيامنا . وعندما رفض اليهود ثم المسيحيون تأليه الامبراطور وعبادته تعرض أتباع هاتين الديانتين لاضطهاد شديد من جانب الجهاز الحاكم في الامبراطورية الرومانية .

على أن مسألة عبادة الامبراطور القائم لم تكن إلا سبباً ثانوياً للاضطهاد الذي تعرض له كل من اليهود والمسيحيين من قبل الحكومة الرومانية . أما السبب الحقيقي فقد اختلف اختلافاً واضحاً في كل من الحالتين . فبالنسبة لليهود يبدو أنهم استثاروا مخاوف الحكومة الرومانية نتيجة لانطوائهم على أنفسهم وعدم انفتاحهم على المجتمع الذي عاشوا في قلبه ، فضلاً عن أنهم استثاروا حقد الشعوب التي حلوا بينها داخل إطار الامبراطورية لجشعهم ودأبهم على امتصاص ثروات الأفراد والجماعات وخاصة عن طريق مباشرة تجارة المال بالربا ، مما تسبب في إنزال أضرار فادحة بالبلاد والعباد ، وأدى إلى كثير من الازمات الإقتصادية والاجتماعية في أكثر من ركن من أركان العالم الروماني .

أما بالنسبة للمسيحيين فإنهم تعرضوا للاضطهاد من جانب الحكومة الرومانية عندما بدت العقيدة المسيحية نفسها في صورة ثورة اجتماعية خطيرة نادت بمبادئ إنسانية من شأنها تقويض الدعائم التي قام عليها المجتمع

الروماني . ومن المعروف أن نظرة الحكومات إلى الطوائف والجماعات الصغيرة تختلف عن نظرتها إلى الجماعات والطوائف المتزايدة في النمو والكبر . وإذا كان اليهود قد انطووا على أنفسهم وعاشوا على هيئة جاليات مبعثرة في مختلف الولايات الرومانية لا يعنيهم نشر عقيدتهم بقدر ما يهتمون بامتصاص ثروات الشعوب التي حلوا بينها وخنقها اقتصادياً ... ، فإن المسيحيين على العكس أخذوا يتزايدون تدريجياً ، وانتشر الرسل الأوائل -- وخاصة بطرس وبولس ومرقس -- في أرجاء الامبراطورية ، ينظمون المجتمعات المسيحية الأولى ، ويضعون قواعد اللاهوت وما يرتبط به من فلسفة العقيدة المسيحية المتعلقة بالأخلاق وبالأخرويات ، ويؤسسون دعائم الكنيسة العالمية . وهكذا أخذت المسيحية تنتشر إنتشاراً حثيثاً بحيث لم يكد ينته القرن الأول للميلاد إلا وكانت كل ولاية من الولايات الرومانية المطلة على البحر المتوسط تضم بين جوانبها جالية مسيحية . وعندئذ أفاقت الحكومة الرومانية وأدركت أنه إذا كانت نظرتها إلى المجتمعات المسيحية الصغيرة من قبل لم تتعد الاستخفاف بها والتهوين من أمرها ، فإن الأمر يتطلب تغيير تلك النظرة بعد أن ازداد انتشار المسيحية وكثر أتباعها واتضحت مبادئها ، التي من شأنها تقويض الدعائم التي قام عليها المجتمع الروماني .

وكان أن بدأت حركة الاضطهاد الشهيرة ضد المسيحية منذ وقت مبكر ، وهي الحركة التي ظهرت بوادرها الأولى في سياسة الامبراطور نيرون تجاه المسيحيين في روما سنة ٦٤ ، وامتدت إلى المسيحيين في آسيا الصغرى على عهد الامبراطور تراجان في القرن الثاني ، حتى بلغت مداها في مصر على عهد الامبراطور دقلديانوس في أواخر القرن الثالث . ومع ذلك فإن سياسة الاضطهاد هذه أتت بنتيجة عكسية ، لأن روح الشجاعة والصبر والإيمان التي واجه بها شهداء المسيحية مصيرهم غدت موضع اعجاب الكثيرين فأقبلوا على اعتناق الديانة الجديدة بعزم ويقين . ولم يكن اعتراف الامبراطور قنسطنطين بالمسيحية ديانة شرعية في الامبراطورية الرومانية

سنة ٣١٣ إلا اعترافاً بالأمر الواقع ، مما ضمن للمسيحية بعد ذلك انتشاراً سهلاً آمناً .

ومن هذا العرض يتضح أن انتشار المسيحية في ذلك الدور تم بعيداً عن الارتباط بأي توسع سياسي . ذلك أن المسيحية ظهرت وانتشرت داخل نطاق الإمبراطورية الرومانية التي اشتملت عندئذ على معظم مراكز الحضارات القديمة في العالم المعروف . ولم يصحب انتشار المسيحية في تلك المرحلة أية حروب خارجية تستهدف فرض العقيدة على شعوب أخرى خارج حدود الامبراطورية . وبهذا الأسلوب نفسه — أسلوب التبشير السلمي الهادئ — أخذت المسيحية تنتشر خارج حدود العالم الروماني بين الشعوب السلافية والجرمانية المجاورة ، فضلاً عن بعض الشعوب البعيدة كالأحباش والنوبيين .

وليس معنى ذلك أن انتشار المسيحية استمر على مر العصور بعيداً عن التوسع السياسي ، فإن شدة إخلاص بعض الحكام وطوائف الرهبان لعقيدتهم ، وتحمسهم — إن لم يكن تعصبهم — لها ، دفعهم إلى الربط بين توسعهم السياسي والحربي من ناحية ، وبين الحرص على نشر المسيحية بين الشعوب الوثنية المجاورة من ناحية أخرى . من ذلك ما قام به شارلمان من حروب طويلة ضد السكسون ، وهي حروب ظاهرها تأمين حدود دولته من خطرهم ، وباطنها نشر المسيحية بينهم . وقد أظهر السكسون عناداً شديداً وتمسكاً قوياً بعقائدهم ونظمهم الوثنية ، الأمر الذي اضطر شارلمان إلى القيام بثماني عشرة حملة ضدهم ؛ وفي كل مرة يخضعهم ويتظاهرون باعتناق المسيحية ، ولكن سرعان ما يرتدون إلى عقيدتهم الوثنية بعد أن يعود عنهم شارلمان . وعندما تجددت ثورة السكسون وردتهم سنة ٧٨٢ ، أعدم منهم شارلمان أربعة آلاف وخمسمائة أسير جملة واحدة في مذبحة فردان Verdun الشهيرة ، وهي المذبحة التي غدت نقطة سوداء في تاريخ ذلك الحاكم العظيم . وكان أن بعث شارلمان بأعداد ضخمة من الرهبان والمبشرين للاستقرار بين السكسون والعمل على تنصيرهم . وهكذا حتى تحول السكسون إلى المسيحية تدريجياً بعد أن استقر نفوذ شارلمان السياسي في

بلادهم ، فكان الارتباط واضحاً وقوياً في هذه الحالة بين التوسع السياسي والتوسع الديني .

ومرة أخرى نجد مثلا واضحاً للارتباط بين التوسع السياسي والتوسع الديني في المسيحية في الطريقة التي تم بهـا نشر المسيحية بين البروسيين واللتوانيين والاستونياويين وغيرهم من الشعوب السلافيـة التي انتشرت في القرن الثالث عشر في المنطقة الممتدة بين وادي الفستولا وخليج فنلاند . وقد حدث سنة ١٢٦٦ أن استنجد أمير ماسوفيا بالفرسان التيوتون ضد البروسيين ، فوجـد أولئك الفرسان في ذلك الطلب فرصة لتأسيس دولة مسيحية لأنفسهم بشمال أوربا تغنيهم عن متاعب الحروب الصليبية في بلاد الشام بعد أن فترت حماسة الغرب الأوربي لمواصلة الحرب ضد المسلمين في الشرق . ولم تكد تحل سنة ١٢٨٠ إلا وكان الفرسان التيوتون قد أخضعوا بالسيف تلك البلاد الوثنية وأقاموا فيها عديداً من القـلاع الحربية التي غدت مركزاً لنفوذهم السياسي من ناحية ولنشر المسيحية وفرضها على أهالي البلاد من ناحية أخرى . وساعد على تنفيذ سياستهم هـذه أنهم شجعوا العنصر الألماني من الفلاحين والتجـار على الهجرة إلى بروسيا والاستقرار فيها ، مما أدى إلى طبعها بالطابع الألماني المسيحي .

وإذا كانت الأمثلة السابقة للربط بين التوسع السياسي والديني في ظل المسيحية مرتبطة بالعصور الوسطى ، فإن التاريخ الحديث حافـل بعديد الأمثلة التي تشهد على أن حركة النشاط الاستعماري منـذ القرن السادس عشر جاءت مرتبطة بحركة تبشير واسعة ، وخاصة في قارتي إفريقيا وآسيا ، حيث أخذت الجمعيات التبشيرية تواصل جهودها في نشر المسيحيـة بين الشعوب الوثنية ، وهي في نشاطهـا الواسع تتمتع بحماية قوية من القوى الاستعمارية التي فرضت سيطرتها على تلك البلاد ، مما يعتبر شاهـداً على العلاقة بين التوسع السياسي والتوسع الديني .

وهكذا يبدو لنا من العرض السابق أن المسيحية في الدور الأول من انتشارها داخل حدود الامبراطورية الرومانية القديمـة ، لم يرتبط توسعها

بأي توسع سياسي ، فقد ولدت على أرض الامبراطورية الرومانية ، وانتشرت تدريجياً داخل حدودها وتغلبت على العقبات التي واجهتها حتى غدت سيدة الموقف في كافــة أرجاء العالم الروماني . وكان سلاح المسيحية في تلك المرحلة الرئيسية هو سمو تعاليمها التي لا محل للمقارنة بينها وبين العقائد الوثنية السائدة عندئذ في العالم الروماني . ويكفي أن تعاليم المسيح مستمدة من كتاب مقدس يمكن أن يفهمه ويتأثر بـــه الخاصة والعامة ، كما أن المسيحية جاءت ديناً سماوياً عاماً لم تختص بطائفة معينة أو تميــز فريقاً على آخر ، مما مكنها من الوصول في يسر وسهولة إلى قلوب المعاصرين وعقولهم ، دون حاجة إلى مساندة من رجال السياسة والسيف . وبوصول المسيحية إلى تلك المكانــة من السيادة والانتشار ، أخذ بعض المتحمسين لها من أصحاب النفوذ السياسي يعملون على نشرها تحت مظلة واقية من سطوتهم وبأسهم ، مما جعل العلاقة واضحة بين التوسع السياسي والتوسع الديني للعقيدة المسيحية في المرحلة التالية .

* * *

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة للمسيحية ، فإن الأمر اختلف بالنسبة لشقيقتها ، وهي خاتمة الديانات السماوية – ممثلة في الإسلام – الذي ظهر في العصور الوسطى وانتشر انتشاراً سريعاً حتى انتزع من المسيحية بـــلاداً واسعة كانت تعتز بها الكنيسة ، مما أثار صداماً شهيراً في تلك العصور بين هاتين الديانتين السماويتين ، رغم مـــا بينهما من تقارب شديد في المفاهيم والمثل والاتجاهات .

والواقع أن هناك عدة نقاط تستوقف الباحث عند دراسة انتشار العقيدة الإسلامية ، ومقارنة ذلك الانتشار بما تم في حالة المسيحية . فإذا كانت المسيحية قد ولدت داخل جسد الامبراطورية ، وانطلقت من مركز مولدها لتنتشر في بقية أنحاء ذلك الجسد الكبير الذي شمل معظم أجزاء العالم المتحضر عندئذ ؛ فإن الإسلام ولد على أرض خارج حـــدود العالم

الروماني ، وانبعث من واد غير ذي زرع لم يكن في يوم سابق مركزاً لحضارة كبرى قديمة . وهكذا كان على الاسلام أن يمر بمرحلة لم تتعرض لها المسيحية ، وهي أن يطرق باب العالم المتحضر المعروف ليشهر رسالته ويضعها في نطاق رؤية المجتمع البشري خارج شبه الجزيرة العربية .

وعندما أراد الإسلام أن يطرق أبواب العالم الخارجي ، أصر حراس تلك الأبواب – ممثلين في الحكام والحكومات – على أن يوصدوها في وجهه ويحولوا دون وصول رسالته إلى شعوبهم ، ليدرسوها ويتفهموها ويقولوا كلمتهم في تلك العقيدة الجديدة . وهكذا صار لزاماً على الحكومة الإسلامية أن تدخل في نزاع مسلح مع أولئك الحراس لتجبرهم على فتح الأبواب الموصدة وشق طريق أمـــام رسالة الإسلام ، بما يمكنها من الوصول إلى الشعوب والأفراد .

وكان أن بدأت حركة الفتوح العربية الإسلامية ، وهي الحركة التي انتهت بسقوط حكومة الفرس وهزيمة الرومان وامتداد الدولة الإسلامية من المحيط حتى الخليج. ولا يعنينا من أمر هذه الحركة في بحثنا سوى أنها جاءت مصحوبة بانتشار الإسلام انتشاراً سريعاً ، ليس بين شعوب كانت تدين بالوثنية كالفرس فحسب ، بل أيضاً بين شعوب كانت قـد اعتنقت المسيحية ، وفي بلاد تأثرت بها وتحمست لها واسهمت في صياغة تاريخها ، مثل شمال العراق وبلاد الشام ومصر وشمال افريقية وغيرها .

وهكذا يبدو أن انتشار الإسلام خارج شبه الجزيرة العربية جاء منذ البداية مصحوباً بتوسع العرب السياسي . فمعظم البلاد التي فتحها المسلمون واستقروا فيها وحكموها ، تحولت غالبية أهلها إلى الإسلام . وقد أخطأ البعض في تفسير الحقائق المرتبطة بهذا التطور ، فقال – عمداً أو جهلاً – بأن الإسلام انتشر بحد السيف ، وفسر حركة الفتوح العربية بأنها استهدفت فرض الإسلام بالقوة على أهالي البلاد المفتوحة . ولو تعرف هؤلاء على روح الإسلام لوجدوا أن من مبادئه الكبرى التي نص عليها القرآن – دستور الإسلام والمسلمين – أن « لا إكراه في الدين » ؛ وأن أسلوب الدعوة إلى

الإسلام اعتمد على « الحكمة والموعظة الحسنة » ؛ هذا فضلاً عما تشهد به الوثائق المعاصرة من تسامح المسلمين المطلق مع أهل الكتاب – من مسيحيين ويهود سواء – ، حتى سمحوا لهم بدخول جوامعهم لتلقي العلم على علمائهم ومشايخهم . وقد أجمع الباحثون المنصفون من المسيحيين على فساد الرأي المغرض الذي قال بأن الإسلام انتشر بحد السيف . ونكتفي في هذا المقام بالاشارة إلى ما ذكره المؤرخ بيكر Becker في الفصل الذي كتبه عن الإسلام في موسوعـــة تاريخ كمبردج للعصور الوسطى ، من أن العصور الوسطى نظرت إلى انتشار الاسلام من وجهة نظر متزمتة ضيقة . وكأن الكنيسة في تلك العصور قد أفزعها وآلمها انتشار الإسلام في بلاد ارتبطت بأصول المسيحية ونشأتها – مثل الشام ومصر وشمال العراق – فراحت تدعي أن الإسلام لم ينتشر بين أهالي هذه البلاد إلا بحد السيف . ويؤكد بيكر أن هذه النظرة التي مـــا زال بعض المتعلمين في أوربا حتى اليوم يعتقدون في صحتها إنما هي نظرة خاطئة ، لأن الوثائق المعاصرة كلها تثبت أن المسلمين تسامحوا مع أهل البلاد المفتوحة ولم يفرضوا عليهم ديانة معينة ، وإنما فرضوا فقط سيطرتهم السياسية . ومعنى هـــذا أن سيطرة العرب السياسية هي التي انتشرت بقوة السلاح ، أما الديانـــة الإسلامية نفسها فقد وجدت سبيلها إلى قلوب الغالبية العظمى من أهل البلاد المفتوحة فآمنوا بها « عن عقيدة وإرادة حرة » . ولا عبرة هنا بما قام به بعض الحكام لفترات محدودة من اضطهاد لغير المسلمين ، فهؤلاء فضلاً عن أنهم أفراد معدودون ، فإنهم كانوا غالباً إمـا معروفين بشذوذهم العقلي ، وإما حديثي عهـد بالإسلام . وفي جميـع الحالات فهم لا يعبرون تعبيراً أميناً صادقاً عن روح الإسلام وسماحته .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يبدو بوضوح أن حركة الفتوح العربية الإسلامية استهدفت تحطيم الحكومات التي شكلت حاجزاً وقف في طريق وصول الدعوة الإسلامية إلى بقية الشعوب ، وبتحطيم هذا الحاجز ، كان على هذه الشعوب – وخاصة أهل الكتاب من مسيحيين ويهود – أن تتمتع

بحريتها كاملة في الاختيار بين الاحتفاظ بعقيدتها أو اعتناق الديانة الجديدة . وهكذا ، فإنه بالنسبة للإسلام ، تبدو العلاقـة قوية بين التوسع السياسي والديني ، لأن انتشار الإسلام خارج شبه الجزيرة جاء بعـد أن يسر له التوسع السياسي حرية الانتشار الآمن . هذا مع ملاحظة أن هذه لم تكن القاعدة السائدة دائماً في انتشار العقيدة الإسلامية ، إذ الملاحظ أن الإسلام انتشر انتشاراً واسعاً كبيراً في بلاد لم يمتد إليها النفوذ السياسي للمسلمين ، مثل جنوب شرق آسيا وأندونيسيا والصين والفلبين وأجزاء متباينة من أفريقيا وخاصة شرقها وغربها . وتم انتشار الاسلام في هـذه الحالة عن طريق التجارة والتجار الذين حملوا مبادئـه إلى جهـات نائية ، فصادفت استجابة في قلوب الكثيرين .

* * *

وبعد ، فإن الملاحظ بالنسبة للمسيحية والإسلام أن التقارب بينهما لا يقف عند حد كثير من المفاهيم الدينية وخاصة ما يتعلق بالأخرويات والبعث والثواب والعقاب ، وإنما يتعدى ذلـك إلى تقرير القواعد الخاصة بتنظيم المجتمع خلقياً وفكرياً ، ووضع أصول العلاقات بين الأفراد بعضهم وبعض ، فضلاً عن العلاقات بينهم وبين الحكومات . وهذا الأفق الواسع جعل من كل من هاتين الديانتين السماويتين – المسيحية والإسلام – ديناً ودولة ، أي دين وسياسة ، مما أدى إلى التداخل بين تيار الدين وتيار السياسة في كثير من حلقات تاريخ كل منهما .

(٦)

الإمبراطور فردريك الثاني والشرق العربي

ليس أطرف في دراسة التاريخ من معالجة موضوع يجمع بين الشرق الغرب ؛ وفي الوقت نفسه ليس أخطر في التاريخ من معالجة مثل هـذا الموضوع لأنه يتطلب إلماماً واسعاً بالمراجع الشرقية والغربية سواء ، وقدراً كبيراً من الحرص عند مقارنة ما يرد في المراجع الشرقية بما يرد في المراجع الغربية ؛ وفوق هذا وذاك فإن معالجة هذا النوع من الموضوعات التاريخية يتطلب تقديراً لظروف الشرق وظروف الغرب ، وعقلية الشرق وعقلية الغرب ، وطبيعة الشرق وحضارته وطبيعة الغرب وحضارته ...

وتاريخ الإمبراطور فردريك الثاني مثل بارز لهذا النوع من الموضوعات ، فقد اعتلى عرش الأمبراطورية المقدسة في النصف الأول من القرن الثالث عشر ، أي في عصر مليء بالأحداث بالنسبة للغرب الأوربي وبالنسبة للشرق العربي ، ثم بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب. ويكفي أن نذكر أن ذلك العصر بالذات شهـد في غرب أوربا دوراً من أعنف أدوار النزاع بين البابوية والأمبراطورية أو بين السلطتين الدينية والعلمانية من أجل سيادة العالم [١] ؛ وشهد في الشرق العربي التطورات السريعة التي ألمت بمصر والشام عقب وفاة صلاح الدين ؛ كما شهد الاتصال القوي الشديد بين الشرق والغرب ، وهو الاتصال الذي اتخذ طابعاً حربياً عنيفاً في صورة الحروب الصليبية مثلما اتخـذ طابعاً فكرياً سلمياً في صورة ازدياد النشاط التجاري بين الشرق والغرب ، فضلاً عن إقبال الغرب الأوربي على علوم العرب وحضارتهم

(١) سعيد عاشور : أوربا العصور الوسطى ١ ص ٣٩٨ - ٤٠٩ .

وامتصاص كل مـا أمكن امتصاصه من رحيق الفكر العربي والحضارة العربية عن طريق الترجمة والنقل والمحاكاة .

وفي جميع تلك الأوجه المتباينة من النشاط البشري الذي ساد الغرب والشرق جميعاً في القرن الثالث عشر ، أسهم الإمبراطور فردريك الثاني بسهم وافر ملحوظ ، زاد من وقعه وأثره شخصية ذلك الإمبراطور ونشاطه الفكري وغير الفكري ، مما جعل جمهرة الكتّاب والمؤرخين يجمعون على تلقيبه بلقب واحد مشترك هو Stupor Mundi أي أعجوبة الدنيا[1] ، والحق أن فردريك الثاني كان أعجوبة فعلاً في تصرفاته وسلوكه ، أعجوبة في آرائه وأفكاره . وربما كانت مظاهر العجب في ذلك الإمبراطور لا تبدو أشد وضوحاً وجلاء منها في علاقته بالعرب والمسلمين . ولا أقل من أن نلقي نظرة سريعة على الظروف التي أحاطت بذلك الإمبراطور في الغرب الأوربي لنستطيع في ضوئها أن نفسر تصرفاته إزاء العرب والحضارة العربية .

ولد فردريك الثاني من أب ألماني هو هنري السادس وأم إيطالية هي الأميرة كونستانس وريثة صقلية ، ونشأ وتربى وتعلم في صقلية ، وهي الجزيرة التي كانت في العصور الوسطى بحكم موقعها وتاريخها ملتقى الحضارات العربية الإسلامية والبيزنطية اليونانية والرومانية اللاتينية ، فنشأ فيلسوفاً محباً للجدل والرياضيات ، يجيد ست لغات منها اللغة العربية ، ويتذوق الشعر العربي وغير العربي ، هذا كله فضلاً عن مهارته في السياسة والقانون والعلوم الطبيعية[2] . وقد أفاض جمهرة المؤرخين — العرب والأوربيين سواء — في وصف حب فردريك للمسلمين وإعجابه بحضارتهم وعلومهم وحياتهم وتقريبه لهم ، واستخدامهم في حاشيته حتى أن المؤذنين المسلمين كانوا يؤذنون للصلاة عند موعد كل فرض في معسكره . وذكر المقريزي أن فردريك كان « عالماً متبحراً في علم الهندسة والحساب والرياضيات » ، وأنه بعث

(١) Bryce : The Holy Roman Empire, pp. 203 - 204

(٢) Kantorowicz : Frederick the Second, pp. 293 - 295

من صقلية للسلطان الكامل الأيوبي بعدة مسائل مشكلة في الهندسة والحكمة والرياضة ، فعرضها السلطان على الشيخ علم الدين قيصر الحنفي — المعروف باسم تعاسيف — وأرسل جوابها إلى الامبراطور [1] .

ولكن إذا كان فردريك الثاني قد نشأ تلك النشأة الغريبة التي ليس لها مثيل فيمن سبقه أو تبعه من أباطرة الدولة الرومانية المقدسة ؛ فإن هناك وجهاً للشبه بينه وبين أسلافه من أباطرة تلك الإمبراطورية في الغرب ؛ وأعني بذلك التشابه اشتراك فردريك الثاني في معركة الصراع بين البابوية والإمبراطورية ، بل إنه الامبراطور الذي اختتم قصة النزاع مع البابوية وأسهم في آخر حلقاتها في العصور الوسطى . حقيقة إن البابوية ساعدت فردريك الثاني في الحصول على حقه في عرش الامبراطورية وأيدته حتى تم له القضاء على خصمه ومنافسه أوتو الرابع سنة ١٢١٤ ، وتوجته امبراطوراً سنة ١٢٢٠ في روما [2] . ولكن الأمبراطور الجديد فردريك الثاني سرعان ما نسي كل ذلك ولم يعد يذكر إلا شيئاً واحداً هو أنه خليفة قيصر وأوغسطس وشارلمان ، وأنه بناءً على ذلك يعتبر الزعيم الأوحد للعالم بوصفه ممثلاً للسلطة الامبراطورية العليا ، وأن الكنيسة ورجالها وعلى رأسهم البابا يجب أن يعترفوا له بالسمو والزعامة . وهكذا لم يكتف الأمبراطور فردريك الثاني بتوطيد مركزه في صقلية وجنوب إيطاليا بل أخذ يعمل على تأكيد سلطانه على المدن اللمباردية في شمال إيطاليا مما هدد بوقوع الأملاك البابوية بين شقي الرحى وجعل البابا ينظر إلى سياسة فردريك الثاني بعين ملؤها الشك والخوف مما سيتمخض عنه المستقبل [3] .

وكان ذلك سنة ١٢١٥ عند تتويجه بمدينة أكس عندما وعد فردريك — لأول مرة — بالقيام على رأس حملة صليبية إلى الشرق ثمناً للمساعدة التي

---

(١) المقريزي : السلوك ج ١ ص ٢٣٢ .

(٢) Barraclough : The Origins of Modern Germany, p. 214 & Tout : The Empire and the Papacy, pp. 364 - 365

(٣) Barraclough : op. cit., pp. 222 - 228

لقيها من البابوية في الوصول إلى حكم الامبراطورية . وفي سنة ١٢٢٠ جدد الأمبراطور وعـده الصليبي عند تتويجه أمبراطوراً بمدينة روما ، ولكن السنوات أخذت تمر والأعوام تتوالى دون أن يقوم الامبراطور بحملته المزعومة ، في وقت كانت البابوية تتوق إلى إرسال حملة صليبية قوية لتحقق ما أخفقت في تحقيقه الحملات الصليبية السابقة [١] . على أن مماطلة الأمبراطور فردريك الثاني في الخروج لمحاربة المسلمين أمر يسترعي الانتباه، ولا يسعنا تفسيره إلا في ضوء تخوف الأمبراطور من أن يـترك الغرب من ناحية ، وحرصه على ألا يدخل في حرب ضد المسلمين من ناحية أخرى . أما عن الجانب الأول فإنه لا يخفى علينا أنه كان من المجازفة بالنسبة لفردريك أن يترك أمبراطوريته المقدسة في ألمانيا وإيطاليا وصقلية في الوقت الذي اشتدت سطوة كبار أمراء الإقطاع في ألمانيا وتألبت المدن اللمباردية ضد الامبراطور في شمال إيطاليا ؛ وتربصت البابوية للأمبراطور وأرادت أن تحل به الكوارث في ألمانيا وإيطاليا جميعاً [٢] .

وأما بالنسبة لعدم رغبـة فردريك الثاني في الدخول في حرب ضد المسلمين فهـذا أمر ثابت لا يستبعد على إمبراطور عرف بالتسامح الديني الشديد في عصر طفح بروح التعصب الديني ؛ وعرف بحبـه للمسلمين بل للإسلام في زمن اشتدت كراهية الغرب الأوربي للعروبة والإسلام . وقد أفاض جمهرة المؤرخين العرب والأوربيين في وصف حب فردريك الثاني للمسلمين وحضارتهم ، بعدما لمسوه من تصرفاته وأقواله . فالقاضي جمال الدين ابن واصل يقول عن فردريك الثاني « وكان مايلاً إلى المسلمين لأن مقامه في الأصل ومرباه بلاد صقلية ... وأهل الجزيرة غالبهم المسلمين » [٣] . ثم إن أفعال الامبراطور نفسه عندما حضر إلى الشام كانت خير دليل على شعوره تجاه الإسلام والمسلمين . من ذلك أن فردريك حرص أثناء وجوده

(١) Cam. Med. Hist., vol. 6, pp. 144-146

(٢) سعيد عاشور : أوربا العصور الوسطى ج ١ ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ج ٢ ورقة ٢٥٢ ب (مخطوط) سنة ٦٢٥ هـ .

في بيت المقدس على زيارة المسجد الأقصى ، وهناك أطال البقاء حتى يحل موعد الصلاة ويسمع آذان المسلمين ، ولكنه لم يسمع شيئاً . ولما استفسر عن السبب في ذلك قيل له أن السلطان الكامل أصدر أوامره إلى المؤذنين في بيت المقدس بعدم إقامة الأذان طيلة وجود الأمبراطور بالمدينة ، وذلك « إعظاماً للملك واحتراماً له » . وعندئذ استاء فردريك والتفت إلى مرافقه شمس الدين قاضي نابلس وقال له « أخطأت فيما فعلت ؛ والله إنه كان أكبر غرضي في المبيت بالقدس أن أسمع آذان المسلمين وتسبيحهم في الليل ! »[1] .

وهنا يصح أن أضيف سبباً آخر دفع فردريك الثاني إلى التقرب من المسلمين والإسلام ، هو كرهه للبابوية والكنيسة الغربية ، تلك الكنيسة التي ناصبت آباءه وأسلافه العداء ، والتي كرست جهودها لسحق الامبراطورية وسلطانها في الغرب . وقد ظهر هذا الشعور أيضاً أثناء وجود فردريك الثاني في الشام ، إذ يروي ابن واصل أنه سأل الأمير فخرالدين عن الخلافة الإسلامية وحقيقة مركز الخليفة عند المسلمين ، فأجاب الشيخ فخرالدين بأن الخليفة ينحدر من نسل العباس عم الرسول وأنه بناءً على ذلك يمت إلى الرسول بصلة القربى ، مما يخوله حقاً شرعياً في حكم المسلمين . وعندئذ أجاب فردريك بأن هذا هو المنطق السليم ، لا مثل البابا الدجال الذي لا تربطه أية رابطة بالمسيح ومع ذلك يدعي الحق في حكم المسيحيين . وقد دفع هذا السلوك مؤرخاً مثل العيني إلى القول عن فردريك « الظاهر من كلامه أنه كان دهرياً وإنما كان يتلاعب بالنصرانية »[2] .

وهكذا لا يستبعد أن تكون كراهية فردريك الثاني للبابوية والكنيسة الغربية هي التي دفعته إلى حب الإسلام والمسلمين ، وقد قال بهذا الرأي فولتير ومنتسكيو[3] .

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٣١ ، سنة ٦٢٦ هـ .

(٢) العيني : عقد الجمان ، حوادث سنة ٦٢٦ هـ .

(٣) Grousset : Hist. des Croisades, III, p. 280

على أنه إذا كان فردريك الثاني قد أخذ يماطل البابوية طويلاً في تحقيق وعده الصليبي ؛ فإنه لم يستطع أن يستمر حتى النهاية في تلك المماطلة لاسيما بعد أن استجدت ظروف في الغرب والشرق شجعت الامبراطور في إتخاذ تلك الخطوة على كره منه . أما في الغرب فقد سعى البابا هنريوس الثالث إلى إتمام زواج فردريك الثاني من الأميرة يولاند إبنة حنا برين وهي وريثة مملكة بيت المقدس. وكان ان تزوج فردريك فعلاً من تلك الأميرة سنة ١٢٢٥ وبذلك ظهر دافع جديد يجعل الامبراطور يفكر في الذهاب إلى الشام ليتوج مع زوجته بتاج مملكة بيت المقدس . ويقال إن الامبراطور أعلن للمرة الثالثة عند زواجه عزمه على القيام بمشروعه الصليبي ، بل حدد سنة ١٢٢٧ لتنفيذ ذلك المشروع [١] .

وثمة سبب قوى شجع الامبراطور فردريك الثاني على الخروج إلى الشرق هو أن الكامل الأيوبي صاحب مصر أرسل يستعين به ضد الأخطار التي واجهته من ناحية أخيه المعظم ثم من ناحية الخوارزمية الذين هددوا الجبهة الشرقية للدولة الأيوبية . ذلك أن الاتحاد الذي قام بين أبناء العادل الأيوبي الثلاثة — وهم الكامل صاحب مصر والمعظم صاحب دمشق والأشرف صاحب الجزيرة وخلاط — هذا الاتحاد لم يلبث أن انفرط عقده في نهاية سنة ١٢٢٣ بعد أن تم التغلب على الحملة الصليبية الخامسة وطرد الصليبيين من مصر [٢] . ولم يلبث جشع المعظم عيسى صاحب دمشق أن أدى إلى إثارة العداء بينه من جهة وبين أخويه الكامل والأشرف من جهة أخرى ، في الوقت الذي تحرك الخوارزمية على أطراف الجزيرة ، مما جعل الأشرف يتنامى الخلاف مع أخيه المعظم ويهرع إليه في دمشق طالباً العمل بسرعة على توحيد جبهة البيت الأيوبي ضد ذلك الخطر الجديد . ولكن المعظم استغل الفرصة التي أتيحت له فقبض على أخيه الأشرف في دمشق ، ولم يطلق سراحه إلا بعد أن تعهد له بمساعدته في مهاجمة اخيهما الثالث وهو الكامل

(١) Kantorowicz : op. cit., p. 139

(٢) أبو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٦٢٣ .

في مصر . وقد تعهد الأشرف بكل ذلك ولكنه مـا كاد يفلت من يد المعظم حتى فر إلى أخيه الكامل وأكد تحالفه معه ضد المعظم ، وبذلك وضع الأخوان خطة للتخلص من أخيهما المعظم[1] .

على أن وجه الخطورة في النزاع الذي نشب عندئذ بين أبناء العادل هو أن الفريقين المتنازعين استعانا بقوى خارجية ، فاستنجد الملك المعظم بالخوارزمية في حين استنجد الملك الكامل بالامبراطور فردريك الثاني . وقد أسرع جلال الدين منكبرتي سلطان الخوارزمية بتلبية نداء المعظم فأرسل إليه « خلعه لبسها وشق بها دمشق وقطع الخطبـة للملك الكامل »[2] . أما الكامل في مصر فقد أرسل إلى الامبراطور فردريك الثاني في صقلية مبعوثاً خاصاً هو الأمير فخر الدين يوسف بن حمويه ليطلب من الامبراطور « أن يحضر إلى الشام والساحل ويعطيه البيت المقدس وجميع فتوح صلاح الدين بالساحل »[3] . وقـــد أحسن الامبراطور فردريك الثاني استقبال الأمير فخر الدين مبعوث الملك الكامل ؛ ومن ذلك الوقت نشأت صـلة صداقة وطيدة بين فردريك الثاني من ناحية والأمير فخر الدين من ناحية أخرى ، إذ يبدو أن كلا منهما أعجب بشخصية الآخر وأخلص له . ثم إن فردريك لم يكتف بأن وعد مبعوث الكامل بالحضور ومساعدته ، بـل رد عليه بإرسال سفارة مماثـلة إلى مصر معها « هدية سنية وتحف غريبة » فتلقى الكامل رسول الامبراطور وهديته بالسرور البالغ « وأكرمه إكراماً زائداً » كما اهتم الكامل بإعـــداد هدية فاخرة للامبراطور « فيها من تحف الهند واليمن والعراق والشام ومصر والعجم »[4] . وجدير بالذكر أن هذه السفارة الامبراطورية اختارت أن تمر في طريق عودتها إلى الغرب بمدينة دمشق لتطلب من المعظم تسليم بيت المقـدس للأمبراطور ؛ ولكن المعظم

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٢٢ .
(٢) العيني : عقد الجمان سنة ٦٢٤ هـ . المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٢١ – ٢٢٢ .
(٣) Wiet : L'Egypte Arabe, pp. 350-351
(٤) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٢٢ .

أساء مقابلة مبعوث الامبراطور » وأغلظ له وقال : قل لصاحبك (فردريك) ما أنا مثل الغير (الكامل) وما له عندي سوى السيف »[1] .

هذا هو الموقف في الشرق العربي في الوقت الذي أخذت البابوية تضغط على فردريك الثاني للقيام بحملته الصليبية ، علّه ينجح في إصلاح الموقف الناجم عن فشل حملة حنا برين على مصر ، وهي الحملة الصليبية الخامسة (١٢١٩ – ١٢٢١) . وإذا كان البابا هنريوس الثالث قد توفي سنة ١٢٢٧ فإن خليفته جريجوري التاسع امتاز بإرادة حديدية رغم تقدم سنه ، فأبى قبول الأعذار التي انتحلها فردريك الثاني لتأجيل حملته الصليبية ، وأصر على ضرورة رحيل الامبراطور فوراً إلى الشرق[2] . وكان أن أبحر الامبراطور فعلاً من برنديزي قاصداً بلاد الشام ، ولكنه عاد بعد أيام مدعياً المرض ، مما جعل البابا يعتبر المرض تمارضاً ، فأصدر قرار الحرمان ضد الامبراطور في أواخر سبتمبر سنة ١٢٢٧ .

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أن توقيع قرار الحرمان على الامبراطور لم يكن سببه مماطلة فردريك الثاني في الوفاء بعهده الصليبي فحسب ، بل أيضاً تخوف البابوية من سياسة ذلك الامبراطور في إيطاليا بوجه عام وتجاه البابوية بوجه خاص[3] . ومهما كان الأمر فإن هذا الإجراء فتح باب النزاع على مصراعيه من جديد بين البابوية والامبراطورية . ويبدو أن البابا جريجوري التاسع كان عنيفاً في هجومه على الامبراطور ، الأمر الذي اضطر فردريك الثاني إلى الخروج قاصداً الشرق في صيف سنة ١٢٢٨ على رأس قوة صغيرة من رجاله ، بعد أن انفض عنه كثيرون نتيجة لقرار الحرمان الصادر ضده[4] .

---

(١) العيني : عقد الجمان سنة ٦٢٤ هـ .

(٢) Cam. Med. Hist., vol. 6, p. 164

(٣) Creighton : A Hist. of the Papacy, p. 26

(٤) Archer : The Crusades, p. 381 & Setton : A Hist. of the Crusades, vol. 2, p. 451

وهكذا شاءت الظروف أن تكون الحملة الصليبية السادسة التي تزعمها الامبراطور فردريك الثاني سنة ١٢٢٨ هي أغرب الحملات وأشدها طرافة في تاريخ الحركة الصليبية . فإذا كانت الحملات الصليبية السابقة واللاحقة قد تزعمها ملوك وأمراء ينعمون بدعاء البابوية وعطف الكنيسة حتى استمد أولئك الزعماء الصليبيون نفوذهم من ذلك العطف والرضاء ، فإن الحملة الصليبية السادسة خرجت إلى الشرق وعلى رأسها امبراطور ملعون من البابوية مطرود من رحمة الكنيسة منبوذ من المجتمع المسيحي . وإذا كان زعماء الحملات الصليبية قد حرصوا عند خروجهم من الغرب على حشد الجيوش وجمع الجموع الغفيرة استعداداً لمنازلة المسلمين في الشرق ، فإن الامبراطور فردريك الثاني لم يصطحب معه عند مغادرته الغرب سوى خمسمائة أو ستمائة فارس ، وهي قوة لا تكفي للصمود في معركة محلية صغيرة ضد المسلمين في الشام . وإذا كانت الحملات الصليبية قد أتت إلى الشرق وهي تفيض بروح الكراهية والتعصب ضد المسلمين والرغبة في الثأر والانتقام منهم ، فإن حملة فردريك الثاني امتازت بسحة فريدة من التسامح الديني ، بل شعور الود والمجاملة تجاه المسلمين .

وتدل جميع الشواهد على أن فردريك الثاني أتى إلى الشام ليفاوض لا ليحارب ، معتمداً على وعود السلطان الكامل له ، وهي الوعود التي نصت على تسليم بيت المقدس للأمبراطور مقابل قيام الأخير « بشغل سر أخيه المعظم[1] » . وهنا نلاحظ أن فردريك الثاني لم يعتمد على وعود الكامل وحده ، وإنما يبدو أنه قام قبل مغادرة الغرب باتصالات واسعة مع غير الكامل من أمراء البيت الأيوبي بالشام ، بغية إعداد الجو للحصول على بيت المقدس دون عناء . وخير شاهد على ذلك تلك الرسالة التي أوردها القلقشندي ، وهي عبارة عن خطاب أرسله الملك الجواد – أحد أمراء بني أيوب بالشام – إلى الامبراطور فردريك الثاني ، رداً على رسالة كان فردريك قد بعث بها

(١) المقريزي السلوك ، ج ١ ص ٢٢١ – ٢٢٢ .

إلى ذلك الملك الأيوبي . ويهمنا الفقرة الأخيرة من رسالة الملك الجواد الأيوبي والتي يقول فيها « وأما ما ذكره المقام العالي السلطاني الكاملي الناصري . من أنه لا فرق بين المملكتين ، فهذا هو المعتقد في صدق عهده وخالص وده »[1]. .. ومن هذا نخرج بنتيجتين هامتين ، **أولاهما** أن مراسلات فردريك الثاني قبل قيامه بحملته الصليبية لم تقتصر على الكامل وحده وإنما امتدت إلى غيره من ملوك بني أيوب ، والنتيجة **الثانية** هي أن تلك المراسلات حفلت بروح الود والأخاء حتى أن الكامل أرسل إلى فردريك يخبره بأنه لا فرق بين المملكتين .

على أن فردريك الثاني لم يكد يصل إلى عكا في سبتمبر سنة ١٢٢٨ حتى وجد الموقف في بـــلاد الشام غير ما كان ينتظر . ذلك أن البابا – للمرة الأولى والأخيرة في تاريخ البابوية والحروب الصليبية – أخذ يرسل الرسل إلى ملوك بني أيوب بوجه عام والسلطان الكامل بوجه خاص ، محرضاً إياهم على عدم تسليم بيت المقدس للأمبراطور . ولا عجب في هذا الموقف الغريب الذي اتخذتــه البابوية ، إذ كانت المعركة بينها وبين الامبراطورية أهم في نظرها من المعركة القائمــة بين المسلمين والصليبيين في الشام . وكان البابا جريجوري التاسع يعلم جيداً أنه إذا قـــدر لفردريك الانتصار في مهمته واسترداد بيت المقدس من المسلمين فإن ذلك سيكون في نظر المعاصرين بمثابة حكم الله للأمبراطور المحروم ، وفي هذا فصل الخطاب بين فردريك وجريجوري ، أو بين البابوية والامبراطورية .

ثم إنه إذا كان فردريك الثاني قــد أتى إلى الشام بعد أن وضع كل أمله في وعود السلطان الكامل بتسليم بيت المقدس ، فإن هذا الأمل انهار فجأة لتغير سياسة الكامل . ذلك أن المعظم صاحب دمشق الذي كانت أطماعه هي السبب في استنجاد الكامل بفردريك ، كان قد توفي في أواخر سنة ١٢٢٧ تاركاً إبنه الناصر داود ، وهو شاب صغير في العشرين من عمره

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٧ ص ١١٧ – ١١٨ .

عديم الخبرة محباً للهو ؛ مما مكن الكامل والأشرف من اقتسام أملاك أخيهما المعظم وإعطاء الناصر داود الكرك والشوبك وغيرهما من الجهات الثانوية[1] . وما دام الوضع قد استقر بين أبناء البيت الأيوبي على ذلك فإن السلطان الكامل لم يعد في حاجة إلى فردريك ومعونته . ويصور لنا المؤرخون العرب حيرة السلطان الكامل في ذلك الموقف لأن فردريك الثاني لم يحضر إلى الشام إلا بناء على طلب السلطان ؛ وفي ذلك يقول ابن واصل والمقريزي « تحير الملك الكامل ، ولم يمكنه دفعه ولا محاربته لما كان تقدم بينهما من الاتفاق ، فراسله ولاطفه[2] » . ويبدو أن الكامل أحس بأنه ليس من مصلحته ولا مصلحة البيت الأيوبي أن يصطدم بالصليبيين بالشام في تلك المرحلة التي تعرضت فيها بلاد العراق والشام ومصر لتهديد الخوارزمية ومن ورائهم المغول ؛ وهذا هو السر في ملاطفته للأمبراطور فردريك . وفي الوقت نفسه أحس الكامل أن أي تساهل مع الصليبيين أو تفريط في حقوق المسلمين سيثير ضده الرأي العام في البلدان الإسلامية ، وبخاصة دمشق التي كانت أكثر إحساساً بخطر الصليبيين من غيرها[3] .

وهكذا ساء موقف فردريك الثاني في الشرق ، وتذكر أنه خرج من بلاده محروماً من الكنيسة مغضوباً عليه من البابوية ، وأنه اعتمد على وعد الكامل له بإعطائه بيت المقدس في إصلاح مركزه في الغرب الأوروبي . ولو كان فردريك يعلم أن الكامل سينكث بوعده لما خرج إلى الشرق أصلاً ، أو لاستعد استعداداً جدياً لحرب المسلمين وجلب معه جيشاً كبيراً عند خروجه إلى الشرق .

ولكن بعد أن جرت الأمور على ذلك الوضع ، ماذا يفعل فردريك بالخمسمائة فارس الذين أحضرهم معه ؟ إنه لا يستطيع الاعتماد تماماً على

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٢٦ . ابن الأثير : الكامل : حوادث سنة ٦٢٥ هـ .

(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٢ ورقة ٢٥٢ . المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٢٩ .

(٣) Grousset, III, p. 300

تعاون الصليبيين معه في بلاد الشام ، لأن أي مسيحي مخلص كان يأبى أن يتعاون مع رجل محروم من الكنيسة مطرود من رحمتها ، حتى ولو كان هذا الرجل إمبراطور الدولة الرومانية المقدسة . وإذا هو رجع فاشلاً إلى الغرب ماذا سيكون موقفه بعد أن أعطى البابوية سلاحاً جديداً للتشهير به والإقلال من شأنـــه ؟ إن المسألة بالنسبة لفردريك الثاني كانت تعني مستقبل عرشه في الغرب الأوروبي ومستقبل معركته ضد البابوية ، لأن نجاحه في استرداد بيت المقــدس سيكون قبل كل شيء انتصاراً له على البابوية . ويفسر هذا الشعور ما قاله فردريك نفسه في تلك المرحلة لصديقه الأمير فخر الدين من أنه « ما له غرض في القدس ولا غيره ، وإنما قصد حفظ ناموسه عند الفرنج »[1] .

وهكذا لم يبق أمام فردريك الثاني سوى سلاح واحد هو سلاح المفاوضة والاستعطاف، واستخدام كل الوسائل الدبلوماسية للوصول إلى غرضه والعودة إلى الغرب الأوروبي مرفوع الرأس .

لذلك أسرع فرديك الثاني إلى إرسال سفارة من رسولين إلى السلطان الكامل تحمل له هدايا نفيسة من منسوجات حريرية وأوان ذهبية وفضية ، وتطالبه بتحقيق وعده وتسليم بيت المقدس . غير أن الكامل أعلنها في صراحة أنه كان سيعطي بيت المقدس للأمبراطور ثمناً للمساعدة التي يقدمها له الأمبراطور ضد أخيه المعظم ، أما وقد تبدلت الظروف ومات المعظم واستغنى الكامل عن المساعدة ، فلا داعي للتفريط في بيت المقدس . ولم تفلح جهود الأمــير فخر الدين يوسف مندوب السلطان في المفاوضات بين الطرفين في الوصول إلى حل يرضي الامبراطور والسلطان ، فساء موقف فردريك الثاني لا سيما بعد أن جاءته الأخبار من إيطاليا بأن البابا استغل فرصة غيابــه واعتدى على ممتلكاته ، كما أشاع في الغرب بأن الأمبراطور مات في الشام وأنه لا يوجد من يحسن الوصاية على إبن الامبراطور القاصر

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ، ص ٢٣٠ .

سوى البابا نفسه . ولعل هـذه الأخبار كانت كافية لدفع فردريك الثاني – وهو الأمبراطور العظيم – إلى التذلل للسلطان الكامل حتى حكي أنه كان يبكي بكاء مراً في مراحل المفاوضات [1] .

ولا أدل على هذا الشعور من رسالة أرسلها الأمبراطور فردريك إلى السلطان الكامل أثناء المفاوضات ، ومـع ما لهذه الرسالة من أهمية فإن مرجعاً واحداً من المراجع الأوروبية أو العربية التي عالجت تاريخ فردريك الثاني لم يشر إليها . وقد جاء في هـذه الرسالة على لسان الامبراطور موجهاً خطابه للسلطان « أنا مملوكك وعتيقك وليس لي عما تأمره خروج وأنت تعلم أني أكبر ملوك البحر . وقد علم البابا والملوك باهتمامي وطلوعي ، فإن رجعت خايباً انكسرت حرمتي بينهم ! وهـذه القدس فهي أصل اعتقادهم وضجرهم . فإن رأى السلطان أن ينعم علي بقبضة البلد والزيارة فيكون صدقة منه ! ويرتفع رأسي بين ملوك البحر » [2] .

ولم تلبث هذه الاستعطافات أن نجحت في التأثير على السلطان الكامل للتنازل عن بيت المقدس لفردريك . ويبدو أن ما قام بـه الامبراطور فردريك أثناء المفاوضات من تحصين يافا جـاء بمثابة مظاهرة عسكرية جعلت الكامل يخشى اتفاق الامبراطور وبقية الصليبيين بالشام للقيام بعمل حربي مشترك ضد المسلمين . وقد فسر المقريزي هذا الشعور بقوله إن الكامل « خاف من غائلته عجزاً عن مقاومته » [3] .

ولا شك في أن المغامرة في حرب ضد الامبراطور والصليبيين عندئذ كانت تعني بالنسبة للكامل وقوعه بين ثلاثة أعداء ، هم : ابن أخيه الناصر داود من ناحية ، والصليبيين من ناحية ثانية ، ثم الخوارزمية وسلطانهم جلال الدين منكبرتي – الذي استنجد به الناصر داود – من ناحية ثالثة . وفي ضوء هذه

(١) Kantorowicz : Fredrick the Second, p. 185

(٢) المكتبة الصقلية ، ج ٢ ص ١٤ (ذيل الباب الثاني والسبعين من كتاب الوافي بالوفيات) .

(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٣٠ .

الحقائق كلها وافق الكامل تحت تأثير الأمير فخر الدين يوسف – على عقد اتفاقية يافا مع الامبراطور فردريك الثاني في فبراير سنة ١٢٢٩ . وبمقتضى هذه الإتفاقية تقرر الصلح بين الطرفين لمدة عشر سنوات ، على أن يأخذ الصليبيون بيت المقدس وبيت لحم والناصرة وتبنين وصيدا . وبخصوص بيت المقدس اشترط المسلمون أن تبقى المدينة على ما هي عليه فلا يجدد سورها ، وأن يكون الحرم بما حواه من الصخرة والمسجد الأقصى بأيدي المسلمين وتقام فيه شعائر الإسلام[1] .

وهكذا استطاع فردريك الثاني مع ضعف وسائله وإمكانياته أن يحقق من النتائج ما عجز عنه ريتشارد قلب الأسد بجيوشه الضخمة وإمكانياته الكبيرة ، مع ملاحظة أن فردريك حصل على بيت المقدس دون أن يدخل معركة أو يخسر رجلاً واحداً . على أن اتفاقية يافا قوبلت بالسخط الشديد من المسلمين والمسيحيين جميعاً . فمن ناحية المسلمين نجد أن تسليم بيت المقدس على ذلك النحو للصليبيين ، وهي المدينة التي استردها صلاح الدين للمسلمين بعد جهاد عنيف ، أثار موجة عامة من السخط والأسى في العالم الإسلامي . وقد أسهب المؤرخون العرب في وصف ألم المسلمين لضياع بيت المقدس ، وكيف أقيمت المآتم والجنازات في المدن الكبرى مثل دمشق ، واشتد بكاء الناس وصريخهم ، كما « اشتد الإنكار على الملك الكامل وكثرت الشناعات عليه في سائر الأقطار »[2] . وسرعان ما أحس السلطان الكامل أنه « تورط مع ملك الفرنج » على قول المقريزي ، فحاول أن يهون من أمر تسليم بيت المقدس للصليبيين ويبرر مسلكه فقال « إنا لم نسمح للفرنج إلا بكنائس وأدر خراب ، والمسجد على حاله ، وشعار الإسلام قائم ، ووالي المسلمين متحكم في الأعمال والضياع » ! أما الامبراطور فردريك فقد أحس من جانبه بما سببه من حرج للسلطان الكامل ، فاعتذر للأمير فخر الدين

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) ابن الأثير : الكامل، في التاريخ حوادث سنة ٦٢٦ ﻫ. المقريزي : السلوك، ج ١ ص ٢٣٠.
العيني : عقد الجمان ، سنة ٦٢٦ ﻫ . ابو الفدا : المختصر ، سنة ٦٢٦ ﻫ.

« بأنه لولا يخاف انكسار جاهه ما كلف السلطان شيئاً من ذلك »[1] .

ولم يكن المسلمون وحدهم هم الذين أظهروا استياءهم من هذه الإتفاقية ، بل غضب الصليبيون أيضاً في الشام وفسروا غضبهم بصور شتى . فبعضهم قال إن كرامة المسيحية كانت تتطلب أخذ بيت المقدس بحد السيف ، لا عن طريق الاستجداء والاستعطاف مثلما فعل فردريك الثاني ! لا سيما وأنه ترتب على حصول الصليبيين على القدس بالطرق السلمية أن المسلمين احتفظوا بكثير من حقوقهم فيها واستبقوا لأنفسهم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وهو ما لا يجب أن يكون ![2]. والبعض الآخر قال بأنه لا قيمة لحصول المسيحيين على بيت المقدس بدون الأردن والكرك ، وأنه لو أن المسيحيين رأوا أن هذا الحل مقنعاً ، لرضوا به عندما عرضه الكامل على الصليبيين في مصر أيام الحملة الصليبية الخامسة ، ولكنهم رفضوه عندئذ لأنهم أدركوا أنه لا بد من إحياء مملكة بيت المقدس كاملة بما فيها أراضي الأردن[3] . أما الداوية والاسبتارية فقالوا أنه لا قيمة لأي عمل أو نجاح يحققه الأمبراطور ، ما دام ذلك الامبراطور محروماً من الكنيسة مطروداً من رحمتها ، هذا فضلاً عن غضب الداوية لأن الامبراطور سمح للمسلمين بالاحتفاظ بالمسجد الأقصى الذي كان مركزاً للداوية في القدس حتى عام ١١٨٧[4] .

وعندما علم جيرولد — بطرق بيت المقدس — أن الامبراطور فردريك الثاني ينوي زيارة المدينة ، وقع قرار الحرمان على القدس نفسها وعلى كل من يستقبل الامبراطور فيها من سكانها المسيحيين . ومع ذلك فقد شق الامبراطور طريقه إلى بيت المقدس ليتسلمها من مندوب السلطان ، وعندما رفض أحد من رجال الكنيسة أن يتوج الامبراطور في كنيسة القيامة لأنه محروم ؛ أمسك فردريك الثاني التاج بيده ووضعه على رأسه . ويرى بعض المؤرخين

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٣٠ .
(٢) Stevenson : The Crusades, p. 313
(٣) Runciman : A History of the Crusades, III, p. 188.
(٤) Setton : op. cit., II, pp. 426 - 427

أن فردريك الثاني قصد أن يتوج نفسه بيده في كنيسة القيامة ، ليعلن في ذلك المكان العالمي أنه لم يتسلم التاج الامبراطوري عن طريق أحد من رجال الدين، وأن الامبراطور يتسلم سلطانه من الله مباشرة ، دون وساطة مخلوق[١] . وهذا تفسير له دلالته في قصة النزاع بين البابوية والامبراطورية . وجدير بالذكر أن الامبراطور فردريك الثاني قام بكثير من الأعمال والتصرفات أثناء إقامته ببيت المقدس التي أثارت دهشة المسلمين والمسيحيين سواء . من ذلك أن فردريك الثاني رأى قسيساً بيده الإنجيل يهم بدخول المسجد الأقصى ، فزجره الامبراطور وطرده وهدد كل من يدخل المسجد الأقصى من الفرنج بغير إذن وقال « إنما نحن مماليك هذا السلطان الملك الكامل وعبيده ، وقد تصدق علينا وعليكم بهذه الكنائس على سبيل الإنعام منه ، فلا يتعدى أحد منكم طوره ! »[٢] .

ومهما يكن من أمر فإن إقامة الامبراطور فردريك الثاني لم تطل في بلاد الشام ، لأن مصالحه في الغرب كانت أهم بكثير في نظره من مصالح الصليبيين في الشرق . لذلك أبحر فردريك الثاني من عكا في أول مايو عام ١٢٢٩ قاصداً قبرص حيث قضى عدة أيام ثم بارحها إلى إيطاليا فوصلها في ١٠ يونيو عام ١٢٢٩ . وبذلك انتهت تلك الحملة الصليبية التي اتصفت بالغرابة من بدايتها حتى نهايتها . ومهما يقال في أمر فردريك وتصرفاته فإنه لا يمكن إنكار الكسب الكبير الذي حققته المسيحية باسترداده بيت المقدس . وهنا نشير إلى نقطة لم تهتم بها المراجع التي عالجت تاريخ فردريك الثاني وحملته الصليبية ، هي أنه ما كان لذلك الامبراطور أن يصل إلى ما وصل إليه من نجاح في حملته الصليبية لولا أن الظروف شاءت أن يكون على رأس البيت الأيوبي في مصر والشام عندئذ سلطان اتفق مع فردريك الثاني في طباعه وكثير من صفاته . فإذا كانت المراجع قد أجمعت على حب فردريك العلم والعلماء ، وعلى حرصه على مجالسة رجال

---

(١) Kantorowicz : Frederick the Second, p. 199

(٢) المقريزي : السلوك ، ج ١ ، ص ٢٣١ .

العلم واشتغاله بالرياضيات والحكمة ، فإن ابن واصل والمقريزي يذكران عن السلطان الكامل أنه « كان يحب أهل العلم ويؤثر مجالستهم ... وكان يناظر العلماء ، وعنده مسائل غريبة من فقه ونحو يمتحن بها ، فمن أجاب عنها قدمه وحظي عنده ... وكانت تبيت عنده بالقلعة جماعـــة من أهل العلم ... فينصب لهم أسرة ينامون عليها بجانب سريره ليسامروه »[1]. وإذا كانت المراجع قد أسهبت في وصف تسامح فردريك الثاني وعدم تعصبه ، فإن الكامل أيضاً اشتهر بتسامحـه المطلق وبعده عن التزمت ؛ وهو التسامح الذي بلغ حد التفريط في بيت المقدس وإصدار الأوامر المشددة إلى المؤذنين في المسجد الأقصى بعدم إحياء أذان الصلاه طيلة مدة بقاء الامبراطور في المدينة حرصاً على شعوره[2].

وهكذا نستطيـع أن نقرر أنه لولا التوافق الشديد بين الكامل وفردريك في الطباع والميول والعقلية ، لتعذر على الامبراطور فردريك الثاني أن يصل إلى ما وصل إليه من نتائج بتلك السهولة.

وخير ما يثبت أن العلاقة بين الكامل وفردريك لم تعد علاقة مصالح متبادلة ، وإنما أدى التقارب النفسي والفكري بـين الرجلين إلى نوع من الصداقة ، أن العلاقات بينهما لم تتوقف برحيل فردريك إلى الغرب ، وإنما تمسك كل منهما بصداقة الآخر وظلا حتى النهاية خير مثال للصديقين الوفيين. ويقال إن فردريك بعد عودته إلى الغرب كان لا يفتأ يردد أمام أصدقائه « إن صديقي السلطان المسلم أثمن لدي من أي شخص آخر ما عدا ولدي الملك كونراد » كذلك كان من ألقابه التي اعتز بها دائماً « فردريك هو هنشتاوفن صديق الملك المسلم ». ويقال إنه في أخريات أيام حياته كان كلما وقع في ضيق يتنهد قائلاً « آه لو كان صديقي الكامل على قيد الحياة ! »[3].

---

(١) ابن واصل ، ج ٢ ، ورقة ٢٢٦ . المقريزي : السلوك ، ج ١ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .
(٢) العيني : عقد الجمان ، ج ١٨ قسم ١ ص ٨٢ - ٨٣ .
(٣) Kantorowicz : Frederick the Second, p. 195

ثم إن هـذه الصداقة بين فردريك والكامل استمرت تعبر عن نفسها عملياً بعد عودة فردريك إلى الغرب . من ذلك ما يرويه أبوالمحاسن من أن فردريك أرسل إلى السلطان الكامل عام ١٢٣٣ عـدة هدايا « فيها دب أبيض وشعره مثل شعر السبع ينزل البحر فيصعد بالسمك فيأكله ، ومعه أيضاً طاووس أبيض »[١] .

وقد استمرت الصداقة قائمـة بين فردريك الثاني وسلاطين مصر بعد وفاة الكامل . من ذلك ما أشارت إليه المراجع من أن الامبراطور فردريك حرص على تحذير الصالح أيوب عندما علم بنية لويس التاسع ملك فرنسا بتوجيه الحملة الصليبية السابعة ضد مصر عام ١٢٤٩ . والغريب أن جميع المؤلفات العربية التي صدرت في السنوات الأخيرة عن حروب لويس التاسع في مصر والشرق اكتفت بالإشارة إلى ما رددته المراجع الأوروبية من أن فردريك حذر الصالح نجم الدين أيوب من نيـة الملك الفرنسي في مهاجمة مصر ، وخلت جميع هذه المؤلفات من إشارة إلى ورود هذا التحذير في مرجع من المراجـع العربية المعاصرة . ويسرني أن أشير إلى أنني عثرت أخيراً على نصوص صريحة في بعض المصادر العربية المعاصرة تؤيد ما ورد في المراجع الأوروبية من قيام الامبراطور فردريك بتحذير السلطان الصالح . ومن ذلك ما يقوله المقريزي بالحرف الواحد « ونزل (السلطان الصالح نجم أيوب) بقلعة دمشق ، فورد عليه رسول الامبراطور ملك الفرنج الألمانية بجزيرة صقلية في هيئة تاجر ، وأخبره سراً بأن بواش الذي يقال له رواد فرنس (لويس التاسع) عازم على المسير إلى أرض مصر وأخـذها ؛ فسار السلطان من دمشق وهو مريض في محفة ونزل بأشموم طناح في المحرم سنة سبع وأربعين »[٢] .

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ٢٨٣ .

(٢) المقريزي : المواعظ والاعتبار ، ج ١ ص ٢١٩ (طبعة بولاق) كذلك ذكر سبط ابن الجوزي ما نصه : « إذ كانت الأخبار تتوافر إلى الملك الصالح بحركة ريد افرانس من جهة الانبرور

ومن الواضح أن هذا النص العربي يؤيد صحة الرواية التي وردت في الوثائق اللاتينية الغربية من قيام فردريك بتحذير الصالح نجم الدين أيوب فعلا ، مما يدل على استمرار الصلات الودية بين الامبراطور فردريك الثاني وحكام الشرق العربي حتى وفاة ذلك الامبراطور في منتصف القرن الثالث عشر .

= ملك بلاد الانبردية وانبولية ، فإنه كان مصافيا للملك الكامل أبيه ، فكذلك له ». (المكتبة الصقلية ج ٣ ، ص ٥١٧) .

(٧)

مركز مصر في التجارة العالمية أواخر العصور الوسطى

تقوم فكرة التجارة الخارجية على أساس مبدأ التخصص في الانتاج ، فلكل إقليم ولكل بلد خصائصه الطبيعية من حرارة أو برودة ، ومطر أو جفاف ، مما يشكل نوع الثروة النباتية والحيوانية الموجودة في ذلك الإقليم . ولكل إقليم ولكل بلد تربته الخاصة التي قد تتوافر فيها أنواع معينة من المعادن والأحجار والنبات . ولا يمكن لبلد مهما تعددت موارده وتنوعت ثرواته وتقدمت وسائل الانتاج فيه أن يكتفي نفسه بنفسه ، وإنما قضت طبيعة التخصص في الانتاج أن يجد البلد لديه فائضاً من غلة معينة ، وفي الوقت نفسه يكون محتاجاً إلى غلة أخرى ، الأمر الذي يجعل من بلاد العالم جميعاً وحدة اقتصادية متكاملة يتمم بعضها بعضاً عن طريق التجارة الخارجية ، فيصدر كل بلد ما يفيض عن حاجته من إنتاج ويستورد بدله ما يحتاج إليه مما تغله البلدان الأخرى .

وقد أدى تأخر وسائل الانتاج في الغرب الأوروبي طوال العصور الوسطى إلى إتجاه أوروبا نحو الشرق لاستيراد كثير من الحاصلات والمصنوعات . فمن الشرق اعتادت أوروبا أن تستورد التوابل والبخور والأقمشة والمصنوعات المعدنية والخزفية والزجاجية [1] . على أنه مهما تنوعت البضائع التي اعتاد الغرب الأوروبي أن يستوردها من الشرق في العصور الوسطى ، فان هاتين غلتين كان لا يمكن للغرب أن يستغني عنهما لعدم توافرهما في الغرب من

(١) Thompson . Economic and Social History of the Middle Ages, pp. 320 - 328

ناحية ، ولأن طبيعة الحياة في غرب أوروبا في تلك العصور جعلتها غلتين أساسيتين لا غنى عنهما في الحياة من ناحية أخرى . أمـا هذان الصنفان فهما البخور والتوابل . فالبخور كان لا بـد منه في الكنائس والأديرة ، ولم يكن إحراق البخور في تلك الأماكن الدينية شيئاً كالياً ثانوياً وإنما كان في نظر العامة من جمهور المسيحيين ، والخاصة من رجال الكنيسة شيئاً أساسياً ، وبخاصة في أوقات الصلوات والاحتفالات الدينية لأنه يضفي على الحفل جواً تقليدياً خاصاً يزيد من رهبة الموقف ويعلي من شأن الكنيسة ورجالها وطقوسها . وهنا يصح أن نشير إلى أن العصور الوسطى عرفت في التاريخ الأوروبي باسم عصور الايمان لأن الكنيسة برجالهـا وطقوسها كانت تحتل المكانة العليا في المجتمع الأوروبي، وبالتالي فان مظاهر الكنيسة ومطالبها واحياء شعائرها على الوجـه المثالي الأكمل كانت تأتي في المقام الأول من عناية المجتمـع . ثم أن الكنيسة في العصور الوسطى كان لديها من الأموال والثروات ما مكنها من إحياء طقوسها على الوجه المطلوب ، ومن شراء ما لزمها من بخور وغيره مهما ارتفعت أثمان تلك الحاجيات .

وأما عن التوابل فكانت لا تقل أهمية في حياة الغرب الأوروبي في العصور الوسطى . والمعروف أن نبلاء أوروبا وأمراءهـا حرصوا في تلك العصور على إضافة بعض التوابل المستوردة من الشرق إلى طعامهم لاكساب ذلك الطعام نكهة خاصة لذيذة تزيـد من حياة الترف التي نعموا بها في ظل النظام الاقطاعي . على أنه ثمة استعمال آخر للتوابل في تلك العصور جعلها أمراً ضرورياً وليس كالياً ، وأعني بذلك استخدام التوابل في حفظ الطعام . فأوروبا لم تعرف في العصور الوسطى طريقة التبريد واستخدام الثلج لحفظ الطعام مدة طويلة دون أن يتطرق إليه الفساد ، ومن ثم فقد لجأوا إلى الاكثار من بعض التوابل – وبخاصة الفلفل – في الطعام كوسيلة للاحتفاظ به سليماً أطول مدة ممكنة . وهكذا لم تعد التوابل مادة من مواد الترف وإنما صارت مادة أساسية لها أهميتها في حياة العامة والخاصة [١].

(١) Pirenne : Economic and Social History of Medieval Europe, pp. 144 - 145

كان لا بد إذن للغرب الأوربي من الحصول على غلات الشرق مهما كان الثمن ، وكان لا بد له من الارتباط بالشرق بعدة طرق هي في حقيقة أمرها الشرايين التجارية الكبرى بين الشرق والغرب في العصور الوسطى . وقد تعددت طرق التجارة بين الشرق والغرب في تلك العصور ، فكان منها طريق القوافل من وسط آسيا إلى موانى البحر الأسود ثم تحمل المتاجر بالسفن إلى القسطنطينية حيث يحملها التجار إلى الغرب . وكان هناك طريق الخليج الفارسي إلى البصرة ومن هناك تنقل البضائع إلى بغداد حيث تحملها القوافل اما إلى موانى الشام — مثل أنطاكية وطرابلس وصور وعكا — واما إلى الموصل ومنها إلى موانى آسيا الصغرى أو القسطنطينية . وكان هناك طريق القوافل من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى موانى الشام . وأخيراً كان هناك طريق البحر الأحمر فموانى مصر الشرقية ومنها تنقل البضائع إلى دمياط والاسكندرية حيث يتسلمها التجار الأوروبيون[1]. وهنا نلاحظ ملاحظتين : الأولى هي أن الطرق السابقة تفاوتت في أهميتها وفق الظروف التي أحاطت بكل منها ، فضلاً عن أن كل طريق منها لم يظل على حال واحد من الأهمية طوال العصور الوسطى وإنما كانت تزداد أهمية بعض الطرق حيناً وتقل أحياناً . والملاحظة الثانية هي أن مدن ايطاليا التجارية هي التي قامت منذ القرن الحادي عشر بدور الوسيط الأول بين موانى شرق البحر المتوسط وغرب أوروبا ، فكانت سفن البندقية وجنوا وبيزا تأتي إلى موانى مصر والشام وآسيا الصغرى والقسطنطينية لحمل متاجر الشرق من تلك الموانى وبيعها للتجار الذين ينقلونها إلى مختلف أرجاء الغرب الأوروبي[2].

وشاءت الظروف أن يكون قيام دولة المماليك في مصر والشام في منتصف القرن الثالث عشر مصحوباً بازدهار طريق البحر الأحمر وموانى مصر ، واضمحلال ما عداه من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق

(١) Thompson: op. cit., pp. 22, 157, 419

(٢) Boissonnade: Life and Work in Medieval Europe, p. 289

والغرب . ذلك أنه لم يكد يمضي على قيام دولة المماليك سنوات معدوده حتى استولى المغول على بغداد سنة ١٢٥٨ وامتد نفوذهم إلى الشام وآسيا الصغرى ، فضلاً عن بلاد فارس التي اتخذها هولاكو مركزاً لدولته في الشرق الأوسط ، وبذلك اضمحل طريق التجارة البري بين الصين من جهة وآسيا الصغرى وموانى البحر الأسود من جهة أخرى . وقد قام ماركوبولو برحلة شهيرة إلى الشرق الأقصى في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي فأشار إلى ما ترتب على غزوات المغول من انعدام الأمن في ذلك الطريق واعتداء اللصوص على القوافل والتجارة [١] . وكان ذلك في الوقت الذي قل فيه اقبال السفن التجارية الآتية من الشرق الأقصى على الخليج الفارسي بسبب ازدياد نشاط القراصنة من سكان جزر البحرين في ذلك الخليج ، ومن ثم تحولت السفن التجارية إلى اليمن وميناء عدن بالذات . على أن ملوك اليمن أظهروا تعسفاً كبيراً مع تجار الشرق الأقصى ، فلم يكتفوا بفرض الضرائب الباهظة على ما يحملونه من بضائع ، بل لجأوا إلى استخدام القسوة في معاملة التجار ، حتى صار من التقاليد المرعية عند وصول إحدى السفن التجارية إلى عدن أن يصعد عمال ملك اليمن إليها وينزعوا قلوعها ودفتها ومرساتها حتى لا يمكنوها من الابحار قبل أن تدفع الأموال والضرائب المستحقة عليها . أما التجار أنفسهم فكانوا يفتشون تفتيشاً دقيقاً قبل أن يسمح لهم بالنزول من السفن إلى الميناء ، وبلغ من دقة هذا التفتيش وقسوته أنه تناول « العمامة والشعر والكمين وحزة السراويل وتحت الآباط .. كذلك وجدت عجوز تفتش النساء وتضرب بيدها في أعجازهن [٢] » . فإذا ما أتم التاجر إنزال بضاعته ودفع ما عليها من ضرائب وتسويقها ، أخذ يتأهب للعودة من حيث أتى ، فيطوف المنادي في طرقات عدن ويعلن في الأسواق أن التاجر الفلاني سيغادر الميناء فمن له عليه دين أو مال فليطالبه به ، وإن لم يظهر للتاجر دائن يسمح له بالرحيل [٣] . وهنا

(١) Marco Polo : Travels, pp. 107 - 108 (vol. 1)

(٢) أبومحمد عبدالله بامخرمة : تاريخ ثغر عدن ، ج ١ ص ٥٨ (طبعة ليدن) .

(٣) المرجع السابق ص ٦٧ — ٦٨ .

يلاحظ أنه لم يسمح للسفن التجارية الوافدة من الشرق الأقصى — سواء كانت من الهند أو الصين أو جزر الهند الشرقية — بتخطي عدن شمالاً في البحر الأحمر ، وإنما كانت رحلتها تنتهي عند عدن ثم تقفل راجعة من حيث أتت ، في حين جرت العادة بنقل البضائع من عدن شمالاً إما بطريق القوافل في شبه الجزيرة العربية وإما بطريق السفن الإسلامية إلى موانى مصر والحجاز .

وهكذا ترتب على اضمحلال طرق التجارة الآسيوية في القرن الثالث عشر انتعاش طريق البحر الأحمر — مصر ، الأمر الذي أتاح لسلاطين المماليك في مصر فرصة ذهبية للافادة من القيام بدور الوسيط بين تجار الشرق وتجار الغرب . وإذا كان السلطان الظاهر بيبرس قد شغل بالأعمال التأسيسية اللازمة لحفظ كيان دولة المماليك الناشئة ، وحمايتها من الأخطار الخارجية والداخلية التي هددتها ، فان السلطان المنصور قلاوون ١٢٧٩-١٢٩٠ عمل على تنشيط التجارة في البحر الأحمر بمختلف الطرق . من ذلك أن قلاوون أخذ يتودد إلى القوى الإسلامية الواقعة في حوض البحر الاحمر ويحسن علاقته بحكامها ، فأرسل إلى الملك يوسف الأول ابن عمر ملك اليمن يسالمه ويعاهده على التحالف والمودة ، بعد ان كان بيبرس قد امتهن ملوك اليمن وأهانهم . وعندما وصلت رسل ملك اليمن إلى مصر حرص قلاوون على اكرامهم وأرسل معهم الهدايا والتحف إلى ملك اليمن[1] . ومثل ذلك يقال عن سياسة قلاوون تجاه أبي نمي شريف مكة .

على أن جعل مصر حلقة الوصل في النشاط التجاري بين الشرق والغرب كان يتطلب أمرين : أولهما تأمين طرق التجارة داخل مصر ذاتها حتى تصل البضائع سليمة من موانى البحر الاحمر — وبخاصة عيذاب — إلى موانى البحر المتوسط وبخاصة الاسكندرية ودمياط . وثانيهما إغراء تجار الشرق على جلب بضائعهم إلى موانى مصر المطلة على البحر الاحمر ، ثم

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٥٨١ ، ٧٠٢ .

إغراء التجار الأوربيين على التردد على الاسكندرية ودمياط لشراء ما يلزمهم من حاصلات الشرق .

أما عن الأمر الأول فان السلطان قلاوون ومن خلفه من سلاطين المماليك حرصوا على أن يضربوا بيد من حديد على العابثين والمعتدين على قوافل التجارة بين النيل والبحر الاحمر ، وبخاصة قبائل الأعراب الذين سكنوا تلك الجهات والذين اعتادوا حياة السلب والنهب ، حتى أن قوافل الحجاج نفسها لم تسلم من عبثهم[1] . ويروي المقريزي أنه عندما اشتد القتال في « صحراء عيذاب » بين عرب جهينة وعرب رفاعة سنة ١٢٨١ ، أمر السلطان قلاوون الشريف علم الدين صاحب سواكن « بأن يوفق بينهم ولا يعين طائفة على أخرى ، خوفاً من فساد الطريق »[2] .

وأما عن الأمر الثاني ، فان السلطان قلاوون أرسل إلى نوابه بالثغور يأمرهم بحسن معاملة التجار وملاطفتهم والتودد إليهم وترغيبهم ، ومراعاة العدالة فيما يجبونه منهم من أموال بحيث لا يأخذون منهم سوى الحقوق السلطانية[3] . وقد أورد القلقشندي بعض رسائل صادرة من سلاطين المماليك لناظر ثغر الاسكندرية ، وفيها يأمر السلطان ناظر الثغر بـ « معاملة التجار الواردين إليه بالعدل والرفق ... فانهم هدايا البحور ودوالبة الثغور ومن ألسنتهم يطلع على ما تجنه الصدور ، وإذا بذر لهم حب الاحسان نشروا له أجنحة مراكبهم كالطيور ..!! »[4] ولا شك في أن هذه الوصية إنما كان يوجهها سلاطين المماليك إلى عمالهم بمختلف الثغور المصرية التي يرد إليها التجار من المشرق والمغرب جميعاً .

كذلك كتب السلطان قلاوون منشوراً إلى التجار الذين يفدون إلى مصر « من الصين والهند والسند واليمن والعراق وبلاد الروم » يرحب بهم

---

(١) المقريزي: السلوك ، ج ٤ ص ٨٥٨ - ٨٥٩ (مخطوط) . هذا ، وقد أتممنا تحقيق هذا الكتاب ونشره بعد ذلك .

(٢) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٧٠٠ (مطبوع) .

(٣) تاريخ ابن الفرات ، ج ٨ ص ١٩٨ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ص ٤٢١ .

ويصف لهم محاسن مصر ويغريهم على القدوم إليها بمتاجرهم ، « ومن يؤثر الورود إلى ممالكنا ان أقام أو تردد .. فليعزم عزم من قدر الله له في ذلك الخير والخيرة ، ويحضر إلى بلاد لا يحتاج ساكنها إلى ميرة ولا إلى ذخيرة ، لأنها في الدنيا جنة عـــدن لمن قطن ، ومسلاة لمن تغرب عن الوطن ... فمن وقف على مرسومنا هذا من التجار المقيمين باليمن والهند ، والصين والسند ، وغيرهم ، فليأخذ الأهبة في الارتحال إليها والقدوم عليها ، ليجد الفعال في المقال أكبر ، ويرى إحساناً يقابل في الوفاء بهذه العهود بالأكثر ... »[1] .

وفي الوقت الذي دأب فيه سلاطين المماليك على تشجيع تجار الشرق الأقصى بوجه خاص على الحضور ببضائعهم إلى مصر ، حرصوا أيضاً على الترحيب بالتجار الأوربيين الذين يفدون إلى الاسكندرية ودمياط لشراء حاصلات الشرق . ولا أدل على اتساع أفق سلاطـــين المماليك ورغبتهم الأكيدة في الاستفادة من موقع مصر التجاري ، من أنهم فرقوا بين الدين والتجارة ، فقدموا كافة التسهيلات للتجار الغربيين في الوقت الذي كانوا يحاربون فيه الصليبيين — ومن خلفهم الغرب الأوربي — ببلاد الشام .

وقد ترتب على تشجيع سلاطين المماليك للتجار الأوربيين على القدوم إلى مصر أن كثر عددهم ، فذكر البلوي المغربي في رحلته أنه رأى بمصر سنة ١٢٣٦ أناساً كثيرين من مختلف الأجناس[2] ، بل أن بعض الباحثين الأوربيين قدروا عــدد الأجانب في الاسكندرية وحدها في أوائل القرن الرابع عشر للميلاد بحوالي ثلاثة آلاف تاجر أوربي[3] . ومن الواضح أن هؤلاء التجار الأوربيين فضلوا دائماً الاقامــة بالمدن التجارية والثغور على شاطئ البحر المتوسط مثل الاسكندرية ودمياط[4] . وكان لكل جالية

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ص ٣٤٠ — ٣٤١ .
(٢) رحلة البلوي المغربي ورقة ٥٤ أ (مخطوطة دار الكتب المصرية) .
(٣) Kammerer : Le Regime et le Status des Etrangers en Egypte, P. 17
(٤) Schefer : Le Voyage d'Outremer, p. 122

من هؤلاء الأجانب قنصل يشرف على شئون أفراد الجالية ومصالحهم « وإذا مـا حدث من طائفة أحدهم ما يشين الإسلام يطلب منها الكف عن ذلك »[1] . كذلك اتخذت كل جالية لنفسها فندقاً أو أكثر ينزل فيه أفرادها . وقد زار مصر سنة ١٣٩٥ أمير فرنسي ، فحكى الكثير عن فنادق البندقية والجنوية والكتلان والقبارصة وأهل نابلي وأهل كريت وأهل مرسيليا[2]. ورتبت أمور هـذه الفنادق بحيث تكون لكل منها ادارة مستقلة ، على رأسها مدير يدير شئون الفندق . فعند وصول تاجر أجنبي إلى الثغر ، تفتش أمتعته بدقة وعناية ، ويطلب منه دفع ٢٪ من قيمة ما معه من ذهب وعملة نقدية ، وبعد ذلك يقصد فندق جاليته حيث يضع بضائعه ويجتمع بمواطنيه وأبناء بلده ويستطيع أن يعيش وفق النمط الذي اعتاده في بلاده . ذلك أن الفندق احتوى جميع ما احتاجه التاجر الأجنبي من مأوى وكنيسة ومخبز وحمام[3] ...

ثم إن التجار الأوربيين تمتعوا داخل فنادقهم بقسط وافر من الحرية ، إذ سمحت لهم السلطات المصرية باحضار الخمور اللازمـة لهم في سفنهم وإنزالها إلى فنادقهم[4] . ويبدو أن الأجانب اعتادوا احضار هذه الخمور بكميات ضخمة ، حتى أنـه عندما حاول السلطان الصالح اسماعيل منع الأجانب سنة ١٣٤٣ من احضار الخمور إلى الاسكندرية ، عارضه حـاكم المدينة وقال إن الضرائب التي تحصل في السنة من تلك الخمور تبلغ أربعين ألف دينار[5] .

وهكذا نجحت مصر — وساعدتها الظروف — على أن تستأثر بالجزء الأكبر من التجارة العالمية بين الشرق والغرب في أواخر العصور الوسطى . ولم تفلح الجهود التي بذلتها البابوية عقب سقوط عـكا سنة ١٢٩١ لحل

(١) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ٤١ .
(٢) Schefer : op. cit. p. IX
(٣) Kammerer : op. cit. p. 20
(٤) Reinaud : Traité de commerce ; p. 40
(٥) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ص ٦٩٤ .

التجار الاوربيين على مقاطعة مصر إقتصادياً ، والاستعاضة عن طريق مصر – البحر الأحمر ، بطريق أياس – تبريز[1]. ذلك أن القوى التجارية في غرب أوربا أدركت مدى الخسائر التي عادت عليها نتيجة لحرمانها من التجارة مع مصر ، وتحايلت بمختلف الطرق على كسر المراسيم البابوية واستئناف نشاطها التجاري مع الاسكندرية ودمياط . ولم يلبث جايم الثاني ملك أرغونة أن جدد اتفاقيته التجارية مع السلطان الأشرف خليل – وهو السلطان الذي استولى على عكا من الصليبيين – ، كما حرصت مملكة أرغونة بالذات على عدم سحب قناصلها التجاريين من مصر عقب سقوط عكا . أما البندقية فقد أرسلت سفيراً إلى مصر سنة ١٣٠٢ – على عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون – ليبلغ المسؤولين في القاهرة رغبة جمهوريته في استئناف علاقاتها التجارية مع مصر . وكان أن رحب السلطان الناصر محمد بن قلاوون بالسفير البندقي، وأعلن من جانبه استعداده الطيب لتقديم كافة التسهيلات لتجار البندقية ومنحهم الامتيازات القديمة التي كانوا يتمتعون بها قبل قطع العلاقات ، كما وافق على أن يكون فرانسسكو دي كنالي قنصلا للبندقية في الاسكندرية يرعى مصالحها ومصالح رعاياها الاقتصادية[2].

ولكن إذا كان سلاطين دولة المماليك الأولى قد حرصوا على الاحتفاظ لمصر بمكانتها المرموقة في النشاط التجاري بين الشرق والغرب ، فان الوضع اختلف كثيراً في عصر دولة المماليك الثانية . ذلك أن النظام الاقطاعي الذي اعتمد عليه سلاطين المماليك في عصرهم الأول لم يلبث ان تطرق إليه الفساد ولم يعد يكفي سد حاجاتهم المادية ، فاتجه سلاطين دولة المماليك الجراكسة – أو الثانية – نحو الاشتغال بالتجارة واتباع سياسة الاحتكار التجاري لتعويض ما حل بهم من خسائر نتيجة لاختلال النظام الاقطاعي من ناحية ، والحصول على المال بمختلف الطرق من ناحية أخرى . ولا شك

(١) Heyd : Hist. du Commerce du Levant au Moyen Age, Tome 2 p. 86

(٢) Diehl : Venise, p. 72

في أن احتكار سلاطين دولة المماليك الثانية لبعض السلع والغلات الهامة — مثل التوابل والبخور — أدى إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعاً فاحشاً ، الأمر الذي أنزل أبلغ الضرر بالتجار الاوربيين بوجه خاص ، فضلاً عن المستهلك الاوربي . وقد بلغت سياسة الاحتكار هــذه أشدها على عهد السلطان الأشرف برسباي (١٤٢٢ — ١٤٣٨) ، الذي أبطل التعامل بالنقد البندقي والفلورنسي وسك الدينار الأشرفي ليكون أساساً للتعامل مــع التجار الاوربيين[1] . وأخيراً دفـع الضيق القوى التجارية في غرب أوربا إلى مقاطعة التجارة مع الدولة المماليكية ، فضلاً عن أن تلك القوى ضاعفت من جهودها للوصول إلى الهند وتجـارة الشرق الأقصى عن طريق المحيط الأطلسي[2] . وما زال الغرب الاوربي يجدّ لاكتشاف طريق بحري جديد إلى الهند حتى توصل فاسكو دي جاما إلى إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر ، فكان ذلك إيذاناً بثورة كبرى في طرق التجارة العالمية من ناحية ، وإعلاناً لضياع أهميـة مصر بوصفها أهم الطرق التجارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى من ناحية أخرى . ولم يلبث ان أدى تدهور مركز مصر التجاري في أواخر عصر المماليك إلى إضعافهم ثم سقوط دولتهم بعد أن حرموا من المورد الأساسي الذي طالما أمدهم بالأموال . على أن نجاح مشروع حفر قناة السويس سنة ١٨٦٩ أعاد إلى مصر مكانتها بوصفها أقصر وأرخص طريق مائي يربط بين غرب أوربا والشرق الأقصى .

(١) Ahmed Darrag : L'Egypte sous le Règne de Barsbay, pp. 96-100

(٢) Ronciere : La Decouverte de L'Afrique au Moyen Age, Tome 3, p. 31

(٨)

الفلاح والإقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك

وصف المقريزي في خططه أرض مصر على مـــدار السنة فقال إنها « ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء ، وثلاثــة أشهر مسكة سوداء ، وثلاثة أشهر زمردة خضراء ، وثلاثة أشهر سبيكة حمراء . فأما اللؤلؤة البيضاء فان مصر في أشهر أبيب ومسري وتوت يركبها الماء فترى الدنيا بيضاء وضياعها على روابي وتلال مثل الكواكب قد أحيطت بها الميـاه من كل وجه فلا سبيل إلى قرية من قراها إلا في الزوارق . وأما المسكة السوداء ، فانه في أشهر بابه وهاتور وكيهك ينكشف الماء من الأرض فتصير أرضاً سوداء ، وفي هــذه الأشهر تقع الزراعات . وأما الزمردة الخضراء فانها في أشهر طوبة وأمشير وبرمهات يكثر نبات الأرض وربيعها ، فتصير خضراء كأنها زمردة . وأمـا السبيكة الحمراء ، فان في أشهر برمودة وبشنس وبؤنه يتورد العشب ويبلـغ الزرع الحصاد ، فيكون كالسبيكة التي من الذهب منظراً ومنفعة ... »

وقد اخترت أن أبدأ محاضرتي بهذه الدرة التي صادفتها في كتاب المواعظ للمقريزي ، مستهدفاً من ذلك تأكيد حقيقتين : الحقيقة الأولى هي أنه مـا دام موضوع حديثنا هو عصر الايوبيين والمماليك فان علينا أن نضع المقريزي بالذات نصب أعيننا ، وهو المؤرخ المعاصر العملاق الذي خصص كتاباً ضخماً من أهم كتبه — أعني كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك — ليكون تاريخاً مفصلاً لدولتي الايوبيين والمماليك . والحقيقة الثانية هي أن العبارة السابقة تدل على عمق النظرة التي نظر بها ذلك المؤرخ اللامع إلى

مصر وأرض مصر ، وهي نظرة تتفق وواقع الطبيعة منذ أقدم العصور حتى اليوم . ومهما ندرك اليوم من نجاح في تصنيع البلاد فان هـذا لن يغير مطلقاً من الحقيقة الكبرى ، وهي أن مصر اعتمدت طوال تاريخها في حياتها الاقتصادية على الزراعة . فبالزراعة اشتغلت غالبية أهلها ، وعلى الانتاج الزراعي عاش معظم سكانها . ومعنى هذا أن تاريخ الشعب المصري — وخاصة في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية — إنما هو في حقيقة أمره تاريخ الأرض والفلاح .

أما عن تاريخ الأرض زمن الايوبيين والمماليك ، فان هذا التاريخ يرتبط بظاهرة إقتصادية لها أهميتها وخطورتها ، هي ظاهرة الاقطاع . والحق أن الاقطاع في عصري الايوبيين والمماليك يعتبر من السمات الاساسية التي تميز الحياة في مصر ، بحيث أننا إذا أردنا أن نعثر على صفة مميزة للريف المصري في ذلك العصر ، فلن نجد أفضل من أن نصفه « بزمن الاقطاع » .

وليس معنى ذلك أن الاقطاع لم يعرف في مصر وغير مصر من أنحاء الوطن العربي الإسلامي قبل عصر الايوبيين . ولكن يمكننا أن نفرق بين الاقطاع كلفظ في اللغة وبين الاقطاع كظاهرة إقتصادية وإجتماعية وسياسية . فالاقطاع في اللغة من اللفظ الثلاثي (قطع) ويقال اقتطع طائفة من الشيء أخذها ، والقطيعة ما اقتطعه منه ، واقطعني اياها أذن لي في اقتطاعها ، واستقطعه إياها سأله أن يقطعه إياها ، وأقطعه أرضاً أي أباحهـا له . يروي المقريزي في خططه أن الرسول ﷺ أقطع أناساً من جهينة أرضاً فلم يعمروها ، فجاء قوم فعمروها ، فخاصمهم الجهينيين إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقال عمـر : لو كانت مني أو من أبي بكر لرددتها ، ولكنها قطيعة من رسول الله ﷺ . ثم قال من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها فعمرها قوم آخرون ، فهم أحق بها .

وهكذا نرى أن فكرة الاقطاع في التاريخ الإسلامي قديمة قـدم الإسلام نفسه ، ولكنه ظل اقطاعاً محـدوداً في دائرة ضيقة يغلب عليها

الطابع الفردي ولا يعدو منحة ، يجود بها حاكم على فرد أو قبيلة ، هنا أو هناك ، دون أن تتحول هذه المنح إلى ظاهرة عامة تكسب البلاد طابعاً معيناً ، وتنتظم الأرض ومن عليها داخل أطار معين من العلاقات الشخصية والالتزامات المتبادلة والحقوق والواجبات المعروفة في النظم الاقطاعية .

أما في العصور القديمة والحديثة فان لفظ الاقطاع ابتعد عن معناه الاصطلاحي الذي عرفته العصور الوسطى . فنحن اليوم نستعمل لفظ الاقطاع للدلالة على مساحة كبيرة من الارض – الزراعية غالباً – ويستعمل لفظ اقطاعي للإشارة إلى من يمتلك مساحات واسعة مترامية من الاراضي الزراعية . وهذا المعنى لا يعبر في حد ذاته عن الاطار الذي استخدم داخله اللفظ في تاريخ العصور الوسطى .

فالاقطاع في تلك العصور لا يقصد به مساحة الارض من حيث الاتساع أو عدم الاتساع ، وإنما هو في عرف العصور الوسطى مصطلح قصد به طريقة حيازة الارض، وأسلوب استغلالها ، ومدى هذا الاستغلال، والحقوق والواجبات المترتبة على هذا الاستغلال ؛ دون أن ترتبط بهذا كله مساحة الارض ، فقد يكون الاقطاع كبيراً يشمل زمام عدة قرى وقد يكون صغيراً لا يتعدى جزءاً من زمام نصف قرية واحدة ، وقد يكون بين هذا وذاك .

ونخرج من هذا كله بنتيجة عامة هي أن الاقطاع مرتبط ارتباطاً مباشراً بالارض الزراعية أو بالارض القابلة للاستثمار كائنة ما كانت، سواء كانت زراعية – أو غير زراعية – فاذا ضاقت الارض الزراعية في ظل النظم الاقطاعية عن الوفاء باحتياجات المجتمع ، فان الحكام كانوا يلجأون في تلك الاحوال إلى اقطاع اتباعهم موارد جهات معينة أو حصيلة مكوس معروفة يستفيد منها المقطع مقابل وفائه بما يفرضه عليه العقد الاقطاعي – أو العرف الاقطاعي – من إلتزامات أدبية وحربية ومادية ومعنوية ، وغيرها تجاه الحاكم ...

ولكن هل كانت ثمة ضرورة تدفع الحكام في تلك العصور إلى توزيع الاراضي على هيئة اقطاعات على الاتباع والمقربين ؟ الواقـــع أن التطور الاقطاعي الذي شهدته العصور الوسطى – في الشرق والغرب – إنما ترتبط نشأته بفكرة واحدة ، هي اشتداد تيار الأخطار الداخلية والخارجية التي أحاطت بالحكام ، ورغبة الحكام في بناء قوة حربية ضخمة يدفعون بها عن أنفسهم وعن بلادهم تلك الأخطار ، واحساس الحكام بعدم توافر الأموال اللازمة لبناء تلك القوة الحربية ، وعندئذ كانوا يلجأون إلى توزيع الاراضي على الاتباع يستغلونها ويستفيدون من خيراتها ، مقابل تعهدهم بالطاعة للحاكم وتلبية ندائـه وقت الخطر والخروج خلفه بعددهم وعددهم للزود عنه وعن البلاد .

من هـذه البذرة نشأ النظام الاقطاعي في أوربا في العصور الوسطى عندما أحس شارل مارتل بخطر المسلمين وغير المسلمين على دولة الفرنجة ، فلم يجد أمامه سوى أراضي الكنيسة يستولي عليها ويقطعها لأتباعه ليوفروا لأنفسهم ما يحتاج إليه المحارب في تلك العصور من فرس وسلاح وعتاد ، وبذلك ضمن لنفسه جيشاً كبيراً بثمن قليل .

ومن هـذه البذرة أيضاً نشأ النظام الاقطاعي في الشرق الاوسط في العصور الوسطى عندما أخذ بنو بويه ثم السلاجقة يستبدلون مبدأ العطاء ورواتب الجند بالاقطاعات ، فأقطعوا رجالهم الأراضي والقرى ، واشترطوا عليهم الحضور بخيولهم ومـا يلزمها من عليق ، وبأتباعهم وما يلزمهم من عتاد وسلاح على نفقتهم الخاصة ، إذا دعا داعي الحرب .

ولا يخفى علينا أن عصر السلاجقة شهد حروباً طاحنة في منطقة الشرق الاوسط ، حروب بـين السلاجقة أنفسهم والقوى الاخرى التي اعترضت سبيل حركتهم التوسعية الكبرى ، ثم حروب بين السلاجقة بعضهم وبعض عندما انقسمت دولتهم الكبرى على نفسها . وهكذا حتى كانت نهاية القرن الحادي عشر للميلاد ، فدهم الشرق الأدنى خطر الصليبيين

وعندئذ ازدادت رقعة الخرق واشتدت الأخطار التي ألمت بالمنطقة ، مما جعل مهمة اعداد الجيوش هي الشغل الشاغل لكل حاكم في الشرق الأدنى .

وفي ذلك الجو ولدت الدولة الايوبية وظهر على رأسها مؤسسها صلاح الدين ليجد نفسه في حاجة ملحة إلى جيش قوي يثبت به مكاسبه التي حققها لنفسه ولبيته في مصر ، ويحمي هـذه المكاسب ضد أي اتجاه يبدو من جانب بيت سيده نور الدين محمود لعزله عن مصر واحلال غيره بدله ، ثم ليحمي مصر نفسها من جانب أي هجوم يشنه الصليبيون عليها من فلسطين شرقاً أو من البحر المتوسط شمالاً . فاذا اطمأن صلاح الدين من ناحية هذه الأخطار وأمن على نفسه وأسرته في مصر ، فـلا أقل من جيش كبير يجاهد به الصليبيين ليزلزل أقدامهم في بلاد الشام .

ولكن من أين لصلاح الدين المال اللازم لإعـداد تلك القوة الحربية الضاربة التي لا غنى له عنها لحماية نفسه ومكاسبه ثم تحقيق سياسته في الجهاد ؟

هنا كان من الطبيعي أن يطبق صلاح الدين نفس النظام الذي شب بين جوانبه قبل حضوره إلى مصر ، والذي رأى سيده نور الدين محمود يطبقه على نطاق واسع في دولته التي امتدت من الجزيرة إلى شمال الشام فوسطه — فوزع أرض مصر على هيئة اقطاعات ، منح بعضها لأهل بيته مثل اخوته وأبناء عمومته وغيرهم ، والبعض الآخر وزعه بين قادة الجيش ورجاله ، حتى صار معظم أرض مصر منـذ أيام صلاح الدين — مقسماً اقطاعات ، في حين بقي القليل من هذه الارض على شكل ملكية حرة أو أوقاف يشرف عليها رجال الدين . وعبر المقريزي عن هذا الوضع تعبيراً دقيقاً في عبارة حاسمة يقول فيها « وأما منـذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب إلى يومنا هـذا ، فان أراضي مصر كلها صارت تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده ». أما أبو شامة — المؤرخ المعاصر — فقال عن صلاح الدين أنه قام « باقطاع البلاد والتوقيع بها على الأجناد » .

وهكذا استقر النظام الاقطاعي بأركانه الأساسية في مصر منـذ أيام

صلاح الدين وخلفائه من بني أيوب ، وأهم هذه الاركان كانت الخدمة الحربية التي كان على المقطع أن يؤديها للسلطان ، فاذا أخل المقطع بهذا الركن وعجز عن النهوض بواجب الخدمة الحربية ، حرمه السلطان من اقطاعه ، مثلما فعل صلاح الدين مع بعض أتباعه الذين تقاعسوا عن النهوض بواجبهم الحربي سنة ١١٧٧ م (٥٧٣ هـ) وسنة ١١٩١ م (٥٨٧ هـ) . وبعد صلاح الدين حرص أخوه السلطان العادل على أن يكون أولاده دون غيرهم هم أصحاب الاقطاعات الكبرى في مصر . وهكذا حتى استقر النظام الاقطاعي — بمعناه الحربي والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته العصور الوسطى — في نهاية عصر الايوبيين ، فنرى السلطان الصالح نجم الدين أيوب يقطع أهل بيته اقطاعات وافرة ، كما اختص الخوارزمية ، باقطاعات واسعة مقابل ما قدموه من خدمات حربية . هذا كله فضلاً عن مماليكه الاتراك الذين ساندوه ونصروه ، فمنحهم استاذهم الصالح أيوب الاقطاعات الوافرة ، على قول ابن واصل والنويري .

وكان على المقطعين في هذه الحالة أن يؤدوا خدمات اقطاعية ثابتة ، منها ما هو مالي مثل ضرائب الزكاة والجوالي وغيرها ، ومنها ما هو على شكل خدمات مدنية مثل رعاية شئون الأمن في الاقطاع والعناية بالزراعة وصيانة الجسور . هذا كله بالاضافة إلى الواجبات الحربية التي هي الأساس في فكرة الاقطاع ، فكان على المقطع أن يقتني العدد المقرر عليه من الجند ، ويخصص جزءاً من اقطاعه لكل منهم ، أو يمنح كل جندي مرتباً معيناً يناسبه .

على أن النظام الاقطاعي لم يبلغ ذروة تطوره في مصر إلا على عصر سلاطين المماليك . والمعروف أن المماليك ورثوا سادتهم بني أيوب لا في ملكهم العريض في مصر والشام فحسب ، بل أيضاً في سياستهم ونظمهم التي ساروا عليها . وللقلقشندي عبارة شهيرة وردت في كتابه صبح الأعشى ، يقول فيها « ذكر ما استقر عليه الحال من ابتداء الدولة التركية (دولة المماليك) وإلى زماننا على رأس الثمانمائة مما أكثره مأخوذ من ترتيب

الدولة الايوبية التي هي أصل الدولة التركية » ومعنى ذلــك أن أكثر التنظيمات التي طبقت في دولة المماليك مأخوذة عن النظم التي كانت سائدة في دولة الايوبيين . وعلى رأس هــذه التنظيمات النظم الاقطاعية نفسها ، لأن المماليك — كما هو معروف — استمدوا وجودهم وبقاءهم ومكانتهم في نظر المعاصرين من فكرة الحرب ، واتخذوا من هذه الفكرة محوراً لنشاطهم ومجالاً لحياتهم .

وهكذا نجد أرض مصر في عصر سلاطين المماليك وقــد قسمت إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط ، والامراء بعشرة ، والأجناد بالعشرة المتبقية . حقيقة أننا نسمع عن الملكية الحرة في في ذلــك العصر ، وكذلك عن أراضي الاوقاف التي وقفت على جوانب الخير ولكن هذه وتلك لم تنج من الاقطاع ، وكثيراً ما امتدت إليها أيدي بعض السلاطين والامراء . من ذلك ما يرويه المقريزي في حوادث سنة ٨٠٩ ﻫ من أن الأمير نوروز « فرض الأموال على الأراضي ، فجبى مالاً كبيراً ، وأخرج الأوقاف اقطاعات لأصحابه ، وأقطع الأموال أيضاً ... » مما يدل على أن أراضي الأوقاف لم تكن في مأمن من عبث المماليك وقت الحاجة .

ويبدو من التوزيـع السابق أن أرض مصر — من الناحية النظرية على الاقل — وزعت بين سلاطين المماليك وأمرائهم وأجنادهم دون أن يكون لأهل البلاد — أعني المصريين أنفسهم — نصيب منها . وقد بلغ متوسط إقطاع الأمير مساحة تتراوح بين زمام قرية وعشر قرى ، في حين تراوح اقطاع المملوك السلطاني بين زمام قرية ونصف قرية . أما جندي الحلقة فلم يقل اقطاعه عن زمام نصف قرية . وقدر القلقشندي اقطاع الأمير الكبير بمائتي ألف دينار ، واقطاع أمير الطبلخاناه بين ثلاثين ألف دينار وثلاثة وعشرين ألف دينار ، في حين أن أمراء العشراوات يبلغ أقصى قيمة اقطاع الواحد منهم سبعة آلاف دينار ، وأجناد الحلقة أعلاها ألف وخمسمائة دينار .

وظلت القاعدة العامة أن يكون الاقطاع شخصياً بحتاً ، لا دخل لحقوق

الملكية أو لأحكام الوراثة فيه ، بل يستغله المقطع بدل السلطان ؛ ثم يعود كله إلى السلطان بمجرد انتهاء مدة الاقطاع المتفق عليها ، أو بسبب وفاة المقطع أو بسبب عزله أو إخلاله بشروط العقد القائم . من ذلك ما يرويه المقريزي في حوادث سنة ٨٠١ هـ ، إذ يقول « وفيه استعفى الأمير سودن باشاه من الحجوبية لعجزه ، فأعفي ، واستعيد خبزه » . والخبز هنا هو الاقطاع . هذا إلى أن الاقطاعات اقتصرت على نوعين ، أولها أن يكون للمقطع الحق المطلق في استغلاله ، وثانيها يكون فيها المقطع مقيداً بشروط خاصة يلتزمها أثناء التمتع باقطاعه .

وهكذا لم يحدث النظام الاقطاعي في مصر على عصر سلاطين المماليك من الآثار مثلما أحدث في الغرب الاوربي ، ففي الغرب تطور الاقطاع إلى نظام التوريث ، ومن ثم وجدت بيوت وأسرات اقترنت أسماؤها بالاقطاع الواحد مئات السنين ، مما ترك أثراً بالغاً في المجتمع الاوربي حتى نهاية العصور الوسطى . أما في مصر فترتب على عدم توريث الاقطاع خلو الحياة الاجتماعية من ذلك الأثر الخطير .

هذا عن الارض ؛ أما عن الفلاح ، فالمعروف أن مصر لم تستخدم الري الدائم لأول مرة إلا في القرن التاسع عشر للميلاد ، ولذا اعتمدت الزراعة في كافة العصور السابقة على ري الحياض ، بمعنى أن تزرع الارض مرة واحدة في العام بعد أن تغمر بمياه الفيضان . وقد أدى اتباع هذه الطريقة إلى جعل البلاد والعباد تحت رحمة فيضان النيل ، فاذا جاء الفيضان طبيعياً تمكن الناس من زراعة الارض في اطمئنان ، وظهر المحصول طبيعياً في مقداره وأثمانه . أما إذا جاء الفيضان منخفضاً فمعنى ذلك ضعف المحصول وارتفاع أسعار الغلال ، مما يترتب عليه حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة في البلاد .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر ما حدث بمصر في عصري الايوبيين والمماليك من أزمات اقتصادية في ضوء انخفاض الفيضان . ومن أمثلة ذلك ما حدث سنة ٥٩٧ هـ (١٢٠١ م) في عهد السلطان العادل الأيوبي ، إذ

يروي المؤرخ أبو المحاسن أنه « كان هبوط النيل ... واشتد الغلاء والوباء بمصر ، فهرب الناس إلى المغرب والحجاز واليمن والشام ، وتفرقوا وتمزقوا كل ممزق » ثم يسرد أبوالمحاسن نصاً عن الوضع في مصر أثناء تلك الازمة وكيف كان الناس يأكلون لحوم أبنائهم بدافع الجوع ، فيذبح الرجل ولده وتساعده أمه على طبخه وشيه . ومهما يكن في هذه الأوصاف من مبالغات ، فانها تدل على سوء أحوال البلاد وأهلها ، ومـــا كان يتعرض له الفلاح بالذات من ظروف اقتصادية عصيبة عند انخفاض الفيضان . وما يقال عن عصر الايوبيين يقال أيضاً عن عصر المماليك ، إذ تكرر حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة نتيجة لانخفاض فيضان النيل مثلما حـدث سنة ٦٩٤ هـ (١٢٩٥ م) وسنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٩ م) وسنة ٧٩٧ هـ (١٤٩٢ م) . ويروي المقريزي أنه حدث في بعض تلك الأزمات أن هلكت المواشي ومات الفلاحون بأسرهم « فلم يوجد من يضم الزرع » .

على أنه إذا كانت الطبيعة تشد قبضتها على الفلاح حيناً وترحمه أحياناً ، فان الحكام كانوا لا يرحمونه في الغالب ، وإنما أثقلوا عليه بالالتزامات والرسوم ، ولم يتهاونوا في جمع ما فرضوه عليه من ضرائب وأموال ، أهمها الخراج وشد الأحباس عن الزكاة .

ولا شك في أن النظام الاقطاعي ترك بصماته واضحة في القرية المصرية والفلاح المصري في تلـك العصور . حقيقة أننا نقرأ التواقيع التي كانت تصدر عن ديوان الانشاء للمقطعين فنراها مليئة بالمبادئ البراقة مثل ضرورة إتباع العدل ورعاية الأمن ، والأخذ بيد الفلاح ، وصيانة الجسور والمرافق ، وأن السلطان كان يحرص في التوقيع الذي يصدره المقطع على أن يأمره بالعدل « في الرعية الذين هم عنده ودائع ، وليجاوز بهم درجة العدل إلى إحسان الصنائع .. » ولكن علينا أن نميز دائماً بين هـذه المبادئ الخلابة التي يتشدق بها الحكام في كثير من عصور التاريخ وبين الواقع العمـلي . ذلك أنه إذا كان الفلاحون قد حظوا بقدر من الرعاية والعناية المحدودة في ظل الدولة الايوبية ، فان نصيبهم في المجتمـع المماليكي لم يكن سوى

الإهمال والاحتقار . وقد ذكر العلامة ابن خلدون — وهو الذي قضى فترة من أنشط مراحل حياتــه في مصر والشام في ظل سلطنة المماليك — أن الفلاحة « معاش المستضعفين ، ويختص أهلها بالذلة » وهـــذا الحكم الذي أصدره ابن خلدون على الفلاحين ، إنما يعبر في الواقع عن نظرة معاصريه إليهم .

فالفلاح في جميع المؤلفات المعاصرة موصوف بالجهل والتأخر وخشونة الطبع وقذارة المظهر ، بل أن بعض المؤلفين المعاصرين كتب القصص الطويلة ليثبت أن الصفات السابقة متأصلة في الفلاح ، وليحاول أن يلصق به كل نقص ورذيلة .

وهناك عديد من الأمثلة يمكن أن يستخرجها الباحث من بطون المؤلفات المعاصرة توضح موقف المماليك من الفلاح المصري ومـدى احتقارهم له . فاذا صادف وارتقى رجل أصـــله من الارياف إلى بعض وظائف الدولة الكبيرة غضب المماليك وصاحوا « ما كان من مماليك السلطان من يعتمد عليه إلا هذا الفلاح ؟ ». وإذا تجرأ أحد العوام على بعض المماليك صاحوا فيه « اخرص يا فلاح يا كلب ». وإذا ولي أحد أمراء المماليك المتشددين على بعض الاقاليم ، فانه لا يسمح لأحـد الفلاحين أن يلبس مئزراً أسود أو يركب فرساً أو يتقلد سيفاً ، أو حتى يحمل عصا مجلبة بالحديد . ويبدو أن هذه النظرة أثرت في نفوس أهل الريف ، حتى أصيبوا بمركب الشعور بالنقص . ومن ذلك أن أحد علماء الأزهر في القرن العاشر الهجري تزوج قاهرية ، فلما قدمت أمه من الريف لزيارته تنكر لها لئلا تعرف زوجته أن أمه فلاحه ، وهددها بالضرب ان علم أحد أنها أمه ..

وهكذا عاش الفلاح في عصر سلاطين المماليك مربوطاً إلى الارض التي يفلحها ويفني حياتــه في خدمتها وليس له من خيراتها إلى القليل ، لأن أراضي مصر الزراعية ظلت نهباً موزعاً بين السلاطين والأمراء ومماليكهم ؛ فضلاً عن الأوقاف . وفي بعض أقاليم الشرقية والبحيرة والمنيـــا انتزع العربان ملكية بعض الاراضي ، أو أقطعهم السلاطين إياها إتقاء لشرهم . أما الفلاحون من أبناء البلاد فـلم يكن لهم سوى العمل والسخرة ودفع

الأموال وهم صاغرون . لذلك لم يكن عجباً ألا يجد الفلاح في ذلك العصر ما يستر به عورته ، وأنـه في أفخر ماكوله لا يأكل إلا الشعير والجبن القريش والبصل . وقد أدرك المقريزي ريف مصر وأهله يشترون الكثير من حوائجهم ببعض الدجاج ونخال الدقيق ، ويعلق المقريزي على ذلك بأن « الغلال معظمها لأهل الدولة أولي الجاه وأرباب السيوف ، الذين تزايدت في اللذات رغباتهم ، فخرب معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد ... »

ومما زاد حال الفلاحين سوءاً كثرة المغارم والمظالم التي حلت بهم من الولاة والحكام ليأخذوا منهم « غير العادة أضعافاً » كذلك فرض الولاة على أهل القرية الواحدة نظام المسؤولية المشتركة فيما يستحق عليهم من أموال . حتى في حالة توزيع زمام القرية الواحدة بين عدة ملاك أو مقطعين أعتبر كل فلاح بالنسبة لزملائـه شريكاً . وعند وصول المشد إلى القرية توزع نفقات اقامته على الفلاحين من حيث المأكل والمشرب ومـا تحتاج إليه دوابه من عليق ... ويلتزم الفلاح بكل ذلك قهراً مهما يبلغ فقره . وربما هرب الفلاح لضيق ذات يده فتلتزم زوجته وأولاده بالمطلوب ، وتضطر إلى بيع ما لديها لشراء ما يلزم المشد من دجاج ولحم . وقـد حدث سنة ٨١٦ هـ (١٤٣١ م) ان قام الامير فخر الدين بن أبي الفرج « بجولة » على قرى الصعيد ، فنهب البلاد التي مر بها واستولى على ما فيها من غلال ، كما سلب النساء حليهن وكسوتهن . وبعد أن انتهت جولته عاد إلى القاهرة ومعه من الخيل والجمال والأبقار والأغنام ما لا يحصى عدده ، هـذا عدا الذهب والحلى والأماء والعبيد . وهكذا استطاع أمير في جولة واحدة أن يخرب الصعيد بأكمله ...

ولم يسلم الفلاحون من أذى العربان وبطشهم ، فكثيراً ما أغار العربان على القرى وفعلوا بالفلاحين « ما لا تفعله الخوارج » . وقـد تكررت هذه الاغارات بين حين وآخر حتى أصبحت « من سنن العربان الجارية » وحاول بعض السلاطين حماية الفلاحين من أذى العربان ، فولوا بعض مشايخ العربان

على القرى وبلاد الأرياف المجاورة لهم ، ولكن الفلاحين أصبحوا في هذه الحالة كالفيران تحت وصاية القط ، لأن العربان انتهزوا الفرصة لينزلوا بالفلاحين مختلف أنواع العذاب باسم وصايتهم الشرعية . وخلاصة القول أن الفلاحين في عصر المماليك عاشوا « في حالة من المغارم معروفة » على قول المقريزي .

ولم يخفف عن الفلاحين سوى أن يصادف مرور السلطان ببعض القرى للنزهة والصيد ، فيتقدم إليه الفلاحون بالشكوى من عسف الولاة والحكام والمباشرين ، أو من أذى العربان . وفي هذه الحالة يعزل السلطان الوالي أو المباشر ويعين بدله ، وان كان الوالي الجديد لا يلبث أن يستأنف سياسة الظلم والبطش بالفلاحين . وثمة اشارة ذكرها المقريزي في حوادث سنة ٧٩٤ هـ يقول فيها أن السلطان برقوق قبض على الأمير ناصر الدين محمد بن محمد ابن اقبغا آص كاشف الجيزة ، وضربه بالمقارع ، لأن الفلاحين شكوا منه أموراً قبيحة « من أخذ نسائهم وأولادهم وفجوره بهم ». وبعد ذلك سلمه السلطان إلى والي القاهرة ليخلص منه أموال الفلاحين ، فضربه الوالي « بحضرة أخصامه » .

وهذه العبارة في حد ذاتها لا تشير إلى عدالة الحكم المماليكي ورعايته للفلاح بقدر ما تشير إلى مدى العبث الذي كان يتعرض له الفلاحون في ذلك العصر من استغلال أموالهم ونسائهم وأولادهم . ولعل هذه المظالم هي التي دفعت كثيرين من أهالي القرى إلى ترك قراهم والهجرة إلى المدن ، الأمر الذي حدا بحكومة السلطان إلى المناداة بين حين وآخر بخروج أهل الريف من القاهرة وعودتهم إلى بلادهم ، ولكن لم يعمل بمثل هذه الأوامر.

وهكذا عاش الفلاح المصري في ذلك العصر محروماً من كل شيء : محروماً من ملكية الارض ، محروماً من خيرات الارض التي يفني حياته في فلاحتها ، محروماً من شرف المشاركة في الزود عن بلاده والخدمة في جيشها ، حيث أن المماليك لم يسمحوا لأهل البلاد بحمل السلاح ، محروماً حتى من أن يأمن على روحه وعرضه ونسائه وأولاده وأمواله .

(٩)

الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية

الحصار الاقتصادي سلاح رهيب ، يفوق في شدته وقسوته كافة الأسلحة المعروفة في تاريخ الحروب ، لأنــه يستهدف تجويع الشعوب وحرمانها وإنزال الضرر بكيانها الاقتصادي الذي يعتمد عليه بقاؤها وقوتها . ولم يكن الحصار الاقتصادي الذي تعرضت له مصر منذ سنة ١٩٥٦ أيام العدوان الثلاثي هو الحدث الأول من نوعه في تاريخ مصر ؛ وإنما حدث أن تعرضت مصر زمن الحروب الصليبية لحصار اقتصادي شديد فرضته البابوية والقوى الصليبية عليهـا ، وحاولت تطويقها تطويقاً تاماً شاملاً من ناحيتي البحر المتوسط والبحر الأحمر لإضعافها وإسقاطها .

والواقع أن الغرب الاوربي خرج من تجربة الحروب الصليبية بنتيجتين هامتين ؛ الاولى أنه آمن بأن مصر تمثل قلب المقاومة في العالم الإسلامي والمخزن الكبير الذي استمد منه صلاح الدين ومن بعده سلاطين الايوبيين والمماليك إمداداتهم البشرية والمادية الضخمــة التي استعانوا بها في تقويض مركز الصليبيين بالشام . ولذلك نادى المتحمسون للحركة الصليبية في غرب أوربا بأنه يجب القضاء على مصر وقوتها أولاً إذا أراد الصليبيون الإقامة إقامة هادئة آمنة في الشام . أمـــا النتيجة الثانية التي خرج بها الغرب الاوربي من تجربــة الحروب الصليبية ضد المسلمين بالشرق الأدنى فهي أن مصر صارت تعتمد في ثروتها وقوتها على موقعها الفريــد بوصفها واسطة التجارة بين الشرق والغرب ؛ لا سيا بعد أن أدت غزوات المغول في القرن

الثالث عشر إلى تعطيل طرق التجارة الآسيوية ، ما عـدا طريق مصر والبحر الأحمر الذي لم يتأثر بتلك الغزوات مما عاد على دولة المماليك في مصر بثروة طائلة مكنتهم من بناء قوة حربية ضخمة . وما دام الصليبيون قد فشلوا في جميع محاولاتهم لاحتلال مصر في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، فإن السبيل الوحيد الذي بقي أمامهم لتحطيم قوة مصر كان فرض حصار اقتصادي عليها ومنع سفن البنادقة والجنوية والبيازنة وغيرهم من التجار الاوربيين من الوصول إلى شواطئها .

ومن الثابت علمياً أن أي بلد في العالم لا يمكنه أن يكفي نفسه بنفسه ، وبخاصة في العصور القديمة والوسطى عندما كانت وسائل الإنتاج محدودة . لذلك دأبت مصر زمن الحروب الصليبية على استيراد كثير من المواد الاساسية اللازمة لصناعة السفن مثل الحديد والاخشاب والكبريت والقار ، فضلاً عن بعض المواد الغذائية مثل القمح والزيوت . هذا كله بالإضافة إلى الرقيق الابيض الذي كان عماد النظام المماليكي في مصر والذي كان بمثابة العصب في جهاز الحكم في دولة المماليك .

وكان أن بدأ هيثوم الاول ملك أرمينيا الصغرى – وهي دولة مسيحية صغيرة قامت في قيليقية في أواخر القرن الثاني عشر وأسهمت في النشاط الصليبي بسهم وافر – بتنفيذ فكرة الحصار الاقتصادي ، فأصدر أوامره المشددة سنة ١٢٦٠ إلى أهالي قيليقية بمنع الاتجار مـع المماليك منعاً باتاً وعدم تزويد سفنهم بما يلزمهم من حاجيات وبضائع [١] . ولم تمض سنوات قليلة على ذلك حتى وصل إلى عـكا الأمير إدوارد الانجليزي على رأس حملته الصليبية (مايو سنة ١٢٧١) ، ومن ثم أخذ يفكر في وسيلة ناجعة قليلة التكاليف لحرب المماليك ، لا سيا وأنه لم يحضر معه سوى قوة صغيرة لم تتجاوز ألف رجل . وقد صدم الأمير إدوارد عندما رأى أن البنادقة يواصلون إمداد الدولة المماليكية بكل ما يلزمها من خشب وحديد ودقيق .

---

(١) Mas Latrie : Hist. de Chypre, I, p. 412

وعبثاً حاول الأمير إدوارد إقناع التجار الإيطاليين بالكف عن المتاجرة مع دولة المماليك ، إذ رأى هؤلاء التجار في تجارة الشرق مصدراً كبيراً للحصول على أرباح طائلة [1] .

وهكذا لم يمكن الشروع في تنفيذ فكرة الحصار الاقتصادي على دولة المماليك حتى أواخر القرن الثالث عشر عندما استولى المسلمون على عكا سنة ١٢٩١ . ذلك أن سقوط عكا — وهي آخر البقايا الصليبية الكبرى بالشام — وما أعقب ذلك من طرد الصليبيين نهائياً من الشام هز البابوية والغرب الاوربي هزاً عنيفاً . وكان أن حاول البابا نيقولا الرابع (١٢٨٨ — ١٢٩٢) أن يستثير الغرب الاوربي للقيام بحملة صليبية كبرى جديدة ؛ ولما وجد تراخياً وعدم استجابة سريعة لمشروعه أصدر قراره بتوقيع عقوبة الحرمان على كافة المدن والجمهوريات والدول المسيحية التي تتعامل تجارياً مع دولة المماليك . وجدير بالذكر أن هذا المرسوم البابوي اختص الرقيق والخيول فضلاً عن بعض المواد الأولية كالحديد والاخشاب والكبريت والقار [2] . وقد أضاف البابا بونيفيس الثامن سنة ١٢٩٩ إلى المواد السابقة القمح والزيوت والنبيذ ، وكانت مصر تستوردها جميعاً في تلك العصور [3] .

على أن هـذه القرارات البابوية التي قصد بها فرض حصار اقتصادي على مصر كان من الصعب تنفيذها ما دامت البابوية لا تمتلك القوة البحرية التي تمكنها من مراقبة شواطئ مصر للتأكد من أن الجمهوريات الإيطالية احترمت القرار البابوي . ولهذا السبب تقدم هنري الثاني لوزجنان ملك قبرص (١٢٨٥ — ١٣٢٤) بمشروع صليبي هـام للبابا كلمنت الخامس (١٣٠٥ — ١٣١٤) نص فيه على أن أول خطوة يجب اتباعها لضمان نجاح الصليبيين هي العمـل على إضعاف قوة سلطان المماليك اقتصادياً بضرب حصار بحري على مصر والشام لمدة سنتين أو ثلاث ، بشرط أن يكون

---

(١) Grousset : Hist. des Croisades, III, p. 659

(٢) Kammerer : La Mer Rouge, T. I partie 2 p. 151

(٣) Heyd : Hist. de Commerce, II, p. 26

الأسطول الصليبي المكلف بالحصار مستقلا تماماً عن الجمهوريات الإيطالية التي تشكك هنري الثاني في ولائها للصالح الصليبي[1] .

وقد رأى هنري أن ذلك الحصار كفيل بإضعاف دولة المماليك إلى درجة تجعلها عاجزة عن مقاومة حملة صليبية تنزل بأرض مصر نفسها ؛ حتى إذا ما تم ذلك أصبح فتح الشام والاستيلاء على بيت المقدس أمراً هيناً .

ومع أن هذا المشروع لم يأت بثمرة سريعة عاجلة إلا أنه يهمنا من ناحيتين : الأولى أنه أكد مبدأ الحصار الاقتصادي على مصر كسلاح قاطع يسلط على رقاب المماليك لإضعافهم وإضعاف دولتهم . والثانية أنه أدرك عدم جدوى ذلك الحصار إذا قامت به الجمهوريات الإيطالية ، نظراً لما لهذه الجمهوريات من مصالح إقتصادية كبرى مع مصر بالذات ، تجعل من الصعب الاطمئنان إلى إخلاصها في تنفيذ تلك الحرب الاقتصادية . والواقع ان هنري الثاني لوزجنان لم يكن سيئ الظن في تفكيره لأن البندقية نفسها أرسلت مبعوثاً إلى البابا كلمنت السادس تشرح له أن حياتها متوقفة على نشاطها التجاري وأن منعها من التجارة مع سلطنة المماليك عاد عليها بالخسارة والضعف ، الأمر الذي يجعلها ترجو من البابا السماح لها بمباشرة تجارتها مع دولة المماليك . وكان أن استجاب البابا للرجاء وسمح للبندقية بالتجارة في غير البضائع المحظورة مع سلطنة المماليك لمدة خمس سنوات تبدأ من سنة ١٣٤٤ [2] .

ومن الواضح أن إلحاح التجار الإيطاليين في المتاجرة مع دولة المماليك معناه ضرورة التفكير في إنشاء قوة بوليسية بحرية تخضع للبابوية وتقوم بمراقبة شواطئ الدولة المماليكية لمنع أية سفينة أوربية من الوصول إلى الموانئ الإسلامية والمتاجرة مع المماليك . بل إن مارينو سانودو — وهو أحد دعاة الحروب الصليبية المشهورين — وضع مشروعاً للحصار الاقتصادي على

---

(١) سعيد عاشور : قبرص والحروب الصليبية ص ٤٥ .

(٢) Diehl : Une Republique Patricienne, p. 73

مصر رأى فيه أن تقوم الأساطيل المسيحية بمراقبة شواطئ الهند أيضاً باعتبارها منبع تجارة التوابل التي يدور حولها الجزء الأكبر من النشاط التجاري بين المماليك والتجار الإوربيين[1] .

وسرعان ما ظهر أن جزيرة قبرص في شرق البحر المتوسط هي أصلح مكان لتنفيذ المشاريع الصليبية السابقة . وإذا كان هنري الثاني لوزجنان ملك قبرص وخلفه هيو الرابع (١٣٢٤ — ١٣٥٩) لم يتمكنا من القيام بعمل إيجابي ضد سلطنة المماليك ، فإن الملك بطرس الأول لوزجنان لم يلبث أن قام بحملته الصليبية الكبرى على الاسكندرية سنة ١٣٦٥ . وفي هذه الحملة نجح الصليبيون في اقتحام الاسكندرية فدمروها واعتدوا على أهلها ونهبوا متاجرها وأنزلوا بها كثيراً من الخسائر . وهكذا نهضت جزيرة قبرص وملوكها بعبء الحرب الاقتصادية ضد المماليك في مصر والشام . وكان لهذه الجزيرة من مميزات الموقع الجغرافي ما مكنها من محاصرة شواطئ مصر الشمالية وإنزال أبلغ الضرر بتجارتها في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . ذلك أن ملوك قبرص شنوا حرباً شعواء على ذلك النفر من التجار الاوربيين الذين ظلوا يتاجرون مع بلاد السلطان المماليكي ، فكانت السفن القبرصية تتربص لهم في طريق ذهابهم إلى مصر أو عودتهم منها وتفتك بهم أشد فتك[2] .

وهكذا استمر أهل قبرص « يفسدون في البحر » على قول المؤرخ العيني ، ويقطعون الطريق على المراكب الآتية إلى دمياط أو الاسكندرية[3] علماً منهم بأن سياسة الحصار الاقتصادي هي أقوى سلاح لهدم قوة مصر والشام في ذلك الدور الأخير من أدوار الحروب الصليبية .

وهنا يلاحظ أن سياسة الحرب الاقتصادية لم تقتصر على حوض البحر المتوسط فقط ، وإنما أراد أصحاب المشاريع الصليبية في أواخر العصور

---

(١) Beasly : Dawn of Modern Geography, vol 3, pp. 314-319

(٢) Heyd : Hist. du Commerce, II, p. 29

(٣) العيني عقد الجمان ٢٥ ق ٣ ص ٥٧٢ (مخطوطة مصورة بدار الكتب) .

الوسطى أن يعدوا ذلك الحصار إلى البحر الأحمر حتى يكتمل تطويق دولة المماليك اقتصادياً . على أن قطع تجارة الشرق عن البحر الأحمر كان يستلزم أمرين : الأول هو البحث عن طريق آخر غير طريق البحر الأحمر ترد منه تجارة الشرق الاقصى إلى أوربا دون أن تمر بالبلاد التابعة للسلطان المماليكي ، والثاني هو التحالف مع إحدى القوى غير الإسلامية الواقعة قرب مدخل البحر الاحمر من ناحية الجنوب لتساعد الصليبيين الاوربيين في قطع التجارة الواردة إلى دولة المماليك عن طريق ذلك البحر .

أما عن الأمر الاول فإن جنوا شرعت فعلاً في البحث عن طريق آخر جديد يوصلها إلى الهند حتى أدى بها البحث إلى كشف بعض أجزاء الساحل الغربي لأفريقيا في مواجهة جزر كناريا ، مما يعتبر مقدمة للجهود التي أدت إلى كشف طريق رأس الرجاء الصالح فيما بعد[1] . هذا إلى أن الصليبيين تناولوا في مشاريعهم الصليبية فكرة البحث عن طريق آخر — غير طريق مصر — للحصول على غلات الشرق الاقصى ؛ ومن ذلك المشروع الذي قدمه الراهب الفرنسسكاني فيدنزيو Fidenzio للبابا نيقولا الرابع والذي نادى فيه بتحويل تجارة الهند عن البحر الاحمر ومصر، إلى الخليج وفارس ثم أعالي العراق وأرمينية الصغرى ، ومن هناك تحمل السفن الاوربية المتاجر الآسيوية إلى الغرب[2] .

وقد لجأت الجمهوريات الإيطالية — تحت ضغط البابوية — إلى استخدام هذا الطريق ، مما يفسر التنافس الشديد فيما بينها — وبخاصة بين البندقية وجنوا — في البلقان وموانئ البحر الاسود والقسطنطينية وجزر بحر إيجة ، فضلاً عن جزيرتي قبرص وكريت . وفي خلال هذا التنافس ظهرت أهمية عدة طرق جديدة للحصول على غلات الشرق الاقصى وتوابله عن غير طريق المماليك ، وأول هذه الطرق وأهمها طريق قبرص وموانئ أرمينيا

(١) Beazley : Note Book of Middle Agls, p. 156

(٢) Atiya : The Crusade in the Later Middle Ages, p. 156

الصغرى فالجزيرة فتبريز ، وثانيهـا طريق البحر الاسود فموانى طرابيزون وسينوب ومنها براً إلى الفرات فتبريز ؛ وثالثها — وهو أضعفها — طريق جنوب روسيا فالقوقـاز فالشرق الاقصى . وكان الاول — وهو طريق أرمينيا الصغرى -- هو أهم تلك الطرق مما أدى إلى إنتعاش ميناء إياس على شاطئ قيليقية . ولا شك فى أن صداقة الأرمن مـع المغول ساعدت على تأمين هذا الطريق وتنشيطها[1] .

هذا عن الاتجاه الاول الخاص بالبحث عن طريق جديـد غير طريق مصر للوصول إلى تجارة الشرق ، أمـا الاتجاه الثاني الخاص بالبحث عن حليف للصليبيين لغلق البحر الاحمر في وجه المماليك من ناحية الجنوب ، فلم يكن هناك أفضل من دولة الحبشة المسيحية ليحالفها الصليبيون الاوروبيون وليعتمدوا عليها في غلق الباب الجنوبي للبحر الاحمر ، ومنع تجارة الشرق الاقصى من الدخول فيه إلى موانى مصر الشرقية .

لذلك حرصت البابوية منذ القرن الرابع عشر بالذات على تقوية صلتها بالحبشة فقام وليم آدم الراهب الدومينيكاني الذي اختاره البابا نيقولا الرابع سنة ١٣٠٥ للتبشير في الشرق برحلة طويلة ، زار فيها دولة مغول فارس ومنها انتقل إلى عدن فشرق أفريقيا والحبشة ثم عاد إلى أوربا سنة ١٣١٦ . وفي هذه السنة الاخيرة — ١٣١٦ — أرسل البابا يوحنا الثاني سفارة من الدومينيكان إلى الحبشة ولكن رجالها وقعوا في قبضة المماليك في مصر . وكذلك كان مصير سفارة أخرى أرسلها ملك فرنسا إلى الحبشة سنة ١٣٣٨[2] .

ويبدو أن هــذه الاتصالات المتكررة بين الغرب الاوربي من ناحية وملوك الحبشة المسيحيين من ناحية أخرى نجحت فى استثارة ملوك الحبشة ضد المسلمين وجذبهم إلى تيار الحرب الصليبية . من ذلك ما ذكره لابروكيير LaBroquiere من أن ملك الحبشة أسرع عندما بلغه نبأ إغارة بطرس

(١) Heyd : Hist. du Commerce, II p. 86
(٢) Kammerer : La Mer Rouge, I. p. 294

لوز جنان ملك قبرص على الاسكندرية سنة ١٣٦٥ ، إلى إعــداد جيش ضخم وزحف على رأسه لمهاجمة مصر من ناحية الجنوب وبذلك يتم تطويقها وحصارها إقتصادياً وحربياً . ولكنه لم يكد يمضي في مشروعه حتى سمع بانسحاب الملك بطرس من الاسكندرية ، وعندئذ قفل ملك الحبشة راجعاً بعد أن خسر كثيراً من رجاله . على أن مــلوك الحبشة لم يتخلوا عن فكرة حصار مصر ومهاجمتها من ناحية الجنوب ، بدليل أن إسحق الاول ملك الحبشة (١٤١٤ – ١٤٢٩) أراد القيام بحملة صليبية كبرى على المماليك من ناحية البحر الاحمر ، وشجعه على ذلك فرار أحد أمراء المماليك – وإسمه الطنبغا – إلى الحبشة وقيامه بتدريب الاحباش على استعمال السيوف والرماح والنفط ، بعد أن كانوا لا يعرفون تلك الفنون في الحروب[١] .

وكان أن بعث الملك إسحق إلى مــلوك أوربا سنة ١٤٢٨ يدعوهم لمشاركته في القيام بحركة تطويق كبرى لدولة المماليك وحصارها من الجنوب والشمال . وتروي المراجع أن رسول الملك اسحق إلى ملوك غرب أوربا كان تاجراً فارسياً مسلماً – يبدو أنه شيعي – إسمه علي نور الدين التبريزي . وقد نجح هــذا الرسول في إبلاغ رسالة ملك الحبشة إلى الغرب الاوربي ، وتم الاتفاق على خطة مزدوجة لمهاجمــة مصر من ناحيتي الشمال والجنوب لخنقها . وعند عودة التبريزي بعد ذلك إلى الحبشة عن طريق مصر وقع في قبضة السلطان برسباي فقتله[٢] .

وعلى الرغم من مقتل التبريزي فإن دعوة ملك الحبشة صادفت قبولاً من بعض ملوك أوربا . ومن ذلك مـا يقال من أن ألفونس الخامس ملك أرغونة شرع في إعداد أسطوله لمهاجمة شواطئ دولة المماليك ، وأرسل سفارة إلى ملك الحبشة يؤكد فيها حسن نيته عن طريق عقد مصاهرة

---

(١) المقريزي : الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام ص ٤ ؟ العيني : عقد الجمان ، ج ٢٣ ص ٣٠٥ (مخطوطة دار الكتب) .

(٢) أبوالمحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص ٦٣٧ ٦٤٠ (طبعة كاليفورنيا) .
Budge : Abyssinia, I, pp. 287 - 288.

بين الطرفين . كذلك أظهر ملك فرنسا اهتماماً كبيراً بذلك المشروع على الرغم من انشغال فرنسا عندئذ بحرب المائة عام [١] .

ثم كان أن نجح فاسكو دي جاما البرتغالي في كشف طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند (١٤٩٧ — ١٤٩٩) مما جاء بمثابـــة الضربة القاضية على المكانة التجارية لدولة المماليك . وفي الحرب التي أعقبت ذلك بين البرتغاليين والمماليك أسهمت دولة الحبشة بسهم وافر في مساعـــدة البرتغاليين ضد المماليك . والواقع أن الاتصالات الودية بين البرتغاليين والأحباش كانت قد بدأت قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، إذ أرسل ملك البرتغال أحد رجاله — وإسمه كوفلهام — سنة ١٤٩٠ إلى أفريقية لكشف مواطن البهار ، فوصل كوفلهام إلى الحبشة حيث تزوج هناك . ويقال إنه جرت في ذلك الوقت مباحثات هامة حول اشتراك البرتغاليين مع الاحباش في إحكام الحصار حول دولة المماليك ومهاجمـة تلك الدولة من ناحيتي الشمال والجنوب [٢] . ولكن هذه الاتصالات لم تقو إلا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، إذ أرسلت هيلانة ملكة الحبشة مبعوثاً أرمنياً إسمه ماتيو(متى) في سفارة سنة ١٥١٠ إلى عمانويل ملك البرتغال لمفاوضته في عقد اتفاقية ضد المماليك في مصر . ويهمنا في هذه الرسالة التي أرسلتها هيلانة ملكة الحبشة إلى ملك البرتغال أنها حرصت على تلقيبه « بقاهر المسلمين » كما أبدت رغبتها في أن يمدها البرتغاليون بالسفن اللازمـة لقفل البحر الاحمر عند الطور شمالاً وباب المندب جنوباً [٣] .

ويلاحظ أن هذه المشروعات الصليبية الخاصة بالحصار الاقتصادي على مصر جاءت مصحوبة بفكرة أخرى طالما نادى بها دعاة الحروب الصليبية ، هي تجويع مصر والقضاء على من فيها بتحويل مجرى النيل في الحبشة .

---

(١) Wiet : Les Relations Egypt-Abyssines. pp. 128-129

(٢) Alvarez : Narative of the Portuguese Embassy to Abbyssinia, pp. 266 - 270

(٣) Kammerer, II, pp. 254 - 255

وهناك في المراجع العربية ما يشير إلى أن ملوك الحبشة هددوا أكثر من مرة بتحويل مجرى النيل في بلادهم لتجويع مصر[1] ، كما أشار فيليب دي مزيير أحد أصحاب المشاريع الكبرى في القرن الرابع عشر إلى إمكان تنفيذ ذلك المشروع للقضاء على مصر ودولة المماليك قضاء تاماً . وقد ظلت هذه الفكرة تراود عقول المتحمسين للحروب الصليبية حتى نهاية العصور الوسطى ، فأرسل ألفونس الخامس ملك أرغونة إلى ملك الحبشة سنة ١٤٥٠ يطلب منه أن يعمل على تحويل مجرى النيل ومهاجمة مصر من ناحية الجنوب في الوقت الذي يقوم ألفونس بغزو بيت المقدس والشام[2]. ولما اشتد النزاع بين المماليك والبرتغاليين عقب كشف طريق رأس الرجاء الصالح ، أرسل البوكرك – قائد الاسطول البرتغالي – إلى ملك البرتغال يطلب إمداده بعدد من العمال المدربين على قطع الصخور وحفر الارض للعمل فوراً على تحويل مجرى النيل ، مما يدل على اعتقاد الاوربيين والاحباش جميعاً في إمكان تنفيذ هذا المشروع .

وبعد ، فإن هذه كلمة موجزة عن الحصار الاقتصادي على مصر زمن الحروب الصليبية ، وأرجو أن أتمكن من علاج الموضوع بقدر أكبر من التفصيل في الموسوعة التي أعمل في تأليفها عن الحروب الصليبية منذ عدة أعوام والتي ستصدر في العام القادم إن شاء الله[3]. وأكتفي في ختام هذا العرض الموجز ، بالإشارة إلى أن فكرة الحصار الاقتصادي على مصر في العصور الوسطى لم يقدر لها النجاح إلا بعد كشف طريق رأس الرجاء الصالح وإمكان حصول الغرب الاوربي على حاصلات الشرق – وبخاصة من التوابل – عن طريق آخر غير طريق مصر . وعلى الرغم من طول الطريق الجديد حول إفريقيا وكثرة تكاليفه ، إلا أن التوابل وحاصلات الشرق كانت تصل في النهاية إلى غرب أوربا بسعر أرخص من السعر الذي اعتادت

---

(١) السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ٦٧ وما بعدها.

(٢) De La Ronciere : La Decouverte de l'Afrique au Moyen Age, Tome 2, p. 119

(٣) صدرت الطبعة الأولى من كتاب الحركة الصليبية للمؤلف سنة ١٩٦٣ .

أن تصل به عن طريق مصر القصير ، وذلك نظراً لسياسة الاحتكار التي أتبعها سلاطين المماليك الأواخر – وبخاصة السلطان برسباي – فضلاً عن الرسوم الجركية الباهظة التي فرضوها على تجارة المرور . وهكذا أدى إقبال الغرب الاوربي على طريق رأس الرجاء الصالح إلى تدهور مركز مصر الاقتصادي في بداية القرن السادس عشر وضعفها ضعفاً ملحوظاً ، مما ساعد على سقوط دولة المماليك أمام الغزو العثماني .

(١٠)

شخصية الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية

من الحقائق المسلم بها في تاريخ العصور الوسطى ، أن الانتصارات الكبيرة والمكاسب الضخمة التي حققها الصليبيون في الشرق الأدنى غداة وصولهم إليه أول مرة في أواخر القرن الحادي عشر للميلاد ، لم يكن مردها قوة خارقة أو شجاعة نادرة أبداها الغزاة ، بقدر ما كان مردها ضعف القوى الإسلامية في المنطقة ، ووقوعها مع بعضها البعض في منازعات وخلافات مكنت الأعداء عندئذ من النفاذ إلى صميم بلادهم والاستقرار بالشام نحواً من قرنين من الزمان .

والحق أن سبباً أساسياً من أسباب ضعف المسلمين في الشرق الأدنى في القرن الحادي عشر كان إزدياد الخلاف بين السنّة والشيعة ، وهو الخلاف الذي خلق صداماً فكرياً ، وأوجد صراعاً روحياً ، وولّد بعثرة وفرقة سياسية بين المسلمين بعضهم وبعض — وخاصة بين الفرات والنيل — ؛ وإذا بنا أمام جبهتين متعاديتين ، ربما فضلت إحداهما محالفة العدو الدخيل على المسلم الخارج عن مذهبها . وقد اشتدت الفتن المذهبية بين الشيعة والسنّة في العراق — وخاصة بغداد — طوال القرن الحادي عشر للميلاد ، وجاء كثير منها مصحوباً بالقتل والنهب والفوضى ، الأمر الذي زاد من خطورته انضمام بعض الأمراء وكبار رجال الدولة إلى هذا الجانب أو ذاك ، من الجانبين المتنازعين[١] . ولم تقتصر هذه المنازعات والخلافات المذهبية على

(١) ابن العماد : شذرات الذهب ، ج ٣ ، ص ٣٦٧ ؛ ابن الجوزي : المنتظم ، ج ٩ ، ص ١٥ - ٢٦ .

العراق ، وإنما امتدت إلى مصر ، التي لم تكن « تخلو من الفتن في يوم عاشوراء عند قبر كلثم وقبر نفيسة بنت الحسين بن زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب »[1] .

وإذا كان الخلاف قد ظهر في صورة واضحة داخل الدولة العباسية السنيّة في العراق ، وداخل الدولة الفاطمية الشيعية في مصر ، فانه كان لا بد وأن يظهر بالشام في صورة صدام عنيف بين الخلافتين العباسية والفاطمية . ذلك أن بلاد الشام بحكم موقعها الجغرافي تعتبر حلقة الوصل بين مصر والعراق . وقد جاء ضعف الخلافة العباسية في بغداد مصحوباً بانحسار نفوذها عن كثير من البلاد ومن جملتها بلاد الشام . وحدث ذلك في الوقت الذي استولى الفاطميون على مصر في القرن العاشر للميلاد ، وأخذوا يتطلعون إلى بلاد الشام ، بل إلى العراق نفسه لمنازعة الخلافة العباسية زعامتها على العالم الإسلامي[2] . وصحب امتداد النفوذ الفاطمي إلى الشام انتشار المذهب الشيعي ، وظهور جماعات منهم بين ربوع الشام ، مثل الحاكمية والآمرية والدروز[3] . ولم تلبث أن غدت بلاد الشام هي الأخرى مسرحاً للمنازعات بين الشيعة والسنّة ، فيحكي أبو المحاسن أن الناس في دمشق تألموا عندما أذن المؤذنون فيها بحي على خير العمل ، تنفيذاً لأوامر جعفر بن فلاح ، قائد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ، كما هاجم القرامطة الشام سنة ٩٧١ م (٣٦٠ هـ) مما جعل البلاد مسرحاً للقتال والفتن[4] .

ومهما يكن من أمر هذه الأحداث ، فالذي يهمنا هو أن هذا الانقسام جاء على حساب وحدة الجبهة الإسلامية ، وعلى حساب تماسك بناء المسلمين في الشرق الادنى ، الأمر الذي جعل الامور ممهدة أمام الصليبيين لغزو

---

(١) المقريزي : اتعاظ الحنفا ، ص ١٩٨ .
(٢) محمد جمال الدين سرور : سياسة الفاطمية الخارجية ، ص ١١١ - ١٦٣ .
(٣) الانصاري الدمشقي : نخبة الدهر ، ص ٢٠٠ .
(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٤ ، ص ٥٨ .

الشام في سهولة ، والاستقرار فيه طويلا دون صعوبة . وزاد من تسهيل مهمة الصليبيين أن الخلافة الفاطمية التي مدت نفوذها إلى الشام في قوة وجرأة أواخر القرن العاشر للميلاد ؛ هذه الخلافة لم تلبث أن تعرضت للضعف والخور في القرن الحادي عشر ، مما أعجزها عن الاحتفاظ بمكاسبها في بلاد الشام ، فأخذ نفوذها ينحسر تدريجياً عن تلك البلاد . والمتأمل في تاريخ الدولة الفاطمية يستطيع في سهولة أن يلمس ما انتابها من ضعف على عهد الخليفة المستنصر بالله (١٠٣٥ — ١٠٩٤) نتيجة لانخفاض النيل واشتداد الغلاء وانتشار الوباء ، وهو ما يعرف باسم الشدة المستنصرية العظمى ، وما صحب ذلك من اضطراب جهاز الحكم وكثرة ثورات الجند[1] .

وفي ذلك العهد بالذات انسلخ عن الدولة الفاطمية كثير من ممتلكاتها بالشام . ففي سنة ١٠٧٠ ، أعلن قاضي صور — ابن أبي عقيل — خروجه عن طاعة الفاطميين واستقلاله بمدينة صور ، واستنجد بالسلاجقة للوقوف في وجه محاولات أمير الجيوش بدر الدين الجمالي لاخضاعه[2] . ولم يتمكن الفاطميون من استرداد صور من بني عقيل إلا سنة ١٠٨٩[3] . أما قاضي طرابلس — الحسن بن عمار — فقد انفصل عن الفاطميين أيضاً سنة ١٠٧٠ ، وأقام امارة مستقلة في طرابلس ، ظلت قائمة حتى استولى الصليبيون على تلك المدينة سنة ١١٠٩ . وفي سنة ١٠٧١ ، استولى أتسز بن أوق — أحد القادة الاتراك من أتباع السلطان ألب أرسلان — على الرملة وبيت المقدس وفلسطين بأكملها عدا أرسوف ؛ كما استولى سنة ١٠٧٥ على دمشق والمنطقة المحيطة بها[4] . وهكذا وصل الصليبيون إلى الشام أواخر القرن الحادي عشر ليجدوها ميداناً لصراع حاد بين السلاجقة السنّة والفاطميين الشيعة .

---

(١) المقريزي : اغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ١٨ — ٢٤ .

(٢) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٩٨ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ١٢٨ ، ابن ميسر : أخبار مصر ، ج ٢ ، ص ٢٨ .

(٤) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٩٨-٩٩ . أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٨٧ .

وثمة حقيقة هامة تواجه كل من يدرس تاريخ الحركة الصليبية في الشرق الأدنى ، هي أن دور الدولة الفاطمية في تلك الحركة لم يحظ حتى الآن بالقدر الكافي من عناية الباحثين . وفي رأينا أن مرجع هذه الحقيقة عدة أسباب . **أولها** : أن الحملة الصليبية الأولى وصلت إلى الشرق الأدنى في نهاية القرن الحادي عشر ، وقد أخذت الخلافة الفاطمية تدخل فعلا في الدور الثاني من أدوار تاريخها ، وهو الدور المتسم بالضعف في الداخل والخارج ، والذي سيطر فيه الوزراء العظام على شؤون الخلافة . وهذا الدور بالذات يمثل صفحة قاتمة لم تحظ كثيراً بعناية المؤرخين بقدر ما حظي به الدور الأول من تاريخ الدولة الفاطمية ، وهو الدور المتصف بالقوة والعظمة والثروة وامتداد النفوذ وسعة السلطان . وعلى هذا فان إهمال العناية بجهود الفاطميين في الحروب الصليبية ، إنما هو في حقيقة الأمر مظهر من مظاهر الاهمال العام الذي تعرض له تاريخهم في دوره الأخير . **وثانيها** : أن الحروب الصليبية في الشام ظلت أحداثها الكبرى الرئيسية ترتبط حتى سقوط الدولة الفاطمية بشمال الشام لا بجنوبه . وسبب ذلك أن المقاومة الأساسية التي صادفها الصليبيون في الدور الأول من أدوار الحركة الصليبية جاءت من جانب السلاجقة في شمال العراق والأتابكيات التابعة لنفوذهم في الموصل وحلب ، الأمر الذي ألقى ظلاً حجب وراءه النشاط الحربي الذي نهضت به الدولة الفاطمية ، فضلاً عن طمس دور الدولة الفاطمية في مقاومة امتداد النفوذ الصليبي في ذلك الاتجاه . **وثالثها** : أن مصر في العصر الفاطمي لم تصبح مسرحاً أساسياً لنشاط الصليبيين في القرن الثاني عشر الميلاد إلا في الأحداث التي ارتبطت بسقوط الخلافة الفاطمية وقيام الدولة الأيوبية ، الأمر الذي جعل الباحثين يعتبرون ذلك الدور من أدوار الحركة الصليبية أكثر ارتباطاً بنشأة الدولة الأيوبية الوليدة منه بالدولة الفاطمية المتداعية .

هذه هي العوامل الاساسية التي نعتقد أنها حجبت عن أعين الباحثين الدور الهام الذي أسهمت به الدولة الفاطمية في الحركة الصليبية .

ولعله قد آن الأوان لكشف النقاب عن هذا الدور وعلاج موقف الخلافة الفاطمية من الحركة الصليبية علاجاً متكاملاً مترابطاً منـــذ وصول الحملة الصليبية الأولى إلى أطراف الشام في أواخر القرن الحادي عشر، حتى سقوط الخلافة نفسها سنة ١١٧١.

ولفهم حقيقة هذا الدور ينبغي أن ندرك العوامل الخفية التي تحكمت في نشاط الدولة الفاطمية تجاه الصليبيين، ووجهت هـذا النشاط؛ وهي عوامل نستطيع أن نلخصها فيما يلي:

أولاً: إنشغال حـكام مصر في العصر الفاطمي الثاني بسوء الأوضاع الداخلية، إذ بدت الدولة الفاطمية في ذلك العصر وكأنها غرقت في بحر لجّي من الفوضى بسبب الازمات الاقتصادية وانتشار الاوبئة من ناحية، والصدام بـين المسلمين وطوائف المسيحيين الذين استعان بهم بعض الخلفاء من ناحية أخرى؛ ثم بين الخلفاء الفاطميين ووزرائهم أو بين المتنافسين حول منصب الوزارة من ناحية ثالثة.

ثانياً: تحـــكم روح العداء بين الفاطميين في مصر والسلاجقة بالشام — وخاصة حكام دمشق — ، وهو العداء الذي جعـل الفاطميين الشيعة ينظرون دائماً إلى سلاجقة الشام نظرة شك وريبة، بل خوف وتحفز. وإذا كان الفاطميون قد بذلوا جهوداً ضد الصليبيين بالشام، فان الباحث في تلك الجهود يلمس حقيقة هامـة، هي أن الفاطميين نظروا دائماً إلى الصليبيين بعين ونظروا إلى السلاجقة بالعين الاخرى. الأمر الذي لم يوفر للفاطميين شيئاً من قوة التركيز المادي والمعنوي في مواجهتهم للصليبيين.

ثالثاً: أن الخلفاء الفاطميين أنفسهم لم يتحمسوا في ذلك الدور لفكرة جهاد الصليبيين، بل على العكس ربما رأى بعض أولئك الخلفاء في الصليبيين درعاً يحميهم من خطر السلاجقة السنّيين. وإذا كانت حركة الافاقـــة واليقظة لجهاد الصليبيين قد تأججت أحياناً في الدولة الفاطمية، فان زعماء هـــذه الحركة كانوا من الوزراء وليس الخلفاء. ومن أمثلة وزراء الدولة

الفاطمية الذين تزعموا هذه الحركة ، الأفضل ورضوان بن الولخشي وابن السلار .

رابعاً : اتصفت الأعمال الحربية التي قامت بها الدولة الفاطمية ضد الصليبيين في ذلك الدور بسوء النظام والاهمال وعدم تقدير خطورة الموقف ، وهي النواحي التي ظهرت بوضوح في الخلافات بين قادة الجيش الفاطمي ، فضلاً عن سلوك قادة الاسطول وحكام القواعد الفاطمية بالشام .

والواقع أن الخلافة الفاطمية لم تدرك طبيعة الحركة الصليبية عند وصول الحملة الصليبية الأولى إلى أطراف بلاد الشام سنة ١٠٩٧ . وربما كان عدم فهم طبيعة هذه الحركة هو الذي جعل الدولة الفاطمية تتخبط في سياستها تجاه الصليبيين في أول الأمر ، بسبب عدم إدراكها حقيقة نواياهم . وكان صاحب السلطة الفعلية في مصر عندئذ هو الوزير الافضل شاهنشاه ابن بدر الجمالي ، الذي ظل يحكم البلاد طوال عهد الخليفة الفاطمي المستعلي (١٠٩٤ — ١١٠١) والعشرين سنة الأولى من عهد الخليفة الآمر ، أي حتى سنة ١١٢١ . ويبدو عدم إدراك الأفضل لحقيقة الحركة الصليبية في أنه عندما سمع بأن الصليبيين الذين وصلوا إلى الشام اشتبكوا مع الاتراك السلاجقة — أعداء الدولة الفاطمية الألداء — فكر الأفضل في أن يقيم تحالفاً بينه وبين الصليبيين ، بحيث تكون أنطاكية للصليبيين وتكون بيت المقدس للفاطميين [١] . وربما استند الوزير الأفضل في تفكيره هذا إلى بعض السوابق التاريخية ، لأن الدولة البيزنطية أيام صحوتها في القرن العاشر لم تتعد أملاكها في بلاد الشام مدينة أنطاكية ، فظن الأفضل أن أولئك الصليبيين إنما أتوا في نهاية القرن الحادي عشر ليفعلوا في بلاد الشام مثلما فعل الامبراطور نقفور فوقاس والامبراطور حنا الشمشقيق في القرن العاشر [٢] .

وكان ان أرسل الأفضل سفارة إلى الصليبيين وصلتهم وهم أمام أنطاكية

---

(١) Stevenson : The Crusaders in the East, p. 26

(٢) Grousset : Hist. des Croisades, Tome I, p. 316

(يناير – فبراير ١٠٩٨) . ويبدو أن هـــذه السفارة كانت تحمل عرضاً محدداً خلاصته أن يتعاون الطرفان في القضاء على السلاجقة ، على أن تقسم الغنيمة بعد ذلك بينهما ، بحيث يكون القسم الشمالي من الشام (سوريا) للصليبيين ، في حين يحتفظ الفاطميون بالقسم الجنوبي (فلسطين) [١] . ولعل أخبار هـــذا الاتصال السريع بين الفاطميين والصليبيين سنة ١٠٩٨ ، هي التي جعلت بعض المسلمين المعاصرين يظنون أن الخلافة الفاطمية هي التي أرسلت إلى الصليبيين تستدعيهم إلى الشام لمهاجمة السلاجقة ، أو يكونوا حاجزاً فاصلاً بين السلاجقة من ناحية والدولة الفاطمية من ناحية أخرى . ويعبر المؤرخ ابن الأثير عـــن ذلك بقوله : « وقيل أن أصحاب مصر من العلويين لما رأوا قوة الدولة السلجوقية وتمكنها واستيلائها على بلاد الشام إلى غزة ، ولم يبق بينهم وبين مصر ولاية أخرى تمنعهم من دخـــول الاقسيس (أتسز) إلى مصر وحصرها ، خافوا ، فأرسلوا إلى الفرنج يدعونهم إلى الخروج إلى الشام ليملكوها ويكونوا بينهم وبين المسلمين ! » [٢] .

ومن ناحية أخرى ، فان هناك في المراجع ما يشير إلى أن الامبراطور البيزنطي ألكسيوس كومنين كان قد نصح الصليبيين عند مرورهم بالقسطنطينية في طريقهم إلى الشرق – (سنة ١٠٩٦ – ١٠٩٧) – بأن يحاولوا محالفة الفاطميين في مصر ، ليكونوا لهم عضداً ضد السلاجقة في الشام وشمـــال العراق . ومع أنه لا يوجـــد لدينا دليل يثبت استجابة الصليبيين لتلك النصيحة في ذلك الوقت ، إلا أن بعض المراجع الصليبية أشارت إلى أنهم أرسلوا من نيقية سفارة إلى مصر [٣] . ومهما يكن في هـــذه الاشارة من الواقع ، فالذي يهمنا هو أن الصليبيين لم ينسوا نصيحة الامبراطور البيزنطي ، مما جعلهم يرحبون بالسفارة التي أرسلها إليهم الأفضل في أوائل سنة ١٠٩٨

(١) Setton : A History of the Crusades, vol. I, p. 316

(٢) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٠ هـ . ويقصد ابن الأثير بالمسلمين في ختام عبارته ، أهل السنة .

(٣) Runciman : Hist. of the Crusades, I, p. 230 & Michaud : Hist. des Croisades, I, p. 362

وهم أمام أنطاكية[1] . ولعل هذه الأحداث كلها تعطينا فكرة واضحة عن مدى انقسام العالم الإسلامي على نفسه في ذلك الدور ، بين سنّة وشيعة ، وعرب وترك ؛ وما سببه هذا الانقسام من خسارة للمسلمين جميعاً ، الأمر الذي مكّن الدخلاء من تحقيق مكاسب كبيرة على حساب الجميع . وتصور لنا المصادر الصليبية المعاصرة هذا الانقسام بوضوح ، ومدى غبطة الفاطميين لما حل بالسلاجقة من كوارث على أيدي الصليبيين[2] .

والواقع أن الموقف السلبي الذي وقفته الخلافة الفاطمية من الحملة الصليبية الأولى عند وصولها إلى شمال الشام ، أثار حيرة المؤرخين المسلمين ، فيعجب المؤرخ أبو المحاسن من موقف الفاطميين ، وعدم مشاركتهم القوى الاسلامية التي نهضت للدفاع عن أنطاكية ضد الصليبيين ، ويقول في ذلك : « ولم ينهض الأفضل باخراج عساكر مصر ، وما أدرى ما كان السبب في عدم اخراجه مع قدرته على المال والرجال ... ! » . ثم يسترسل أبو المحاسن فيشرح كيف خرجت عساكر المسلمين في العراق والشام لصد زحف الصليبيين « كل ذلك وعساكر مصر لم تتهيأ للخروج ... »[3] . على أن الاجابة عن هذا التساؤل واضحة ، هي أنه إذا كان الأفضل قد قرر أن يعمل ، فان القرار الذي اتخذه بالعمل كان موجهاً ضد السلاجقة لا ضد الصليبيين . فلا أقل من أن ينتهز الأفضل فرصة انشغال السلاجقة بالتيار الصليبي الذي دهم شمال الشام ليسترد البلاد والمراكز التي كانت في وقت ما تحت سيطرة الخلافة الفاطمية . وعلى هذا الاساس اختار الوزير الأفضل أن يعمل فوراً . وكان الأفضل قد استولى على مدينة صور « بالسيف » في ربيع سنة ١٠٩٧ من الاراتقة ، ولكنه لم يحاول أن يهاجم بيت المقدس عندئذٍ وترك ذلك للوقت المناسب[4] . ولم يلبث أن حان ذلك الوقت

---

(١) Riant : Inventaire des Lettres des Croisades, I, p. 162

(٢) Guillaume de Tyr ; I, pp. 191 - 192

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ١٤٧ – ١٤٨ .

(٤) ابن ميسر : تاريخ مصر ، حوادث سنة ٤٩٠ .

المناسب في صيف سنة ١٠٩٨ – والصليبيون ما زالوا في منطقة أنطاكية – فخرج الأفضل على رأس جيوشه واستطاع أن يسترد بيت المقدس من سكان (سقمان) الأرتقي، وأخيه ايلغازي في أغسطس ١٠٩٨ [١]. وبذلك عادت سيادة الدولة الفاطمية مرة أخرى على فلسطين، بحيث لم تكد تنتهي سنة ١٠٩٨، إلا وكانت حدود تلك الدولة قد امتدت إلى نهر الكلب شمالاً ومجرى الأردن شرقاً [٢].

وقد صح حساب الأفضل في أول الأمر، لأن الاتراك كانوا مشغولين بالغزو الصليبي وإقامة جبهة في الشمال ضد الفرنجة الغزاة، فلم يتمكنوا من إرسال نجدة لأقربائهم في بيت المقدس ترد عادية الفاطميين. وفي الوقت نفسه استفاد الصليبيون فائدة كبرى من تلك الخطوة التي اتخذها الفاطميون، لأن تهديد الأفضل لفلسطين وبيت المقدس سبب ارتباكاً للاتراك السلاجقة في أشد الأوقات حرجاً [٣]. هذا فضلاً عن أن السفارة التي أرسلها الفاطميون إلى الصليبيين عند أنطاكية، أكسبت أولئك الأخيرين وضعاً سياسياً معترفاً به في ركن هام من أركان العالم الإسلامي. وهكذا أخذ الصليبيون يلعبون دورهم في مهارة فائقة، فلم يكتفوا ببث شعور الطمأنينة في نفوس الفاطميين، وإعطائهم صورة غير حقيقية عن مشروعاتهم في بلاد الشام، وإنما حاولوا أيضاً أن يسدلوا غشاوة على أبصار سلاجقة دمشق، فأرسلوا إليهم يطمأنونهم إلى أنهم لا يطمعون إلا في استرداد الأماكن والبلدان التي كانت تابعة للبيزنطيين في الماضي القريب، أي الرها وأنطاكية واللاذقية !! [٤].

على أن الحقيقة لم تلبث أن تكشفت، ورأى الفاطميون أن الغزاة الصليبيين لم يقفوا عند حد الاستيلاء على أنطاكية وغيرها من المراكز في شمال الشام؛ وإنما أخذوا يوغلون في جنوب الشام صوب فلسطين،

---

(١) ابن الاثير : الكامل، حوادث سنة ٤٩٢ هـ. ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، ص ١٣٥.

(٢) Setton: op. cit., I, p. 316

(٣) Grousset: op. cit., I, pp. 84 - 85

(٤) ابن الاثير : الكامل، حوادث سنة ٤٩١ هـ.

وعندئذ أرسل الفاطميون إلى الامبراطور البيزنطي ألكسيوس كومنين يسألونه عما إذا كانت تلك الحركة تعمل لحسابه ، فأنكر الامبراطور علاقته بها [1] . وعندما أدرك الأفضل أن بيت المقدس هو الهدف الأساسي للصليبيين ، أرسل إليهم سفارة وصلتهم قرب طرابلس ، تحمل الهدايا النفيسة والأموال الضخمة لكل واحد من زعماء الصليبيين ، كما تحمل لهم عرضاً من الخليفة الفاطمي ، خلاصته السماح لحجاج الصليبيين بالحج وزيارة كنيسة القيامة في بيت المقدس ، على شكل مجموعات من مائتي أو ثلثمائة حاج ، بشرط ألا يكونوا مسلحين [2] . ولكن الصليبيين ردوا على السفارة الفاطمية بأنهم سيتمكنون من الحج فعلاً ، ولكن بإذن الله وليس بإذن الخليفة الفاطمي [3] !! وكان معنى ذلك بداية الصدام المسلح بين الفاطميين والصليبيين من أجل بيت المقدس .

وهنا نلاحظ أنه إذا كان الفاطميون قد بسطوا سيادتهم على فلسطين وساحل الشام جنوبي نهر الكلب ، إلا أنهم - فيما يبدو - لم يتركوا قوات كافية لتدعيم نفوذهم والمحافظة على مكاسبهم في تلك الجهات ، وذلك باستثناء حامية بيت المقدس من ناحية وبعض المراكز الساحلية التي ظل الاسطول الفاطمي قادراً على امدادها بالرجال والزاد من ناحية أخرى [4] . وكانت هذه المراكز الاخيرة أول ما تعرض لهجوم الصليبيين بحكم مرورهم بها بعد أن غادروا طرابلس في طريقهم إلى بيت المقدس . وعندما وصل الصليبيون إلى الرملة ، وجدوها خالية ، بعد أن هجرها أهلها ، فعقدوا فيها مجلساً للحرب في أوائل سنة ١٠٩٩ ، ناقشوا فيه عدة مسائل ، أهمها الرأي القائل بأن يبدأ الصليبيون بمهاجمة الفاطميين في مصر ، على أساس أن

---

(١) Runciman : op. cit., I, p. 272
ويلاحظ أن سوء التفاهم بين الامبراطورية البيزنطية والصليبيين تحول إلى عداء بعد استيلاء الصليبيين على أنطاكية ، مما جعل الامبراطور البيزنطي يحرض المسلمين أحياناً ضد الصليبيين .

(٢) Michaud : op. cit., I, pp. 362 - 363

(٣) Guillaume de Tyr, I, pp. 305 - 306

(٤) Runciman : op. cit. I, p. 275

مفاتيح بيت المقدس موجودة فعلا في القاهرة ، وأنه إذا أراد الصليبيون أن ينعموا بحياة آمنة مستقرة في بيت المقدس ، فعليهم أن يؤمنوا ظهورهم بالاستيلاء على الدلتا[1] . ولكن إذا كان الصليبيون قد استطاعوا أن يضعوا هذه الفكرة موضع التنفيذ في القرنين الثاني عشر والثالث عشر فانهم كانوا في أواخر القرن الحادي عشر — وقبل الاستيلاء على مدينة بيت المقدس بالذات — في موقف لا يمكنهم من الاقدام على غزو مصر .

ولم يلبث أن زحف الصليبيون على بيت المقدس ، في الوقت الذي كان حاكم المدينة من قبل الوزير الأفضل — وهو افتخار الدولة[2] — قد اتخذ كافة الاستعدادات لمواجهة الصليبيين ، فسمم الآبار وقطع موارد الماء وأخفى المواشي[3] ، فضلا عن اهتمامه بتقوية التحصينات والتأكد من سلامة الأسوار ، معتمداً في الدفاع عن بيت المقدس على حامية كبيرة من الجند المصريين والسودان[4] . ومع ذلك فقد سقطت بيت المقدس في أيدي الصليبيين في منتصف يوليو ١٠٩٩ ، وكان افتخار الدولة — حاكم المدينة الفاطمي — من جملة القلائل الذين « بذل لهم الفرنج الأمان » وسمحوا لهم بالخروج إلى عسقلان[5] .

والواقع أن الخلافة الفاطمية لم تتخاذل أمام الصليبيين عندما علمت بنواياهم للهجوم على بيت المقدس . وكان أن جمع الوزير الأفضل رجاله وخرج من مصر ليحول دون استيلاء الصليبيين على أولى القبلتين وثاني الحرمين ، ولكنه وصل عسقلان في أوائل أغسطس « وقد فات الأمر » ؛ أي بعد أن استولى عليه الصليبيون بعشرين يوماً[6] . وهكذا أصيب الأفضل بخيبة أمل كبيرة بعد أن كان يعتقد في وقت ما أن الصليبيين

---

(١) Raymond d'Agiles, p. 299

(٢) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٢ هـ ، ابوالمحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص ١٤٨ .

(٣) Gesta Francorum, p. 199 & Raymond d'Agiles, pp. 293 - 294

(٤) Foucher de Chartres (Hist. Occid. III) p. 359

(٥) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٢ هـ .

(٦) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٢٧ .

سيقنعون بالاستيلاء على شمال الشام ، ويحرصون على صداقـــة الفاطميين بوصفهم حلفائهم الطبيعيين ضد الاتراك السلاجقة . ولم يسع الأفضل عند وصوله إلى عسقلان سوى أن يرسل « رسولاً إلى الفرنج يوبخهم على مـا فعلوه !! »[1] .

ويبدو أن الوزير الأفضل لم يكن قديراً في ميدان الحرب بقدر مـا هو معروف عنه من مهارة في ميادين السياسة والادارة ، إذ يروي صاحب مرآة الزمان أنه بعد وصوله إلى عسقلان أضاع وقتاً ثميناً « ينتظر الاسطول في البحر والعرب »[2] . وفي الوقت الذي كان الأفضل منتظراً في عسقلان اكتشف الصليبيون أمره ، فبادروا بالهجوم لأنه خير وسائل الدفاع[3] . وما كاد يجتمع شمل القوى الصليبية قرب الرملة في عاشر أغسطس ، حتى أخذوا يزحفون جنوباً في اتجاه عسقلان حيث باغتوا القوات الفاطمية ، على قول ابن الأثير[4] . وفي المعركة التي دارت بين الطرفين في ١٢ أغسطس سنة ١٠٩٩ حلت الهزيمة بالفاطميين ، وتشتت شملهم بعد قليل ، حتى أن بعضهم لم يجد مفراً سوى البحر فألقوا بأنفسهم في اليم حيث غرقوا ، في حين احتمى البعض الآخر « بشجر الجميز ، وكان هناك كثيراً ، فأحرق الفرنج بعض الشجر حتى هلك من كان فيه » . أمـا الوزير الأفضل فقد هرب إلى عسقلان ومعه بعض رجاله ، ومنهـــا ركبوا سفينة في البحر قاصدين مصر[5] .

ومن الواضح أن النصر المعنوي والأدبي الذي حققه الصليبيون في عسقلان فاق بكثير الغنائم المادية التي غنموها[6] . ذلك أن انتصارهم في عسقلان قضى على هيبـة الفاطميين في الشام ، فقبعوا في مصر يشاهدون

(١) ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ٤٣٦ .
(٢) ابن الجوزي : مرآة الزمان ، ص ٥٢٠ .
(٣) Stevenson : op. cit., p. 35
(٤) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٢ هـ .
(٥) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٣٧ ، ابن ميسر : تاريخ مصر ص ٤٦٤ .
(٦) Cam. Med. Hist. vol. 5, p. 297

مدن فلسطين وهي تتساقط واحدة بعد أخرى في قبضة الغزاة [١]. وأكبر مثل على استكانة الفاطميين في ذلك الدور موقفهم في الدفاع عن أرسوف. ذلك أن الأمير جودفري دي بوايون أخذ يشن من الرملة غارات عدوانية على ضواحي أرسوف لاجبار أهلها على الاستسلام. وقد استطاع الصليبيون أن يظفروا في فبراير سنة ١١٠٠ ببعض أهـــالي أرسوف الذين خرجوا لمباشرة نشاطهم السلمي في مزارعهم القريبة، فانتقم الصليبيون من أسرى المسلمين انتقاماً وحشياً بأن قطعوا أنوفهم وأقدامهم وأيديهم [٢]. ولما كانت أرسوف تابعة للدولة الفاطمية فان أهلها أرسلوا سفارة عاجلة إلى الوزير الأفضل لطلب المعونــة، وعندئذ اكتفى الأفضل بأن بعث إليهم قوة صغيرة من ثلثمائة جندي. ولم تلبث هذه القوة الفاطمية أن وقعت في كمين نصبه الصليبيون في مارس سنة ١١٠٠، مما جعل أهل أرسوف يؤمنون بعدم جدوى الحماية الفاطمية، فدخلوا في تبعيــة الصليبيين [٣]. كذلك تأكد حكام عسقلان وقيساريه وعكا من عجز الدولة الفاطمية عن حمايتهم، فأعلنوا تبعيتهم للصليبيين، وتعهدوا بدفع جزية كبيرة لهم رمزاً لهـــذه التبعية [٤]. وفي عام ١١٠١ استولى بلدوين الأول ملك مملكة بيت المقدس على أرسوف ثم على قيسارية [٥].

على أن استكانة الفاطميين، والجمود الذي انتابهم عقب سقوط بيت المقدس في أيدي الصليبيين لم يستمر طويلاً، فقام الوزير الأفضل بإرسال ثلاث حملات كبيرة إلى فلسطين سنة ١١٠١ وسنة ١١٠٢ وسنة ١١٠٥. أما الحملة الفاطمية الأولى سنة ١١٠١ فكانت بقيادة المملوك سعد الدولة القواس. وقد تجمعت هـــذه الحملة في عسقلان التي صارت بمثابة مركز انطلاق جميع الحملات التي خرجت من مصر ضد الصليبيين في تلك المرحلة.

(١) Grousset : op. cit. I, p. 175
(٢) Idem, p. 182
(٣) Albert d'Aix, pp. 513 - 514
(٤) Idem, p. 515
(٥) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق، ص ١٣٩، أبو المحاسن : النجوم، ج ٥ ص ١٦٧.

على أن تلك الحملة أضاعت كثيراً من الوقت في عسقلان ، فقضى الجيش الفاطمي عدة أشهر بلا عمل ، ربما في انتظار امدادات جديدة تأتيه من مصر ، مما أتاح فرصة كافية لبلدوين استعد فيها وجمع قواته ووضع خطته [1]. وأخيراً تحركت الجيوش الفاطمية في أوائل سبتمبر بعد أن وصلتها الامدادات المطلوبة ، فاتجهت إلى منطقة الرملة حيث تستطيع تهديد كل من يافا وبيت المقدس . وفي الموقعة التي دارت بين الفاطميين والصليبيين في السهل الواقع إلى الجنوب الغربي من مدينة الرملة ، انتصر الصليبيون بفضل تماسكهم ووحدة صفهم وإحكام خطتهم ، وقتل من المسلمين عدد كبير من بينهم قائد الحملة الفاطمية سعد الدولة القواس ، في حين فر بقية الجيش الفاطمي مندحراً إلى عسقلان [2] .

ولم يستطع الوزير الأفضل صبراً على الهزيمة التي حلت بجيوشه على أيدي الصليبيين ، فأسرع إلى إعداد حملة أخرى كبيرة من العرب والسودان ، واجتمعت هذه الحملة التي بلغت عشرين ألف رجل في عسقلان في منتصف مايو ١١٠٢ تحت قيادة شرف المعالي ابن الوزير الأفضل [3] . وقد اتبعت هذه الحملة نفس الطريق الذي سلكته الحملة السابقة ، فاتجه الجيش الفاطمي من عسقلان إلى الرملة واللد ويازور ، ومن هناك اتجهوا من جديد لتهديد يافا وبيت المقدس . وكان الملك بلدوين الأول قد اتخذ أهبته ، فحشد في يافا بضعة آلاف من الصليبيين ، ولكن يبدو أنه اغتر بانتصاره السابق ، واستخف بأمر الفاطميين ، فخرج من بيت المقدس في ١٧ مايو في قلة من الفرسان تبلغ مائتي فارس ، قاصداً الرملة [4] . وكان بلدوين يسير على رأس رجاله في غير نظام فيما بين يازور والرملة ، عندما تعرضوا لهجوم مباغت من جانب المسلمين . وربما ظن المسلمون أن تلك الشرذمة من الصليبيين

---

(١) Stevenson ، op. cit. pp. 44-45

(٢) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٦ هـ ، Albert d'Aix, p. 553.

(٣) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٦ هـ .

(٤) Grousset : op. cit., I, p. 230

ليست إلا مقدمة لجيش صليبي كبير آت في أعقاب الملك ، فاختاروا أن يباغتوا الملك ورجاله فوراً قبل أن يلحق به بقية جيشه . ولم يكن في استطاعة بلدوين وفرسانه الثبات أمـام الجموع الإسلامية « فانهزم الفرنج وقتل منهم مقتلة عظيمة »[1] . وفر بعضهم إلى يافا ، في حين لجأت البقية الباقية — ومن ضمنهم الملك بلدوين نفسه — إلى الرملة[2] .

على أن الرمـلة كانت مدينة صغيرة ضعيفة التحصين . ولو أسرع الفاطميون لاستولوا عليها ودخلوها في غير عناء ليقبضوا على غريمهم ملك بيت المقدس الصليبي ، ولكن غروب الشمس وانتشار الظلام جعلهم يؤجلون ذلك حتى الصباح التالي[3] . على أن بلدوين استطاع الفرار من الرملة ليلاً وبذلك أفلت من قبضة الفاطميين الذين أخذوا يطاردونه في سرعة ، بعد أن استولوا على الرملة وأسروا وقتلوا من فيها من الصليبيين[4] . ولم تلبث أن حاصرت الجيوش الفاطمية يافا ، في الوقت الذي كانت مطاردة بلدوين تجري على قدم وساق . وعندما سمع بلدوين — وهو في طريقه إلى يافا — خبر تعرض يافا لحصار المسلمين ، اتجـه نحو أرسوف — شمالي يافا — في ١٩ مايو سنة ١١٠٢[5] . وسرعان ما بدأت عمليـة تجميع الجيوش الصليبية لمواجهة الفاطميين ، في حين استطاع بلدوين أن يدخل يافا عن طريق البحر ، ولحق بـه كثير من الامدادات الصليبية[6] . وشاءت الصدف أن تصل إلى ميناء يافا في أواخر شهر مايو مائتي سفينة ، تحمل عدداً كبيراً من الجند والحجاج الانجليز ، وشقت هذه السفن طريقها إلى الميناء مخترقة حصار الاسطول الفاطمي ، وبذلك حصل بلدوين في يافا على ما كان يلزمه من معونة عاجلة . وفي ٢٧ مايو سنة ١١٠٢ خرج بلدوين

---

(١) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٦ هـ

(٢) Albert d'Aix, p. 593

(٣) Setton : op. cit. vol. I, p. 365

(٤) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٦ هـ & Foucher de Chartres, p. 402

(٥) Albert d'Aix, p. 595

(٦) Michaud : op. cit. II, p. 30

من يافا على رأس قواته لمهاجمة القوات الفاطمية المحاصرة للمدينة ؛ وما هي إلا ساعات حتى نجح الصليبيون — بفضل تنظيمهم — في إنزال الهزيمة بالجموع الفاطمية التي ولت الأدبار نحو عسقلان [١] .

ويروي ابن الأثير أنه عندما سمع الوزير الأفضل بهزيمة إبنه شرف المعالي أسرع بإرسال حملتين ، إحداهما برية تألفت من أربعة آلاف فارس تحت قيادة المملوك تاج العجم ، والأخرى بحرية برئاسة القاضي ابن قادوس [٢] . ولكن الشيء الذي كان يفتقده الفاطميون عندئذ لم يكن كثرة الرجال وإنما روح النظام والتعاون وإحكام الخطط الحربية ؛ إذ رفض تاج العجم معاونة ابن قادوس ، وقال له : « ما يمكنني أن أنزل إليك إلا بأمر الأفضل . ولم يحضر عنده ولا أعانه . فأرسل القادوس إلى قاضي عسقلان وشهودها وأعيانها وأخذ خطوطهم بأنه أقام على يافا عشرين يوماً ، واستدعى تاج العجم فلم يأته ، ولا أرسل رجلا » [٣] . وهكذا آثرت الجيوش الفاطمية عقب هزيمتها أمام يافا الانسحاب ، وخاصة بعد أن وصلت إلى الصليبيين نجدات قوية . وفي وسط تلك المحنة ، طلب الأفضل من شمس الملوك دقاق صاحب دمشق المساعدة ضد الصليبيين ، ولكن دقاق « اعتذر عن ذلك ولم يحضر » [٤] . وفي هذا ما يعطينا فكرة عن مدى ما كان بين حكام دمشق وحكام مصر عندئذ بسبب الخلاف المذهبي .

ولا شك في أن هذه الاشتباكات كشفت للصليبيين عن حقيقة أمر الدولة الفاطمية ومدى انحلالها في ذلك الوقت ، الأمر الذي جعل الصليبيين يطمعون في الاستيلاء على بقية موانئ فلسطين العربية — مثل عسقلان وعكا وصور وصيدا وبيروت — وكلها كانت تابعة للفاطميين [٥] . حقيقة

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٦ هـ .

(٢) Foucher de Chartres, pp. 404-405 & Guillaume de Tyr, p. 435

(٣) المرجع السابق .

(٤) ابن ميسر : تاريخ مصر ، حوادث ٤٩٦ هـ. (Rec. Hist. Or. p. 464)

(٥) Grousset : op. cit. I, p. 239

أن سيطرة الفاطميين على هذه الموانى صارت شكلية ؛ ولكن من يدري ، فربما صارت سيطرتهم فعلية في المستقبل القريب ، وعندئذ يمكن أن يستغلها الفاطميون في طعن مملكة بيت المقدس في الصميم عن طريق قطع الشريان الذي يربطها بالغرب الاوربي . ومثال ذلك مـا حدث في شتاء سنة ١١٠٢ عندما جنحت على شاطئ الشام بعض سفن تحمـل حجاجاً عائدين إلى الغرب الاوربي ، فأمرت السلطات الفاطمية في صيدا وعـكا وعسقلان من بها من حجاج ، وبيـع معظمهم في أسواق الرقيق بالقاهرة[١] ، لذلك شرع الملك بلدوين الأول يحاصر عكا في ربيـع سنة ١١٠٣ « وضيق عليها وكاد يأخذها » . ولكن عكا — كما هو معروف عنهـا في جميع عصور التاريخ — من أحصن موانى الشام . ولم تلبث أن وصلتها « النجدات من سائر السواحل » ؛ وجاءت إليهـا السفن الفاطمية من صور وصيدا ، الأمر الذي جعل الملك بلدوين يرفع الحصار عن عـكا لافتقاره إلى القوة البحرية . وفي ربيع سنة ١١٠٤ وصلت إلى الشام عمارة جنوية تتألف من عدد كبير من السفن ، فاستعان بها الملك بلدوين في مهاجمة عكا في أواخر مايو سنة ١١٠٤ . وقد دافع عن عكا حاكمها الفاطمي — زهر الدولة الجيوشي[٢] — الذي تقول عنه المراجع أنه « قاتل حتى عجز » . ولكنه لم يقو على مقاومة الحصار المحكم الذي فرضه الصليبيون على عكا من ناحيتي البر والبحر ، فاضطر إلى التسليم « وملك الفرنج البلد بالسيف قهراً »[٣] .

وبسقوط عكا حرم الأسطول الفاطمي من أهم قواعده بالشام ، وصارت للصليبيين السيادة على شواطئ فلسطين . ولا شك في أن خسارة المسلمين كانت فادحة بضياع عكا . ويبدو ذلك فيما أظهره المؤرخون المسلمون من أسف عميق لعجز الفاطميين عن حماية موانى الشام التي أخـذت تتساقط

---

(١) Albert d'Aix, pp. 600 - 601

(٢) اسمه بنا ، ويلقب بالجيوشي نسبة إلى ملك الجيوش الأفضل .

(٣) ابن الأثير : الكامل حوادث سنة ٤٩٧ هـ ؛ قارن رواية ابن الأثير بما ذكره أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ١٨٨ .

واحدة بعد أخرى في أيدي الصليبيين . من ذلك ما يقوله أبو المحاسن عن الخليفة الآمر الفاطمي أنه كان « يتناهى في العظمة ويتقاعد عن الجهاد ... وكان فيه تهاون في أمر الغزو والجهاد حتى استولت الفرنج على غالب السواحل وحصونها في أيامه ... ولم ينهض لقتال الفرنج البتة ؛ وان كان أرسل مع الأسطول عسكراً فهو كلا شيء »[1].

أما عن الوزير الأفضل فيبدو أنه لم يتخل عن فكرة ارسال حملة كبيرة من مصر لطرد الصليبيين من الشام . وكان ان قام بمحاولة أخيرة في هذا الصدد ، فجمع في صيف سنة ١١٠٥ بعسقلان جيشاً كبيراً بلغ خمسة آلاف جندي من المصريين والسودان فضلاً عن الفرسان العرب ؛ ووضع ذلك الجيش تحت إمرة أحد أبنائه وهو سناء الملك حسين[2] . وفي الوقت نفسه استعد الأسطول الفاطمي لمساندة الجيش من ناحية البحر . ولم يتردد الوزير الأفضل في طلب المساعدة من سلاجقة دمشق السنّيين ، على الرغم من الخصومة المذهبية بينهم وبين الفاطميين الشيعة ، فعرض على طغتكين - الذي آلت إليه السلطة في دمشق بعد وفاة دقاق بن تاج الدين تتش في صيف ١١٠٤ - أن يساعده في قتال العدو المشترك . وفعلاً استجاب طغتكين لنداء الفاطميين ، فأرسل إليهم أحد رجاله - وإسمه أصبهبد صباوا - ومعه ألف وثلثمائة فارس . وربما كانت هذه أول محاولة عملية يشترك فيها المسلمون في مصر والشام ضد الصليبيين[3] . ولكن حدث في المعركة التي دارت بين الصليبيين والمسلمين في أواخر أغسطس سنة ١١٠٥ أن أظهر الصليبيون تفوقهم مرة أخرى ، فانتهت المعركة بتمزيق القوات الفاطمية شر ممزق وفرار الدماشقة الذين أرسلهم طغتكين . أما الأسطول الفاطمي فقد قفل راجعاً إلى صور وصيدا وطرابلس ، ولكنه تعرض بعد

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ١٧٨ .

(٢) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٤٩٨ هـ .

(٣) المرجع السابق ، حوادث سنة ٤٩٩ هـ .

(٤) Foucher de Chartres, p. 414

ذلك – أثناء عودته إلى مصر – لعاصفة هوجاء قذفت نحو عشرين سفينة من سفنه على الموانئ الصليبية ، فأسرها الصليبيون [٤].

والواقع ان حملة الفاطميين سنة ١١٠٥ كانت آخر محاولة كبرى قاموا بها ضد الصليبيين في ذلك الدور . هـذا وان ظل الفاطميون يهددون الصليبيين بين حين وآخر ، ولكن في نطاق محدود . وكانت الهجمات الفاطمية تنبعث دائماً من مدينة عسقلان ، ومن هذا المركز أغارت القوات الفاطمية سنة ١١٠٦ على قافلة من الحجاج الصليبيين بين يافا وأرسوف ، كما أغارت سنة ١١٠٧ على الخليل . بل ان الفاطميين وصلوا سنة ١١١٠ إلى أسوار بيت المقدس ذاتها [١].

وفي تلك الأثناء لم يتخل بلدوين ملك بيت المقدس عن فكرة الاستيلاء على بقية المدن الساحلية التي ما زالت بأيدي الفاطميين ، وهي عسقلان في الجنوب وصور وصيدا وبيروت في الشمال . وقد بدأ بلدوين بمهاجمة صيدا سنة ١١٠٦ ، ثم انصرف عنها بعد قليل عندما تعهد له حاكمها بدفع مبلغ كبير من المال [٢]. ولم تكد تمض سنتان حتى وصل إلى شاطئ فلسطين – في أغسطس سنة ١١٠٨ – عدد كبير من السفن الوافدة من إيطاليا ، فأراد بلدوين الأول أن يستغل تلك القوة في الاستيلاء على صيدا من الفاطميين ، وشرع فعلاً في حصارها براً وبحراً . ولكن الأسطول الفاطمي أسرع إلى مياه صيدا ، واستطاع أن ينزل الهزيمة بالسفن الإيطالية [٣]. وكان ذلك في الوقت الذي طلب حاكم صيدا من طغتكين إمداده بقوة برية تساعده على دفع الصليبيين مقابل تعهده بدفع مبلغ كبير من المال ، فلبى طغتكين النداء ، وأرسل له نجدة كبيرة قدرها المؤرخون بخمسة عشر ألف مقاتل ، وعندئذ انسحب بلدوين إلى عكا . ولم يكد بلدوين يسحب قواته حتى امتنع أهل صيدا عن دفع المبلغ الذي تعهدوا بدفعه

(١) Runciman : op. cit., II, pp. 90 - 91

(٢) Albert d'Aix, pp. 632 - 634

(٣) Grousset : op. cit., I, p. 253

لحاكم دمشق ، بل لقد رفضوا أن يسمحوا للدماشقة بدخول المدينة خوفاً من أن تكون هناك مؤامرة من جانب طغتكين للاستيلاء على صيدا . وعندئذ هدد سلاجقة دمشق باستدعاء بلدوين لمهاجمة صيدا ، فرضخ صاحبها ، ودفع مبلغاً يقرب من ثلث الثمن المتفق عليه [1] .

وفي تلك الأثناء شاءت الظروف ان تلعب الدولة الفاطمية دوراً في تاريخ مدينة طرابلس ، وإن كانت الأحداث قد أثبتت أن الفاطميين كانوا أضعف من النهوض بمهمة الجهاد وحماية مصالح المسلمين في فلسطين . ذلك أنه عندما اشتد حصار الصليبيين على طرابلس اضطر صاحبها فخر الملك بن عمار إلى السفر في ربيع سنة ١١٠٨ إلى بغداد لطلب النجدة من الخليفة العباسي وسلطان السلاجقة [2] . ولكن أهل طرابلس – عندما ضاق بهم الحال في غياب ابن عمار – أرسلوا إلى الوزير الأفضل الجمالي بالقاهرة يطلبون حماية الدولة الفاطمية لهم ، ويعرضون عليه تسليم المدينة له ، ليتولى الفاطميون الدفاع عنها . وكان أن استجاب الأفضل لتلك الدعوة ، فأرسل إليهم شرف الدولة ابن أبي الطيب والياً سنة ١١٠٨ « ومعه الغلة وغيرها مما يحتاجون إليه أهل البلاد في الحصار . فلما سار فيها قبض على جماعة من أهل ابن عمار وأصحابه ، وأخذ ما وجده من آلاته وذخائره وغير ذلك ، وحمل الجميع إلى مصر في البحر » . وبذلك خرجت طرابلس من قبضة بني عمار وعادت إلى الفاطميين مرة أخرى [3] .

ولكن الفاطميين كانوا في حقيقة الأمر أضعف من أن يستطيعوا الدفاع عن طرابلس ، وخاصة بعد أن أتت امدادات برية وبحرية من الغرب مكنت الصليبيين من أحكام حصارهم عليها . ولو كانت الحكومة الفاطمية قد اتخذت عندئذ إجراء سريعاً لتموين طرابلس وتزويدها بالرجال والسلاح ، لأمكن للمدينة أن تقاوم ؛ ولكن الاسطول الذي أعدته القاهرة لنجدة طربلس ظل منتظراً في موانئ الدلتا بسبب الخلاف بين قادته ، فلما أزمع

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٢ & Albert d'Aix, pp. 654 - 655
(٢) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٥ .
(٣) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان (p. 536)

الحركة صادفته رياح مضادة عرقلت سيره . وفي تلك الأثناء ساءت أحوال أهل طرابلس « وسقط في أيديهم ، وذلت نفوسهم ، وزادهم ضعفاً تأخر الاسطول المصري عليهم بالنجده والمـــيرة »[1] . وأخيراً أبحرت العمارة الفاطمية قاصدة طرابلس بعـد فوات الأوان ؛ ولم تكد تصل إلى مياه طرابلس ذاتها « حتى وجدوا البلد قد أخذت ، فعادوا كما هم ! ! »[2] . وهنا يقف المؤرخ أبو المحاسن وقفة قصيرة ليلقي على الفاطميين تبعة سقوط طرابلس ، ويلومهم لعدم اكتراثهم بمحاربة الصليبيين ؛ ثم يحـدد مظاهر عدم الاكتراث بالدفاع عن طرابلس بثلاثـة أمور : أولها : تقاعدهم عن المسير تلك المدة الطويلة . وثانيها : ضعف العسكر الذي أرسلوه مـع أسطول مصر ، ولو كان لعسكر الأسطول قوة ، لدفع الفرنج من البحر عن البلد . وثالثها : عدم خروج الوزير الأفضل بنفسه على رأس العساكر المصرية . « هذا مع قوتهم (الفاطميين) في العساكر والأموال والاسلحة »[3] . ومهما يكن من أمر ، فان الصليبيين دخلوا طرابلس في ١٢ يوليو سنة ١١٠٩ ، وسمح للقائد الفاطمي بالخروج سالماً مع فريق من رجاله[4] .

وزاد من وقع سقوط طرابلس ، أن بلدوين الأول أخذ يهاجم بيروت سنة ١١١٠ . وقد استمر حصار بيروت بضعة أشهر ، حاول الفاطميون خلالها إرسال نجدات إليهـــا عن طريق البحر ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل . وعندما يئس صاحب بيروت من وصول مساعدات إليه ، فر في سفينة ليلا إلى جزيرة قبرص ، وعندئذ اضطر أهل بيروت إلى الاستسلام للصليبيين الذين أحدثوا مذبحة رهيبة بين المسلمين داخل بيروت[5] . وبعد قليل وصلت إلى عكا قوة من الصليبيين النرويجيين ، فاستغل بلدوين تلك

(١) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠٣ هـ .
(٢) المرجع السابق .
(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهره ، ج ٥ ، ص ١٧٩ .
(٤) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠٣ هـ .
(٥) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٦٧ - ١٦٨ . Foucher de Charters, p. 421

القوة في القيام بمحاولة جديدة للاستيلاء على صيدا . وعندما اشتد حصار الصليبيين على صيدا من ناحيتي البر والبحر ، أدرك قاضيها وشيوخها أنه لا أمل في النجاة إلا بالتسليم ، فسلموا المدينة للملك بلدوين في ديسمبر سنة ١١١٠ [١] .

ولم تلبث مدينة عسقلان هي الأخرى – وهي القاعدة الحربية الرئيسية للفاطميين في فلسطين – أن أوشكت أن تدخل تحت حماية الصليبيين . ذلك أن حاكم عسقلان – شمس الخلافة – أرسل إلى بلدوين الأول « مالاً وعروضاً » طالباً عقد اتفاقية دفاعية بين الطرفين ، مع استعداده لدفع الجزية للصليبيين [٢] . وكان أن انزعج الوزير الأفضل لتلك الأخبار ، لأن عسقلان بالذات كانت بالنسبة للدولة الفاطمية مفتاح فلسطين وبالنسبة للصليبيين مفتاح مصر ، لذلك أرسل الأفضل حملة تحت ستار محاربة الصليبيين ، وأعطى تعليمات سرية لقائد الحملة بعزل شمس الخلافة ويتولى هو حكم المدينة بدله [٣] . على أن شمس الخلافة أوجس خيفة من تلك الحملة ، فرفض أن يفتح لها أبواب عسقلان ، كما رفض أن يخرج لمقابلة قائد الحملة ، فعادت أدراجها إلى القاهرة . ويروي ابن الأثير أن شمس الخلافة أخذ يتشكك فيمن حوله من العرب « فأحضر جماعة من الأرمن واتخذهم جنداً » ؛ الأمر الذي أساء إلى شعور أهل عسقلان ، فثاروا على شمس الخلافة وقتلوه ونهبوا داره سنة ١١١١ ؛ وفي الحال أرسلت القاهرة حامية قوية أعادت الامور إلى نصابها في عسقلان [٤] . وعندما سمع الملك بلدوين بخبر تلك الثورة ضد شمس الخلافة ، أسرع إلى عسقلان ، ولكنه وصلها وقد انتهى كل شيء ، فعاد بخفي حنين « وبذلك قدر لعسقلان أن تظل أربعين سنة أخرى شوكة في حلق الصليبيين » [٥] .

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠٤ هـ . Guillaume de Tyr, p. 478. &

(٢) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠٤ هـ .

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٧٢ Albert d'Aix, pp. 676 – 680. &

(٤) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٠٤ هـ .

(٥) Runciman : op. cit., II, p. 95

أما مدينة صور ، فكانت — مثل عسقلان — من المدن التي استعصت على بلدوين الاول لأنها اعتمدت دائماً على الخلافـــة الفاطمية وتلقت منها الامدادات . ولكن أهــل صور لم يلبثوا أن أحسوا بحرج موقفهم أمام الاغارات الصليبية المتكررة من ناحية ، وعجز الدولة الفاطمية عن مساعدتهم في كثير من الحالات من ناحية أخرى ؛ ولذلك اتجهوا نحو طغتكين أتابك دمشق طالبين حمايته بوصفه أكبر قوة إسلامية قريبة منهم . ويشير ابن القلانسي إلى أن الوزير الأفضل الفاطمي كان مشغولاً عندئذ بوباء خطير ألم بمصر [1] . وكان ان استجاب طغتكين إلى ما طلبوا ، فأمد أهل صور ببضع مئات من الدماشقة وعين عليهم والياً — اسمـــه مسعود — وفرق عليهم المؤن والأموال « فطابت نفوس أهل البلد » [2] .

ويبدو أن الحصار الذي فرضه بلدوين الاول على صور في نوفمبر ١١١١ لم يكن تاماً لعـــدم وجود أسطول صليبي قوي يحبس المدينة من ناحية البحر ، مثلما كان الحال في حصار بيروت وصيدا . حقيقة أن بعض السفن البيزنطية وصلت أمام صور ، ولكن هـذه السفن كانت على درجة من القلة والضعف حالت دون قيامها بعمل حاسم . وفي نفس الوقت لم يتقاعس الوزير الأفضل الفاطمي في شحن صور بالذخيرة والميرة ، مما مكن أهلها من الثبات داخلها ، في الوقت الذي كان طغتكين يساعدهم خارجها [3] . وهكذا اضطر بلدوين الأول إلى رفـع الحصار والعودة من حيث أتى في ابريل سنة ١١١٢ . ولما طلب أهل صور من طغتكين الاشتراك في حكمهم وحمايتهم ، ذهب اليهم وتسلم البلد ، وقال لهم « أنا ما فعلت ما فعلت إلا لله تعالى، لا رغبة في حصن ومال ؛ ومتى دهمكم عدو جئتكم بنفسي ورجالي » . ثم استقر الرأي بـــين الأفضل الفاطمي وطغتكين على أن تقوم حامية دمشقية في صور إلى جانب الحامية الفاطمية ، ويتولى القيادة العامة للقوات

---

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٨١ .

(٢) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٨ هـ.

(٣) سبط بن الجوزي : مرآة الزمان ، ج ١٢ مجلد ٣ ص ٢٦٨ .

المشتركة قائد من قبل طغتكين ، في حين تظل الخطبة والسكة للفاطميين [١] .

والواقع ان ما حدث في صور من ناحية وفي عسقلان من ناحية أخرى ، إنما يدل على بداية صحوة إسلامية في جنوب بلاد الشام ، هي في حقيقة الأمر جزء من حركة الافاقة الشاملة التي أخـذ العالم الإسلامي يمر بها في النصف الأول من القرن الثاني عشر . ولم تلبث ان امتدت هذه الصحوة إلى الدولة الفاطمية ذاتها ، فتقدم جيش فاطمي من عسقلان سنة ١١١٣ لمهاجمة بيت المقدس ، ووصل الفاطميون إلى أسوار المدينة فعلاً ، ثم عادوا من حيث أتوا لاهتمام الصليبيين بتحصين المدينة [٢] . كذلك خرجت قوة فاطمية من عسقلان سنة ١١١٥ لمهاجمة الصليبيين في يافا ، ولكنها عادت دون أن تحقق شيئاً [٣] . أما في مصر ، فقد أدت سياسة الملك بلدوين الاول إلى تحريـك شعور المصريين وتنبيههم إلى الخطر الذي يتهددهم في بلادهم من جانب الصليبيين . ذلك أن بلدوين الاول عمل على حماية مملكة بيت المقدس من ناحية الجنوب الشرقي ، وذلـك عن طريق السيطرة على الصحراء الممتـــدة جنوبي البحر الميت حتى خليج العقبة ، وهي المنطقة المعروفة باسم وادي عربة . ومن الواضح أنه مع ما لهذا المشروع من أهمية دفاعية ، فانه يمكن الصليبيين أيضاً من عزل مصر عن بقية العالم الإسلامي في الشرق ، وقطع الطريق البري بينها وبين الشام والعراق والحجاز [٤] .

وقد بدأ بلدوين الاول بالسيطرة على وادي عربة جنوبي البحر الميت ، ثم شيد سنة ١١١٥ حصن الشوبك ليكون مركزاً يمكن الصليبيين من السيطرة على وادي عربة بأجمعه [٥] . وفي العام التالي — ١١١٦ — خرج بلدوين في حملة أخرى ، ومضى حتى أيلة على ساحل خليج العقبة ، حيث

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١٨١ - ١٨٢ .
(٢) Foucher de Chartes; pp. 426 — 427
(٣) Guillaume de Tyr : pp. 494 — 495
(٤) Grousset : L'Empire du Levant ; p. 213
(٥) Runciman : op. cit. ; I, pp. 97 — 89

فرّ الأهالي من وجهه . وقد بنى بلدوين في أيله قلعة حصينة للتحكم في الطريق البري للقوافل بين مصر والشام[1] ؛ كما شيد قلعة أخرى في جزيرة فرعون الواقعة قبالة أيله في خليج العقبة . وبذلك تمكن الصليبيون من الاشراف على شبه جزيرة سيناء الواسعة ، ولم يبق أمام بلدوين سوى أن يهاجم الفاطميين في عقر دارهم ليشعرهم بقوته . وفي مارس سنة ١١١٨ خرج بلدوين على رأس قوات غير كبيرة ، وعبر الصحراء من غزة إلى العريش حتى وصل إلى الفرما واستولى عليها وأحرق جامعها ومساجدها[2] . ويروي المؤرخ ابن الأثير أن الملك بلدوين وصل إلى مدينة تنيس جنوبي بحيرة المنزلة ، كما يشير بعض المؤرخين الصليبيين إلى أنه وصل إلى مصب نهر النيل فعلاً ؛ ولكنه لم يستطع أن يوغل في الأراضي المصرية أكثر من ذلك لصغر قوته ثم لمرضه المفاجئ . وسواء جاء ذلك المرض لأنه سبح في النيل عند تنيس « فانتقض جرح كان به » على قول ابن الأثير ؛ أو أنه مرض بسبب أكلة سمك من بحيرة المنزلة — على قول أبي المحاسن — ؛ فالمتفق عليه هو أن أصحابه شقوا بطنه ، وصبروه — أي حنطوه — ورموا أحشاءه في المكان الذي نسب إليه وما زال يعرف حتى اليوم باسم سبخة البردويل — قرب بور سعيد الحالية — وهو المكان الذي اعتاد الناس أن يرجموه حتى أيام أبي المحاسن في عصر المماليك[3] .

ويبدو أن جرأة الصليبيين في مهاجمة مصر ، كان لها أثرها في ايقاظ الدولة الفاطمية من سباتها وجعلها أكثر إحساساً بالخطر المباشر الذي يتهددها ، فشرع الوزير الأفضل في القيام بمحاولة جديدة يرد بها على العدوان الصليبي ، وبادر بارسال جيوشه إلى عسقلان وأسطوله إلى صور . وفي ذلك الدور تمت بصورة أوضح المعجزة الكبرى ، وهي تحالف الدماشقة السنيين مع الفاطميين الشيعة ضد الصليبيين ؛ فتم الاتصال بين الوزير الأفضل

(١) Setton : op. cit. : I, p. 406

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ١٧١ .

(٣) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٢ هـ .

في مصر وطغتكين في دمشق على القيام بعمل مشترك ضد العدو المشترك ، ووافق الأفضل على أن يضع جيوشه في عسقلان تحت قيادة طغتكين[1]. ولم يلبث أن حضر طغتكين بنفسه إلى عسقلان وعندئذ أخبره قائد الجيش الفاطمي بأن لديه تعليمات « بالوقوف عند رأي طغتكين والتصرف على ما يحكم به »[2]. وكان أن أحس الملك بلدوين الثاني – ملك بيت المقدس الجديد (١١١٨ – ١١٣١) – بخطورة الموقف ، فحاول عزل طغتكين عن الأفضل ، وعرض على الاول عقد هدنة ، ولكن طغتكين رفض عرضه . على أن الموقف لم يؤد إلى صدام بين الطرفين ، إذ رابط كل من الصليبيين والمسلمين مدة شهرين أو ثلاثة ، ثم انصرف كل فريق من حيث أتى[3].

ويلمس المتتبع لتاريخ الدولة الفاطمية في ذلك الدور فتوراً ملحوظاً في مواجهة الصليبيين ومقاتلتهم . ويبدو خلال ذلك اتجاه قوي في المعسكر الفاطمي لمهادنة الصليبيين ، وعدم الجد في محاولة طردهم من مواقعهم في جنوب بلاد الشام . وظهر هذا الاتجاه قوياً بين المتطرفين من شيعة البيت الفاطمي ، وهم الذين رأوا في بقاء الصليبيين ضماناً لحماية ملك الفاطميين من أطماع السلاجقة[4]. وزاد من سلبية الدولة الفاطمية في ذلك الدور أن الوزير الأفضل أخذ يقترب من نهايته . والحق أن الوزير الأفضل – مع كونه أرمني الأصل – إلا أنه لم يأل جهداً في مقاتلة الصليبيين ، كما احتضن أنصار حركة الجهاد وقربهم منه[5]. وسواء ابتغى الأفضل من سياسته هذه الجهاد لذاته ، أو اتخذ تلك السياسة أداة للحد من نشاط ونفوذ

---

(١) المقريزي : المواعظ ، ج ١ ، ص ٣٤٢ .

(٢) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٢ هـ .

(٣) Foucher de Chartres ; pp. 617 — 619

(٤) المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ، ص ٣١٠ . جمال الدين بن ظافر : أخبار الدول المنقطعة ورقة ٧٤ ب .

(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ج ١ ، ص ٤٧٩ . أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٢٣١ – ٢٣٣ .

الخليفة الآمر الفاطمي (١١٠١ — ١١٣٠) — وهو الخليفة الطموح الذي أراد الحد من نفوذ الوزراء العظام — فالذي يعنينا هو أن الوزير الأفضل اغتيل في أواخر سنة ١١٢١ ، وأن هذا الاغتيال مرتبط بسياسته السابقة . ويقال في سبب مقتل الوزير الأفضل أنه سمح لطغتكين — وهو أتابك دمشق السني — بارسال قوة للمشاركة في الدفاع عن صور ، الأمر الذي أثار غلاة الشيعة في مصر ، مما أدى إلى مقتل الأفضل بيد بعض الباطنية الذين كانوا « يكرهون الأفضل لأسباب منها تضييقه على إمامهم (الخليفة الفاطمي) »[١] .

على أن الخليفة الآمر الفاطمي كان لا يستطيع أن يكشف عن سياسته تجاه الصليبيين بعد مقتل الأفضل مباشرة ، حرصاً على مكانته في العالم الإسلامي . ولذلك رأى أن يسترضي الرأي العام فأنفذ حملة كبيرة من عسقلان لحصار يافا براً سنة ١١٢٣ ، في الوقت الذي خرج الاسطول الفاطمي لمهاجمتها من ناحية البحر[٢] . وكانت الحامية الصليبية في يافا صغيرة ، مما جعلها توشك على الاستسلام ، ولكن وصول نجدة صليبية جعل الفاطميين يفكرون في الانسحاب إلى يبنا ، على الطريق بين يافا وعسقلان . وفي المعركة التي دارت بين الفاطميين والصليبيين عند يبنا في أواخر مايو سنة ١١٢٣ ، انهزم الفاطميون وولوا الأدبار ، واقتفى الصليبيون أثرهم ، يقتلون ويأسرون وينهبون ما يصل إلى أيديهم[٣] .

ولم تلبث أن انكشفت بعد قليل سياسة الخليفة الآمر الفاطمي في مسألة الصليبيين ، فتخلص الفاطميون من القوات الدمشقية السنية التي كانت تشترك معهم في الدفاع عن صور ، كما تخلصوا من مندوب طغتكين في تلك المدينة . ذلك أن الخليفة الآمر أرسل أسطولاً إلى صور سنة ١١٢٢

---

(١) ابن الأثير : الكامل ؛ حوادث سنة ٥١٥ هـ .
(٢) Setton , op. cit. ; I, p. 421
(٣) Foucher de Chartres ; pp. 450 – 451

لعزل الحاكم الدمشقي مسعود ، فقبض عليه وأحضر إلى القاهرة . وقد انتقد المؤرخ أبو المحاسن هذا التصرف من جانب الفاطميين ، لأنه حرم صور من الرجل القوي الذي « فعل ما فعل مع الفرنج من قتالهم وحفظ سور المدينة هذه المدة الطويلة »[١]. وهكذا ساءت أحوال صور وتعرضت للاهمال من جانب الفاطميين . ويتضح من المقارنة بين ما ذكره المقريزي عن كمية الميرة التي كانت تصل سنوياً إلى صور أيام الوزير الأفضل ، وبين ما ذكره ابن ميسر عن الكمية التي كانت تصلها على أيام الوزير ابن البطائحي خليفة الأفضل ، أن الدولة الفاطمية بعد مقتل الأفضل انقصت المعونة التي كانت ترسلها إلى صور إلى الخمس[٢].

ومهما يكن من أمر ، فان تلك الأوضاع أتاحت فرصة طيبة للصليبيين ليستغلوا الموقف السيء الذي أمست فيه صور من ناحية ، والشقاق بين دمشق والقاهرة من ناحية أخرى « فتحرك طمعهم فيها ، وحدثوا نفوسهم بتملكها ، وشرعوا في الجمع والتأهب للنزول عليها والمضايقة لها »[٣]. ولما أحس أهل صور بشدة وطأة الصليبيين عليهم ، أرسلوا إلى الخليفة الآمر يشكون إليه ، فأحس الخليفة بعجزه ، واضطر مرة أخرى إلى أن يحيلهم إلى طغتكين ، إذ رد عليهم قائلاً « قد رددنا أمرها إلى ظهير الدين طغتكين ليتولى حمايتها والذب عنها »[٤]. ومرة أخرى عاد طغتكين صاحب دمشق يعزز حامية صور « ويرتب بها من الجند وغيرهم ما ظن أن فيه الكفاية »[٥].

على أن هذه الجهود لم تفلح في إنقاذ صور . ذلك أن البندقية كانت قد أعدت حملة صليبية ضخمة من ثلثمائة سفينة تحمل خمسة عشر ألف

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ١٨٢ .
(٢) المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ . ابن ميسر : تاريخ مصر ، ج ٢ ، ص ٦٣ .
(٣) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٨ هـ .
(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .
(٥) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٨ هـ .

جندي لمساعدة الصليبيين بالشام [1] . وكان أن وصل الاسطول البندقي إلى الشام في مايو سنة ١١٢٣ ، فاتجه إلى عسقلان حيث دمر الاسطول الفاطمي هناك ، ثم أغار البنادقة على الشاطئ الجنوبي لفلسطين حتى العريش ، وفي طريق عودتهم إلى عكا أسروا أسطولاً تجارياً إسلامياً من عشر سفن محملة بالبضائع [2] . ولا شك في أن تدمير الاسطول الفاطمي في مياه فلسطين أعطى الصليبيين حرية العمل ضد المعاقل والموانئ الفاطمية القليلة التي ما زالت باقية على ساحل الشام ، وأهمها صور وعسقلان . ولم تفلح جهود القوى الإسلامية ، المتباينة في الدفاع عن صور [3] ، ولم تستطع صور نفسها الصمود طويلاً رغم حصانتها القوية [4] . وأخيراً اضطرت صور إلى التسليم في أوائل يوليو سنة ١١٢٤ « بعد أن أشرف أهلها على الهلاك » [5] .

ومرة أخرى ارتفع صوت خافت من مصر يتهم الخليفة الآمر الفاطمي بأنه فرط في صور ، ويطالب الخلافة الفاطمية باتخاذ سياسة إيجابية في جهاد الصليبيين بالشام . وزاد من الانقسام الداخلي في الدولة الفاطمية أن الخليفة الآمر الفاطمي قبض على وزيره ابن البطائحي سنة ١١٢٥ ثم صلبه . ولم يتخذ الخليفة الآمر بعد ابن البطائحي « وزير سيف بل استبد بأموره وباشرها بنفسه » [6] ، واستعان بالمشيرين من غير المسلمين ، فولاهم مناصب الدولة ، وظهر منهم بهرام الأرمني الذي « صادر عامة من بالديار المصرية ، من كاتب وحاكم وجندي وعامل وتاجر ، وامتدت يده إلى الناس على

---

(١) Heyd : Hist. du Commerce, I, pp. 142 – 143

(٢) Foucher de Chartres : pp. 452 – 453

(٣) عن هذه الجهود أنظر : ابن العديم : زبدة الحلب

(٤) وصف الرحالة ابن جبير صور في عصر الحروب الصليبية بأنها « مدينة يضرب بها المثل في الحصانة ، لا تلقى لطالبها بيد طاعة ولا استكانة » . (رحلة ابن جبير ص ٢٧٧ طبعة بيروت) .

(٥) ابو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٥١٨ هـ . ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥١٨ هـ .

(٦) ابن ميسر : تاريخ مصر ، ج ٢ ، ص ٧٣ .

اختلاف طبقاتهم »[1] . وكان من الطبيعي أن يجنح مستشارو الدولة الفاطمية من المسيحيين إلى مسالمة الصليبيين بالشام . وزاد هذا الاتجاه قوة بعد اغتيال الخليفة الآمر في خريف سنة ١١٣٠ وقيام ابن عمه الحافظ محله في الخلافة ، لأن الحافظ هذا كان من أشد المتحمسين لمسالمة الصليبيين ، وقيل أنه أشار بقتل الوزير الأفضل[2] .

ولم يرض المتحمسون للجهاد عن ذلك الوضع ، فجمعوا صفوفهم بزعامة رضوان بن الولخشي ، وأطلقوا سراح أحمد ابن الوزير الأفضل وعينوه وزيراً في حفل كبير ، أظهروا فيه حنقهم على البيت الفاطمي وسياسته[3] . وقد ظهرت استجابة الوزير الجديد لسياسة الجهاد في خروج الجيوش الفاطمية من عسقلان وإغارتها على الصليبيين في اقليم يافا ، حتى وصلوا إلى مشارف أرسوف[4] . على أن الوزير أحمد بن الأفضل لم يعش طويلاً ليواصل سياسته ، وإنما اغتيل سنة ١١٣١ بيد يانس ، وهو أمير من أصل أرمني . ولم يلبث أن دب الخلاف بين يانس هذا الذي تولى الوزارة والخليفة الحافظ الفاطمي ، وهو خلاف تطور إلى صراع دموي أفاضت المصادر في شرحه ، وانتهى بموت يانس مسموماً قبل أن يمر عام على توليه منصب الوزارة[5] . وفي خلال الحرب الأهلية التي شهدتها الدولة الفاطمية في العامين التاليين ، برز الأمير بهرام الأرمني ، فولاه الخليفة الحافظ الفاطمي الوزارة رغم أنه كان يدين بالنصرانية . ولم يدخر الوزير بهرام جهداً في فتح أبواب مصر أمام بني جنسه من الأرمن ، فضلاً عن أنه شجع سياسة المعايشة السلمية مع الصليبيين بالشام وقاوم أنصار حركة الجهاد[6] . وأثار هذا الوضع المسلمين داخل مصر وخارجها ، فقامت ثورة بزعامة رضوان ابن

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٦٩ .
(٢) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٢٠٤ .
(٣) تاريخ ابن الفرات ، ج ٣ ، ص ١٨ . ابن ميسر : تاريخ مصر ، ج ٢ ، ص ٨١ .
(٤) Guillaume de Tyr, pp. 627 - 633
(٥) المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ص ٢٦ ، ابن ميسر : تاريخ مصر ، ج ٢ ص ٧٥ — ٧٦
(٦) ابن ميسر : تاريخ مصر ، ج ٣ ص ٧٩ ، تاريخ ابن الفرات ، ج ٣ ص ٦٠

الوحشي الذي خطب في الناس خطبة بليغة « حرض الناس فيها على الجهاد » . وكان أن فر بهرام في حين ولى رضوان بن الوحشي الوزارة سنة ١١٣٧ [1] .

والحق أن الوزير رضوان بن الوحشي كان من أشد المتحمسين لحركة الجهاد ضد الصليبيين ، فما كاد يتولى الوزارة حتى أنشأ ديواناً جديداً أطلق عليه إسم « ديوان الجهاد » [2] . وفي الوقت نفسه أخذ يطارد الأرمن ويقصيهم عن مناصب الدولة ، حتى بلغ به الأمر حد التنديد بالخليفة الحافظ الفاطمي وسياسة الاستكانة التي أتبعها تجاه الصليبيين بالشام . وعندما وجد رضوان بن الوحشي أن الخليفة الحافظ يعمل سراً لتمكين الأرمن من استعادة نفوذهم في الدولة ، فضلاً عن جهود الخليفة في استثارة عداء بعض طوائف الجيش الفاطمي ضد الوزير ؛ الأمر الذي يؤثر تأثيراً خطيراً على حركة الجهاد التي عزم رضوان بن الوحشي المضي فيها ، فر ابن الوحشي نحو الشمال ليستعين ببطل كبير من أبطال الجهاد وعلم من أعلام الوحدة الإسلامية في القرن الثاني عشر للميلاد ، وهو عماد الدين زنكي .

وكان السلطان محمود السلجوقي قد عين زنكي أتابكا على الموصل سنة ١١٢٧ ، فنظم أمورها ، وشرع يضع أساس خطة متكاملة لجهاد الصليبيين . وقد أدرك زنكي بثاقب بصره أن مثل هذه الخطة لا يمكن أن تنجح إلا إذا تم توحيد القوى الإسلامية في الشرق الأدنى ؛ فضم حلب سنة ١١٢٨ ، وبذلك جمع بين الموصل وحلب ، وهما أكبر مركزين للمسلمين في شمال العراق والشام [3] . وفي الوقت الذي كان زنكي يسعى جاهداً لضم مدينة دمشق ، حتى تمتد الجبهة الإسلامية المتحدة إلى أواسط الشام ؛ أرسل إليه

(١) العيني : عقد الجمان ، ج ١٦ ق ١ ص ٥٧ ، تاريخ ابن الفرات ، ج ٣ ص ١٨

(٢) ابن ميسر : تاريخ مصر ، ج ٢ ص ٨٢

(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ٣٤ - ٤٠ ، ابن الأثير : التاريخ الباهر ص ٣٧ - ٣٨

الوزير الفاطمي رضوان بن الولخشي طالباً التضامن معه في جهاد الصليبيين ، والاستعانة به ضد الخلافة الفاطمية الشيعية المتقاعسة عن الجهاد .

ويحكي لنا أسامة بن منقذ – وهو شاهد عيان ساهم بنفسه في أحداث تلك الفترة – ما كان من أمر الوزير رضوان ، فيقول أنه اتجه إلى صلخد (صرخد) في الوقت الذي كان زنكي يحاصر بعلبك . وعندما تم الاتفاق بين زنكي والوزير الفاطمي على اللقاء عند بعلبك ، ذعر معين الدين أنر صاحب النفوذ في دمشق ، واستدعى أسامة بن منقذ وقال له « هذا الرجل (رضوان) إن انضاف إلى أتابك (زنكي) دخل علينا منه ضرر كبير !! »[1] وكان أن قصد أسامة بن منقذ الوزير رضوان بن الولخشي ، وما زال يثنيه عن عزمه حتى عدل ابن الولخشي عن مقابلة زنكي ، واكتفى بأن جهز جيشاً كبيراً عاد به إلى مصر في سبتمبر سنة ١١٣٩ ليحارب جند الخليفة الفاطمي قرب باب الفتوح . غير أنـــه لم يلبث أن أرغم على المسير إلى الوجـه القبلي ، حيث طارده الأمير أبو الفضل بن مصال ، وانتهى الأمر بحبسه في القصر ثم قتله بعـــد ذلك[2] . وهكذا باء بالفشل مشروع التعاون بين زنكي وابن الولخشي للقضاء على الدولة الفاطمية أولاً ثم مواصلة الجهاد ضد الصليبيين بعد ذلك ، فدخلت الدولة الفاطمية مرة أخرى دور ركود واضح .

والواقع أن حركة الوحدة في العالم الإسلامي تمهيداً للجهاد كان اتجاهها في ذلك الدور من الشمال لا من الجنوب ، فاستولى زنكي على الرها سنة ١١٤٤ ، ثم خلفه ابنه نور الدين محمود ليستأنف سياسته ويستولي على دمشق سنة ١١٥٤ ، وبذلك جاء دور مصر لتمتد الجبهـــة الإسلامية المتحدة من الفرات إلى النيل[3] . وفي تلك الأثناء لم يغفل الصليبيون أمر مصر بعـد أن ظهر للعيان مدى ضعف الخلافة الفاطمية وعجزها عن الاحتفاظ بكيانها . وهنا

(١) اسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص ٣٠ – ٣٢

(٢) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ١٧٨ (الطبعة الثانية)

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور : الحركة الصليبية ، ج ٢ ص ٦٦٤

نلاحظ أن الاتجاه الطبيعي لتوسع الصليبيين في الربع الأول من القرن الثاني عشر كان في الشمال الشرقي ، حيث لم توجد قوة إسلامية كبيرة عند أطراف الفرات تحول دون ذلك التوسع . ولكن ظهور قوة الزنكيين في شمال العراق والشام ، جعلت حركة التوسع الصليبي تتخذ منذ منتصف ذلك القرن اتجاهاً آخر ، هو الاتجاه الجنوبي الغربي ، أي على حساب مصر والفاطميين [١] .

على أن غزو مصر — وهي السياسة التي اتخذت طابعاً عملياً واسع النطاق على يد عموري الأول فيما بعد — كان لا بد من التمهيد له بالاستيلاء على عسقلان وهي القاعدة الوحيدة التي بقيت للفاطميين في فلسطين . وهذا ما قام به الملك بلدوين الثالث ملك بيت المقدس ، بعد أن تم تتويجه وأخذ يفكر في القيام بعمل حربي هام يضفي عليه وعلى حكمه هالة من المجد والأهمية في نظر معاصريه [٢] .

وقد مهد بلدوين الثالث لغزو عسقلان بعدة ترتيبات هامة ، حربية وسياسية . ففي الجانب الحربي بدأ في أواخر سنة ١١٤٩ وأوائل سنة ١١٥٠ بإعادة تحصين غزة ، فهدم أسوارها القديمة ، وبنى لها سوراً جديداً ، كما شيد بها قلعة قوية عهد بحراستها إلى الداوية [٣] . وفي الجانب السياسي كان لا بد لبلدوين الثالث قبل أن يشرع في مهاجمة عسقلان من أن يؤمن ظهر مملكة بيت المقدس من جانب دمشق . ولم يكن التحالف بين دمشق وبيت المقدس أمراً صعب الحدوث في ذلك الدور ضد العدو المشترك نور الدين محمود ، الذي أخذ يسعى لتحقيق الجبهة الإسلامية المتحدة ويهاجم دمشق مرة بعد أخرى لضمها إلى تلك الجبهة . وفي ذلك يقول ابن القلانسي أن الدماشقة « عاهدوا الافرنج أن يكونوا يداً واحدة على من يقصدهم من المسلمين » . في حين يقول أبو شامة أن حكام دمشق « راسلوا الفرنج

---

(١) Michad : op. cit : II , p. 217

(٢) Setton : op. cit. : I, p. 536

(٣) Guillaume de Tyr, p. 778

بخبره (نور الدين) وقرروا معهم الانجـــاد عليه »[1] . وهكذا مكنت الأوضاع السائدة في العالم الإسلامي بلدوين الثالث ملك بيت المقدس من أن يوجه جهوده ضد الفاطميين في عسقلان ، وهو آمن من جانب أتابكة دمشق[2] .

والواقع أن الخلافة الفاطمية كانت تحتضر فعلاً عنـد منتصف القرن الثاني عشر . وعندما توفي الخليفة الحافظ سنة ١١٤٩ ، خلفه ابنه الظافر (١١٤٩ — ١١٥٤) الذي استبدّ بالسلطة في عهده الوزير العادل بن السلار . وفي الوقت الذي كان الخليفة الفاطمي يكيد لابن السلار ويدبر المؤامرات للتخلص منه بسبب اعتناق ابن السلار للمذهب السني[3] ؛ إذا بإبن السلار يضع مشروعاً لمقاتلة الصليبيين في غزة وعسقلان ، ويسعى للاتفـاق مع نور الدين محمود لتنفيذ هذا المشروع . وكان أسامة بن منقذ في مصر عندئذ فاستدعاه الوزير الفاطمي ابن السلار ، وعهد إليه بمهمة الإتصال بنور الدين ، وقال له « تأخذ معك مالاً وتمضي إليه ينازل طبرية ، ويشغل الفرنج عنا لنخرج من هاهنا نخرب غزة »[4] . وربما سمع الوزير ابن السلار بنية ملك بيت المقـدس الصليبي في الإستيلاء على عسقلان وغزو مصر ، فأراد بهذا المشروع أن يصرفه عن قصده . ومهما يكن من أمر فإن أسامة بن منقذ سافر من مصر مزوداً بستة آلاف دينار مصرية ، عدا الثياب وغيرها ، واتجـه إلى الشام حيث التقى مع أسد الدين شيركوه في بصرى ، ومنها صحبه إلى دمشق . ولكن نور الدين محمود أبى الإستجابة لمشروع ابن السلار ، وقال لأسامة « يا فلان ، أهل دمشق أعداء ، والإفرنج أعداء . ما آمن منهما إذا دخلت بينهما !![5] » ومعنى ذلك أن نور الدين محمود أبى أن

---

(١) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٠٩ ، ابو شامة : كتاب الروضتين ، ص ٧٠

(٢) Grousset : Hist des Croisades, Tome 2, pp. 342 - 351

(٣) حسن ابراهيم حسن : تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ١٨٤

(٤) اسامة بن منقذ : كتاب الاعتبار ، ص ١٠

(٥) المرجع السابق ، ص ١٤

يغامر بحروب ضد مملكة بيت المقـــدس الصليبية في ذلك الدور الذي لم تكتمل فيه الجبهة الإسلامية المتحدة ، والذي كان حكام دمشق فيه يناصبونه العداء ، مما يوقعه بين نارين . ومع ذلك فإن نور الدين محمود سمح لأسامة أن يستأجر بالمال الذي زوده به الوزير الفاطمي ابن السلار جنداً يحارب بهم الصليبيين ، فجمع أسامة ثمانمائة وستين فارساً ، وزوده نور الدين بثلاثين فارساً من أصحابه ، حتى يكون الإسم له فيما قد يحققه من انتصارات على الصليبيين [1] .

وكان أن نازل أسامة بن منقذ — بما توافر له من قوة — الصليبيين في عسقلان وبيت جبريل ويبنا ، ولكنه لم يستطع أن يحقق أي نجاح حربي ملحوظ في تلك العمليات الحربية ، لصغر قواته من ناحية ، وعدم تمسكها بروح النظام والطاعة من ناحية أخرى . وعندئذ استدعاه الوزير السلار إلى القاهرة ، فحضر تاركاً أخـــاه عز الدولة أبو الحسن علي في عسقلان ليواصل مقاتلة الصليبيين في غزة ؛ ولكن أبا الحسن لم يلبث أن استشهد في تلك العمليات [2] .

ومهما يكن من أمر ، فإننا نخرج من هذه الحوادث بعدة معان : أولها إستمرار تمسك وزراء الدولة الفاطمية — وهم أصحاب النفوذ الفعلي فيها — بفكرة الجهاد . وثانيها إتجاه هؤلاء الوزراء إلى زنكي ثم إلى ابنه نور الدين محمود طالبين محالفتهم والإستعانة بهم في تنفيذ مشاريعهم ضـــد الصليبيين ، وذلك بعد أن يئس الوزراء من أمر الخلفاء الفاطميين أنفسهم . وثالثها اضطراب أحوال الدولة الفاطمية وضعفها ، وعجزها عن القيـــام بعمل حربي منفرد ضد الصليبيين بالشام .

وهكذا وجد بلدوين الثالث ملك بيت المقدس في أوضـــاع القوى الإسلامية في مصر والشام خير مشجع له على القيام بمشروعه الكبير الخاص

(١) المرجع السابق
(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ — ١٦

بالإستيلاء على عسقلان – تمهيداً لمد نفوذه إلى مصر نفسها – ؛ فشرع في حصار عسقلان في أواخر يناير ١١٥٣ ، منتهزاً فرصة الإضطرابات الداخلية في مصر « واشتغالهم (الفاطميون) عن عسقلان »[١] . وقد استمر الحصار بضعة أشهر ، حاول الفاطميون خلالها أن يمدوا أهل عسقلان بالمعونة عن طريق البحر ، فأرسلوا أسطولاً كبيراً من سبعين سفينة محملة بالسلاح والمؤن ، ونجح ذلك الأسطول في اختراق الحصار الذي فرضته الأساطيل الصليبية على عسقلان من ناحية البحر[٢] . وكان وصول هذه النجدة إلى حامية عسقلان حافزاً لها على مواصلة المقاومة في صبر وشجاعة . ولكن الحصار طال ، وازداد هجوم الصليبيين عنفاً ، فلم تجد حامية عسقلان بداً من طلب الأمان ، ودخل الصليبيون المدينة في ١٩ أغسطس سنة ١١٥٣ ليحولوا جامعها الكبير إلى كنيسة تحمل اسم القديس بولس . ومع ذلك فقد امتدح ابن القلانسي سلوك الصليبيين تجاه أهل عسقلان ، إذ سمحوا لهم بالخروج سالمين « فخرج منها من أمكنة الخروج في البر والبحر إلى ناحية مصر وغيرها[٣] » .

وباستيلاء الصليبيين على عسقلان ، يكونوا قد أتموا بسط سيطرتهم على ساحل الشام وفلسطين بأجمعه من اسكندرونة في الشمال حتى غزة في الجنوب ، الأمر الذي حرم الفاطميين من قاعدة بحرية طالما استخدموها في مهاجمة الممتلكات الصليبية في فلسطين . على أننا لا نميل إلى المبالغة في أهمية إستيلاء الصليبيين على عسقلان بالنسبة لحماية وجودهم في فلسطين بالذات . حقيقة إن سقوط عسقلان كان آخر نصر حربي كبير أحرزه ملوك بيت المقدس ، وحقيقة أن عسقلان ظلت أمداً طويلا – قبل استيلاء الصليبيين عليها – قاعدة تخرج منها الجيوش الفاطمية لغزو المواقع الصليبية القريبة

(١) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٤٨ هـ.

(٢) Guillaume de Tyr ; p. 801

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ٣٢١
أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ٩٠

في جنوب فلسطين ؛ ولكننا يجب أن نتذكر أن الدولة الفاطمية في الوقت الذي فقدت عسقلان لم تبق لها ممتلكات ذات أهمية في فلسطين ، ولم تعد مصدر خطر كبير أو صغير على الصليبيين ، بعد أن أمست في درجة من الضعف والانحلال حال بينها وبين القيام بأي عمل حربي ضد الصليبيين[1] .

أما مظاهر ضعف الدولة الفاطمية وانحلالها فكثيرة ومتعددة ، أهمها عدم التعاون بين الخلفاء والوزراء ، وهو الأمر الذي بلغ في معظم الحالات حد العداء والصدام بين الطرفين . ثم التنافس بين الطموحين من رجال الدولة على الفوز بمنصب الوزارة ، وهو التنافس الذي تحوّل في بعض مراحله إلى تطاحن دموي عنيف ، لم يتردد خلاله كل طرف من الأطراف المتنازعة في الإستعانة بقوى خارجية في سبيل تحقيق غرضه والتغلب على خصمه . ولا أدل على عدم الإستقرار الذي تعرّضت له الدولة الفاطمية — وبخاصة منذ منتصف القرن الثاني عشر — من أنه صار من الأمور الشائعة أن ينتهي أمر كثير من الخلفاء والوزراء بالقتل . من ذلك أن الوزير ابن السلار قتل وهو نائم في فراشه في إبريل سنة ١١٥٣ ، أي قبيل استيلاء الصليبيين على عسقلان بأشهر قليلة . وربما كان مقتل ابن السلار في ذلك الدور مما سهّل على الصليبيين الإستيلاء على عسقلان لأنها تُركت بلا حامية بعد مقتل ابن السلار[2] .

وقام بقتل ابن السلار نصر حفيد زوجته ، فقطع رأسه « وحمله إلى (الخليفة) الظافر » ؛ وعندئذ تملّك الخليفة الفاطمي الفرح لمقتل وزيره ابن السلار ، ووضع رأس القتيل في بيت المال ، ونفح قاتله بعشرين صينية من الفضة فيها عشرون الف دينار . ولم يكد يتمّ مقتل ابن السلار حتى تولى الوزارة عباس — والد نصر — « فخلع عليه الظافر ، وفوّض إليه الأمر » . ولكن لم يلبث أن أراد الخليفة الظافر بوزيره عباس سوءاً ،

---

(١) Runciman : op. cit. : II : p. 340

(٢) ابن ميسر : تاريخ مصر ، ص ٨٦

فأخذ يحرّض ابنه نصر على قتله مثلما قتل ابن السلار من قبل[1] .

ويحدثنا أسامة بن منقذ — وهو شاهد عيان ، كان يعيش عندئذ بمصر ، وعلى صلة وثيقـــة بنصر قاتل ابن السلار — كيف حرص الخليفة الظافر الفاطمي على مواصلة إرسال الهدايا الضخمة من « الكسوات من كل نوع ما لا رأيت مثله مجتمعاً قبله » ؛ فضلاً عن المال الوفير والبغال والجمال ... وغيرها ، إلى نصر قاتل ابن السلار لتحريضه على قتل والده عباس . ولكن أسامة نصحه بألاّ يفعل ذلك وقال له « لا يستزلك الشيطان وتنخدع لمن يغرك ، فما قتل والدك مثل قتل العادل (ابن السلار) ، فلا تفعل شيئاً تلعن عليه إلى يوم القيامة » . وكان أن أعرض نصر عن قتل والده ، بل لقد اتفق مع والده عبـاس على قتل الخليفة ؛ وفعلاً انتهى الأمر بقتل الظافر الفاطمي ثم قتل اخوة الخليفة نفسه . وحاول القتلة الإجهاز على أسرة الخليفة كلها « فكان ذلك من أشد الأيام التي مرت بي لما جرى من البغي القبيح الذي ينكره الله تعالى وجميع الخلق »[2] . وعندمـــا ثار الأهالي في القاهرة ضد هذه الأوضاع ، فرّ الوزير عباس من القاهرة ومعه ابنه نصر ، ولكن اخوة الخليفة الظافر حرضوا بعض الصليبيين على قتله فقتلوه سنة ١١٥٤ ، في حين قبض على نصر حيث صُلب حيـاً على باب زويلة ، وترك معلقاً هناك شهوراً كثيرة ، ثم أحرقت جثته سنة ١١٥٦[3] . وهكذا صار الوضع في الدولة الفاطمية عندئذ ، أن « مذهب القوم ضربهم بعض الناس ببعض حتى يفنوهم[4] » .

وقد ترك الخليفة الظافر الفاطمي طفلاً في الرابعة من عمره ، دعى له بالخلافة وتلقب بالفائز . ولما كان هـذا الطفل لا يستطيع النهوض باعباء الحكم ، فقد أرسل نساء القصر الفاطمي إلى الأمير طلائع بن رزيك والي

(١) أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ١٨
(٢) المرجع السابق ، ص ٢١
(٣) ابن خلكان : وفيات الاعيان ، ج ١ ص ٥٠٠
(٤) أسامة بن منقذ : الاعتبار ، ص ١٩

الأشمونين يستدعينه لتولي الوزارة . وعرف ابن رزيك بقوة البأس ، فتلقب بالملك الصالح ، وبــذل جهداً كبيراً في إقرار الأمن وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي[1] . ولم يلبث أن توفى الخليفة الفائز وهو في الحادية عشر من عمره — سنة ١١٦٠ — فأقام ابن رزيك في الخلافة العاضد ، الذي كان « مراهقاً قارب البلوغ » ، وزوجه طلائع بن رزيك ابنته مما مكن الوزير من أحكام سيطرته على الخليفة[2] . وهكذا استمر طلائع بن رزيك يلهو بالخلفاء الصغار الذين صاروا أداة طيعة في يده . ويتضح ذلك من العبارة التي قالها عندما هلل أهل القاهرة للخليفة الجديد ، إذ قال « كأني بهؤلاء الجهلة وهم يقولون ما مات الأول حتى استخلف هـذا ، وما علموا أنني منذ ساعة استعرضهم استعراض الغنم »[3] .

وأخيراً أحس الخليفة العاضد والأمراء بثقل ذلـك الكابوس ، فدبروا مؤامرة لقتل ابن رزيك ، وتمت المؤامرة بنجاح في سبتمبر سنة ١١٦١[4] . وكان أن خلف ابن رزيك في الوزارة ابنه العادل ، الذي لقب بمجد الإسلام ، ولكنه لم يظـل في الوزارة سوى خمسة أشهر ، قتله بعدها شاور حاكم الصعيد ، وتولى بــدله الوزارة في يناير سنة ١١٦٣[5] . على أن شاور « عامل (الخليفة) العاضد بأفعال قبيحة ، وأساء السيرة في الرعية ، وأخذ أمر مصر في وزارته في ادبار » . لذلـك خرج عليه أبو الأشبال ضرغام ابن عامر ، الذي استطاع أن ينتصر على شاور ويطرده من مصر سنة ١١٦٣[6] . ولم يلبث ضرغام أن بغى بدوره وارتكب كثيراً من المظالم وأعمـال الاضطهاد « وقتل كثيراً من أمراء المصريين لتخلو له البلاد من منازع »[7] .

(١) ابن ميسر : تاريخ مصر ص ٩٤ ، ابن خلكان : وفيات ، ج ١ ص ٤٩٨
(٢) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٤٩ هـ. Wiet : L'Egypte Arabe, p 289
(٣) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٥٦ هـ.
(٤) المرجع السابق
(٥) عمارة اليمني : كتاب النكت العصرية ، ص ٨٨
(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٤٦
(٧) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٣٠ ، ابن الاثير : الكامل ، حوادث ٥٨٨ هـ.

وكان أن عم الاستياء والخوف الناس جميعاً في مصر ، وذلـك في الوقت الذي أخـذ عموري الأول ملك بيت المقدس (١١٦٢ — ١١٧٤) يفكر في غزوها .

وقد ذكر بعض المؤرخين الصليبيين — مثل وليم الصوري وميخائيل السرياني — أن بلدوين الثالث ملك بيت المقدس (١١٤٤ — ١١٦٢) كان قد هدد بغزو مصر سنة ١١٦٠ منتهزاً فرصة الفوضى التي عمتهـا عقب مقتل الخليفة الفائز ، ولكن الحكومة الفاطمية استطاعت أن تثنيه عن محاولته مقابل تعهدها بدفع جزية سنوية قدرها مائة وستين ألف دينار[١] . ومع أننا لم نعثر في المراجع العربية على ما يؤيد هذه الحقيقة ، إلا أننا لا نستبعد صحتها ، حيث أن أحوال الدولة الفاطمية في ذلـك الدور خير شاهد على ضعفها . وإذا كانت الدولة الفاطمية أضعف من أن تدفع خطر أعدائها بالقوة ، فلا أقل من أن تشترى مسالمتهم بالمال . وهذا — دون شك — موقف معيب يتطلب التستر عليه بحيث لا يصل خبره إلى الرعية فيستثيرهم ، وإلى كافة المسلمين فيؤذي شعورهم ويسيء إلى الخلافـة الفاطمية نفسها . وربما كان هذا هو السر في عـــدم وصوله إلى المؤرخين المسلمين وبالتالي عدم إشارتهم إليه .

ومهما يكن من أمر ، فان الملك عموري الأول تحجج بعـــدم وفاء الحكومة الفاطمية بوعدها ، فغزا الدلتا في سبتمبر سنة ١١٦٣ حتى وصل إلى بلبيس وحاصرها ؛ ولكن ضرغام استغل فرصة فيضان النيل وسيحان المياه في الأراضي ، ليجبر عموري الأول على الانسحاب إلى فلسطين[٢] . ومع أن عموري الأول قـــد عاد إلى فلسطين فاشلاً ، فان تلك الحملة الاستطلاعية لم تخل من فائدة بالنسبة له وللصليبيين . ويكفي أنها أطلعتهم عملياً على مدى ضعف مصر وعظم ثروتها ، وسهولة الاستيلاء عليها ، بما

---

(١) Michel Le Syrien, III, p. 317 & Guillaume de Tyr, p. 890

(٢) Schlumberger: Campagnes du Roi Amaury de Jreusalem en Egyple, pp. 38-4

جعل عموري يستعد لغزوة كبرى تمكنه من وضع يده على مصر [1].
ومن ناحية أخرى فان جرأة عموري في مهاجمة مصر أثارت مخاوف نور الدين محمود الذي كان قد استولى على دمشق سنة ١١٥٤ ، وأخذ يتطلع إلى الإستيلاء على مصر لإتمام الجبهة الإسلامية المتحدة من ناحية وإحكام حصار مملكة بيت المقدس الصليبية من ناحيتي الشمال والجنوب من ناحية أخرى . وكان شاور قد هرب إلى نور الدين فراراً من خصمه ضرغام ، وهناك في دمشق أخذ شاور يستنجد به « وأطمعه في الديار المصرية ، وقال له : أكون نائبك بها ، وأقنع بما تعين لي من الضياع والباقي لك » [2].
كذلك تعهد شاور لنور الدين — إذا ساعده الأخير في العودة إلى الوزارة بمصر — أن يدفع له ثلث دخل البلاد « ويتصرف على أمره ونهيه واختياره » [3].

ويبدو أن نور الدين محمود تردد كثيراً عندئذ في إرسال حملة إلى مصر ، خوفاً من أن يتورط في ذلك المشروع وهو لا يزال أمام أعداء أقوياء في الشام . وبعد أن استخار نور الدين القرآن ، أرسل حملة صحبة شاور إلى مصر سنة ١١٦٤ بقيادة أسد الدين شيركوه ، ورافق شيركوه في تلك الحملة ابن أخيه صلاح الدين الذي كان عندئذ في السابعة والعشرين من عمره . وكان ان استنجد ضرغام بالصليبيين ، وتعهد لعموري — مقابل مساعدته — أن يعقد معه معاهدة تصبح مصر بمقتضاها تابعة للصليبيين [4]. على أن مهارة القائد الكردي شيركوه ، وإسراعه في قطع الصحراء — رغم تقدم سنه — جعلته يكسب قصب السبق ، فوصل الدلتا قبل الصليبيين ، وانتصر عند تل بسطا على جيش أرسله ضرغام ، بحيث لم يكد يحل أول مايو سنة ١١٦٤ ، إلا وكان شيركوه — ومعه شاور — قد بلغا أسوار القاهرة . ولم يلبث ان

---

(١) Setton : op. cit. : I ; pp. 550 — 551

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٤٦

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ١٣٠

(٤) Wiet : L'Egypte Arabe, p. 294

تخلى الجيش والخليفة وعامة الناس عن ضرغام ، فقتل أثناء محاولته الفرار ، وتولى شاور الوزارة [١] .

وقد وصف المؤرخ أبو المحاسن شاور بأنه كان « خبيثاً سفّاكاً للدماء » ؛ فأساء معاملة الناس ، ونسي وعوده المعسولة لنور الدين ، بـل سرعان ما « ظهر منه إمارات الغدر بأسد الدين شيركوه ؛ فرفض أن يدفع لشيركوه المال المتفق عليه ، وطلب منه الخروج من مصر [٢] . ولكن شيركوه رد على موقف شاور باحتلال بلبيس والشرقية ، جعل شاور يفعل مثل سلفه ضرغام ، فاستنجد بالصليبيين [٣] .

وكان ان عاد عموري الأول على رأس جيش إلى مصر مرة أخرى ، بعد أن وعده شاور بمبلغ كبير من المال [٤] . وعندما وصل ملك بيت المقدس إلى فاقوس ، لم يشأ شيركوه أن يتجه نحو القاهرة ، وإنما اختار أن يقوي مركزه في بلبيس حيث حصل على مساعدات من عرب كنانة . وحدث ذلـك في الوقت الذي حضر شاور من القاهرة على رأس جيشه واشترك مع عموري في حصار شيركوه في بلبيس ، حتى تم الاتفاق أخيراً على أن يغادر شيركوه وعموري الأول مصر واتفق على ذلـك في أواخر سنة ١١٦٤ بعد أن تعهـد شاور بأن يدفع لشيركوه ثلاثين ألف دينار أخرى [٥] . وربما كان عموري الأول أكثر تلهفاً على تلك الاتفاقية ، حيث أن هجمات نور الدين اشتدت على الصليبيين في غيابه ، مما تطلّب عودته إلى بلاد الشام على وجه السرعة [٦] .

والواقع أن نور الدين والصليبيين خرجوا جميعاً من تجربتهم العملية في

---

(١) عمارة اليمني : النكت العصرية ، ص ٧٣

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٤٧

(٣) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٥٩ هـ.

(٤) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٣١ Schlumberger : op. cit. : p. 58

(٥) ابن الأثير: الكامل في التاريخ ، حوادث ٥٥٩ هـ.، أبو شامة ،كتاب الروضتين ، ص ١٣٢

(٦) Grousset : op. cit., II, p. 458

أرض مصر بفكرة واضحة عن مدى ثروة البلاد وضعفها الشديد ، حتى بدا لهم أن الاستيلاء عليها يمثل الهناء دون عناء ، لولا تربص كل طرف للآخر ، وحرص كل جانب على أن ينفرد بالغنيمة كاملة دون خصمه . ويذكر أبو المحاسن أن شيركوه غادر مصر « وهو في غاية من القهر »[1] ؛ كما يذكر ابن الأثير أن شيركوه لم يستطع عقب عودته إلى بلاد الشام أن ينسى مصر ، فظل « بعد عوده منها لا يزال يتحدث بها وبقصدها ، وكان عنده من الحرص على ذلك كثير »[2] . ولو ترك الأمر لشيركوه لعاد إلى مصر سنة ١١٦٥ أو سنة ١١٦٦ ، ولكن يبدو أن نور الدين محمود خشي أن يقوم بمحاولة جديدة ضد مصر في هاتين السنتين خوفاً من تشتيت جهوده وتقسيم قواته ، في الوقت الذي كان الموقف في بلاد الشام يستدعي شيئاً من اليقظة والانتباه[3] .

على أنه يلاحظ أن الطمع في ثروة مصر ، والخوف من أن يستفيد منها الصليبيون حربياً ومادياً ، لم تكن الدوافع الوحيدة لاهتمام نور الدين في ذلك الدور بأمر مصر ؛ وإنما كان هناك — بالاضافة إلى ما سبق — دافع آخر مذهبي له أهميته في توحيد الجبهة الإسلامية . ذلك أن الخلافة الفاطمية بوضعها في مصر كانت مصدراً من مصادر الفرقة في العالم الإسلامي ، لأن قيامها في القاهرة كان كفيلا ببقاء المذهب الشيعي حياً — على الأقل في مصر — في حين ساد المذهب السني بلاد الشام وغالبية العراق . ويحتمل أن تكون قد دارت مباحثات واتصالات قوية بين نور الدين وقائده شيركوه من ناحية والخليفة العباسي من ناحية أخرى ، وذلك قبل أن يعهد نور الدين إلى شيركوه بمهمة غزو مصر سنة ١١٦٧[4] .

وثمة أسباب أخرى ذكرها المؤرخ أبو المحاسن ، جعلت نور الدين يرسل

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ح ٥ ، ص ٣٤٨

(٢) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٢ هـ.

(٣) Schlumberger : op. cit. ; pp. 101 102

(٤) Grousset : op. cit. ; II ; pp. 478 479

شيركوه مرة ثانية إلى مصر ، أهمها أن الخليفة العاضد الفاطمي عندما رأى استبداد شاور وأنه غلب عليه ، أرسل إلى نور الدين يستنجده ، ويعلمه أن شاور « قد استبد بالأمر وظلم وسفك الدم » هذا إلى أنه كان « في قلب نور الدين من شاور حزازة لكونه غدر بأسد الدين شيركوه واستنجده عليه بالفرنج »[1] .

وكان ان غادرت الحملة النورية الثانية دمشق في يناير ١١٦٧ قاصدة مصر تحت قيادة شيركوه ، وبصحبته أيضاً ابن أخيه صلاح الدين[2] . وعندما أدرك شيركوه الدلتا عمل حساباً لاستنجاد شاور بالصليبيين ، فوجد أنه ليس من الحكمة مهاجمة القاهرة ، واختار أن يعبر النيل عند أطفيح إلى الجيزة حيث عسكر في مواجهة الفسطاط على الضفة الغربية للنيل[3] . وقد صح ما توقعه شيركوه ، إذ استنجد شاور بعموري الأول ملك بيت المقدس ، الذي أسرع في نهاية يناير ١١٦٧ ليغزو مصر بجيوشه للمرة الثالثة . ويبدو أن ظروف الصليبيين في بلاد الشام كانت تستدعي بقاء عموري عندئذ ، ولكنه اضطر إلى قبول دعوة شاور طمعاً في ملك مصر « وخوفاً من أن يملكها أسد الدين ، فلا يبقى لهم (للصليبيين) في بلادهم مقام معه ومع نور الدين » وهكذا خرج الصليبيون إلى مصر « الرجاء يقودهم والخوف يسوقهم » ، وفق تعبير ابن الأثير[4] ، فساروا في الطريق المألوف من غزة إلى العريش ، ثم اخترقوا الصحراء إلى بلبيس ، حيث خف شاور للقاء حلفائه وقادهم إلى حيث عسكروا على الضفة الشرقية للنيل ، في حين كان شيركوه لا يزال مرابطاً على الضفة الغربية[5] .

وقد أراد الصليبيون أن يعقدوا اتفاقية مع الفاطميين تضمن لهم أجرهم

---

(١) أبو المحاسن : النجوم ، ج ٥ ص ٣٤٨

(٢) ابن شداد : النوادر السلطانية ، ص ٦٥

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ١٤٢ Wiet : op. cit. p. 295

(٤) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٢ هـ.

(٥) المرجع السابق .

قبل أن يقوموا بمحاربة شيركوه ، فتعهد لهم شاور بدفع أربعمائة ألف دينار في حالة بقائهم ، حتى طرد شيركوه من مصر ، بشرط أن يدفع نصف هذا المبلغ فوراً[١] . وكان أن رحّب الصليبيون بتلك الاتفاقية التي تجعل منهم حماة مصر والخلافة الفاطمية . ولدعم هذه الاتفاقية وإعطائها صيغة رسمية ، أرسل عموري الأول سفارة إلى الخليفة الفاطمي زارته في قصره الفخم حيث تمّ إبرام الاتفاق في صورته النهائية ، وعاد رسل الصليبيين ، ولا حديث لهم إلا عظمة البلاط الفاطمي[٢] .

وعندما استعد الفاطميون والصليبيون لمهاجمة شيركوه ، وجدوا أنه لا بد لهم من عبور النيل إلى الضفة الغربية ، فأخذوا يعبرون إلى جزيرة الروضة ، وعندئذ أدرك شيركوه حرج موقفه ، فاتجه إلى الصعيد وفي أثره عموري الأول وشاور[٣] . وقرب الأشمونين في المنيا دارت معركة البابين في مارس سنة ١١٦٧ واشترك فيها صلاح الدين . وقد هزم الصليبيون في تلك المعركة ، وإن كان انتصار شيركوه غير حاسم « وكان من أعجب ما يؤرخ به أن ألفي فارس يهزم عسكر مصر وفرنج الساحل » . أما عموري فقد قفل راجعاً ومعه بقية جيشه ، حيث عسكر قرب الفسطاط على الضفة الشرقية للنيل[٤] . وكان من الممكن أن يستولي شيركوه على القاهرة « لو ساق خلفهم »[٥] ، ولكنه اختار أن يتجه شمالاً على الضفة الغربية للنيل ليحتل الاسكندرية ، في الوقت الذي ظلّ الصليبيون قابعين أمام الفسطاط . وإذا كان عسف شاور وجوره لم يمكنا أهل القاهرة من التعبير عن استيائهم لتحالف حكامهم مع الصليبيين ، فإنه كان من الصعب أن يقبل أهل الاسكندرية — مع ما هو معروف عنهم دائماً من نخوة وشهامة —

(١) Schlumberger : op. cit. p. 116

(٢) Guillaume de Tyr : pp. 909 — 913

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٤٢

(٤) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٣٣ ، الكامل في التاريخ ، حوادث سنة ٥٦٢ هـ.

(٥) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٤٩

ذلك الوضع ، فضلاً عن أن بعدهم عن العاصمة وملامستهم الخطر الصليبي عن طريق البحر جعلهم أكثر إحساساً بذلك الخطر وأكثر حرية في التعبير عن شعورهم . لذلك لم يكد شيركوه يقرب من الاسكندرية حتى « تلقاه أهلها طائعين » ، وفتحوا له أبواب مدينتهم بغير قتال . على أنه يبدو أن شيركوه خشي أن يحصره الصليبيون ومعه جميع قواته داخل الاسكندرية ، فقال « أنا لا يمكنني أن أحصر نفسي » لذلك ترك ابن أخيه صلاح الدين نائباً عنه في الاسكندرية ، واتجه هو على رأس الجزء الأكبر من قواته عائداً إلى الصعيد « فاستولى عليه وأقام يجمع أمواله »[1] .

وفي الوقت الذي أوغل شيركوه في الصعيد حتى قوص وحاصرها ، ساء موقف صلاح الدين وأهل الاسكندرية ، بعد أن أسرع عموري لحصار صلاح الدين ، الذي لم يكن معه داخل المدينة سوى ألف جندي . وكان أن اشتد الحصار وقلّ الطعام داخل الاسكندرية ، ومع ذلك فقد « صبر أهلها على ذلك »[2] . وعندما رأى صلاح الدين إصرار الصليبيين على الاسكندرية ، وخشي عاقبة ذلك الحصار إن طال ، أرسل إلى عمه يطلب النجدة العاجلة ، فاضطر شيركوه إلى العودة شمالاً في صيف سنة ١١٦٧ . ويبدو أن شيركوه أدرك في تلك المرحلة صعوبة الاستيلاء على مصر ، فأرسل إلى الصليبيين يطلب عقد الصلح . وتمّ الاتفاق – كما في المرة السابقة – على تبادل الأسرى ، وعلى أن يترك الجانبان مصر لينعم بها شاور من جديد[3] . وهنا نلاحظ أن ميول شاور ظلت مع الصليبيين ، فاتفق معهم عند انسحابهم من مصر على أن يقوموا بحمايته مقابل تعهده بدفع مائة ألف دينار سنوياً ، ورضي أن يترك الصليبيون له حامية منهم تحرس أبواب القاهرة ، فضلاً عن مندوب – أو شحنة – عن الملك عموري يشارك في شئون الحكم[4] .

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٤٥ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ٣٤٩
(٢) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، حوادث سنة ٥٦٢ هـ.
(٣) ابن شداد : النوادر السلطانية ص ٦٦ ، أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٤٣
(٤) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٣٧

والواقع أنه إذا كان عموري الأول قد غادر مصر مضطراً سنة ١١٦٧ نظراً لصعوبة موقف الصليبيين بالشام تحت وطأة ضربات نور الدين محمود ، فليس معنى ذلك أن عموري عدل عن فكرة الاستيلاء على مصر . ويذكر أبو المحاسن أن الصليبيين عندمـــا حضروا إلى مصر في المرات السابقة « اطلعوا على عوراتها وطمعوا فيها »[١] . وهكذا لم يعد في وسع الصليبيين أن يتخلوا عن فكرة الاستيلاء على مصر طمعاً في ثروتها وحماية لكيانهم بالشام . ولكن عموري أدرك أنه في حاجة إلى قوة خارجية تمكنه من تحقيق حلمه الكبير في الاستيلاء على مصر ، ولذلك فكّر في تقوية الرابطة مع الامبراطورية البيزنطية ، ولم يحجم عن الزواج سنة ١١٦٧ من الأميرة ماري كومنين قريبة الامبراطور البيزنطي مانويل الأول كومنين[٢] . ومن الثابت أن أباطرة القسطنطينية لم يكونوا في غفلة عمـا جرى في مصر طوال السنوات الأخيرة من انحلال الخلافة الفاطمية ، وتنافس نور الدين محمود وعموري الأول حول الفوز بوادي النيل . ولم يلبث الامبراطور أن أرسل مبعوثين سنة ١١٦٨ إلى بيت المقدس للاتفـاق على عمل مشترك ، فتقوم القوات البيزنطية الصليبية بفتح مصر[٣] . وكان الثمن الذي اتفق على أن يتقاضاه الامبراطور لقاء مساعدته الصليبيين هو جزء من مصر ، فضلاً عن أنطاكيه[٤] . وقد وافق عموري الأول على الشروط ، وأرسل مبعوثاً — هو المؤرخ الشهير وليم الصوري — إلى القسطنطينية حيث تم عقد اتفاقية بين الطرفين في سبتمبر سنة ١١٦٨ تنص على تقسيم مصر بين البيزنطيين والصليبيين[٥] .

على أنه لم يقدر للاتفاقية السابقة بين البيزنطيين والصليبيين أن تنفذ ، اذ لم يشأ الملك عموري أن ينتظر فراغ الامبراطور من مشاغله في البلقان ،

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٥٠

(٢) Grousset : op. cit. ; II ; p. 504

(٣) Guillaume de Tyr ; p. 947

(٤) Schlumberger : op. cit. ; p. 185

(٥) Guillaume de Tyr ;p. 947

وانفرد — دون شركائه البيزنطيين — بالهجوم على مصر . وقد يبدو لأول وهلة أن السبب في ذلك التحول انما يرجع الى عدم رغبة عموري في أن يشاركه البيزنطيون في اقتسام مصر حتى ينفرد وحده بالصيد ، لا سيما وأن روح العداء بين البيزنطيين الشرقيين والصليبيين الغربيين كانت هي الروح السائدة طوال أدوار الحركة الصليبية . ولكن الواقع هو أن عموري الأول وجـد نفسه مضطراً الى الإسراع في العمل نتيجة لانقلاب سياسة شاور ضد الصليبيين [١] .

ذلك أن شاور أخـذ يتخوّف من المساعدة الصليبية التي تحولت إلى حماية ، بل إلى نوع من الوصاية على الدولة الفاطمية . فوجود مندوب أو شحنة عن ملك بيت المقدس الصليبي في القاهرة يشاركه في شئون الحكم ، ووجود حامية من الصليبيين تحرس أبواب القاهرة ، كل ذلك أزعج الفكر الإسلامي [٢] . وفي الوقت الذي كان الشعور الديني في العالم الإسلامي معبأ ضد الصليبيين ، والدعوة إلى الجهاد يتردد صداها في مشارق العالم الإسلامي ومغاربه ، إذا بالمسئولين في الدولة الفاطمية يستعينون بالصليبيين ويطلبون حمايتهم ضد قوة إسلامية شقيقة مجاورة . وقد ذكر ابن الأثير أن أولئك الصليبيين الذين استعان بهم شاور أساءوا معاملة أهل البلاد « وحكموا على المسلمين حكماً جائراً وركبوهم بالأذى [٣] !! » هذا إلى أن الاتاوة السنوية التي فرضها عموري على شاور — وهي مائة ألف دينـار — أثقلت كاهل ميزانية الدولة الفاطمية ، في الوقت الذي ضعفت تلك الدولة ونضبت مواردها . وهكذا لم يجد شاور مفراً — أمام ضغط الرأي العام وشعوره بالإستياء — من أن يقلب سياسته رأساً على عقب ، فاتصل بنور الدين محمود طالباً مساعدته في التخلص من الحماية الصليبية !! [٤] . ويذكر أبو شامة

(١) Chalendon : Comnenes, II pp. 537 — 538

(٢) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٣٧

(٣) ابن الأثير : الكامل ؛ حوادث سنة ٥٦٢ هـ.

(٤) عمارة اليمني : النكت العصرية ص ٨١ ، ابن شداد : سيرة صلاح الدين ، ص ٦٧ — ٦٨

أن شاور أرسل إبنه – الكامل شجاع – إلى نور الدين محمود « ينهي محبته وولاءه ويسأله الدخول في طاعته » ، مما ترتب عليـــه عقد اتفاقية بين الطرفين . كذلك حاول شاور تأكيد هذه الرابطة الجديدة عن طريق المصاهرة ، فعرض أن يتزوج ابنـه الكامل شجاع أخت صلاح الدين أو يتزوج صلاح الدين إبنة شاور [1] .

على أنه يبدو أن تدخل عموري مرة أخرى في شؤون مصر لم يكن مرجعه تبدل سياسة شاور فحسب ، وإنما تعرض ملك بيت المقدس لضغط من جانب فرسانه وأمرائه الذين وجدوا في مصر لقمـــة سائغة ، فظلوا يدفعون ملكها دفعاً للاستيلاء عليها . ويروي ابن الأثير أن رجال الحامية الصليبية في مصر أرسلوا إلى عموري « يستدعونه ليملكها وأعلموه خلوها من الموانع وهونوا أمرها عليه » ولكن عموري تردد كثيراً قبل القيام بتلك الخطوة ، إذ أدرك أنـه لن يتعرض لمقاومة الحكام فحسب ، وإنما لمقاومة الأهالي أنفسهم ، وأن المسألة ليست مسألة الخليفة العاضد أو الوزير شاور ، وإنما هي مسألة شعب بأسره سيقف في وجهه . لذلك قال عموري لأصحابه أنه لو أقدم على تلك الخطوة فان « صاحب مصر وعساكره وعامة بلاده وفلاحيها لا يسلمونها إلينا ويقاتلوننا دونها ! » [2] . ولعله مما يشرف مصر وتاريخها أن الملك عموري والصليبيين عملوا حساباً لعامة أهل مصر وفلاحيها في الوقت الذي كانوا يعلمون جيداً مدى انحلال حكام مصر وضعف حكومتها ! وهكذا دب الخلاف بين الصليبيين سنة ١١٦٨ حول السياسة الواجب اتباعها تجاه المسألة المصرية ، فرأى الملك عموري الأول الاكتفاء بسياسة الحماية التي يتبعها الصليبيون ، في حين نادت جمهرة أمراء الصليبيين بأنه لا بد من غزو مصر واخضاعها للصليبيين « وقالوا ان مصر لا مانع لها ولا حافظ » [3] . وكان أن انتصر الرأي الأخير ، فأعـــد

---

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ١٧٠

(٢) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٣٧

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ١٥٤

عموري جيشاً كبيراً أسهم فيه فرسان الاسبتارية مساهمة فعالة [1] .

وفي أواخر أكتوبر سنة ١١٦٨ غادر عموري الأول عسقلان متجهاً نحو دلتا النيل لغزو مصر للمرة الرابعة ، فوصل بلبيس في أول نوفمبر سنة ١١٦٨ ولكن عموري لاحظ تغيراً في موقف المصريين منه عندئذ بدليل أن بلبيس أغلقت أبوابها في وجهه تلك المرة . وعندما طلب عموري من طي بن شاور – الذي كان بالمدينة – أن يسمح له ولجنده من الصليبيين أن يعسكروا داخل بلبيس ، أجابه طي « أتحسب أن بلبيس جبنة تأكلها ؟ ! » فرد عليه عموري « نعم هي جبنة والقاهرة زبدة !! » [2] . ومن الواضح أنه إذا كان عموري قد غزا مصر قبل ذلك بناء على طلب من بعض القوى المتنازعة داخل البلاد ، مما أوجد له سنداً يستند إليه ، فانه هذه المرة أتى إلى مصر دون أن يستدعيه أحد أو يكون له حليف داخل البلاد ، مما زاد من صعوبة موقفه . وكان أن اضطر عموري إلى محاصرة بلبيس ومهاجمتها للاستيلاء عليها عنوة في أوائل نوفمبر سنة ١١٦٨ . وعند دخول الصليبيين بلبيس ارتكبوا حماقة كبرى ؛ إذ « قتل (عموري) من أهلها خلقاً عظيماً وضرب أكثرها وأحرق جل دورها » ؛ مما ترك أسوأ الأثر في نفوس الأهالي [3] .

ولم يلبث أن اقترب عموري الأول من القاهرة في ١٣ نوفمبر سنة ١١٦٨ حيث عسكر عند بركة الجيش جنوبي الفسطاط . وهنا يذكر ابن الأثير أن أهل القاهرة عزموا على المقاومة حتى لا يتعرضوا للمصير السيء الذي تعرض له أهل بلبيس ، كما يؤكد أنه « لو كان الفرنج أحسنوا السيرة في بلبيس لملكوا مصر والقاهرة » [4] . أما شاور فقد أحس في ذلك الوقت بحرج موقفه واستياء الناس منه ، فأشعل النار في الفسطاط وأحرقها أولاً

---

(١) King : The Knights Hospitallers in the Holy Land, p. 94

(٢) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ١٧٠

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٧٠ & Guillaume de Tyr, p. 951

(٤) ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، حوادث سنة ٥٦٤ هـ.

عن آخر ، بعد أن « أنذر أهلهـــا فخرج الناس منها على وجوههم » ؛ وعندئذ نقل عموري معسكره أمام القاهرة قرب باب البرقية [1]. ولكن القاهرة التي امتلأت باللاجئين من الفسطاط عزمت على المقاومة ، في الوقت الذي وصل الاسطول الصليبي إلى بحيرة المنزلة وتنيس ولكنه لم يستطـع التقدم في النيل جنوباً صوب القاهرة ، بسبب العقبات التي وضعها المصريون في مجرى النيل [2]. ولم يلبث أن أخذ عموري يتراجع عن القاهرة ، بعد أن أعطاه شاور مائة ألف دينار ثمناً لانسحابه [3] ، فاتجه إلى سرياقوس عن طريق المطرية ، وهناك سمع بأن شيركوه اقترب من مصر على رأس جيش كبير ، فأمر عموري الاسطول الصليبي بالعودة إلى عكا [4] .

وكان الخليفة العاضد الفاطمي عندما رأى الخطر المحدق ببلاده قد أرسل الى نور الدين يعرض عليه « ثلث بـــلاد مصر اذا هو أنقذه من الصليبيين [5] » . والواقع ان نور الدين محمود كان لا يمكن أن يترك الصليبيين يحتلون مصر ، فلم يكد يسمع بعودة الملك عموري والصليبيين الى مصر ، حتى « أسرع بتجهيز العساكر خوفاً على مصر » . كذلك يروي ابو شامة أن نور الدين أخـذ يتخوف عندئذ من تردد الصليبيين على مصر بين حين وآخر ، وأدرك « أن شاور يلعب بهم تارة وبالفرنج أخرى » . لذلك قر رأيه على أن يتخذ موقفاً حازماً من المسألة المصرية [6] .

وفي الوقت الذي اقتربت جيوش نور الدين من حدود مصر الشرقية ، اتخذ عموري خطة تستهدف الاتجاه من سرياقوس الى بلبيس ، حيث ترك هناك قوة تحمي الطريق المؤدي الى القاهرة ، ثم التقدم نحو فاقوس لمباغتة

(١) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ، ص ١٧١
(٢) Guillaume de Tyr, p. 953
(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٥٠
(٤) Schlumberger : op. cit. : pp. 208 — 209
(٥) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، حوادث سنة ٥٦٤ هـ.
(٦) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ١٥٧

قوات شيركوه وهي قادمة منعبة عبر الصحراء الشرقية ، والقضاء عليها قبل أن يلتف حولها المصريون (ديسمبر ١١٦٨) [١] . ولكن هذه الخطة التي وصفها عموري الأول إنهارت من أساسها عندما علم أن شيركوه اخترق الصحراء الى القاهرة ، وأنه أدرك عاصمة مصر فعلاً حيث التف حوله الأهالي بوصفه المدافع عنهم وعن دين الإسلام ؛ في حين لم يستطع شاور نفسه – الذي كان الدعامة التي اعتمد عليها عموري في المرتين السابقتين – أن يفعل شيئاً . وهكذا لم يبق أمام عموري الأول سوى أن يسحب حاميته التي تركها في بلبيس ، وينسحب ومعه رجاله فوراً (يناير ١١٦٩) « عائدين الى بلادهم بخفى حنين ، خائبين بما أملوه » [٢] .

أما شيركوه ، فقد « فرح به أهل مصر » ، واستقبل استقبال البطل المخلص عند وصوله الى القاهرة . وقد عسكرت قواته عند باب اللوق على باب القاهرة ، فاستدعاه الخليفة العاضد الفاطمي الى القصر ، وخلع عليه خلعة الوزارة ولقبه بالمنصور ، وأخذ أرباب الدولة يترددون الى خدمته في كل يوم [٣] . وكان من الطبيعي أن يحقد شاور على شيركوه ، وخاصة بعد أن ظهر تأييد الخليفة العاضد لشيركوه وميله اليه ، فأرسل شاور مرة أخرى الى الصليبيين يستدعيهم لنجدته ، ويقول لهم « يكون مجيئكم في دمياط في البحر والبر » [٤] . بل أن شاور دبر مؤامرة للقبض على شيركوه وأمرائه أثناء وليمة يدعوهم إليها ، ولما عارضه إبنه الكامل في ذلك ، رد شاور على إبنه قائلاً « لئن لم نفعل هذا لنقتلن كلنا » . وكان شاور قد تعهد بدفع ثلث أموال البلاد لشيركوه ، فلما أرسل الأخير يطلب منه الوفاء بوعده ، أخذ يماطل في انتظار وصول الصليبيين لنجدته .

---

(١) Guillaume de Tyr, p. 955

(٢) ابن الأثير : التاريخ الباهر ص ١٣٨ ، أبو شامة : كتاب الروضتين ص ١٧١

(٣) اختلفت الاقوال في ان الخليفة العاضد الفاطمي خلع على شيركوه بخلعة الوزاره قبل مقتل شاور أو بعده ، ونرجح صحة الرأي الأخير الذي قال به ابن شداد (سيرة صلاح الدين ، ص ٦٨) .

(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٥١

وأخيراً أدرك « أعيان الدولة بمصر » خطر سياسة شاور وسوء نيته ، فاجتمعوا عند شيركوه وقالوا له « شاور فساد العباد والبلاد ، وقد كاتب الفرنج ، وهو يكون سبب هلاك الإسلام » ؛ وطالبوا بقتله[1] .

وهكذا انتهى الأمر بقتل شاور وولده الكامل في يناير سنة ١١٦٩ وقيل أن الخليفة العاضد الفاطمي شارك في المؤامرة التي عصفت بشاور . وبعد ذلك دخل شيركوه — ومعه صلاح الدين — القاهرة دخول الظافرين ، حيث أباحوا للأهالي نهب قصر شاور[2] .

على أن شيركوه لم يلبث أن توفي بعد شهرين (مارس ١١٦٩) ، فخلفه في الوزارة إبن أخيه صلاح الدين . ويقال أن الخليفة العاضد الفاطمي أصر على اختيار صلاح الدين بالذات للوزارة — دون غيره من أمراء جيش نور الدين بمصر — لأنه ظن أن صغر سنه وعدم خبرته ستجعله أداة سهلة طيعة في يد الخليفة[3] . ولكن صلاح الدين ما كاد يتولى الوزارة حتى خيّب ظن الخليفة الفاطمي وكبار أعوانه ، إذ شرع في استمالة قلوب الناس إليه « فمال الناس إليه وأحبوه ... وضعف أمر العاضد » . ثم أنه استطاع أن يكتسب ولاء الجند بعد أن « أحسن لجميع العسكر الشامي والمصري فأحبوه وأطاعوه »[4] . وكان ذلك في الوقت الذي أمده نور الدين بقوة جديدة من العسكر ، استعان بها صلاح الدين في القضاء على شوكة الجند السودان الذين كانوا آخر سلاح اعتمد عليه العاضد الفاطمي لاستعادة نفوذه[5] . وهنا يظهر إسم الصليبيين مرة أخرى في صفحة الحوادث المعاصرة . ذلك أن رئيس بلاط قصر الخليفة — وهو نوبي خصي إسمه مؤتمن الخلافة — استاء من صلاح الدين عندما « ثقلت وطأته على أهل القصر » ؛

(١) ابن الاثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٤ هـ.
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ١٦٢ — ١٦٣
(٣) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٤ هـ ، التاريخ الباهر ، ص ١٤٢
(٤) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ، ص ٣٥٥
(٥) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ١٧٤

فدبر مؤامرة للخلاص من صلاح الدين ، وحاول أن يتبع أساليب ضرغام وشاور ، فيتصل بعموري والصليبيين « ليتقوّى بهم على صلاح الدين » . ولكن رسالة مؤتمن الخلافة إلى عموري وقعت في يد صلاح الدين ، الذي رأى أن يستأصل الشر من جذوره ، فقتل مؤتمن الخلافة في أغسطس سنة ١١٦٩ ، ثم قضى في حزم على ثورة الجند السودان التي اندلعت بعد ذلك [١] .

ومن الواضح أن صلاح الدين قام في تلك المرحلة بدور مزدوج بوصفه وزير الخليفة العاضد الفاطمي من ناحية وقائد جيش نور الدين في مصر من ناحية أخرى . ولكن الصليبيين كانوا لا يمكن أن يرضوا عن ذلك الوضع الجديد الذي نجم عن سيطرة قوات نور الدين على مصر ، والذي ترتب عليه إحاطة جيوش نور الدين بمملكة بيت المقدس الصليبية من ناحيتي الشمال والجنوب . ويقول إبن واصل « ولما ملك صلاح الدين الديار المصرية ... أيقن الفرنج بالهلاك » . في حين يقول ابن الأثير « كان افرنج الساحل لما ملك أسد الدين (شيركوه) مصر قد خافوا وأيقنوا بالهلاك ... وأنهم خائفون على بيت المقدس » [٢] .

ولم يلبث الشعور بالفزع والقلق على المستقبل أن دفع عموري الأول ملك بيت المقدس إلى إرسال سفارة إلى الغرب الأوربي لتطلب من امبراطور ألمانيا (فردريك بربروسا) وملك فرنسا (لويس السابع) وملك انجلترا (هنري الثاني) وملك صقلية (وليم الثاني) بالاسراع بالقيام بحملة صليبية جديدة لإنقاذ إخوانهم الصليبيين بالشرق من الوقوع بين فكي الكماشة [٣] . غير أن الأوضاع السياسية في غرب أوربا عندئذ ، لا سيما فيما يتعلق منها بالنزاع بين البابوية والامبراطورية ، حالت دون تحقيق أمنية عموري الأول

---

(١) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٤ هـ ، أبو شامة : كتاب الروضتين ، ج ١ ص ١٧٨
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ص ١٧٩ ، ابن الاثير : التاريخ الباهر ، ص ١٤٣
(٣) Guillaume de Tyr ; p. 599

وشركاه[1]. وبذلك لم يبق أمام الصليبيين بالشام سوى الاتجاه إلى الدولة البيزنطية ، وطرق أبواب القسطنطينية طالبين مساعدتها .

والواقع أن الامبراطور البيزنطي مانويل كومنين لم يكن أقل انزعاجاً لاتحاد مصر والشام تحت زعامة نور الدين محمود ، فرحب فوراً بتجديد اتفاقية سنة ١١٦٨ بينه وبين الصليبيين حول الاشتراك في مهاجمة مصر واقتسامها[2]. وكان أن أعد الأمبراطور أسطولاً كبيراً غادر مياه الدردنيل في ١٠ يوليو سنة ١١٦٩ متجهاً إلى قبرس ، حيث انضمت إليه بعض الوحدات الإضافية ، ثم اتجهت العمارة البيزنطية نحو صور ، ومنها إلى عكا لرسم الخطة اللازمة لغزو مصر بالاشتراك مع الصليبيين[3] . ولكي يغري الملك عموري فرسان الاسبتارية على مساندته في مشروعه الكبير ، أصدر مرسوماً هاماً في ١١ أكتوبر سنة ١١٦٩ يقضي بمنح الاسبتارية جزءاً هاماً من ايراد مصر ، ونسبة ضخمة من دخل أهم المدن المصرية ، مثل الفسطاط وتنيس ودمياط والمحلة والاسكندرية وقوص وأطفيح واسوان والفيوم ... ؛ مما يدل على عزم عموري على الإستيلاء على مصر من ناحية ، وعلى اعتقاده في إمكان تحقيق ذلك من ناحية أخرى[4] .

وفي الوقت الذي أقلع الأسطول البيزنطي صوب دمياط ، زحف الصليبيون براً في ١٦ اكتوبر سنة ١١٦٩ من عسقلان إلى الفرما ومنها إلى دمياط « ومعهم المنجنيقات والدبابات وآلات الحصار وغير ذلك »[5] . ولكن إذا كان الصليبيون قد نصبوا معسكرهم أمام دمياط ، فإن الأسطول

(١) وافقت تلك الفترة الدور الثاني من أدوار النزاع بين البابوية والامبراطورية ؛ انظر : سعيد عبد الفتاح عاشور : أوربا العصور الوسطى ، ج ١ ، ص ٣٨٢ - ٣٩٢

(٢) Guillaume de Tyr ; p. 961

(٣) Schlumberger : op. cit. ; p. 260

(٤) King : op. cit. ; pp. 100 - 101

(٥) ابن واصل : مفرج الكروب ؛ ج ١ ، ص ١٨٠

البيزنطي لم يستطع دخول الميناء بسبب المآصر ، وهي السلاسل الحديدية الممتدة بعرض الميناء لتمنع دخول سفن الأعداء[1] .

أما صلاح الدين فقد أسرع – عندما علم بهجوم الصليبيين – إلى تحصين بلبيس والقاهرة والاسكندرية ؛ ظناً منه أن الحملة الصليبية في تلك المرة ستحذو حذو الحملات السابقة . فلما اتجهت الحملة إلى دمياط وجد صلاح الدين نفسه في موقف حرج ، لا سيما وأنه ظل يخشى باستمرار خطر مؤامرة أو ثورة ضده في الداخل ، بتحريض من الخليفة الفاطمي ورجاله . ومع ذلك فإن صلاح الدين لم ييأس ولم يستسلم ، فأرسل يطلب النجدة من نور الدين « فسيّر نور الدين العساكر إليـــه أرسالاً يتلو بعضها بعضاً »[2] . وفي الوقت نفسه كان تقي الدين عمر – ابن أخي صلاح الدين – ، وشهاب الدين – خاله – ، قد دخلا دمياط ؛ فواصل صلاح الدين إرســـال الإمدادات والنجدات إليهما عن طريق النيل ، « وأمدهما بالسلاح والمال والذخائر »[3] وهكذا كان حصـار الصليبيين للمدينة غير تام . وتشير المراجع الصليبية إلى أن أهل دمياط استغلوا ظاهرة جريان تيار نهر النيل من الجنوب إلى الشمال وأطلقوا على سطح الماء أواني فخارية بهـــا مواد مشتعلة أنزلت بالاسطول البيزنطي أبلغ الضرر ، مما اضطره إلى الابتعاد عن لسان النيل وعن المدينة[4] ولم تلبث القوات البيزنطية أن أحست بالجوع بعد أن نفد تموينها ، فاقترح القائد البيزنطي على عموري الأول القيام بهجوم شامل على دمياط ، ولكن الملك الصليبي عارض ، بعد أن أحسّ بازدياد قوات صلاح الدين داخلها ، وأنه « حشر فيها كل من عنـــده وأمدهم بالأموال والسلاح والذخائر »[5] .

(١) Guillaume de Tyr : op. cit. p. 965

(٢) ابن الأثير : الكامل ؛ حوادث سنة ٥٦٥ هـ.

(٣) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٨٠ – ١٨١

ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ١ ، ص ١٨١

(٤) Guillaume de Tyr ; p. 986

(٥) ابن الأثير : الكامل ؛ حوادث سنة ٥٦٥ هـ.

ولا يخفى علينا أن النوايا لم تكن خالصة بين البيزنطيين والصليبيين ، فظل الصليبيون يتشككون دائماً في حلفائهم ، وانتشرت شائعة بين رجال عموري بأن البيزنطيين إنما ينوون أن يستأثروا بدمياط لأنفسهم عند سقوطها ، الأمر الذي أضعف قوة المهاجمين[1] . وأخيراً وجد الصليبيون انتظارهم طال أمام دمياط دون جدوى ، في الوقت الذي هاجم نور الدين ممتلكاتهم وبلادهم في الشام ، والذي كانوا يحسبون فيه حساباً دائماً لهجوم صلاح الدين عليهم من ناحية الجنوب . لذلك قرروا رفع الحصار عن دمياط وعادوا إلى عسقلان خائبين ، ليجدوا نور الدين قد عبث ببلادهم ونهبها ، حتى شبههم ابن الأثير بالنعامة التي خرجت تطلب قرنين فرجعت بلا أذنين !![2] . أما السفن البيزنطية فقد انسحبت هي الأخرى ، ولم يستطع بحارتها السيطرة عليها والتحكم فيها بسبب ما كانوا يعانونه من جوع وإرهاق ، فغرق كثير من السفن ، وظلت الأمواج تقذف جثث بحارتها على الشاطىء طوال عدة أيام تالية[3] .

ولا شك في أن فشل تلك الحملة الصليبية البيزنطية ، أدى إلى تدعيم مركز صلاح الدين في مصر ، وجعل الخلافة الفاطمية تفقد الأمل الأخير في التخلص من قبضته القوية . وكان أن أرسل الخليفة العاضد الفاطمي إلى نور الدين — عقب انسحاب الصليبيين — يرجوه سحب جنده الأتراك من القاهرة ، لأنهم بثوا الرعب فيها ، مع السماح ببقاء صلاح الدين وأعوانه ؛ فرد نور الدين على الخليفة الفاطمي « يمدح الأتراك ويعلمه أنه ما أرسلهم واعتمد عليهم إلا لعلمه بأن قنطاريات الفرنج ليس لها إلا سهام الأتراك ، فإن الفرنج لا يرعبون إلا منهم »[4] .

وفي الوقت الذي كان العاضد آخر الخلفاء الفاطميين قابعاً في قصره

(١) Runciman . op. cit. : II, p. 387

(٢) ابن الأثير : التاريخ الباهر ، ص ١٤٤

(٣) Guillaume de Tyr : p. 971

(٤) أبو شامة : كتاب الروضتين ، ص ١٨١

بالقاهرة لا حول له ولا قوة ، أخذ وزيره صلاح الدين يوجه من مصر ضرباته ضد الصليبيين . ففي أوائل سنة ۱۱۷۰ خرج صلاح الدين من مصر لمهاجمة قلاع الصليبيين على شواطىء فلسطين ، فبدأ حصار قلعة الداروم (الدارون) جنوبي غزة ، ثم حاول الاستيلاء على غزة نفسها ، ولكنه لم يستطع ذلك بسبب المساعدة العاجلة التي قدمها عموري الأول ملك بيت المقدس ، الذي أتى بنفسه على رأس قواته لنجدة هذين الموضعين [١] . ولم يلبث صلاح الدين أن انسحب عائداً الى مصر ليستعد لضربة أخرى يوجهها ضد الصليبيين في ميناء أيلة على خليج العقبة . ذلك أن صلاح الدين بنى عدداً كبيراً من السفن وحمل أجزاءها مفككة على الجمال عبر سيناء حتى خليج العقبة ، وهناك ركبت السفن ، وأخذ صلاح الدين يهاجم أيلة براً وبحراً في نهاية ديسمبر سنة ۱۱۷۰ ، حتى سقطت المدينة في يده ، واقتيد رجال حاميتها الصليبية أسرى الى القاهرة [٢] .

وهكذا أخذ الصليبيون يشعرون يوماً بعد يوم بازدياد تضييق المسلمين عليهم . ومرة أخرى أدرك الملك عموري أنه لا أمل في الحصول على مساعدة سريعة من غرب أوربا ، فاتجه الى الدولة البيزنطية بوصفها القوة المسيحية الكبرى في الشرق الأدنى . وفي مارس سنة ۱۱۷۱ أبحر عموري نفسه — ومعه جماعة من أمرائه — من عكا قاصدين القسطنطينية ، حيث اتفق الملك الصليبي مع الامبراطور مانويل كومنين على ارسال حملة مشتركة ضد مصر لاحتلالها وطرد صلاح الدين منها [٣] . على أنه حدث قبل أن يتخذ الطرفان الخطوات العملية لتنفيذ ذلك الاتفاق ، أن تم الانقلاب الخطير في تاريخ الشرق الأدنى ، وأعني به سقوط الخلافة الفاطمية . ذلك أن صلاح الدين أمر بالدعاء للخليفة العباسي في القاهرة في سبتمبر سنة ۱۱۷۱ ،

---

(١) Guillaume de Tyr : I, pp. 973 — 975

ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٦ هـ.

(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ؛ ج ١ ، ص ١٩٩

(٣) Guillaume de Tyr : p. 980

فكان ذلك إيذاناً بسقوط الخلافة الفاطمية بعد حياة استمرت نحواً من قرنين من الزمان . ولم يلبث أن مات الخليفة العاضد آخر الخلفاء الفاطميين (١٣ سبتمبر سنة ١١٧١) ؛ ثم مات نور الدين محمود في دمشق في مايو سنة ١١٧٤ ، مما مهد لقيام الدولة الأيوبية [١] .

واذا كنا نعتبر سقوط الدولة الفاطمية وقيام الدولة الأيوبية أهم النتائج السياسية الكبرى التي تمخضت عنها الحركة الصليبية في الشرق الأدنى ، فان هذه الحركة ذاتها دخلت دوراً نشطاً حافلاً بالحوادث بقيام دولة بني أيوب في حكم مصر والشام .

(١) ابن الأثير : الكامل ، حوادث سنة ٥٦٩ هـ.

(١١)

سلطنة المماليك ومملكة أرمينية الصغرى (*)

تمخضت الحركة الصليبية في أواخر القرن الثاني عشر عن مولد مملكتين مسيحيتين صغيرتين في الركن الشمالي الشرقي من البحر المتوسط ، هما مملكة قبرس ومملكة أرمينية الصغرى . وقد أثارت هاتان المملكتان اهتمام الباحثين نظراً لقدرتهما الغريبة على البقاء والصمود والاستمرار ، رغم كل الظروف المعاكسة التي أحاطت بهما ، حتى أنهما بذتا في طول العمر كافة البقايا الصليبية الأخرى في شرق حوض البحر المتوسط [١] . وإذا كانت كل من هاتين المملكتين قد اختلفت عن الأخرى في الأصل والنشأة وكثير من الظروف المحيطة بها ، فإن تاريخهما ظل مرتبطاً بعضه ببعض ارتباطاً قوياً واضحاً . وربما كان بعض السر في ذلك إحساس هاتين المملكتين بوحدة المصير ووحدة الأخطار التي هددت كيانهما ، وبخاصة في الدور الأخير من أدوار الحركة الصليبية .

وإذا كان مقر إحدى هاتين المملكتين — وهي مملكة لوزجنان — قد ارتبط بجزيرة قبرس ، بوضعها الجغرافي الثابت المعروف ؛ فإن المملكة الأخرى — وهي مملكة أرمينية الصغرى — قامت في المنطقة التي عرفت قديماً باسم قيليقية ، أعني الإقليم الواقع في الجنوب الشرقي من آسيا الصغرى بين جبال طوروس والبحر . وقد أطلق العرب على هذا الإقليم إسم

(*) محاضرة ألقيت بدار الجمعية التاريخية المصرية بالقاهرة مساء ٢٦ فبراير ١٩٦٨

(١) Stubbs : Seventeen Lectures on Mediaeval and Modern History; p. 181.

الدرب ، أي الطريق ، الذي يسلك ما بين طرسوس وبلاد الروم[1] .

وكان من الطبيعي أن يهتم المسلمون منذ وصولهم إلى أطراف الشام في القرن السابع للميلاد بذلك الإقليم ، نظراً لموقعه الاستراتيجي على أبواب دولة الروم ، وهو الموقع الذي جعل منه ثغراً من أهم الثغور الإسلامية وأكثرها خطراً . والمعروف أن العرب أطلقوا على كل مركز قريب من أرض العدو إسم ثغر ، الأمر الذي ترتب عليه وجود عدة ثغور على أطراف الدولة الإسلامية ، في مختلف الاتجاهات . وهذه الثغور صارت موضع عناية حكام المسلمين ، فحشدوها بالغزاة ، وجعلوا منها مراكز حصينة للدفاع عن أراضي دولتهم حيناً والوثوب على أراضي أعدائهم المجاورة أحياناً . ولا شك في أن الروم بالذات ظلوا يشكلون خطراً على الدولة الإسلامية منذ نشأتها واتساعها ، وهو خطر يختلف عن الخطر الذي نجم عن بقية القوى الأخرى المجاورة لدولة المسلمين ، وذلك بحكم ما للروم من إمبراطورية ذات نظام سياسي مستقر وحضارة عريقة . وأدرك هذه الحقيقة جمهرة كتاب المسلمين ، فقال قدامة بن جعفر في كتاب الخراج ما نصه : « ينبغي أن لا يكون المسلمون أشد حذراً منهم للروم[2] » . لهذا اهتم المسلمون بإقليم قيليقية ، وأطلقوا على ذلك الإقليم — بما فيه من مراكز ومدن — إسم « ثغور الشام » ؛ وأسهب كتابهم في وصف سككها وطرقها ومسالكها[3] .

وهكذا ظلت ثغور الشام ، ومدنها الرئيسية « طرسوس وأذنه والمصيصة وما ينضاف إليها ، بأيدي المسلمين ، والخلفاء مهتمون بأمرها ،

---

(١) من الثابت ان هناك أكثر من مكان عرف باسم الدرب ، ذكر بعضها ياقوت في معجم البلدان ، ولكنه قال انه اذا ذكر الدرب وحده دون ان يضاف اليه اسم موضع يحدده ، يكون المقصود به ما بين طرسوس وبلاد الروم، لأنه مضيق كالدرب. وإياه عنى امرؤ القيس بقوله:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه   وأيقن أنا لاحقان بقيصرا
فقلت له لا تبك عينك انما   نحاول ملكاً او نموت فنعذرا

(٢) قدامة بن جعفر : كتاب الخراج وصفة الكتابة — الباب السابع .

(٣) ابن خرداذبة : المسالك والممالك — طبعة بريل ، ص ٩٩ — ١٠٠

ولا يولونها إلا شجعان القواد والراغبين منهم في الجهاد ، والحروب بين أهلها والروم مستمرة ». ويفهم من هذا أن المسلمين سيطروا فعلاً على قيليقية قروناً عديدة وأنهم جعلوا من مدنها مراكز زاهرة لحضارتهم وثقافتهم بدليل ما يرويه ياقوت من أن جماعة كثيرة من الرواة والزهاد والعباد نسبوا إلى ذلك الثغر وعلى رأسهم أبو أمية محمد بن ابراهيم بن مسلم بن سالم الطرسوسي الثغري ، وهو من الثقة [1].

غير أن أوضاع قيليقية أخذت تتعرض للتغيير منذ القرن العاشر للميلاد . ذلك أن الامبراطورية البيزنطية — أو دولة الروم — كانت لا يمكن أن تغفر للمسلمين ما فعلوه في القرن السابع الميلادي من اقتطاع أثمن أجزاء الدولة الرومانية في الشرق ، وهي الشام وشمال العراق ومصر ، وكلها بلاد ارتبطت بها أصول المسيحية ونشأة الكنيسة ، فضلاً عما لهذه البلاد من أهمية اقتصادية بالنسبة للعالم الروماني . وإذا كانت القسطنطينية ، قد عجزت منذ القرن السابع للميلاد عن أن تثأر لنفسها من المسلمين ، وتسترد أراضيها التي سيطروا عليها وحوّلوها في سرعة غريبة إلى اللغة العربية والديانة الإسلامية ، فإنه ليس معنى ذلك أن الروم — حكومة وشعباً — نسوا ما حلّ بهم على أيدي المسلمين . وأخيراً حانت ساعة الإنتقام عندما اتضح ضعف الدولة الإسلامية في القرن العاشر الميلادي ، وهو الضعف الذي ظهر في صورة الإنحلال السياسي وقيام دويلات إسلامية مستقلة في المشرق والمغرب على حساب الخلافة العباسية ، التي أخذت تمرّ بدور واضح من الركود الشديد . وجاء ضعف الدولة الإسلامية ، في المشرق مقروناً من الناحية الزمنية بنهضة كبيرة في الدولة البيزنطية ، وهي النهضة التي عبرت عن بعض جوانبها في صورة حربية فقام الامبراطور نقفور فوقاس (٩٦٣ — ٩٦٩) ، بشن حرب على المسلمين ، بدأها باسترداد المصيصة وطرطوس وغيرها من مدن قيليقية ، ومنها تقدم إلى شمال الشام ليسترد

(١) ياقوت الحموي : معجم البلدان مادة ثغر .

أنطاكية من المسلمين ، ويضع حلب تحت الحماية البيزنطية [١] . كل ذلك والمسلمون عندئذ على حالة من الفتور لا يقوون معها على المقاومة ، حتى عبّر المؤرخ ابن الأثير عن هذه الحوادث تعبيراً موجزاً واضحاً عندما قال عن الروم « وعظمت شوكتهم وخافهم المسلمون في أقطار البلاد ، وصارت كلها سائبة لا تمتنع عليهم ، يقصدون أيها شاءوا .. » [٢] . ثم جاء بعد نقفوز فوقاس الامبراطور يوحنا تمزيسكس (٩٦٩ - ٩٧٦) الذي لقبّه العرب بالشمشقيق ، فاستأنف سياسة سلفه في مهاجمة المسلمين في شمال العراق حيناً وفي الشام حتى دمشق أحياناً . وفي جميع هذه الأعمال كانت قيليقية قاعدة هامة لأعمال الروم الحربية ضد المسلمين [٣] .

ويهمنا من أمر هذا التطور أن قيليقية خرجت من أيدي المسلمين في القرن العاشر للميلاد ، فعادت تحت الحكم البيزنطي . وهجرها معظم من كان فيها من المسلمين ليحلّ محلهم مسيحيون من الروم وغير الروم . وهكذا حتى كان القرن الحادي عشر للميلاد ، فشهدت منطقة الشرق الأدنى حوادث خطيرة بدأت بازدياد نفوذ السلاجقة وتوسعهم الكبير في تلك المنطقة من ناحية ، وانتهت بوصول أولى الحملات الصليبية إلى الشرق في أواخر ذلك القرن من ناحية أخرى .

أما عن السلاجقة الأتراك فقد ترتب على توسعهم الكبير في الأقاليم الواقعة شرقي آسيا الصغرى هجرة كثير من الأرمن من بلادهم الأصلية في أرمينية الكبرى إلى الأقاليم الواقعة غربي الفرات وشماليه ليستقروا في جهات كان بعض إخوانهم الأرمن قد سبقوا إليها وأسسوا فيها جاليات في عصور سابقة [٤] . واشتدت هجرة الارمن من بلادهم عقب موقعة مانزكرت بوجه خاص (سنة ١٠٧١) ، وعندئذ اختار كثيرون منهم الإلتجاء إلى

(١) Vasiliev : Hist. of the Byzantine Empire, pp. 308-309 (Madison, 1961).
(٢) ابن الأثير : الكامل ، ج ٨ ص ٢١٧ (حوادث سنة ٣٥٩ هـ.)
(٣) Ostrogorsky : Hist. of the Byzantine State, p. 257 (Oxford, 1956).
(٤) Iogra : L'Armenie Cilicienne, pp. 87 - 88.

جبال طوروس وإقليم قيليقية في جنوب شرق آسيا الصغرى ، فضلاً عن شمال بلاد الشام ، وجميع هذه الجهات كان فيها زعماء من الارمن سبقوا إليها واستقروا فيها[١] . وعندما اتضح أن هذه المنطقة في الركن الجنوبي الشرقي من آسيا الصغرى بعيدة نسبياً عن الطرق الرئيسية لتوسع السلاجقة . هاجرت في نهاية القرن الحادي عشر جموع جديدة من الارمن كانوا قد سبق أن تركوا بلادهم ونزحوا إلى إقليم كابادوكيا في آسيا الصغرى ، وهم الذين كانوا أكثر تعرضاً لهجمات السلاجقة بعد أن أخذوا — عقب موقعة مانزكرت — يمدون نفوذهم بعيداً في جوف آسيا الصغرى . وفي قيليقية بالذات غدا الأرمن قوة كبيرة ، حتى أطلق المؤرخ جروسيه على قيليقية في ذلك العصر إسم « إرمينية الجديدة »[٢] . على أنه يبدو أن أعداداً من أولئك الارمن ظلوا منتشرين في آسيا الصغرى في الجهات الواقعة شمالي جبال طوروس — خارج قيليقية — بدليل ما جاء في بعض حوليات الحروب الصليبية من أن رجال الحملة الصليبية الأولى ما كادوا يقتربون من مدينة قيصرية في إقليم كابادوكيا ، حتى دخلوا « بلاد الأرمن » وأن الأرمن في الجهات المجاورة رحبوا بهم[٣] .

ومهما تتعدد الأسباب التي ساعدت على ظهور ثم بقاء إمارات مستقلة أو شبه مستقلة للأرمن في الجهات الواقعة شمالي الجزيرة وشرقي آسيا الصغرى وجنوبها الشرقي ، فإن ثمة حقيقة كبرى ، هي أن الدولة البيزنطية — وبصفة خاصة في الربع الأخير من القرن الحادي عشر — كانت شبه عاجزة عن حماية حدودها الشرقية . ولما استكشف الأباطرة البيزنطيون أن الأرمن يكونون عنصراً قوياً على الأطراف الشرقية لدولتهم ، فكروا — مختارين أو مجبرين — في اتخاذ أولئك الأرمن درعاً حامياً ووسيلة وأداة للدفاع عن حدود الدولة من ناحية الشرق[٤] . ومهما يكن شأن أولئك الأرمن

(١) Cam. Med. Hist. vol. 4, p. 628.

(٢) Grousset : Hist. de l'Armenie, p. 522 (Paris, 1947).

(٣) Gesta Francorum, pp. 55 - 61.

(٤) Ostrogorsky , op. cit. p. 343

وموقفهم السابق في التاريخ من الدولة البيزنطية ، فإنه يكفي كونهم مسيحيين يؤمنون بالمسيح ورسالته ، في الوقت الذي كان الخطر الذي يهدد كيان الدولة البيزنطية من ناحية الشرق نابعاً -- بصفة أساسية — من السلاجقة بالذات ، وهم مسلمون . وهكذا لجأ الأباطرة البيزنطيون إلى تعيين بعض الأرمن حكاماً على المدن الهامة في الأطراف الشرقية لدولتهم ، بل لقد عهدوا لأولئك الأرمن بقيادة الحاميات الإمبراطورية في تلك الجهات ، فضلاً عن منحهم ضياعاً ومساحات شاسعة من الأراضي [١] .

وسرعان ما نظم الأرمن أمرهم في قيليقية ، فصار لهم رئيسهم الديني الذي يدعى Katholicos ليرعى مصالحهم الدينية وفق طقوس الكنيسة الأرمينية وتعاليمها . ومن بين زعماء الأرمن الذين احتلوا مكانة خاصة في تاريخ الأقاليم الواقعة شرقي آسيا الصغرى في أواخر القرن الحادي عشر ، يبرز إسم فيلاريتوس براخاميوس نائب الإمبراطور البيزنطي رومانوس الرابع في ملطية ومرعش . ذلك أن فيلاريتوس هذا استغل فرصة الفوضى التي حلت بالإمبراطورية البيزنطية عقب موقعة مانزكرت والتي أسر فيها الإمبراطور رومانوس الرابع سنة ١٠٧١ ، ورفض الإعتراف بالإمبراطور الجديد ، وأخذ يدعم مركزه حول مرعش ورعبان والابلستين ، حيث أقام إمارة قوية مستقلة عن الحكومة البيزنطية ، ازدادت منعة بعد أن استولى على ملطية ، التي كان السلاجقة قد انتزعوها . وعندما ظهرت قوة فيلاريتوس واتضحت أهميته ، دخل في تبعيته بعض زعماء الأرمن المجاورين ، وخاصة في قيليقية [٢] . وهكذا أصبح فيلاريتوس يسيطر على مدن قيليقية الرئيسية ، مثل طرسوس والمصيصة وعين زربة . وفي سنة ١٠٧٧ أرسل فيلاريتوس أحد رجاله للاستيلاء على الرها من البيزنطيين ، فحاصرها ستة أشهر ، حتى استسلمت له المدينة أخيراً بفضل مساعدة من بداخلها من الأرمن . أما أنطاكية ، فقد قتل آخر حاكم بيزنطي عليها سنة ١٠٧٨ ، فخشي أمراء

(١) Setton : A Hist. of the Crusades, vol. 2, p. 631.
(٢) Iogra : L'Armenie Cilicienne, p. 89.

المدينة — ومعظم أهلها من الأرمن — أن يستولي السلاجقة المسلمون عليها ، ولذلك سلموهـا مختارين لفيلاريتوس[1] . ولم يلبث الإمبراطور البيزنطي نقفور الثالث (١٠٧٨ — ١٠٨١) أن اتبع سياسة حكيمة استهدفت تدعيم العلاقات الطيبة مع ذلك الزعيم الأرمني ، في الوقت الذي أظهر فيلاريتوس من جانبه اعتدالاً وحكمة ، فاعترف بسيادة إسمية للامبراطورية ، رغم أنه كان مستقلاً عنها من الناحية العملية . ثم إن فيلاريتوس كان حذراً تجاه جيرانه المسلمين ، فاعترف في ممتلكاته القريبة من الموصل بالتبعية لبني عقيل ، وهم أمراء الموصل العرب . ويذكر المؤرخ ميخائيل السرياني أن فيلاريتوس أراد أن يؤمن ممتلكاته من ناحية سلطان السلاجقة ملكشاه ، فاعترف له أيضاً بنوع من التبعية ؛ بل يذكر أنه كان مستعداً — إذا استلزم الأمر — لاعتناق الإسلام ، خدمة لصالحه[2] .

على أن السلاجقة كانوا لا يمكن أن يغضوا البصر تماماً عن تلك الإمارة الأرمينية ، فاستولى سليمان بن قتلمش السلجوقي على أنطاكية سنة ١٠٨٥[3] ولم تلبث إمارة فيلاريتوس الواسعة أن تعرضت للتفتت والضياع نتيجـة لهجمات السلاجقة من ناحيـة وهجمات الصليبيين الذين وصلوا إلى الشرق قبل نهاية القرن الحادي عشر من ناحية أخرى . ومع ذلك فإن ثمة حقيقة هامة هي أن سيطرة السلاجقة على قيليقية لم تكن سيطرة قوية شاملة ، وبالتالي فقد ظل نفوذ الأرمن قوياً فيها[4] . حقيقة إن بعض الكتّاب المسلمين — مثل العمري والقلقشندي[5] — يؤكدون أن الأرمن في قيليقية « كانت طاعتهم آخراً لبقية الملوك السلاجقة بالروم ، وعليهم جزية مقررة وطاعة معروفة ، والعمال والشحاني[6] على البلاد من جهة الملك السلجوقي » .

---

(١) Brehier : Vie et Mort de Byzance, p. 285.

(٢) Michael the Syrian, Chronique (tr. Chabot), vol. 3, p. 256.

(٣) ابن القلانسي : ذيل تاريخ دمشق ، ص ١١٧ .

(٤) Cam. Med. Hist. vol. 4, p. 628 (part I).

(٥) شهـاب الدين العمري : التعريف بالمصطلح الشريف ص ٥٥ (القاهرة ، ١٣١٢ هـ) ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٨ ص ٣٠ .

(٦) الشحنة هو مندوب السلطان أو الملك في حكم بلد من البلاد أو ضبط أمورها .

ولكن العبارة السابقة لا تؤكد إحكام سيطرة جيوش السلاجقة على جميع أراضي قيليقية ، وحكمهم للأرمن حكماً مباشراً . وإذا كانت بعض مدن قيليقية – مثل المصيصة – قد صارت في قبضة السلاجقة عند وصول الحملة الصليبية الأولى فإن سيطرة السلاجقة على مثل هذه المدن لا يعني انقراض نفوذ الأرمن فيهـا . تم إن تقديم « الطاعة » من جانب أمراء الأرمن في قيليقية لسلاطين السلاجقة وحكامهم كان يتم غالباً عن طريق تقديم المال والاعتراف بنوع من التبعية لهم ، كما فعل فيلاريتوس ، اتقاء لشر أولئك الجيران الأقوياء . أما التعليل الطبيعي لعدم سيطرة السلاجقة على قيليقية سيطرة تامـة شاملة ، فيرجع إلى صعوبة البيئة الجبلية من ناحية ، فضلاً عن أنها لم تقع على الطريق الرئيسي لغزواتهم إلى قلب آسيا الصغرى. حقيقة إن قيليقية درب أي طريق ، ولكنها درب بين بلاد الشام وآسيا الصغرى ، والسلاجقة لم يسلكوا طريق الشام لغزو آسيا الصغرى ، ولم يعتمدوا اعتماداً كلياً على طريق آسيا الصغرى لغزو الشام .

وهكذا لم ينقرض نفوذ الأرمن في الشرق بوفاة فيلاريتوس ، وإن كان يبدو لأول وهلة أن نفوذ الأرمن في قيليقية كان في أواخر القرن الحادي عشر أقل أهميـــة من نفوذهم شمالي جبال طوروس ، وبخاصة في إقليم الجزيرة [1] . وثمة عائلتان من الأرمن ظلتا تتنافسان وتتناطحان كثيراً حول الاستئثار بالنفوذ والسلطان في قيليقية ، هما أسرة الهيثوميين وأسرة الروبينيين . أمـا أسرة الهيثوميين فمؤسسها أوشين الأول الذي نزح إلى قيليقية حوالي سنة ١٠٧٣ – أي بعـــد موقعة ماتزكرت – فانتزع قلعة لامبرون (النمرون) في غرب قيليقية من المسلمين . هذا وإن كانت بعض المراجع الأرمينية تذكر أن أوشين الأول كان من أتباع أبي غريب حاكم طرسوس الأرمني – وأن أبا غريب منح أوشين قلعة لامبرون . أمـا آل روبين فأصلهم لا يقل غموضاً عـن آل هيثوم ، إذ ينسبون إلى روبين

(١) Cam. Med. Hist. vol. 4, p. 629.

الأول ، وهو أحد أقرباء كاحك ملك أرمينية الكبرى المتوفي سنة ١٠٧١ . وقد استقر روبين هذا في بعض القلاع شرقي المصيصة في قيليقية ، ثم خلفه ابنه قسطنطين الأول ليدعم نفوذ آل روبين في قيليقية أواخر القرن الحادي عشر [١] .

ومن هذا يتضح أنه إذا كان آل هيثوم قد وطدوا نفوذهم في غرب قيليقية ، فإن ذلك جعلهم أكثر ارتباطاً بالامبراطورية البيزنطية ، في حين أن آل روبين الذين استقروا في الجزء الشرقي من قيليقية صاروا أكثر ارتباطاً بعديد القوى التي ظهرت فيما بعد بالشام والجزيرة ، مثل الصليبيين والمغول . والواقع إن تاريخ دولة أرمينية الصغرى ظل من بدايته حتى نهايته يرتبط داخلياً بالصراع بين هذين البيتين [٢] وفي هذا الصراع الطويل كان آل روبين هم دائماً البادئون بالتوسع والعدوان ، في حين أن آل هيثوم لم يحاولوا التوسع أو استثارة جيرانهم بضم ممتلكات جديدة تحت سيطرتهم . وربما أدت جغرافية قيليقية وطبيعتها إلى هذا التباين بين سياسة آل هيثوم وآل روبين . ذلك أن الجزء السهلي من قيليقية ترويه عدة أنهار صغيرة هي شيحان وجيحان (جيهان) وبردان ، وهي أنهار طرسوس والمصيصة وأذنة [٣] . وهذه السهول تنقسم إلى قسمين : السهل الأدنى أو الغربي — ويسمى قيليقية السفلى — ويمتد من سفوح جبال طوروس حتى البحر ، وأهم مدنه طرسوس وأذنة ، وميناؤه الرئيسي على البحر المتوسط سلوقية أو سليقية [٤] . أما السهول الشرقية أو العليا فيفصلها عن السهول الغربية مرتفعات تعرف بجبل النور ؛ وأشهر مدن هذا الجزء المصيصة وعين زربه وسيس . وهذه الطبيعة هي التي فرضت على آل

(١) Setton : op. cit., II, p. 623.

(٢) Runciman : A Hist. of the Crusades, I, p. 196-197.

(٣) مفضل بن أبي الفضائل : النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ، ص ٢٢٩ .

(٤) ذكر ياقوت أن سليقية مدينة وكورة ببلاد الروم ، وربما سموها سلوقية ، وهي من ناحية الشام بعد طرسوس ، ونسبت إليها السيوف والكلاب السلوقية (معجم البلدان) .

روبين سياستهم التوسعية ، لأنهم تحت تأثير العوامل الاقتصادية كان لا بد لهم من النزول من معاقلهم الجبلية ليسيطروا على مدن السهل الواقعة على الطرق التجارية والمؤدية إلى المنافذ البحرية . وفي الوقت نفسه كان عليهم أن يؤمنوا أنفسهم وممتلكاتهم من ناحيتي الشرق والغرب ، فمن ناحية الغرب كان لا بد لهم من السيطرة على دروب قيليقية ومنافذها ، مما أوقعهم في نزاع مع آل هيثوم . ومن ناحية الشرق كان لا بد لهم من السيطرة على دروب الشام الموصلة من بلاد الشام إلى قيليقية ، مما أوقعهم في نزاع مع إمارة أنطاكية الصليبية ، ثم مـــع سلطنة المماليك عندما سقطت تلك الإمارة [١] .

ومهما يكن من أمر ، فإنه عند وصول رجال الحملة الصليبية الأولى إلى الشرق في أواخر القرن الحادي عشر ، رحب بهم الأرمن في قيليقية وقدموا لهم المساعدات الفعالة ، فأرشدوهم إلى الطريق المؤدي إلى الجزيرة والرها من ناحية ، وإلى الشام وأنطاكية من ناحية أخرى . وظل الأرمن يقدمون إلى الصليبيين إمدادات ضخمة من المؤن أثناء حصارهم أنطاكية . وفي الوقت نفسه فإن الصليبيين فرحوا بلقـاء الأرمن في جنوب شرق آسيا الصغرى . وهكذا وجد الصليبيون في الأرمن عوناً قوياً ووجد الأرمن في الصليبيين حليفاً كبيراً . ولاشك في أن هذه الصداقة التي قامت بين الطرفين في أول الأمر إنما كانت تستهدف مواجهة العـدو المشترك ممثلاً في الدولة البيزنطية من ناحية والقوى الإسلامية من ناحية أخرى . هذا إلى أن ظهور الصليبيين على مسرح الشرق الأدنى مكن ابن روبين ــ وهو قسطنطين الأول (١٠٩٥ ــ ١٠٩٩) ــ من تدعيم إمارته وتوسيع رقعتها في قيليقية على حساب البيزنطيين فضلاً عن المسلمين [٢] .

ولكن ما كاد الصليبيون يستقرون في أنطاكية حتى بـدأ الاحتكاك بينهم وبين جيرانهم الأرمن في قيليقية ، وخاصة بسبب السياسة العدوانية

(١) Setton : op. cit., II, 635.

(٢) Cam. Med. Hist. vol. 4 ; part I ; p. 629.

التوسعية التي دأب أمراء أنطاكية من النورمان على اتباعها ضد القوى المجاورة من المسلمين والمسيحيين سواء . وهنا نشير إلى أن الصليبيين استطاعوا في فترة قصيرة الاستيلاء على ممتلكات الأرمن شرقي آسيا الصغرى ، أعني خارج قيليقية . ففي سنة ١٠٩٨ انتقلت ملكية الرها إلى الأمير الصليبي بلدوين البولوني بعد مقتل أميرها ثوروس الأرمني[١] . وفي سنة ١١٠٤ اضطر طاطول الأرمني صاحب مرعش إلى تركها للأمير الصليبي جوسلين الأول كورتناي[٢] . وفيما بين سنتي ١١١٥ ، ١١١٨ استولى بلدوين دي بورج على ممتلكات دغا باسيل وأبي الغريب الأرمني صاحب بلدة البيرة على الفرات . ثم استولى الأمير الصليبي بلدوين دي بورج على ممتلكات قسطنطين الأرمني صاحب كركر بعد أن سجنه في قلعة سميساط حتى مات . كذلك استولى على الراوندان — قرب قورس — وغيرها من الأراضي التابعة لباكارد الأرمني[٣] . وإذا كان هذا هو مصير الممتلكات الأرمينية خارج قيليقية ، فإنه كان من الطبيعي أن يحرص أمراء قيليقية من الأرمن على ما تحت أيديهم من بلاد ، وأن ينظروا نظرة حرص شديد إلى القوى الصليبية المجاورة .

ولم تلبث أن دخلت العلاقات بين الأرمن في قيليقية من جهة والقوى الصليبية بالشرق — وخاصة إمارة أنطاكية — من جهة أخرى في دور من العداء المتبادل ، زاد من وقعه عداء الدولة البيزنطية لأمراء قيليقية والصليبيين جميعاً[٤] . حقيقة أننا نلمس أحياناً أمثلة واضحة للتداخل الحضاري بين الأرمن في قيليقية والصليبيين في الشام ، فضلاً عن التزاوج بين الطرفين ، ولكن طموح بعض أمراء الأرمن في قيليقية — مثل ليو الأول (١١٢٩ — ١١٣٦) — ونشاطهم على حدود إمارة أنطاكية الصليبية ، أثار مخاوف أمراء أنطاكية الصليبيين ، في الوقت الذي كان هؤلاء الأمراء النورمان

(١) Albert d'Aix (Rec. Hist. Cr. Occid). Tome IV, pp. 354-355.

(٢) Runciman : op. cit. vol. II ; p. 40.

(٣) Grousset : Hist. des Croisades, Tome I, p. 454.

(٤) Raoul de Caen : p. 706

بدورهم لا يقلون طمعاً ورغبة في التوسع ، حتى على حساب القوى المسيحية المجاورة[1] . ومن ناحية أخرى فإن الدولة البيزنطية كانت لا يمكن أن تتنازل عن قيليقية بتلك السهولة ليستقل بها الأرمن ، فقام بعض الأباطرة البيزنطيين -- مثل حنا الثاني (١١١٨ — ١١٤٣) — بغزو قيليقية ، واستردوا المدن والمعاقل الرئيسية فيها — مثل طرسوس وأذنه والمصيصة وعين زربه وتل حمدون — من الأرمن . ولكن النفوذ البيزنطي كان لا يلبث أن ينكمش وينحسر عن قيليقية ، وتعود سيطرة الأرمن مرة أخرى بعد انسحاب الجيوش الإمبراطورية[2] . وفي نفس الوقت لم تنقطع هجمات المسلمين — ممثلين في سلاجقة الروم من ناحية وبني دانشمند من ناحية أخرى -- على قيليقية ، الأمر الذي جعل تلك الإمارة الأرمينية تعيش في القرن الثاني عشر في ظروف بالغة الحرج والصعوبة .

ولم يكد يقترب القرن الثاني عشر من نهايته حتى كان أمراء قيليقية من الأرمن قد أظهروا مهارة في الاحتفاظ بكيانهم وسط العواصف المتضاربة التي أحاطت بهم ، فضلاً عما حفلت به قيليقية تحت حكمهم من تيارات حضارية ذات أهمية بالغة . وقد دفع ذلك ليو الثاني أمير أرمينية الصغرى إلى التطلع إلى التاج ليكون ملكاً متوجاً يتمتع بما للملوك من مكانة وهيبة . وهنا نجد الأمير ليو الثاني يتجه إلى الغرب الأوروبي لتحقيق غرضه ، وذلك حتى لا يبدو في صورة أقل مكانة من الأمراء الصليبيين بالشرق من ناحية ، وحتى يتجنب أطماع أباطرة القسطنطينية من ناحية أخرى[3] . وهكذا أخذ ليو الثاني يواصل جهوده عند أقوى رجلين في الغرب ، وهما البابا كالستين الثالث (١١٩١ — ١١٩٨) والإمبراطور فردريك بربروسا (١١٥٢ — ١١٩٠) . ويقال إن فردريك وعد بإعطاء ليو لقب الملكية ، وجاء هذا الوعد في رسالة مدموغة بخاتم الإمبراطورية الذهبي . وما كادت

(١) Runciman : op. cit. vol. II, p. 32 f.

(٢) Ostrogorsky : op. cit., p. 336.

(٣) Setton : op. cit., vol. II, p. 649.

تقترب حملة فردريك بربروسا الصليبية من قيليقية سنة ١١٩٠ حتى أحس ليو الثاني الأرمني بقرب تحقيق آماله، فرحب بالإمبراطور ورجاله وبادر بتقديم الهدايا والميرة. ولكن غرق فردريك بربروسا في أحد أنهار قيليقية جاء مخيباً لآماله فضلاً عما كان في ذلك من صدمة عنيفة هزت كيان الحملة الصليبية الثالثة [١].

على أن ليو الثاني لم ييأس، وإنما واصل جهوده في مساعدة الحملة الصليبية الثالثة، فشاركت قواته في حصار عكا، وساعد ريتشارد ملك انجلترا في غزو جزيرة قبرص. وكان ذلك النشاط في حد ذاته كفيلاً بإعلاء مكانة الأمير ليو الثاني الأرمني، وإظهار إخلاصه وتجاوبه مع أهداف المسيحية، الأمر الذي مكنه من مواصلة جهوده للحصول على التاج الملكي. ويقال إنه بعث سفارة إلى كل من البابا كالستين الثالث والإمبراطور الغربي هنري السادس لهذا الغرض، ونجح السفراء في مهمتهم بالغرب، فأرسل الإمبراطور هنري السادس سنة ١١٩٧ كبير أمنائه — واسمه كونراد — إلى الشرق ومعه تاجان، أحدهما لعموري لوز جنان صاحب قبرص، والآخر للأمير ليو الثاني صاحب قيليقية، مما أدى إلى مولد مملكتين مسيحيتين صغيرتين على مسرح الشرق الأدنى، هما مملكة قبرص ومملكة أرمنية الصغرى. وقد توّج عموري ملك قبرص في شهر سبتمبر سنة ١١٩٧، في حين توّج ليو الثاني ملكاً على أرمينية الصغرى في يناير سنة ١١٩٨ في حفل كبير [٢]. وتمّ التتويج في كنيسة طرسوس بحضور بطريرق اليعاقبة ورئيس الأساقفة الأرثوذكسي، فضلاً عن عدد كبير من القادة العسكريين والأمراء. وقد بارك ذلك الحفل رئيس الكنيسة الارمنية — جريجوري السادس — في حين أضفى عليه المندوب الامبراطوري شعار الملكية وسط ابتهاج الأرمن الذين رأوا في ذلك التتويج إحياء لملكيتهم القديمة في أرمينية الكبرى وبعثاً لعظمة تاريخهم السالف.

(١) Cam. Med. Hist., vol. 4 : p. 682.

(٢) Stubbs : op. cit. : p. 183.

وقد أشار المؤرخون الأرمن المعاصرون إلى أن الإمبراطور البيزنطي ألكسيوس الثالث أنجيلوس أرسل عندئذ تاجاً إلى ليو الثاني . ولكن يبدو أن هذا الإجراء من جانب الإمبراطور البيزنطي لم يصحبه حفل تتويج مستقل ، وخاصة أنه كان من تقاليد الإمبراطورية البيزنطية أن ترسل تيجان إلى بعض الأمراء من باب التشريف دون أن يترتب على ذلك رفع منزلة اولئك الأمراء إلى درجة الملوك[1]. وإذا كان اولئك المؤرخون الأرمن قد اختلفوا في تحديد تاريخ ذلك التشريف الذي أضفـــاه الإمبراطور البيزنطي على ليو الثاني الارمني ، فإن الغالب أن الإمبراطور ألكسيوس الثالث أرسل تاجه إلى أمير أرمينية الصغرى بعد أن علم فعلاً أن إمبراطور الغرب أرسل تاجاً له ، وذلك اعترافاً من الإمبراطور البيزنطي بسياسة الأمر الواقع من ناحية ، وحرصاً على الاحتفاظ بالخيط الواهي الذي ظل يربط أرمينية الصغرى بالدولة البيزنطية من ناحية من أخرى . وقد أرسل ليو الثاني سفارة إلى القسطنطينية لشكر الإمبراطور البيزنطي على التاج الذي أرسله إليه . وثمة حقيقة لا تخفى عنا ، هي أن ليو الثاني الأرمني كان يفضل أن يكون تتويجه ملكاً عن طريق إمبراطور الغرب ، وذلك حتى يقف على قدم المساواة مع الأمراء الصليبيين بالشرق[2] .

ولا شك في أن ظهور قبرس وأرمينية الصغرى على مسرح الشرق الأدنى في نهاية القرن الثاني عشر في صورة مملكتين مسيحيتين ، أضفى عليهما هيبة كبيرة من جهة ، وألقى عليهما مسؤولية ضخمة في متابعة السياسة الصليبية ضد المسلمين من جهة أخرى . وهنا نلاحظ أنه إذا كانت الدولة البيزنطية من جانبها لم تتنازل في سهولة عن حقها في إقليم قيليقية ، وبالتــالي عن تبعية أرمينية الصغرى لها ، فإن المسلمين من جانبهم لم ينسوا أبداً أن هذا الإقليم كان خاضعاً لنفوذهم منذ وقت مبكر ، وأنه حتى بعــد استقرار الأرمن فيه ، فإن أمراء أرمينية الصغرى دأبوا على دفع الأموال للسلاجقة

---

(١) Kirakos : (Rec. Hist. Cr. Arm.) Tome 1, p. 424.

(٢) Setton : op. cit., vol. 2, p. 648.

رمزاً الخضوع والتبعية[1] . وهذا هو السر في أن المسلمين رفضوا الاعتراف بالمكانة الجديدة التي حققها أمراء أرمينية الصغرى بتتويجهم ملوكاً ، وظهر عدم اعترافهم هذا في إصرارهم على عدم الإشارة إلى حاكم أرمينية الصغرى عادة بلفظ « ملك » وإنما اختاروا له غالباً لقب « متملك » بمعنى أنهم امتلكوا تلك البلاد قهراً من أصحاب السيادة الشرعية عليها وهم المسلمون[2] . وقد عبّر شهاب الدين بن العمري عن هذه المعاني بقوله « وكانت طاعتهم آخراً لبقية الملوك السلاجقة بالروم ، وعليهم جزية مقررة وطاعة معروفة ، والعمال والشحاني على البلاد من جهة الملك السلجوقي ، حتى ضعفت تلك الدولة (السلجوقية) وسكنت شقاشق تلك الصولة ... فطمع هذا اللعين (صاحب أرمينية الصغرى) ... واستولى على هذه البلاد وتملكها ، وتحيف مواريث بني سلجوق واستهلكها »[3] . أما القلقشندي فقد ذكر ما نصه عن أرمينية الصغرى « وإنما كان يقال له متملك سيس دون ملك سيس لما تقدم من أنها كانت أولاً بيد المسلمين ، ثم وثب عليها رئيس الأرمن المقدم ذكره فملكها من أيدي المسلمين »[4] . وأما الألقاب التي اختارها المسلمون لملك أرمينية الصغرى فعديدة ، منها ابن لاون ، ولاون هنا تحريف للفظ ليون أو ليو أول ملوك أرمينية الصغرى ، فصار كل ملك من ملوكها يعرف بابن لاون . ومن هذه الألقاب أيضاً « متملك سيس » أو « صاحب سيس » وسيس هي العاصمة . كذلك أطلق في المراجع العربية على ملك أرمينية الصغرى إسم « التكفور » وهو لقب عام قصد به كل من جلس على عرش تلك المملكة ، مثلما لقب امبراطور الدولة البيزنطية بالأشكري ، وملك الحبشة بالحطي أو النجاشي[5] .

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٨ ص ٣٠ .

(٢) ملك الشيء ملكاً أي حازه وانفرد بالتصرف فيه ، وتملك الشيء أي امتلكه قهراً (القاموس المحيط) .

(٣) شهاب الدين بن العمري : التعريف بالمصطلح الشريف ص ٥٥ - ٥٦ .

(٤) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٨ ص ٣٢ .

(٥) العمري : التعريف ، ص ٥٥ ، القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٨ ص ٣١ .

وإذا كان ظهور حكام أرمينية الصغرى في صورة ملوك قد جعل منهم قوة مسيحية جديدة واضحة في الشرق الأدنى ، فإن ذلك ألقى عليهم مسؤوليات كبيرة تجاه المشاركة في السياسة الصليبية منذ أواخر القرن الثاني عشر . ولكن شاءت الظروف أن يتم تتويج ليو الثاني ملكاً على أرمينية الصغرى سنة ١١٩٨ في وقت كان صلاح الدين الأيوبي قد توفي منذ خمس سنوات (١١٩٣) ، وأعقب وفاته تقسيم دولته بين أبنائه وإخوته وبقية أبناء بيته[1] . وهكذا اقتصر الصدام في النصف الأول من القرن الثالث عشر بين مملكة أرمينية الصغرى من ناحية والقوى الإسلامية المجاورة من ناحية أخرى على ما كان هناك من اشتباكات متكررة مع سلاجقة الروم ، بسبب دأب هؤلاء على غزو قيليقية بين حين وآخر . من ذلك أن قوات ركن الدين سليمان شاه الثاني بن قليج أرسلان (١٢٠٠ — ١٢٠٣) غزت أرمينية الصغرى سنة ١٢٠١ ؛ ولكن الملك ليو الثاني استطاع دفعهم . وفي سنة ١٢٣٣ غزا كيقباد الأول سلطان سلاجقة الروم قيليقية ، وفرض جزية على الأرمن[2] ، وتكرر غزو السلاجقة لقيليقية سنة ١٢٤٥ — سنة ١٢٤٦ . وفي تلك الأثناء لم تحدث اشتباكات بين أرمينية الصغرى من ناحية ، والمسلمين في شمال الشام من ناحية أخرى ، إلا ما كان من أمر اشتباك الملك الظاهر غازي ابن السلطان صلاح الدين — وهو الذي أخذ ملك حلب وجميع أعمالها وشمال الشام بعد وفاة أبيه — مع ليو الثاني ملك أرمينية الصغرى بسبب إمارة أنطاكية . ذلك أنه حدث بعد وفاة بوهيموند الثالث أمير أنطاكية سنة ١٢٠١ أن دب الخلاف بين أرمينية الصغرى وأنطاكية بسبب طمع الملك ليو الثاني الأرمني في بسط سيادته على إمارة انطاكية الصليبية عن طريق الوراثة . وكان ان هاجم ليو الثاني إمارة أنطاكية سنة ١٢٠٣ ، ولكن الظاهر غازي الأيوبي صاحب حلب أسرع لنجدة حلفائه في أنطاكية « ففر ابن لاون »[3] . ولم يلبث أن تجدد الصدام

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : الحركة الصليبية ج ٢ ص ٩١٢ وما بعدها .
(٢) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٢٤٨ .
(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ج ٣ ص ١٤٠ ، المقريزي : السلوك ج ١ ص ١٦٠ ، ١٦٣ .

بين ليو الثاني والظاهر غازي صاحب حلب في أواخر سنة ١٠٢٥ عندما قام الأول بهجوم مباغت على دربساك . ومع أنه فشل في الإستيلاء على قلعتها ، إلا أنه أنزل بالمسلمين خسائر كبيرة ، كما خرب الجهات المجاورة لها[1] . وكان ان خرج الظاهر غازي بنفسه على رأس قوات جديدة سنة ١٢٠٦ للإنتقام من ليو الأرمني ، وشاركت قوات أنطاكية الجيوش الحلبية في حملتها ، الأمر الذي جعل ليو الثاني يتراجع بسرعة أمام تفوق أعدائه ، ووافق على عقد هدنة لمدة ثمان سنوات[2] . ولكن حدث سنة ١٢٠٨ – ١٢٠٩ أن نقض كيخسرو الأول سلطان سلاجقة الروم الصلح المبرم مع ليو الثاني الأرمني ، واشترك مع الظاهر غازي صاحب حلب في هجوم مفاجئ على أرمينية الصغرى أدى إلى استيلاء المسلمين على حصن غرقوس قرب مرعش ، كما « فتح قلاعاً أخرى وضربها »[3] .

على أنه إذا كانت إمارة حلب قد انفردت – بحكم موقعها في شمال الشام – بمواجهة قوة أرمينية الصغرى في النصف الأول من القرن الثالث عشر ، فإن الموقف اختلف في النصف الثاني من ذلك القرن . ذلك أن قيام دولة المماليك سنة ١٢٥٠ جاء مصحوباً – بعد سنوات قليلة – بتوحيد مصر والشام تحت قيادة سياسية واحدة ممثلة في سلطنة المماليك بالقاهرة ، ومن ثم كان على مملكة أرمينية الصغرى أن تواجه السياسة القوية التي رسمتها لنفسها سلطنة المماليك ، والتي استهدفت الجهاد ضد المغول والصليبيين جميعاً ، واقتلاع جذور البقايا الصليبية تماماً من منطقة الشرق الأدنى[4] . وإذا كان سلاطين المماليك قد نجحوا في القضاء على آخر البقايا الصليبية بالشام في نهاية القرن الثالث عشر ، فإنه كان من غير المعقول أن يغفل المماليك عن أمر أرمينية الصغرى وقبرس ، وهما المملكتان اللتان تمخضت عنهما الحركة

(١) ابن الأثير : الكامل ، ج ١٢ ص ١٠٠ ، حوادث سنة ٦٠٢هـ .
(٢) ابن واصل : مفرج الكروب ج ٣ ص ١٧٠ & Setton , op. cit , vol 2, p 649 .
(٣) ابن واصل : مفرج الكروب ، ج ٣ ص ١٨٧ .
(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي ، ص ٥٢ .

الصليبية ، ولم يظهرا في صورة مملكتين إلا نتيجة للتيار الصليبي في أواخر القرن الثـاني عشر ، فضلاً عن جهودهما التي لم ينساها المسلمون في تدعيم مركز القوى الصليبية في بلاد الشام منذ بداية القرن الثالث عشر . وكلما ضعف أمر الصليبيين بالشام وانكمش سلطانهم كلما ازداد العبء الملقى على كاهل هاتين المملكتين للنهوض برسالة الحركة الصليبية ، الأمر الذي جعل الصدام لا مفر منه بين سلطنة المماليك من ناحية ومملكتي أرمينية الصغرى وقبرص من ناحية أخرى ، وهو الصدام الذي لم ينته إلا بسقوط مملكة أرمينيـة الصغرى في القرن الرابع عشر وخضوع مملكة قبرص لسلطنة المماليك في القرن الخامس عشر [١] .

والواقع أنه ثمة عوامل معينة جعلت سلاطين المماليك في مصر يعتبرون ملوك أرمينية الصغرى « أخبث عدو للإسلام » على حد تعبير العمري [٢] . ويأتي على رأس هذه العوامل اثنان ، أولهما موقف ملوك أرمينية الصغرى من تتار فارس ، وثانيهما السياسة الإقتصادية لملوك أرمينية الصغرى .

أما عن موقف أرمينية الصغرى من تتار فارس فهو موقف خطير ، ترك رد فعل عنيف في قلوب المسلمين في الشرق الأدنى جميعاً . ذلك أن ملوك أرمينية الصغرى ما كادوا يحسون باقتراب التتار من منطقة الشرق الأدنى حتى هللوا لهم ورأوا فيهم القوة الضـاربة الكبرى التي تستطيع أن تقضي على الإسلام والمسلمين في المنطقة وأن تحمي كيان القوى المسيحية الصغرى فيها . ولا يخفى علينا أن مغول فارس كانوا في ذلك الدور الأول من تاريخهم في الشرق الأوسط ما زالوا وثنيين ، الأمر الذي جعلهم يبدون في نظر المسيحيين عموماً وفي نظر البابوية بوجه خاص في صورة المـادة الخام التي يسهل تشكيلها في القالب المسيحي . وزاد من قوة هذا الأمل ظهور بعض تيارات واتجاهات مسيحية — ولو خفيفة — بين صفوف مغول

---

(١) Mas Latrie : Des Relations Politiques et Commerciales d'Asie Mineure avec l'île de Chypre sous le Règne de la Maison de Lusignan ; p.p. 120-122.

(٢) العمري : التعريف ، ص ٥٦ .

فارس . من ذلك أن دوقوزخاتون زوجة هولاكو كانت مسيحية نسطورية « فعملت دائماً على مؤازرة المسيحيين وفي عهدها قوي حال تلك الطائفة » هذا إلى أن أم هولاكو نفسها -- وهي سيورقوقيتي -- كانت نسطورية أيضاً[1].

وإذا كان ليو الثاني ملك أرمينية الصغرى قد توفي سنة ١٢١٩ ، فإن خليفته هيثوم الأول وضع دعائم سياسية خارجية جديدة ، هي إحلال التحالف مع المغول محل التحالف مع الغرب الأوربي بعد أن ثبت انشغال الغرب بمشاكله الخاصة عن المساهمة الجدية في الحروب الصليبية ، مما أدى إلى فتور تيار الحركة الصليبية وانحرافها عن وجهتها الصحيحة منذ أوائل القرن الثالث عشر . وظهرت سياسة هيثوم عندما لجأت إلى بلاطه زوجة كيخسرو سلطان سلاجقة الروم وابنته ، فراراً من بايجو القائد المغولي الذي أرسله هولاكو لمهاجمة السلاجقة والاستيلاء على قونية . وكانت الشهامة تتطلب من هيثوم ملك أرمينية الصغرى حماية امرأتين لجأتا إلى بلاطه وقت الشدة ولكنه ضرب بقواعد العرف والأخلاق عرض الحائط ، واختار أن يتقرب إلى المغول على حساب المثل والفضيلة ، فسلم زوجة الحاكم المسلم وابنته إلى بايجو[2] .

ولم يكتف هيثوم الأول باسترضاء هولاكو ورجاله ، وإنما لجأ إلى الاتصال مباشرة بخاقان المغول الأعظم كيوك خان في قراقورم في جوف آسيا . ولهذا السبب بادر هيثوم بإرسال أخيه سمباد في مهمة رسمية إلى قراقورم ، فغادر سمباد قيليقية سنة ١٢٤٧ وعاد إليها سنة ١٢٥٠ ومعه شهادة ضمان من المغول ببقاء مملكة أرمينية الصغرى مع إعادة القلاع التي انتزعها السلاجقة منها . ويبدو أن نجاح هذه السفارة شجع هيثوم على الخروج بنفسه سنة ١٢٥٣ لزيارة خاقان المغول الجديد -- منكوخان -- في قراقورم . وكان ملك أرمينية الصغرى أول حاكم رسمي من منطقة الشرق

(١) رشيد الدين الهمذاني : جامع التواريخ ، ص ٢٢٠ .
(٢) Setton : op. cit., vol. 2, p. 652.

الأوسط يذهب بنفسه مختاراً إلى بلاط الخاقان الأعظم ، ولذا استقبل في قراقورم بترحاب كبير وحفاوة بالغة . وانتهى الأمر بأن أكد منكوخان الضمانات والوعود التي قدمها سلفة لسمباد ، وزاد على ذلك إعفاء الكنائس والأديرة الأرمينية داخل دولة المغول من الضرائب[1] . على أن هيثوم كان يطمع في أكثر من ذلك . لقد كان يرجو الزج بالمغول في تيار الحروب الصليبية ، واتخاذهم حليفاً للمسيحيين في حركتهم الكبرى لطرد المسلمين من الشام .

ومهما يكن من أمر ، فإن الملك هيثوم ملك أرمينية الصغرى عاد إلى بلاده سنة ١٢٥٦ مزوداً بالوعود الجميلة ، محملاً بالهدايا النفيسة . ولم ينس هيثوم أصله الأرمني ، فمر في طريق عودته بالوطن الأم — أرمينية الكبرى — حيث استقبله الأساقفة ومقدمو الأديرة والأمراء وعامة الأهالي الأرمن بالحفاوة والترحاب . وكانت هذه أول مرة يزور فيها أحد حكام قيليقية من الأرمن الوطن الأم في الشرق .

ولم يكد الملك هيثوم يعود إلى بلاده حتى شرع في تنفيذ خطته الأساسية الخاصة بتكوين جبهة من المسيحيين والمغول ضد المسلمين ، فاتصل بأمراء الصليبيين بالشام داعياً إياهم للمشاركة في مشروعه الكبير ، ولكنه لم يجد استجابة سوى من بوهيموند السادس صاحب أنطاكية[2] . ومن الواضح أن الصليبيين في بلاد الشام كانوا عندئذ قد بلغوا درجة الجمود ، بعد أن ذبلت الحماسة الصليبية في غرب أوربا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر وتضاءلت الإمدادات البشرية والمادية التي كانت تصل من الغرب ، وهي الإمدادات التي كانت تستثير حماستهم بين حين وآخر وتجدد نشاطهم ، وتحيي فيهم الروح الصليبية بكل معانيها . ومع ذلك فإن هيثوم ظل على وفائه للمغول ، فقام بأكثر من زيارة لإيلخانية مغول فارس ، وقدم كل مساعدة — حربية وغير حربية — للمغول ، سواء بناء على طلب المغول أنفسهم ، أو تطوعاً منه بدافع الانتقام من جيرانه المسلمين .

---

(١) Hayton : La Flor des Estoires de la Terre d'Orient. (Rec. Hist. Cr. Doc. Arm. : Tome 2 : p p 163-168).

(٢) Iorga : L'Armenie Cilicienne, p. 126.

وجدير بالملاحظة أنه عندما غزا هولاكو العراق ، واستولى على بغداد حيث قضى على الخلافة العباسية سنة ١٢٥٨ ، كان جيشه يضم نسبة كبيرة من الأرمن ، فضلا عن بعض المسيحيين الشرقيين من النساطرة وغيرهم ؛ وهؤلاء كانوا لا يقلون عنفاً عن المغول في تصرفاتهم تجاه المسلمين[١]. وبعد أن فرغ هولاكو من أمر العراق ، وأخذ يتطلع إلى الشام ، اشترك الملك هيثوم ملك أرمينية الصغرى في وضع الخطة لغزو الشام . وكان أن طلب هولاكو من حليفه الأرمني أن يلتقي به على رأس جيش عند الرها « حتى يذهب معه إلى بيت المقدس ويخلص الأراضي المقدسة من قبضة المسلمين ويسلمها للمسيحيين »[٢] وفعلاً اشترك هيثوم الأول ملك أرمينية الصغرى بنفسه وشخصه في الغزو المغولي للشام أوائل سنة ١٢٥٩ ، فاستولى المغول على حلب في أوائل العام التالي ، وأسروا من أهلها عدداً كبيراً قدره المقريزي بمائة ألف[٣] ، وهؤلاء حمل بعضهم وبيعوا في أسواق الرقيق في أرمينية الصغرى بالذات[٤]. ولم يتعرض المغول لكنيسة اليعاقبة في حلب ، في حين حرص هيثوم الأول ملك أرمينية الصغرى على إحراق جامع حلب بيده ![٥] . ثم زحف المغول يصحبهم هيثوم الأول ملك أرمينية الصغرى على دمشق ، واستولوا عليها ؛ وعندئذ طلب الملك هيثوم الأرمني من كتبغا قائد جيوش هولاكو إغلاق مساجد دمشق وتحويل بعضها إلى كنائس ، ففعل ذلك ضارباً عرض الحائط باستعطافات المسلمين[٦] ...

هكذا كان موقف هيثوم الأول ملك أرمينية الصغرى من المسلمين في محنة الغزو المغولي للعراق والشام . وكان من الطبيعي أن تستثير سياسة ملوك الأرمن شعور المسلمين جميعاً في الشرق الأدنى ، وهو الشعور الذي

(١) Grousset , op. cit., Tome 3 ; p.p. 544-576.
(٢) Hayton : La Flor des Estoires de la Terre d'Orient (Doc. Arm.), II, p. 170
(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٤٢٢ .
(٤) D'Ohsson : Histoire des Mongols, III, p.p. 319-320.
(٥) Grousset : op. cit., Tome 3, p. 583.
(٦) D'Ohsson : op. cit. III, p. 325

عبر عنه العمري بقوله عن الأرمن في قيليقية إنهم « أخبث عدو للإسلام » . ثم إن ملوك إرمينية الصغرى بعـد هيثوم لم يتخلوا عن سياسة مؤازرة مغول فارس للنيل من المسلمين كلما سنحت لهم الفرصة بذلك . من ذلك أن ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى (١٢٧٠ — ١٢٨٩) شارك مغول فارس عند غزوهم بلاد الشام سنة ١٢٨١ على أيام السلطان المنصور قلاون . كذلك نسمع عن هيثوم الثاني ملك أرمينية الصغرى (١٢٨٩ — ١٢٩٣) أنه ظل متعلقاً بأهداب التحالف مع المغول ، وقام من أجل هذا الغرض برحـــلة لزيارة بايدوا إيلخان مغول فارس . وبينا كان هيثوم الثاني في مراغة ، استولى غازان على السلطة من بايدوا فأعلن هيثوم ولاءه لغازان الذي أكد له حماية الكنائس المسيحية ، كما وعده بالمعونة العسكرية[١] . ولعل هذه السياسة التي التزم بها ملوك أرمينية الصغرى تجاه المغول ، هي التي جعلت الكتّاب المسلمين المعاصرين يصفون مـلوك أرمينية الصغرى بأنهم أذناب لبيت هولاكو ، فيقول عنهم العمري « وللبيت الهولاكوهي عليهم حكم قاهر ، وفيهم أمر نافذ »[٢] .

هذا عن العامل الأول الذي استثار سلاطين المماليك في مصر والشام ضد أرمينية الصغرى وملوكها ، وجعلهم يكيلون لها الضربة تلو الأخرى حتى قضوا عليها . أمـــا العامل الثاني ، فكان لا يقل خطورة في نظر سلطنة المماليك ، وأعني به العامل الاقتصادي . ذلك أنه إذا كانت سلطنة المماليك قد بنت قوتها وعظمتها على أساس فكرة احتـكار الجزء الأكبر من النشاط التجاري بين الشرق والغرب ، فإنه كان من الطبيعي أن تحقد تلك السلطنة على أية قوة أخرى تحاول أن تجتذب من سلطنة المماليك ذلك النشاط التجاري الواسع ، الأمر الذي يؤثر في دخـل دولة المماليك وبالتالي في قوتها . وهنا نلاحظ أن اندفاعة المغول تجاه الشرق الأوسط في النصف الأول من القرن الثالث عشر قـد صحبها من حوادث العنف

---

(١) Setton : op. cit., II, p. 656.

(٢) العمري : التعريف ، ص ٥٦ ، القلقشندي ، ج ٨ ص ٣٠ .

وعدم الاستقرار ما هدد طرق التجارة البرية عبر آسيا إلى الغرب ، الأمر الذي ساعد على انتعاش طريق البحر الأحمر ومصر ، وهو الطريق الوحيد الذي بقي بعيداً عن سيطرة المغول . ولكن باستقرار دولة مغول فارس ، أدرك حكامها مدى ما يمكن أن يعود عليهم من وراء تنشيط التجارة عبر بلادهم ؛ فلجأت الحكومة الإيلخانية — وخاصة في عهد غازان (١٢٩٥ — ١٣٠٤) — إلى تأمين طرق التجارة ، والضرب بشدة على أيدي قطاع الطرق والعابثين بها ، وتخفيض الضرائب لتشجيع التجارة عبر أراضيها بين الشرق والغرب [١] . ونتج عن هذا انتعاش طريق تبريز — أرمينية الصغرى ، حيث غدا ميناء إياس على البحر المتوسط مركزاً لنشاط اقتصادي واسع . ولم يلبث أن أحس سلاطين المماليك في مصر بمنافسة أرمينية الصغرى وميناءها أياس ، وخاصة بعد أن لجأ ملوك أرمينية الصغرى إلى تخفيض الضريبة المفروضة على البضائع المارة ببلادهم من ٤ في المائة إلى ٢ في المائة فقط [٢] ، الأمر الذي جعل تجار جنوا والبندقية وبيزا ومرسيليا ، وغيرهم من تجار الغرب الأوربي ، يهرعون إلى ميناء أياس في أرمينية الصغرى لابتياع ما يحتاجون إليه من حاصلات الشرق . وقد زار الرحالة الشهير ماركو بولو ميناء أياس في أواخر القرن الثالث عشر ، فأدهشه ذلك النشاط التجاري الضخم في ذلك الميناء ، ووفرة ما كان فيه من التوابل والمنسوجات والأقمشة الحريرية والصوفية الموشاة بالذهب وغيرها من حاصلات الشرق ، وذكر أنه شاهد كثيراً من التجار الاوربيين من مختلف الجنسيات وقد هرعوا لابتياع ما يحتاجون إليه من بضائع [٣] .
وزاد من نشاط ميناء أياس في أرمينية الصغرى ما لجأت إليه البابوية بعد سقوط عكا وطرد آخر البقايا الصليبية من الشام في أواخر القرن الثالث عشر من محاولة فرض حصار اقتصادي على مصر ، واصدار المراسيم البابوية

(١) Behrnauer : Memoires sur les Institutions de Police chez les Arabes. (J' As. 5em Serie, Tome 15, p.p. 490 491 Paris, 1860).
(٢) Heyd : Hist. du Commerce du Levant au Moyen Age, Tome 2, p. 86.
(٣) Marco Polo : The Description of the World ; p. 94. (ed. A. C. Moule and Paul Pelliot).

لمنع التجار الأوربين من التردد على مواني مصر والشام [1]. وبذلك لم يبق أمـام التجار الأوربيين الراغبين في تنفيذ تعاليم البابوية سوى ميناء أياس في أرمينية الصغرى، وهو الميناء المسيحي الرئيسي في الشرق الذي يتصل برياً بطرق التجارة الآسيوية، والذي يستطيـع التاجر الأوربي أن يبتاع منه كل ما يرغب فيه من الحاصلات الشرقية. حقيقة إن كثيراً من التجار الإيطاليين ضربوا بالمراسيم البابوية عرض الحائط، واستمروا يتاجرون مع دولة المماليك، ولكن التسهيلات التي منحها ملوك أرمينية الصغرى للتجار الأوربيين كانت كفيلة بأن تؤثر تأثيراً محسوساً في أوضاع سلطنة المماليك، الأمر الذي أثار السلاطـين بالقاهرة وجعلهم يقررون ضرورة القضاء على تلك الدولة المنافسة لهم في تجارة الشرق. وكانت أخبار النشاط التجاري لأرمينية الصغرى تصل تباعاً لسلاطين المماليك في القاهرة، وأشار بعض الكتّاب المعاصرين إلى القوافل الضخمة التي كانت تمر بأرمينية الصغرى «موسوقة سكراً وصابوناً وفستقاً ورصاصاً وقطناً» [2].

وفي الوقت الذي حرصت دولة أرمينية الصغرى على مضاربة سلطنة المماليك في نشاطها التجاري، لجأت أيضاً إلى تعويق التجارة البرية الواصلة من آسيا إلى مصر عن طريق البر. من ذلك ما يرويه أبو المحاسن من أن جماعة من التجار خرجوا سنة ١٢٦٧ من بلاد العجم قاصدين مصر، فلما مروا بسيس منعهم صاحبها (هيثوم) من العبور وأرسل بشأنهم إلى أبغا حاكم مغول فارس، فطلب منه أبغا الحوطة عليهم وأرسالهم إليه. وعندما بلغ الخبر السلطان الظاهر بيبرس، بادر بإرسال تعليماته إلى نائب حلب، يطلب منه الاتصال بصاحب سيس، وإنذاره بأنـــه إذا تعرض لهؤلاء التجار «بشيء يساوي درهماً واحداً أخذت عوضه مراراً» [3].

وهكذا ظهر أكـــثر من عامل ليحرك سلطنة المماليك ضد أرمينية

(١) Kammerer : La Mer Rouge, Tome 1, partie 2, p. 151.

(٢) محيي الدين عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور، ص ١

(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ١٨١ .

الصغرى . وأخذ ملوك أرمينية يجنون بسرعة ثمار سياستهم ، فاستعانوا بالمغول ليتشفوا في المسلمين بالشام ، وجمعوا المال من وراء منافسة دولة المماليك في النشاط التجاري . ولكن سرعان ما أثبتت الأيام أن ملوك أرمينية الصغرى راهنوا على الحصان الخاسر ، وأنه صار عليهم أن يدفعوا ثمناً باهظاً مقابل المكاسب السريعة التي حصلوا عليها . ذلك أن الهزيمة التي حلت بالمغول في عين جالوت سنة ١٢٦٠ هزت مكانة المغول وهيبتهم في الشرق الأدنى ، كما ترتب عليها إحياء الوحدة بين مصر والشام في ظل سلطنة المماليك . وأخيراً أدرك هيثوم ملك أرمينية الصغرى أنه على وشك أن يجني ثمار ما قدمت يداه ، فحاول أن يتراجع بسرعة في سياسته ، وأرسل سفراءه إلى السلطان الظاهر بيبرس يسترضيه ، ولكن مطالب سلطنة المماليك كانت قاسية بالنسبة للملك أرمينية ، فلم يجد مفراً من الرحيل إلى تبريز طالباً النجدة السريعة من سادته المغول .

على أن السلطان الظاهر بيبرس كان أسرع إلى الحركة ، فلم يكتف بتحريض نائبه في حلب — وهو الأمير عز الدين أيدمر الشهابي — بمناوشة « أهل سيس » وأسر بعض الأرمن [1] ، وإنما قرر بيبرس أن ينتهز فرصة غياب الملك هيثوم عن بلاده يستجدي معونة المغول ، وقرر مهاجمة بلاده . وفعلاً رحل الظاهر بيبرس إلى دمشق سنة ١٢٦٦ للإشراف من هناك على الحملة التي أزمع توجيهها إلى أرمينية الصغرى . ويبدو أن الأرمن أحسوا بنية السلطان تجاههم ، فبادروا بإرسال رسلهم بهدية إلى الظاهر بيبرس — وهو في صفد في طريقه إلى دمشق — ولكنه « لم يقبلها ولا سمع رسالتهم » [2] .

واختار السلطان الظاهر بيبرس الملك المنصور الثاني محمد صاحب حماه مقدماً على الحملة ، ورافقه الأمير عز الدين أوغان والأمير قلاون ، فاتجهوا جميعاً على رأس الجيش إلى حصن دربساك ، ومنه دخلوا الدربند إلى قيليقية . وكان الملك هيثوم قد أقام سلسلة من التحصينات لحماية بلاده من

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٤٧٦ .
(٢) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٧ ص ١٣٩ .

أية هجمات تأتي من ناحية الشام ، فأقام « على رؤوس الجبال أبراجاً » . ولما كان هيثوم نفسه متغيباً عن بلاده وقت الغزو المماليكي ، فإن الأرمن جمعوا صفوفهم تحت زعامة أخيه سمباد ، وشاركه ثوروس وليون — ابنا هيثوم — في محاولة لصد الخطر [1] . ولكن الأرمن لم يستطيعوا الصمود أمام فرسان المماليك ، فقتل الأمير ثوروس وأسر أخوه ليو ، وابن عمه باسيل بن سمباد . ولم يلبث أن تمـــزق جيش الأرمن ، فاقتفى المماليك أثرهم وهم يقتلون ويأسرون ويحرقون . واستولى المماليك على قلعة لفرسان الداوية في قليقية إسمها قلعة العامدين ، فقتل وأسر من فيها ، وأحرقت القلعة [2] . ثم دخل المماليك سيس — عاصمـة أرمينية الصغرى — « فأخربوها وجعلوا عاليها سافلها ، وأقاموا أياماً يحرقون ويأسرون » وفي الوقت الذي بقي قائـد الحملة — المنصور محمد صاحب حماه — في سيس اتجه الأمير أوغان إلى جهة قلعة الروم ، والأمير قلاون إلى المصيصة وأذنه وأياس وطرسوس « فقتلوا وأسروا وهدموا عدة قلاع وحرقوا » ثم اجتمع الأمراء في سيس « ومعهم من الغنائم ما لا يعد ولا يحصى ، حتى بيع الرأس من البقر بدرهمين ولم يوجد من يشتريه » [3] .

وأخيراً عـــاد الغزاة إلى الشام ومعهم الأسرى والغنائم ، فأكرمهم السلطان الظاهر بيبرس ، وخلع على الأمراء وأنعم على الجنود ، ثم اتجـه السلطان إلى مصر في العام التالي — سنة ١٢٦٧ — ومعه ليو ابن الملك هيثوم أسيراً [4]. والواقع إن الملك هيثوم عاد إلى بلاده ليجدها تئن أنين الموجوع ، وعندئذٍ فقط أدرك هيثوم خطأ سياسته ، وإن كان ذلك جاء بعد فوات

(١) Setton : op. cit., vol. 2, p. 654.

(٢) ابو الفدا : المختصر في اخبار البشر . (Rec. Hist. Cr. ; Or. ; I, p. 151)

(٣) المقريزي : السلوك ، ١ ص ٥٥٢ .

(٤) مفضل بن أبي الفضائل : كتاب النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد ؛ ج ١ ص ١٥٢ وما بعدها .(Paris, 1932) — انظر كذلك :
محي الدين بن عبد الظاهر : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ص ٢٦٩ - ٢٧١ (تحقيق د. عبد العزيز الخويطر)

الأوان . وكان من العسير على هيثوم أن يستمر في الحكم بعد ذلك ، وسط مظاهر الدمار والخراب التي حلت ببلاده ؛ ولكنه انتظر الإفراج عن إبنه الأسير ليعتزل الحياة السياسية بعد ذلك .

ويبدو أن المفاوضات طالت بين هيثوم من ناحية والظاهر بيبرس من ناحية أخرى من أجل إطلاق سراح الأمير ليو . ففي سنة ١٢٦٧ أرسل هيثوم أخاه فاساك « يشفع في ولده للسلطان » ؛ واستمر هيثوم « يسأل في إطلاق ولده ليفون (ليو) ويعرض في فدائه الأموال والقلاع »[(١)] ، ولكن شروط بيبرس كانت قاسية إذ طلب مقابـل ذلك إطلاق سراح سنقر الأشقر الذي كان المغول قد أسروه في حلب ، كما اشترط رد القلاع التي كان الأرمن قد أخذوها من المسلمين ، وهي بهسنا ودربساك ومرزبان ورعبان وشيح الحديد[(٢)] . وعندئذ طلب هيثوم إعطاءه مهلة سنة ، حتى يرجـــع إلى إيلخان مغول فارس ليطلب منه إطلاق الأمير سنقر . ولما أجاب المغول هيثوم إلى طلبه بإطلاق الأمير سنقر الأشقر ، أرسل رده إلى السلطان بيبرس بذلك ، ولكنه غيَّر رأيه في تسليم القلاع السابقة ، فرد الظاهر بيبرس على الملك هيثوم يقول : « إذا كنت تقسو على ولدك وولي عهدك فأنا أقسو على صديق ما بيني وبينه نسب ، ويكون الرجوع منك لا مني ؛ ونحن خلف كتابنا فمها شئت افعل بسنقر الأشقر !! » . وهكذا اضطر هيثوم تحت ضغط عاطفة الأبوة إلى الإذعان ، فتقرر الصلح على أن يرد الأرمن بهسنا ودربساك وكل ما استولوا عليه من بلاد الإسلام ، مع إطلاق سراح الأمير سنقر الأشقر ، مقابـل إطلاق الأمير ليو وابن عمه . وبعد أن كتبت الهدنة بانطاكية ، سافر الامير بلبان الرومي الدوادار والصدر فتح الدين بن القيسراني كاتب الدرج لاستحلاف هيثوم ، ثم حلف الامير ليو على النسخة التي حلف عليها أبوه « وهو قائم مكشوف

---

(١) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٨ ورقة ٩١ (مخطوط) ، العيني :
(Rec. Hist. Cr. Or. II ; p.p. 235-236).

(٢) أبو الفدا : المختصر في اخبار البشر . (Rec. Hist Cr. Or. I ; p. 153)

الرأس » وعندئذ سمح له بالسفر إلى بلاده ، في حين عاد الامير سنقر الأشقر إلى الشام [1] .

وفي خلال هذه الأحداث ، ظل الأرمن متعلقين بمغول فارس ، بوصفهم القوة القريبة التي يمكن أن تحميهم من ضغط المماليك . وثمة إشارات في المراجع تشير إلى استمرار الرابطة بين إيلخانات فارس وملوك أرمينية الصغرى ، منها أن رسل المغول إلى المماليك لمحاولة عقد صلح بين الطرفين كانت غالباً تأتي إلى الشام ومصر مصحوبة « بجماعة من أصحاب سيس » [2] . على أن السلطان الظاهر بيبرس استمر يقف موقفاً صلباً من مغول فارس وأرمن قيليقية جميعاً . وزاد موقف أرمينية الصغرى سوءاً عندما استولت جيوش الظاهر بيبرس على أنطاكية -- كبرى الإمارات الصليبية في شمال الشام -- سنة ١٢٦٨ . ولم يكن في استطاعة فرسان الداوية عندئذ أن يحتفظوا بقلاعهم في إقليم أنطاكية ، بعد سقوط مدينة أنطاكية نفسها في قبضة المماليك ، فاستسلمت بغراس دون مقاومة ، وهرب من كان فيها من الداوية [3] . وبذلك انقطعت صلة الصليبيين في طرابلس وعكا بالارمن في قيليقية ، وتبخرت إلى الابد فكرة إمكان تحقيق تحالف بين أنطاكية وأرمينية الصغرى والمغول من أجل ضرب العدو المشترك ، ممثلاً في المسلمين [4] .

والواقع إن أرمينية الصغرى كانت في موقف لا تحسد عليه . وخير صورة لذلك الموقف ما ذكره الرحالة ماركوبولو في أواخر القرن الثالث عشر من أنها كانت الفريسة الحائرة بين أسد المغول ونمر المماليك وذئب الاتراك وأفعى قراصنة البحر [5] . وفي الوقت الذي أحاط المسلمون بقيليقية إحاطة السوار بالمعصم ، تلفت الارمن حولهم فلم يجدوا خيطاً يمكن أن

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٥٦٩ - ٥٧٠
(٢) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٧ ص ١٤٤
(٣) ابو الفدا المختصر في اخبار البشر ، حوادث سنة ٦٦٦ هـ.
(٤) Grousset : op. cit. III, pp. 642-643.
(٥) Marco Polo : op. cit., I, p. 42

يتشبثوا به سوى مغول فارس . وهكذا اصطحب هيثوم ابنــه ليو إلى بلاط أبغا – إيلخان مغول فارس – ليقدمه له . وبعد ذلك اعتزل هيثوم الحكم فعلاً سنة ١٢٦٩ ، وقضى بقية حياته منزوياً في أحـــد الأديرة ، فخلفه إبنه ليو الثالث (١٢٦٩ – ١٢٨٩) الذي اتجه مرة أخرى إلى بلاط إيلخان مغول فارس يطلب منه الاعتراف به ملكاً على أرمينية الصغرى . ويبدو أن ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى كان متعلقاً بأحـــلام أبيه بإمكان عمل تحالف بين المغول والقوى المسيحية لطرد المسلمين من الشام ، فأرسل عدة نداءات إلى الغرب الاوربي لتحقيق هـذا الأمر . ومن جهة أخرى فإن أبغا – إيلخان مغول فارس – أرسل رسلاً من قبله إلى البابوية ، فضلاً عن إدوارد الاول ملك انجلترا ، للقيام بعمل مشترك ضد المماليك . ولكن جميع هذه الآمال العريضة لم يقدر لها النجاح ، لأن الحقيقة الكبرى هي أن الظروف التي أحاطت بمختلف أطراف ذلـك الحلف المزعوم في أواخر القرن الثالث عشر حالت دون تنفيذ ذلك المشروع [١] . فالقوى المسيحية في الغرب الاوربي كانت غارقة في مشاكلها الخاصة التي ظهرت في مرحـلة التحول الفكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أواخر العصور الوسطى . والمغول وقد انكسرت حدة اندفاعتهم على صخرة عين جالوت كادت تتوقف حركتهم التوسعية في الشرق الادنى ، وصحب ذلك تفتت دولتهم الكبرى إلى دويلات صغيرة دب بينها النزاع والشقاق ، مما جعل إيلخانية مغول فارس عاجزة عن القيام بأي مجهود حربي جديد . هذا في الوقت الذي تعرضت دولة مغول فارس لتيارات جديدة – إسلامية وغير إسلامية – أخذت تثير نوعاً من الصراع الداخلي ، مما كان له أثره في السياسة الخارجية لتلك الدولة .

وهكذا لم يستجب الغرب الاوربي لنداء المغول والارمن جميعاً . ولا نجد في المراجــع المعاصرة إشارة إلى وصول نجدة من الغرب ، سوى ما حدث سنة ١٢٧٠ (٦٦٨ هـ) من أنه « ورد الخبر بأن جماعة من الفرنج

(١) Atiya : The Crusade in the Later Middle Ages ; ps. 23, 45, 54.

خرجوا من الغرب وبعثوا إلى أبغا بن هولاكو بأنهم واصلون لمواعدته من جهة سيس في سفن كثيرة . فبعث الله على تلك السفن ريحاً أتلفت عدة منهم ، ولم يسمع بعدها لمن بقي في الأخرى خبر »[1] ويضيف النويري إلى هذه الحقيقة أن الفرنـج الذين خرجوا من الغرب في تلك السنة كانوا من عند ملك أرغونة[2] . وفيما عدا ذلك لا نسمع إلا عن مشروع أجوف وضعه أحد رجال ملك فرنسا فيليب الرابع (١٢٨٥ — ١٣١٤) وتبنت البابوية هذا المشروع ، إذ أرسل البابا مندوباً لاستشارة هيثوم ملك أرمينية الصغرى السابق — وكان معتزلاً الحياة في أحد أديرة فرنسا — فأوصى هيثوم بإعداد حملتين لمهاجمـــة المسلمين ، إحداهما بحرية تتخذ قبرس وشواطئ أرمينية الصغرى قاعدة لها ، والأخرى برية تتعاون مع المغول والأرمن في قيليقية . ولكن شيئاً من هذا المشروع لم يتحقق[3] . على أننا نستطيع أن نخرج من هذا كله بحقيقة هامة هي أن المماليك أدركوا تماماً الدور الذي يقوم بـه المغول من ناحية و « صاحب سيس » من ناحية أخرى في تأليب الغرب الاوربي ، في الوقت الذي اتضح لهم أن صاحب سيس لم يستطع الحصول على مـــا كان ينشده من معونة . وهكذا صار المماليك أحراراً في العمـل على تقويض بقايا البناء الصليبي في الشام ، فضلاً عن مهاجمة المملكتين المسيحيتين اللتين تمخضت عنهما الحركة الصليبية في الشرق الادنى وهما مملكة قبرس وأرمينية الصغرى .

وربما أدى انشغال السلطان الظاهر بيبرس بالتمكين لنفسه في الداخل من ناحية ، ثم بحروبه العديدة ضد التتار والصليبيين والنوبـــة من ناحية أخرى ... ربما أدى ذلك إلى إعطاء ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى فرصة قصيرة يلتقط فيها أنفاسه ويحاول إصلاح الاوضاع السيئة التي غدت فيها بلاده . ذلك أن الأمر لم يقتصر على مـــا ألحقته جيوش المماليك من

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٥٨٤ .

(٢) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٨ ورقة ١٠٠ (مخطوط) .

(٣) Atiya : op. cit., p.p. 53-73.

دمار بأرمينية الصغرى في حملة سنة ١٢٦٦ ، بل تعرضت قيليقية سنة ١٢٦٩ لزلزال رهيب خرب « عدة قلاع وهلك كثير من الناس ، حتى سال النهر دماً ، وتلفت عدة جهات »[١] . وهكذا كان على ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى أن يعمل بسرعة لإصلاح ما أفسده المماليك من ناحية وما خربته الزلازل من ناحية أخرى . ونجح ليو الثالث فعلاً في إعادة بناء أياس حتى غدت مرة أخرى مركزاً تجارياً نشيطاً ، وخاصة بعد أن منح البنادقة امتيازات تجارية خاصة فيها سنة ١٢٧١ . وفي هذه السنة بالذات زار ماركوبولو ميناء أياس ووصف عظمتها واتساع نشاطها التجاري[٢] .

على أن سكوت سلطنة المماليك عن أرمينية الصغرى هذه السنوات القليلة لم يكن معناه ارتياح المماليك في مصر إلى النشاط المعادي الذي يقوم به ملوك أرمينية الصغرى ضد المسلمين ، وبخاصة في مصر والشام . ولم يلبث أن وجّه السلطان الظاهر بيبرس جيوشه ضد أرمينية الصغرى مرة أخرى سنة ١٢٧٥ . ولا ندري بالضبط السبب المباشر لتلك الحملة ، وإن كانت ثمة إشارة في بعض المراجع إلى أن معين الدين البرواناه[٣] ، كتب إلى السلطان الملك الظاهر يحرضه على الدخول إلى سيس ، وقال له « اقصد هذه السنة سيس ، وفي السنة الآتية أملكك البلاد »[٤] ، وكان هجوم المماليك تلك المرة سريعاً خاطفاً ولكنه عنيفاً مدمراً ، إذ عهد السلطان بيبرس إلى الأميرين قلاون الألفي وبيليك الخازندار بقيادة العسكر ، فأخذوا معهم المراكب مفصلة على ظهور البغال ليجمعوا أجزاءها في قيليقية ويعبروا فيها أنهارها[٥] . وما كاد المماليك يستولون على المصيصة ، حتى لحق بهم السلطان بيبرس نفسه ، « فانتهبها وهدم قصور التكفور ومناظره وبساتينه » . وفي الوقت الذي قضى السلطان العيد في سيس ، أرسل إلى

(١) المقريزي السلوك ، ج ١ ص ٥٧٨ . (٢) Marco Polo : op. cit., p. 94.

(٣) البرواناه ، لقب معناه الحاجب ، والمقصود به هنا وزير سلطان سلاجقة الروم .

(٤) مفضل بن ابى الفضائل : النهج السديد ؛ ص ٢٢٥ .

(٥) محيى الدين بن عبد الظاهر : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر - تحقيق د. عبد العزيز الخويطر ص ٤٣٢

أياس فريقاً من الجند « فنهبوا وحرقوا وقتلوا جماعة ، وكان قد فر من أهلها نحو الألفين ما بين فرنج وأرمن في مراكب ، فغرقوا جميعاً في البحر » . هذا في حين انبثت الغارات في الجبال « فقتلوا وأسروا وغنموا ». وأخيراً عادت جيوش المماليك إلى أنطاكية وعلى رأسها السلطان بيبرس ، بعد أن « غنموا ما لا يحصى كثرة وطرحت الغنائم ببرج أنطاكية ، فملأته طولاً وعرضاً »[(١)].

ولا أدل على ضعف إيلخانية مغول فارس في ذلك الدور من أن السلطان الظاهر بيبرس فعل كل ذلك بأرمينية الصغرى دون أن يتقدم حلفاؤها المغول إلى مساعدتها . بل إن السلطان الظاهر بيبرس أراد أن يوجه لطمة أخرى مباشرة إلى إيلخانية مغول فارس ليثبت لأمراء أرمينية الصغرى وملكها أن المغول أضعف من أن يحموا أنفسهم ، فاختار بيبرس أن يهاجم بلاد سلاجقة الروم التي كانت مشمولة بالحماية المغولية . وفعلاً نجح بيبرس في أن يمزق الجيش المغولي عند أبلستين سنة ١٢٧٧ ، ثم احتل قيصرية حيث خطب له على منابرها « وجلس على تخت آل سلجوق »[(٢)]. ولم يستطع كيخسرو الثالث سلطان سلاجقة الروم الذي كان صغيراً — أو وزيره سليمان البرواناه — سوى أن يعلنا خضوعهما لسلطان المماليك الظاهر بيبرس[(٣)]. وبعد عودة بيبرس ، حضر أبغا إيلخان مغول فارس ، فبكى عندما شاهد قتلى المغول مكدسين، وحزن حزناً شديداً[(٤)]. ولعل هذا هو ما استهدفه بيبرس ، إذ جعل أبغا يبكي على مرأى من ملك سيس ، ليعلم الأخير مدى قوة حليفه وقدرته على حماية مصالحه ، فما باله بمصالح الغير !![(٥)].

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٦١٧ — ٦١٨ .

(٢) مفضل بن ابي الفضائل : النهج السديد ، ص ٢٥٩ وما بعدها .

(٣) D'Ohsson : op. cit., III, p.p. 481-488.

(٤) رشيد الدين الهمذاني : جـامع التواريخ - المجلد الثاني من الجزء الثاني ص ٦٢ — ٦٣ ، ابو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٦٧٥ هـ.

(٥) عن هذه الغزوة التي قام بها السلطان الظاهر بيبرس في بلاد سلاجقة الروم ، انظر الرسالة المفصلة التي كتبها محيي الدين بن عبد الظاهر ، وفيها اخبار الغزوة بالاسهاب : (القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٤ ص ١٣٩ وما بعدها) .

وإذا كان أبغا قد رغب في الإنتقام، فإن ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى لم يكن أقل رغبة بعد أن تعرضت بلاده في مدة قصيرة لضربتين خطيرتين من جانب المماليك، بحيث لم يكد يفرغ من تعمير مدنه وحصونه وميناء أياس بالذات، حتى عاد المماليك ليهدموا البناء الذي أجهد نفسه في تعميره. وهكذا اتفق أبغا إيلخان مغول فارس وليو الثالث ملك أرمينية الصغرى على القيام بعمل حربي مشترك في بلاد الشام سنة ١٢٨٠—١٢٨١؛ أي في عهد السلطان المنصور قلاون (١٢٧٩—١٢٩٠). وكانت هذه الغزوة الخطيرة أهم عمل حربي قام به إيلخانات فارس منذ وفاة هولاكو ضد سلطنة المماليك؛ وفيها وقف الارمن جنباً إلى جنب مع المغول لمحاربة المماليك[1]. وزاد من خطورة هذه الحملة أن الامير سنقر الاشقر أظهر عداءه للسلطان قلاون، وفر مستنجداً ببلاط المغول، فأطلع أبغا على كثير من خبايا المماليك[2].

وكان ان أرسل أبغا قوة استطلاعية من المغول إلى شمال الشام سنة ١٢٨٠، واستطاعت هذه القوة أن تحتل عينتاب وبغراس ودربساك، فضلاً عن حلب التي دخلها المغول «وأحرقوا الجوامع والمساجد والمدارس المعتبرة ودار السلطنة ودور الامراء»[3]. وبعد ذلك انسحب المغول مرة أخرى إلى الجزيرة، مما يؤكد أن هذه الغزوة كانت استطلاعية لمجرد تمهيد الطريق للغزة الاخرى الكبيرة في العام التالي. وفعلاً خرج أبغا بنفسه إلى الشام على رأس جيش كبير من إقليم الجزيره في سبتمبر سنة ١٢٨١، ثم لحق به أخوه منكوتمر الذي أتى من كابادوكيا عن طريق عينتاب، وانضم إليهما ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى[4]. وقد قدر المؤرخون جيش أبغا بخمسين ألف مقاتل من المغول، فضلاً عن ثلاثين ألفاً من «حشود

(١) Setton : op. cit., II, p. 655.

(٢) ابو الفدا : المختصر، حوادث سنة ٦٧٩ هـ.

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج ٧، ص ٢٩٩.

(٤) رشيد الدين الهمذاني : جامع التواريخ : ج ٢، م ٢، ص ٨٣.

وجموع من أجناس مختلفة مثل الكرج والارمن والعجم وغيرهم » ، فيكون المجموع ثمانين ألفاً [1] . ثم زحف الجيش المغولي على وادي العاصي ، فوصل أمام حمص حيث كان جيش المماليك مرابطاً تحت قيادة السلطان قلاون . وفي موقعة حمص التي دارت بين الطرفين في نهاية أكتوبر سنة ١٢٨١ حلت الهزيمة بالمغول وحلفائهم « وهلك منهم خلق كثير » فولوا مدبرين عبر الفرات . أما ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى ، فقد انسحب عائداً إلى بلاده ، وإن كان قد وقع في الطريق في كمين أعده له التركمان والأكراد ، فخرج إليه الأمير شجاع الدين السناني « فقتلهم وأسرهم عن آخرهم ، بحيث لم يفلت منهم دون العشرين » [2] .

ولا شك في أن رغبة المماليك في الإنتقام من أرمينية الصغرى لتواطئها مع المغول كانت شديدة عاجلة ، ولكن أجل من أخذ الثأر أن أرغون — إيلخان مغول فارس (١٢٨٤ — ١٢٩١) — كان شديد العطف على المسيحيين الأمر الذي جعل ليو الثالث ملك أرمينية الصغرى يقصد بلاطه ليعرب عن ولائه له ويطلب مساندته . ويبدو أن السلطان المنصور قلاون خشي تدخل المغول إن هو هاجم أرمينية في ذلك الدور ، فوافق على عقد الصلح مع ليو الثالث — وهو في حقيقة الأمر هدنة لمدة عشر سنوات — وتم ذلك في يونيو سنة ١٢٨٥ . وكانت شروط هذه الهدنة قاسية بالنسبة للأرمن ، إذ كان عليهم أن يدفعوا جزية سنوية قدرها ألف ألف درهم ، فضلاً عن منح كثير من الإمتيازات لسلطنة المماليك ، ومع ذلك فلم يكن هناك حل أمام صاحب سيس غير الخضوع [3] . ومن ناحية أخرى لجأ

---

(١) أبو الفدا : المختصر ، حوادث سنة ٦٨٠ هـ.

(٢) المقريزي : السلوك ؛ ج ١ ص ٦٩٨ .

(٣) تعتبر هذه الهدنة في نظرنا على جانب خطير من الأهمية نظراً لأنها — فيما نعلم — النموذج الوحيد الكامل للاتفاقيات بين سلطنة المماليك ومملكة ارمينية الصغرى. وقد ذكر نص هذه الهدنة كاملاً محي الدين بن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ؛ ص ٩٣ وما بعدها . هذا وقد ذكر القلقشندي نص هدنة أخرى يغلب عليها طابع الاختصار والتعميم، ولكنه رجح ان تكون نموذجاً لما كان يكتب به لصاحب سيس (صبح الأعشى ، ج ١٤ ص ٧ - ١٩).

السلطان المنصور قلاون إلى مواجهة المنافسة الخطيرة التي تشكلها أرمينية الصغرى ومیناؤها أیاس في وجـــه التجارة المماليكية بأساليب مشابهة ، فأرسل السلطان إلى نوابه بالثغور يأمرهم بحسن معاملة التجار الأجانب وملاطفتهم والتودد إليهم وترغيبهم في الوفود إلى مصر ، ومراعاة العدالة فيما يجبونه منهم من أموال ، بحيث لا يأخذون منهم سوى الحقوق السلطانية(١). كذلك أصدر السلطان قلاون منشوراً إلى التجار الذين يفدون على مصر « من الصين والهند والسند واليمن والعراق وبلاد الروم ... » يرحب بهم ويصف لهم محاسن مصر ، ويغريهم على القدوم إليها بمتاجرهم « ومن يؤثر الورود إلى ممالكنا إن أقام أو تردد ... فليعزم عزم من قدر له في ذلك الخير والخيرة ، ويحضر إلى بلاد لا يحتاج ساكنها إلى ذخيرة ، لأنها في الدنيا جنة عدن لمن قطن ، ومسلاة لمن تغرب عن الوطن ... » (٢).

وصادف في السنة نفسها التي خلف فيها هيثوم الثاني أباه ليو الثالث في حكم أرمينية الصغرى — وهي سنة ١٢٨٩ — أن استولى السلطان المنصور قلاون على طرابلس ، وعندئذ أحس هيثوم الثاني بضعف مركزه ، فلجأ إلى شراء مسالمة المنصور قلاون ، ومن بعده الأشرف خليل (١٢٩٠ — ١٢٩٣) بالمال . ويذكر المقريزي أن رسل هيثوم الثاني قدمت على السلطان قلاون وهو بطرابلس سنة ١٢٨٩ « يسألون مراحمه » ، فطلب منهم مرعش وبهسنا ، والقيام بالقطيعة على العادة ، « وأعادهم وقـد خلع عليهم » (٣). ولكن يبدو أنه إذا كان المنصور قلاون وإبنه الأشرف خليل قـــد قبلا رجاء هيثوم الثاني ، فإن ذلك ليس معناه التغاضي عن أمر أرمينية الصغرى ، وإنما لانشغالها — على التوالي — بالإستعداد للإستيلاء على عكا ، آخر البقايا الصليبية الكبرى بالشام ، وما يستتبع ذلك من طرد الصليبيين نهائياً من أرض الشام ، وعندئذ يسهل أمر أرمينية الصغرى .

---

(١) تاريخ ابن الفرات ، ج ٧ ص ١٩٨ .
(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
(٣) المقريزي : السلوك : ج ١ ص ٧٤٨ .

ومصداق هذا القول أن السلطان الأشرف خليل لم يكد يستولي على عكا سنة ١٢٩١ حتى كتب إلى ملك أرمينية الصغرى كتاباً أشاد فيه بعظمة الجيوش المماليكية، ودعاه إلى حمل القطيعة المقررة إلى الأبواب السلطانية، والحضور بنفسه لتقديم واجب الولاء لسلطان المماليك قبل فوات الأوان [١]. واتبع السلطان خليل ذلك بالزحف على قلعة الروم سنة ١٢٩٢، فاستولى عليها بعد حصار أكثر من شهر، وعندئذ قتل كثيراً من أهلها وهدم دورها ونهبها، وكان من جملة الأسرى ستفن الرابع رئيس كنيسة أرمينية الصغرى؛ واحتفل المسلمون بسقوط قلعة الروم احتفالاً كبيراً [٢].

وإذا كان الأشرف خليل لم يوغل في قيليقية عندئذ، فإنه ما كاد يستقر في دمشق حتى أعد قواته للزحف على سيس. ولكن ملك أرمينية الصغرى تدارك الأمر في سرعة، فأرسل رسله «يطلب الصلح ورضاء السلطان عليه، ومهما طلب منه من القلاع والمال أعطاه»، وكان أن شفع في صاحب سيس، فتم الاتفاق على أن يتسلم نواب السلطان من صاحب سيس ثلاث قلاع هي بهسنا ومرعش وتل حمدون «ففرح الناس بذلك لأنه كان على المسلمين من بهسنا أذى عظيم» [٣].

ويبدو أن مقتل السلطان الأشرف خليل بن قلاوون سنة ١٢٩٣، وما أعقب ذلك من اضطرابات صحبت قيام السلطان الناصر محمد بن قلاون ثم عزله بعد سنة وقيام السلطان العادل كتبغا (١٢٩٤ — ١٢٩٦)، وما حدث في عهده من انخفاض النيل واشتداد الغلاء وانتشار الوباء [٤]... كل ذلك أثار جواً مضطرباً في سلطنة المماليك، مما أعطى أرمينية الصغرى هي الأخرى فرصة تلتقط فيها أنفاسها مرة أخرى. على أن الاوضاع

---

(١) زيتر شتين: تاريخ سلاطين المماليك، ص ٨ (لندن، ١٩١٩).
(٢) النويري: نهاية الأرب، ج ٢٩ ورقة ٣٠١ (أ) (مخطوط).
مفضل بن ابي الفضائل: النهج السديد، ج ٢، ص ٣٨٩ ‏ ٣٩٠.
(٣) ابن كثير: البداية والنهاية ج ١٣ ص ٣٣٢، ابو المحاسن: النجوم الزاهرة ج ٨ ص ١٤.
(٤) سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي في مصر والشام، ص ١٠٣ - ١٠٨.

الداخلية في أرمينية الصغرى هي الاخرى لم تكن في ذلك الدور أقل اضطراباً من أحوال سلطنة المماليك ، إذ تنازل هيثوم الثاني عن الحكم لأخيه ثوروس الثالث سنة ١٢٩٢ ثم أجبر هيثوم على العودة إلى الحكم مرة أخرى ، ولكن أخاً ثالثاً — هو سمباد — انتزع العرش لنفسه سنة ١٢٩٦ ، وظل في الحكم حتى عزله أخ رابع هو قسطنطين سنة ١٢٩٨ [١] . وأخيراً عاد هيثوم إلى العرش وسط مظاهر الفوضى والارتباك التي عمت مملكة أرمينية الصغرى . وطوال هذه الفترة لم يكف ملوك أرمينية الصغرى عن التعلق بأهداب التحالف مع المغول فحاولوا إحياء فكرة القيام بحملة مشتركة ضد دولة المماليك . ومن أجل هذا الغرض قام هيثوم برحلة زار فيها بايدو إيلخان مغول فارس . ولما عزل بايدو وحل محله غازان في حكم دولة المغول ، بادر هيثوم بتقديم الولاء للإيلخان الجديد . وربما أحس هيثوم بضعف مركز أرمينية الصغرى وحاجتها إلى مزيد من الحماية ، فسعى إلى التحالف مع الإمبراطورية البيزنطية عن طريق عقد أواصر المصاهرة بين البيتين الحاكمين في الدولتين ، وذهب بنفسه لزيارة القسطنطينية سنة ١٢٩٥ [٢] .

على أن اضطراب أحوال دولة أرمينية الصغرى من ناحية ودولة مغول فارس من ناحية أخرى لم يخف عن المماليك في مصر . ويروي المقريزي أن « أخبار الخلف بين المغل » وصلت إلى القاهرة ، فاستقر الرأي بين المماليك على انتهاز الفرصة « وأخذ سيس ما دام الخلف بين المغل » [٣] . وكان ذلك سنة ١٢٩٨ في عهد السلطان المنصور لاجين (١٢٩٦ — ١٢٩٨) عندما خرجت حملة كبرى لتحقيق هذا الغرض ، على رأسها الأمين بدر الدين بكتاش الفخري والامير حسام الدين لاجين الرومي الإستادار ، والامير شمس الدين اقسنقر كرناي ، ثم انضم إليهم الملك المظفر تقي الدين محمود صاحب حماه . فلما سمع « متملك سيس » بأخبار هذه الحملة ، أرسل إلى

---

(١) Iogra : L'Armenie Cilicienne, p.p. 128-129.

(٢) Setton : op. cit , II p.p. 656-657.

(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٨٣٧ .

السلطان يسأله العفو فلم يجبه[١]. وعند وصول هذه الحملة إلى حلب انضم إليها الامـــير علم الدين سنجر الدواداري ؛ ثم تفرع الجيش المماليكي إلى فرعين ، فتوجــه الامير بدر الدين بكتاش من بغراس إلى اسكندرونة ، ونازل تل حمدون ؛ في حين توجه الملك المظفر صاحب حماه وبقية الأمراء إلى نهر جيهان ، ودخلوا جميعاً دربند سيس[٢]. وهناك اختلف زعمـاء الحملة ، فأشار الامير بكتاش بالحصار ومنازلة القلاع ، في حين رأى سنجر الدواداري الاكتفاء بالغارة فقط ، وطلب أن يكون مقدم العسكر ، أي له القيادة العليا على الحملة . على أن بكتاش لم ينازعه ووافقه على رأيه ، فأغار صاحب حمـــاه على مدينة سيس وسار الامير بكتاش إلى أذنه ، حيث اجتمعت الجيوش المماليكية . وبعد ذلك شرعت الحملة في العودة ، فاتجهوا من أذنـــه إلى المصيصة ومنها إلى بغراس فانطاكية ثم حلب في طريقهم إلى مصر[٣].

وكان الامير بكتاش قد أرسل إلى السلطان في مصر يخبره بما كان من أمر الدواداري وكيف أنه نازعه القيادة ومنعه من حصار المدن والقلاع للاستيلاء عليها ؛ فجاء في تلك الأثناء رد السلطان منكراً على الامـــير الدواداري مسلكه ، على أن تكون القيادة العليا للأمير بكتاش ، وألا ترجع الحملة إلى الديار المصرية إلا بعـــد فتح حصن تل حمدون ، فإن لم يفعلوا ذلك فلا إقطاع لهم بالديار المصرية . وهكذا عادت الحملة إلى أرمينية الصغرى بقيادة الامير بكتاش ، فاتجهوا إلى تل حمدون وعندئذ وجدوها خالية بعد أن نزح من كان فيها من الأرمن إلى قلعـــة نجيمة ، فاستولى المماليك على تل حمدون وأقام الامير بكتاش حامية فيها .

---

(١) مفضل بن أبي الفضائل : النهج السديد ، ص ٤٣٧ . النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ص ٣١٦ (ب) (مخطوط) .

(٢) أبو الفدا : المختصر في اخبار البشر ، ج ٤ ص ٣٦ – ٣٧ ، المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٨٣٨ - ٨٣٩ .

(٣) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ، ورقة ٣١٧ (أ) (مخطوط) .

وفي تلك الأثناء أرسل الامير بابان الطباخي نائب حلب عسكراً استولوا على قلعـة مرعش . على أن الأخبار جاءت إلى الامير بكتاش — وهو على تل حمدون — بأن الأرمن احتشدوا في واد تحت قلعـة نجيمة وحميْص ، وأنهم يحتمون بقلعة نجيمة . فأرسل قوة من رجاله هاجموا قلعة نجيمة وقتلوا كثيراً ممن كان بالوادي من الأرمن . وعندما جاء البريد من السلطان بضرورة منازلة قلعـة نجيمة حتى تفتح ، اختلف الأمراء ، فقال الامير الدواداري : « متى نازلها الجيش بأسره لا يعلم من قاتل ومن عجز وتخاذل ، والرأي أن يقاتل كل يوم أمير بألفه » . وأخذ يتباهى بشجاعته ويصغر من شأن القلعة ويقول : « أنا آخذها في حجري » . فوافقه الأمراء على رأيه وتقرر أن يبدأ هو بمحاولة الإستيلاء على قلعة النجيمة . ولكنه ما كاد يقترب من سور القلعة حتى أصابه حجر الجنيق فقطع مشط رجله وسقط عن فرسه إلى الارض وكاد الأرمن يأسرونه لولا أن أنقذه المماليك . ثم أرسل إلى حلب ومنها إلى القاهرة[1] .

وقد دفع ذلك المماليك إلى الاستماتة للإستيلاء على تلك القلعة ، فأقاموا الستائر لتحميهم من أحجار المنجنيق ، واقتربوا من السور ونقبوه ، فاضطرت القلعة إلى التسليم أخيراً ، بعد أن قلت المياه بداخلها . وتذكر المراجع أن المماليك لم يكتفوا بالاستيلاء على هذه القلعة ، وإنما استولوا على عدد آخر كبير من حصون الأرمن ، منهـا النقير وحجر شغلان وسرفندكار وزنجفرة وحُميْص[2] . وقام الامير بكتاش بتسليم هـذه القلاع كلها إلى سيف الدين اسندمركجي — أحد أمراء دمشق — وعينه نائباً بها .

أما الملك هيثوم ملك أرمينية الصغرى ، فكان لا يزال يأمـل في مساندة المغول لردع المماليك وكف أيديهم عن مملكته . ولم تلبث أن أتيحت الفرصة لهيثوم لإثارة احتكاك بين غازان حاكم المغول وسلطنة

(١) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٨٤٠ .
(٢) مفضل بن أبي الفضائل : النهج السديد ، ص ٤٣٨ ، النويري : نهـاية الأرب ج ٢٩ ص ٣١٧ (ب) .

المماليك . ذلك أن غازان أرسل أحد رجاله — وهو سلامش بن أفال — إلى بـــلاد الروم لأخذها ، ولكن سلامش انشق عن سيده وأرسل إلى السلطان المنصور لاجـين في مصر يطلب مساعدته على قتال غازان [١] . ولما هزم سلامش فرّ إلى مصر حيث أكرمه السلطان وأمده بجيش يعود به إلى بلاده لإحضار عياله . على أن سلامش لم يلبث أن وقع في قبضة غازان ، فقتله . ومهما يكن من أمر ، فإن « سلامش هذا من أكبر الأسباب في حركة غازان إلى بلاد الشام . ذلك أنه نهب ماردين بعسكر حلب ، وفعل أفعالاً قبيحة ، فحرك فعله ما عند غازان وجعله حجة لمسيره » [٢] .

وكان أن تحرك غازان للانتقام سنة ١٢٩٩ ، وشاركه هيثوم ملك أرمينية الصغرى على رأس خمسة آلاف من رجاله . ولم يكد الأمـــير أسندمر كرجي « متولي فتوحات سيس » يعلم بحركة المغول ، حتى أسرع بترك ما تحت يده من قلاع وقصد حلب . وعندما زحف غازان ومعه الملك هيثوم على الشام حاول الناصر محمد بن قلاون — في سلطنته الثانية — أن يصد المغول ، ولكن الهزيمة حلت بالمماليك عند مجمع المروج بين حمص وحماه [٣] . وكان أن فرّ السلطان الناصر محمد عقب تلك الهزيمة إلى دمشق حيث عم الأهالي الذعر والقلق . ولم يلبث أن أرسل غازان أماناً لأهل دمشق ، قرأه أحد رجال التتار على الناس في المسجد الأموي ، ندد فيه غازان بالمماليك وحكمهم ، ووعـد أهالي دمشق ، بأنه لن « يتعرض أحد من العساكر المذكورة على اختلاف طبقاتها لدمشق وأعمالها وسائر البلاد الشامية الإسلامية ، وأن يكفوا إظهـــار التعدي عن أنفسهم وأموالهم وحريمهم » [٤] . على أنه إذا كان غازان لم يحفظ عهده ، فإن كتّاب المسلمين يرجعون ذلك إلى تأثـير شريكه هيثوم ملك أرمينية الصغرى .

---

(١) بيبرس المنصوري : زبده الفكرة ، ج ٩ ورقة ١٩٧ (ب) .

(٢) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٨٧٨ .

(٣) Howorth : Hist. of the Mongols. vol. III, p. 431.

(٤) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٩ ورقة ٣٢٥ .

وتشير المراجع إلى التحالف القوي في ذلك الدور بين غازان إيلخان مغول فارس وهيثوم الثاني ملك أرمينية الصغرى ، وانضم إليهما بعد ذلك ملك جورجيا في محاولة كبرى للقضاء على دولة المماليك[1] . وهكـذا واصل المغول يصحبهم الأرمن تقدمهم في بلاد الشام ، حتى وصلوا الصالحية[2] ، فنهبوها وخربوها « وأخذوا ما بالجامع والمدارس من البسط والقناديل ، ونبشوا على الخبايا فظهر لهم منها شيء كثير ... وكان سبب نهب الصالحية أن متملك سيس بذل فيها مالاً عظيماً ، وكان قـد قصد خراب دمشق عوضاً عن بلاده ، فتعصب الامير قبجق ولم يمكنه من المدينة ، ورسم له بالصالحية . فتسلمها متملك سيس وأحرق المساجد والمدارس ، وسبى وقتل وأخرب الصالحية ، فبلغ عدد من قتل وأسر منها تسعة آلاف وتسعمائة نفس »[3] ولكن إذا كان هيثوم ملك أرمينية الصغرى ، قد استطاع أن ينتقم من سلطنة المماليك بما فعله بالصالحية ، فإن المسلمين لم يغفروا للأرمن فعلهم ، وظـلوا يذكرون لهم أن « أثرهم بالصالحية باق ، ولو مكنوا من دمشق لمحوا آثارها ونسوا أخبارها »[4] .

ومهما يكن من أمر ، فإن النصر الذي أحرزه غازان وحليفه هيثوم لم تكن له ثمرة ، إذ اضطروا إلى الإنسحاب بعد قليل ، مما مكن سلطنة المماليك من استعادة سيطرتها على شمال الشام . وقد حاول غازان غزو بلاد الشام سنتي ١٣٠١ ، ١٣٠٣ ؛ ولكن المماليك بقيادة السلطان الناصر محمد أنزلوا بالمغول هزيمة قاسية في موقعة مرج الصفر قرب دمشق ١٣٠٢ — ١٣٠٣ ، فولوا الأدبار عبر الفرات . ويقال إن غازان لم يحتمل مرارة الهزيمـــة ، فمات بعد سنوات قليلة[5] .

(١) Tamarati : L'Eglise Georgienne des Origines jusqu'a nos jours : p. 436.

(٢) قرية كبيرة في لحف جبل قاسيون ، وهي مطلة على دمشق (ياقوت : معجم البلدان) .

(٣) المقريزي : السلوك ؛ ج ١ ص ٨٩١ .

(٤) العمري : التعريف ، ص ٥٦ .

(٥) زيتر ستين : تاريخ سلاطين المماليك ، ص ١١٨ — ١٢١ ، محمد جمال الدين سرور : دولة بني قلاون في مصر ، ص ١٨٩ — ١٩٧ .

وهكذا أصبح الطريق إلى قيليقية مفتوحاً مرة أخرى أمام جيوش المماليك وخاصة بعد أن جاءت الأخبار إلى القاهرة بأن « تكفور متملك سيس منع الحمل [1] وخرج عن الطاعة وانتمى لغازان » [2] . وكان الامير بدر الدين بكتاش الفخري امير سلاح قد خرج سنة ١٣٠٢ ومعه الامير عز الدين أيبك الخازندار على رأس جيش لمهاجمة أرمينية الصغرى ، فصاروا إلى حماه حيث توجه معهم نائبها الملك العادل زين الدين كتبغا المنصوري ، « واتجه الجميع إلى بلاد سيس ، وأحرقوا الزروع وانتهبوا ما قدروا عليه ، وحاصروا مدينة سيس ، وغنموا من سفح قلعتها شيئاً كثيراً » [3] . وفي سنة ١٣٠٣ جهز صاحب سيس مراكب تجارية إلى قبرس تحمل بضائع قيمتها قريب مائة ألف دينار ، فألقاها الريح على منية دمياط ، فاستولت عليها حكومة المماليك [4] .

على أن السلطان الناصر محمد لم يكتف بذلك ، وإنما ما كاد يفرغ من إنزال الهزيمة بالمغول في موقعة مرج الصفر ، حتى قرر تأديب صاحب سيس . وكان أن خرجت حملة كبرى من القاهرة سنة ١٣٠٤ بقيادة الامير بدر الدين بكتاش أمير سلاح ومعه الامير علم الدين سنجر الصوابي والامير شمس الدين سنقر شاه المنصوري ، وغيرهم . ومن دمشق اتجهت هذه الحملة شمالاً قاصدة بلاد الارمن في قيليقية . ولم يلبث أن انتقم المماليك لما حل بالصالحية « فحرقوا مزارع سيس ، وخربوا الضياع ، وأسروا أهلها ، ونازلوا تل حمدون ، وقد امتنع بقلعتها جماعة كثيرة من الأرمن فقاتلوهم ، حتى فتحت بالأمان » [5] .

وهكذا ساءت أحوال أرمينية الصغرى بصورة واضحة منـذ بداية

(١) المقصود بالحمل الضريبة السنوية — المالية والعينية — التي تعهد ملك أرمينية الصغرى بدفعها سنوياً لسلطنة المماليك .

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٨ ص ١٥٤ .

(٣) أبو الفدا : المختصر في أحوال البشر ، ج ٤ ص ٤٢ – ٤٧ .

(٤) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٩٤٢ .

(٥) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ورقة ٢٩ (مخطوط) ، المقريزي : السلوك ج ١ ص ٩٤٩ .

القرن الرابع عشر [1]. ولم يستطع هيثوم الثاني أن يحتمل مزيداً من الضربات فتنازل سنة ١٣٠٥ لإبن أخيه ليو الرابع ، ولكن الأمر انتهى سنة ١٣٠٧ بأن أحد أمراء المغول – وهو برلغوا – قتل هيثوم الثاني والملك ليو الرابع وأربعين من كبار أمراء الأرمن . ويشرح المقريزي سبب تلك الكارثة بأن هيثوم كان يقدم الأموال للمغول مثلما يقدمها لمصر ، وفي كل سنة يحضر إليه أمير من قبل إيلخان مغول فارس لحمل « القطيعة » . وفي السنة المذكورة حضر إليه من أمراء المغول برلغوا – وكان قد أسلم وحسن إسلامه – فعزم على بناء جامع في سيس . ولم يحتمل هيثوم الأمر ، فكتب إلى خربندا إيلخان مغول فارس يخبره بأن برلغوا يخونه وأنه يريد أن ينضم إلى جانب سلطنة المماليك بمصر ، الأمر الذي جعل خربندا يتهدد برلغوا ويستدعيه فوراً . ولما علم برلغوا بوشاية هيثوم ، قتله على الوجه السابق [2] .

وهنا نلاحظ أنه زاد من ضعف أرمينية الصغرى في ذلك الدور بالذات أنها فقدت الدعامة الكبرى التي كانت تستند إليها ، ممثلة في دولة مغول فارس . ذلك أن دولة المغول في فارس أخذت تتحول في سرعة إلى الإسلام منذ نهاية القرن الثالث عشر ، فتعاقب على حكمها بضع حكام مسلمين ، مثل غازان وأولجايتو وبوسعيد [3]. وقد عقد الأخير صلحاً مع دولة المماليك سنة ١٣٢٠ ، ويعتبر هذا الصلح نقطة تحول خطيرة في العلاقات بين سلطنة المماليك من ناحية وإيلخانية مغول فارس من ناحية أخرى ، إذ هدأت العلاقات بين الطرفين . وإذا كان ملوك أرمينية الصغرى الأوائل قد اعتمدوا على النعرة الدينية في استثارة المغول وكسب تأييدهم ضد سلطنة المماليك ، فإن تحول مغول فارس إلى الإسلام قد أفقد ملوك أرمينية سندهم ، وجعل مملكتهم تقف معلقة في الهواء وسط محيط إسلامي واسع .

(١) Howorth : op. cit., III, p. 579.

(٢) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ص ٣٨ .

(٣) Howorth : Hist. of the Mongols, vol. 3, p. 396.

ولعل هـذا الإحساس هو الذي جعل أوشين ملك أرمينية الصغرى (١٣٠٨ — ١٣٢٠) يحرص على استرضاء سلطنة المماليك والوفاء بالالتزامات المفروضة عليه تجاهها . وقد أرسل أوشين إلى نائب حلب يعتذر عما حدث ويقول إن المغول وحدهم يتحملون مسؤولية الاعتداء على دولة المماليك وشفع رسالته بهدايا ثمينة ، مع التعهد بإرسال الإتاوة المفروضة عليه بانتظام[1] . وفعلاً حافظ أوشين على عهوده ، فيذكر المقريزي في حوادث سنة ٧٠٨ هـ (١٣٠٨ م) أن رسل سيس وصلوا بالحمل على العادة « ومن جملته طشت ذهب مرصع بالجواهر » . وفي حوادث سنة ٧١٠ هـ (١٣١٠ م) يقول إن رسل سيس وصلوا بهدية « منها طشت ذهب وإبريق باور مرصع بالجوهر ، وكتاب يتضمن الهناء بالعود إلى الملك ، فأجيب بالشكر » ويقصد بالعبارة الأخيرة التهنئة بعودة السلطان الناصر محمد إلى منصب السلطنة للمرة الثالثة (١٣٠٩ — ١٣٤٠) . وفي حوادث سنة ٧١٨ هـ (١٣١٨ م) يقول إن حمل سيس « قدم على العادة » إشارة منه إلى أن صاحب سيس استمر منتظماً في الوفاء بما عليه[2] .

على أنه يبدو أن سكوت المماليك عن أرمينية الصغرى تلك السنوات قد أطمع ملكها أوشين في محاولة عدم الوفاء بالتزاماته تجاه سلطنة المماليك ؛ لا سيما وأن الحالة الإقتصادية ساءت في أرمينية الصغرى بشكل واضح منذ بداية القرن الرابع عشر ، بسبب ما عانته البلاد من هجمات المماليك من ناحية وكثرة مشاكلها الداخلية من ناحية أخرى . وفعلاً لجأ أوشين إلى « منع الحمل » سنة ١٣٢٠ (٧٢٠ هـ) ، الأمر الذي حرك ضده السلطان الناصر محمد بن قلاون من جديد[3] . وربما شجع المماليك على مواصلة إغاراتهم على أرمينية الصغرى تلك الأخبار أخذت تتسرب إلى القاهرة عن اشتداد الصراع الداخلي في أرمينية الصغرى بين الملوك والأمراء ذوي

---

(١) النويري : نهاية الارب ، ج ٣٠ ورقة ٢٤ (مخطوط) .

(٢) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣ ، ٨٦ ، ١٨٥ .

(٣) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ص ٢٠٣ .

النفوذ وكبار رجال الدين – وجميعهم يؤيدون الإرتباط بروما والتحالف مع الغرب – ، وبين معارضيهم في سياستهم الغربية من ناحيــة أخرى . وهذا الصراع هو الذي أدى إلى مقتل الملك ليو الرابع وعمه هيثوم الثاني بأيدي معارضيهم سنة ١٣٠٨ ، ثم إلى مقتل أوشين الأول سنة ١٣٢٠ ، فخلفه في الملك إبنه ليو الخامس (١٣٢٠ – ١٣٤١) [١] . وهكذا أصبح بلاط سيس مسرحاً لجرائم دموية ، وخاصة في عهد ليو الخامس الذي كان قاصراً ، فظل تحت الوصاية حتى سنة ١٣٢٩ يشاهد ما يحيط به من جرائم ويتشبع بروحها ، حتى أنه لم يكد يباشر سلطته الفعلية في السنة السابقة ، حتى بادر بدوره بقتل زوجته وأبيها [٢] . وجميع هــذه الأخبار كانت تتسرب بطريقــة أو أخرى إلى القاهرة ، وأشار المؤرخون المسلمون إلى بعضها ، فيقول المقريزي في حوادث سنة ٧٢٢ هـ (١٣٢٢ م) « ... وفيها قدم البريد بأن أوشين متملك سيس هلك ، وقام من بعده إبنه ليفون (ليو) وله من العمر اثنتي عشرة سنة ... » [٣] .

ثم إن هذه الأخبار عن سوء أوضاع مملكة أرمينية الصغرى وصلت سلطنة المماليك مصحوبة بما كان هناك من اتصالات خفية في ذلك الدور بين ملوك أرمينية الصغرى من ناحية والغرب الأوربي من ناحيــة أخرى أملا في الحصول على مساعدات لإنقاذ ذلك الوليد الوحيد الذي تمخضت عنه الحركة الصليبية في الشرق الأدنى . ذلك أن ليو الخامس ملك أرمينية الصغرى أرسل إلى البابا حنا الثاني والعشرين يطلب منه معونة عاجلة ، فرد عليه البابا يعرفه بانشغال ملوك أوربا بما كان بينهم من حروب ومنازعات داخلية . ومع ذلك فإن البابوية حرصت على إصدار النداء تــلو النداء لاستثارة المسيحيين في الغرب لمساعــدة الأرمن في قيليقية ، واستطاعت البابوية فعلا أن تجمع بعض الأموال ، أرسلتها معونة إلى الملك ليو الخامس.

(١) أبوالفدا : المختصر ، ج ٤ ص ٧٨ ، ٨٨ . Howorth : Hist. of the Mongols, vol. 3, p. 602.
(٢) Cam. Med. Hist. vol. 4, p. 635.
(٣) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ص ٢٣٧ .

وفي نفس الوقت أرسل البابا حنا الثاني والعشرون رسالة إلى بو سعيد إيلخان المغول – في يوليو ١٣٢٢ – يذكره بموقف أسلافه المشرف من أرمينيا الصغرى وملوكها ومساعدتهم للمسيحيين بالشرق، ويناشده إرسال نجدة سريعة لملك أرمينية الصغرى[١]. ولا شك في أن جميع هذه الأخبار استثارت سلطنة المماليك، فبادروا بإرسال حملة كبيرة نازلت سيس «واستولوا عليها عنوة بعد حصار، وقتلوا أهلها وخربوها، وعادوا على الأرمن فغنموا وأسروا منهم كثيراً وتوجهوا عائدين ...»[٢].

ولم يشأ ليو الخامس – وهو غارق في مشاكله الداخلية – أن يستثير سلطنة المماليك، فبادر بإرسال رسله يحملون الهدايا إلى السلطان الناصر محمد بن قلاون سنة ١٣٢٣ (٧٢٣ هـ). ويقال إن هذه البعثة كان على رأسها قسطنطين بطريرك الأرمن، الذي اعتذر للسلطان الناصر محمد عما حدث، مما جعل الأخير يوافق على عقد هدنة مع أرمينية الصغرى لمدة خمس عشرة سنة اعتباراً من سنة ١٣٢٣. وقد تعهد ليو الخامس بمقتضى هذه الإتفاقية بدفع جزية سنوية ضخمة قدرها خمسون ألف فلورين (مائة ألف درهم)، بالإضافة إلى نصف دخل المكوس التي تجمع في ميناء أياس[٣]. وكان المماليك قد دمروا أياس في حملتهم الأخيرة على أرمينية الصغرى، فتعهد السلطان الناصر محمد بإعادة بنائها[٤]، وبعد إبرام الاتفاقية المذكورة حرص ليو الخامس على تقديم الحمل أو الضريبة السنوية المفروضة على ملوك أرمينية الصغرى. ويبدو أن سلطنة المماليك كانت ترسل سنوياً أحد كبار الأمراء إلى أرمينية الصغرى لاستلام الحمل من متملك سيس، بدليل ما يرويه المقريزي في حوادث سنة ٧٢٦ هـ (١٣٢٦م) من أنه تم القبض على

(١) Howorth : Hist. of the Mongols, III, p.p. 603-604.
(٢) النويري : نهاية الأرب، ج ٣١، ص ١٢ – ١٤ (مخطوط).
(٣) ذكر القلقشندي أن القطيعة المقررة على مملكة ارمينية الصغرى بلغت «ألف ألف ومائتي ألف درهم، مع اصناف» (صبح الأعشى ج ٨ ص ٣٠).
(٤) D'Ohlsson : op. cit., vol. 4, p.p. 664-665.

الأمير بكتوت القرماني « لامتناعه من التوجه لإحضار حمل سيس »[١] . وبلغ من حرص ليو الخامس على استرضاء سلطنة المماليك في ذلك الدور أنــه عندما أحس بازدياد نفوذ وصيه أوشين ، دبّر مؤامرة لقتله ، متهماً إياه بإثارة الفتنة مــع دولة المماليك ، فقطع رأسه وأرسلها إلى السلطان الناصر محمد إظهاراً لولائه ، فسر الناصر محمــد بذلك ، وأرسل إلى ملك أرمينية الصغرى خلعة وسيفاً وفرساً[٢] .

وعندما شرع فيليب الخامس ملك فرنسا — تحت إلحاح البابوية — في مساعدة أرمينية الصغرى سنة ١٣٣٥ ، عاود المماليك مهاجمــة أرمينية الصغرى . وقد ذكر المقريزي بعض تفاصيل تلك الحملة التي خرجت لغزو مملكة سيس سنة ١٣٣٧ (٧٣٧ هـ) ، ولكنه ربط بينها وبين تدخل سلطنة المماليك في شؤون العراق لمناصرة فريق من الفريقين المتنازعين حول الحكم ضد الفريق الآخر ؛ فقال إن سلطنة المماليك حرصت أن ترسل عسكرها « قريباً من الفرات » لمناصرة حلفائها في العراق من ناحية ، وغزو سيس من ناحية أخرى ، لأن ملكها « نقض الهدنة بقبضه على عــدة مماليك ، فلم يعلم خبرهم وقطع الحمل المقرر عليه » . وكان أن عين الأمير أرقطاي مقدماً على العسكر المصري ، يساعده بضع من كبار الأمراء ، مثل الأمير طوغاي الطباخي ... على أن ينضم إليهم عسكر الشام بقيادة الأمــير قطلوبغا الفخري . فإذا التقى العسكر المصري بالعسكر الشامي في حلب ، تولى الأمير علاء الدين ألطنبغا نائب حلب القيادة العليا للحمـلة . وعندما وصلت الحملة الاسكندرونة ، وجدوا أن الأمير ملطغاي الغزي سبقهم إليها منــذ شهرين ، حيث جهز المجانيق والزحافات والجسور والمراكب اللازمة لعبور نهر جهان[٣] .

(١) المقريزي : السلوك ؛ ج ٢ ص ٢٥١ — ٢٧٢ .
(٢) أبو الفدا : المختصر في اخبار البشر ، ج ٤ ص ٩٩ .Howorth : op. cit., vol. 3, p. 604
(٣) ابن الوردي : تتمة المختصر في اخبار البشر ، ج ٢ ص ٣١٤ ، وعن نهر جهان أو جيحان وبقية أنهــار أرمينية ، انظر : محيي الدين بن عبد الظاهر : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ص ٤٣٩ (نشر وتحقيق د. عبد العزيز الخويطر)

ويبدو أن أخبار حملة المماليك على أرمينية الصغرى جعلت ملكها ليو الخامس يهتز ، فبادر بإرسال رسله في البحر إلى دمياط ، ولكن السلطان الناصر محمد لم يأذن لهم بالقدوم عليه لأنهم لم يتصلوا بجهة الاختصاص ، وأخبرهم أن الأصول تتطلب منهم أن يعلموا نائب الشام بحضورهم ، فعاد الرسل إلى سيس . وكان أن أرسل ليو الخامس هدية إلى تنكز نائب الشام ، وسأله منع العسكر من بلاده ، وأنه مستعد لتسليم جميع القلاع التي تقع وراء نهر جيهان للسلطان ، فأخبر تنكز السلطان الناصر محمد بذلك ، كما بعث إلى الأمير علاء الدين ألطنبغا — المقدم على العسكر — يأمره بمنع الغارة ورد الآلات والمعدات الحربية إلى بغراس . ولكن العسكر أصروا على مهاجمة إياس ، مخالفين أوامر ألطنبغا — فحاصروها بضعـــة أيام إلى أن استولوا عليها في اليوم الثامن للحصار [١] . وفي ذلك اليوم بالذات أرسل ليو الخامس ملك أرمينية الصغرى (١٣٢٠ — ١٣٤١) مفاتيح القــلاع ، على أن يرد ما نهب وسبي من بلاده ، فنودي برد السبي وأخرب الجسر الذي نصب على نهر جيهان [٢] . وتوجه الأمير مغلطاي الغزي فتسلم قلعة كوارة كذلك تسلم المماليك ثغر إياس ، وكان به برج كبير مبني على البحر باسم البرج الأطلس ، فهدموه وأحرقوه عن آخره . وأخيراً عاد العسكر إلى الشام ، بعد أن استولوا على قلاع أرمينية الصغرى ، مثل قلعة نجيمة وقلعة سرفندكار وغيرهما [٣] .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الحملة تبدو في نظرنا على جانب خطير من الأهمية ، لما تشير إليه المراجع من أن أرمينية الصغرى غدت في حالة تبعية فعلية لسلطنة المماليك منذ ذلك الوقت . ويروي المقريزي أن السلطان الناصر محمـــد بن قلاوون أقطع « أراضي سيس لنائب حلب ونائب الشام وغيرهما من أمراء الشام ، وأمر فيها جماعة من التركمان والأجناد ، فاستعملوا

(١) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٢٩ .
(٢) أبو الفدا : المختصر في اخبار البشر ، ج ٤ ، ص ١١٩ .
(٣) ابن الوردي : تتمة المختصر ، ج ٢ ص ٣١٤ .

الأرمن في الفلاحة ، وحطوا عنهم الخراج ، فعمرت ضياعها . وعمل في كل قلعة من قلاع الأرمن نائب ورتب فيها عسكراً »[1] . ويبدو أن السلطان الناصر محمد أشفق لما حل بأرمينية الصغرى على أيدي جيوشه من دمار وخراب ، فأمر بإعفائها من الخراج المقرر عليها لمدة ثلاث سنوات كما عقد معها هدنة لمدة عشر سنوات . وفي الوقت نفسه تمهد ليو الخامس بعدم الاتصال بالغرب الأوربي وعـدم قبول أية مساعد تأتيه من الخارج[2] . ومن ناحية أخرى فإن أمراء المماليك الذين أقطعوا أراضي أرمينية الصغرى عملوا على إنعاشها ورعاية أرضها ، فتوجـه الأمير تنكز نائب الشام إلى بلاد سيس سنة ١٣٣٩ (٧٣٩ هـ) « لكشف البلاد التي أنعم بها عليه » . ورسم السلطان الناصر محمد بأن يحمل إلى بلاد سيس « عشرون ألف غرارة غلة برسم تقاويها وتخضيرها »[3] .

على أن الحقيقة الكبرى التي تبدو لنا من دراسة تاريخ أرمينية الصغرى في ذلك الدور — قرابة منتصف القرن الرابع عشر — هي تدهور أحوالها تدهوراً خطيراً مستمراً ، الأمر الذي أقعدها عن دفع الخراج المقرر عليها لدولة المماليك . ولم تقدر سلطنة المماليك بمصر موقف تلك المملكة الصغيرة فخرجت الجيوش سنة ١٣٤٣ (٧٤٤ هـ) « وأثروا في أهـل سيس آثاراً قبيحة حتى أذعنوا لحمل الخراج »[4] . وفي عصر السلطان الصالح إسماعيل (١٣٤٢ — ١٣٤٥) ابن السلطان الناصر محمد ، أرسل جاي لوزجنان ملك أرمينية الصغرى[5] يستعطف سلطان المماليك ، ويقول « إن بلاده خربت » ؛

(١) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ص ٤٣٠ . (٢) Cam. Med. Hist. : vol. 4, p. 636.

(٣) المقريزي : السلوك ؛ ج ٢ ، ص ٤٣٩ ، ٤٦٧ . (٤) المرجع السابق ؛ ص ٦٥٠ .

(٥) كان ليو الخامس آخر ملك ارمني يحكم ارمينية الصغرى ؛ وبعـد مقتله سنة ١٣٤١ تعاقب على عرش تلك الدولة خمسة ملوك كانوا جميعاً ينتمون الى بيت لوزجنان ، وهو البيت الحاكم بجزيرة قبرس . وقد نظر الارمن الى اولئك الملوك الغربيين الأصل نظرة كراهية ، واعتبروهم اغراباً دخلاء . وكان أول هؤلاء الملوك الخمسة الملك قسطنطين الذي لم يحـكم سوى عاماً واحداً ثم خلفه أخوه جاي لوزجنان (١٣٤٢ — ١٣٤٥) . أنظر :
Stubbs : op. cit., ps. 218, 226.

فسامحه السلطان بنصف الخراج ، بمعنى أنه وافق على إنقاص الخراج المفروض على بلاده إلى النصف . ويشير المؤرخون المسلمون بعد ذلك إلى هـــذه الحقيقة بعبارة « وفيها قدم حمل سيس بحق النصف »[1] . وزاد من سوء الأحوال في أرمينية الصغرى في ذلك الدور انتشار الوباء الأسود بـــين ربوعها ، وهو الوباء الذي انتشر قرابة منتصف القرن الرابع عشر في كثير من أجزاء العالم المعروف — بآسيا وأوربا وافريقية — وترك آثاراً خطيرة في الأوضاع الحضارية والإقتصادية[2] . ويبدو أن هذا الوباء انتشر في مصر قبل أن يمتد إلى قيليقية ، الأمر الذي جعل الأرمن يشمتون في المماليك ، وهو ما عبر عنه بعض الشعراء المعاصرين بقولهم[3] :

سكان سيس يسرهم ما ساءنا ... وكذا العوائد من عدو الدين

أالله ينفذه إليهم عاجـــلاً ... ليمزق الطاغوت بالطاعون

وسرعان ما امتد ذلك الوباء إلى أرمينية الصغرى ليطحنها مثلما طحن بقية البـــلاد القريبة والبعيدة سواء ، فازدادت أحوالها سوءاً ، وكتب المقريزي في حوادث سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٩) يقول : « وعظم الموتان ببلاد سيس ، ومات من أهل تكفور في يوم واحد بموضع واحد مائة وثمانون نفساً ، وخلت سيس وبلادها ... »[4] .

وزاد من سوء الأحوال الاقتصادية في أرمينية الصغرى اضمحلال نشاطها التجاري ، وانصراف التجار عن مينائها أياس . ذلك أن انهيار الدولة الإيلخانية في فارس والعراق بعد وفاة بوسعيد سنة ١٣٣٥ ، جاء مصحوباً بانتشار الفوضى والاضطراب ، الأمر الذي هدد الطريق البري المار بتبريز .

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ص ٧٢٢ ، ٧٧١ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور :

١ — أوروبا العصور الوسطى — الطبعة السادسة ، ج ١ ص ٥٧٥

٢ — العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ١٢٦ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ؛ ج ١٠ ، ص ٢١٢ .

(٤) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ، ص ٧٧٤ .

والتجارة لا يمكن أن تزدهر في أي زمـان ومكان إلا في ظل عاملين ، هما الحرية والأمن ، فإذا انعدم أحدهما أو كلاهما فلا ازدهار تجاري ولا انتعاش اقتصادي . ولم يقتصر الأمر بالنسبة لأرمينية الصغرى على انعدام الأمن والاستقرار في طريق تبريز الذي يصب في ميناء أياس ، بل حدث أيضاً أن فقد التجار المترددون على أرمينية الصغرى حريتهم في مواصلة نشاطهم ، بعـد أن فرض ملوك أرمينية الصغرى من آل لوزجنان على التجارة والتجار ضرائب باهظة مرهقة ، ممـا صرف التجار عن أرمينية الصغرى وميناء أياس جميعاً [١] .

ومع هذا ، فإن إغارات المسلمين المحيطين بأرمينية الصغرى لم تنقطع ولم تقتصر هـذه الإغارات على ما قام به المماليك ، وإنما وجه سلاجقة الروم — أو قونية — ضربات متواصلة لمملكة أرمينية الصغرى طوال القرن الثالث عشر . وعندما سقطت دولة سلاجقة الروم عقب وفاة علاء الدين الثالث (١٢٩٧ — ١٣٠٧) ، قامت على انقاضها إمارات تركية في آسيا الصغرى ، وأخذت بعض هذه الإمارات تواصل هجماتها على أرمينية الصغرى . ويبدو أنه كان هناك نوع من التقارب بين سلطنة المماليك في مصر وإمارة بني قرمان بالذات ؛ وزاد من هذا التقارب الرغبة في النيل من مملكة أرمينية الصغرى في القرن الرابع عشر . يؤيد هـذا ما ذكره القلقشندي عن بني قرمان من عظم مكانتهم عند سلاطين المماليك وتبادل المكاتبات بين الطرفين « لنكاياتهم في متملك سيس وأهل بلاد الأرمن ، واجتياحهم لهم من ذلك الجانب ، مثل اجتياح عساكرنا لهم من هـذا الجانب » [٢] . الأمر الذي أدى إلى خراب بلاد أرمينية الصغرى .

ولم يستطع سلاطين المماليك في مصر أن يقدروا تلك الظروف الخطيرة التي عاشت فيها أرمينية الصغرى في النصف الأخير من القرن الرابع عشر ،

(١) Dulaurier : Recherches sur la chronologie Armenienne ; Tome I, p.p. 70

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٨ ص ١٢ - ١٣ .

فاستمروا يرهقونها بالمطالب ويفرضون عليها الالتزامات . ويبدو أن الأموال السنوية المحمولة من مملكة أرمينية الصغرى إلى سلطنــة المماليك صارت تشكل مورداً هاماً لخزانة دولة المماليك ، الأمر الذي عبر عنه محي الدين ابن عبد الظاهر بقوله « وانتفعت خزائن الأموال بهذه الجملة العظيمة التي تحمل في كل سنة (من أرمينية الصغرى) »[1] . ولكن مملكة أرمينية الصغرى ألفت نفسها في النصف الثاني من القرن الرابع عشر عاجزة تماماً عن دفع الأموال المفروضة عليها ، حتى بعد أن انقصت إلى النصف . وكان أن اعتبر المماليك العجز تمرداً ، وقرر السلطان الملك الأشرف شعبان ابن حسين (٧٦٤ — ٧٧٨ هـ ، ١٣٦٣ — ١٣٧٦ م) غــزو أرمينية الصغرى وإخضاعها نهائياً[2] . وحدث ذلك سنة ١٣٧٥ (٧٧٦ هـ) عندما عهـد السلطان الأشرف شعبان إلى نائبه في حلب — اشقتمر الماردينى — بغزو أرمينية الصغرى . ومن الواضح أن ليو السادس ملك أرمينية الصغرى (١٣٧٤ — ١٣٧٥) رأى بلاده على حالة من الضعف لا تمكنها من المقاومة ، ومع ذلك فقد استمرت عاصمته سيس تقاوم الحصار ثلاثـة أشهر كاملة ، تمكن المماليك بعدها من الاستيلاء عليها[3] ، في حين لجأ الملك ليو السادس إلى قلعة جابان ، وهي قلعة حصينة تقع على نهر جيهان إلى الشمال الغربي من مرعش . ولكن جيوش المماليك اقتفت أثره ، وحاصرته في تلك القلعة تسعة أشهر كاملة ، مما يدل على مــدى حصانة تلك القلعة[4] . وأخيراً فتحت قلعة جابان أبوابها مستسلمة للغزاة ، فألقى المماليك القبض على ليو السادس آخر ملوك أرمينية الصغرى ، وسيق هو وأسرته إلى القاهرة . وقد عجز ليو السادس عن دفـــع الفدية المطلوبة منه لإطلاق سراحه ، فظل أسيراً في القاهرة ثمان سنوات ، ساءت فيها حالته وتدهورت صحته ،

---

(١) محي الدين بن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص ٩٣ .

(٢) ابن خلدون : العبر وديوان المبتدأ والخبر ، ج ٥ ص ٤٣٠ (طبعة بولاق) .

(٣) ابن دقماق : الجوهر الثمين ، ج ٢ (ص ١٦٨)

(٤) Dulaurier : Etude sur l'Organisation Politique de la Petite Armenie, ps. 312,720.

وماتت زوجته وطفلها ؛ وعندئذ سمح السلطان شعبان بإرسال أحـــد الأمراء الأرمن المرافقين لملك أرمينية إلى البابوية ليطلب المعونة والمساعدة . ويقال إن البابا رق لحال ملك أرمينية الصغرى ورفاقه في الأسر فأرسل إلى ملوك أوربا يستحثهم لجمـــع المال اللازم لفداء ليو السادس . وبعد الاتفاق ، والتعهد بعدم العودة إلى قيليقية مرة أخرى ، أطلق سراح ليو السادس سنة ١٣٨٢ ، فاتجه إلى بيت المقدس للحج ، ثم إلى قبرص ورودس فإيطاليا التي وصلها سنة ١٣٨٣ . وأخيراً استقر ليو السادس في باريس ، حيث مات في نوفمبر سنة ١٣٩٣ [١] .

ومهما يكن من أمر ، فإنه بأسر ليو السادس سنة ١٣٧٥ سقطت مملكة أرمينية الصغرى « وانقرضت منهـــا دولة الأرمن » على قول المؤرخ أبي المحاسن[٢] . وكان لهذا الحدث رنة فرح عظيمة في العالم الإسلامي الذي لم ينس لأرمينية الصغرى وملوكها مواقفها المعادية في تأليب المغول ومحالفتهم ضد المسلمين ، فضلاً عـــن محالفة بعض القوى الاوربية المعادية لسلطنة المماليك . لذلك لا عجب إذا دقت البشائر ، وأعلن الناس حمـدهم لله ، الذي مكنهم من القضاء على ذلك العدو الخطير ، وأنشد الشعراء الأشعار في مدح السلطان الأشرف شعبان . ومن ذلك مـــا قاله الشيخ بدر الدين حسن بن حبيب [٣] :

الملـــك الأشرف إقبـــاله	يهدى له كل عـــزيز نفيس
ساق إلى سوق العدى أدهما	وساعد الجيش على أخذ سيس

ومنذ سنة ١٣٧٥ ، غدت قيليقية تابعة لسلطنة المماليك ، فأشرف على شئونها أولاً نائب إقليم حلب بالشام[٤] وبعد ذلك صار لها نائب مستقل

(١) Atiya : op. cit., p. 15 (Introd).
هذا ويقال ان ملك قشتالة هو الذي توسط عند السلطان شعبان للافراج عن ليو السادس ، انظر : Cam. Med. Hist. vol. 4, p. 637
(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ؛ ج ١١ ، ص ٦٦ .
(٣) المرجع السابق ؛ ص ٣٨٨ ،
(٤) Le Strange : Palestine Under Moslems, p. 27.

يلقب في المصادر باسم « نائب سيس »[1]. وقد تردد لقب « نائب سيس » أكثر من مرة في المصادر المعاصرة. ومن الامراء الذين تولوا نيابة سيس الامير شرف الدين موسى بن محمد بن شهري الكردي، المتوفي في سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٨ م) والامير تغاي تمر المتوفي سنة ٧٩٢ هـ (١٣٩٠ م)[2]. وكان نائب سيس في رتبته مساوياً لنائب طرابلس[3].

---

(١) يذكر أبو المحاسن أن السلطان ارسل سنة ٨٠١ هـ (١٣٩٩ م) مثالا « لنائب أذنه ولنائب حلب ولنائب سيس ». مما يدل على انه كان عندئذ لكل منطقة من هذه المناطق الثلاث نائب مستقل. (النجوم الزاهرة، ج ١٢، ص ١٧٧).

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج ١١ ص ١٩٥، ج ١٢ ص ٣٨.

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى، ج ٨، ص ٣٣.

(١٢)

بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة في العصور الوسطى

على الرغم من طول المسافة بين مصر والحبشة في عصور لم تعرف من وسائل المواصلات سوى الدواب والسفن التي تسير بالشراع أو المجداف، فإن هناك روابط عديدة قوية ربطت هذين البلدين منذ أقدم العصور.

ومهما تتعدد هذه الروابط في ضوء الاعتبارات الاقتصادية والدينية والإفريقية، فإن ثمة رباط أزلي خالد، ربط البلدين على مر عصور التاريخ، وما زال يربط بينهما رباطاً قوياً متيناً؛ أعني به رباط النيل الذي تنبع بعض روافده الأساسية من بلاد الحبشة، فتجلب معها الحياة وماء الفيضان إلى البلاد التي يمر بها حتى يصب في البحر المتوسط. وإذا ذكرنا روافد نهر النيل ببلاد الحبشة وما يرتبط بها من مياه الفيضان، فعلينا أن نذكر أن الحياة بمصر ظلت حتى العصور الحديثة تعتمد على فيضان النيل بالذات؛ حيث أن مصر بوجهيها البحري والقبلي لم تعرف حتى أوائل القرن التاسع عشر أسلوباً غير ري الحياض لاستثمار أراضيها الزراعية. فإذا جاء الفيضان من الحبشة طيباً، أمكن ري جميع الأراضي الزراعية وزراعتها بالغلة الواحدة التي تعتمد عليها البلاد والعباد طيلة العام. أما إذا جاء فيضان النيل من الحبشة ضعيفاً، فكان معنى ذلك كارثة، أهم مظاهرها الغلاء والجوع وانتشار الوباء، وسقوط آلاف الموتى في الطرق دون أن يجدوا أحياناً من يقوم بدفنهم ومواراة أجسادهم في التراب. وكثيراً ما تكررت هذه الظاهرة في مصر طوال العصور الوسطى، فتعرضت البلاد لعديد

من الشدائد ، بسبب نقص مياه الفيضان ، وهو الأمر الذي شرحه المقريزي في كتاب خاص [1].

وقد أدرك الكتّاب والمؤرخون في العصور الوسطى أهمية رابطة النيل بين مصر والحبشة . فذكر القلقشندي عن أهل الحبشة أنهم « يدعون أنهم يحفظون مجاري النيل المنحدر إلى مصر ، ويساعدون على إصلاح سلوكه ، تقرباً لصاحب مصر » . كذلك ذكر القلقشندي — نقلاً عن المؤرخ المسيحي ابن العميد — أنه لما انخفض النيل عـــدة سنوات وتعرضت البلاد للشدة المستنصرية العظمى أيام الخليفة المستنصر بالله الفاطمي (٤٢٧ — ٤٨٧ هـ ، ١٠٣٦ — ١٠٩٤ م) ؛ بادر الخليفة بإرسال البطريرك إلى الحبشة لاستدراك الأمر وإصلاح مجاري النيل [2] . وسواء كان هـذا الأمر قد حدث فعلاً أو لم يحدث ، فالذي يعنينا هو إحساس المعاصرين بخطورة رابطة النيل بين مصر والحبشة ؛ وهي في حقيقة أمرها رابطة الحياة والبقاء ...

أما الروابط الاقتصادية ، فكان من الطبيعي أن تحتل مكاناً هاماً بين بلدين ، يقع أحدهما عند الطرف الشمالي للبحر الأحمر ، ويقع الآخر عند طرفه الجنوبي . وإذا ذكرنا البحر الأحمر ، فإنما نعني ذلك الطريق التجاري الخطير الذي ظل طوال العصور التاريخية يربط بين بـلاد شرق إفريقية وجنوب آسيا من ناحية ، وبلاد حوض البحر المتوسط من ناحية أخرى . حقيقة إنه وجدت طرق أخرى سلكتها تجارة الشرق إلى الغرب ، مثل طريق الخليـــج والعراق فالشام أو آسيا الصغرى ، ومثل طريق الصين فتركستان فموانى البحر الأسود ... ولكن مهما تتعدد هذه الطرق ، فإن التاريخ أثبت دائماً أن طريق البحر الأحمر هو أفضلها وأيسرها وأقصرها ، وأقلها نفقات وأكثرها أمناً ؛ وخاصة أن الطرق الآسيوية البرية تعرضت في كثير من عصور التاريخ للعبث وعدم الاستقرار نتيجة للهجرات البشرية

---

(١) المقريزي : اغاثة الأمة بكشف الغمة ، نشره محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ؛ ج ٥ ص ٣٢٣ .

أو الغزوات الحربية ، التي ما فتئت تنبعث بين حين وآخر من جوف القارة الآسيوية ، وتنطلق لتهدد أمن الطرق التجارية بين الشرق والغرب .

وإذا كانت حتشبسوت قد أرسلت بعثتها التجارية الشهيرة إلى بلاد بونت — وهي البلاد المعروفة اليوم تقريباً باسم الصومال — لتجلب البخور وغيره من الحاصلات إلى مصر، فإن بلاد الصومال كانت في مختلف عصور التاريخ القديم والوسيط قوية الصلات ببلاد الحبشة ؛ خاصة وأن التوجيه الجغرافي للحبشة يتجه دائماً ناحية الشرق حيث البحر الأحمر والمحيط الهندي . وربما كان من أسباب ذلك أن انهار الحبشة — مع كثرتها واتجاهها في جريانها جهة الغرب — أي جهة بلاد السودان — فإن هذه الأنهار في جملتها لا تصلح للملاحة داخل بلاد الحبشة ذاتها ؛ مما جعلها عديمة القيمة تقريباً في تدعيم الروابط المختلفة بين الحبشة وبلاد السودان . وبالتالي فإن اتجاه الحبشة وأهلها ظل دائماً ناحية الشرق لا الغرب[1] .

وهكذا قامت علاقات تجارية بين مصر والحبشة منذ أقدم العصور ، فكانت مصر تستورد عن طريق الحبشة البخور والأبنوس والجلود والعاج والأخشاب ، فضلاً عن الحديد والذهب والفضة[2] وكانت بعض المدن الحبشية — مثل عدول ومكانها الحالي ميناء زولا جنوبي مصوع — مراكز تجارية هامة ، بحكم ما لها من موقع متوسط بين بلاد جنوب آسيا وشرقها من ناحية وبلاد البحر الأحمر وخاصة مصر من ناحية أخرى[3] . وفي هذا الميناء بالذات كان يجتمع كثير من التجار الهنود والعرب وغيرهم ، ممن يقومون بعمليات التبادل التجاري في تلك المنطقة الحساسة . هذا فضلاً عن أن ميناء عدول كان يقع على طريق التجارة البري الذي يربط داخلية بلاد الحبشة بشاطئ البحر ، وهو طريق دائري يبدأ من عدول ، ويمر

---

(١) محمد الصياد : السودان والحبشة ، ص ٢٢٤ ، ٢٤٣ .

(٢) المقريزي : الالمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الاسلام ، ص ٣

Budge : Ethiopia, vol. I, p. 132.

(٣) D'Abbadie (A) : Douze Ans dans la Haute Ethiopie, Tome I, p p. 118.

بعدوه وأكسوم وأسمرة ، ثم ينتهي من حيث يبـدأ في عدول . وكانت القوافل تقطعه في بضعة أيام [1] .

وفي العصور الوسطى بالذات ، أسهمت في هـذا النشاط التجاري على شواطئ بـلاد الحبشة بعض الجاليات العربية ، التي نزحت إلى الشاطئ الشرقي لأفريقيا من حضرموت وعمان واليمن ، والتي كونت سلطنات أو إمارات إسلامية على شاطئ الحبشة [2] . وقد ذكر القلقشندي « ما بيد مسلمي الحبشة » من بلاد ، فقال إن هذه البلاد تقع على أعالي بحر القلزم (الأحمر) أي عند طرفه الجنوبي وما يتصل به من بحر الهند ، وذكر أن هذا الشريط الإسلامي من بلاد الحبشة يعبر عنه « بالطراز الإسلامي ، لأنه على جانب البحر كالطراز له » . وإذا كانت هذه البلاد قد عرفت في مصر والشام بإسم « بلاد الزيلع » ؛ فإن زيلع في حقيقة الأمر لم تكن إلا قرية من قراها غلب عليها إسمها . ثم عدد القلقشندي أهم قواعد المسلمين في الحبشة ، أي مدنهم وحواضرهم التي هي مراكز دويلاتهم ؛ فذكر منها سبع هي : أوفات – ويتبعها جبرة وزيلـــع – ، ودوارو ، وأرابيني ، وهدية ، وشرحا ، وبالي ، وداره [3] .

ويهمنا من أمر هذه الدويلات الإسلامية ، التي قامت على ساحل بلاد الحبشة ، أنها احتكرت النشاط التجاري ، وقبضت على زمام الحركة التجارية بين داخلية بلاد الحبشة من ناحية وبلاد البحر الأحمر ويدخل فيها مصر من ناحية أخرى ، بما في ذلـك تجارة المرور الآتية من جنوب آسيا إلى

---

(١) Bent : The Ancient Trade Route across Ethiopia, p. 140. (J. R. A. S. ; 1893) & Martin (V de Saint) : Eclaircissements Geographiques et Historiques sur l'inscription d'Adulis. (J. Asiatiques, 6ème Serie, Tome 2, p.p. 328-401 ; 1863).

(٢) Trimingham : Islam in Ethiopia, p. 32 &

مراد كامـــل : قاسيلاداس نجاشي الحبشة ص ٢٩ ، الشاطر بصيلي : دويلات على الشاطئ الافريقي ، ص ١٧ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ؛ ج ٥ ص ٣٢٤ ، ٣٣١ . وقـد استمد القلقشندي كثيراً مما كتبه من كتاب مسالك الابصار للعمري ، وكذلك كتاب التعريف .

البحر الأحمر عن طريق مواني الحبشة . ذلك أن سيطرة هذه الجماعات الإسلامية على مواني الحبشة مثل زيلع ومصوع وتاجوره وأمفيليا ـ ، أدت إلى سيطرتها على الطرق البرية الرئيسية التي تربط داخلية بـــلاد الحبشة بالبحر ، مثل طريق تاجوره أنكوبار ماراً ببلدة حوسا ، وطريق مصوع جندار ماراً ببلدة عدوة ، وغيرها من الطرق التي تبدأ من أمفيليا وسواكن وتنتهي داخل الحبشة [1] .

وربما ساعـــد على النشاط التجاري لتلك الجاليات الإسلامية ، على سواحل الحبشة ما عرف عن المسلمين بوجه عام من نشاط تجاري ضخم واسع ، وحب الأسفار والرحلات طوال العصور الوسطى ، حتى أصبـح « التاجر الغني في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلاد) هو ممثل الحضارة الإسلامية . . وكانت سفن المسلمين وقوافلهم تجوب كل البحار والبـلاد ، وأخذت تجـارة المسلمين المكان الأول في التجارة العالمية »[2] . فالنشاط التجاري الذي نهض بـه المسلمون في الحبشة في العصور الوسطى لم يكن إذاً أمراً غريباً ، وإنما كان في حقيقة أمره جزءاً من الصورة العامة للنشاط التجاري الضخم الذي نهض بـــه المسلمون في تلك العصور ، من المحيط الأطلسي غرباً حتى المحيط الهادي شرقاً ، ومن بحر الهنـد جنوباً حتى سهول روسيا شمالاً .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن التجارة بالنسبة للجاليات الإسلامية على ساحل الحبشة كانت تمثل الأسلوب الرئيسي ـ إن لم يكن الوحيد ـ للكسب والحياة في تلك العصور ، نظراً لفقر البيئة من ناحية ، وعـــدم سماح الأحباش المسيحيين لإخوانهم المسلمين بتولي الوظائف العامة وممارسة كثير من الأعمال من ناحية أخرى ؛ أدركنا السر في تفوق تلك الجاليات الإسلامية في النشاط التجاري ، الأمر الذي مكنها من جمع ثروة طائلة ، دفعتهم في

(١) James : Routes of Abyssinia, p.p. 2-11.
(٢) آدم ميتز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٥ .

طريق التقدم الحضاري [١] . وهناك رأي يؤكـــد أن الأحباش أنفسهم يحتقرون — بحكم طبيعتهم — ممارسة النشاط التجاري ، الأمر الذي ساعد بدوره على احتكار المسلمين على سواحل الحبشة للتجارة [٢] . ونستطيع أن نقرر أن هذه الحقيقة الخاصة باحتكار مسلمي الحبشة للنشاط التجاري في العصور الوسطى كانت من العوامل المشجعــة لزيادة الروابط الاقتصادية ، بين بلاد الحبشة من جهة ، وكثير من بلاد العالم الإسلامي — وعلى رأسها مصر — من جهة ثانية . وحسبنا ما يذكره القلقشندي من أن أوفات وأعمالها كانوا يستخدمون العملة المصرية « وليس بأوفات سكة تضرب ، بل معاملاتهم بدنانير مصر ودراهمها الواصلة إليها صحبة التجار » [٣] . وثمـــة إشارات متناثرة في المراجع إلى قيام السفن برحلات منتظمة بين موانى الحبشة وشرق أفريقيا من ناحية ، وموانى مصر على البحر الأحمر من ناحية أخرى . من ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره يحيى بن الحسين في كتاب غاية الأماني « ... ثم أركبه سفينة سواكنية إلى مصر ... » [٤] .

على أن علاقة مسلمي الحبشة بمصر في العصور الوسطى ، لم تقف عند حد الصلات الاقتصادية ، وإنما تبدو هذه العلاقة أشد وضوحاً في الجوانب الدينية والثقافية . ذلك أن مسلمي الحبشة كانوا يلتقون بإخوانهم المصريين في موسم الحج ، حيث يتم تبادل الأفكار والأخبار التي تعني المسلمين جميعاً . ومن المعروف أن مصر احتلت مكانة خاصة في العالم الإسلامي منذ منتصف القرن الثالث عشر بالذات ، عندما تم إحياء الخلافة العباسية بمصر سنة ١٢٦١ م بعد سقوطها تحت حراب المغول في العراق . وترتب على ذلك أن جميع المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها نظروا إلى القاهرة نظـــرة خاصة بوصفها قاعدة الخلافة الإسلامية . كذلك حرص كثير من ملوك المسلمين

(١) Combe et Tamisier : Voyage en Abyssinie, T. 4, p p. 63-65.
(٢) مراد كامل : في بلاد النجاشي ، ص ١١٠ .
(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ص ٣٣١ .
(٤) يحيى بن الحسين بن القاسم : غاية الأماني في اخبار القطر اليماني، حوادث سنة ٩١٠ هـ (تحقيق الباحث)

وأمرائهم على الحصول على تفويض بالحكم من الخليفة العباسي ؛ وعلى استرضاء سلاطين المماليك في مصر بوصفهم القوة السياسية والحربية الكبرى في العالم الإسلامي ، المتمتعين ببيعة الخلافة العباسية والقائمين على حمايتها . ولا شك في أن أمراء المسلمين بالحبشة ساروا في نفس هذا التيار العام لبقية الدول الإسلامية ، بدليل ما نجده من إشارات متناثرة في المراجع العربية المعاصرة عن الحبشة وأمرائها .

وإذا كانت القاهرة قـــد ورثت بغداد في مركزها الديني في العالم الإسلامي ، فإنها ورثتها أيضاً في مكانتها الثقافية والعلميـــة ، فنزح إليها أساتذة العلم وطلابه ، لاعتقادهم أن العلم يوجد حيث توجد الخلافة . ومن بين طلاب العلم الذين وفدوا على القاهرة في ذلك العصر من مختلف أنحاء العالم الإسلامي كانت نسبة كبيرة من مسلمي الحبشة الذين صارت لهـــم أروقة خاصة بالأزهر [1] . واستمر نزوح الأحباش المسلمين إلى الأزهر لطلب العلم قروناً طويلة ، حتى أننا نعرف عن مؤرخ مصر الكبير « الجبرتي » ، أن جـــده السابع الشيخ عبدالرحمن رحل من الحبشة إلى مصر في أوائل القرن العاشر للهجرة ، وجاور بالأزهر ، وتولى مشيخة رواق الجبرتية [2] . ومن أولئك الأحباش الذين جاوروا بالأزهر وبرزوا في ميدان العلم الشيخ الإمام الزيلعي فخرالدين عثمان بن علي ، شارح الكنز والمتوفى سنة ٧٤٣ هـ (١٣٤٢ م) ؛ والمحدث الزيلعي جمال الدين عبدالله بن يوسف بن محمد المتوفى

(١) Trimingham : op. cit., p. 62.

(٢) الجبرتي : نسبة الى جبرة بفتح الجيم والباء الموحدة ، وقيل جبرت - وهو الاسم الذي يطلق على أوفات ، كبرى مدن المسلمين واماراتهم بالحبشة .
(القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ص ٣٢٥) . وجدير بالذكر أن لقب « الجبرتي » ظهر أيضاً في كثير من البلاد العربية الاسلامية ، المطلة على البحر الاحمر ، مما يشير إلى ان بعض المسلمين الأحباش - ومن جبرة أو جبرت بالذات - نزحوا الى تلك البلاد . من ذلك انه كان من علماء عدن في القرن التاسع الهجري الشيخ اسماعيل الجبرتي ، وكذلك ظهر فيها في القرن العاشر الشيخ عمر الجبرتي . انظر : يحيى بن الحسين : غـــاية الأماني ، حوادث سنة ٨٦١ هـ ، سنة ٩٢٣ هـ (تحقيق الباحث)

سنة ٧٦٢ هـ (١٣٦١ م) والعارف بالله الشيخ علي الجبرتي الذي اعتقد السلطان قايتباي في صلاحه وولايته ، وتوفي سنة ٨٩٩ هـ (١٤٩٣ م)[١] . ومن الواضح أن كثيراً من الأحباش الذين تلقوا العلم بالأزهر ، عادوا إلى بلادهم بعد إتمام دراستهم ، وهناك نظر إليهم إخوانهم المسلمون نظرة إجلال واحترام ، فتقلدوا المناصب الكبرى في المجتمع الإسلامي بالحبشة ، مثل مناصب القضاء والإفتاء ، وغيرها[٢] .

ومهما يكن من أمر ، فإن العلاقات الرسمية بين مصر والحبشة في العصور الوسطى تطورت بصفة رئيسية في ظل المؤثرات المسيحية . ذلك أن انتشار المسيحية في الحبشة ارتبط ارتباطاً شديداً بالكنيسة المرقسية بالاسكندرية وذلك منذ وقت مبكر يرجع إلى القرن الرابع للميلاد ، وهو العصر الذي تم فيه الاعتراف بالمسيحية كديانة مشروعة مرخص لها بالحياة في العالم الروماني . وثمة قصة متواترة في المراجع خلاصتها أنه حدث في عهد أثناسيوس — وهو البطريرك العشرون للاسكندرية (٣١٨ — ٣٦٤ م) ، أن حضر من الحبشة إلى الاسكندرية رجل إسمه فرومنتيوس ، حكي لخليفة مار مرقس — أعني البطريرك أثناسيوس — قصة طويلة ؛ جاء فيها أنه سافر أيام شبابه مع زميل له إسمه أديسيوس ، في ركاب قريب لهما هو الفيلسوف ميروبيوس . وعند شاطئ الحبشة ، جنحت بهم السفينة ، فخرج سكان الساحل إليهم وقتلوهم ، ولم يستطع النجاة سوى فرومنتيوس وزميله أديسيوس ، إذ هربا نحو شجرة كبيرة ، وركعا تحتها ، وأخذ يصليان إلى الله أن يحميهما من الخطر المحدق بهما . وبعد أن فرغ الأهالي من قتل جميع من بالسفينة ونهب ما عليها ، لمحوا أثناء عودتهم الرجلين الشابين — فرومنتيوس وأديسيوس — راكعين يتعبدان ، فلمسوا فيهما الطيبة ، وأشفقوا عليهما ؛ وقدموهما هدية إلى ملك الحبشة الذي حررهما وعهد إليهما بتربية ولديه بعد أن أصبحا موضع ثقته . وعند وفاة ذلك الملك ، قام فرومنتيوس

(١) يوسف احمد : الاسلام في الحبشة ص ٦٨ ، احمد القناني : الجواهر الحسان في تاريخ الحبشان ص ١٠ .
(٢) مراد كامل : في بلاد النجاشي ، ص ٣٥ ، ٩٢ .

وزميله بالوصاية على ولديه ، وبإدارة شؤون المملكة ، حتى أدرك الأميران سن الرشد ، فاستغل الوصيان تلك الفرصة ، وعملا على نشر المسيحية في بلاد الحبشة بمختلف الوسائل . ولما بلـغ الأميران رشدهما وتسلما مقاليد الحكم في البلاد ، استأذن فرومنتيوس وزميله في العودة إلى بلادهما ، فعاد أديسيوس إلى صور ؛ وعاد فرومنتيوس إلى الاسكندرية مسقط رأسه ، ليروي قصته للبابا أثناسيوس بطريرك الاسكندرية ، ويطلب منه أن يُعين أسقفاً للحبشة يلتف حوله المسيحيون فيها[1] .

وكان أن استمع أثناسيوس إلى تلك القصة الغريبة ، فلم يجـد أحق بشرف الرسامة أسقفاً على بلاد الحبشة من فرومنتيوس نفسه ، فعينه أسقفاً على الحبشة سنة ٣٢٦ م ، وودعـه أثناسيوس عند سفره ، بعد أن زوده بالنصح والإرشادات[2] . وعند وصول فرومنتيوس إلى الحبشة ، خرج الأحباش للقائه فرحين مهللين ، ولقبوه أبون سلامه — أي معلن النور — وهو اللقب الذي ما زال يلقب به مطارنة الحبشة حتى اليوم . ومنذ ذلك الوقت أخـذت المسيحية تنتشر في الحبشة انتشاراً سريعاً وفق المذهب الأرثوذكسي ، وعلى هدى كنيسة مار مرقس بالاسكندرية ؛ الأمر الذي أوجـد رباطاً متيناً قوياً بين مصر والحبشة في العصور الوسطى . ويقال إن فرومنتيوس شيد أول كنيسة في بلدة مصوع في القرن الرابع للميلاد مما أوجد للكنيسة الحبشية مركزاً يلتف حوله المسيحيون الأحباش في ذلك الدور المبكر[3] .

---

(١) ايريس حبيب المصري : قصة الكنيسة القبطية ، ص ١٩٧ .
ويلاحظ ان قصة فرومنتيوس تشبه في وجوه كثيرة قصة سوكات مؤسس الكنيسة الايرلندية انظر : Cambridge Med. Hist. vol. I, p. 533 مما يجعلنا نعتقد أنها من نوع الأساطير التي نسجت لتفسير انتشار المسيحية في بعض الأطراف .

(٢) ذكر بعض الكتاب ان مجمع نيقية المسكوني سنة ٣٢٥ اكد تبعية كنيسة الحبشة لبطريركية الاسكندرية . ومعنى هذا ان الاجراء الذي اتخذه اثناسيوس كان تأكيداً وتنفيذاً لقرار مجمع نيقية المسكوني . انظر :
Coulbeaux : Hist. Politique et Religieuse de l'Abyssinie, p. 179.

(٣) Castonner : L'Abyssinie et les Italiens, p. 86.

وجدير بالذكر أن انتشار المسيحيـــة بالحبشة لم يقم على أساس جهود الأقباط المصريين وحدهم ، وإنما وصل إلى الحبشة في النصف الثاني من القرن الخامس للميلاد تسعة من الرهبان السوريين ، عرفهم الأحباش باسم القديسين ، وهؤلاء كان لجهودهم أثر كبير في تدعيم المسيحية ونشرها بالحبشة ، الأمر الذي تشهد عليه آثار الآداب اليونانية والأرامية في الأدب الحبشي[١] . على أن ذلــك لم يقلل مطلقاً من جهود رجال الدين المصريين في النهوض بمهمة نشر المسيحية وتثبيت دعائمها بالحبشة ، وخاصة على أيدي الرهبان المصريين . ومن الثابت في التاريـخ أن مصر كانت البلد المسيحي الأول الذي شهد مولد الرهبانية والديرية ومن مصر انتشرت تلك الحركة الخطيرة في جميـع البلاد المسيحية الأخرى[٢] . وإذا كان الرهبان البندكتيين قد أخذوا على أنفسهم مهمة نشر المسيحية بين الشعوب الوثنية في شمال أوربا وغربها ، فإن الرهبان المصريين نهضوا بمهمة نشر المسيحية وإرساء قواعد المذهب الأرثوذكسي في بعض البلاد المجاورة لمصر ، ومنها الحبشة بالذات . وهكذا أخذت الأديرة الباخومية التي عرفتها مصر منـــذ القرن الرابع تنتشر في الحبشة منذ القرن السادس فصاعداً ، نتيجة لانتقال بعض الرهبان المصريين إلى الحبشة[٣] . وكثير من هؤلاء الرهبان المصرين كانوا ينتقلون إلى الحبشة ومعهم بعض كتب الصلوات والطقوس الدينية ، فضلاً عن سير الآباء والقديسين ، فكانت هذه الكتب تترجم في الحبشة إلى لغة الأحباش ، وتصادف رواجاً كبيراً بينهم ، فلا تكاد تخلو كنيسة أو دير منها ، الأمر الذي أدى إلى تقوية الروابط الروحية بين مصر والحبشة ، بالإضافة إلى تدعيم الصلات بين الكنيستين المصرية والحبشية في ظل المذهب الأرثوذكسي[٤] .

---

(١) مراد كامل : الرهبنة في الحبشة ، ص ٣٠ M. Kamel : Translations from Arabic in Ethiopian Literature, p. 21 (B. S. Arch. C. vol. 2; p.p. 61-71 Le Caire, 1941).

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : أوربا العصور الوسطى ، ج ١ ، الباب السابع .

(٣) Budge : Ethiopia, vol. I, p. 153 & مراد كامل : الرهبنة في الحبشة ، ص ٣٠ (مجلة رسالة مارمينا ، عدد ٣ ، مايو ١٩٤٨) .

(٤) Geddes : Church Hist. of Ethiopia, p. 83.

ويبدو أن هـذه التراجم للنصوص القبطية والعربية كان ينقصها التوحيد والدقة ، الأمر الذي جعل أحد مطارنة الحبشة المصريين في القرن الثالث عشر ، وهو الأب سلامة – الملقب بالمترجم – يعمل على جمعها ومراجعتها وتصحيحها ؛ مما جعل بعض الكتّاب ينسبون إلى الأب سلامـة المصري الفضل في وضع بذور المكتبة الدينية بالحبشة[١] .

وعلى هذا النحو ارتبطت مصر بالحبشة في العصور الوسطى برباط آخر هو رباط الكنيسة الارثوذكسية ، فنظر الاحباش إلى كنيسة الاسكندرية نظرة تكبير وإجلال ، واعتبروها مصدر الإلهام الروحي لهم . وبانتشار المسيحية في الحبشة ازدادت مكانة المطران المصري فيها أهمية ورسوخاً ، حتى لقد فاقت أهميته في بعض الاحيان مكانة ملوك الحبشة أنفسهم ، فكان أمره مطاعاً وحرمته وافرة ، ومقره حرماً يلجأ إليه المظلوم ، فلا يجرؤ كائناً من كان على الاقتراب منه أو مسه بسوء[٢] . ويهمنا في هذا المقام أن نؤكد أهمية الحقيقة الخاصة بأن مطران الحبشة كان دائماً أبـداً من القبط ، وتتم قداسته في الكاتدرائية المرقسية بمصر . وظـل الوضع على ذلك من القرن الرابـع للميلاد حتى منتصف القرن العشرين ، عندما سمح البطريرك للأحباش باختيار مطران من جنسهم ، وذلك عقب موت كيرلس آخر المطارنة المصريين سنة ١٩٤٦ ، ولو أن الرسامة لا تزال تتم على يدي البابا المرقسي[٣] . ويذكر بروشون مدى ترحيب أهل الحبشة – على اختلاف طبقاتهم – بكل مطران جديد موفد إليهم من مصر ، إذ كانوا يخرجون للقائه ، وعلى رأسهم الملك وكبار رجال الدولة ؛ وينتظرونه على مسيرة ثلاثة أيام من العاصمة ؛ فإذا رأوه ركعوا أمامه ونثروا فوق رأسه الذهب وأحرقوا حوله البخور ، ونشروا فوق رأسه مظلة من القماش الثمين الموشى

(١) Coulbeaux : Hist. Politique et Religieuse d'Abyssinie, T. 1, p. 297.

(٢) Castonnet (Des Fosses) : L'Abyssinie et les Italiens, p. 99.

(٣) Budge : Book of the Saints of the Ethiopian Church, vol. 2, p. 388 & M. Kamel : La derniere phase des Relations entre L'Eglise Copte et celle d'Ethiopie, p.p. 8-9. (B. S. Arch. C. Tome 14 - Le Caire, 1958).

بالذهب ، ومشوا خلفه حتى يصل إلى الكنيسة ليصلي بهم[1] .

وإذا كانت هذه هي مكانة المطران المصري المرسم على الحبشة ، فمن باب أولى أن يكون بطريرك الإسكندرية — خليفة مار مرقس — أعظم مكانة عند ملوك الحبشة وشعبها ؛ فكانت كلمته مسموعة وأوامره مطاعة ومشيئته نافـــذة ؛ ويروي القلقشندي كيف كان ملوك الحبشة يحترمون المكاتبات التي تصلهم من بطاركة الاسكندرية ؛ فيقول ما نصه : « ولأوامر البطريرك عنده (عند ملك الحبشة) ما لشريعته من الحرمة . وإذا كتب إليه كتاباً فأتى ذلك الكتاب إلى أول مملكته ؛ خرج عميد تلك الأرض فحمل الكتاب على رأس علم . ولا يزال يحمله بيده حتى يخرجه من أرضه ، وأرباب الدولة في تلك الأرض كالقسوس والشمامسة حوله مشاة بالأدخنة . فإذا خرجوا من حد أرضهم ، تلقاهم من يليهم أبداً كذلك ، في كل أرض بعد أرض ، حتى يصلوا إلى أمحرا[2] ، فيخرج صاحبها بنفسه ويفعل مثل ذلك الفعل الأول ؛ إلا أن المطران هو الذي يحمـل الكتاب لعظمته لا لتأبي الملك . ثم لا يتصرف الملك في أمر ولا نهي ، ولا قليل ولا كثير ، حتى ينادي للكتاب ويجمع له يوم الأحد في الكنيسة ، ويُقرأ والملك واقف ، ثم لا يجلس مجلسه حتى ينفذ ما أمره به (بطريرك الإسكندرية) »[3] .

وكانت العادة قد جرت في العصور الوسطى بأن يكتب بطاركة الاسكندرية إلى ملوك الحبشة مرتين في كل عام ؛ وإن كان هـذا التقليد لم يستمر دائماً بصفة منتظمة ، إذ لجأ بعض حكام مصر إلى منع الاتصال بين بطاركة الإسكندرية وملوك الحبشة ؛ اما خـــلال موجات اضطهادهم لأهل الذمة — كما فعل الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله[4] — ؛ وإما لتخوفهم

(١) Perruchon (M. Jules) : Extrait de la Vie d'Abba Jean. (Rev. Sem. Tome 6; p.p. 367-371. Paris ; 1898).

(٢) أمحرا : اقليم من اقاليم الحبشة « وهو الاقليم الاكبر ، وصاحبه يحكم على اكثر الحبشة » (ابن الفرات ، ج ٧ ، ص ٢٣) .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ؛ ج ٥ ، ص ٣٠٨ – ٣٠٩ .

(٤) ابو صالح الأرمني : كنائس وأديرة مصر ، ص ٢٩٠ .

من حدوث اتفاق بين الأحباش المسيحيين من ناحية والقوى الأوربية الصليبية من ناحية أخرى وذلك للقيام بعمل مشترك ضد المسلمين في مصر، وقيام بطريرك الاسكندرية بدور الوساطة في إتمام مثل هذا الاتفاق. وقد ذكر السخاوي أن السلطان الظاهر جقمق (١٤٣٨ – ١٤٥٣ م) عندما اشتبك مع القوى المسيحية في البحر المتوسط، وأرسل عدة حملات لغزو رودس، قبض على بطريرك النصارى في مصر، « وأمر بكتابة شهادة عليه أنه لا يكتب إلى ملك الحبشة بنفسه ولا بوكيله، ولا ظاهراً ولا باطناً، ولا يولي أحداً في بلاد الحبشة ولا قسيساً، ولا أعلى منه ولا دونه إلا بإذن من السلطان ووقوفه على كتابته[1]، بل لقد كان من النصائح التي يوجهها سلطان مصر إلى بطريرك الأقباط « أن يتوقى ما يأتيه سراً من تلقاء الحبشة حتى إذا قدر، فلا يشم أنفاس الجنوب ولا يحفل بسؤدد السودان[2] ».

ويبدو لنا من الوثائق المعاصرة أن ركناً أساسياً من الاتصالات التي كانت تدور بين بطاركة مصر من ناحية وملوك الحبشة من ناحية أخرى – طوال العصور الوسطى – دارت حول موضوع رئيسي واحد هو ترسيم مطران جديد للحبشة عندما يخلو الكرسي الأسقفي فيها. والواقع إن الحبشة بعد انتشار المسيحية فيها صارت لا تستغني أبداً عن وجود مطران فيها، لا من أجل النهوض بالشعائر الدينية والإشراف على كنيستها فحسب؛ بل بعد أن صارت للمطران المصري في الحبشة مهام أساسية، اجتماعية وسياسية. فمطران الحبشة هو الذي يقوم بتتويج كل ملك جديد، ويرأس الحفل الكبير الذي يقام في تلك المناسبة، ويمسح بيده على رأس الملك الجديد ليباركه[3]. ومطران الحبشة هو الذي يصحب ملكها في حروبه وغزواته ليبارك تحركاته ويضمن له النصر، بالضبط مثلما كان يفعل سلاطين

(١) السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك، ص ٢١٠ .

(٢) العمري : التعريف بالمصطلح الشريف، ص ٤٨ .

(٣) ابو صالح الارمني : كنائس وأديرة مصر، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

المماليك في مصر من اصطحاب الخليفة العباسي معهم في حروبهم الكبرى ، طلباً للبركة وأملاً في النصر [١] . ومطران الحبشة هو الذي يضفي على القوانين الملكية صبغتها القانونية ، وعن طريقه كان يصدر قرار الحرمان ضد أي فرد يغضب عليه ملك الحبشة ، فيصير ذلك الفرد محروماً من الكنيسة مطروداً من رحمتها [٢] . وإلى المطارنة المصريين في بلاد الحبشة يرجع الفضل في إصلاح كثير من الأوضاع والعادات الذميمة التي سادت المجتمع الحبشي ، مثل عادة تعدد الزوجات دون حساب ، وهي العادة التي حاربها في غير هوادة المطران ساويرس تنفيذاً لتعليمات البطريرك كيرلس في القرن الثالث عشر [٣] . هذا كله بالإضافة إلى أثر المطارنة المصريين — لا في رسوم الكنيسة الحبشية وطقوسها فحسب — بل أيضاً في بعض المظاهر المتعلقة باستخدام الاجراس وتعليق بيض النعام في الكنائس الحبشية ، على نحو ما عرف في الكنائس المصرية [٤] . ويؤكد بعض الباحثين أن كثيراً من الكنائس التي شيدت بالحبشة في العصور الوسطى ، إنما تشبه في تصميمها وطرازها وهندستها وزخارفها وأسلوب بنائها الكنائس المصرية المعاصرة لها مما يشير إلى قيام مهندسين وعمال مصريين بإنشائها [٥] .

وبناء على هذا الدور الكبير الذي نهض به المطارنة المصريون في بلاد الحبشة في العصور الوسطى ، ازداد حرص ملوك الحبشة في تلك العصور على استحضار مطران جديد من مصر كلما تعرض منصب المطرانية في بلادهم للشغور ، لأنه كان في حقيقة الأمر ضرورة عاجلة لسد فراغ ديني وسياسي واجتماعي في البلاد . وهنا نشير إلى أن الأحباش في تلك العصور ألفوا المطارنة المصريين واعتادوا أساليبهم وارتاحوا إلى سلوكهم ومنهجهم ،

---

(١) René Basset : Etudes Sur l'Histoire d'Ethiopie (J. As. 1881). &
ابن اياس : بدائع الزهور ؛ حوادث سنة ٩٢٢ هـ.

(٢) Coulbeaux: Hist. Politique et Religieuse de l'Abyssinie, Tome 1, p.p. 160-161.

(٣) ابو صالح الارمني : كنائس وأديرة مصر ؛ ص ٢٨٠ .

(٤) Budge : History of Ethiopia, vol. 1, p. 163.

(٥) Coulbeaux : Hist. Politique et Religieuse de l'Abyssinie vol. 2, p. 32.

فلم يرضوا عنهم بديلاً . حقيقة إنه حدث في بعض الفترات ، عندما تعذر عليهم جلب مطارنة من مصر لظروف معينه ، أن استحضر الأحباش مطارنة سوريين أو كاثوليك غربيين ؛ ولكن هذا كان يحدث لفترة محدودة جداً لا يلبث الاحباش بعدها أن يظهروا نفورهم من أولئك المطارنة غير المصريين ويكررون محاولاتهم لاستحضار مطارنة من مصر [1] . ولا يخفى علينا أن وحدة الكنيسة بين مصر والحبشة جاءت مصحوبة بوحدة المذهب اليعقوبي في البلدين . ويؤكد هذه المعاني ما يرويه المقريزي من أن بعض الكاثوليك الذين كانوا يريدون دخول الحبشة حرصوا على إخفاء حقيقة مذهبهم ، والتظاهر بأنهم يعاقبة حتى لا يتعرضون للأذى أو القتل [2] .

وحول هذا الموضوع بالذات — وهو طلب تعيين مطران مصري على الحبشة — دارت في العصور الوسطى كثير من المكاتبات بين ملوك الحبشة من ناحية وحكام مصر من ناحية أخرى . وترجع معظم هذه المكاتبات التي وصلت إلينا إلى عصر سلاطين المماليك بالذات ، إذ لا نجد — للأسف سوى إشارات يسيرة في المراجع عن الاتصالات التي جرت قبل ذلك العصر بين مصر والحبشة . وقد يكون السبب في ذلك طبيعة عصر سلاطين المماليك في مصر ، وما اتصف به ذلك العصر من ازدهار ونشاط العلاقات الخارجية مع الدول الآسيوية والإفريقية والأوربية ، نتيجة قوة سلطنة المماليك في مصر ، وازدياد هيبتها ، مما جعل كافة الدول المجاورة ترسل قصادها ورسلها إلى القاهرة . هذا فضلاً عن نشاط حركة التأليف في عصر المماليك ، الأمر الذي أمدنا بقسط ضخم من المعلومات التاريخية المعاصرة عن ذلك العصر بالذات . ولا ننسى بالإضافة إلى كل ذلك أن عصر سلاطين المماليك في مصر يمثل العصر الذي بلغت فيه نظم الإدارة والحكم درجة كبيرة من الكفاءة والتنظيم ، وأصبح ديوان الإنشاء — بالذات — جهازاً ضخماً يقوم بوظيفة وزارة الخارجية اليوم ، له أرشيف كبير تسجل به

(١) Mecaire : Hist. de l'Église d'Alexandrie, p. 322

(٢) المقريزي : الالمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الاسلام ؛ ص ٣ .

الرسائل الواردة من الخارج أو الصادرة إلى الخارج ، الأمر الذي مكننا من الوقوف على كثير من المعلومات الهامة عن علاقات مصر الخارجية في ذلك العصر .

ويفهم من المصادر المعاصرة أن السلطان الظاهر بيبرس أرسل سفارة إلى الحبشة ، وأن هذه السفارة تأخرت في العودة إلى مصر ، مما جعل الظاهر بيبرس يغضب على ملك الحبشة [1] . وقبل أن نتكلم عن طبيعة الاتصالات بين ملك الحبشة والسلطان الظاهر بيبرس ، يصح أن نحاول معرفة السبب الذي دفع بيبرس إلى إرسال سفارته إلى الحبشة . والواقع إن المراجع المعاصرة صمتت صمتاً ملحوظاً ، حتى عن مجرد التلميح إلى هذا السبب . ولكن يبدو لنا أن بيبرس أراد – بوصفه حاكم أقوى دولة إسلامية في الشرق الأوسط وحامي حمى الخلافة العباسية بعد انتقالها إلى القاهرة – أن يستقصي أخبار المسلمين بالحبشة ، ويطمئن على مصائرهم ، بعد أن سمع باضطراب الأحوال في ذلك الدور ، وقيام كثير من الحروب الداخلية فيها ؛ فخشي أن تكون هذه الحروب موجهة من ملوك الحبشة المسيحيين ضد المسلمين هناك . وثمة إشارات في المراجع المعاصرة إلى أن « ملك الحبشة الكافر قتل ملوك الحبشة المسلمين واستولى على بلادهم » [2] . ويبدو لنا أن المسلمين في الحبشة على أيام السلطان الظاهر بيبرس تعرضوا لشيء من الاضطهاد ، مما جعل السلطان بيبرس يرسل سفارته للإطمئنان على أحوالهم واستجلاء حقيقة أمرهم . يؤيد هذا الرأي أن يحبأ صيون – الملقب سلمون – ملك الحبشة ، عندما أرسل بعد ذلك رسالة إلى السلطان المنصور قلاون سنة ١٢٩٠ م (٦٨٩ هـ) ، ذكر في رسالته أنه ليس مثل والده – المعاصر لبيبرس – وهو الملك يكونو أملاك (١٢٦٩ – ١٢٨٤) ؛ « وقال أنه ما هو مثل والده ، وأنني أحفظ المسلمين في جميع مملكتي ! » [3]

---

(١) مفضل بن أبي الفضائل : كتاب النهج السديد ، ص ٢١٩ .

(٢) ابن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص ١١٧ – ١١٨ .

(٣) المرجع السابق ؛ ص ١٧٠ .

وهذه العبارة في حد ذاتها نستشف منها أن ملك الحبشة المعاصر لبيبرس لم يحفظ المسلمين في بلاده .

ومهما يكن من أمر ، فإن بيبرس غضب لتعويق سفارته ، وربما لعدم تمكينها من مقابلة « الحطي » ، وهو ملك الحبشة المسيحي . وأحس ملك الحبشة بغضب السلطان بيبرس عليه ، فلم يجرؤ على الاتصال بـه مباشرة عندما احتاج إلى مطران جديـــد لبلاده ، فأرسل كتابه إلى مصر عن طريق صاحب اليمن ، وكان ذلك سنة ١٢٧٣ (٦٧٢ هـ) ، راجياً من السلطان أن يطلب من بطريرك الاسكندرية – غبريال الثالث – أن يبعث إلى الحبشة « مطراناً رجلاً جيداً عالماً لا يحب ذهباً ولا فضة »[١] ، وربما يفهم من هذه العبارة الأخيرة في رسالة ملك الحبشة ، أن بعض المطارنة المصريين الذين أرسلوا إلى الحبشة من قبل أظهروا تهالكاً على جمع المال . وثمـــة ناحية أخرى واضحة في رسالة ملك الحبشة إلى السلطان الظاهر بيبرس ، هي حرصه على تملق سلطان مصر ، والمبالغة في تصغير نفسه أمامه . فملك الحبشة يصف نفسه في رسالته للسلطان بيبرس بأنه « أقل المماليك » ؛ ويدعو للسلطان بيبرس ، فيقول « وهذه الخلق كلهم يقولون آمين بطول بقاء عمر سلطاننا مالك مصر ، ويهلك الله عدوه .. » ثم إن ملك الحبشة يحرص في رسالته على أن يوضح للسلطان الظاهر بيبرس أنه يحسن معاملة المسلمين في بلاده ، وأن منهم في جيشه مائة ألف فارس مسلم ، « وكل من يصل من المسلمين إلى بلادنا نحفظهم ونسفرهم كما يحبون »[٢] وربمـا كانت هذه العبارة الأخيرة دفاعاً عن النفس ، قصد به ملك الحبشة تبرأه نفسه من التهمة الموجهة إليه بإساءة معاملة المسلمين في بلاده[٣].

ولكن السلطان بيبرس امتنع عن تلبية رغبة ملك الحبشة في إرسال

(١) النويري : نهاية الأرب ، ج ٢٨ ورقة ٤٥ - ٤٦ (مخطوط) .
(٢) تاريخ ابن الفرات ، ٧ ص ٢٤ ، المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٦١٦ .
(٣) أشار محيي الدين بن عبد الظاهر إلى وساطة صاحب اليمن بين صاحب الحبشة والسلطان بيبرس – انظر الروض الزاهر - تحقيق د. عبد العزيز الخويطر ص ٤٣٠ - ٤٣١

مطران إليه ، ورد على رسالة الحطي الطويلة ، برسالة قصيرة مقتضبة ، يفهم منها استياء السلطان بيبرس لأن ملك الحبشة تغاضى عن قواعد البروتوكول ، ولم يتصل بسلطان مصر مباشرة ، وإنما أرسل رسوله إلى صاحب اليمن حيث أقام الرسول حتى يأتي الرد من مصر[1] . ويضيف جاستون فييت أنه لا يستبعد أن يكون سبب استياء بيبرس هو أن ملك الحبشة لم يشفع طلبه الخاص بالمطران بالهدايا الثمينة من الذهب والرقيق ، وهي الهدايا التي جرى العرف على إرسالها عند طلب مطران جديد للحبشة[2] .

وهنا نجد أنفسنا على خلاف في الرأي مع المقريزي الذي يقرر أن الحطي متملك الحبشة طلب من السلطان بيبرس « أن يجهز له مطران من عند البطريرك ، فأجيب »[3] ، ذلك أن تطور الأحداث التاريخية فيما بعد يتعارض مع رواية المقريزي ، لأن ملك الحبشة لم يلبث أن كرر طلبه في عهد السلطان منصور قلاون ، واعتذر عما حدث من والده ، وأشار إلى أن الأحباش لم يرتاحوا إلى المطران السرياني الذي جلبوه من سوريا . ومعنى هذا كله واضح ، وهو أن الظاهر بيبرس لم يجب ملك الحبشة إلى طلبه ، الأمر الذي اضطر الملك إلى جلب مطران من السريان . ويضيف بعض الباحثين إلى ذلك أن ملك الحبشة — يكونو أملاك — عندما يئس من رد بيبرس اتجه إلى الشام ، فاستحضر منها مطراناً سريانياً اسمه يوب Youb ؛ كما نزح إلى الحبشة في ذلك الدور جماعة من الرهبان الدومينكان[4] .

---

(١) « فأما طلب المطران فلم يحضر من جهة الملك أحد حتى كنا نعرف الغرض المطلوب ، وانما كتاب السلطان الملك المظفر صاحب اليمن ورد مضمونه ، وانه وصل من جهة الملك (ملك الحبشة) كتاب وقاصد ، وأنه أقام عنده حتى يسير اليه الجواب » .

القلقشندي : صبح الاعشى ، ج ٨ ص ٤١ .

(٢) Wiet : Les Relations Egypto — Abyssines sous les Sultans Mamlouks. p. 119 (Le Caire, 1938).

وكذلك القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ص ٣٢٣ .

(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ ص ٦١٦ .

(٤) Coulbeaux : Hist. Politique et Religieuse de l'Abyssinie, Tome 1. p.p. 288-290

وقد ذكر محي الدين بن عبد الظاهر نص الرسالتين اللتين أرسلها الملك يجبأ صيون (صهيون) ملـــك الحبشة إلى السلطان المنصور قلاون . من ناحية وإلى يؤانس السابع بطريرك الأقباط في مصر (١٢٧١ — ١٢٩٣) من ناحية أخرى . ففي الرسالة الأولى يذكر ملك الحبشة لسلطان مصر أنه — أي ملك الحبشة — ليس مثل والده (يكونو أملاك) وأنه يحفظ المسلمين في مملكته ، وأن المطران السرياني الذي اضطروا إلى استحضاره « أتلف البلاد في زمان والدي ، وهو من أعداء المسلمين » . ثم يختتم ملك الحبشة رسالته بالإلحاح في إرسال مطران من مصر ؛ ويتعهـــد بإرسال العوائد — من هدايا وأحوال — « التي جرت العادة بها عند طلب المطران »[1] . وثمة عبارة لطيفة جاءت في رسالة ملك الحبشة إلى السلطان قلاون هي « السلام يا منصور (السلطان المنصور قلاون) . اسمـــع يا سلطان مصر — نصرك الله — أعطي البطرك الدستور يبعث لي أسقفاً ؛ فنحن وهم أمتنا واحـــدة من زمن مرقص وإلى اليوم . والرسم الذي لك والتقدمة أنا أعطيك إن سيرت لي أسقفاً . وإذا سيرتــه أنا اتقصي منه عن رسمك ، ومهما قلت فعلته ... »[2] .

أما رسالة ملك الحبشة إلى بطريرك الأقباط في مصر ، فهي تكشف لنا الكثير عن العلاقة بين الكنيسة الحبشية والكنيسة القبطية ، وعن نظرة الأحباش إلى كنيسة مار مرقس وحرصهم على دوام الارتباط بها وإلحاحهم في التبعية لها ، ورفضهم مطراناً من غير المصريين . ونص هـــذه الرسالة الخطيرة — كما أوردها ابن عبد الظاهر — هي :

« أتوسل للبطرك — بطرك الاسكندرية — أبو يحنس (يؤانس السابع) ونسلم عليه بالسلام الذي سلم به على مرقص ، وأنذر بانون يكون عليك : اسمع كلامي ، واقض حاجتي ، وابعث لي مطراناً جيد صالح ، يعلمني كل

(١) محيي الدين بن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور ، ص ١٧٠ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

شيء جيد ، ويكون ما ضرب داود عليه السلام المثل في الزبور من شأننا . وقال خلّوا رجالاً جياداً من قبط مصر يحضرون إلى بلاد الحبشة يعلمونكم العبادة والزهد . وقال في وصيته : لا تخلي با بني خروفك يأكله الذئب . وهؤلاء السريان المطارنة الذين عندنا من غير مصر بغضناهم وما حببناهم . ولأجل محبتنا في بطركية مصر ما خليناهم عندنا أساقفة وطردناهم . وما كانوا قعدوا عندنا إلا بوالدنا لأنه ما كان عنده أحد من جهتك . والساعة لا تخرب مدينتك ، وتسير إلينـــا مطراناً حتى يشكرك الرب المسيح . واذكر مرقص لا تخلينا بخطيئتنا . إن كنت وحدك تقــدر تسير إلينا مطراناً فسيره ، وإن كنت ما تقدر فبمرسوم مولانا السلطان . وبعد هذا مها اشتهيت نسيره إليك . وتخلي هؤلاء السريان في بلادنا ، ونخرجهم إذا قلت : اطردوهم . وإن قلت : خليهم ، خليناهم . وأنت أنكرت علينـا بسببهم ، فاغفر لنا هـذا الذنب ، حتى لا تبقى علينا خطيئة . واغفر لكل من عندنا وتكون بركتك علينا في الحياة والموت ... »[1] .

وكان أن رق قلب السلطان منصور قلاون لموقف ملك الحبشة ، فوافق على إرسال مطران إليه ، وعندئـذ طردت الحبشة المطران السرياني ومن معه من الرهبان الدومينكان ، وتمت مصادرة جميع ممتلكاتهم[2] . وقـد أدى ذلك إلى تحسن العلاقات بين مصر والحبشة ، فيذكر أبو المحاسن أن ملك الحبشة أرسل هداياه إلى السلطان الناصر محمد بن قلاون سنة ١٣١٠ م (٧١٠ هـ)[3] ويؤكد هذه الحقيقة المقريزي في ترجمته للسلطان الناصر

(١) المصدر السابق ص ١٧٢ – ١٧٣ ، ويلاحظ ان مؤلف هـذا الكتاب ، وهو محيي الدين بن عبد الظاهر ، تولى وظيفة صاحب ديوان الانشاء في عهود السلاطين الظاهر بيبرس والمنصور قلاون والأشرف خليل ، مما جعله محيطاً بما لم يحط به غيره من الكتاب من اسرار عصره ومطلعاً بحكم منصبه على جميع الرسائل المتبادلة بين سلاطين مصر السابق ذكرهم من ناحية وملوك وأمراء الدول المعاصرة من ناحية أخرى .

(٢) Coulbeaux : op. cit., Tome 1, p. 293.

(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ص ٧١٠ .

محمد بن قلاون [1] . أما ابن إياس فيذكر أن الهدية التي أرسلها ملك الحبشة إلى السلطان الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٢ هـ (١٣١٢ م) بلغت قيمتها مائة ألف دينار أو أكثر ، « حتى عدت من النوادر » [2] ولا شك في أن هذه الإشارات في مختلف المراجع المعاصرة تدل على حسن العلاقة بين مصر والحبشة طوال عصر الناصر محمد بن قلاون ، الذي حكم أكثر من اثنتين وثلاثين سنة . ثم إن هذه العلاقات الطيبة بين الطرفين استمرت حتى قيام سلطنة المماليك البرجية ، فقدمت رسل ملك الحبشة إلى مصر في عهد السلطان الظاهر برقوق سنة ١٣٨٢ م (٧٨٤ هـ) « ومعهم هدية على أحد وعشرين جملاً ، فيها من طرائف بلادهم من جملتها قدور ملئت حمصاً صنع من ذهب ، إذا رآه الشخص يظنه حمصاً ؛ وغير ذلك » [3] .

وهكذا استمر رسل الحبشة يفدون على القاهرة ، وخاصة عندما كان يخلو منصب المطرانية بالحبشة . وهناك إشارات في المراجع المعاصرة إلى أن رسل ملوك الحبشة وفدوا على مصر في سلطنة كل من برسباي وجقمق وقايتباي ، وكانوا يحضرون معهم هدايا للسلاطين [4] . وفي الوقت نفسه كان سلاطين المماليك يكرمون رسل الحبشة طالما أنه لا يوجد ما يعكر صفو العلاقات الطيبة بين البلدين . وفي الوقت نفسه حرص سلاطين المماليك على أن لا يسمحوا لأولئك الرسل بتجاوز قدرهم في حضرة السلاطين . من ذلك ما يرويه ابن إياس من وصول قاصد ملك الحبشة إلى السلطان الأشرف قايتباي سنة ١٤٨١ م (٨٨٦ هـ) « فأوكب له السلطان بالحوش موكباً حافلاً ، من غير شاش ولا قماش . فجلس السلطان على الدكة وحوله الأمراء . فلما دخل قاصد ملك الحبشة على السلطان كان بصحبته جماعة من الحبشة

---

(١) المقريزي : السلوك ، ج ٢ ق ٢ ص ٥٣٣ .

(٢) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ص ١٢ (نشر وتحقيق د. محمد مصطفى) .

(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ص ٢٤٦ .

المقريزي : السلوك ، ج ٣ ص ٤٧١ (مخطوط) .

(٤) ابن اياس : بدائع الزهور (تحقيق د. محمد مصطفى) .

ومعهم كراسي يجلسون عليها بحضرة السلطان ، فمنعوهم الرؤوس النوبة من ذلك . ثم إن السلطان أكرم القاصد وأخلع عليه ، وأنزله في مكان أُعدّ له ، ورتّب له ما يكفيه في كل يوم إلى أن عاد إلى بلاده . وحضر صحبته تقدمه (هدية) حافلة للسلطان ، فأكرم ذلك القاصد جداً . وسبب حضوره أنه جاء يسأل البطرك بأن يولي شخصاً يكون نائباً عنه ببلادهم »[1] .

على أنه ثمة سبب آخر أوجب تردد الأحباش على مصر في العصور الوسطى ، هو اتجاههم لزيارة الأماكن المقدسة في فلسطين والقيام بالحج . وكانوا في طريقهم من بلادهم إلى القدس يفضلون اجتياز الطريق البري عبر مصر بحذاء ساحل البحر الاحمر ، وذلك خوفاً من البحر وغائلته . وقد ذكر بعض الكتاب في أوائل القرن السادس عشر أنه شاهد بنفسه قافلة كبيرة من الحجاج الأحباش تتألف من نحو ثلاثمائة حبشي يخترقون الطريق البري السابق الذكر في طريقهم إلى القدس[2] . وكان المفروض أن يدفع هؤلاء الحجاج ضريبة الخفر ، وهي الضريبة التي يدفعها الحجاج المسيحيون أثناء مرورهم في البلاد الإسلامية ، مقابل حراسة أرواحهم وأموالهم . ولكن صلاح الدين الأيوبي استن سنة طيبة عقب استيلائه على بيت المقدس سنة ١١٨٧ ، هي إعفاء الحجاج المسيحيين من أية ضريبة يدفعونها مقابل زيارة أماكنهم المقدسة . وقد تمسك الاحباش بذلك الحق منذ صلاح الدين ، فطالبوا خلفاءه من سلاطين الأيوبيين ، ثم سلاطين المماليك من بعدهم بإعفائهم من أي رسم مقابل السماح لهم بالتردد على الأماكن المقدسة في فلسطين . وهناك نص على جانب خطير من الأهمية ، اكتشف مكتوباً على باب من أبواب كنيسة القيامة في بيت المقدس ، ويرجع إلى سنة ٩١٩ هـ (١٥١٣ م) ؛ وهو عبارة عن مرسوم أصدره السلطان الأشرف الغوري بإعفاء الرهبان والراهبات من أي رسم يدفعونه مقابل

(١) المرجع السابق ، ج ٣ ص ١٧٩ – ١٨٠ (نشر وتحقيق د. محمد مصطفى) .
(٢) Alvarez : Narrative of Portugeuse Embassy to Abyssinia (1520 - 1527), p.p. 243 - 244.

السماح لهم بزيارة الاماكن المقدسة في القدس . وقد ورد في هذا المرسوم ذكر الحجاج الأحباش (الحبوش) بالذات ؛ فجاء فيه ما نصه : « المرسوم بالأمر الشريف العالي ، المولوي ، السلطاني ، الملكي ، الأشرفي ، السيفي ... أن لا يكرهوا جماعة الرهبان النصارى والرهبانيات ، الملكانيين واليعاقبة ، بموجب ولا بخفر ولا بظلم ، عند دخولهم قمامة القدس الشريف[1] ، أسوة رهبان الكرج والحبوش ... الوارد من الرهبان والرهبانيات المذكورين في البر والبحر وكل ناحية لزيارة بيت المقدس ؛ مستمر حكم ذلك من تقادم السنين ، من غير إحداث حادث ولا تجديد مظلمة ، ومنع من يتعرض إليهم بسبب ذلك »[2] .

والواقع إن أعداد الحجاج الأحباش الذين دأبوا على المرور بمصر في طريقهم إلى الاراضي المقدسة كانت كبيرة . وهؤلاء كان يحرص السلاطين دائماً على حمايتهم من أذى العامة وتعرضهم لهم ؛ وبخاصة في عصور اشتهرت بالروح الصليبية وطفحت بروح العداء الديني . ونستطيع أن نخرج بصورة واضحة عن أعداد الحجاج الأحباش من ناحية ، وما كانوا يصادفونه في طريقهم عبر مصر من ناحيــة ثانية ، ثم حرص الحكام على حمايتهم من العامة من ناحية ثالثة ... من الوصف الذي أورده المؤرخ إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) — أي زمن السلطان الغوري — قال إبن إياس ما نصه :

« وفي يوم الخميس خامس عشرينه ، حضر قاصد من عند ملك الحبشة ... فلما حضر هذا القاصد عمل له السلطان موكباً بالحوش من غير شاش ولا قماش كما تقدم للأشرف قايتباي . فجلس السلطان على المصطبة التي أنشأها بالحوش ، ونصب على رأسه السحابة الزركش ، واصطفت الأمراء عن يمينه وعن شماله وكل واحد منهم في منزلته . ثم طلع القاصد من الصليبة ،

(١) أي كنيسة القيامة .

(٢) Van Berchem : Materiaux pour un Corpus Inscriptiorum Arabicarum (Syrie du Sud). p.p 388 - 391.

وصحبته الأمير أزدمر المهمندار وجماعة من الرؤوس النوب والمماليك السلطانية وغير ذلك . وكان القاصد معه من أعيـان أمراء الحبشة نحو خمسة أنفار والبقية لبط[1] ، وفيهم من هو عريان مكشوف الرأس وعلى رأسه شوشة بشعر ، ومنهم من في أذنــه حلق ذهب قدر القرصة وفي أيديهم أساور ذهب . وأما القاصد الكبير ... فكان على رأسه خوذة بمحمل أحمر وفيها صفائح ذهب ومنهم بعض فصوص ، وعلى رأس الخوذة درة كبيرة مثمنة ، وعليه شاياه حرير ملون ، وعلى بقية أعيان أمراء الحبشة شايات حرير ملون ، وعلى رؤوسهم شدود حرير ... فكان مجموع ذلـك الحبشة الذين حضروا إلى مصر نحو ستمائة إنسان ، وأوساطهم مشدودة بجوايص كهيئة الزنانير . وكان معهم لما شقوا من الصليبة طبلين على جمل يضربون عليها . وكان صحبتهم البطرك الكبير ، وعليه برنس حرير أزرق وخلفه طراز ذهب . واصطفت جميع النصارى الذين في مصر للفرجـة عليهم ، وكان أعيانهم راكبة على خيول والبقية مشاة . فطلعوا إلى القلعة من سلم المدرج ، والبطرك ماش قدامهم ... فلما وصل هذا القاصد إلى باب الحوش قبّـل الأرض ، فلما وصل إلى أوائل البساط قبّـل الأرض ومن معه من أعيان الحبشة . ولم يدخل قدام السلطان غير سبعة أنفس ، والبقية لم يدخلوا . فلما قربوا من السلطان قبّـلوا الأرض بين يديه ثالث مرة . ثم قدموا كتاب ملك الحبشة ، قيل إنه في ضمن غلاف من الفضة ، وقيل من الذهب . فلما قرئ على السلطان وجد فيه ألفاظاً حسنة ونعتاً عظيماً للسلطان ، وأن قصادنا أتوا إلى مصر ليزوروا (كنيسة) القيامة التي بالقدس ، فلا تمنعوهم من ذلك . فاستمروا على أقدامهم واقفين نحو خمس درج حتى قرأوا كتابهم ، ثم انصرفوا ونزلوا من القلعة . فرسم لهم السلطان بأن يقيموا في ميدان المهارة الذي بالقرب من قناطر السباع إلى أن يسافروا . وأرسل لهم خياماً ضربت لهم من داخل الميدان . ووكّـل بباب الميدان جماعة من المماليك

---

(١) لبط به الأرض ، ضرب . ولُبط به سقط وصرع . وتلبط في أمره أي تحير واختلط عليه الأمر . والمقصود باللفظ في المتن أن بقيتهم خليط من عامة الناس . (القاموس المحيط) .

يمنعون من يدخل إليهم من العوام . فلما نزلوا من القلعة نزل معهم الوالي والمهمندار وجماعة من الرؤوس والنواب ، فوصلوهم إلى الميدان خوفاً عليهم من العوام أن يرجموهم ، فكان لهم يوم مشهود ... »[1] .

وإذا كانت جموع الأحباش القاصدة للحج وزيارة الأماكن المقدسة على هذه الدرجة من الكثرة ووفرة العدد ؛ فإنه كان لا بد للأحباش من مقر في بيت المقدس يكون بمثابة مركز لهم ، ونقطة تجمع يلتفون حولها في تلك البلاد البعيدة عن أرضهم . وكان ذلك المقر للحجاج الأحباش هو دير في بيت المقدس نسب إليهم ، وله مقدم يعينه ملك الحبشة . ويقال إن صلاح الدين الأيوبي شمل ذلك الدير ورهبانه بعطفه ورعايته[2] . وقد دأب ملوك الحبشة على إرسال الأموال والهدايا إلى ذلك الدير ، طالبين من رهبانه الدعاء لهم . من ذلك الرسالة التي أرسلها ملك الحبشة يجبأصيون (صهيون) على عصر السلطان الناصر محمد بن قلاون إلى رهبان دير الأحباش في القدس الشريف ، ونصها : « السلام عليكم يا رهبان الحبوش ، الذين صبروا على العبادة والزهد إلى هذه الأيام ، وصبرتم على الحر والبرد . وقد سيرت لكم ثوب أحمر ديباج ومائة شمعة ؛ وثيابي وهو زناري[3] ، الذي تلبسه السلاطين حتى تلبسونه وقت القربان : ما هو كل يوم ، إلا من يوم العيد إلى يوم العيد[4] ، ولا يلبسه إلا القسيس الذي يعمل القربان . فعرفوني بوصول هذا ، واكتبوا أسماءهم ، واذكروني في صلواتكم ، واقبلوا ما سيرته فهو سرير سلطاني وزناري . ولا تنسوني كل يوم ... »[5] ، وعلى الرغم من أن مقدم دير الأحباش بالقدس لم تربطه رابطة التبعية ، بسلاطين مصر ، إلا أنه لا بد — في نظرنا — وأن هذا الدير كان محوراً لاتصالات

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٠ – ١٢ (نشر وتحقيق د. محمد مصطفى) .
(٢) Budge : Hist. of Ethiopia, vol. I. p.p. 286 - 287.
(٣) زنار ، جمعه زنانير ، حزام أو وشاح تميز بلبسه اهل الذمة في العصور الوسطى . انظر : Dozy : Dict. Vet. Ar.
(٤) أي اشترط عليهم ان لا يلبس هذا الزنار الا في يوم العيد فقط من كل عام .
(٥) محيي الدين بن عبد الظاهر : تشريف الأيام والعصور ، ص ١٧٣ .

ودية بين ملوك الحبشة وحكام مصر في العصور الوسطى ، بحكم سيطرة هؤلاء الحكام السياسية على بيت المقدس طوال شطر كبير من تلك العصور ، وخاصة في عصر سلاطين المماليك .

على أنه لا ينبغي بأي حال أن نعتقد في استمرار العلاقات الطيبة بين سلاطين مصر وملوك الحبشة ، وخاصة في عصر الحروب الصليبية عندما تحكم العداء بين المسلمين والمسيحيين ، وهو العداء الذي كثيراً ما انعكست صورته واضحة في العلاقات بين سلطنة المماليك في مصر بوصفها أكبر قوة إسلامية في الشرق الأوسط حتى أواخر القرن الخامس عشر ، وبين غيرها من الدول المسيحية ، المجاورة وغير المجاورة . وثمة حقيقة لا نستطيع أن ننكرها ، هي أن المسيحيين في مصر تعرضوا في بعض الأحيان في العصور الوسطى لشيء من الإضطهاد ، وخاصة في عصر الحروب الصليبية . وكان سبب هذا الإضطهاد رغبة حكام مصر — وبصفة خاصة سلاطين المماليك — في الظهور بمظهر حماة الدين لتدعيم مركزهم في نظر المسلمين[1] . وهنا نجد ملوك الحبشة يفتحون أبواب بلادهم للأقباط النازحين من مصر فراراً من الإضطهاد . وقد حدث أن هاجر كثير من القبط من مصر إلى الحبشة في عصر الخليفة الحاكم بأمر الله ، ثم في عهد السلطان الكامل الأيوبي عندما حاصر الصليبيون دمياط سنة ١٢١٩ ، فرحب بهم ملوك الحبشة وأكرموهم[2].

على أنه كان من العسير على ملوك الدول المسيحية أن يسكتوا عن ذلك الوضع ، فنسمع عن ملوك الحبشة أنهم تدخلوا أكثر من مرة عند سلاطين مصر وحكامها لتخفيف حدة المتاعب التي كان يعانيها الأقباط بين فينة وأخرى . ولم يحجم ملوك الحبشة عن تهديد سلاطين المماليك بالإنتقام من المسلمين في بلادهم إذا استمرت الأمور على أوضاعها . من ذلك ما يرويه النويري في حوادث سنة ٧٢٦ هـ (١٣٢٦ م) من أن ملك الحبشة

---

(١) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٤٠ ، المقريزي : السلوك ج ٣ ، ص ٤٤ — ٧٥ .

(٢) Coulbeaux : Hist. Politique et Religieuse de l'Abyssinie, Tome 1, p. 260.

أرسل رسلاً إلى السلطان الناصر محمد بن قلاون يطلب منه « إعادة ما خرب من كنائس النصارى ، ومعاملتهم بالإكرام والإحترام ، ويهدد بأنه يخرب ما عنده من مساجد المسلمين ، ويسد النيل حتى لا يعبر إلى مصر . فسخر السلطان منه ورد رسله ! »[1] ويكرر المقريزي خبر وصول رسول ملك الحبشة بعد ذلك سنة ٧٣٧ هـ (١٣٣٦ م) لنفس السبب السابق[2].

ويبدو أن عدم استجابة سلاطين مصر لرجاء ملوك الحبشة وسخريتهم منهم — كما أشار المقريزي في النص السابق — جعل ملوك الحبشة ينفذون تهديداتهم على نطاق واسع . من ذلك أن ملك الحبشة جـبرة مصقل — وإسمه الأصلي عمدة صيون (صهيون) — الذي امتد حكمه من سنة ١٣١٢ حتى سنة ١٣٤٢ م (٧١٢ — ٧٤٣) تطرف في اضطهاد المسلمين في بلاده ، وشن ضدهم حروباً كثيرة[3] . على أن المسلمين في الحبشة لم يرضوا عن اضطهاد ملوك الحبشة لهم ، بل أعلنوا الثورة والحرب أكثر من مرة . من ذلك ما يرويه المقريزي من أنه حدث سنة ٦٩٩ هـ (١٢٩٩ م) أن قام رجل بالحبشة يدعى أبو عبدالله محمد يدعو إلى الإسلام « فاجتمع عليه نحو المائتي ألف رجل وحارب الأمحري (ملك الحبشة) في هذه السنة حروباً كثيرة »[4] . ومن ناحية أخرى فإن المسلمين بالحبشة ظلوا دائماً يعتزون بأنفسهم ، ويأنفون من الخضوع لملك الحبشة المسيحي ، ويحاولون التحلل من تبعيتهم له ، مما أثار مصادمات عنيفة بين الطرفين . من ذلك ما يرويه المقريزي في سنة ٧٥٣ هـ (١٣٥٢ م) من أن طائفة الزيلع[5]

---

(١) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣١ ورقة ٦٦ (مخطوط) .

(٢) المقريزي : السلوك ، ٢ ق ٢ ص ٤١٠ . وانظر أيضاً حاشية ٥ في نفس الصفحة .

(٣) Budge : Hist. of Abyssnia, vol. I, p. 288 et seq.

(٤) المقريزي : السلوك ، ج ١ ، ق ٣ ، ص ٩١٦ .

(٥) كانت الزيلع احدى الامارات الاسلامية التي تتبع ملوك الحبشة في العصور الوسطى. انظر : المقريزي : الالمام بأخبار من في ارض الحبشة من ملوك الاسلام ص ٦ — ٧ ، محمد مصطفى زيادة : حاشية ٢ ص ٨٦١ ج ٢ في كتاب السلوك للمقريزي . وكذلك : Trimingham : Islam in Ethiopia, p.p. 67 - 78

التي اعتادت أن تؤدي أموالاً في كل سنة إلى ملك الحبشة تحملها إليه « قام فيها عبد صالح ومنعهم من الحمل، وشنع عليهم اعطاءهم الجزية — وهم مسلمون — لنصراني، ورد رسول ملك الحبشة. فشق ذلك على مالك الحبشة، وخرج بعساكره ليقتل الزيلع عن آخرهم ... »[1].

والواقع أنه كان من العسير أن تظل الحبشة بعيدة عن تيار الحركة الصليبية، وهي الدولة المسيحية الكبرى التي تقع عند مدخل العالم الإسلامي من جهة الجنوب. والأخبار المقتضبة التي ذكرها المقريزي عن حدوث صدام بين مسلمي الحبشة وملوك الحبشة المسيحيين، إنما كانت في حقيقة أمرها مجرد إشارات إلى حروب طاحنة عنيفة تزعمها ملك الحبشة عمد صيون (صهيون) ومن ورائه الجانب المسيحي في الحبشة؛ وفي الجانب الآخر حق الدين بن عمر حاكم أوفات، ثم أخوه صبر الدين بن عمر، ومن خلفهما بقية القوى الإسلامية بالحبشة[2]. وهذه الحرب الطاحنة التي استمرت سنوات طويلة كانت في روحها وطابعها حرباً صليبية، ولا نستبعد مطلقاً أن تكون صدى من أصداء الروح الصليبية التي سادت حوض البحر المتوسط في ذلك الدور. وهنا نشير إلى عبارة ذكرها القلقشندي عند كلامه عن الممالك الإسلامية بالحبشة، إذ يقول ما نصه « وتسلط الحطي سلطان أمحرا عليهم، مع ما بينهم من عداوة الدين، ومباينة ما بين النصارى والمسلمين »[3].

وعندما اشتدت وطأة ملك الحبشة على المسلمين في بلاده، سعى الفقيه عبدالله الزيلعي رئيس وفد أوفات لدى السلطان الناصر محمد بن قلاون

---

(١) المقريزي : السلوك، ج ٢ ق ٣ ص ٨٦١ . والمقصود به العبد الصالح الامام صالح . وهو ابن شريف من اشراف مكة . اما ملك الحبشة المقصود في المتن فهو الملك سيف ارعد الذي حكم من سنة ١٣٤٤ حتى سنة ١٣٧٧ . انظر :

Budge : A Hist. of Ethiopia, vol. 1, p.p. 298 - 299 &

Trimingham : Islam in Ethiopia, p.p. 72 - 73.

(٢) Bruce : Travels to discover the Source of the Nile, vol. 3, p.p. 52 - 63 &

Coulbeaux : op. cit. Tome 2, p. 322.

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى، ج ٥، ص ٣٣٢ .

ليتدخل لمساعـــدة مسلمي الحبشة ، فوسط السلطان بطريرك الأرثوذكس بالإسكندرية في ذلـك الأمر [١] . ويقال إن بطريرك الإسكندرية أرسل رسالة إلى ملك الحبشة يطلب منه ترك محاربة المسلمين في بلاده ، ولكن تلك الجهود لم تثمر ، فاستمرت الحروب طويـــلا بين المسلمين في الحبشة وملكها عمد صيون [٢] . وقد فسر القلقشندي هذه الوساطة في ضوء الرغبة في التخفيف عـن مسلمي الحبشة ، فقال إن الفقيه عبدالله الزيلعي انتهز فرصة وصول رسول ملك الحبشة إلى مصر ليسعى لدى السلطان أن يطلب من البطريرك الكتابة إلى ملك الحبشة « بكف أذيته عمن في بـلاده من المسلمين وعن أخذ حريمهم . وبرزت المراسيم السلطانية للبطريرك بكتابة ذلك ، فكتب إليه عن نفسه كتاباً بليغاً شافياً ، فيه معنى الإنكار لهذه الأفعال ، وأنه حرم هذا على من يفعله » [٣] .

وهكذا استمر عدوان ملك الحبشة على المسلمين في بلاده ، الأمر الذي جعل السلطان الظاهر برقوق (١٣٨٢ — ١٣٨٨ م) يكرر الطلب في أوائل عهده — إما عن طريق رسله المباشرين أو عن طريق بطريرك الإسكندرية — على ملك الحبشة للكف عن التعرض للمسلمين في بلاده [٤] . ويبدو أن ثمة اتصالات في ذلك الدور قـــد تمت بين القوى المسيحية في أوربا ، وعلى رأسها البابوية من ناحية ، وملوك الحبشة المسيحيين من ناحية أخرى لوضع خطة مشتركة للإنتقام من المسلمين ، وتطويق بلادهم عن طريق الشمال والجنوب . ذلك أنه منذ استيلاء المسلمين على عكا سنة ١٢٩١ وطرد آخر البقايا الصليبية من الشام ، والغرب الأوربي المسيحي غير راض مطلقاً عن تلك النتيجة التي انتهت إليها الحروب الصليبية في بلاد الشام . وكان أن ظهر عديد من الدعاة وأصحاب المشاريع الصليبية في ذلك الدور الأخير

---

(١) ابن فضل الله العمري : مسالك الأبصار ترجمة Demombynés (Tome 1, p. 2, N. 1).

(٢) Perruchon : Geurres d'Amda Syon, pp. 346 - 362 (J. A. S. 8 serie, Tome 14 : Paris, 1889)

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٣٣٣ .

(٤) المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣٣٣ .

من أدوار الحركة الصليبية ، يحاول كل منهم أن يضع مشروعاً يستهدف طعن المسلمين في مقتلهم . وليس هذا مجال تتبع هذه المشاريع الصليبية [١] ؛ ولكن تكفي الإشارة إلى أن جزءاً كبيراً منها اتجه نحو حرمان دولة المماليك من المصدر الأساسي لقوتها وغناها وهو التجارة ، الأمر الذي يتطلب البحث عن حليف للصليبيين في جنوب البحر الأحمر لإغلاق مدخل ذلك البحر في وجه التجارة المماليكية من ناحية الجنوب ؛ في الوقت الذي أصدرت البابوية عدة مراسيم تحرم فيها على التجار الإيطاليين وغيرهم التجارة مع سلطنة المماليك والتردد بسفنهم على موانى تلك السلطنة المطلة على البحر المتوسط مثل دمياط والإسكندرية وطرابلس [٢] .

ولم يكن هناك أفضل من دولة الحبشة المسيحية ليحالفها الصليبيون ويعتمدون على مساعدتها في إغلاق المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، ومنع تجارة الشرق الأقصى من السير فيه إلى موانى مصر الشرقية . لذلك حرصت البابوية — منذ القرن الرابع عشر بالذات — على تقوية صلاتها بالحبشة ، فقام وليم آدم — وهو راهب دومينكاني اختاره البابا نيقولا الرابع سنة ١٣٠٥ للتبشير في الشرق — برحلة طويلة ، زار فيها دولة مغول فارس ، ومنها انتقل إلى عدن ، فشرق أفريقيا والحبشة ، ثم عاد إلى أوربا سنة ١٣١٦ [٣] . وفي هذه السنة الأخيرة — سنة ١٣١٦ — أرسل البابا يوحنا الثاني والعشرون سفارة من الدومينكان إلى الحبشة ، ولكن رجالها وقعوا في قبضة المماليك في مصر . كذلك كان مصير سفارة أخرى من الرهبان الدومينكان أرسلها ملك فرنسا إلى الحبشة سنة ١٣٣٨ [٤] .

وإذا كانت بعض السفارات المتبادلة بين الغرب المسيحي من ناحية

---

(١) للوقوف على هذه المشاريع ، انظر :
سعيد عبد الفتاح عاشور : الحركة الصليبية ، ج ٢ ص ١١٩٢ وما بعدها .

(٢) Kammerer : La Mer Rouge, Tome 1, partie 2 p. 151 &
Heyd : Hist. du Commerce du Levant, Tome 2, p. 26.

(٣) Atiya : The Crusade in the Later Middle Ages, p.p. 161 - 172.

(٤) Kammerer : op. cit., Tome 1, p. 294.

وملوك الحبشة من ناحية أخرى قد وقعت في قبضة سلاطين المماليك بمصر ، فإن هذا في حد ذاته جاء دليلاً على أن ثمة اتصالات دائمة جرت بين الطرفين في الدور الأخير من أدوار الحركة الصليبية لتطويق دولة المماليك من الشمال والجنوب . والواقع إنه كان من الصعب أن يظل ملوك الحبشة بعيدين عن تيار الحركة الصليبية ، وهم الذين اعتنقوا المسيحية منذ وقت مبكر ، وأثبتوا في كل مناسبة أنهم حماة المسيحية في ذلك الركن الشرقي من أركان القارة الإفريقية . ولو كانت الحبشة قريبة من قلب العالم الإسلامي ، أو لو كان بينها وبين مصر حدود مباشرة — مثل النوبة — لصار لها دور بارز أكثر وضوحاً في الحركة الصليبية . ولكن الملاحظ أن بعد الحبشة نسبياً عن المسرح الرئيسي للحركة الصليبية جعل دورها يبدو ثانوياً في تلك الحركة ، وإن كان لا ينبغي أن نقلل مطلقاً من شأن ذلك الدور في التاريخ [1] .

ومن المعروف أن الحركة الصليبية تمخضت في القرن الثاني عشر عن مولد مملكة جديدة في الشرق الأدنى ، هي مملكة آل لوزجنان في جزيرة قبرص . ويعنينا في بحثنا هذا من أمر هذه المملكة أن ملوكها في القرن الرابع عشر حملوا على عاتقهم عبء النهوض بالحرب الصليبية بعد طرد الصليبيين تماماً من أرض الشام ، فدأبوا على مهاجمة شواطئ المسلمين في آسيا الصغرى والشام ومصر [2] . ومن الحملات الصليبية الجريئة التي قام بها ملوك قبرص على بلاد المسلمين حملة بطرس لوزجنان على الإسكندرية سنة ١٣٦٥ ، وهي الحملة التي يؤكد لابروكيير أن الإعداد لها تم على أساس قيام الصليبيين بزعامة بطرس لوزجنان بمهاجمة مصر من ناحية الشمال ، في الوقت الذي يهاجم ملك الحبشة مصر من ناحية الجنوب ، وبذلك تقع مصر — وهي مركز المقاومة الإسلامية — بين شقي الرحى . وتتصف رواية لابروكيير بنوع من المبالغة المألوفة في كتابات العصور الوسطى — شرقاً

---

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : قبرص والحروب الصليبية ص ٥٤ - ٥٦ .

وغرباً — فيقول إن ملك الحبشة أعد جيشاً قوامه ثلاثة ملايين مقاتل ، واتجـــه على رأسه قاصداً حدود مصر الجنوبية ، لولا أن جاءته الأنباء بانسحاب بطرس من الإسكندرية بعد تدميرها ، وعندئذ قرر ملك الحبشة العودة إلى بلاده بعـــد أن خسر عدداً كبيراً من رجاله بسبب وعورة الطريق وصعوبة العملية الحربية التي شرع فيها[1] .

على أن عجز ملوك الحبشة عن التعبير عن حماستهم الصليبية عن طريق صدام مباشر مـــع مصر ، جعلهم يسلكون طريقاً آخر ، هو النيل من الإمارات الإسلامية التي كانت تسيطر على الثغور البحرية ، وبخاصة ثغر زيلع . وكان أن ظهر بين ملوك الحبشة في أوائل القرن الخامس عشر الملك اسحق بن داود (١٤١٢ — ١٤٢٧ م ، ٨١٥ — ٨٣٠ م) ، الذي دخل في صراع مرير مع إمارة عدل الإسلامية ، وهي الإمارة المسيطرة على ميناء زيلع ؛ حتى حلت الهزيمة بأميرها سعد الدين محمد بن أحمد ، فخر قتيلا بعد جهاد طويل ، وعندئذ استولى الأحباش على زيلع سنة ١٤١٤ م (٨١٧ هـ)[2]. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلها أبناء سعد الدين لاسترداد ميناء زيلع ، وهي الجهود التي أيدهم فيها ملك اليمن الناصر أحمد ، إلا أن الأحباش نجحوا في الإحتفاظ بذلك الثغر مما هيأ لهم نافذة طيبة يطلون منها على البحر الأحمر .

أما سلطنة المماليك في مصر ، فقد ردت عندئذٍ على سياسة ملوك الحبشة باضطهاد المسيحيين في مصر ، وفصل من كان يعمل منهم في الديوان السلطاني أو يشغل وظيفة رسمية في الدولة ؛ ففر بعضهم إلى بـلاد الحبشة ، وعلى رأسهم فخر الدولة الكاتب — وهو كاتب قبطي — فرحب به اسحق ملك الحبشة وأدخله في خدمته . ولم يلبث فخر الدولة أن قـام بتنظيم ديوان لملك الحبشة على نمط الديوان السلطاني بالقاهرة ، ووضع قواعد جديدة

(١) Kammerer : La Mer Rouge, Tome 1, p.p. 294 - 304

(٢) Cerulli : La Storia Della Dinastia Dei Walasma Sovreni Dell Hat : p. 41 (Documenti Arabi Roma, 1930).

لجباية الأموال والضرائب . وبفضل هذه النظم التي انتقلت من مصر، صار ملك الحبشة — على حد قول المقريزي — « ملكاً له سلطان وديوان، بعد ما كانت مملكته ومملكة آبائه همجاً، لا ديوان لها ولا ترتيب ولا قانون . فانضبطت عنده الأمور، وتميز زيه عن رعيته بالملابس الفاخرة، بعد ما كان (أبوه) داود بن يوسف بن أرعد يخرج عرياناً وقد عصب رأسه بعصابة خضراء، فصار اسحق يمر في موكب جليل ...!! »[1].

وجدير بالذكر أن الأمر لم يقتصر في ذلك الدور على فرار بعض الأقباط من مصر إلى الحبشة، بل لجأ بعض أمراء المماليك المسلمين أيضاً إلى بلاد الحبشة، ربما لخلافات داخلية بينهم وبين السلطان، وخوفهم على أنفسهم من غائلته . وعلى رأس هؤلاء تذكر المراجع الأمير ألطنبغا حاكم قوص في عهد السلطان المؤيد شيخ (١٤١٢ — ١٤٢١) . وقد قام هذا الأمير بتدريب الأحباش على استخدام النار الإغريقية والرمي بالنشاب واللعب بالرمح والضرب بالسيف، بعد أن كان الأحباش لا يعرفون غير استخدام الحراب[2]. كذلك يشير المقريزي إلى أحد المماليك الزردكاشية[3]، — ولم يذكر اسمه — فر من مصر في ذلك الدور، فعهد إليه اسحق ملك الحبشة بعمل « زردخانات (خزائن السلاح) عظيمة، وكانوا من قديم إنما سلاحهم الحراب يرمون بها ... »[4].

وهكذا استفادت الحبشة في الربع الأول من القرن الخامس عشر من خبرة المصريين وتقدمهم الحضاري — وخاصة في النواحي الحربية والإدارية — مما ساعد مملكة الحبشة على التطور والتقدم . وقد استغل اسحق ملك

(١) المقريزي : الالمام، ص ٤ .
(٢) العيني : عقد الجمان، ج ٢٣ ورقة ٣٠٥، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، ج ٦ ص ٦٦٤ ٦٦٥ (طبعة كاليفورنيا) .
(٣) الزردكاش، هو الصانع الذي يعمل داخل السلاح خاناه في صنع السلاح واصلاحه وتجديده (القلقشندي : صبح الأعشى، ج ٤ ص ١٢) .
(٤) المقريزي : الالمام، ص ٤ .

الحبشة تلك الطاقة التي أتيحت له في التنكيل بالمسلمين في بلاده ، فأنزل بهم أبشع ألوان الإضطهاد والإنتقام . وما كاد اسحق ملك الحبشة يعلم بأن سلطان مصر الأشرف برسباي (١٤٢٢ — ١٤٣٨) نجح في غزو جزيرة قبرص وأسر ملكها جانوس لوزجنان سنة ١٤٢٦ ، حتى استشاط غضباً وأرسل إلى زعمـــاء القوى المسيحية في غرب أوربا يدعوهم إلى الإنتقام فوراً من سلطنة المماليك ، مبدياً استعداده للهجوم على مصر براً من ناحية الجنوب ، في الوقت الذي تقوم الجيوش الأوربية بغزوها من ناحية الشمال . ويتردد في المراجع — في ذلك الدور — اسم تاجر مسلم ، نرجح أن يكون حقيقياً ، هو نور الدين علي بن محمد بن يوسف التبريزي — الفارسي الأصل — نزح إلى بلاد الحبشة ، واستقر فيها حيث ازدهرت تجارته وصار موضع ثقة اسحق ملك الحبشة . ويقول أبو المحاسن أن على التبريزي قام بشراء كل ما احتاج إليه بـــلاط ملك الحبشة من نفائس مصر ، فضلاً عن أنه اشترى الملك الحبشة ما يحتاج إليه جيشه من أسلحة وخيول [1] . ولم يجد ملك الحبشة أفضل من التبريزي رسولاً يوفده إلى ملوك أوربا لوضع الخطة المشتركة لغزو مصر . وكان أن ترك التبريزي بلاد الحبشة إلى أوربا ماراً بمصر ، دون أن ينكشف أمره ، وهناك أبلـــغ ملوك أوربا رسالة ملك الحبشة ، فأقروا خطته ، بـل إنهم شرعوا في صنع الزي الذي يرتديه المحاربون الصليبيون في هجومهم على مصر . وعند عودة التبريزي إلى الحبشة عن طريق مصر ، وشى به أحد رفاقه فقبض عليه ، ولم يقبل منه مال مقابل إطلاق سراحه ، وبادر السلطان بتشهيره ثم تسميره [2] .

وتؤيد المصادر الأوربية ما جاء في المراجع العربية عن الإتصالات بين ملوك الحبشة وملوك غرب أوربا في ذلك الدور ، إذ من الثابت أن هناك سفارة حبشية — من قبل الملك اسحق — وصلت فعلاً إلى بلاط ألفونس

---

(١) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٦ ص ٦٣٧ — ٦٣٨ (طبعة كاليفورنيا) .

(٢) ابن حجر : انباء الغمر ج ٢ ورقة ٢٥٣ (مخطوط) ، المرجع السابق ٦ ص ٦٣٧ — ٦٤٠ والتسمير هو دق اطراف الشخص بمسامير غلاظ في لوح من الخشب حتى يموت .

الخامس ملك أرغونة (١٤١٦ — ١٤٥٨) الذي تعهد بإعداد حملة بحرية تدهم مصر من ناحية الشمال ، في الوقت الذي يزحف عليها ملك الحبشة على رأس جيوشه من ناحية الجنوب . واختار الطرفان — الحبشة وأرغونة — أن يدعما هذه الإتفاقية برباط المصاهرة ، فيتزوج ملك الحبشة بأميرة أرغونية ، ويتزوج ولي عهد أرغونة بأميرة حبشية . ولهذا الغرض أرسل ملك أرغونة سفارة من قبله — رداً على سفارة ملك الحبشة — وصدرت التعليمات لهذه السفارة بأن تمر بمصر للوقوف على مدى قوتها وتحصيناتها وأوضاعها الحربية تمهيداً لتنفيذ مخطط الغزو [١] .

ويبدو أن ملوك الحبشة في ذلك الدور وسعوا دائرة نشاطهم السياسي مع القوى المسيحية في أوربا ، بحيث أن ملك الحبشة لم يقف عند حد الإتصال بملك أرغونة ، وإنما اتصل أيضاً بملك فرنسا شارل السابع (١٤٢٢ — ١٤٦١) للمشاركة في خطة غزو مصر . وعلى الرغم من انشغال فرنسا وملكها بحرب المائة عام ضد انجلترا (١٣٣٧ — ١٤٥٣) [٢] ، إلا أن شارل السابع أبدى استعداده للمشاركة في الحرب الصليبية ضد مصر ، وأرسل سفارة إلى الحبشة لوضع الترتيبات الخاصة بالغزو . وقد مرت هذه السفارة بمصر ، وإن كان لم يصل منها سليماً إلى الحبشة سوى شخص اسمه بطرس . ولا توجد لدينا معلومات تاريخية واضحة عن هذه الإتصالات ، وإن كان لابروكيير قد حكي أنه صادف ذلك الشخص المسمى بطرس في القسطنطينية سنة ١٤٣١ ، ووصفه بأنه مواطن من مدينة نابلي ، وأنه كان يقوم بجمع الصناع اللازمين لبناء السفن المطلوبة للغزو المنتظر [٣] . وإذا كانت حرب المائة عام — على ما يبدو — قد استأثرت بجهود ملك فرنسا وحالت دونه والمضي في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ عملية القيام بحملة

(١) Wiet : Relations Egypto — Abyssines, p p. 128 - 129.

(٢) عن هذه الحرب انظر :

سعيد عبد الفتاح عاشور : أوربا في العصور الوسطى الجزء الأول ، الباب السابع عشر (الطبعة السادسة) .

(٣) Wiet : op. cit., p p. 129.

صليبية ضد مصر ، فإن ذلك لا ينفي وجود النية لتنفيذ ذلك المشروع . من ذلك التقرير الذي كتبه حنا دي لاستيك – مقدم هيئـة الاسبتارية وبعث بـه إلى ملك فرنسا شارل الثامن (١٤٨٣ – ١٤٩٨) شارحاً له الضربات التي كالها ملك الحبشة للمسلمين في بلاده ، وبأن ملك الحبشة قد وجه إنذاراً نهائياً إلى سلطان مصر بأنه إن لم يحسن معاملة المسيحيين في بلاده ، فإنه – أي ملك الحبشة – سيقطع مجرى النيل عن مصر[١] .

وهنا نسجل ملاحظتين : الأولى هي أن القوى الصليبية في شرق البحر المتوسط التي لم تستطع مدافعـة سلاطين المماليك في مصر والتي تعرضت لضربات قوية من سلطنة المماليك في القرن الخامس عشر بالذات ، هذه القوى وجدت في موقف ملوك الحبشة شفاء لنفوسها وتنفيساً عن رغبة مكبوتة في الأخـذ بالثأر . يدل على ذلك أن قبرص التي غزاها المماليك سنة ١٤٢٦ ورودس التي تعرضت هي الأخرى لغزو المماليك سنة ١٤٤٤ – والجزيرتان كانت بها قوتان من بقايا القوى الصليبية بالشرق الأدنى هما دولة آل لوزجنان بقبرص والفرسان الإسبتارية برودس – أقول إن قبرص ورودس دخلتا دائرة الإتصالات بين ملوك الحبشة من ناحية وملوك غرب أوربا من ناحية أخرى ، بقصد ضرب دولة المماليك ضربـة قاصمة . أما الملاحظة الثانية فهي أن اتساع دائرة الإتصالات بين الحبشة والقوى المسيحية في جنوب أوربا وغربها بهدف توحيد الجهود والقيام بعمـل مشترك ضد سلطنة المماليك إنما يصور لنا الإتجاه الجديد الذي سلكته الحركة الصليبية في أواخر العصور الوسطى – بعد طرد الصليبيين من الشام في نهاية القرن الثالث عشر – وهو اتجاه اتخذ أساليب عديدة جديدة ، تختلف – كما يبدو لنا – كماً وكيفاً عن الأسلوب التقليدي القديم للحركة الصليبية في القرنين الثاني عشر والثالث عشر للميلاد . وهذا الأسلوب الجديد امتزجت فيه عناصر الحرب الإقتصادية والحصار الإقتصادي من ناحية ، بالرغبة في مهاجمة المسلمين أينما وجـدوا – على شواطئ آسيا الصغرى أو شواطئ شمال إفريقية

---

(١) Atiya : op. cit., p.p. 192 - 196.

وشواطئ الشام أو شواطئ الحبشة — من ناحية ثانية ، ثم بمحاولة استخدام سلاح جديد لإماتة مصر وأهلها بوصفهم حتى القرن الخامس عشر أكبر قوة إسلامية تنهض بعبء الجهاد ؛ وهذا السلاح هو تغيير مجرى نهر النيل وقطع مياهه عن مصر .

يؤيد وجهة نظرنا السابقة جواب ألفونس الخامس على ملك الحبشة في أواخر سنة ١٤٥٠ ؛ وفيه يؤكد ملك أرغونة رغبته في أن يعمل ملك الحبشة على تحويل مجرى النيل ومهاجمة مصر من ناحية الجنوب ، في الوقت الذي تتقدم أساطيل أرغونة وجيوشها لغزو فلسطين ودولة المماليك من ناحية الشمال (١) . وفي الوقت الذي كانت فكرة الغزو الحربي مسيطرة على عقول القوى المسيحية في القرن الخامس عشر ، كانت فكرة الحرب الإقتصادية تجد تأييداً قوياً من الدعاة وأصحاب المشاريع الصليبية ، حتى ذكر أحد هؤلاء الدعاة — وهو رامون لول — أن مقاطعة التجار الأوربيين لشراء التوابل من مصر لمدة ستة أشهر سيعرض دولة المماليك للإنهيار اقتصادياً وحربياً (٢) .

وثمة ملحوظة أخرى ثالثة هي أن ملوك الحبشة منذ أن أدركوا أهمية الرباط الديني الذي يربطهم بالقوى الأوربية المسيحية ، أخذوا يغيرون نظرتهم إلى سلطنة المماليك في مصر ، فاستخفوا بها وازداد أسلوبهم في مخاطبتها جرأة وجسارة . وإذا كان أقصى ما تستطيع أن تفعله بهم سلطنة المماليك هو منع بطريرك الإسكندرية من تعيين مطران للحبشة وقت الحاجة ، فإنه ليس كفراً أو خروجاً عن الدين أن تولى كنيسة الحبشة وجهها شطر روما والكنيسة الكاثوليكية ؛ فالكل مسيحيون تستظلهم تعاليم عيسى عليه السلام . وإذا كان أقصى ما تستطيع أن تفعله سلطنة المماليك هو اضطهاد المسيحيين في مصر ، فإن ملك الحبشة يستطيع أن يرد بنفس السلاح فيضطهد المسلمين في بلاده .

(١) De La Ronciere: La Decouverte de l'Afrique au Moyen Age, Tome 2, p. 119.
(٢) Heyd : Hist. du Commerce du Levant, Tome 2, p. 439 & Atiya : op. cit., p.p. 74 - 94.

وهكذا دخلت العلاقات بين مصر والحبشة في القرن الخامس عشر دوراً عنيفاً ، يتصف بالتحدي والإستثارة من كلا الجانبين ، فأبطل اسحق ابن داود ملك الحبشة إرسال الأموال والهدايا المعتادة إلى بطريرك الإسكندرية وسلطان مصر جميعاً [1] . وتطرف ملك الحبشة في تضييق الخناق على المسلمين في بلاده ، وخاصة في إمارة عدل الإسلامية التي اضطر بعض أمرائها إلى الفرار إلى اليمن حيث استنجدوا بملكها الناصر أحمد ، فأكرم الناصر أحمد وفادتهم ، وزودهم بالخيل والمال والمعدات الحربية [2] . هذا في الوقت الذي أخذ مسلمو الحبشة يتطلعون إلى سلطنة المماليك ، ويطلبون مساعدتها ضد العدوان المسيحي الحبشي . على أن سلاطين المماليك في مصر لم يكونوا أقل عنفاً في الرد على ملك الحبشة بنفس أسلحته . ويبدو أنهم عملوا على قطع الصلة بين الكنيستين المصرية والحبشية ، الأمر الذي جعل ملك الحبشة يولي وجهه شطر روما . وقد أدركت كنيسة مار مرقس بالإسكندرية أنه خير للكنيسة الحبشية أن ترتبط بكنيسة روما من أن تضيع وتبقى وحيدة معلقة دون كنيسة أم تشرف عليها وتوجهها مما يعرض مصير العقيدة المسيحية نفسها في الحبشة للضياع . وهكذا أقر بطريرك الإسكندرية مشروع ربط الكنيسة الحبشية بكنيسة القديس بطرس في روما ، وخرجت من مصر إلى روما سفارتان سنة ١٤٤٠ ، إحداهما برئاسة الراهب أندراوس الأنطوني والأخرى برئاسة بطرس الشماس . وفي نفس الوقت حرص زرء يعقوب ملك الحبشة (١٤٣٤ — ١٤٦٨) على تكليف مقدم دير الأحباش بالقدس إرسال بعثة من الرهبان الأحباش للإشتراك في مجمع فلورنسا الديني (١٤٣٨ — ١٤٣٩) . وليس أدل على التقارب بين ملك الحبشة والبابوية في ذلك الدور من سماح البابا إيو جنيوس الرابع للأحباش بإقامة دير لهم في روما [3] .

(١) Wiet : op. cit., p. 199.
(٢) ابن الديبع : بغية المستفيد في اخبار مدينة زبيد ، ورقة ٢٩ (مخطوط) .
(٣) Budge: A Hist. of Ethiopia, I, p. 311 & Trimingham: Islam in Ethiopia, p. 67.

ونستطيع أن نستكشف الكثير عن طبيعة العلاقات بين مصر والحبشة أواسط القرن الخامس عشر من الرسالة التي أرسلها ملك الحبشة زرء يعقوب إلى السلطان الظاهر جقمق (١٤٣٨ — ١٤٥٣) ، وقد وصلت هذه الرسالة مصر سنة ١٤٤٣ م (٨٤٧ هـ) ، وذكر السخاوي نصها بالكامل ، وفيما يلي بعض فقرات منها :

« المحب الصادق زرء يعقوب المكني قسطنطين ، من نسل أرعد ، من بني سليمان بن داود عليه السلام . ملك سلاطين الحبشة ، وصاحب النواب بالمملكة النجاشية ؛ إلى الإمام الشريف العالي الأوحدي السلطان الملكي الظاهر جقمق ، سلطان المسلمين والإسلام بمصر والشام ، سيد الأنام ... قصدنا تجديد ما سبق من العهود من الملوك المتقدمين من بلادنا وبلادكم ... ليكون ذلك العهد مستمراً بلا انحراف ، والإتفاق بيننا وبينكم بلا خلاف ... وأنتم حفظكم الله عارفون ما يلزم الراعي من النظر في حال رعيته ، وأن الله يطالبه بذلك . وأبونا البطريرك وإخوتنا النصارى الذين هم تحت عز سلطانكم ومملكتكم الشريفة نفر قليل جداً ، ضعفاء الحال مساكين في كل الجهات ، ولا يمكن أن يكونوا قدر قيراط من المسلمين القاطنين بإقليم واحد من بلادنا . وأنتم حفظكم الله ليس يخفى عليكم ما في بلادنا الواسعة من المسلمين تحت حكمنا ، ونحن لهم ولملوكهم مالكون ، ولم نزل نحسن إليهم في كل وقت وحين ... وملوكهم عندنا بالتيجان الذهب راكبون الخيل المسومة ... وليس يخفى عليكم ولا على سلطانكم أن بحر النيل ينجر إليكم من بلادنا ، ولنا الإستطاعة على أن نمنع الزيادة التي تروي بلادكم ... ولا يمنعنا من ذلك إلا تقوى الله والمشقة على عباد الله . وقد عرضنا على مسامعكم ما ينبغي إعلامه ؛ فاعلموا أنتم بما يلزمكم ، وبما يلقي الله في قلوبكم ، ولم يبق لكم عذر تبدونه ... »[1] .

هذه رسالة ملك الحبشة إلى السلطان جقمق سنة ١٣٤٤ ؛ ومنها نستطيع

---

(١) السخاوي : التبر المسبوك في ذيل السلوك ص ٦٧ - ٧١ .

أن نخرج بالمعاني الآتية : أولاً حرص ملوك الحبشة على عدم قطع علاقاتهم مع مصر قطعاً تاماً . ثانياً تعمد ملك الحبشة إظهار قوته وقدرته على إلحاق الأذى بالمسلمين في بلادهم ، وأنه إذا كان ممتنعاً عن ذلك ، فليس خوفاً من سلطان مصر ، وإنما رغبة في الاحتفاظ بحسن العلاقات معه . ثالثاً جمع ملك الحبشة في رسالته بين أسلوب التهديد وأسلوب الترغيب ، فلوح بقدرته على تحويل مجرى نهر النيل ، وذكر أن السلطان لم يبق له عذر بعد ذلك ، فإذا لم يحسن معاملة المسيحيين في بلاده فعليه أن يتحمل النتائج ... وفي الوقت نفسه أرفق ملك الحبشة برسالته السابقة هدية للسلطان جقمق عبارة عن سبعين جارية وطشت وإبريق من ذهب وسيف مسقط من ذهب وحياصه وبناد ومهاز . وربما كانت هذه الهدية في حد ذاتها عاملاً مخففاً من عنف بعض عبارات الرسالة ، فاكتفى السلطان جقمق برفض طلبات ملك الحبشة ، وإن كان رد على هديته بهدية طيبة ، فيها سرجان من ذهب وشقق مذهبة ، وطائر مجوف مصنوع من البلور ، وقطع من الجوخ والصوف الملون ، وكمية من الزيت الطيب ... وحمل رسالة جقمق وهديته مبعوث خاص إلى ملك الحبشة هو يحيي بن أحمد [1] .

ويبدو أن ملك الحبشة استاء من رد جقمق ، فحجز رسوله عنده ، وأمر بقتل سلطان عدل الإسلامية — وهو شهاب الدين أحمد — في حضرة رسول السلطان . ولما بلغ السلطان جقمق ذلك ، استحضر بطريرك الأقباط فضربه وهدده بالقتل ؛ فأسرع البطريرك إلى كتابة رسالة إلى ملك الحبشة يحكي ما حل به من هوان ، ويطلب منه الإفراج فوراً عن رسول السلطان . فاستجاب ملك الحبشة أخيراً لذلك [2] .

ومن الواضح أن دولة المماليك كانت في ذلك الوقت — قرب منتصف القرن الخامس عشر للميلاد — تعاني كثيراً من المتاعب التي تعانيها كل دولة في خريف عمرها ؛ فانتاب الخلل جهاز الحكم ، وكثرت ثورات المماليك

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ .　　(٢) نفس المرجع ، ص ٧٢ .

الجلبان ، واضطربت أطراف الدولة بالحركات الانفصالية ، وامتلأت أنحاء الدولة بالتيارات المناوئة ، وازداد خطر الإمارات التركمانية على حدودها الشمالية . . . كل ذلك في الوقت الذي ما فتئت القوى الأوربية المسيحية تفكر في الثأر لنفسها[1] . لذلك وقف السلطان جقمق موقفاً سلبياً من ملك الحبشة ، وخاصة لأن موقع الحبشة الجغرافي كان يجعل الخطر بعيداً عن متناول يد السلطان . وإذا كان المسلمون بالحبشة لم يكفوا عن طلب النجدة من سلطان المماليك في مصر ، فإن الظاهر جقمق اكتفى بأن أرسل رسولاً — هو مثقال الحبشي — إلى سلطان عــدل ينصحه بمصانعة ملك الحبشة والبعد عن التطرف في سياسته معه ، حرصاً على سلامة مملكته .

وهكــذا دأب سلاطين المماليك في مصر في أواخر أيام دولتهم على غض النظر عما كان يأتيه ملوك الحبشة من أعمال استفزازية . من ذلك أنه حدث سنة ١٤٤٩ م (٨٥٣ هـ) أن حضر إلى مصر قاضي سواكن وأخبر السلطان جقمق أن زره بن يعقوب أعـد أسطولاً ضخماً من مائتي سفينة لغزو الحرمين والسيطرة على شواطئ الحجاز ، فضلاً عن تصميم ذلك الملك على قطع ماء النيل عن مصر . ومع ذلك استمر سلاطين المماليك في ذلك الدور يحسنون استقبال سفراء ملوك الحبشة وحجاجهم ، وهي السفارات التي تكرر وصولها ، والتي أشرنا إلى بعضها في عهـد السلطان الأشرف قايتباي والسلطان قانصوه الغوري .

والواقع أنه بعد أن فشل مــلوك الحبشة من ناحية وحكام القوى الأوربية المسيحية من ناحية أخرى في التغلب حربياً على دولة المماليك ، لم يبق أمامهم جميعاً سوى أمل واحد هو القضاء على تلك الدولة وإهلاك مصر وأهلها عن طريق حرمانهم من ماء النيل . ولم تكن هـذه الفكرة — التي ازدادت رسوخاً في أواخر العصور الوسطى — جديدة ، وإنما ترجع جذورها إلى مدى عميق يمتد إلى عـدة قرون سابقة[2] . وقد ورد في

(١) سعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكي في مصر والشام ، ص ١٧٢ وما بعدها .

(٢) Langer (W) : The Diplomacy of Imperialism, p. 103.

بعض الحوليات العربية التي ترجع إلى القرن الثالث عشر أن ملك الحبشة هو المسؤول فعلا عن الشدة المستنصرية العظمى التي ألمت بمصر زمن الخليفة المستنصر الفاطمي ، لأن ملك الحبشة هو الذي قطع ماء النيل عن مصر، ولم يعدل عن رأيه ويسمح بتدفق مياه النيل مرة أخرى إلا تحت ضغط البطريرك القبطي . وتردد هذا الرأي على نطاق أوسع فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر، فذكر الراهب جور دانوس سنة ١٣٣٠ أن سلطان مصر كان يدفع إتاوة للأحباش حتى يسمحوا بجريان ماء النيل إلى مصر . وحوالى نفس الوقت ذكر ماريجونوللي أنه في استطاعة الأحباش أن يحبسوا ماء النيل عن مصر « وعندئذ تتعرض مصر للهلاك » . وفي سنة ١٣٨٤ ذكر سيمون سيجولي أنه إذا فتح ملك الحبشة مجرى نهر معين في بلاده ، فإنه « يغرق القاهرة والاسكندرية وجميع أراضي مصر ... »[١] .

وإذا كان طريق الاتصال بين الحبشة والغرب الأوربي ظل صعباً طوال العصور الوسطى ، بما حال دون قيام الطرفين بعمل مشترك ضد مصر ، فإن تلك الصعوبة بدت في طريقها إلى الزوال عندما توصل البرتغاليون إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح . وفي الصدام الذي نشب بين البرتغاليين والمماليك عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر ، برزت الحبشة لتؤيد جهود البرتغاليين ، وتبدي استعدادها للوقوف إلى جانبهم ضد المسلمين . ويقال إن ملكة الحبشة في أوائل القرن السادس عشر – وهي الملكة ميلانة – بادرت بإرسال رسالة سنة ١٥١٠ م إلى عمانوئيل ملك البرتغال ، حملها إليه رجل أرمني إسمه ماتيو ؛ جاء فيها : « السلام على عمانويل سيد البحار وقاهر المسلمين الكفرة ... وصلتنا رسالة من قائد اسطولكم في بحر الهند يطلب تزويده بالعمال والجند . ونحن على استعداد لإمداده بما يشاء ، حيث أنه يحارب في الهند ليدافع عن عقيدة المسيح . كذلك بلغنا أن سلطان مصر قد جهز جيشاً كبيراً لمحاربة قواتكم ؛ ونحن على استعداد

(١) Idem : p.p. 104 - 105.

لمنازلة أولئك الكفرة ، وإرسال أعداد كبيرة من جنودنا إلى البحر الأحمر ومكة وجدة والطور ، لنقضي قضاء تاماً على الكفار ... ونبعث لكم مع رسولنا صليباً مصنوعاً من قطعة حقيقية من صليب الصلبوت الذي صلب عليه يسوع الرب ؛ كما أننا على استعداد لتقوية أواصر المحبة بيننا وبينكم عن طريق تزويج أبنائنا من بناتكم والعكس ... إن بلادنا داخلية بعيدة عن شاطئ البحر ، وليس لنا أساطيل ، ولكننا على استعداد لإمدادكم بالرجال والمؤن . وإذا جهزتم ألف سفينـــة حربية ، فإننا على استعداد لتقديم الرجال المقاتلين اللازمين لها ... »[1] .

وهكذا وجد الأحباش حليفاً قوياً في البرتغاليين الذين اكتشفوا طريق رأس الرجاء الصالح ، ووصلوا إلى بحر الهند ، وأجمع الحليفان على مواجهة العدو المشترك ، ممثلاً في دولة المماليك . ولم يلبث ألبوكرك — مؤسس قوة البرتغاليين في الشرق (١٤٥٣ — ١٥١٥) — أن أخذ يفكر جدياً في تحويل مجرى نهر النيل ، فأرسل إلى الملك عمانويل طالباً إمداده بعمال من ذوي الخبرة في قطع الصخور . وذكر ألبوكرك في رسالته إلى الملك عمانويل إن ملك الحبشة « شديد الرغبة في إنجاز هـذا المشروع لولا افتقاره إلى وسائل التنفيذ ، وإذا تم ذلك فإن البلاد المصرية ستهلك تماماً ...!! »[2] وإذا كان الموت لم يمهـل ألبوكرك طويلاً ليواصل التفكير في مشروعه ، فإن خليفته سوارز أدرك أنه في حاجة إلى معونة ملك الحبشة للاستيلاء على جدة ، بل للقضاء على دولة المماليك قضاءً تاماً . لذلك أرسل مبعوثاً إلى بلاد الحبشة طالباً معونتها لتنفيذ مشروعه الكبير ضد مصر[3] .

على أن الفتح العثماني لمصر ، وسقوط دولة البرين والبحرين — وهي دولة المماليك التي ملكت بر مصر وبر الشام وأطلت عـــلى البحرين المتوسط والأحمر — في قبضة السلطان سليم العثماني سنة ١٥١٧ ؛ جاء إيذاناً بمرحلة جديدة في التاريخ . ولعدة قرون تالية ، لم تعد لمصر سياسة خارجية مستقلة ، تتصرف بوحيها تجاه الحبشة أو غير الحبشة من القوى الخارجية ، وإنما كان عليها أن تسير في فلك السياسة العامة للدولة العثمانية .

(١) Kammerer : La Mer Rouge, Tome 2, p.p. 254 - 255.

(٢) Langer : op. cit., p. 105.

(٣) Kammerer : La Mer Rouge, 2, p. 265.

(١٣)

الفيّوم في العصور الوسطى من الفتح العربي حتى الغزو العثماني

يبدأ تاريخ مصر في العصور الوسطى بالفتح العربي سنة ١٩ هـ (٦٤٠ للميلاد) وهو الفتح الذي أدى إلى تغيير شامل في أوضاع المجتمع المصري ، لما ترتب عليه من انتشار الإسلام من ناحية وتعريب البلاد من ناحية أخرى ، وما صحب هذا وذاك من نظرة جديدة إلى الحياة في ظل مثل وغايات وعقائد وتقاليد تختلف إلى حد بعيد عما كان مألوفاً في العصور السابقة .

ولا نريد في هذا البحث الموجز أن نتعرض لحوادث الفتح العربي لمصر ، وإنما سنحاول دائماً أن نحرص على وحدة الموضوع ملتزمين هدفنا الأساسي وهو الفيوم ، فنقول ان عزلة إقليم الفيوم النسبية عن وادي النيل ، وموقع هذا الإقليم في الصحراء الغربية تحيط به الرمال بحيث لا يربطه بوادي النهر الرئيسي إلا خيط متين من ماء النيل ... هذا الوضع أدى بإقليم الفيوم إلى أن يكون بمنأى عن الطريق الرئيسي الذي سلكته الجيوش العربية عندما مضت في سبيلها تخضع دلتا النيل وصعيده .

ويقال إن الفيوم ظلت سنة كاملة لا يعلم المسلمون بمكانها بعد أن تم لهم فتح مصر . وكان أن ظلت كذلك حتى أتى رجل فذكر الفيوم للمسلمين ، وعندئذ أرسل عمرو بن العاص معه ربيعة بن حبيش بن عرفطة الصرفي . فلما سلكوا في الجابة لم يروا شيئاً ، فهموا بالإنصراف وعندئذ قال لهم الرجل « لا تعجلوا ! سيروا ! فما كان كذّب فما أقدركم على ما أردتم » . وما كاد المسلمون يسيرون قليلاً حتى ظهر أمامهم سواد الفيوم .

ويبدو أن المسلمين توقعوا مقاومة من أهل الفيوم فهاجموا الإقليم ، ولكن سرعان ما اتضح لهم أن أهل الفيوم مسالمون ، فألقوا ما بأيديهم عندما واجهوا المسلمين [1] وبذلك دخلت الفيوم دائرة التطور الجديد الذي مرت به مصر بأكملها في ظل العروبة والإسلام .

الفيوم في كتابات العرب :

ولم يلبث إقليم الفيوم بسواد أرضه وخصوبته وكثرة خيراته ان استرعى أنظار العرب ، فاهتموا بأمر الفيوم اهتماماً خاصاً ، الامر الذي أدى بذلك الإقليم إلى أن يشهد نشاطاً واسعاً في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلاً عن العلمية والدينية .

وقد ظهر ذلك الاهتمام في الكتابات العديدة التي كتبها مؤرخو العرب وجغرافيوهم . من ذلك ما يقوله المقريزي « ليس بالدنيا أنفس منه (إقليم الفيوم) ولا أخصب ولا أكثر خيراً ولا أغزر أنهاراً . ولو قايسنا بأنهار الفيوم أنهار البصرة ودمشق لكان لنا بذلك الفضل . ولقد عد جماعة من أهل العقل والمعرفة مرافق الفيوم وخيرها فاذا هي لا تحصى » [2] . أما القلقشندي فقال عن عمل الفيومية أنه « من أعظم الأعمال وأحسنها عمارة . كثير البساتين ، غزير الفواكه ، دار الارزاق ... » [3] وروى اليعقوبي أنه في الأزمنة السالفة كان يقال : « مصر والفيوم » وذلك « لجلالة الفيوم وكثرة عمارتها » . وذكر المقدسي أن الفيوم بـــلد جليل ، به قرى سرية تسمى الجوهريات . أما الادريسي فقال في نزهة المشتاق إن الفيوم مدينة كبيرة ذات بساتين وأشجار وفواكه وغلات . وكذلك قال ياقوت الحموي في معجم البلدان أن أرض الفيوم زرعت النخيل والبساتين « فصارت أكثر ولاياتها كالحديقة ... » .

---

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، ص ١٦٩ . المقريزي : المواعظ ج ١ ص ٢٤٨ .
(٢) المقريزي : المواعظ ، ج ١ ص ٢٤٨ .
(٣) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٣٩٧ .

ومع أنه من المعروف أن لفظ الفيوم معرب عن بيوم — وهي كلمة مصرية قديمة ، معناها قاعدة بلاد البحيرة —[1] ، إلا أنه ثمة تفسير في المصادر العربية لأصل لفظ الفيوم . فالمسعودي في كتابه مروج الذهب يقول أن معنى الفيوم « ألف يوم » . ويفسر الكتّاب العرب اشتقاق هذا اللفظ في قصة يغلب عليها الخيـــال ، خلاصتها أن يوسف الصديق عليه السلام تقدم به العمر حتى جاوز المائة سنة ، وهو ما زال محتفظاً بمكانته ومنزلته عند فرعون ، الأمر الذي كان يثير حفيظة بعض الوزراء وحسدهم ، فقال بعضهم لفرعون « أن يوسف قد ذهب علمـــه وتغير عقله ونفدت حكمته ... » ولكن فرعون لم يعجبه هذا القول فعنفهم وقال لهم « هاتوا ما شئتم من أي شيء أختبره به » . وكانت الفيوم عندئذ تدعى الجوبة ، وكانت مصالة ماء الصعيد — أي مكان المصل والرشح الذي ينصرف إليه فضول الماء والزائد منه — فقال وزراء فرعون له « سل يوسف أن يصرف ماء الجوبة عنها ويخرجه منها ، فتزداد بلداً إلى بلادك وخراجاً إلى خراجك » . فلما أبلغ فرعون يوسف برغبته في تعمير الفيوم ، أمر يوسف العمال بحفر ثلاثة خلج ، استطاع عن طريقها أن يصرف الماء الراكد إلى الصحراء ، ويجلب إلى الإقليم ماء النيل الجاري عن طريق خليج المنهى . ثم أمر يوسف الصديق أمر الفعلة فقطعوا ما كان في الجوبة من القصب والحلفاء ، وبذلك استصلح أرض الفيوم في سبعين يوماً . فلما رأى فرعون ما أنجزه يوسف في تلك الفترة القصيرة ، نظر إلى وزرائه وقال « هذا عمل ألف يوم » فأطلق عليها إسم « الفيوم »[2] .

وتمضي الأسطورة للتدليل على ثروة الفيوم ووفرة خيراتها ، فتحكي أن يوسف طلب من فرعون أن يأتي من كل كورة من كور مصر بأهل بيت ينزلهم الفيوم ويأمرهم ببناء قرية لأنفسهم . فصار بالفيوم ثلثمائة وستين قرية — بعدد أيام السنة — وقامت كل ضيعة أو قرية منها بكفاية مصر بأكملها

(١) محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، قسم ٢ ج ٣ .

(٢) ابن عبد الحكم : كتاب فتوح مصر — ص ١٢ ، ١٣ .

يوماً واحداً إذا انقص النيل ووقع الجوع بأرض مصر ومعنى هـذا أن الفيوم صار باستطاعتها أن تمون مصر السنة كلها[1] .

ويعرف الخليج الذي يمـد الفيوم بماء النيل بالمنهى أو البحر المنهى ، وهو الذي نسب إلى يوسف الصديق فعرف ببحر يوسف . ويمتد من النيل إلى مدينة البهنسا ثم إلى قرية اللاهون حتى يصل إلى إقليم الفيوم فينبث في نواحيه . وقد وصف الكتّاب العرب هذا النهر بأنه من أغرب أنهار الدنيا لكثرة ما به من تماسيح . وعلى ضفتي البحر المنهى أو بحر يوسف تقع مدينة الفيوم ذاتها ، وهي « حسنة الأبنية ، زاهية المعالم ، بها الجوامع والربط والمدارس ، وهي راكبة على الخليج المنهى من جانبيه ، وهو يخترق وسطها » . ويصب هـذا الخليج في بحيرة الفيوم المعروفة باسم « البركة » وهي مشهورة بأسماكها . وهـــذه البركة ذات الماء الحلو يحكمها من جهة الصحراء بناء أو سد محكم ، دقيق الهندسة يعلو خمسة عشر ذراعاً . ويرد هذا البناء الذي يصل إليه من النيل في البحر المنهى ، وبذلك يحول دون خروجه في المنخفض الصحراوي الذي يقع خلفه .

ومن مصادرنا الأساسية لدراسة أحوال الفيوم في العصور الوسطى كتاب تاريخ الفيوم للنابلسي ، الذي أمره السلطان الصالح نجم الدين أيوب بالنظر في إقليم الفيوم سنة ٦٤١ هـ ، فألف كتابه هذا وضمنه كثيراً من المعلومات الطريفة عـن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ونفى القصة السابقة التي تنسب تعمير إقليم الفيوم وحفر بحـــر يوسف إلى يوسف الصديق وقال « لعمري لو كان هـذا الأمر جرى لضرب في قصصه الواردة في القرآن بحصة . والله تعالى أعلم بالغيب »[2] .

ومهما يكن من أمر ، فان أهمية الفيوم أخذت تزداد بعد الفتح الإسلامي لمصر ، فبعد إن كانت قسماً صارت كورة ثم عملاً فكشوفية مما يشهد على مدى ما صار لها من مكانة في مصر الإسلامية .

(١) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٣ ص ٣٩٧ . المقريزي : المواعظ ، ج ١ ص ٢٤٦ .
(٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٤ .

الوضع السياسي للفيوم :

اتضح للعرب منذ إن تم لهم فتح مصر أن إقليم الفيوم بالذات له وضع خاص نظراً لطبيعته وموقعه في حضن الصحراء الغربية من ناحيــة ، ثم لثروته ووفرة خيراته من ناحية أخرى . ولذا نجـــد إقليم الفيوم يحتل مكانة خاصة بذاتها في التنظيم الإداري الذي وضعه العرب لمصر . ومن ذلك ما يقال من أن الخليفة عمر بن الخطاب ترك في مصر عنـــد وفاته أميرين ، أحدهما عمرو بن العاص في الدلتا والآخر عبدالله بن سعد بن أبي سرح في الصعيد ، « وقيل إنمــا كان عمر بن الخطاب ولّـى عبدالله بن سعد من الصعيد الفيوم »[1] ولما طلب عمرو بن العاص من الخليفة عثمان أن تكون له مصر كلها وأن يعزل عبدالله بن سعد عن الصعيد ، رفض عثمان وكتب إلى عبدالله بن سعد يؤمره على مصر كلها ، فجاء كتاب الخليفة إلى عبدالله وهو بالفيوم بقرية منها تدعى دموشة ، ممــا يدل على أن عبدالله بن سعد ابن أبي سرح اختار الفيوم لإقامته سنة ٢٥ هـ[2] .

وهكذا ظلت أهمية الفيوم تتزايد يوماً بعد يوم في ظل الحكم الإسلامي ، وبعد ان كان هناك كاشفان أحدهما للوجه القبلي والآخر للوجه البحري ، خصص كاشف ثالث للفيوم منذ عهد السلطان الظاهر برقوق ، وأضيف إلى كاشف الفيوم عمــل البهنسا ، ومعنى ذلك أن إقليم الفيوم صار على قدم المساواة مع كل من الوجهين البحري والقبلي ، وبعبارة أخرى فان البلاد غدت مقسمة إلى ثلاثة أقسام إدارية كبرى هي الوجه البحري والوجه القبلي والفيوم . وكان يختار لمنصب كاشف الفيوم أحــد كبار الأمراء من رتبة الطبلخاناه ، ويخاطب في المكاتبات الرسمية بأوفر عبارات الاحترام والتقدير[3] .

---

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر ص ١٧٣ .

(٢) نفس المرجع والصفحة كذلك ابن تغري بردى : النجوم الزاهرة ج ١ ص ٧٩ .

(٣) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٢٥ ، ج ٨ ص ٢٢١ ، ٢٢٩ ، ج ١٠ ص ٣٧٤ ، ٣٨٠ .

ويبدو أن الفيوم قامت بدور بارز في الأحداث السياسية في العصور الوسطى جعل حكام مصر يجعلونها دائماً موضع نظرهم واهتمامهم. ذلك أن حصانة الفيوم الطبيعية، وقد بدت كالواحة في قلب الصحراء، جعلها ملاذاً لكثير من الفارين من وجه السلطة أو من الطامعين في السلطة. ومن الواضح أن الفيوم بموقعها الحصين من ناحية، ووفرة خيراتها من ناحية ثانية، وبعدها غير القاصي عن قلب البلاد من ناحية ثالثة كانت تمثل نقطة ارتكاز لأي ثائر فار من وجه السلطة، أو طموح يرغب في القيام بحركة استقلالية.

من ذلك أن مروان بن محمد بن مروان بن الحكم – آخر خلفاء بني أمية – فر من وجه العباسيين الذين نجحوا في انتزاع الخلافة لأنفسهم من الأمويين – فظلوا يطاردونه إلى الموصل فحران فدمشق، فلم يجد أخيراً باباً أمامه سوى مصر، ولم يجد في مصر أحصن من الفيوم، ولكن العباسيين لحقوا به وقتلوه في قرية بوصير من أعمال الفيوم في ذي الحجة سنة ١٣٢ هـ[١].

وفي حوادث الفتح الفاطمي لمصر في أوائل القرن الرابع للهجرة لعبت الفيوم دوراً بارزاً. ذلك أن قيام الجيوش الفاطمية بغزو مصر من ناحية برقة والغرب، جعلهم يتطلعون إلى الفيوم لاتخاذها نقطة ارتكاز للسيطرة على باقي البلاد. من ذلك أن الخليفة المهدي الفاطمي جهز العساكر من افريقية سنة ٣٠١ هـ. وسيرها مع ولده أبي القاسم إلى الديار المصرية، فاتجهت الجيوش الفاطمية إلى برقة ومنها إلى الاسكندرية فامتلكوها في ذي الحجة ثم قطعوا الصحراء من الاسكندرية إلى الفيوم مباشرة ليسيطروا عليها[٢]. ولما فشلت تلك الحملة الفاطمية، جدد الفاطميون المحاولة سنة ٣٠٧ هـ فأتت جيوشهم من برقة ليحتلوا الاسكندرية حيث أقام أبو القاسم إبن الخليفة المهدي الفاطمي، وهناك « اجتمع إليه عدد يجل عن الاحصاء،

---

(١) المسعودي: مروج الذهب ج ٢ ص ٢٠٧. ابن الاثير: الكامل في التاريخ ج ٥ ص ١٦١ الاصفهاني: الاغاني ج ٤ ص ٩١، ٩٢.

(٢) ابن الاثير: الكامل: حوادث سنة ٣٠١ هـ.

وبهم سار نحو الفيوم والاشمونين » حتى تمكن الفاطميون من اقتحام الفيوم عنوة سنة ٣٠٧ هـ . وسرعان مـا غدت الفيوم مسرحاً لقتال عنيف بين القوات العباسية والقوات الفاطمية ، عندما أتت الجيوش العباسية مسرعة بقيادة مؤنس الخادم لتهاجم جيوش الفاطميين وخاصة الفيوم . ويبدو أن حصانة موقع الفيوم ساعدت الفاطميين على الصمود فيها ، فـلم تتمكن الجيوش العباسية من زحزحتهم عنها إلا عندما حلت الهزيمة بالاسطول الفاطمي عند رشيد والاسكندرية ، وعندئذ وجـد أبو القاسم الفاطمي نفسه في عزلة ، ففضل الانسحاب من الفيوم والعودة إلى شمال افريقية عبر برقـة سنة ٣٠٩ هـ (٩٢١ م)[١] .

ومرة أخرى تطلع الفاطميون إلى إقلـيم الفيوم عندما غزوا مصر سنة ٣٢١ هـ . واستمرت الغزوة الفاطمية تلك المرة ثلاث سنوات (٣٢١ — ٣٢٢ هـ) ولكن محمد بن طغج الأخشيد صمـد لهم وانتصر عليهم ، رغم ثورة بعض الزعماء المصريين وانضمامهم إلى الجيش الفاطمي . ولم يسع هؤلاء الثوار في نهاية الأمر سوى الاستيلاء عـلى الاسطول المصري في الفيوم واستخدموه في الهرب إلى الاسكندرية ومنها فروا إلى برقة[٢] .

وإذا كانت الفيوم بحكم موقعها البعيد نسبياً عن عاصمة البلاد قد جعلها مطمعاً للغزاة من الخارج — وخاصة من جهة الغرب — فان هـذا الموقع ذاته جعل بعض الحـكام يفكرون في التخلص من منافسيهم وخصومهم بنفيهم إلى الفيوم حيث يستريحوا من شرهم وفي الوقت نفسه يكونون على مقربة من بصرهم . من ذلك مـا جاء في المصادر من أن السلطان الناصر محمد بن قلاون — سلطان المماليك في مصر — أمر سنة ٧٣٨ هـ . بتسفير علي ومحمد ابني داود بن سليمان بن داود بن العاضد — آخر الخلفاء الفاطميين —

(١) ابن عذارى المراكشي : البيان المغرب ج ١ ص ٢٠٥ ، ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٣ ص ١٩٦ .

(٢) السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٩٩ .

إلى الفيوم يقيمون به[1] . ويفهم مما ذكره المقريزي وأبو المحاسن أنه كان هناك حبساً بالفيوم في عصر سلاطين المماليك ، استخدموه في حبس خصومهم من الأمراء المناوئين لهم . وقد حدث سنة ٧٩٢ هـ أن أوعز أحدهم إلى والي الفيوم بقتل مجموعة من كبار الأمراء المسجونين في حبس الفيوم فالقى عليهم حائطاً قتلهم أجمعين ، وأحضر قاضي الفيوم وأشهده على محضر مفتعل بأن حائطاً سقط على الأمراء المحبوسين قتلهم وماتوا تحت الردم[2] .

ومن ناحية أخرى فانه يبدو أن كثيراً من العناصر الناقمة على الحكم في تلك العصور كانت تؤثر الالتجاء إلى الفيوم . من ذلك ما يقال من أن الأمير فاتك الأخشيدي – وكان أكبر مماليك الأخشيد – أنف من أن يخضع لكافور الذي استأثر بحكم البلاد بعد وفاة الأخشيد ، فآثر الأمير فاتك أن يعتزل في الفيوم حيث يوجد اقطاعه ، وأقام في الفيوم سنة ٣٥٠ هـ . وإن كان لم يلبث ان عاد إلى مصر بسبب مرضه[3] . كذلك حدث في عصر المماليك سنة ٧٨٥ هـ . ان دبرت مؤامرة لعزل السلطان الظاهر برقوق وقتله ، وإحلال الخليفة العباسي محله ، ورسمت الخطة على أساس الفرار بالخليفة إلى الفيوم في حالة فشل تنفيذها[4] .

على أن جميع القلاقل السياسية التي تعرضت لها الفيوم في العصور الوسطى لم يكن مصدرها خارجياً فحسب ، وإنما كان هناك قسم داخلي لا يستهان به ، أتى من ناحية سكان ذلك الإقليم ، وخاصة من قبائل الاعراب الذين استوطنوه ووجدوا في بيئته ما يناسبهم ويتفق وحياتهم البدوية . من ذلك ما يرويه المؤرخ أبو المحاسن من أن مزاحم بن خاقان والي مصر في القرن الثالث الهجري حرص على قمع أهل الفساد وتوطيد الأمن والنظام في البلاد ، فقامت الثورة ضده في إنحاء متفرقة من البلاد ،

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ، ج ١٤ ، ص ١٨٠ .
(٢) المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٧٩٢ هـ. ابو المحاسن: النجوم الزاهرة ج ١٢ ص١٢١.
(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٣٢٩ هـ.
(٤) المقريزي : السلوك ، ج ٣ حوادث سنة ٧٨٥ هـ.

ولكنه صمد لها ، ونجح في إخماد الثورات بالوجه البحري . ثم « خرج إلى الفيوم وقاتل أهلها ، ووقع له بها حروب كثيرة ، وقتل منهم أيضاً مقتلة عظيمة وأمعن في ذلك »[1] .

أما عن ثورات العربان فكانت عديدة في مختلف نواحي البلاد وخاصة أواخر العصور الوسطى . ذلك أن العربان ظلوا في المناطق التي استقروا فيها – وخاصة في البحيرة والشرقية والفيوم – يمثلون عنصر اضطراب واخلال بالامن والنظام وعدوان على الأهالي الآمنين من ناحية وثورة ضد الحكومة في العاصمة من ناحية أخرى . من ذلك ما قام به العربان من ثورة سنة ٦٥١ هـ عند قيام دولة المماليك ، إذ أنفوا من الخضوع للمماليك ووصفوهم بأنهم عبيد خوارج ، فاجتمعوا بزعامة أميرهم حصن الدين ثعلب ووفدت عليه وفودهم « من أقصى الصعيد وأطراف بلاد البحيرة والجيزة والفيوم »[2] . وفي هذه الثورة نادى العربان « نحن أصحاب البلاد ، وأحق بالملك من المماليك ، وقد كفى اننا خدمنا بني أيوب ، وهم خوارج خرجوا على البلاد »[3] . ولكن السلطان المعز ايبك استطاع أن يقضي على ثورتهم .

ومرة أخرى حدث سنة ٧٨٥ هـ ان ثار سلام بن التركية وجمع عليه كثيراً من العربان ، ونهب نواحي الفيوم ، ولحق به بعض المتمردين على السلطنة »[4] .

ولكن سلطنة المماليك لم تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك الحركات ، ودأبت على إرسال التجريدات بين حين وآخر إلى الفيوم – وغير الفيوم من مراكز تجمع العربان – لإخضاعهم والحد من عبثهم . من ذلك ما حدث سنة ٧٣٧ هـ من كبس إقليم الفيوم لتأديب العربان فيه ، « ثم قدم والي

(١) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٢ ص ٣٣٧ سنة ٢٥٣ هـ.
(٢) المقريزي : السلوك ، ج ١ سنة ٦٥١ هـ.
(٣) نفس المرجع والصفحة .
(٤) المرجع السابق ج ٣ حوادث سنة ٧٨٥ هـ.

الفيوم وأمراء العربان وأحضروا ستين حمل سلاح ومائة فرس وغير ذلك » وكان دلك رمزاً للخضوع والطاعة [1] . كذلك حدث سنة ٧٨٠ ﻫ ان خرج الأمير اينال اليوسفي ومعه جملة من الأمراء على رأس جيش وفير لتأديب العربان في انحاء البلاد ، ثم « عادوا بعدما وصلوا على الفيوم وقد ساقوا أنعاماً كثيرة جداً » [2] .

وهنا نلاحظ أن العلاقة بين عرب الفيوم بالذات وبرقة كانت قوية والاتصال بينهما سهل عن طريق الصحراء الغربية . ويروي القلقشندي أنه لم يبق عاصياً على سلطنة المماليك في أيامه من زعماء العربان سوى جعفر ابن عمر ، « والجيوش في كل وقت تخرج إليه وقل أن تظفر منه بطائل . وآخر أمره ان ركب طريق الواح (الواحات) حتى خرج من الفيوم وطرق باب السلطان لائذاً بالعفو » [3] .

وإذا كان حكام البلاد قد فتحوا أعينهم على الفيوم ، وسارعوا إلى إخماد أية حركة ثورية انفصالية نشبت بين ربوعها ، فان هذا جعلهم من ناحية أخرى يبذلون عناية خاصة في اختيار من يولونه حكم الإقليم ، فضلاً عن محاسبة من يهمل منهم في اداء واجبه . ويروي المقريزي أنه حدث سنة ٧٩٩ ﻫ ان استحضر طيبغا الزيني والي الفيوم حيث عوقب في القاهرة عقاباً شديداً لمخالفات بدرت منه [4] .

الأوضاع الاجتماعية في الفيوم :

بالغ النابلسي في كتابه « تاريخ الفيوم » الذي ألفه في أواخر العصر الأيوبي في ذم طبيعة أهل الفيوم ، فاتهمهم بالميل إلى العزلة والانطواء على أنفسهم ، وأن الواحد منهم يقضي المدة الطويلة في بيته لا يغادر داره ،

(١) المقريزي : السلوك ج ٢ حوادث سنة ٧٢٧ ﻫ.
(٢) المصدر السابق ج ٣ حوادث سنة ٧٨٠ ﻫ.
(٣) القلقشندي : صبح الاعشى ج ٤ ص ٧١ (ويلاحظ ان القلقشندي توفي سنة ٨٢١ ﻫ.)
(٤) المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٧٩٩ ﻫ.

وأنهم لا يهتمون كثيراً بالأفراح والأعراس.. وقال عن هواء ذلك الإقليم أنه رديء غير صحي ، وعن مائه أنه بالغ الرداءة لركوده... حتى أغنام الفيوم قال عنها إنها رديئة اللحوم[1]...

على أن الباحث في الظروف التي أحاطت بالنابلسي عند ذهابه مكرهاً إلى الفيوم لدراسة أحوالها وإصلاح شؤونها تاركاً خلفه القاهرة ببريقها وجاهها ، لا يصعب عليه أن يكتشف ما في كلام النابلسي من مبالغات غير مقبولة . وربما بالغ النابلسي في ذكر مساوىء الإقليم ليظهر مدى تضحيته وتحمله للعنت والمشاق ، ومدى الظروف الصعبة التي كان عليه أن يعمل فيها ، هذا فضلاً عن المبالغة في قيمة الانجازات التي أتمها وقام بها . وقد ردد بعض الكتّاب فكرة أن هواء الفيوم غير صحي وبالغوا في هذه الفكرة ، ومن ذلك ما قاله ابن حوقل عن الفيوم انها غير « صحية الهواء ، ولا موافقة للطارىء عليها ولا للغريب النازل بها[2] كذلك ذكر المؤرخ أبو المحاسن في حوادث سنة ٣٥٠ هـ عند كلامه عن وفاة الأمير فاتك الأخشيدي أنه انتقل إلى إقطاعه بالفيوم « فلم يصح مزاج فاتك بالفيوم لوخامتها فعاد بعد مدة مريضاً إلى مصر ليتداوى »[3].

ولم يستطع النابلسي أن ينكر جمال الفيوم وكثرة خيراتها ودعة أهلها فقال عن مدينة الفيوم ذاتها أنه يطلق عليها اسم المدينة « وهي ذات شقين ، يمر بينهما بحر الفيوم ، فاذا انتهى البحر إلى قريب ثلثي العمارة منها ، لقي في وجهه جامعها المعقود على قناطر أربع يخرج منها الماء إلى بقية العمارة التي على حافتيه ثم إلى البلاد . وكل شق من هذين الشقين فيه أسواق وعمائر ودور ومساكن . والأسواق متصلة على التسقيف الذي على البحر المشار إليه ، فيها الحاكم والعدول والمدرسون ووكيل بيت المال ،

(١) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٩ - ١١ .
(٢) ابن حوقل : صورة الارض (طبعة بيروت) .
(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٣ ص ٣٣٩ ، ج ٤ ص ٥ .

والطبيب والجوامع والمساجد والمدارس والحمامات ، ودار الوكالة والبزازون والعطارون وكثير مما في المدن ... ويحف بهذه المدينة كثير من البساتين ، لها صورة الغوطة الحسنة للمقبل عليها من جميع جهاتها ، حسنة المرأى كثيرة المراعي ... يرتفق الفقراء الساكنون بها ارتفاق الساكنين بالأرياف لوجود الماء والكلأ والصيد في البر والبحر ، والاسترزاق في الحطب والبردى وما في معناه من المباح ... وهذه البلدة باردة الأسماء ، بارزة الأشجار كثيرة الثمار ، قليلة الأمطار . يشرب أكثر أهل البلدة من ماء البحر المار وسطها ... »[1]

ولا أدل على جمال الفيوم وطيبة جوها وصفاء طبيعتها ، من أن بعض السلاطين والملوك اختاروا أن يخرجوا إليها للراحة والنزهة والترويض . من ذلك ما يقال من أن حاكم مصر الملك العزيز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي خرج سنة ٥٩٥ هـ إلى الفيوم ليتلهى برياضة الصيد ، فرأى ذئباً فركض فرسه في طلبه حتى عثر الفرس وسقط العزيز عثمان على الأرض ، مما أدى إلى مرضه ثم وفاته بعد ذلك بالقاهرة[2] . والمعروف أن الملوك والأمراء كانوا يتخيرون أماكن النزهة وسرحات الصيد ، إذ لا داعي لأن يخرج ملك من القاهرة ليتنزه في مكان معروف بالوخامة وعدم نضارة الطبيعة . وممن أشارت إليهم المراجع أيضاً بالخروج إلى الفيوم كان الأمير قطب الدين أحمد بن الملك العادل أبي بكر بن أيوب ، أخو الملك الكامل محمد ، وقد مات بالفيوم سنة ٦١٩ هـ[3] .

وقد استمرت الفيوم متنزهاً لسلاطين مصر حتى أواخر العصور الوسطى ، وذلك على الرغم مما تعرض له هذا الإقليم أحياناً من أزمات وهزات اقتصادية . من ذلك ما يذكره ابن إياس من أن السلطان الأشرف قايتباي سافر إلى الفيوم ثلاث مرات أثناء سلطنته ، كانت أخراها سنة ٨٨٢ هـ

(١) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، حوادث سنة ٥٩٥ هـ.

(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٢٥٠ .

عندما دعاه الأمير خاير بك من حديد ليشاهد البستان الذي أنشأه ذلك الأمير هناك . وقد أقام السلطان قايتباي « هناك أياماً وهو في أرغد عيش على سبيل التنزه »[1] .

أما عن أهل إقليم الفيوم ، فقد وصفهم النابلسي « بأنهم أهل خير وسذج »[2] ويلاحظ أن صفة السذاجة هنا لا تنتقص من أهل الفيوم لأنها كانت الصفة الغالبة على أهل الريف في مصر في العصور الوسطى. ولا يخفى عنا أن النابلسي عندما وصف أهل الفيوم بالسذاجة ، إنما كان وافداً من القاهرة حاضرة البلاد حيث المستوى الفكري لعامة الناس لا بد وأن يكون مرتفعاً ، فكان طبيعياً أن يصف الناس في أي إقليم آخر يذهب إليه من إقاليم مصر بالسذاجة وهي صفة نسبية إذا قورنت بما كان عليه الناس بالقاهرة ، وحسب أهل الفيوم أن النابلسي — وهو الرجل الذي ذهب إلى بلادهم كارهاً — وصفهم بأنهم أهل خير .

وربما أساء إلى الفيوم وأهلها في العصور الوسطى انها بحكم موقعها وطبيعتها غدت أحياناً مأوى وملجأ للأشقياء وأهل الفساد ، يأوون إليها ويختفون بين جنباتها بعيداً عن نظر الحكام في العاصمة . وهؤلاء — وهم دخلاء أغراب — كانوا كثيراً ما يتسببون في الاساءة إلى أهل الفيوم من ذلك ما يرويه المقريزي من أن الدولة رأت سنة ٧٥٤ هـ دهم البلاد « التي يأويها أهل الفساد » ، فكبست البهنسا والفيوم من جملة البلاد التي كبسها الكشاف تعقباً لأهل الفساد[3] . وقد سبق ان روى المؤرخ نفسه في حوادث سنة ٦٣٨ هـ . أن خمسة أفراد من اللصوص تسربوا إلى المشهد النفيسي ليلاً وسرقوا من فوق القبر ستة عشر قنديلاً من فضة ، ولاذوا بالفرار إلى الفيوم حيث قبض عليهم[4] .

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور ، حوادث سنة ٨٨٢ هـ.

(٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢٦ .

(٣) المقريزى : السلوك ج ٢ ، حوادث سنة ٧٥٤ هـ.

(٤) نفس المصدر ج ١ ، حوادث سنة ٦٣٨ هـ.

ويبدو أن الحكام والسلاطين كانوا مسؤولين أحياناً عن سوء الأوضاع بإقليم الفيوم ، حيث أن بعضهم لم يكتف بأن يجعل من ذلك الإقليم منفى لخصومه ومحبساً وسجناً لأعدائه ، وإنما اختار أن يبعد إليه المرضى والمشوهين من القاهرة حرصاً على جمال العاصمة وحسن صورتها . ويروي المقريزي أن سلطان المماليك الناصر محمد أمر في سادس عشر من ذي القعدة سنة ٧٣٠ هـ بإخراج « من في القاهرة ومصر من الجذمى والبرصان بسكنى الفيوم »[١] .

أما عن التركيب السكاني لإقليم الفيوم في العصور الوسطى فيبدو أن الغلبة فيه كانت للعربان . ويقول النابلسي : « لما رسم لي بالنظر في بلاد الفيوم وعمارتها مررت عليه بلداً بلداً ، وعرفت ساكنيها ، ولولا خوفي من استشعارهم لأحصيتهم عدداً . فوجدت أكثر أهلها العرب ، وقد تقسموا فيها إلى الأفخاذ والشعوب ، وليس فيها من الحضر إلا النــــزر اليسير ، ولعلها البلدتان أو الثلاث »[٢] .

وقد سبق ان أشرنا إلى أن القبائل العربية عقب فتح مصر ، اختارت الاستقرار في الأقاليم ذات البيئــة القريبة من بيئتها الصحراوية ، وخاصة على حافة وادي النيل في الشرقية والبحيرة والجيزة والفيوم . ومن الثابت أن الفيوم غدت مقراً لبعض قبائل الفتــــح الأول ، وعلى رأسها قبائل بني كلاب ، وبني عجلان ، واللواتيين[٣] . وعندما فتح الفاطمون مصر في القرن الرابع الهجري فتحوا الباب أمام هجرة جماعات كبيرة من قبائل البربر المتعربة إلى مصر ، وهي القبائل التي كان الفاطميون قــد اعتمدوا عليها في إقامة دولتهم في شمال افريقية . واختار جزؤ كبير من هذه القبائل أن يستقروا في إقليم الفيوم بالذات . ومن هذا الخليط من العرب الأوائل والبربر والمتعربة وبدو الصحراء ، ظهر عنصر العربان الذين صارت

---

(١) المصدر السابق ، ج ٢ ، حوادث سنة ٧٣٠ هـ.

(٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٢ .

(٣) المقريزي : البيان والاعراب عما بارض مصر من الاعراب ص ٢٨ ، ٩٧ .

لهم الغلبة على إقليم الفيوم ، فسيطروا على القلة من الحضر سكان القرى . ولم يلبث ان غدا هذا الحضر اليسير تحت خفرهم ، يأخذون منهم الاجرة على ذلك من رزقهم ، ويقتطعون بهذا السبب قطعاً من أرضهم ، ويحملون إذلالهم من سننهم الجارية عليهم وفرضهم »[1] .

وان من يتصفح تاريخ مصر في العصور الوسطى يدرك مدى ما حل بالبلاد والعباد من أذى وخراب على أيـدي العربان ، وخاصة في الأقاليم التي كثر فيها أولئك العربان مثل الفيوم . فكثيراً مـا كان أولئك العربان يغيرون على القرى فيذبحون الفلاحين ذبح المواشي ، ويستولون على كل ما تصل إليه أيديهم من غلات وحيوانات[2]. ولم يجد السلاطين والحكام وسيلة لحماية رعاياهم من أذى العربان ، وكف أذاهم عن البلاد والعبـاد سوى إرسال التجريدات بين حين وآخر إلى مراكز تجمعهم ، ومنها الفيوم . من ذلك ما يقوله المقريزي في حوادث سنة ٧٠١ هـ « وفيها كثر فساد العربان بالوجه القبلي وتعدى شرهم في قطع الطريق ... واستخفوا بالولاة ومنعوا الخراج ، وتسموا بأسماء الأمراء ، ولبسوا الأسلحة وأخرجوا أهل السجون . فاستدعى الأمراء والقضاة والفقهاء واستفتوهم في قتالهم فأفتوا بجواز ذلك . فاتفق الأمراء على الخروج لقتالهم وأخذ الطرق عليهم لئلا يمتنعوا بالجبال والمفاوز فيفوت الغرض فيها ... وسار الأمير بكتاش أمير سلاح إلى الفيوم ... وضرب الأمراء على الوجه القبلي حلقة كحلقة الصيد ... فلم يتركوا أحداً حتى قتلوه ... ووقع الرعب في قلوب العربان حتى طبق عليهم الأمراء وجافت الأرض بالقتلى ... »[3]

ويعود المقريزي في حوادث سنة ٧٤٨ هـ فيقول وفيه قدم الخبر بكثرة فساد العربان بالصعيد والفيوم ، فخرج ابن طقزدمر ومعه خمسة أمراء طبلخاناه إلى الوجه القبلي . وخرج بكلمش أمير شكار في عدة أمراء إلى

(١) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٢ .
(٢) ابن حجر : انباء الغمر ج ١ ص ١٤٣ ، ٢٠١ ، ابن دقماق : الجوهر الثمين ص ١٦٩ .
(٣) المقريزي : السلوك ، ج ١ حوادث سنة ٧٠١ هـ.

الفيوم »[1] . ثم حدث سنة ٧٥٥ هـ ان خرج العربان « عن الطاعة ، وسفك بعضهم دماء بعض ، وقطعوا الطرقات ، وأخذوا أموال الناس ... فرسم بأن يتوجه الأمير باجك إلى الفيوم ... »[2] وكان يحدث أحياناً أن تقبض السلطة على شيخ العربان في إقليم معين وتقتص منه لفعل معين ، مثلما حدث سنة ٧٩٠ هـ عندما « سمر[3] علي بن نجم أمير عرب الفيوم ومعه عشرون رجلا ، ووسطوا[4] كلهم بسبب قتلهم محمد وعمر ابني شادي »[5] .

وهكذا لم يسلم الفلاحون من أذى العربان وبطشهم ، فكثيراً ما أغار العربان على القرى وفعلوا بالفلاحين « ما لا تفعله الخوارج ولا الكفرة »[6] . وقد تكررت هذه الاغارات بين حين وآخر في إقليم الفيوم حتى عدت « من سنن العربان الجارية »[7] .

أما عن الحياة الخاصة للفلاحين في الفيوم فكانت لا تختلف عن حياة إخوانهم في بقية أنحاء البلاد طوال العصور الوسطى . فالفلاح عاش مغبوناً ، يحيا حياته البسيطة مربوطاً إلى الأرض التي يفلحها ويفني حياته في خدمتها وليس له من خيراتها إلا القليل . لذلك لم يكن عجباً ألا يجد الفلاح ما يستر به عورته ، وأنه في أفخر مأكوله لا يأكل إلا الشعير والجبن القريش والبصل[8] ومن ناحية أخرى فان مشايخ العربان وصلوا في عصر سلاطين المماليك إلى درجة عظيمة من الثروة والغنى ، مما استتبع اقتناء الجواري والأتباع والإكثار من شــراء العبيد والخيول والبهائم[9] . كذلك تمسك

---

(١) المصدر السابق ، حوادث سنة ٧٤٨ هـ.
(٢) المصدر السابق ، حوادث سنة ٧٥٥ هـ.
(٣) التسمير هو دق اعضاء الجسم في لوح من الخشب بمسامير غلاظ .
(٤) التوسيط هو ضرب الجسد من وسطه بالسيف وفصله الى جزئين (انظر : سعيد عاشور المجتمع المصري ، ص ٩٩).
(٥) المقريزي : السلوك ، حوادث سنة ٧٩٠ .
(٦) ابو المحاسن : حوادث الدهور ، ج ٣ ص ٦٥٤ .
(٧) النابلسي : تاريخ الفيوم ، ص ١٣ .
(٨) الشربيني : هز القحوف في شرح قصيد ابي شادوف ، ص ٥٩ .
(٩) ابن حجر : الدرر الكامنة ، ج ٤ ص ٣٥٦ .

العربان بفكرة تعدد الزوجات والإكثار من الأبناء حتى أنجب أحد مشايخهم ثمانين ولداً[1] ويفهم من المصادر المعاصرة أن الإعرابي تمسك بحق الزواج ممن تروق له من بنات الفلاحين ، وإذا منع فلاح إبنته عمن يطلبها من الإعراب فمصيره القتل . وعلى عكس ذلك لم يسمح إعرابي لفلاح أن يتزوج من إبنته[2] .

الأحوال الاقتصادية لاقليم الفيوم :

أفاضت المصادر المعاصرة في وصف ثروة إقليم الفيوم وتنوعها في العصور الوسطى . ويروي النابلسي أن السلطان الصالح نجم الدين أيوب قام بزيارة ذلك الإقليم « فرآه ذا زروع وضروع وفياف ومروج ، ومزارع ومسارح ، ومناجح ومرائح ، بل ذا بساتين وأشجار وجنات تجري من تحتها الأنهار . ورأى خلد الله ملكه مياهه الجارية على الدوام ، وسلوكها منه تحت الوهاء وفوق الاكام ... » لذلك حرص كثير من حكام مصر المصلحين على رعاية ذلك الإقليم وصيانة ثروته الطبيعية . من ذلك أن السلطان الصالح نجم الدين أيوب عندما اكتشف بعض جوانب الخلل والإهمال في إقليم الفيوم ، أسرع بإرسال بطاقة على جناح طائر إلى القاهرة يستدعي النابلسي ، وأمره بإصلاح شؤون الإقليم ، وقال له : « هذه البلاد قد غفل عنها عمالها حتى ظهر إهمالها ، فأسلك فيها سبيل العدل والسداد ، وعف منها آثار الظلم والفساد[3] . »

ومن الواضح أن بحر المنهى الذي يمد الفيوم بماء النيل كان في حاجة دائمة لتطهيره وحفره بين حين وآخر لإزالة الطمي المتراكم في سبيله حتى لا يسد مجراه ، ولكن النابلسي يذكر أن هذا البحر تعرض للإهمال فبعد ان كان يجف كل سنة أربعة أشهر ويمد الفيوم ماؤه بقية السنة وهي

(١) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٣٦ .
(٢) سعيد عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، ص ٥٤ .
(٣) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢ ٣ .

ثمانية أشهر ، إذا بالحال ينعكس لإهمال حفره وعـدم العناية به ، فصار يجف ثمانية أشهر ويمده النيل أربعة أشهر . ويستشهد النابلسي على ذلك أنه لم توجد إشارة إلى حفره وتطهيره في الديوان مدة تزيد على مائة سنة . لذلك أمر السلطان الصالح أيوب بتطهير بحر المنهى وإزالة الطمى المتراكم فيه « ليرجع ماء النيل في إمداده البـلاد على عادته » وكان ان احتفر الصالح أيوب عند رأس البحر المنهى مجراً – أو ترعة كبيرة – تخترق إقليم الفيوم من شرقه إلى غربه ، وفتح من هذا البحر ٥٨ فوهة (مجرى) تسقي كل فوهة من هـــذه الفوهات ما تمر عليه من أراضي البلاد سقياً حكيماً . وأحصى النابلسي ما على هذا البحر وخلجه من سواقي وطواحين وذلك سنة ٦٤٢ هـ – فكانت كالآتي : –[1] .

٢٤٢	ساقية
٦	من أحجار المعاصر الدائرة بالماء .
٦	من أحجار الطواحين الدائرة بالماء .

وهناك من الشواهد ما يشير إلى إهتمام كثير من السلاطين بأمر إقليم الفيوم عن طريق العناية بجسوره وترعــه . من ذلك أن السلطان الناصر محمد بن قلاون ندب سنة ٧١٤ هـ الأمير بدر الدين بكتوت الشمسي للعناية بجسور الفيوم[2]. كذلك يفهم مما كتبه المؤرخون أن السلطان الظاهر برقوق عنى بتعمير جبـــال الشرقية بالفيوم ، واهتم بذلك الإقليم إهتماماً خاصاً[3] . وكان خليــج الفيوم من الخلجان السلطانية التي تتولى الدولة – لا المقطعون والمزارعون – الانفاق عليه وصيانته[4] .

وقد وضع نظام زراعي محكم لري أراضي إقليم الفيوم ، يتفق وموعد

(١) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٦ – ٧ .

(٢) المقريزي : السلوك ج ٢ حوادث سنة ٧١٤ هـ.

(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١٢ ، ص ١١٤ . المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٧٩١ ، ٨٠١ هـ. (تحقيق الباحث)

(٤) ابن مماتي : قوانين الدواوين ، ص ٢٢٩ .

الفيضان من ناحية وحاجة الأرض والزرع إلى الماء من ناحية أخرى . فكان خليج الفيوم يسد من عاشر هاتور حتى نهايته ، ويفتح من بداية كياك إلى عشرين منه ، ثم يغلق حتى عاشر طوبه ، ويفتح ليلة الغطاس حتى نهاية طوبه ، ثم يسد من أول أمشير حتى عشرينه وعندئذ يفتح حتى عاشر برمهات ويظل مفتوحاً حتى عاشر برموده[1] .

وعلى أنه رغم العناية التي بذلها بعض الحكام والسلاطين بإقليم الفيوم ، فإنه تعرض في كثير من الاحيان لهزات اقتصادية عنيفة ، إما بسبب خطورة ارتفاع الفيضان وما كان يترتب على ذلك من انقطاع الجسور وغرق الأراضي ، وإما بسبب إهمال الحكام والولاة وعدم حرصهم على صيانة مرافق الإقليم من ترع وجسور وغيرها . من ذلك ما حدث مثلا سنة ٧٢٤ ﻫ من ارتفاع فيضان النيل ارتفاعاً خطيراً « فغرقت الأقصاب والمعاصر وكثير من شون الغلال . . . وغرقت الفيوم لانقطاع جسرها ، وتوجه الأمير بكتمر الحسامي لعمارته . . .[2] » وتكرر ذلك الأمر سنة ٧٥٥ ﻫ. عندما « كان من زيادة النيل ما يندر وقوع مثله » فتقطعت الجسور في أنحاء البلاد وغرقت الأراضي « وشرق مع ذلك كثير من بلاد الفيوم ، فان جسرها انقطع ، فتوجه الأمير ناصر الدين محمد بن الحسني والأمير مجد الدين موسى الهذباني والأمير عمر شاه كاشف الجسور ، وغيره ، حتى سدوه ، وجبوا من بلاد الفيوم ثلثمائة ألف درهم ، وبنوا زريبة حجر موضع الجسر حتى أتقنوه ثم عادوا[3] . »

على أنه يبدو أن هذه العناية التي أبداها بعض السلاطين والحكام بمرافق البلاد لم تستمر طويلا . وجاء تدهور أحوال إقليم الفيوم في أواخر عصر سلاطين المماليك مظهراً للتدهور العام الذي أصاب البلاد في ذلك الدور .

---

(١) المقريزي : المواعظ ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

(٢) المقريزي : السلوك ، حوادث سنة ٧٢٤ ﻫ.

(٣) المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٧٥٥ ﻫ.

ويروي المؤرخ أبو المحاسن كيف خربت أراضي مصر والشام في عهـــد السلطان الناصر فرج بن برقوق ، ويختتم عبارته في هذا الصدد بقوله « وتدمرت بلاد الفيوم ، وعم الخراب بلاد الصعيد »[1] . ويشير المقريزي بعد ذلك في حوادث سنة ٨٤٤ هـ إلى ما حل بمدينة الفيوم من خراب ، حتى « جلا أهلها عنها ، لغلبة ماء بحر يوسف »[2] .

ويروي المؤرخ ابن إياس أن السلطان الغوري توجـه سنة ٩١٨ هـ إلى الفيوم « فوجدها خراباً ، وشرّق غالبها ، وقد تقطع الجسر الذي بها ، فلم يقم بها السلطان سوى ليلة واحـدة ، ورسم للأمير أرزمك الناشف أحد الأمراء المقدمين بأن يقيم هناك حتى يعمر الجسر الذي بها » ومع أن السلطان الغوري عاين بنفسه مـدى خراب إقليم الفيوم إلا أنه لم يرحم المقطعين والمزارعين هناك من الضرائب ، ففرض « على كل فدان طين عشرة أنصاف ، وقيل أفرد على المقطعين هناك ثلث ما لهم من الخراج ، فحصل للمقطعين بسبب ذلك غاية الضرر »[3] .

ومع خطورة المشاكل التي واجهت السلطان الغوري في الأيام الأخيرة لدولته ، إلا أن إقليم الفيوم — فيما يبدو — ظل يحتل جزءاً من تفكيره وتفكير المعاصرين . من ذلك مـــا ذكره ابن إياس من أنه أشيع في شوال سنة ٩٢١ هـ سفر السلطان الغوري إلى جهة الفيوم « ليكشف عن الجسر الذي انهدم من الماء ، وشرّق غالب بلاد الفيوم »[4] .

والواقع أن حرص المؤرخين المعاصرين على الإشارة إلى إقليم الفيوم واتخاذه مثلاً للتدليل على مدى ازدهار البلاد أو اضمحلالها ، يدل في حد ذاته على مدى الثروة الكامنة في ذلك الإقليم مما كان يعـــود على مصر

(١) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١٣ ص ١٥٢ — حوادث سنة ٨١٥ هـ.
(٢) المقريزي : السلوك ، حوادث سنة ٨٤٤ هـ.
(٣) ابن إياس : بدائع الزهور ، حوادث سنة ٩١٨ هـ.
(٤) ابن إياس : بدائع الزهور ، حوادث سنة ٩٢١ هـ.

وأهلها بالخير في حالة الرخاء . ولا أدل على عظم ثروة الفيوم من أن خراجها كان سنة ٣٥٦ هـ — على عهد كافور الأخشيدي — ستمائة ألف دينار ونيفاً وعشرين ألف دينار . وذكر القاضي الفاضل أن خراج الفيوم بلغ سنة ٥٨٥ هـ . مبلغ مائة ألف دينار واثنين وخمسين ألف دينار وسبعمائة وثلاثة دنانير . وذكر البكري أن الفيوم يغل في كل يوم ألفي مثقال ذهباً[1] .

أما النابلسي فقال أن جملة ارتفاع الفيوم — أي الضرائب المسددة للسلطان — سنة ٦٤١ هـ بلغت عشرين ألفاً وسبعمائة وسبعة وأربعين ديناراً ، فضلاً عن مائة ألف وأربعين ألف وسبعمائة واحد وثلاثين أردباً من الغلال ، منها إثنان وسبعون ألفاً وأربعمائة وثلاثة أردباب من القمح ، وثلاثة وستون ألفاً وثلثماية وإثنان وستون أرادب من الشعير والفول[2] . وفي عصر سلطان المماليك الناصر محمد بن قلاون أجرى سنة ٧١٥ هـ احصاء وضبط للاراضي والملكيات — وهي العملية المعروفة بإسم الروك الناصري — أثبتت أن عدد نواحي الفيوم ١٠٤ ناحية ، وأن مساحة أراضيها بالفدان الاقطاعي ١٥٥،٣٥٢ فداناً (٢١٩,٣٠٥ بالفدان الحديث) وأن عبرتها أو خراجها بالدينار الاقطاعي ١٦٤،٠٥٠ دينار (أي ما يساوي ٩٨،٤٣٠ جنيهاً بالعملة الحديثة[3]) .

وقد تنوعت حاصلات الفيوم الزراعية نظراً لخصوبة أرضها ووفرة مائها ، فبالإضافة إلى القمح والشعير والفول ، زرع بها أيضاً الأرز بكميات وفيرة ثم السمسم والقطن والثوم والكمون والكراويا والكزبرة ونحوها . ومن الفواكه زرع فيها النخيل والعنب والزيتون والتين والكمثري والتفاح والمشمش ، فضلاً عن الخروب والتوت . ومن الرياحين وجد بها الزهر والورد والياسمين « حتى صارت أكثر ولاياتها كالحديقة »[4]. أما الكتان

(١) المقريزي : المواعظ ج ١ ص ٢٤٨

(٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢٣ ،

(٣) Claude Cahen : Le Régime des Impots dans le Fayyum.

(٤) ياقوت : معجم البلدان ، المنوفي : الفيض المديد ص ١٥ ، ١٦ . الوطواط : مباهج الفكر ورقة ٢١٢ (مخطوط) .

– وهو من المحاصيل الهامة في تلك العصور – فكان يزرع في الأراضي المنخفضة التي تظل مغمورة بالمياه فترة طويلة مثل الفيوم . يضاف إلى هذا كله مـا كان فيها « من آجام القصب والطرفاء والبردي مما يتحصل منه المال الكبير »[1] . هذا فضلاً عن الثروة السمكية والحيوانية التي اشتهرت بها الفيوم[2] .

وشهدت الفيوم في العصور الوسطى عـدة صناعات قامت على أساس ما فيها من ثروة طبيعية . وأشهر هذه الصناعات كانت صناعة الأنسجة وصبغتها . وفي ذلك يقول ابن حوقل ما نصه « وبالفيوم مدن كبار جليلة ، وطرز مشهورة ، وكور عظام للسلطان والعامة . وفيها من الأمتعة للجلب ما يستغني بشهرته عن إعادته كالبهنسة المعمول بها الستور والاستبرقات ، والشرع والخيام والاحـلة والستائر والبسط والمضارب والفساطيط العظام بالصوف والكتان بأصباغ لا تستحيل ، وألوان تثبت فيها من صورة البقة إلى الفيل ... »[3] .

كذلك اشتهرت الفيوم بصناعـة السكر من القصب ، فانتشرت بين أرجائها مطابخ السكر ، كما انتشرت فيها معاصر الزيت ، فضلاً عن الصناعات الأخرى كالزجاج وغيرها[4] .

على أنه يلاحظ أن أهل الفيوم أنفسهم لم يكن لهم في العصور الوسطى نصيب كبير من هـذه الثروة الضخمة التي فاضت بها بلادهم . فمنذ فتح العرب للبلاد استرعت ثروة الفيوم نظر الحكام فاقطعوا كثيراً من نواحيها وبلادها للاتبـاع والمقربين ، وفاز أولئك المقطعون دائماً بنصيب الأسد . هذا بالاضافة إلى جزء كبير من أراضي الفيوم أوقف على المؤسسات والمنشآت

---

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ، ص ٢٠٧ .
(٢) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢٦ .
(٣) ابن حوقل : صورة الارض (طبعة بيروت) .
(٤) المقريزي : المواعظ ج ١ ص ٢٦٤ .

الخيرية التي أقيمت في القاهره وغيرها ، وبالتالي فإن ريع تلك الأراضي كان يخرج من الفيوم لينفق في أماكن أخرى .

ويروي ابن عبد الحكم أن العرب ما كادوا يفرغون من فتح مصر حتى خصص مرتبع لكل قبيلة من قبائلهم ، فكان إذا جاء وقت الربيع واللبن كتب كل قوم بربيعهم ولبنهم إلى حيث أحبوا ... فكانت الصدف تأخذ في الفيوم ، وكانت لخم تأخذ في الفيوم وطرابية وبربيط ...[1] كذلك يروي ابن عبد الحكم أن معاوية بن أبي سفيان أقطع ابنه يزيداً قرية من قرى الفيوم ، فأعظم الناس ذلك وتكلموا فيه . فلما بلغ معاوية ذلك كره قالة الناس فرد تلك القرية إلى الخراج[2] .

وفي سنة ٥٦٦ هـ أنشأ صلاح الدين الأيوبي مدرسة للمالكية بجوار الجامع العتيق بالفسطاط ، ووقف عليها ضيعة بالفيوم تعرف بالخنبوشية ، وكان القمح الذي يتحصل من تلك الضيعة يفرق على مدرسي تلك المدرسة وطلابها ، ولذا عرفت بإسم المدرسة القمحية . وظل الأمر على ذلك حتى كانت أيام السلطان برسباي سلطان المماليك في مصر فاخرج تلك النواحي بإقليم الفيوم من وقف السلطان صلاح الدين وأنعم بها على بعض مماليكه لتكون اقطاعات لهم[3] .

وعندما حضر إلى مصر سنة ٥٧٩ هـ الملك المظفر تقي الدين عمر ابن شاهنشاه بن أيوب ، أنعم عليه بالفيوم وأعمالها[4] .

وقد حدث سنة ٧٤٥ هـ ان تأزمت أحوال الدولة ، واضطرت إلى ضغط نفقاتها ، فوضعت أيديها على بعض المرافق التي كانت تدر أموالاً مثل سوق الخيل والجمال والحمير . ولما كانت هذه النواحي مقطعة لأفراد

(١) ابن عبد الحكيم : فتوح مصر ص ١٤١ - ١٤٢ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١٠١ .
(٣) المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ، ص ٣٦٣ - ٣٦٤ .
(٤) المقريزي : السلوك ، ج ١ حوادث سنة ٥٧٩ هـ .

يستفيدون من إيراداتها ، فان الدولة عوضتهم عن ذلك « بأرض سيلا من أعمال الفيوم ... »[1]

وهكذا صار معظم أراضي الفيوم نهباً للمقطعين من المحظوظين. وقد أجرى الموفق ناظر الدولة احصائية سنة ٧٥٠ هـ بما استجد على الدولة منذ وفاة السلطان الناصر محمد سنة ٦٤١ هـ حتى أول المحرم سنة ٧٥٠ هـ . « فكانت جملة ما أنعم به وأقطع من بلاد الصعيد وبلاد الوجه البحري وبلاد الفيوم ... سبعمائة ألف ألف اردب »[2].

الحياة العلمية والدينية :

مع قلة الإشارات في المصادر المعاصرة عن النشاط الديني والعلمي في الفيوم في العصور الوسطى ، إلا أنه يبدو أن هـذا الإقليم كان مركزاً لنشاط ديني وعلمي واسع المدى . فمن ناحية الجانب الإسلامي ذكر النابلسي أن الفيوم كان فيها ثمانون جامعاً ومسجداً قرابة منتصف القرن السابع للهجرة[3] ولا شك في أن هذا عدد كبير إذا قورن بمساحة الإقليم وعدد سكانه في تلك العصور ، وهو يدل على قوة الشعور الديني عند أهل الفيوم . وقد ترددت في المصادر أسماء بعض الأولياء والصالحين من أهـل الفيوم ممن كان لهم شأن في العصور الوسطى . ومن هؤلاء مجد الدين أحمد ابن معين الدين أبي بكر الهمذاني المالكي خطيب الفيوم المتوفي سنة ٧٢١ هـ ، وكان « فصيحاً بليغاً »[4] كما كان « يضرب به المثل في المكارم والسؤدد »[5] ومنهم أيضاً الشيخ المجذوب المعتقد علي الروبي الذي قدم من الفيوم إلى القاهرة سنة ٧٨٤ هـ ، فرحب بـه الأمير الكبير برقوق ، واجتمع به ،

---

(١) المقريزي : السلوك ج ٢ ، ص ٦٧١ حوادث سنة ٧٤٥ هـ.

(٢) المقريزي : السلوك ج ٢ ، حوادث سنة ٧٥٠ هـ.

(٣) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢١ .

(٤) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٩ ص ٢٥٤ .

(٥) المقريزي : السلوك ج ٢ حوادث سنة ٧٢١ هـ.

في حين هرع الناس إلى زيارته والتبرك به « وبالغوا في اعتقاده ونقلوا عنه خوارق الله أعلم بحقيقتها »[1] . ويبدو أن بعض الأولياء والصالحين من أهل الفيوم تخطى نشاطهم وصيتهم حدود مصر والشام إلى غير ذلك من البلاد الإسلامية البعيدة . ومن ذلك ما جاء في بعض المصادر من أن بركة خان — ملك مغول القفجاق المسلمين في المنطقة الواقعة شمالي البحر الأسود — كان عنده رجل فقير متصوف من أهل الفيوم إسمه الشيخ أحمد المصري « له عنده حرمة كبيرة »[2] .

ولا يخفى عنا أن النشاط العلمي في معظم عصور الإسلام كان مرتبطاً إلى حد بعيد بالنشاط الديني . فالمساجد والجوامع لم تكن دور عبادة فحسب ، بل أيضاً مكاناً مختاراً للتدريس وتلقين العلوم المتنوعة ، يجتمع بين جنباتها المعلمون ، والمتعلمون لينهضوا برسالة هي من صميم الدين . هذا إلى أن العلوم والدراسات التي احتلت مكان الصدارة كانت العلوم الدينية من قراءات وحديث وفقه وتفسير وشريعته ... وما ارتبط بهذه العلوم من لغويات ونحو وصرف وأدب وغيرها . وفي هذا المجال نجد إشارات سريعة بين ثنايا المصادر ولكن لها دلالتها . من ذلك ما يذكره المقريزي في حوادث سنة ٨٠١ هـ من أن البريد خرج من القاهرة في عاشر رمضان لإحضار الشيخ ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون من قريته بالفيوم ليستقر في قضاء القضاة المالكية بالقاهرة[3] ثم ذكر المقريزي في وفيات سنة ٨٩٨ هـ أنه مات في تلك السنة بالفيوم تقي الدين عبد الرحمن بن أحمد بن علي المعروف بإبن الواسطي « وكان عارفاً بالقراءات وعلم الميقات »[4] .

ومن المعروف أن العالم الإسلامي شهد في القرن الخامس الهجري حركة كان لها أعمق الأثر في الحياة العلمية ، هي حركة إنشاء المدارس . وكان

(١) المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٧٨٤ هـ.
(٢) ابن ابي الفضائل : كتاب النهج السديد ص ١١٦ .
(٣) المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٨٠١ هـ.
(٤) المقريزي : السلوك ج ٣ حوادث سنة ٨٩٨ هـ.

ان توسع صلاح الدين الأيوبي وخلفاؤه في إنشاء المدارس في مصر والشام ، فغدت المدرسة مكاناً للدرس والتحصيل فضلاً عن كونها قلعة لنشر المذاهب السنية ، وشن الحرب على الشيعة ومحاربة التشيع . هذا مع ملاحظة أن المدارس في ذلك العصر كانت أشبه بالجامعات ، فهي معاهد للتعليم العالي ، ولكل مدرسة غالباً مذهبها الذي تتبعه ، وان كان بعضها يشمل أربع كليات للمذاهب الأربعة .

ويهمنا في هذا الأمر أن الفيوم لم تكن بمنأى عن هذه الحركة العلمية والدينية الواسعة ، فيروي أبو الفدا أنه كانت بالفيوم مدارس شافعية ومالكية [١]. أما المقريزي فتكلم عن الملك المظفر تقي الدين أبو سعيد عمر بن نور الدولة شاهنشاه بن نجم الدين أيوب ، وهو ابن أخي السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب ، فقال عنه « كانت له بمدينة الفيوم مدرستان ، أحداهما للشافعية والأخرى للمالكية » [٢] . ولا شك في أن وجود مدارس بالفيوم في العصور الوسطى يدل على نشاط علمي واسع شهده ذلك الإقليم في تلك العصور .

فاذا تركنا جانب الإسلام وما ارتبط به من نشاط ديني وعلمي ، ونظرنا إلى جانب أهل الذمة — من مسيحيين ويهود — وجدنا أنفسنا أمام جالية كبيرة من أهل الذمة اختارت أن تسكن الفيوم في العصور الوسطى . ذلك أن النابلسي يذكر أن جملة ارتفاع الجوالي — أي مجموع متحصل الجزية المفروضة على أهل الذمة — بلغت في الفيوم على ايامه ٢٢٨٤ ديناراً تجبى عن ١١٤٢ فرداً بواقع الفرد ديناران [٣] فاذا تذكرنا أن هذه الجزية كانت تفرض فقط على الرجال البالغين القادرين على القتال ، ويعفى منها الأطفال والصبيان دون سن البلوغ والنساء والشيوخ والعاجزين ، كان معنى ذلك أنه وجد بإقليم الفيوم عندئذ بضعة آلاف من أهل الذمة . وفي ظل

---

(١) ابو الفدا : تقويم البلدان ص ١١٤ — ١١٥ (طبعة باريس) .
(٢) المقريزي : المواعظ ج ٢ ص ٣٦٤ .
(٣) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢٤ .

سمـــاحة الإسلام احتفظ المسيحيون في الفيوم بكنائسهم التي بلغت عند منتصف القرن السابع للهجرة خمساً وعشرين كنيسة .

ومن المعروف في نشأة الحركة الديرية في المسيحية أن الرهبان والديريين كانوا يختارون لإقامتهم الأماكن البعيدة — على حافة الصحراء أو في جوفها — حيث يتحقق لهم في تلك الأماكن مـــا ينشدونه من عزلة وحياة آمنة تساعدهم على العبادة . وقد وجد الرهبان منذ وقت مبكر في إقليم الفيوم بموقعه البعيد عن وادي النيل ما ينشدونه من عزلة نسبية وآمان ، فأقاموا فيه عدداً كبيراً من الأديرة ، بقي منها عند منتصف القرن السابع الهجري ثلاثة عشر ديراً [1] .

ولا شك في أن وجود بضعة آلاف من المسيحيين بالفيوم في العصور الوسطى ، وذلك العدد الكبير من الكنائس والأديرة ، إنما يـــدل على ما كان لهـــم من نشاط واسع في ذلك الإقليم في تلك العصور ، فضلاً عما حظوا به من حرية وتسامح في ظل الحكم الإسلامي .

وبعد ، فان الفيوم في العصور الوسطى — في الفترة الواقعة بين الفتح العربي والغزو العثماني — كانت أعظم من مجرد وحدة إدارية من الوحدات العديدة التي انقسمت إليها البلاد . لقد كانت في حقيقة الأمر عضواً بارزاً في الكيان المصري يغـــذي الدولة بموارده وإمكانياته الضخمة ، ويفيض نشاطاً وحيوية ، ويموج بمختلف التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والروحية ، مما لا نجد له مثيلاً في كثير من بقية أنحاء البلاد .

(١) النابلسي : تاريخ الفيوم ص ٢١ .

(١٤)

التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك

(٨٧٢-٩٢٣هـ = ١٤٦٨-١٥١٧م)

في ضوء كتابات المؤرخ إبن إياس

مهما تتعدد الاسباب التي يفسر بها المؤرخون ظاهرة اضمحلال الدول وسقوطها ، فان العامل الإقتصادي ظل دائماً أبداً يبدو في صورة الدعامة الكبرى التي تستند إليها أية دولة في قيامها وبقائها ، فاذا تطرق الضعف إلى هذه الدعامة جاء ذلك نذيراً بتداعي الدولة وانهيارها .

والمتأمل في تاريخ دولة سلاطين المماليك أيام عنفوانها وقوتها يجدها تتمتع باقتصاد قوي متين ، يستند إلى تجارة نشيطة في الخارج ، وحالة من الأمن والاستقرار في الداخل ، وقوة ضاربة يحترمها الأصدقاء ويخافها الأعداء ، ونظام مماليكي يعترف فيه المملوك بفضل استاذه ، ويحترم فيه الصغير من هو أكبر منه سناً ودرجة ... وهكذا حققت دولة سلاطين المماليك توازناً يدعو إلى الإعجاب في سياستها الداخلية جعلها موضع احترام جيرانها في الخارج . وهذا التوازن في نظام المماليك وسياسة دولتهم استند أولاً – وقبل أي اعتبار آخر – إلى إقتصاد مستقر متين ، له من أسباب القوة ما يكفل حفظ النظام وبقائه .

على أن دولة واحدة في التاريخ لم يقدر لها البقاء على حال واحدة من العزة والرفعة ، وإنما تخضع الدول لسنة الطبيعة ما بين نشأة تحبو فيها ، وشباب يتم فيه نضجها حيث تتجمع لها أسباب القوة والعظمة ، ثم الانتقال

تدريجياً إلى مرحلة الشيخوخة وفيها تستحيل قوة الدولة ضعفاً وتدب في جسدها الأمراض التي تمهد لسقوطها . وفي هذا البحث نتتبع في كتابات إبن إياس مظاهر التدهور في سلطنة المماليك في الخمسين سنة الأخيرة من عمرها ، معتمدين على ما جاء في تلك الكتابات من إشارات إلى الأسباب الإقتصادية لهذا التدهور ، والأسلوب الذي حاول به سلاطين المماليك علاج الموقف . وهنا يصح أن نشير إلى أن هناك عدة اعتبارات أملت علينا اختيار هـــذه الفترة بالذات التي تحتل الأجزاء الثلاثة الأخيرة من آخر طبعات كتاب بدائع الزهور . فمن هذه الاعتبارات أن تلك الفترة تبدأ باعتلاء السلطان قايتباي دست سلطنة المماليك سنة ٨٧٢ هـ . وفي عهـد قايتباي بالذات ظهرت في وضوح جميع مظاهر التدهور الإقتصادي الذي شكت منه سلطنة المماليك ، في خريف عمرها ، كما اتضحت كافة الوسائل التي تحايلت بها السلطنة للحصول على المـال وإشباع خزائنهم للمحافظة على بقائهم .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان كتابات إبن إياس تبدو أكثر أهمية عندما يعالج هـذه الخمسين سنة الأخيرة من عمر سلطنة المماليك . ذلك أنه يقول عن نفسه أنه ولد في سادس ربيع الآخر سنة ٨٥٢ هـ . ومعنى ذلك أنه كان عندما اعتلى السلطان قايتباي دست السلطنة سنة ٨٧٢ هـ رجلاً راشداً يناهز العشرين من عمره ، فهو عندما يكتب عن هذه الفترة إنما يدون ما شاهده بعينيه وما سمعه بأذنيه ، بخلاف الفترة السابقة التي أرّخ لها إبن إياس في كتابه بدائع الزهور والتي اعتمد فيهـــا على النقل والرواية ، أو ربما دوّن أحداثها على غير وعي كاف بسبب حداثة سنه وعدم نضجه .

* * *

والواقع أن المتعمق في دراسة ما كتبه إبن إياس نجده يضع يـــده — عن طريق مباشر أو غير مباشر — على مظاهر التدهور العام الذي تعرضت له دولة المماليك في الخمسين سنة الأخيرة من عمرها ، وعلاقة هذا

التدهور بالعامل الإقتصادي . فنظام المماليك الذي بـدأ محكماً يقوم على أساس طاعة المملوك العمياء لاستاذه وسلطانه ، والقناعة التامة بما يخصص له من جامكية أو نفقة أو إقطاع ... هـذا النظام تداعى في أواخر عصر سلاطين المماليك ، بحيث غدا المماليك الجلبان اداة للعبث والعدوان على أهالي البلاد الآمنين ونهب أموالهم وممتلكاتهم ، والثورة بين حين وآخر على السلطان بدعوى عـدم الرضا عما يخصصه لهم من نفقة وأموال ، مطالبين بالمزيد . من ذلك ما يذكره إبن إياس في حوادث سنة ٨٩١هـ من أن المماليك صاروا « يقفون للأمراء بسلم المدرج ويقولون لهم : قولوا للسلطان ينفق علينا وإلا يقع منا فتنة كبيرة ، وصاروا يغلظون عليهم في القول » . ويتبع إبن إياس ذلك ببيان أثر هذه القلاقل في الحياة الإقتصادية فيشرح كيف « اضطربت الأحوال ووزع أكثر الأمراء والناس حوائجهم في الحواصل ، وغلقت الأسواق والدكاكين ... »

ويعود إبن إياس فيحكي كيف ثـار المماليك سنة ٨٩٨ هـ فاضطربت الأحوال « واستمرت الدكاكين مغلوقة وكذلك الأسواق ، والناس يرتقبون وقوع فتنة كبيرة ... »

ولم تسلم فئة من فئات المجتمع في ذلك الدور من أذى المماليك وفسادهم ، فيروي إبن إياس في حوادث سنة ٩٠٤هـ أنهـم رجموا الأمراء من الطباق بالحجارة وكبوا عليهم الماء المتنجس بالأقذار ، وخطفوا عمائم الفقهاء ... « وقد بلغ من ضعف السلطان أمام المماليك أنه كان يحضر المصحف العثماني بين يديه ليحلف العسكر والأمراء بأنهـم لا يخونونه ولا يغدرونه ولا يركبون عليه » ولكن لا عبرة بهذا الإيمان إذ يروي إبن إياس في حوادث سنة ٩٠٣هـ ان « كل إيمانهم كانت كاذبة !! » وربما أدى عدم تبادل الثقة بين الجند والأمراء من ناحيـة والسلطان من ناحية أخرى إلى مطالبتهم السلطان بأن يحلف لهم مثلما حلفوا له ، إذ حدث سنة ٩٠٤هـ — على قول ابن إياس أنهم قالوا « مثلما حلفنا للسلطان يحلف لنا هو أيضاً أنـه لا يمسك منا أحد بغير سبب !! » .

حتى في أوقات الخطر والشدة ، لم يستطع المماليك أن يكفوا أيديهم عن أذى الناس ، فيروي إبن إياس في حوادث سنة ٩٢١ هـ كيف أنه حدث عندما نودي في العسكر للتجريدة وللخروج لمواجهة العثمانيين أن المماليك « نزلوا من القلعة وأطلقوا في الناس النار ، وأخذوا بغال القضاة والعلماء والتجار ، وهجموا عليهم الحارات والبيوت ، ونزلوا الفقهاء من على بغالهم في وسط الأسواق ، وأخذوهم من تحتهم ... » وكان من الطبيعي أن يترك ذلك أثره في الحالة الإقتصادية ، إذ لم تلبث أن « أغلقت الطواحين قاطبة ، وامتنع الخبز من الأسواق وكذلك الدقيق ، ووقع القحط بين الناس ، وضج العوام ، وكثر الدعاء على السلطان ، وغلقت أسواق القماش من المماليك ، واختفى الصنايعية والخياطيون ، واضطربت أحوال القاهرة ، واختفى جماعة من التجار خوفاً من المماليك ... »

وثمة مظهر آخر من مظاهر التدهور الإقتصادي الذي أصاب البلاد في ذلك الدور هو إهمال مرافقها وتعرضها للخراب . من ذلك ما يذكره إبن إياس في حوادث سنة ٨٨٣ هـ من انقطاع جسر أبي المنجا « وانقلب عن آخره ، فحصل للبلاد من تحته غاية الضرر وغرق الكثير من أموال الناس والمقطعين » . كذلك يحكي إبن إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ كيف انقلب جسر الفيوم وغرقت البلاد . وهكذا تسمع عن ظاهرة انهيار الجسور المقامة على النيل ، مع ما لها من خطورة بالنسبة لوضع البلاد الإقتصادي ، بعد إن كانت هذه الجسور في الفترة السابقة تخضع لرقابة شديدة ورعاية مستمرة وتفتيش بين حين وآخر من جانب الكشاف وغيرهم .

وإذا كان الاستقرار الإقتصادي لا بد له من قدر من الأمن ، فانه يفهم من تاريخ إبن إياس لهذه الفترة الأخيرة من عصر سلاطين المماليك أن الناس لم يعودوا يأمنون على أرواحهم أو أموالهم . فبالاضافة إلى عبث المماليك بأرواح الناس وممتلكاتهم ، كثر الزعر والفساد واللصوص دون أن تستطيع الحكومة أن تكبح جماحهم . فإبن إياس يروي في حوادث سنة ٨٨٨ هـ . أنه « كثر قتل القتلى حتى أن شخصاً من البياطرة قتل

بالجزيرة الوسطى ولا يعلم من قتله ، ووجـد شخص من المماليك الاينالية مقتولاً بمنزله ولا يعلم من قتله وغير ذلك جماعة كثيرة » ثم يعود إبن إياس فيروي كيف وجدت في ذي القعدة من سنة ٩١٣ هـ . « أمرأة موسطة نصفين ، كل نصف منها مرمي في حارة ، فلم يعلم من فعل ذلك بها » أما حوادث اعتداء اللصوص في شكل مباشر على أسواق القاهرة وسرقـــة حوانيتها فصارت عديدة ، ذكر إبن إياس الكثير من أخبارها في حوادث سنة ٨٩١ هـ ، ٩٠١ هـ ، ٩٠٥ هـ ، ٩١٣ هـ ، ٩١٨ هـ ، ٩٢٢ هـ . ويبدو أن بعض تلك العصابات أو المناسر كانت كبيرة العدد والعدة « من مائة نفر ما بين مشاة وركاب ومعهم قسى ونشاب ... » وفي معظم الحالات كان لا يعرف السارق ، ولا يقبض على اللصوص ، وتتم السرقة « دون أن تنتطح في ذلك شاتان » على قول إبن إياس .

ولا شك في أن هذه القلاقل تركت أثرها في ارتفاع الأسعار بين حين وآخر . فإبن إياس يذكر في حوادث سنة ٨٨٥ هـ . كيف « ضاعت المصالح في أمور البضائع وغيرها ، وزاد سعر الغلال ، ووقـع بالقاهرة نشحيطة في الخبز » وفي سنة ٨٨٩ هـ يذكر كيف « ارتفع سعر البرسيم حتى بلغ سعر كل فـدان عشرة اشرفية ، وعز وجود الضحايا من الغنم والبقر » . وفي سنة ٨٩١ هـ يروي أن سعر الأرز بلغ « ستة دنانير كل اردب ولا يوجد ، ثم عز جـداً حتى تناهى سعره إلى إثني عشر ديناراً كل اردب حتى عد ذلك من النوادر الغريبة » .

* * *

وإذا كانت هذه هي مظاهر التدهور الإقتصادي في سلطنة المماليك كما تبدو من كتابات إبن إياس ، فانه يمكن الوقوف على أسباب هذا التدهور من بعض الحوادث المتناثرة التي دأب إبن إياس على ذكرها بين حين وآخر .

ومن هـذه الأسباب ما سبقت الإشارة إليه من انحلال نظام المماليك واختلال أمرهم حتى غدوا مصدراً للفوضى وعـدم الاستقرار في البلاد .

والمعروف عن المماليك أنهم كانوا في أول الامر يجلبون صغاراً حيث يجري تنشأتهم وفق آداب وتعاليم معينة يشبون عليها من الصغر ويلتزمون بها في الكبر. ولكن مع افتقار سلطنة المماليك، دأب السلاطين على شراء المماليك كباراً — وقد تجاوزوا سن البلوغ لأنهم في هذه الحالة كانوا أرخص ثمناً من المماليك الصغار، وهؤلاء المماليك الكبار يصعب تعليمهم آداب السلوك وتغيير أسلوبهم الذي اعتادوه في صغرهم مما جعلهم اداة هـدم ومعول تخريب في الدولة. وقد أطلق على هؤلاء المماليك المجلوبين كباراً إسم الجلبان، وتكاد لا تمر سنة واحدة من الخمسين سنة الأخيرة من عمر دولة سلاطين المماليك دون أن يشير إبن إياس إلى فتنـة أو اضطراب أحدثه المماليك الجلبان في الدولة. ويبدو أن تلك الاضطرابات التي أثارها المماليك الجلبان غدت شيئاً عادياً جعل إبن إياس يشير إليها أحياناً وكأنها أمراً روتينياً في حياة المجتمع دون أن يحدد وقائع محددة بخصوصها. ومثال ذلك ما يقوله إبن إياس في حوادث سنة ٨٨٧ من أنه «في هـذه الأيام تزايد شر جماعة المماليك الجلبان وصاروا يأخذون شيء من الناس بلاش من دكاكين التجار وغيرهم، وحصل للناس منهم غاية الضرر الشامل».

أما سلاطين المماليك فقد وقفوا وقفة العاجز أمام ذلك الخطر بعد أن «تزايد شر المماليك الجلبان وضيقوا على السلطان وصار معهـم في غاية الضنك» على قول إبن إياس في حوادث سنة ٩٠٢ هـ. ولم تكن ممتلكات السلطان نفسها في مأمن من عدوان المماليك الجلبان، فقـد حدث مثلاً سنة ٩١٧ هـ — على حد رواية إبن إياس — ان «توجهت طائفة من المماليك الجلبان إلى شونة للسلطان ونهبوا أشياء كثيرة من الشعير، فعز ذلك على السلطان. وكانت المماليك متقحّمة على الشر» وبلغ الأمر والضيق بالسلطان الغوري أنه جمع المماليك الجلبان في الحوش بالقلعة وقال لهم «أنا أخلع نفسي من السلطنة وولوا من تختاروه!» (حوادث سنة ٩١٧ هـ). ولم يكن السلطان الغوري هو أول من ضاق ذرعاً بالاجلاب وهـدد باعتزال منصب السلطنة، إذ يروي إبن إياس أن السلطان قايتباي عندما اشتد به

الضيق من الاضطرابات التي أثارها الجلبان سنة ٨٩٥ هـ . قال لهم « أنا أترك لكم عن السلطنة وأمضي إلى مكة » .

ذلك أن المماليك الجلبان لم يقفوا عند حد معين في طلب المال ، ولم يقدروا الظروف الإقتصادية السيئة التي مرت بها الدولة . بل أنهم تجردوا من أية نزعة بعيدة عن الأثرة التي اتصفوا بها ، فانتهزوا فرصة الأخطار التي أحاطت بالدولة في ذلك الدور وشددوا طلبهم في زيادة النفقة ، الأمر الذي جعل السلطان قايتباي يجمـــع القضاة الأربعة وسائر أمراء الدولة سنة ٨٩٤ هـ ، ويقول لهم — حسب رواية إبن إياس — ما نصه « هذه المماليك يرومون مني نفقة ، وقد نفد جميع ما في الخزائن من المال على التجاريد ولم يبق فيها شيء من المال ، ثم أقسم بالله بأن نفد منه على التجاريد من حين ولي السلطنة — وإلى الآن — سبعة آلاف دينار ومائة وخمسة وستين ألف دينار . ثم قال للأمراء : اختاروا لكم من تسلطنوه غيري . ثم قام وقال للقضاة : أشهدوا على أني خلعت نفسي من السلطنة . وشرع يفك إزاره ... فتعلق به القضاة ومنعوه ... »

وهذا النص الذي أورده إبن إياس لا يشير فقط إلى مـدى استهانة المماليك الجلبان بقواعد النظام وآداب السلوك ، وإنما يلقي ضوءاً على مـا كابدته خزانة الدولة في ذلك الدور من أعباء ثقيلة كان على السلاطين أن يدبروها من أجل اشباع نهم المماليك المتزايد وطلبهم للمال .

وليت سلاطين المماليك عندئذ التزمـوا نوعاً من الإقتصاد في نفقاتهم الخاصة ليخففوا عن رعاياهم الأعباء الثقيلة الملقاة على عواتقهم ، وإنما استمر المماليك — سلطاناً وأمراء وجند — يعيشون عيشة البذخ والإسراف ، في الوقت الذي يئن الناس من كثرة الإلتزامات المفروضة عليهم . وها هو السلطان قايتباي الذي أعلن سنة ٨٩٤ هـ أمام القضاة والأمراء أن جميع ما في خزائن الدولة من أموال قد نفد ، إذا به في العام التالي — سنة ٨٩٥ هـ — يقيم حفلاً لمناسبة ختان إبنه محمد — الذي تسلطن بعده — وكان في السابعة

من عمره . ويتكلم إبن إياس عن هذا الحفل فيقول ما نصه « وكان المهم بالقلعة سبعة أيام متوالية ، وكان من نوادر المهمات ، فاجتمع سائر مغاني البلد ، ورسم السلطان بأن تزين القاهرة ، فزينت زينة حافلة حتى زينوا داخل الأسواق ... فكانت تلك الأيام مشهودة لم يسمع بمثلها ، ودخل على السلطان من التقادم ما لا ينحصر من مال وخيول وقماش وسكر وأغنام وأبقار وغير ذلك ، مما يزيد عن خمسين ألف دينار . فكان من جملة ما أهداه المقر الشهابي أحمد بن العيني طشت وأبريق ذهب زنته نحو ستمائة مثقال برسم الختان ... »

وفي تلك الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها سلطنة المماليك في خريف عمرها ، لم يكف السلاطين عن دفع الأموال الباهظة في شراء اعداد كبيرة من المماليك . من ذلك ما يقوله إبن إياس في حوادث سنة ٩٠١ هـ من أن قايتباي كان « مغرماً بمشترى المماليك ، حتى قيل لولا الطواعين التي وقعت في أيامه لكان تكامل عنده ثمانية آلاف مملوك » .

أما السلطان الغوري فيقول عنه إبن إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ أن خاصكيته تكاملت في تلك السنة « نحو ألف ومائتي خاصكي من مشترواته » . هذا كله فضلاً عن المنشآت الضخمة التي ظل السلاطين يقيمونها حتى أواخر دولتهم . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما عدده إبن إياس (حوادث سنة ٩٠١ هـ) من منشآت أقامها الأشرف قايتباي أيام دولته ، فأقام خلال حكمه من المباني الفاخرة أربع منشآت في الحجاز ، ومدرستين بالشام ، ومدرسة بالاسكندرية ، والبرج (القلعة) التي أنشأها مكان المنار القديم (بالاسكندرية) ومدرسة بغزة ، وجوامع عدة بمصر والقاهرة ، فضلاً عن المدارس والسبل والمكاتب والزوايا والأسبله والقناطر والربوع ، كما أنشأ وجدد بالقلعة عدة منشآت

وزاد من سوء الأحوال الإقتصادية في ذلك الدور أن الطبيعة لم ترحم البلاد . ويروي إبن إياس كيف انتشر الطاعون في مصر عدة مرات

سنوات ٨٧٣ هـ ، ٨٨٨ هـ ، ٨٩٧ هـ ، ٩٠٣ هـ ، ٩٠٩ هـ ، ٩١٢ هـ ، ٩١٩ هـ .
ومن هذا يبدو أن الناس ما كادوا يفيقون من موجة من موجات الطاعون حتى يتعرضون لموجة كاسحة جديدة . وفي ذلك يروي إبن إياس عن لسان الشهاب المنصوري نظمه :

لهفي على مصر وولدانهـــا أضحوا إلى الموت يساقونا
ما نشر الفصل سهام الردى عليهـم إلا طـوا عينـــا

ويحكي إبن إياس عن الطاعون الذي انتشر سنة ٨٩٧ هـ . بأنـــه كان الطاعون الثالث الذي وقـــع في دولة الأشرف قايتباي ، وأنه « فتك في الناس فتكاً ذريعاً » حتى لقد بلغ عـــدد من مات به وأبلغ إسمه فعلاً لديوان المواريث نحواً من مائتي ألف إنسان . ويعلل إبن إياس في حوادث سنة ٨٩٧ هـ ، هذه الطواعين بالفساد الذي عم البلاد ، وأنها جاءت نقمة من الله بعد ان « كثر بها الزنا واللواط وشرب الخمر وأكل الربا وجور المماليك في حق الناس ... » .

يضاف إلى ذلك مـــا كان مألوفاً بين حين وآخر في تلك العصور من انخفاض النيل وتعرض الحاصلات لبعض الآفات ، مما كان يعود على الحياة الإقتصادية بأفدح العواقب . يقول ابن إياس في حوادث سنة ٨٩١ هـ أن فيها « تناهى سعر البرسيم كل فدان أخضر بإثني عشر ديناراً ، وأبيع الدريس كل مائـــة قتة بأربعمائة درهم ... وسبب ذلك أن حب البرسيم كان غالياً في تلك السنة ، وكان النيل خسيساً . والذي طلع من البرسيم أكلت غالبه الدودة . وكان سعر الغلال جميعه مرتفعاً في هذه السنة ، حتى غلا سعر الرواية الماء من عدم العلف لجمال السقايين » .

وفي الوقت الذي تعرض الفلاح لهـــذه الأزمات الإقتصادية التي جاءت نتيجة لفعل الطبيعة ، ما بـــين وباء ونقص في ماء النيل ، وآفات تلتهم المحاصيل ... إذا بـــه لا يسلم من خطر العربان ، الذين دأبوا على إفساد البلاد والإعتداء على الفلاحين ونهب مواشيهم ومحاصيلهم ، مما جعل الريف

يتعرض لأزمات تخريبية زادت الأحوال الإقتصادية في البلاد سوءاً فوق سوء . وقـد أفاض ابن إياس في وصف عبث العربان بالبلاد وتعديهم على العباد ، وذلك في ذكره لحوادث سنة ٨٧٣ هـ ، وسنة ٨٧٦ هـ ، وسنة ٨٩١ هـ ، وسنة ٩٠٤ هـ ، وسنة ٩١٨ هـ ، وسنة ٩٢٠ هـ . ولم تقف سلطنة المماليك مكتوفة الأيدي أمام عدوان العربان ، وإنما خرجت الجيوش إلى الصعيد والبحيرة والشرقية والجيزة للضرب على أيديهم ، ولكن في كل مرة تعود فيها الجيوش كان يتجدد مـــن العربان « ما لا خير فيه من نهب البلاد وسلب المسافرين ، ووقع منهم غاية الفساد » . ويؤكد ابن إياس كيف تزايـد فساد بني حرام وبني وائل في سنة ٨٧٦ هـ حتى « فسدت أحوال الشرقية » . أما في سنة ٩٠٤ هـ فيحكي ابن إياس بأن الأخبار جاءت من البحيرة بأن العربان « نهبوا البـلاد وأسروا النساء وقتلوا الأطفال . . . » وفي سنة ٩١٨ هـ « تحالفت سبع طوائف من العربان (بالبحيرة) أن يكونوا كلمة واحدة على العصيان ... وقد آل أمر تلك الجهات إلى الخراب » . كذلك يروي ابن إياس أن خطر العربان اشتد في تلك السنة نفسها في الصعيد ... وفي سنة ٩٢٢ هـ يقول ابن إياس أن عربان بني عطية والنعايم « نهبوا ضياع الشرقية ، وأخذوا منهـا نحواً من أربعمائة رأس من الغنم ودخلوا وادي العباسية ». بل بلغ الأمر بالعربان في سنتي ٨٧٦ هـ ، ٨٧٩ هـ ، أن « هجموا على القاهرة حتى وصـــلوا إلى رأس خط الحسينية ونهبوا الدكاكين وسلبوا أثواب الناس ، واستمر الحال على ذلك من بعد العصر إلى بعد المغرب فرجعوا حيث جاءوا » .

هذا عن الأسباب الداخلية للانهيار الإقتصادي في أواخر عصر المماليك كما نستشفها من كتابات ابن إياس ، وثمـــة أسباب أخرى ترتبط بعوامل خارجية نستطيع أن نضع عليها أيدينا من ثنايا مـا كتبه ذلك المؤرخ الكبير . من هذه العوامل والأسباب ما يرتبط بطمع الأعداء في أرض دولة المماليك وتجرؤهم على غزوها بعد أن اتضح لهم أنها غدت في ذلك الدور الأخير من عمرها أضعف من أن تستطيع الدفاع عن كيانها .

ويشير ابن إياس في حوادث ٨٧٢ هـ إلى ما كان بين سلطنة المماليك وشاه سوار – من أمراء التركمان على الحدود الشمالية للدولة – من حروب ، كما يشير في حوادث سنة ٨٨٨ هـ إلى أن علي بن دولات بن دلغادر هاجم ملطية في جمع كبير من العساكر « فانزعج السلطان لهذا الخبر » أما هجمات العثمانيين على أطراف دولة المماليك فيشير إليها ابن إياس في حوادث سنة ٨٩٠ هـ ، ٨٩١ هـ ، ٨٩٣ ، وغيرها . وبعض الهجمات التي تعرضت لها سلطنة المماليك في ذلك الدور ، جاءت من ناحيـــة البحر المتوسط ، إذ دأب الفرنج وقراصنتهم على مهاجمة شواطئ الدولة وموانيها وقطع الطريق على سفنها التجارية في عرض البحر . من ذلك مـا يشير إليه ابن إياس في حوادث سنة ٨٧٨ هـ إذ « جاءت الأخبار من الاسكندرية بأن الفرنج قد تعبثوا ببعض سواحلها وأسروا من المسلمين تسعة أنفار ، وفعلوا مثل ذلك بثغر دمياط » ، وذكر ابن إياس حوادث مشابهة تشير إلى عدوان الفرنج في البحر المتوسط على مواني دولة المماليك وسفنها في حوادث سنة ٩١٣ هـ ، ٩١٤ هـ ، ٩١٥ هـ .

ومن الواضح أن خطورة مثل هذه الهجمات المعادية على أطراف الدولة وسواحلها لا تقف من الناحية الإقتصادية عند حد ما كانت تحدثه من خراب وتدمير ، وإنما كانت تتطلب للحـد من خطرها ومقاومتها نفقات باهظة تلقى على خزانة الدولة مزيداً من الأعباء في وقت اشتد طمـــع الجند وازدادت شراهتهم للمال وصاروا لا يتحركون ولا يخرجون في تجريدة إلا بعد ان يتقاضوا الثمن أضعافاً مضاعفة . من ذلك ما يشير إليه ابن إياس من أن السلطان قايتباي عندما أخرج تجريدة ضد شاه سوار سنة ٨٧٢ هـ « نفق على كل مملوك جامكية أربعة شهور معجلا وصرف لهم الكسوة ، وأعطى لكل واحـد جملا وأرضى العسكر بكل ما يمكن » أما النفقة على الأمراء والجند الذين خرجوا سنة ٨٨٨ هـ في حملة ضد علي بن دولات دلغادر ، فيحكي ابن إياس أنها بلغت « زيادة على السبعين ألف دينار ... » وفي سنة ٨٩٣ هـ خرجت حمـــلة ضد العثمانيين الذين استولوا على اياس ،

فكانت « جملة النفقة على الأمراء والجند نحواً من ألف ألف دينار » وذلك على قول ابن إياس في حوادث سنة ٨٩٣ ﻫ .

ومهما يكن من أمر تلك الحروب الدفاعية التي قامت بها سلطنة المماليك في ذلك الدول ، فانها في نظرنا كانت حروباً استنزافية جاءت لتلقي أعباء ثقيلة على خزانة الدولة ، وبالتالي فانها زادت الأوضاع الإقتصادية سوءاً فوق سوء .

على أنه لا يخفى عنا أن العامل الأساسي في تدهور الحياة الإقتصادية في أواخر عصر سلطنة المماليك ، إنما يكن في كساد تجارتها . ذلك أنه من المعروف أن دولة المماليك بنت قوتها واستمدت ثروتها من قيامها بدور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب ، في عصر انسدت معظم طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب بسبب ظهور التتار على مسرح الشرق الأوسط ، بحيث لم يبق خارج سيطرتهم إلا طريق البحر الأحمر – عبر أراضي دولة المماليك – إلى البحر المتوسط . ولكن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، ووصول البرتغاليين إلى الهند عن طريق الالتفاف حول افريقية حرم سلطنة المماليك من المورد الأول لثروتها وقوتها ، مما أنزل ضربة قاصمة بوضعها الاقتصادي . ويصور ابن إياس ما أصاب إقتصاد الدولة في ذلك الدور من خراب نتيجة لكساد تجارتها في عبارة ذكرها في حوادث سنة ٩٢٠ ﻫ ، إذ يقول ما نصه : وكان في تلك الأيام ديوان المفرد وديوان الدولة وديوان الخاص في غاية الانشحات والتعطيل ، فان بندر الاسكندرية خراب ولم تدخل إليه القطائع (السفن) في السنة الحالية . وبندر جدة خراب بسبب تعبث الفرنج على التجار في بحر الهند ، فلم تدخل المراكب بالبضائع إلى بندر جدة نحواً من ست سنين ، وكذلك جهة دمياط » .

ويبدو مما كتبه ابن إياس أن سلطنة المماليك ما كادت تحس بذلك الخطر المفاجئ حتى استماتت في دفعه ، فيذكر في حوادث سنة ٩١١ ﻫ ، ٩١٣ ﻫ ،

كيف اهتم الغوري ببناء السفن في البحر الأحمر وإرسال الجند « بسبب تعبث الفرنج بسواحل الهند » . كذلك يذكر ابن إياس في حوادث سنة ٩١٩ هـ أنه « حضر هجّان من مكة في مسافة تسعة أيام وأخبر بأن الفرنج قد ملكوا كمران[1] وأنهم يحاصروا مدينة سواكن ، وأن الشريف بركات أمير مكة خرج إلى جـــدة ... خوفاً على البندر من الفرنج أن يهجموا عليه ... » ثم يستمر ابن إياس فيروي مدى اهتمام السلطان الغوري لهذه الأخبار حتى أنه ذهب بنفسه إلى السويس سنة ٩٢٠ هـ « ليكشف عن المراكب التي أنشأها هناك ... » على أن الغوري لم يستطع أن يرجع عقارب الساعة إلى الوراء ، ولم ينجح في التغلب على البرتغاليين ، وبضياع تجارة الشرق ، فقدت سلطنة المماليك كل شيء ...

***

وبعد هذا العرض لمظاهر التدهور الإقتصادي وعوامله في الخمسين سنة الأخيرة من عمر دولة المماليك ، يصح أن نتساءل عن الجهود التي حاول بها سلاطين المماليك في ذلك الدور علاج ذلك التدهور . هنا يبدو بوضوح من كتابات ابن إياس أن سلاطين المماليك لم يقوموا في حقيقة الأمر بمحاولات جدية لإصلاح أسباب الداء ، وعـلاج مظاهر التدهور الاقتصادي علاجاً جذرياً . وكان كل مـا قام به سلاطين المماليك إزاء الخراب الإقتصادي الذي ألم بالدولة في ذلك الدور هو إتباع أساليب غير مشروعة لتعويض خزانة الدولة عما فقدته ، وتمكينهم من النهوض بالاعباء الملقاة على عاتق الحكومة ، فضلاً عـــن إشباع المطالب الخاصة بالسلاطين أنفسهم . ولئن نجحت هذه الأساليب في توفير بعض الأموال المطلوبة للسلاطين ، فانها من الناحية الإقتصادية زادت الطين بلة ، وأسرعت بالخراب الذي حل بالدولة ومرافقها ، مما عجل بنهايتها المحتومة .

---

(١) جزيرة قبالة زبيد باليمن (ياقوت) .

من ذلك ما لجأ إليه سلاطين المماليك في تلك الحقبة من تطبيق سياسة الإحتكار والتوسع في نشاط المتجر السلطاني . والمعروف أن سياسة الإحتكار التي توسع فيها السلاطين منـــذ أيام برسباي ، قامت على أساس احتكار السلاطين أصنافاً معينة من البضائع لا يجوز لأي فرد آخر أن يتاجر فيها ، مما ضمن للسلاطين ايراداً ضخماً وخاصة من وراء بعض حاصلات الشرق التي احتكر سلاطين المماليك بيعها للتجار الأوروبيين . وأما المتجر السلطاني فالمقصود بـه أن السلطان كان يستغل أمواله بتشغيلها في التجارة طلباً للكسب ، وبذلك ينافس أرباب الأعمـال والتجار في أرزاقهم . ويروي ابن إياس عن السلطان الغوري في حوادث سنة ٩١٩ هـ . أنه كان « يشتري القمح ويرسله إلى الشام فانه كان بها غلاء عظيم ، حتى قيل وصل فيها كل اردب قمح إلى سبعة اشرفية ، فـكان يشتري القمح من مصر ويرسله إلى البلاد الشامية ، فانشحطت القاهرة من الخبز والدقيق بسبب ذلك ، وكادت أن تكون غلوة مع وجود القمح الجديد . . . » وهكذا استغل السلطان الغوري الفارق في سعر القمح بين مصر والشام ليشتري كميات كبيرة من القمح لحسابه الخاص ويرسلها إلى الشام ليحصل على فرق الثمن ، غير مبال بما يعانيه شعبه في مصر والشام جميعاً من جراء هذا الاستغلال .

ولم يكتف سلاطين المماليك بذلك ، وإنما تحايلوا من أجـل الحصول على المال بمصادرة أموال الناس وأملاكهم ، فكان يكفي أن تظهر على أحد رجال الدولة دلائل النعمة حتى يكون هدفاً سهلاً للسلطان يقرر عليه المبالغ الضخمة ليدفعها ، وإلا فبئس المصير . ويذكر ابن إياس في حوادث سنة ٨٧٢ هـ أن أحمـد بن العيني عندما قرر في إمرة مجلس ظهرت عليه علامات النعمة المفرطة حتى أطلق عليه « عزيز مصر » فما كان من السلطان قايتباي إلا أن قرر عليه مبلغاً ضخماً من المال يدفعه ، فلما تباطئ في الدفع استدعاه السلطان « وبطحه على الأرض بالدهيشة ، وقام إليه وتولى ضربه بيده ، فضربه نحـــواً من عشرين عصاه حتى شق كعبه وأدمي ، فأغمي عليه ... » وقد تعهد ابن العيني بأن يقسط المبلغ المطلوب منه على

أقساط شهرية ، فكان كل شهر بدفع للسلطان بضعة آلاف من الدنانير « الذهب النقد » !! كذلك يذكر ابن إياس أن السلطان قايتباي صادر سنة ٨٩٦ مهتاره رمضان بلا ذنب سوى أنه رأى عليه معالم « العز والعظمة » . وما زال « يضيق عليه حتى أخذ منه ستين ألف دينار » .

ولم يكن قايتباي وحده هو الذي أتبع سياسة المصادرات ، وإنما دأب على اتباع هذه السياسة بقية سلاطين المماليك حتى نهاية دولتهم . فابن إياس يقول عن السلطان الظاهر قانصوه في حوادث سنة ٩٠٥ هـ أن « من مساوئه أنه ظلم جماعة من أعيان الناس من رجال ونساء ، وأخذ أملاكهم غصباً » . ويقول في حوادث نفس السنة عن السلطان الأشرف جان بلاط أنه عندما طلب منه المماليك نفقة البيعة « أخذ في أسباب جمع الأموال ، فاطلق في الناس نار المصادرة ، وقبض على جماعة الأعيان ، ووزع على قضاة القضاة ما لا له صورة ... واشتد الأمر على الناس بسبب المصادرات ، وقاست أعيان الناس من البهدلة والانكاد ما لا يعبر عنه ... »

ومن الواضح أن أعمال المصادرات كانت تشتد عسفاً كلما امتد الوقت بدولة المماليك وازداد عسرها المالي ، حتى إذا ما جاء عصر الغوري كانت سياسة المصادرات قد بلغت أشدها . ويروي ابن إياس في حوادث سنة ٩٠٧ هـ أن المماليك عندما طلبوا النفقة من السلطان الغوري « ظل يصبرهم نحواً من أربعة أشهر حتى جمعت الأموال من المصادرات » . ثم يقول ابن إياس في حوادث سنة ٩١٥ هـ أنه « صودر في هذه السنة جماعة كثيرة من أعيان الناس » ولم تقتصر هذه المصادرات على الأموال السائلة والعقارات وإنما امتدت إلى غيرها ، حسب حاجة السلطان . من ذلك ما يقوله ابن إياس في حوادث سنة ٩١٩ هـ من أنه عندما اشتدت حاجة السلطان إلى الأخشاب لبناء السفن في السويس لمنازلة البرتغاليين ، فإن رجاله « صاروا يقطعون أشجار الناس من الغيطان غصباً باليد ، ويرسلونه إلى السويس لأجل عمارة المراكب هناك » .

وثمة نوع آخر من المصادرات لجأ إليه سلاطين المماليك في ذلك الدور لتدبير المال اللازم لهم، هو قطع أرزاق الناس - وخاصة الفقهاء والمتعممين وحرمانهم من مرتباتهم العينية أو انقاصها، حتى انتهى الأمر بأن امتدت أيدي السلاطين إلى الأوقاف الشرعية لحرمان مستحقيها من نصيبهم منها، وسلب أموالها وريعها. من ذلك ما يذكره ابن إياس في حوادث سنة ٨٧٣ هـ من « قطع مرتبات اللحوم التي كانت للفقهاء والمتعممين قاطبة، وكان ذلك بإذن من السلطان ... وحصل للفقهاء والمتعممين في هذه الحركة غاية الضرر والبهدلة، وما ابقي في ذلك ممكن، فقطع لحوم جماعة كثيرة من أولاد الناس والفقهاء والمتعممين والنساء ... وهذا فتح باب أول المظالم، وصار الأمر يتزايد بعـــد ذلك ... » وكان من الطبيعي أن تسترعي الأوقاف الشرعية نظر السلاطين، فيحكي ابن إياس في حوادث سنة ٨٧٢ هـ أنه عندما منيت جيوش السلطان قايتباي بالهزيمة أمام التركمان، عقد السلطان مجلساً بالقلعة حضره الخليفة العباسي والقضاة ... وألقى كاتب السر خطاباً طويلاً عن لسان السلطان قال فيه ... « أن الأوقاف قـد كثرت على الجوامع والمساجد، وأن قصد السلطان يبقي لهم ما يقوم بالشعائر ويدخل الفائض إلى الذخيرة (الخزانة السلطانية) ... » ولكن التاريخ يسجل لقاضي القضاة الحنفية شجاعته في ذلك الموقف إذ قام وقال « لا يحق للسلطان أخـذ أموال الناس إلا بوجه شرعي » !!

على أن تلك المعارضة لم تحل بين سلاطين المماليك وبين تنفيذ أطماعهم في الأوقاف. فيروي ابن إياس في حوادث سنة ٩١٤ هـ كيف أن السلطان الغوري « تعرض للرزق الاحباسية والأوقاف ... فحصل للنـاس الضرر الشامل ولا سيما أولاد الناس ... وكانت حادثة مهولة لم يسمع بمثلها ... » ثم يضيف ابن إياس - في حسرة وألم - قائلاً « وأنا من جملة من وقع له ذلك » أي أنه كان من جمـلة من صودرت اقطاعاتهم. وما زال ابن إياس يقف للسلطان الغوري يشكو له حاله، حتى رق له وأمر بإعادة اقطاعه إليه في العام التالي (سنة ٩١٥ هـ).

ولا يقلل من سياسة المصادرات هـذه ، ما لجأ إليه سلاطين المماليك وقت الأزمات والشدائد من توبة إلى الله ، وعودة إلى طريق الحق عسى أن يكشف الله عنهم الغمة ويبدد الظلمة . من ذلك ما يرويه ابن إياس في حوادث سنة ٩١٥ هـ من أن السلطان الغوري نادى « بأن لا يتجاهروا الناس بالمعاصي ، ولا يمشي بسلاح من بعد المغرب ، وأن الناس يواظبون على الصلوات الخمس في الجوامع ... !! » ويعلق ابن إياس على هذه التعليمات قائلاً أن الناس « سمعوا من إذن وخرج من أخرى ... »

وثمة وسيلة أخرى لجأ إليها سلاطين المماليك في ذلك الدور للحصول على المال ، هي التلاعب بالعملة . ويذكر ابن إياس في حوادث سنة ٨٧٩ هـ . أن السلطان قايتباي ضرب فلوساً جدداً وأراد أن يجعل سعرها أغلى من الفلوس العتق ليجني السلطان الفرق بـين السعرين . وكانت الفلوس تقيّم بالوزن لا بالعد ، فجعل السلطان كل رطل من الفلوس الجدد بست وثلاثين ، في حين كان كل رطل من الفلوس العتق بأربعة وعشرين « فخسر الناس في هـذه الحركة الثلث من أموالها » على قول ابن إياس . ولا شك في أن التلاعب بالعملة على هذا النحو من شأنه أن يخلق حالة من عدم الاستقرار بالسوق ، الأمر الذي يزيد من ارتباك الأوضاع الإقتصادية بالدولة . ويردد ابن إياس هـــذه المعاني عند سرده لحوادث سنة ٨٨١ هـ ، فيذكر كيف « كثر الضرر منها على البائع ... وحصل بسبب ذلك للناس غاية المشقة » .

وكان من الطبيعي أن يكون للمكوس والضرائب دورها الكبير في إشباع رغبة السلاطين في الحصول على الأموال . فالسلطان قايتباي عندما احتاج إلى أموال لإخراج تجريدة ضد العثمانيين سنة ٨٩٢ هـ ، أمر المحتسب بجمع أعيان التجار وفرض عليهم أربعين ألف دينار قائلاً لهم « ساعدوني بشيء من المال على خروج التجريدة » ولكن التجـار ضجوا من ذلك ، وما زالت المفاوضات جارية بين الطرفين حتى قبـل التجار أن يدفعوا اثني عشر ألف دينار . وبالاضافة إلى الضرائب المباشرة التي كان يفرضها السلطان على التجار على شكل أتاوات ، لجأ سلاطين المماليك في ذلك الدور ،

إلى فرض بضائع معينة على التجار، يشترونها من السلطان بالاثمان التي يحددها هو، ويخسرون فيها أموالاً طائلة، مما أدى إلى زعزعة الحالة الإقتصادية في الأسواق. ويذكر ابن إياس في حوادث سنة ٩١٧ هـ أن السلطان الغوري « أرمى على التجار قاطبة شاشات وأزراً وأثواباً صوفاً، وأرمى على السوقة زيتاً وعسلاً وزبيباً وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث، وصاروا يستحثونهم في سرعة الثمن لأجل النفقة، فغلقت الأسواق بسبب ذلك، وأقامت مغلوقة أياماً».

ومرة أخرى احتاج الغوري إلى أموال لأجل النفقة على الجند سنة ٩٢١ هـ، وعندئذ يروي ابن إياس أن السلطان « أخرج من حواصل الذخيرة أشياء كثيرة من الأمتعة التي كانت بالحواصل من ترك الخوندات والستات الذين ماتوا واحتوى السلطان على موجوداتهم، ما بين قماش وبشاخين زركش وعنبر وأواني بللور وصيني وكفت وغير ذلك، واخرج بعلبكي وأثواب صوف قبرصي وغير ذلك، فقوم ذلك بنحو خمسين ألف دينار، فطلب التجار وأرمى عليهم تلك الأصناف بأغـــلى الأثمان، فأطلق في التجار النار ... وشدد على التجار في جبي الأموال، فجبيت منهم في مدة يسيرة لأجل النفقة، وحصل على التجار الضرر الشامل، وقد خسروا في الأثواب الصوف النصف، فانهم كانوا ممتوتين ... »

ولم يكن أهل الريف – من المقطعين وغيرهم – بنجاة من ظلم السلاطين، وإنما امتدت يـد العسف إليهم. ففي الوقت الذي كان رجال السلطان يضيقون على التجار في العاصمة لسلب أموالهم، كان الكشاف في الأقاليم ينفذون تعاليم السلطان بجمع الأموال من المقطعين. ويروي ابن إياس أنه حدث سنة ٨٩٣ هـ أن جدد السلطان قايتباي « مظلمة شنيعة، وهي أنه أرسل لكاشف الشرقية بأن يأخذ من البلاد الخمس من خراج المقطعين ... فحصل للمقطعين غاية الضرر من كبس البـلاد والقبض على الفلاحين ... وقد جبى الخمس من خراج المقطعين سنتين متوالية ... » وقد تكرر جمع الخمس من ضواحي الشرقية مرة أخرى سنة ٨٩٥ هـ عندما تجددت حاجة السلطان إلى المال لمواجهة خطر العثمانيين.

وربما لجأ السلطان إلى جمع خراج الأرض من المزارعين والفلاحين قبل استحقاقه وقبل جمع المحصول الجديد ، بل حتى قبل موسم فيضان النيل ، مما عرضهم لكثير من المظالم . من ذلك ما جاء على قلم ابن إياس في حوادث سنة ٩١٨ هـ من أن السلطان الغوري رسم « لكاشف الشرقية وكاشف الغربية بأن ينزلوا على البلاد ويستخرجوا من الفلاحين الحمايات والشياخة وقدوم الكشاف عن سنة ثمان عشرة وتسعمائة الخراجية قبل أن تدخل وقبل أن تنزل النقطة وينادي على النيل ، فحصل للمقطعين غاية الضرر ، وصارت الكشاف تنزل على البلاد وتكبس على الفلاحين ويستخرجون منهم الأموال بالضرب ، والذي يهرب يقبضون على نسائهم وعلى أولادهم ، فخرب غالب البلاد ، ورحلت عنها الفلاحون » . ولعل الفقرة الأخيرة من عبارة ابن إياس توضح لنا مدى الخراب الإقتصادي الذي حل بريف مصر في ذلك الدور نتيجة للسياسة الغاشمة التي أتبعها سلاطين المماليك من أجل جمع الأموال .

ولم يكن الصعيد أحسن حالاً من الوجه البحري ، إذ يروي ابن إياس في حوادث سنة ٩١٩ هـ أنه حضر إلى السلطان أحد كبار أمراء المماليك « وكان مسافراً في جهات بلاد الصعيد وصحبته جماعة كثيرة من مشايخ عربان الصعيد والمدركين وجماعة كثيرة من الفلاحين والمزارعين وهم في الحديد بسبب ما تأخر عليهم من المغل » هذا كله بالإضافة إلى ما كان يغتصبه رجال السلطان من الخيل ونحوها في أوقات الحاجة ، فكانوا ينزلون على كل بلد ويفرضون عليه فرسين قيمتها مائة دينار ، فإذا كانت البلدة كبيرة فرضوا عليها أربعة . ويروي ابن إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ أن الفلاحين ضجوا من ذلك « وأخلوا من البلاد ، وتركوا زروعهم في الأرض ورحلوا ، وخرب بعض البلاد في هذه الحركة ... » وهكذا أدت سياسة سلاطين المماليك إلى خراب الزرع والضرع .

ولم يكن أرباب العقارات في مصر والقاهرة بمنجاة من هذا التطرف في فرض المكوس ، فيحكي ابن إياس أن السلطان قايتباي عندما احتاج

لمال سنة ٨٩٦ هـ عقد مجلساً دعا إليه قضاة القضاة الأربعة وشرح لهم سوء الحالة الإقتصادية وحاجته إلى مال لإرسال تجريدة لمحاربة ابن عثمان ثم أوضح هدفه فقال « أن القصد أن أفرض على الأوقاف والأملاك التي بمصر والقاهرة من أماكن وغيطان وحمامات وطواحين ومراكب وغير ذلك إجرة سنة كاملة ، اتعان بها على خروج التجريدة ... » فرد عليه القاضي المالكي قائلاً « أن إجرة سنة كاملة تثقل على الناس ولا يطيقون ذلك . وان كان لا بد من ذلك فليفرض عليهم إجرة خمسة أشهر ، وقبل ذلك أفرض عليهم إجرة شهرين ، فهذه سبعة أشهر . وما يطيق الحال من ذلك ... » وكان ان تم الأمر على ذلك ، فأخذ السلطان من إجرة أملاك القاهرة ومصر سبعة أشهر مقدماً ، ولم يستثن من ذلك الأوقاف والجوامع والمدارس « فاضطربت الأحوال وكثر القيل والقال ... » ويشرح ابن إياس في حوادث سنة ٨٩٦ هـ كيف جمع السلطان تلك الأموال ، إذ توجه « الرسل الغلاظ الشداد ، ولم يراعوا الوداد ، وطلبوا أعيان الناس ، وانقطع الرجاء باليأس ، وصار الإنسان يخرج من داره فيرى أربعة من الرسل في استنظاره ، فيكون نهاره أغبر ، ويخرج وهو في أذياله يتعثر ، فيقدحون فيه الزناد ، ولا يرى له من اعتماد . وقال بعض الموالة في المعنى :

غرمت شهرين عن اجرة مكاني أمس
وأصبحت مغموس في بحر المغارم غمس
أقسم ورب الخلايق والقمر والشمس
ما طقت شهرين كيف أقدر أطيق خمس

ومن المكوس التي استحدثها السلطان قايتباي في ذلك الدور واستثارت امنة رعاياه مكس الغلة ، إذ يروي ابن أياس في حوادث سنة ٩٠١ هـ أن السلطان قايتباي أحدث مكساً على بيع الغلال وجعل على كل اردب قمح أو شعير نصف فضة خارجاً عن ثمنه لمن يشتري أو يبيع ، وقد تزايد الأمر بعد ذلك إلى أن صارت نصفين « فكانت هذه الفعلة من أقبح مساوئه ، واستمر ذلك في صحيفته إلى الآن ... »

وزاد من ارتباك الأوضاع الإقتصادية ، في تلك الحقبة ، ما عرف بإسم المشاهرة والجامعة ، وهي ضريبة تجمع من السوقة وتدفع للمحتسب كل شهر ليوردها للخزائن السلطانية . وقد بلغ من قسوة هذه الضريبة أن زادت شهرياً على الألفي دينار . ويقول ابن إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ أن هذه الضريبة كانت « من أكبر أسباب الفساد في حق المسلمين » . وكذلك يوضح في حوادث سنة ٩٢١ هـ أن الباعة اضطروا إلى تعويض قيمة هذه الضريبة عن طريق رفع أثمان البضائع فاشتد الغلاء وعز وجود أصناف كثيرة من البضائع ، حتى اضطر السلطان إلى إلغائها سنة ٩٢٢ هـ ، بعد ان ارتفعت الأصوات بالشكوى . من ذلك أن المماليك صاحوا في الأمراء قائلين « نحن ما نطلب منه نفقة ، وإنما نطلب أن يبطل الجامعة والمشاهرة التي قررها على السوقة في الدكاكين وعلى سائر البضائع ، حتى ما نلتقي شيء نأكله ... » . أما أغوات الجند فقد صاحوا في السلطان « أن جميع البضائع غالية بسبب المشاهرة والجامعة التي قررت على السوقة ، وأن كل شيء غال حتى الخام والبعلبكي والتبن ما يوجد ... ليه ما تمشي على طريقة الملوك السالفة ونقل من هذا الظلم . ؟ !! »

وفي الوقت الذي كان التجار داخل البلاد يتعرضون لهذه المظالم التي يقع جزؤ منها بدوره على المستهلك ، تعرض التجار الأجانب الوافدون على مواني الدولة في مصر والحجاز وغيرها لنفس السياسة التعسفية التي طبقها سلاطين تلك الفترة الأخيرة من دولة المماليك ، الأمر الذي جعل التجار ينصرفون عن المتاجرة مع الدولة في الوقت الذي ظهرت معالم الطريق الجديد حول افريقيا إلى الهند . وهكذا ذبلت الاسكندرية ودمياط وجدة وغيرها من ثغور الدولة وأقفرت أسواقها بعد أن انصرف عنها التجار تجنباً لدفع المكوس الباهظة التي فرضها سلاطين المماليك . ويقول ابن إياس عن مدينة الاسكندرية في حوادث سنة ٩٢٠ هـ . عندما زارها السلطان الغوري أنها كانت « في غاية الخراب بسبب ظلم النائب وجور القبّاض ، فانهم صاروا يأخذون من التجار العشر عشرة أمثال ، فامتنع

تجار الفرنج والمغاربة من الدخول إلى الثغر ، فتلاشى أمر المدينة ، وآل أمرها إلى الخراب ، حتى قيل طلب الخبز فلم يوجد بها ، ولا الأكل ، ووجد بعض الدكاكين مفتحة والبقية لم تفتح ... » .

وما يقال عن الاسكندرية ينطبق على غيرها من ثغور الدولة . يقول ابن إياس في حوادث سنة ٩٢٢ هـ . ما نصه « وكان حسين نائب جدة يأخذ العشر من تجار الهند المثل عشرة أمثال ، فامتنعت التجار من دخول بندر جدة ، وآل أمره إلى الخراب وكذلك الاسكندرية ودمياط . فامتنعت تجار الفرنج من الدخول إلى تلك البنادر من كثرة الظلم ، وعز وجود الاصناف التي كانت تجلب من بلاد الفرنج » .

* * *

وبعد ، فلعله بعد هذا العرض السريع يتضح لنا من ثنايا ما كتبه ابن إياس في كتابه بدائع الزهور كيف تدهورت الأحوال الإقتصادية في أواخر عصر دولة المماليك ، وأن هذا التدهور لم يكن نتيجة عامل واحد أو سبب بعينه ، وإنما جاء وليد أسباب وعوامل عدة تضافرت لتهز قواعد تلك الدولة هزاً عنيفاً ، حتى فقدت أسباب رخائها وثروتها . وبضياع المال وفساد الاقتصاد خسر المماليك كل شيء ، حتى دولتهم خسروها سنة ٩٢٣ هـ.

(١٥)

دراسة حول كتاب الأحكام السلطانية للماوردي

الإنسان إجتماعي بالطبع ، خلق ليعيش في مجتمع تربط أفراده بعضهم ببعض روابط معينة ، وتربطه بغيره من المجتمعات روابط أخرى معينة . والمعروف أن الإنسان — رغم ما فيه من صفات طيبة — فانه يتصف بنزعة نحو العنف والرغبة في السيطرة ، مما يجعل الضعيف فريسة للقوي ، والفقير طعمة للغني . ومنذ أقدم العصور ، اتضحت ضرورة وجود حكومة في كل مجتمع بشري تأخذ من القوي للضعيف ، وتكون رسالتها الأساسية تحقيق العدالة والتوازن بين أفراد المجتمع بعضهم وبعض من ناحية ، وبينهم وبين الحكومة نفسها من ناحية أخرى . ومهما يقال من أن فكرة الحكومة نفسها تشكل نوعاً من سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان ، فان هذه السيطرة يمكن تنظيمها بما يحقق صالح المجتمع ، وفي هذه الحالة يكون الصالح العام هو هدف العلاقة بين الحكام والمحكومين ؛ وإذا وجد هناك نوع من الضرر الناجم عن سيطرة الحكومة على بقية أفراد المجتمع ، فان هذا الضرر بلا شك سيكون أخف بكثير من الأضرار الناجمة عن ترك الناس فوضى لا يخضعون لحكم أو شريعة إلا شريعة الغاب . وكل ما هنالك هو أن يختار أفراد المجتمع حكامهم من المشهود لهم بالكفاية ، وأن تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين في ظل مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة مما يحقق سعادة جميع أفراد المجتمع . وهذا ما عبر عن بعض معانيه الشاعر الجاهلي الأفوه الأودى عندما قال :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم
ولا سراة إذا جهّالهم سادوا

ويعرف العلم الذي يبحث في الأسس التي تقوم عليها الدولة ودستورها العام وتنظيم الحكومة وإدارتها وقواعد التشريع وعلاقة المواطن بالحكومة أو الدولة ، فضلاً عن علاقة الدول بعضها ببعض ... يعرف هذا العلم بعلم السياسة . ويعتبر أرسطو مؤسس علم السياسة ، وما زال تقسيمه أنواع الحكومات إلى ملكية وأرستقراطية وجمهورية وديكتاتورية وحكم أقلية وديموقراطية ... ما زال هذا التقسيم حتى الآن له اعتباره ووزنه في الفكر السياسي .

على أنه بانتقال العالم من العصور القديمة إلى العصور الوسطى ظهر عامل خطير له وزنه في تاريخ الفكر السياسي من ناحية وفي فكرة قيام الدولة وتحديد واجباتها وحقوقها من ناحية أخرى ، وأعني بهذا العامل الدين والتشريعات السماوية . فالعصور الوسطى عرفت — وما زالت تعرف — باسم عصور الايمان ، أي عصور الدين. وكل من يدرس هذه العصور يلمس أثر الدين ورجال الدين في كل زاوية وفي كل ركن من أركان الحياة ، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها . وحسب العصور الوسطى أنها شهدت مولد وانتشار ثم تصادم أكبر ديانتين سماويتين ما زالتا تقتسمان ولاء غالبية سكان العالم اليوم ، وهما المسيحية والإسلام ...

وهكذا ظهر في الغرب المسيحي أمثال القديس أوغسطين (٣٥٤ — ٤٣٠) الذي عبر عن آرائه السياسية تعبيراً لاهوتياً واضحاً في كتابه « مدينة الله » ؛ جعل فيه السيادة للدين ورجال الدين وتعاليم الدين ... وهي الآراء التي سيطرت على الفكر السياسي في غرب أوربا طوال العصور الوسطى .

أما في الشرق فقد ظهر الإسلام الذي لم يكن مجرد دين فحسب بل كان أيضاً حضارة كبرى ما زال العالم حتى اليوم يرتوي من فيضها . وإذا كان الفكر الإسلامي امتاز باتساع الأفق والمرونة ، فان ذلك جعله لا

يترك جانباً من جوانب الدين أو الدنيا إلا عالجه واستقصى حقيقته ، وترك فيه للخلف ثروة ضخمة تعتز بها الحضارة الإنسانية على مر القرون . ومن العلوم التي أولاها مفكرو المسلمين جانباً كبيراً من عنايتهم علم السياسة . ذلك أن المحدثين أو علماء الحديث وجهوا جهودهم نحو استخراج الأحكام — السياسية وغير السياسية — من كتاب الله وسنة الرسول ﷺ ، ثم أتى بعدهم الفقهاء ليضعوا هذه الأحكام في صورة نظريات علمية . وعلى رأس هؤلاء الفقهاء يأتي الإمام الشافعي رضي الله عنه ، الذي أخذ يناقش كثيراً من الآراء السياسية في فقهه مناقشة عميقة مما جعله يبدو في نظرنا لا واضع أصول علم الفقه فحسب ، بل أيضاً واضع أصول علم السياسة في الإسلام.

والمعروف أن الإسلام لم يفرق بين الدين والدولة أو بين الدين والسياسة ، وفي ذلك يقول الإستاذ شاخت في دائرة معارف العلوم الاجتماعية « ليس الإسلام مجرد دين ، بل أنه نظام فكري متكامل يشمل الدين والدولة جميعاً ! ! » .

لذلك لا عجب إذا وجدنا أن فقهاء المسلمين هم أنفسهم الذين صاغوا الأسس العلمية للدولة صياغة سليمة ، معتمدين على ما جمعوه من أحكام كتاب الله وسنة رسوله . ولعل هذا أيضاً هو السر في أن كثيراً من النظريات السياسية التي وضعها مفكرو المسلمين إنما جاء معظمها ضمن باب علم الفقه بالذات .

وإذا كنا اعتبرنا الإمام الشافعي رضي الله عنه واضع أصول علم السياسة في الإسلام ، فاننا لا نستبعد أن نجد بين فقهاء الشافعية — مثل الماوردي — من كتبوا كتابات لها خطرها في تاريخ الفكر السياسي ، يمكننا أن نطلق عليها إسم « القانون الدستوري في الإسلام » .

* * *

ونقصد بالماوردي أبا الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري البغدادي ، وصفه السبكي في طبقات الشافعية الكبرى بأنه « كان إماماً جليلاً رفيع الشأن ، له اليد الباسطة في المذهب ، والتفنن التام في سائر

العلوم » . لم تحدد المراجع عام مولده ؛ ولكنها اتفقت على أنه توفي في شهر ربيع الأول سنة خمسين وأربعمائة عن ست وثمانين سنة ؛ ومعنى ذلك أن الماوردي ولد حوالى سنة ٣٦٤ للهجرة .

وإذا كان الماوردي قد عاش في أواخر القرن الرابع والنصف الأول من القرن الخامس للهجرة ، فمعنى ذلك أنه عاصر الحضارة الإسلامية في أوجها ، ورأى بغداد عندما كانت عاصمة الفكر والفن والسياسة والمال في العالم أجمع – مشرقه ومغربه – إنه العصر الذي أتبع طريقة التدوين العلمي المنظم للعلوم والدراسات الإسلامية ، ومنها الآراء السياسية ، بعد أن كانت في العصر الأموي يغلب عليها طريق الرواية الشفوية ، دون أن يدون منها إلا القليل .

ومرة أخرى نبحث في الكتب التي ترجمت للماوردي ، مثل كتابات السبكي والخطيب البغدادي وياقوت الرومي ، فلا نجد معلومات مفصلة عن الدور الأول من حياة الماوردي . وكل ما نستخلصه من كتب التراجم التي ترجمت له هو أنه نشأ في البصرة ، وتلقى تعليمه على جماعة من مشايخ عصره الذين روى عنهم مثل الحسن بن علي بن محمد – صاحب المحدث اللغوي أبي خليفة الفضل بن الحباب الجمحي – ، ومحمد بن عدي المقري ، ومحمد بن المعلي الأزدي ، وجعفر بن محمد بن الفضل البغدادي ، وأبي القاسم عبد الواحد بن محمد الصيمري القاضي . وإذا كان معظم هؤلاء الشيوخ الذين درس عليهم الماوردي وسمع منهم وروى عنهم ، من المحدثين والفقهاء ، إلا أن كتابات الماوردي بالذات تدل على سعة أفق ، وعلى أنه تلقى قدراً من الثقافة العامة في عديد العلوم الإسلامية . فالدارس لكتب الماوردي يخرج بحقيقة كبرى هي أن الرجل لم يكن محدثاً وفقيهاً فحسب ، بل كان أيضاً أديباً ونحوياً وفيلسوفاً وسياسياً ومفسراً ، فضلاً عن إلمامه التام بعلم الاجتماع وأصوله وقواعده .

ولما أخذ الماوردي كفايته عن علماء البصرة ، رحل إلى بغداد حيث التقى بالشيخ أبي حامد أحمد بن أبي طاهر الاسفراييني المتوفي سنة ٤٠٦ للهجرة ،

فدرس الفقه على يديه . ولم يلبث الماوردي أن تولى القضاء في بلدان كثيرة ، فارتفع نجمه حتى لقب سنة ٤٢٩ هـ بلقب « أقضى القضاة » . ويروي ياقوت أن بعض الفقهاء – كأبي الطيب الطبري والصيمري – اعترضوا على هذا اللقب ، ولكن الماوردي لم يأبه لاعتراضهم « واستمر له هذا اللقب إلى أن مات ، ثم تلقب به القضاة إلى أيامنا هذه ، وشرط الملقب بهذا اللقب أن يكون دون منزلة من تلقب بقاضي القضاة إلى أيامنا هذه على سبيل الإصلاح ، وإلا فالأولى أن يكون أقضى القضاة أعلى منزلة » .

وجدير بالذكر أن الماوردي في مباشرته القضاء ، لم يقف جامداً أمام نصوص القانون والشريعة ، وإنما امتاز في أحكامه بالمرونة والاجتهاد . من ذلك ما يرويه ياقوت من أن الماوردي سلك طريقه في ذوي الأرحام ، يورث القريب والبعيد بالسوية ، فاعترض عليه يوماً السينيزي ، وقال له « أيها الشيخ ! اتبع ولا تبتدع ! » فرد عليه الماوردي قائلاً « بل أجتهد ولا أقلد ! » .

ومهما يكن من أمر ، فإن ولاية القضاء في بلدان كثيرة متباعدة ، أكسبت الماوردي – دون شك – خبرة عميقة بالبلاد وبالعباد ، حتى إذا ما عاد إلى بغداد ، سكن في درب الزعفراني وأخذ يباشر التدريس ، فتتلمذ عليه كثيرون « وروى عنه أبو بكر الخطيب ، وجماعة آخرهم أبو العز بن كادش » ، على قول السبكي . وفي فترة إقامته في بغداد علت منزلته عند ملوك بني بويه – لما لمسوه فيه من فضل وعلم وحسن رأي – فكانوا « يرسلونه في التوسطات بينهم وبين من يناوئهم ويرتضون بوساطته ويقفون بتقريراته » على قول ياقوت ؛ كما كانت له مكانة خاصة عند الخليفة القادر العباسي . ومع ذلك فان الماوردي لم يخش في الحق لومة لائم ، وأثبت في عدة مناسبات شجاعته الأدبية وقدرته على الوقوف في وجه الملوك .

ذلك أن جلال الدولة ابن بويه طلب سنة ٤٢٩ هـ من الخليفة أن يزاد في ألقابه لقب « شاهنشاه الأعظم » أي ملك الملوك الأعظم . وكان أن

أجابه الخليفة إلى طلبه ، وخطب له بذلك ؛ الأمر الذي أثار اعتراض بعض الفقهاء بحجة أنه لا يجوز أن يقال لأحد – غير الله عز وجل – ملك الملوك . ولم يلبث أن تأثر العامة بموقف الفقهاء فرموا الفقهاء بالآجر ، مما جعل جلال الدولة ابن بويه يلجأ إلى كبار الفقهاء لاستصدار فتوى منهم بجواز اللقب ، وبذلك تهدأ ثورة العامة . ويبدو أن بعض كبار الفقهاء حرصوا على استرضاء ذوي النفوذ والسلطان ، فكتب الصيمري الحنفي أن هذه الألقاب مثل « شاهنشاه » و « ملك الملوك » يعتبر فيها القصد والنية ، وأفتى أبو الطيب الطبري بأن اطلاق ملك الملوك جائز ومعناه ملوك الأرض ، وقال أنه إذا جاز أن يقال « قاضي القضاة » ، فانه من الجائز أن يقال « ملك الملوك » ، ووافقه على رأيه التميمي من فقهاء الحنابلة . أما الماوردي ، فرغم كونه من خواص جلال الدولة ابن بويه فقد أفتى بالمنع وشدد في ذلك ، بل أنه قاطع جلال الدولة وانقطع عنه . ولما طلبه جلال الدولة ، قصده الماوردي على وجل شديد ، ولكن ابن بويه قال له « أنا أتحقق أنك لو حابيت أحداً لحابيتني لما بيني وبينك ، وما حملك إلا الدين ، فزاد بذلك محلك عندي !! » .

وثمة إتهام بالاعتزال وجه إلى الماوردي ، يستحق منا وقفة قصيرة في هذا البحث الموجز للوقوف على مدى صحة هذا الاتهام . والمعروف عن المعتزلة أنهم لم يقفوا عند حدود الأوامر والنواهي وإنما اجتهدوا في تقرير الأخلاق ، ووزنوا الفضائل والرذائل بمقياس الزمان والبيئة ، وقالوا بسلطان عقل الإنسان وإرادته وتحررهما من سلطان القدر . وأدى تمجيدهم للعقل إلى تفسيرهم القرآن بالمعقول أكثر من اعتمادهم على المنقول ، وبنوا تفسيرهم – كما يقول استاذنا المرحوم أحمد أمين – على أسسهم من التنزيه المطلق وحرية الإرادة والعدل . . . وكان أن أثارت آراء المعتزلة اعتراضاً من كثيرين لأنهم رأوهم يخضعون الله تعالى لقوانين هذا العالم ، فضلاً عن أنهم نقلوا الدين إلى مجموعة من القضايا العقلية والبراهين المنطقية . وعلى الرغم من مشايعة بعض الخلفاء العباسيين – مثل المأمون والمعتصم والواثق –

للمعتزلة ، إلا أن الاعتزال صار من التهم التي وجهها المحدثون لكل عـالم متحرر يحكم العقل فيما أمامه من قضايا .

ولم يسلم الماوردي — وهو الفقيه المجتهد — من إتهامه بالاعتزال . فياقوت الرومي يقول عنه أنه كان « شافعياً في الفروع ومعتزلياً في الأصول على ما بلغني » . أما السبكي فيحكي في طبقات الشافعية الكبرى قصة هـذا الإتهام فيقول ما نصه « قال ابن الصلاح : هذا الماوردي عفا الله عنه يتهم بالاعتزال . وقد كنت لا أتحقق ذلك عليه وأتأول له ، وأعتذر عنه في كونه يورد في تفسيره في الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير ، تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة ، غير معترض لبيان ما هو الحق منها . وأقول : لعل قصده ايراد كل ما قيل من حق وباطل ؛ ولهـذا يورد من أقوال المشبهة أشياء ، مثل هـذا الايراد ، حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة ، وما بنوه على أصولهم الفاسدة . وتفسيره عظيم الضرر لكونه مشحوناً بتأويلات أهل الباطل ، تلبيساً وتدسيساً على وجه لا يفطن له غير أهل العلم والتحقيق ، مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة ، بل يجتهد في كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق » .

غير أنه يبدو في نظرنا أن هذا الإتهام باطل . مرجعه اجتهاد الماوردي ، وهو اجتهاد يقوم على أساس تحكيم العقل . فالتشابه بين الماوردي والمعتزلة مرجعه أن كلا من الطرفين قرر سلطان العقل في أن يبحث مسائل الدين ، الأمر الذي أوجد تشابهاً بين بعض آراء الماوردي — لا كلها — وبعض آراء المعتزلة . ويؤيد ذلك السبكي نفسه ، إذ نراه يدافع عن الماوردي ضد اتهام ابن الصلاح إياه بالاعتزال ، فيقول : « ثم هو ليس معتزلياً مطلقاً ، فانه لا يوافقهم في جميع أصولهم ، مثل خلق القرآن ، كما دل عليه تفسيره في قوله عز وجل : « ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ... » وغير ذلك . ويوافقهم في القدر ، وهي البلية التي غلبت على البصريين ؛ وعيبوا بها قديماً » .

وإذا كان هذا هو دفاع السبكي عن الماوردي ، فان الخطيب البغدادي

يقول عن الماوردي ما نصه « كتبت عنه وكان ثقة » . ولا شك في أن قولاً كهذا يصدر عن رجل مثل الخطيب أحمد بن علي البغدادي كان من أقرب تلاميذ الماوردي إليه ، أجدر بالتقدير والاحترام من قول ابن الصلاح .

***

وامتاز الماوردي بغزارة الانتاج ؛ فقال عنه ياقوت الرومي في إرشاد الأريب « له تصانيف حسان في كل فن » ، أمـا السبكي فيقول عنه أنه كان له « التفنن التام في سائر العلوم » ؛ هذا في حين ذكر الخطيب البغدادي عن الماوردي أن « له تصانيف عدة في أصول الفقه وفروعه وفي غير ذلك » . على أننا لم نستدل على بعض مؤلفات الماوردي التي وردت أسمـاؤها في المراجع مما يشير إلى احتمال ضياع هـذه المؤلفات ، بحيث لا نعرف من مؤلفاته إلا نحواً من إثني عشر مؤلفاً ، ما زال معظمها للأسف مخطوطاً لم ينشر حتى اليوم . وقـــد قسم الأستاذ الجليل مصطفى السقا تآليف أبي الحسن الماوردي إلى ثلاث مجموعات ، تشمل الكتب الدينية ، والكتب اللغوية والأدبية ، ثم الكتب السياسية والإجتماعية . أما عن الكتب الدينية للماوردي فأهمها :

١ – كتاب تفسير القرآن ، ويعرف بكتاب النكت والعيون . وهذا الكتاب ما زال مخطوطاً لم يطبع ، وتوجد منه عدة نسخ خطية أشهرها نسخة مكتبة قليج علي بالاستانة ونسخة مكتبة كوبريلي ، ونسخة مكتبة جامع القرويين بفاس ، ونسخة رامبور بالهند .

٢ – كتاب الحاوي الكبير ، وهو موسوعة ضخمـة في فقه الشافعية تقع في أكثر من عشرين مجلداً . وقد ذكر ابن خلكان في كتاب وفيات الأعيان عن كتاب الحاوي هـــذا « لم يطالعه أحد إلا شهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب » . وهذا الكتاب أيضاً ما زال مخطوطاً مشتت الأجزاء في مختلف دور الكتب في العالم .

٣ ـ كتاب الإقناع ، وهو مختصر لكتاب الحاوي الكبير . ذكر ياقوت الرومي أن الماوردي قال « بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقه ، واختصرته في أربعين ، يريد بالمبسوط كتاب الحاوي وبالمختصر كتاب الاقناع » . ولتأليف هذا الكتاب قصة متواترة في المراجع ، خلاصتها أن الخليفة القادر بالله العباسي عهد إلى أربعة من أئمة المسلمين في المذاهب الأربعة بأن يصنف له كل واحد منهم مختصراً على مذهبه ، فصنف له الماوردي الاقناع ، وصنف له كل واحد من الثلاثة الباقين كتاباً في مذهبه ، وعرضت الكتب الأربعة على الخليفة ، فاطلع عليها ، وخرج الخادم إلى الماوردي وقال له « قال لك أمير المؤمنين حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا » .

٤ ـ كتاب أدب القاضي ، وهو مخطوط وتوجد منه نسخة بالسليمانية .

٥ ـ كتاب أعلام النبوة ، وهو أيضاً مخطوط ، وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية .

هذا عن مؤلفات الماوردي الدينية ، أما مؤلفاته اللغوية والأدبية ، فأهمها :

١ ـ كتاب الأمثال والحكم ، وهو يضم ثلاثمائة حديث وثلاثمائة حكمة وثلاثمائة بيت شعر ، وهو مخطوط وتوجد منه نسخة في ليدن .

٢ ـ كتاب البغة العليا في أدب الدين والدنيا ، وهو كتاب قيّم في الأخلاق والفضائل الدينية والآداب الإجتماعية ، لا يتعرض فيه الماوردي لأصول الأخلاق من الناحية النظرية ، وإنما يستخرج ما في القرآن والسنة النبوية من آيات وأحاديث تحث على الفضائل وتنهي عن الرذائل . ثم يستمد من التراث العربي والتراث الأجنبي الذي اختلط به كثيراً من الحكم والعظات . ويبدو هذا الكتاب من أهم مؤلفات الماوردي ، حتى أنه استرعى الأنظار منذ وقت بعيد فطبع عدة مرات في مصر والخارج ، أشهرها الطبعة التي حققها وعلق عليها أستاذنا الجليل مصطفى السقا (القاهرة سنة ١٩٥٥) .

٣ ـ كتاب في النحو ، وهذا الكتاب فقد للأسف ولا نعرف عنه شيئاً ، ولكن ياقوت الرومي رآه بنفسه وقال عنه « رأيتــه في حجم

الايضاح أو أكبر » . والايضاح كتاب متوسط في النحو لأبي علي الفارسي المتوفي سنة ٣٧٧ هـ .

وأخيراً يأتي أهم جانب – في نظرنا – من مؤلفات الماوردي ، ويشمل كتبه في السياسة ، فكراً ونظماً وهذه الكتب عبارة عن أربعة ضمنها الماوردي آراءه في أنواع الحكومات ونظم الحكم والادارة ، وغير ذلك من الموضوعات التي استرعت أنظار الباحثين في المشرق والمغرب منذ أمد بعيد . وهذه الكتب هي :

١ – كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك ، وقد طبع بالقاهرة سنة ١٩٢٩ بعنوان « أدب الوزير » .

٢ – كتاب نصيحة الملوك ، وهو مخطوط توجد منه نسخة بالمكتبة الأهلية في باريس .

٣ – كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر ، ويعالج بعض الدراسات السياسية وأنواع الحكومات ، وتوجد منه نسخة مخطوطة في غوطة .

٤ – كتاب الأحكام السلطانية ، وهو أشهر مؤلفات الماوردي قاطبة ، وأكثرها أهمية وطرافة من حيث موضوعه .

على اننا قبل أن نتكلم في شيء من التفصيل عن كتاب الأحكام السلطانية ، من الضروري البت برأي فيما قاله ابن خلكان والسبكي من أن الماوردي أخفى مؤلفاته في حياته « ولم يظهر شيئاً من تصانيفه ، وجمعها في موضع ، فلما دنت وفاته قال لمن يثق به : الكتب التي في المكان الفلاني كلها تصنيفي ، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نية خالصة ، فاذا عاينت الموت ووقعت في النزاع ، فاجعل يدك في يدي ، فان قبضت عليها وعصرتها فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها ، فاعمد إلى الكتب والقها في دجلة ، وان بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قد قبلت ، وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية قال ذلك الشخص : فلما قارب الموت وضعت يدي في يده ، فبسطها ولم يقبض على يدي ، فعلمت أنها علامة القبول ، فأظهرت كتبه بعده وعليها خطه » ؟

ولعله من الواضح أن هذه الرواية تتعارض مع ما سبق أن ذكرناه من أن بعض المعاصرين للماوردي حكموا عليه وعلى كتبه في حياته ، ومنهم الخليفة العباسي القادر بالله . وينفي السبكي نفسه صحة هذه الرواية ويقول انها ربما كانت صحيحة بالنسبة لكتاب الحاوي فقط « وإلا فقد رأيت من مصنفاته عدة كثيرة وعليها خطه ، ومنها ما أكملت قراءته عليه في حياته » .

* * *

أما عن كتاب الأحكام السلطانية ، فهو في نظرنا من أخطر المصادر التاريخية عن النظم الإسلامية ، وأشدها استرعاء لنظر الباحثين في الشرق والغرب سواء ، وما زلنا حتى اليوم نطالع في الحوليات والمجلات العلمية الكبرى أبحاثاً لكبار المستشرقين عن بعض النظريات السياسية في الإسلام كما عالجها الماوردي في كتاب الأحكام السلطانية بالذات .

وقد قسم الماوردي هذا الكتاب عشرين باباً : الباب الأول في عقد الامامة ، والثاني في تقليد الوزارة ، والثالث في تقليد الامارة على البلاد ، والرابع في تقليد الامارة في الجهـــاد ، والخامس في الولاية على الحروب والمصالح ، والسادس في ولاية القضاء ، والسابع في ولاية المظالم ، والثامن في ولاية النقابة على ذوي الأنساب ، والتاسع في الولاية على امامة الصلوات ، والعاشر في الولاية على الحج ، والحادي عشر في ولاية الصدقات ، والثاني عشر في قسم الفيء والغنيمـة ، والثالث عشر في وضع الجزية والخراج ، والرابع عشر فيما تختلف أحكامه من البـــلاد ، والخامس عشر في احياء الموات واستخراج المياه ، والسادس عشر في الحمى والارفاق ، والسابع عشر في أحكام الاقطاع ، والثامن عشر في وضع الديوان وذكر أحكامه ، والتاسع عشر في أحكام الجرائم ، والباب العشرون في أحكام الحسبة .

هذه هي الأبواب التي قسم الماوردي إليها كتابه الأحكام السلطانية ، ومن هذا التقسيم يتضح أنه لم يترك جانباً من جوانب الحكم ولا ركناً من أركان نظام الدولة إلا عالجـــه وقرر قواعده وحدد أصوله ووضح

شروطه وفصل حقوقه وواجباته . وفي كل ذلك لم يكن الماوردي جامداً شأن كثير من الكتاب المعاصرين وبخاصة من عالج منهم مسائل ترتبط بالدين وأحكامه من بعيد أو قريب ، وإنما كان مرناً سهلاً مجتهداً ، لم يرتبط بحرفية آيات القرآن ونصوص الأحاديث وإنما حكم عقله لاستخراج ما تخفيه الألفاظ من معان سهلة ، لا تتعارض مع أحكام الدين ولكنها تبسط الحياة وتهون كثيراً على الحكام والمحكومين . وقد رأينا كيف أدى اجتهاد الماوردي وعدم جموده أو ربط عقله داخل الدائرة الضيقة التي التزم بها المحدثون إلى إتهامه بالاعتزال ، ولكنه على الرغم من هذا كله استطاع أن يقدم للفكر السياسي في الإسلام شيئاً بل أشياء جديدة . وها هم الفقهاء والعلماء والمعاصرون للماوردي واللاحقون به يترجمون له ، فيحرصون على ذكر « بعض الفوائد عنه » ويأتون بكثير من الآراء والتفسيرات والنظريات التي أتى بها الماوردي والتي يرون فيها جدة وطرافة ولذة ، فضلاً عما تحويه من فائدة علمية .

ففي الباب الأول الخاص بالامامة ، يرى الماوردي أنه لا بد من وجود حاكم قوي ، يوحد بين الأهواء المختلفة ، ويردع المعتدين والعابثين « ولولا الولاة ، لكانوا فوضى مهملين وهمجاً مضاعين » وبعد أن يوضح الماوردي أن الامامة موضوعة لخلافة الدنيا ، يؤكد أن لها وظيفتين كبيرتين هما « حراسة الدين وسياسة الدنيا » فالامامة إذن ليست وقفاً على فرد أو بيت أو طائفة ، وإنما هي وظيفة تؤدي ، وأمانة ينهض بها صاحبها ، والعبرة بأداء تلك الوظيفة والنهوض بتلك الأمانة . ثم أن الماوردي يرى أن الأمة هي الأصل في عقد الامامة ، وهو يعبر عن الأمة بلفظ « المسلمين » ، فاذا حدث وتنازع اثنان على الحكم أو الامامة « وادعى كل واحد منهما أنه الأسبق ، لم تسمع دعواه ، ولم يحلف عليها ، لأنه لا يختص بالحق فيها ، وإنما هو حق المسلمين جميعاً » . ومن الواضح لنا أن الفقرة الأخيرة من العبارة السابقة — « حق المسلمين جميعاً » — تدل دلالة قوية على ديمقراطية مطلقة وأن القاعدة الشعبية هي التي لها وحدها حق اختيار الحاكم وكانت في

نظر الماوردي وفي ظل الإسلام أكثر ما تكون اتساعاً . هذا فضلاً عن أن عملية اختيار الحاكم ينبغي أن تكون حرة ، غير مقيدة بقيد ، لا يشوبها إكراه ولا إلزام ، وفي ذلك يقول الماوردي عن الامامة « انها عقد مرضاة واختيار ، لا يداخله إكراه ولا إجبار ... » .

ثم إن الماوردي يفسر لنا العلاقة بين الامام أو الحاكم من ناحية والرعية من ناحية أخرى في ضوء نظرية العقد الاجتماعي ، وهي النظرية الشهيرة التي ترجع جذورها الأولى إلى أيام فلاسفة اليونان والتي أفاض في شرحها بعض الفلاسفة والمفكرين في العصور الحديثة مثل هوبز ولوك وروسو . فالأمر لا يعدو عقداً عرفياً ينظم العلاقة بين الحاكم ورعاياه في ظل مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة بحيث إذا أخل أحد الطرفين بشرط العقد أو أهمل في واجباته نحو الطرف الآخر ، جاز لهذا الطرف الأخير التحلل من شروط العقد . فالماوردي يحدد واجبات الحاكم ، ويفصل هذه الواجبات ، وعلى رأسها تنفيذ الأحكام وإقامة العدل وحماية الأموال وإقامة الحدود وتحصين البلاد والدفاع عنها ضد الأعداء وجباية الأموال المستحقة على القادرين ، وتوزيعه الصدقات على المحتاجين ... وبعد أن يعدد الماوري هذه الواجبات المفروضة على الحاكم يقول ما نصه : « وإذا قام الامام بما ذكرناه من حقوق الأمة فقد أدى حق الله تعالى فيما لهم ، وعليهم ووجب له عليهم حقان : الطاعة والنصرة ، ما لم يتغير حاله .. » وهذه العبارة تستحق منا وقفة قصيرة ، لأن الماوردي استهلها بلفظ « إذا » وهي أداة شرط ، بمعنى أن الطاعة والنصرة لا تجب على الرعية للحاكم ، إلا إذا نهض الامام بالواجبات المفروضة عليه ، فاذا أهمل وقصر فلا طاعة ولا نصرة ... وهذه الصياغة في حد ذاتها توضح أن الماوردي اعتبر العلاقة بين الحاكم ورعاياه عقداً متبادلاً . ثم أن سلطة الحاكم ليست مطلقة أبدية وإنما يراعى في الحاكم شروط معينة ويشترط فيه النهوض بالتزامات محددة ، فإذا أخل بشروط منصبه أو أهمل في اداء واجباته ، جاز للرعية خلعه ، لأن الماوردي اشترط على الرعية طاعة الحاكم ونصرته « ما لم يتغير حاله » ..

أما ولاية العهد ، فقال الماوردي بجوازها وذلك لحدوث سابقتين في الإسلام « عمل المسلمون بها ولم يتناكروها ، إحداهما أن أبا بكر رضي الله عنه عهد بها إلى عمر رضي الله عنه ، فأثبت المسلمون امامته بعهده .. والثانية أن عمر رضي الله عنه عهد بها إلى أهل الشورى ، فقبلت الجماعة دخولهم فيها – وهم أعيان العصر – إعتقاداً لصحة العهد بها .. » على أن الماوردي نص على ضرورة توافر شروط معينة فيمن يعهد إليه الامامة ، وإلا كان العهد باطلاً ، فلا تجوز إمامة الأطفال والصبيان ، والعهد بها باطل ..

وفي جميع الحالات – سواء كان الحاكم أو الامام تولى الحكم بناءً على عهد سابق أولاً – فان المبدأ الخطير الذي تمسك به الماوردي وأصر على تأكيده وابرازه هو أن الحكومة ليست شخصية وأن الحاكم أو الامام لا ينبغي أن يكتسب لنفسه حقوقاً خاصة أو امتيازات معينة . وبعبارة أخرى فان شخص الامام أو الحاكم ليس هو الأساس وإنما الأساس هو قيام السلطة وسيادة القانون ، وإذا حجر على الامام ، فان الدولة تستمر ويظل القانون وأحكام الدين نافذة .

ولما كان من المتعذر على الامام أو الحاكم أن ينهض بجميع شؤون الأمة ويباشرها بنفسه ، فقد أصبح لا بد من الإنابة ، أي بنيب عنه أعواناً وعمالاً يعهد إليهم بتأدية الوظائف العديدة « لأن ما وكل إلى الامام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه ، إلا باستنابة » . وعلى أساس هذه الفكرة ظهر منصب الوزارة في الإسلام . والمعروف أن هذا المنصب في حد ذاته أقدم من الإسلام .. ولكن الإسلام أقره ووضع له شروطاً خاصة . وإذا كان الماوردي قد أقر مبدأ استعانة الحاكم بوزراء ، وقال « ليس يمتنع جواز هذه الوزارة » ، فان الماوردي استند في رأيه على دعامتين الأولى : ما جاء في القرآن الكريم من أن موسى عليه السلام طلب وزيراً يسانده « واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي ، أشدد بـه أزري وأشركه في أمر » . والثانية أن الصالح العام نفسه يتطلب وجود وزير أو وزراء للحاكم لأن مسؤولياته الضخمة تحول دون إمكان نهوضه بها

بمفرده » ونيابة الوزير المشارك له في التدبير أصح في تنفيذ الأمور من تفرده بها ، ليستظهر بـه على نفسه ، وبها يكون أبعد من الزلل وأمنع من الخلل » .

وهكذا يستمر الماوردي في الكلام عن الوزارة في الباب الثاني من كتابه ، فيقسم أنواع الوزارة في الإسلام إلى وزارة تنفيذ ووزارة تفويض . وفي الأولى يكون الوزير مكلفاً بتنفيذ الأمور التي تعهـد إليه دون أن يكون له استقلال ذاتي أو رأي مستقل . ولذا كانت الشروط الواجب توافرها في وزير التنفيذ مخففة ، أهمهـا الأمانة والصدق والعدل والحيدة والذكاء . أما وزارة التفويض فعلى جانب خطير من الأهمية لأن الوزير يكون فيها مفوضاً في تدبير الأمور برأيه واجتهاده ، بمعنى أنـه سلطة مستقلة ، وولايته عامة في جميع الأمور وكافة الأعمال . ويفرق الماوردي بين إنابة التنفيذ وإنابة التفويض ، فيقول أن « عمال التنفيذ نياب ، وعمال التفويض ولاة » . ومعنى ذلك أن التفويض ولاية لا تمنح إلا بعقد ، أما التنفيذ فمجرد انتداب لا يحتاج إلى تقليد ، بل يكفي فيه الاذن .

ومن الفوائد التي أخذت عن الماوردي مـا جاء في كتاب الأحكام السلطانية من أنه يجوز أن يكون وزير التنفيذ ذمّياً بخلاف وزير التفويض وفسر الماوردي ذلك فقال أن وزير التفويض يولي ويعزل ويباشر الحكم ويسير الجيش وينصرف في بيت المـال بخلاف وزير التنفيذ . وإذا كان الماوردي قد أباح أن يكون وزير التنفيذ مسيحياً أو يهودياً ، فان هذا في حد ذاته يدل دلالة قاطعة على تسامح الإسلام ورحابة صدره . وحسبنا أن بعض الدول الأوربية التي تدين بالمذهب البروتستانتي تحرم حتى اليوم أن يلي منصب الوزارة فيها كاثوليكي في حين أباح فقهاء الإسلام ومشرعوه منذ قرون بعيده أن يلي الوزارة في الدولة الإسلامية رجل على غير الدين ، لا المذهب !

أما الباب الثالث الخاص بتقليد الامارة على البلاد ، فان الماوردي قسم فيه الامارة إلى نوعين : عامة وخاصة ، والأولى أوسع نفوذاً ؛ لأن الأمير

فيها يكون مفوضاً من الخليفة في حكم إقليم أو بلد « ولاية على جميع أهله ونظراً في المعهود من سائر أعماله ، فيصير عام النظر فيما كان محدوداً من عمل ومعهوداً من نظر » . ولذلك يراعي فيمن يلي هـــذه الامارة نفس الشروط الدقيقة التي تراعى في وزارة التفويض « لأن الفرق بينهما خصوص الولاية في الامارة ، وعمومها في الوزارة » . وأما الامارة الخاصة فيكون نفوذ الأمير فيها محدوداً ، يقتصر « على تدبير الجيش وسياسة الرعية وحماية البيضة والذب عن الحريم وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ولجباية الخراج والصدقات » ثم يمضي الماوردي فيتكلم عن خصائص كل نوع من نوعي الامارة على البلاد ، ويقسم كل نوع إلى أقسام فرعية يوضح شروط واختصاصات كل قسم منها .

ويعالج الماوردي في الباب الرابـع تقليد الامارة على الجهاد ، فيقول إنها مختصة بقتال المشركين ، ويقسمها إلى ضربين كبيرين : أحدهما أن تكون مقصورة على سياسة الجيش وتدبير الحرب ، فيعتبر فيهـا شروط الامارة الخاصة . والضرب الثاني أن يفوض إلى الأمير فيها جميع أحكامها من قسم الغنائم وعقد الصلح ، فيعتبر فيها شروط الامارة العامة . ويقسم الماوردي كل ضرب فيهـــا إلى أقسام يوضح حدوده وأصوله وحقوقه ، مستشهداً في كلامه بأمثلة من السنة وغيرها ، وما كان يتبعه الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته في الجهاد . ويذكر الماوردي في هذا الباب كثيراً مما يمكن أن نسميه « آداب الحرب في الإسلام » ، فينهي عن قتل النساء والولدان « في حرب ولا في غيرها ما لم يقاتلوا » . ومن ناحيــة أخرى فان الماوردي يخصص الفصل الثالث من فصول هذا الباب ، لشرح أحكام امارة الجيش وما يلزم أمير الجيش من صفات ، فيوصيه باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة جيشه وعـدم تعريضه لكمين أو مؤامرة من جانب العدو ، كما يوصي بالاستعداد للحرب من حيث توفير المؤن والسلاح ، وبتنظيم الجيش في مصاف الحرب . وقبل هـذا وذاك ينبغي للقائد أن يتعرف أخبار عدوه ويتصيدها أولاً بأول لأن ذلك يساعده في التغلب

عليه . هذا فضلاً عن تقوية الروح المعنوية عند الجند « بما يشعرهم من الظفر ويخيل إليهم من أسباب النصر ليقل العدو في أعينهم ... » ومع ذلك فان القائد مكلف بمراقبة جنوده ونهيهم عن الفساد ، عملاً بالحديث الشريف الذي أورده الماوردي وهو « أنهوا جيوشكم عن الفساد فانه ما فسد جيش قط إلا قذف الله في قلوبهم الرعب ، وانهوا جيوشكم عن الغلول فانه ما غل جيش قط إلا سلط الله عليهم الرجلة ، وانهوا جيوشكم عن الزنا ، فانه ما زنا جيش قط إلا سلط الله عليهم الموتان[1] » ومن جهة أخرى فان الماوردي يذكر ما على المحاربين من واجبات تجاه الله عز وجل وتجاه قائدهم .

وبعد أن يفرغ الماوردي من الامارة على الجهاد ينتقل في الباب الخامس إلى الولاية على حروب المصالح ، ويقسم هذه الحروب إلى ثلاثة أقسام هي قتال أهل الردة وقتال أهل البغي وقتال المحاربين ويشرح ما يتبع في كل منها من أصول وقواعد .

أما الباب السادس فقد خصصه الماوردي لولاية القضاء ويلاحظ أن الماوردي نص في الأحكام السلطانية على مبدأ هام هو مبدأ استقلال القضاء ، فحرم عزل القضاة إذا مات الحاكم الذي عينهم في مناصبهم فقال « لو مات الامام لم تنعزل قضاته » وذكر الشروط التي يجب توافرها فيمن يلي القضاء ، كما ذكر أنواع هذه الولاية ، سواء كانت « عامة مطلقة التصرف في جميع ما تضمنته » أم خاصة بحيث لا ينظر القاضي إلا في حالات معينة . ويختتم الماوردي هذا الباب بفصل يقول فيه « وليس لمن تقلد القضاء أن يقبل هدية من خصم ولا من أحد من أهل عمله وإن لم يكن له خصم « لأنه قد يستعديه فيما يليه ... وليس له أن يحكم لأحد من والديه ولا من أولاده لأجل التهمة ، ويحكم عليهم لارتفاعها . وكذلك لا يشهد لهم ويشهد عليهم ، ويشهد لعدوه ولا يشهد عليه ، ويحكم لعدوه ولا يحكم عليه ، لأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خافية .. »

(١) الرجلة جمع قلة لرجل ، والموتان موت يقع في الماشية .

وهكذا ينتقل الماوردي من باب إلى باب ، فهو في الباب السابع يعالج ولاية المظالم ويوضح شروط هذه الولاية واختصاصاتها وقواعدها ، وفي الباب الثامن يتكلم عن ولاية النقابة على ذوي الأنساب ويقصد بها تعيين النقباء على ذوي الأنساب الشريفة مثـــل الطالبيين أو العباسيين « فيسرعوا إلى طاعته برياسته وتستقيم أمورهم لسياسته » . ويوضح مهام هـذا النقيب ، بحيث يعرف من ولد منهم من ذكر أو أنثى فيثبته ويعرف من مات منهم فيذكره ، وينزههم عن المكاسب الدنيئة ، ويمنعهم من التسلط على العامة بحجة شرف أصلهم . أما الباب التاسع فيخصصه الماوردي للولاية على امامة الصلوات ، فيقسم الصلوات إلى أقسام ويذكر شروط الامام في كل منها . وفي الباب العاشر يتكلم الماوردي عن الولاية على الحج ، ويصف هـــذه الولاية بأنها « سياسة وزعامة » لما تحتاج إليه من مذاهب خاصة في جمع الناس وتنظيمهم وتسييرهم والرفق بالضعيف منهم . . وفي الباب الحادي عشر الخاص بولاية الصدقات يتكلم الماوردي عن الصدقة وأنواعها وطرق جمعها وتوزيعها . ومن الصدقات ينتقل الماوردي إلى قسم الفيء والغنيمة فيعالج ذلك في الباب الثاني عشر ، ثم يتكلم عن الجزية والخراج في الباب الثالث عشر . وفي الباب التالي – الرابع عشر – يتكلم الماوردي عما تختلف أحكامه من البلاد ، فيقسم بـلاد الإسلام إلى ثلاثة أقسام : حرم وحجاز وما عداهما ، ويشرح أحكام كل قسم ومكانته ووصفه وخراجه وغير ذلك .

ويخصص الماوردي الباب السادس عشر للحمى والارفاق ، ويقول أن حمى الموات هو المنع من أحيائه أملاكاً ليظل مستبقي الاباحة لنبت الكلأ ورعي المواشي . وأما الارفاق فهو ارفاق الناس بمقاعد الأسواق وأفنية الشوارع وحريم الأمصار ومنازل الأسفار وغير ذلك . ويتكلم الماوردي في الباب السابع عشر عن الاقطاع فيقسمه إلى نوعين اقطاع تمليك واقطاع استغلال ، ثم يقسم الأرض المقطعة في كل نوع إلى أقسام فرعية يتكلم عن كل منها وشروطه وأحوال المقطعين فيها . أما الباب الثامن عشر فيعالج فيه الماوردي الديوان ويقسمه إلى أربعة أقسام أحدها يختص بالجيش من

إثبات وعطاء ، والثاني يختص بالأعمال من رسوم وحقوق والثالث يختص بالعمال من تقليد وعزل ، والرابع يختص ببيت المال من دخل وخرج . ثم يتكلم الماوردي عن كل قسم من هذه الاقسام من حيث ترتيبه وشروط المستحقين فيه وتقدير العطاء ، وغير ذلك . وفي الباب التاسع عشر يتناول الماوردي أحكام الجرائم فيوضح المقصود بالجرائم ، ويتكلم عن الزنا والسرقة والقذف وجنايات القتل والخطأ والعمد وشرب الخمر ، ويوضح خطورة كل منها وعقوبتها . كذلك يتكلم الماوردي عن التعزير والتأديب على الذنوب التي لم تشرع فيها الحدود ، ويستشهد في كل ذلك بأمثلة من القرآن الكريم والسنة وأقوال الأئمة والخلفاء وغيرهم . وأخيراً يختتم الماوردي كتابه بباب عن أحكام الحسبة ، ويعرف الحسبة بأنها أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله ، ثم يوضح علاقتها بأحكام القضاء من ناحية وأحكام المظالم من ناحية أخرى . ويختتم الماوردي هذا الباب بالاشارة إلى أهمية الحسبة من الناحية الدينية ، وكيف أن الحكام الأوائل في الإسلام كانوا يباشرونها بأنفسهم لخطرها وجزيل ثوابها : ولكن الحكام أهملوها على مر الأيام ، حتى « صارت عرضة للتكسب وقبول الرشاء فـــلان أمرها وهان على الناس خطرها » .

هذا عرض موجز لكتاب الأحكام السلطانية ، ولو تناول الباحث كل باب من أبواب هذا المرجع الخطير بالدراسة والتحليل ، لاحتاج إلى كتابة مجلد كبير في كل باب من أبواب الأحكام السلطانية .

(١٦)

دراسة حول كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير

كانوا ثلاثة إخوة اشتهر كل منهم باسم « ابن الأثير » ، وعرفوا جميعاً بالعلم والفضل ، مما خلد أسماءهم بين أعلام العرب وأعاظم مؤلفيهم وعلمائهم. أما أكبر الأخوة الثلاثة فهو مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الذي ولد سنة ٥٤٤ ﻫ (١١٤٩ م) وتوفي بالموصل سنة ٦٠٦ ﻫ (١٢١٠م) ، وقد كرس حياته لدراسة القرآن والحديث والنحو ، وله مؤلفات ذكرها ابن خلكان عندما ترجم له في وفيات الأعيان (طبعة بولاق ص ٥٥٧ — ٥٥٨) . وأما أصغر الإخوة الثلاثة فهو ضياء الدين أبو الفتح نصرالله الذي ولد في الجزيرة سنة ٥٥٨ ﻫ (١١٦٣ م) وتوفي في بغداد سنة ٦٣٧ ﻫ (١٢٣٩ م) ؛ وقد اشتهر بجودة أسلوبه ، ويعتبر كتابه « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » من أهم المراجع في علم البلاغة . وله مؤلفات أخرى ذكرها ابن خلكان وبروكلمان .

على أن الذي يهمنا في بحثنا هذا هو الأخ الأوسط أو الثاني ، وهو عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم الشيباني المعروف بإبن الأثير الجزري . ولد سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة (١١٦٠ م) في جزيرة ابن عمر ، ونسب إليها فعرف بالجزري . وجزيرة ابن عمر بلدة بينها وبين الموصل ثلاثة أيام سميت بالجزيرة لأن نهر دجلة يحيط بها من ثلاث جهات ، ذكر ياقوت الحمري في معجم البلدان أن أول من عمّرها

هو الحسن بن عمر بن الخطاب التغلبي حوالى سنة ٢٥٠ هـ ، في حين يؤكد ابن خلكان أنها منسوبة إلى رجل بناها اسمه عبد العزيز بن عمر .

ومهما يكن من أمر فقــــد شب المؤرخ ابن الأثير في جزيرة ابن عمر – أو الجزيرة العمرية – كما أسماها السبكي في طبقات الشافعية ، ثم سار صحبة والده وإخوته إلى الموصل حيث استقروا جميعاً فيها . وهناك في الموصل وجد عز الدين ابن الأثير مجالاً واسعاً لنشاطه والتزود بالعلم والمعرفة ، فسمع من خطيب الموصل أبي الفضل عبدالله بن أحمد الطوسي ومن أبي الفرج يحيي الثقفي ومن مسلم بن علي السنجي ومن في طبقتهم . ولم يلبث ابن الأثير أن عرف بالفضل والعلم ، فحظي بعطف صاحب الموصل الذي استفسره في بعض الأمور من جهة وأوفده سفيراً إلى أولي الأمر في بغداد من جهة أخرى . وهكذا أتيحت الفرصة لابن الأثير لكي يطلع على كثير من بواطن الأمور السياسية في المشرق الإسلامي على أيامه ؛ فضلاً عن أنه كان ينتهز فرصة تردده على بغــــداد ليسمع فيها من مشايخها مثل أبي القاسم يعيش ابن صدقة الشافعي وأبي أحمد عبد الوهاب بن علي الصوفي وعبد المؤمن بن كليب وعبد الوهاب بن سكينة وغيرهم من كبار الفقهاء والعلماء .

ثم إن ابن الأثير رحل إلى الشام ، فتردد على دمشق وحلب والقدس . من ذلك مــا يرويه ابن خلكان من أنه عندما زار حلب في أواخر سنة ست وعشرين وستمائة للهجرة ، وجــد عز الدين ابن الأثير مقيماً بحلب في صورة الضيف عند الطواشي شهاب الدين طغريل الخادم أتابك الملك العزيز ابن الملك الظاهر صاحب حلب . ويمضي ابن خلكان في روايته فيقول إن الطواشي المذكور كان كثير الاقبال على ابن الأثير حسن الاعتقاد فيه مكرماً له . ثم أتيحت الفرصة لابن خلكان ليجتمع بإبن الأثير « فوجدته رجلاً مكملاً في الفضائل وكرم الأخلاق وكثرة التواضع ، فلازمت التردد إليه ؛ وكانت بينه وبين الوالد رحمه الله تعالى مؤانسة أكيدة فكان بسببها يبالغ في الرعاية والاكرام » .

وفي أثناء سنة سبع وعشرين وستمائة سافر ابن الأثير إلى دمشق حيث سمع من أبي القاسم بن صصري وزين الأمناء؛ ثم عاد إلى حلب سنة ثمان وعشرين حيث استأنف الاتصال به « على عادة التردداد والملازمة » ابن خلكان. ولم تطل إقامة ابن الأثير في حلب تلك المرة، وإنما توجه إلى الموصل، حيث عكف في أواخر عمره على الحديث، حتى توفي بالموصل في شعبان وقيل في رمضان سنة ثلاثين وستمائة للهجرة (١٢٣٤ م).

وهكذا يبدو لنا من دراسة تاريخ حياة عز الدين ابن الأثير أنه عاش منقطعاً للعلم تحصيلاً وتدريساً، « فسمع العالي والنازل » على قول السبكي في طبقات الشافعية، وروى عنه كثيرون مثل الزينبي والشهاب القوصي والمجد بن أبي جرادة والشرف بن عساكر وسنقر القضاعي، وغيرهم ممن اعتبرهم السبكي « من أشياخ شيوخنا ». وليس أدل على مكانة ابن الأثير العلمية من أن عالماً مثل أبي محمد التستري يشير إليه فيقول « وذكر شيخنا ابن الأثير في تاريخه.. ». أما ابن خلكان فيقول عن ابن الأثير « إن بيته كان بجمع الفضل لأهل الموصل والواردين عليها. وكان إماماً في حفظ الحديث ومعرفته وما يتعلق به، وحافظاً للتواريخ المتقدمة والمتأخرة، وخبيراً بأنساب العرب وأيامهم ووقائعهم وأخبارهم ».

على أن ابن الأثير لم يكن محصلاً للعلم ومدرساً فحسب؛ بل كان مؤلفاً نشيطاً ومصنفاً بارعاً؛ استطاع أن يخلد اسمه بين كبار المؤرخين وفطاحل الكتّاب المسلمين. والمعروف لدينا من كتب عز الدين ابن الأثير ومصنفاته ما يلي:

أولاً: اختصر ابن الأثير كتاب الأنساب لأبي سعد عبد الكريم السمعاني، واستدرك عليه فيه مواضع، ونبه إلى أغلاط وأخطاء، وزاد عليه أشياء أهملها السمعاني. وقد سمى ابن الأثير هذا المختصر باسم « اللباب »؛ ووصف ابن خلكان هذا الكتاب بأنه « مفيد جداً، وأكثر ما يوجد اليوم بأيدي الناس هذا المختصر، وهو في ثلاثة مجلدات والأصل في ثمانية، وهو عزيز الوجود، ولم أره سوى مرة واحدة في مدينة حلب، ولم يصل إلى الديار

المصرية سوى المختصر المذكور » . وبعد ابن الأثير جاء السيوطي فاختصر كتاب اللباب وأسمى مختصره الجديد « لب اللباب » .

ثانياً : ألف ابن الأثير كتاباً في ستة مجلدات كبار في تاريخ الصحابة ، أسماه « أسد الغابة في معرفة الصحابة » والكتاب عبارة عن معجم مرتب على حروف الهجاء ، وقد طبع في القاهرة في خمسة أجزاء سنة ١٢٥٨ هـ .

ثالثاً : ألف ابن الأثير تاريخاً للموصل في عهد أسرة عماد الدين زنكي وقد سمى هـــذا الكتاب « التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية » ؛ بدأه بسرد أخبار قسيم الدولة آقسنقر — والد عماد الدين زنكي — سنة ٤٧٧ هـ ، ثم عالج فيه تاريخ الزنكيين وامتداد نفوذهم إلى الشام في عصر الحروب الصليبية ، حتى اختتم كتابه أخيراً بالملك القاهر مسعود بن نور الدين أرسلان شاه سنة ٦٠٧هـ . ويعتبر هذا الكتاب مرجعاً هاماً من مراجع الحروب الصليبية — وبخاصة على عصر عماد الدين زنكي ونور الدين محمود — ؛ فضلاً عما فيه من معلومات ممتعة عن أحوال الموصل والحياة فيها ونظم الزنكيين . وقد نشر هذا الكتاب المستشرق دي سلين ضمن مجموعة مؤرخي الحروب الصليبية ، التي طبعت في باريس في القرن التاسع عشر ؛ كما قام بتصحيحه ونشره الأستاذ عبد القادر طليمات وطبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣ م .

رابعاً : أما أهم مؤلفات ابن الأثير فهو كتابه « الكامل في التاريخ » . وهذا الكتاب الذي يعتبر بحق أشهر تصانيف ابن الأثير وأعظم مؤلفاته ، هو موضوع دراستنا في هذا البحث .

والواقع أننا نلاحظ من ثنايا عرضنا السريع السابق لمصنفات ابن الأثير ، اهتماماً خاصاً منه بدراسة التاريخ بحيث نستطيـــع أن نقرر إن مصنفاته الأربعة السابق الإشارة إليها تدخل جميعها في دائرة التاريخ . ويبدو أن ابن الأثير اكتسب هـــذه الحاسة التاريخية في صباه ، إذ يروي في مقدمة كتابه « التاريخ الباهر » أن والده كثيراً مـــا كان يحدثه عن الموصل

وأخبار ملوكها من بني زنكي . هذا إلى أن ابن الأثير يحكي عن نفسه في مقدمة كتابه الكامل ، فيقول : « لم أزل محباً لمطالعة كتب التواريخ ومعرفة ما فيها ، مؤثر للاطلاع على الجلي من حوادثها وخافيها ، مائلاً إلى المعارف والآداب والتجارب المودعة في مطاويها[1] ... » .

وكان من الطبيعي أن يفكر عالم يتمتع بهذه الملكة التاريخية في تأليف كتاب عام في التاريخ يجمع سير الأولين وأخبارهم ويكون مرجعاً للآخرين يستمدون منه الحقائق والعظات . ويحدثنا المؤرخ ابن الأثير نفسه عن الحوافز التي دفعته إلى تأليف كتابه « الكامل في التاريخ » ، فيقول أنه أخذ يتأمل كتب التاريخ المتداولة على أيامه ، فوجدها « متباينة في تحصيل الغرض ، يكاد جوهر المعرفة بها يستحيل إلى العرض » . فبينما بعضها مطول بصورة تثير الملل لكثرة ما بها من روايات وأسانيد ؛ إذا بالبعض الآخر يسرف في الإيجاز لدرجة تحجب ضوء الحقيقة ولا تجلي غامضها . هذا إلى أن ابن الأثير أخذ على المؤرخين السابقين الذين قرأ لهم عدم استطاعتهم التفرقة بين الهام والأهم « فترك كلهم العظيم من الحادثات والمشهور من الكائنات ، وسود كثير منهم الأوراق بصغائر الأمور ، التي الاعراض عنها أولى وترك تسطيرها أحرى ، كقولهم ، خلع فلان الذمي صاحب العيار ، وزاد رطلا في الأسعار ؛ وأكرم فلان وأهين فلان !! » .

هذا إلى أن ابن الأثير عاب على المؤرخين السابقين أن كلا منهم أرخ إلى الوقت الذي عاش فيه ، ثم جاء بعده من ذيل عليه وأضاف ما استجد بعد تاريخه . ومعنى ذلك أن كتابات المؤرخين المتأخرين زمنياً اتصفت بالجمود لأنهم لم يحاولوا تمحيص الحقائق التي كتبها من سبقهم وإنما تركوها كما هي وذيلوا عليها وأبقوا على ما فيها من خلل وعيوب . ثم إن ابن الأثير أخذ على الكتابات التاريخية التي أطلع عليها عدم مراعاة التوازن بين أجزائها ، فالمؤرخ الشرقي اهتم بأحوال المشرق ولم يعط المغرب حقه من العناية في كتابته ؛ وإذا كان المؤلف مغربياً أهمل أحوال المشرق وركز عنايته في المغرب وحده ؛ « فكان الطالب إذا أراد أن يطالع

تاريخاً احتاج إلى مجلدات كثيرة وكتب متعددة مع ما فيها من الإخلال والإملال !! » .

وهكذا يبدو لنا أن ابن الأثير عندما شرع في كتابة تاريخه الكامل كان غير راض عن المنهج الذي أتبعه غيره من المؤرخين المسلمين ، وإنما حاول أن يقف على الأخطاء التي وقع فيها أولئك المؤرخون وأن يتجنب هو تلك الأخطاء في كتابته . وبعبارة أخرى فان ابن الأثير لم يكن مرتجلاً في كتابته ، ولم يقف عند حد محاكاة من سبقه من المؤرخين والنقل عنهم ، وإنما أراد أن يضع لنفسه منهجاً جديداً في كتابة التاريخ ، وهذا هو السر في المكانة الخاصة والأهمية الواضحة التي يحظى بها كتاب الكامل في التاريخ عند المشتغلين بالتاريخ على مر العصور .

ولكن إلى أي حد نجح ابن الأثير في تحقيق أهدافه وإلى أي مدى استطاع أن يتجنب العيوب التي أخذها على غيره من كتاب التاريخ ؟ الواقع إن المشتغل منا بدراسة التاريخ يرجع إلى مصادر التاريخ الإسلامي حتى القرن السابع للهجرة ، فيلمس في كتاب الكامل بالذات عدة خصائص ومميزات قد لا يجدها مكتملة في كتاب آخر من المصادر التي يرجع إليها ، وعندئذ لا يسعه سوى أن يشهد لابن الأثير بالبراعة والتجديد بل الأصالة في منهج البحث ومنهج كتابة التاريخ . أما هذه المميزات التي يمتاز بها كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير فأستطيع أن أجملها فيما يلي :

أولاً : الدقة وتحري الحقيقة فيما يكتب ، هـذا مع اتصاف كتابة ابن الأثير بالتماسك والتركيز والبساطة . والملاحظ على كتب التاريخ المعاصرة والسابقة ، والتي أخذ عن بعضها ابن الأثير ، الاسهاب وكثرة الروايات والأسانيد . فالحادث الواحد له أكثر من رواية وأكثر من قصة ، كل رواية منها وكل قصة رواها شخص معين . ولا شك في أن هذه الطريقة في كتابة التاريخ تجعل الباحث اليوم يقع في حيرة ويضيع كثيراً من الوقت والجهد وربما اعتراه الملل والسأم . ولكن ابن الأثير حذف الأسانيد واكتفى بالرواية الواحدة . وبعبارة أخرى فان ابن الأثير تحمل هو عناء مقارنة الروايات

والأسانيد حتى توصل إلى الحقيقة في كل من الحوادث ، ثم ذكر لنا الخلاصة الأقرب إلى الصواب ، وبذلك كفانا مؤونة الحيرة بين عـــدد كبير من الروايات لا ندري أيها نختار وأيها أقرب إلى الصواب : وفي ذلك يقول ابن الأثير نفسه « فقصدت أتم الروايات فنقلتها وأضفت إليها من غيرها ما ليس فيها ، وأودعت كل شيء مكانه ، فجاء جميع ما في تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقاً واحداً على ما تراه » .

ثانياً : راعى ابن الأثير في كتابه الكامل التوازن بين أقاليم العالم الإسلامي ، فلم تصرفه الحوادث التي ألمت بالمشرق عما كان يجري بالمغرب من تطورات ، ولم يحدث أنه انساق وراء حادث خطير في المغرب فنسي ذكر أخبار المسلمين في الهند أو فيما وراء النهر. وبذلك جاء كتاب الكامل مصدراً شاملاً وافياً جامعاً لأكبر قدر من أخبار العالم الإسلامي — بوجه خاص — في المشرق والمغرب .

ثالثاً : والمعروف أن كتابة التاريخ في العصور القديمة والوسطى امتلأت بالقصص الخرافى التي لا يستسيغها العقل أو المنطق . ولكن ابن الأثير لم يكن مثل غيره من كتّاب التاريخ يلتهم ما يصادفه من أخبار ويدوّن كل ما يقرأه أو يسمعه من قصص ، بل عرف كيف ينتقي المادة الصالحة وكيف يختار غذاءه النافع . وهو في ذلك يقول عن نفسه إنه لم يكن « كالخابط في ظلماء الليالي ولا كمن يجمع الحصباء واللآلئ » .

رابعاً : اعتمد ابن الأثير في جمع مادته على أدق المصادر وأوثق الكتب . وفي ذلك يقول « على أني لم أنقل إلا من التواريخ المذكورة والكتب المشهورة ممن يعلم بصدقهم فيما نقلوه وصحة ما دونوه » . وإذا كان ابن الأثير قد حاول بقدر الامكان أن يأخذ عن المصادر الأصلية أو المعاصرة ، فإنه راعى في نفس الوقت التخصص فى كل إقليم أو بلد يؤرخ له أو يكتب عنه . من ذلك أن ابن الأثير في أخباره عن العراق اعتمد على ابن الجوزي والهمذاني ، وفي أخباره عن المغرب أخذ عن ابن شداد الصنهاجي ، وفي أخباره عن الشام والجزيرة أفاد من كتابات ابن القلانسي والعظيمي .. وهكذا .

هذه هي المزايا التي تجمعت في كتاب الكامل لابن الأثير ، وهي مزايا كفيلة بأن تجعله مصدراً خالداً يستسيغه القارئ ويعول عليه الباحث والمدقق . ولكن هل معنى ذلك أنه ليس ثمة انتقادات يمكن توجيهها إلى ابن الأثير وكتابه الكامل ؟ الواقع إنه يمكن توجيه النقد إلى أي عمل ينهض به البشر . وكتاب الكامل في التاريخ مع ما فيه من حسنات ، لا يتعذر على من يريد التفتيش عن العيوب أن يعثر بين ثناياه عن مثالب بسيطة نجملها فيما يلي :

أولاً : يؤخذ على ابن الأثير أنه لم يكن منصفاً في نظرته إلى بعض الشخصيات المعاصرة . فابن الأثير بالغ في تمجيد الزنكيين وأسرف في الإشادة بهم وإضفاء هالة براقة على أعمالهم ؛ وذلك اعترافاً من ابن الأثير بفضل الزنكيين عليه وعلى بيته وأسرته . وربما دفع هذا الولاء للزنكيين المؤرخ ابن الأثير إلى التغاضي عن بعض أخطائهم وعيوبهم مكتفياً بذكر محاسنهم ومآثرهم .

وفي الوقت نفسه لم يستطع ابن الأثير أن يخفي تحامله على صلاح الدين ، فحاول أن يشوه بعض أعماله ويسيء تفسير بعض تصرفاته ، ولم يترك فرصة دون أن يغمز صلاح الدين بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ بل لقد بلغ به الأمر أن اتهم صلاح الدين بالأنانية واغتصاب السلطة من أصحابها الشرعيين ، والتخلص من خصومه عن طريق الاغتيال . والواقع إن المؤرخ يجد نفسه في حيرة إزاء موقف ابن الأثير من صلاح الدين . وقد حاول بعض المستشرقين وغيرهم تفسير ذلك الموقف في أطماع ابن الأثير فقالوا إن هذا المؤرخ كان يطمع في أن يحظى بمكانة خاصة عند صلاح الدين ولكنه لم يبلغ ما تمناه . ولكن دراستنا لحياة ابن الأثير وأخلاقه لا تترك مجالاً للشك في أن ابن الأثير لم يطمع أبداً في الحصول على منصب أو وظيفة . وكان في استطاعة ابن الأثير — بحكم ما وصل إليه من مكانة عند صاحب الموصل — أن يحصل على بعض الوظائف ، ولكن ليس هناك دليل واحد يثبت أن ابن الأثير ولي منصباً في الموصل ، وكل ما هنالك هو أنه أوفد في سفارات إلى بغداد وغيرها .

فاذا كان الأمر كذلك ، فما السر في موقف ابن الأثير من صلاح الدين ؟ إن الأمر في نظري لا يعدو شيئاً واحداً ، هو أن ولاء ابن الأثير للزنكيين دفعه إلى النفور من صلاح الدين . فابن الأثير — وهو الرجل الوفي المخلص الذي لم يترك فرصة تمر دون أن يعترف بفضل الزنكيين عليه وعلى أسرته — عز عليه أن لا يبقى ملك الدولة الواسعة التي أقام دعائمها نور الدين محمود ابن عماد الدين زنكي والتي امتدت من الفرات إلى النيل ، عز على ابن الأثير أن لا يبقى ملك هذه الدولة في قبضة أبناء نور الدين ، وأن يتجرأ رجل مثل صلاح الدين على سيده نور الدين في حياتـه ويستولي على دولته بعد وفاته . ولم يشفع لصلاح الدين عند المؤرخ ابن الأثير أن نور الدين لم يترك من بعده ذرية قوية تستطيع أن تحافظ على المكاسب التي حققها الزنكيون للمسلمين ، وأن صلاح الدين كان الرجل القوي الذي استطاع أن يستأنف سياسة الجهـــاد ضد الصليبيين على أوسع نطاق حتى بلغت تلك السياسة ذروتها على يديه في عصر الحروب الصليبية .

ومهما يكن من أمر ، فاننا عندما نقول إن ابن الأثير بالغ في تمجيد الزنكيين وأسرف في كراهيته لصلاح الدين ، ينبغي أن نتذكر أن ابن الأثير بشر ، وأن المؤرخ مهما يتوخى الصدق والحق فان له قلباً يجعله يحب كما يحب البشر ويكره مثلما يكره البشر .

ثانياً : يرى بعض الكتّاب أن ابن الأثير أسرف في النقل عن السابقين والمعاصرين له من المؤرخين . والواقع إنه كان لزاماً على مؤرخ مثل ابن الأثير عاش في أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابـع للهجرة أن يبحث عن مصادر يستقي منها معلوماته عن القرون الأولى . لذلك لا عيب على ابن الأثير إذا كان قد اعتمد على بعض كتب السابقين ، لاسيما وأنه نفسه يعترف بذلك في صراحة تامة وأمانة علمية كاملة فيقول ما نصه : « ابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنفه الإمـام أبو جعفر الطبري ، إذ هو الكتاب المعول عند الكافة عليه والمرجوع عند الاختلاف إليه .. فلما فرغت منه أخذت غيره من التواريخ المشهوره فطالعتها ، وأضفت منها إلى ما نقلته

من تاريخ الطبري ما ليس فيه ، ووضعت كل شيء منها موضعه ... » .

فابن الأثير إذن اعتمد في الأجزاء السبعة الأولى من كتابه الكامل على تاريخ الطبري وأضاف إلى ما نقله عن الطبري معلومات أخرى أخذها عن ابن الكلبي والبلاذري والمسعودي وغيرهم ، وهذا كله لا يقلل من قيمة عمل ابن الأثير ولا ينتقص من أمانته العلمية ما دام قد اعترف بما فعل من ناحية وما دام أنه لم ينقل نقلاً حرفياً عن السابقين ، وإنما حرص دائماً – كما سبق أن أشرنا – على أن يقارن ويتمعن ويستخلص ويكمل الرواية التي ذكرها بأخرى وردت في مرجع آخر ، وفي النهاية يقدم لنا في كتابه الكامل زبدة أفكاره وقراءاته ودراساته الطويلة .

هذا عن الأجزاء السبعة الأولى من كتاب الكامل ، أما الأجزاء الأخيرة ، فان بعض الكتّاب يأخذ على ابن الأثير اعتماده على عماد الدين الكاتب ، وخاصة فيما كتبه العماد في كتابه « البرق الشامي » . ويستدل هذا الفريق من الكتاب على رأيهم بالتطابق الشديد بين ما كتبه ابن الأثير عن أخبار الحروب الصليبية وما كتبه العماد في البرق الشامي . ولكن هذا التشابه بين ابن الأثير والعماد لا يحتم أن الأول أخذ عن الثاني ، لأن الملاحظ في كتابة التاريخ في العصور الوسطى أن القصة الواحدة كانت تنتقل أحياناً عن طريق واحد إلى عدد من الكتّاب ، فتأتي صورتها واحدة في عدة كتب . ويقول المستشرق جب إن ابن الأثير كان يكتب بأسلوبه الخاص فيقرأ ويسمع ، ثم يصيغ الأخبار التي جمعها بطريقته الخاصة وبناء على ذلك فاننا لا نستطيع أن نؤكد أنه نقل بعض أخباره نقلاً حرفياً عن العماد أو غيره . وإذا فرض أن ابن الأثير اعتمد على العماد في نقل بعض أخباره ، فلا ضير في ذلك لأن هذه كانت روح العصر ، والمؤرخ أبو شامه في كتابه الروضتين أخذ كثيراً عن العماد ، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يقلل من قيمة كتاب الروضتين في دراسة تاريخ الشرق الأدنى في العصور الوسطى . وكان الكتّاب والعلماء في تلك العصور يعتبرون أنفسهم إخوة متحابين في سبيل خدمة العلم والدين ، وما دام الأمر كذلك فان

نقل أحدهم قصة عن الآخر لا يعدو في نظرهم أن يكون نوعاً من التعاون المرغوب فيه .

ومهما يكن من أمر ، فاننا إذا حكمنا على ابن الأثير وكتابه الكامل ، وجب علينا أن نحكم عليه بروح العصر الذي عاش فيه ذلك المؤرخ لا العصر الذي نعيش فيه نحن . ومن الظلم أن نطلب من مؤرخ عاش في العصور الوسطى أن يكون على نفس المستوى الفكري والعلمي الذي تتطلبه العصور الحديثة في القرن العشرين .

أما عن طريقة ابن الأثير في معالجته الحوادث ، فالمعروف أن الطريقة الشائعة في كتابة التاريخ في العصور الوسطى هي الطريقة الحولية ، بمعنى أن يعالج التاريخ على شكل سنوات فيتناول المؤرخ الحوادث التي حدثت في عام واحد حتى إذا ما انتهى من سردها والتعليق عليها انتقل إلى السنة التالية . وقد يستغرق الحادث الواحد بضعة أعوام ، فعندئذٍ نراه موزعاً بين عدة سنوات فلا يذكر منه المؤرخ في السنة الواحدة إلا ما حدث منه في غضون تلك السنة ، وبعد ذلك ينتقل إلى حادث آخر وثالث من حوادث السنة ، حتى إذا ما انتهت السنة واستهل سنة جديدة عاد إلى تكملة الحادث الأول بالقدر الذي تم منه في السنة الجديدة. ومع أن ابن الأثير انتقد هذه الطريقة في كتابة التاريخ لأنها تشتت الحادث الواحد بين عدة أجزاء لا تربطها رابطة من الكتاب ، إلا أنه لم يكن في وسعه أن يتخلى عن طريقة السنوات أو الحوليات في كتابه تاريخه الكامل . وقد نجح ابن الأثير في علاج العيب الرئيسي الناجم عن كتابة التاريخ على شكل سنوات ، وذلك بأن حاول بقدر الإمكان أن يذكر الحادث الواحد في مكان واحد حتى ولو كان حدوثه من الناحية الزمنية قد استغرق بضعة أعوام . وفي ذلك يقول ابن الأثير في مقدمة كتابه الكامل ما نصه « ورأيتهم أيضاً يذكرون الحادثة الواحدة في سنين ، ويذكرون منها في كل شهر أشياء ، فتأتي الحادثة متقطعة لا يحصل منها على غرض لا تفهم إلا بعد إمعان النظر ، فجمعت أنا الحادثة في موضع

واحد وذكرت كل شيء منها في أي شهر أو سنة كانت ، فأتت متناسقة متتابعة ، وقد أخذ بعضها برقاب بعض » .

فاذا تكلم ابن الأثير عن ملك أو حاكم أو خليفة أو أمير فان أعماله تأتي موزعـة حسب ترتيبها الزمني بين سنوات الكتاب . أما إذا كانت الفترة التي حكمها ذلك الحاكم قصيرة « ولم تطل أيامه فاني أذكر جميـع حاله من أوله إلى آخره عند ابتداء أمره ، لأنه إذا تفرق خبره لم يعرف للجهل به ! » .

وربما تخللت الحوادث الكبيرة حوادث أخرى صغيرة لا يريد المؤرخ ابن الأثـير أن يهملها لبعض وجاهتها ولا يريد أن يحشرها وسط الحوادث الكبار فتفسد عرضها وتشوه تسلسلها ، ولذلك اختار ابن الأثير أن يفرد لهذه الحوادث الصغيرة ركناً صغيراً في نهاية كل سنة تحت عنوان « ذكر عدة حوادث » . أما الوفيات ، فقد حرص ابن الأثير على ذكرها في ختام كل سنة ، فيترجم تراجم قصيرة لمن توفي في السنة المؤرخ لها من « مشهوري العلماء والأعيان والفضلاء ؛ وضبطت الأسماء المشتبهة المؤتلفة في الخط المختلفة في اللفظ الواردة فيه بالحروف ضبطاً يزيـل الأشكال ويغني عن الأنقاط والأشكال » .

وهكذا بذل ابن الأثير جهداً كبيراً في استكمال كتاب الكامل شكلاً وموضوعاً . ويذكر في مقدمته أنه بعد الجهد الكبير الذي نهض بـه في جمع مادة الكتاب ، انصرف عنه مدة طويلة من الزمن « لحوادث تجددت وقواطع توالت وتعددت » . وكلما ألح عليه خلانه وجلساؤه في سماع هذا الكتاب منه ليرووه عنه اعتذر بعدم الفراغ منه ؛ إلى أن آن الأوان ليراجع مسوداته وعندئذ « ألقيت عني جلباب المهل وأبطلت رداء الكسل وأحضرت الدواة وأصلحت القلم وقلت هذا أوان الشد فاشتدي زيم ، وجعلت الفراغ أهم مطلب ؛ وإذا أراد الله أمراً هيأ له السبب ، وشرعت في إتمامه مسابقاً ... » .

على أن ابن الأثير لا يريد أن ينساق وراء الغرور ، فحاول ألا يبالغ في قيمة عمله الضخم ، وقالها في لهجة تواضع العلماء « على أني مقر بالتقصير ، فلا أقول إن الغلط سهو جرى به القلم بل أعترف بأن ما أجهل أكثر مما أعلم » . وفيما يلي عرض سريع للمادة التي حواها كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير :

بدأ ابن الأثير الجزء الأول من كتابه الكامل بكلمة قصيرة عن نشأة التاريخ في الإسلام ، ثم انتقل إلى خلق آدم وتتبع الأنبياء حتى وصل إلى إبراهيم فتكلم عن عمارة البيت الحرام بمكة ثم عن أولاد إبراهيم وأزواجه . وبعد أن تكلم ابن الأثير عن بعض الشعوب القديمة مثل الفرس وبني إسرائيل والإسكندر ذي القرنين ، انتقل إلى ولادة المسيح ونبوتـــه ومعجزاته وأخباره . وبعد ذلك انتقل ابن الأثير إلى ذكر أخبار الروم ، فأتى بأخبار دقيقة عن الإمبراطور قسطنطين الأول أو العظيم لا سيما الحروب بينه وبين غريمه مكسنتيوس الذي يسميه ابن الأثير مقسيانوس ، وعن أسباب اعتناق قسطنطين المسيحية وتأسيس مدينة القسطنطينية . كذلك أشار ابن الأثير إلى أن الإمبراطور قسطنطين هو أول من دعـــا لعقد مجمع مسكوني في المسيحية ، وهو مجمع نيقية الذي أسماه ابن الأثير « السنهودس الأول » ولفظ سنهودس مأخوذ بوضوح من لفظ Synod بمعنى مجمع ديني في المسيحية .

وهكذا يستمر ابن الأثير في رواية كثير من الأخبار الطريفة الواقعية عن الروم حتى يصل إلى هرقل ، وبه تبدأ الطبقة الثالثة من ملوك الروم بعد هجرة الرسول محمد ﷺ . وبعـد أن يتناول ابن الأثير بعضاً من أخبار العرب في الجاهلية ، وعلاقتهم بالفرس من ناحية وبالروم من ناحية أخرى وبالحبشة من ناحية ثالثة ، يختتم الجـــزء الأول من كتابه الكامل بالكلام عن أيام العرب في الجاهلية .

أما الجزء الثاني فيستهله ابن الأثير بنسب النبي محمد ﷺ وذكر أخبار آبائه وأجداده ، ثم يتناول السيرة النبوية قبل الوحي وبعـده فاذا وصل

ابن الأثير إلى ذكر هجرة الرسول ، بدأ لأول مرة يتبع نظام السنوات في تاريخه للحوادث ، فيذكر ما كان من أخبار في أول سنة من الهجرة ، ثم يذكر العبارة المألوفة « ثم دخلت السنة الثانية من الهجرة » .. وهكذا ينتقل ابن الأثير بالتأريخ من سنة لأخرى فيذكر أخبار الغزوات والسرايا وفتح مكة وحجة الوداع . وبعد أن يتوقف قليلاً ليذكر عدد غزوات الرسول وحجاته وصفاته الجسمانية والخلقيـة وأسماءه وأزواجه وسراريه وأولاده ومواليه ... ينتقل إلى سنة إحدى عشرة للهجرة فيستهلها بمرض الرسول ﷺ ووفاته ، ومـا أعقب ذلك من خلافة أبي بكر . ويتكلم ابن الأثير عن أهم الحوادث في خلافة أبي بكر ، مثل حرب الردة وحركة الفتوح الإسلامية ضد الفرس والروم حتى وفاة أبي بكر سنة ثلاث عشرة للهجرة ، فينتقل ابن الأثير إلى خلافة عمر ، ويختتم الجزء الثاني من كتابه بأخبار فتح مصر على يد عمرو بن العاص سنة عشرين للهجرة .

ويستأنف ابن الأثير في الجزء الثالث من كتابه الكلام عن عهد الخليفة عمر حتى وفاته سنة ثلاث وعشرين للهجرة ، وعندئذ ينتقل إلى عهـد الخليفة عـثمان بن عفان . وتستمر حركة الفتوح الإسلامية ، في عهد عثمان ابن عفان ، فيتتبع ابن الأثير سير الفتوح في خراسان وكرمان وسجستان من ناحية وفي إفريقية والأندلس من ناحيـة أخرى ؛ فضلاً عن الغزوات البحرية مثل فتح جزيرة قبرص سنة ثمان وعشرين وموقعة الصواري البحرية سنة إحدى وثلاثين للهجرة . وفي الوقت نفسه لم يغفل ابن الأثير التيارات الداخلية ، وأهمهـا سياسة الخليفة عثمان في عزل الولاة وتعيين غيرهم من ذوي قرباه ، وهي السياسة التي انتهت بإثارة الفتنـة الكبرى في جوف الدول الإسلامية ، وهي الفتنة التي بدأت بمقتل عثمان وقيام علي بن أبي طالب في الخلافة ، فانتهت بمقتل علي بن أبي طالب وقيام الدولة الأموية ، ويختتم ابن الأثير الجزء الثالث من كتابه الكامل بأخبار خلافة معاوية بن أبي سفيان .

ثم يبدأ ابن الأثير الجزء الرابع بسنة ستين للهجرة وأول ما فيها وفاة معاوية بن أبي سفيان . وبعد ذلك يتكلم عن الخلفاء الأمويين واحداً بعد

آخر ، ويشير إلى أحوال الدولة الإسلامية في المشرق والمغرب ، وما كان من أمر مقتل الحسين رضي الله عنه واشتداد ثورات الخوارج في المشرق ، هذا كله مع عدم إغفال أخبار الغزوات الإسلامية وخاصة في أرض الروم وجزر البحر المتوسط ، فضلاً عن فتح الأندلس سنة اثنتين وتسعين للهجرة على عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك . وأخيراً يختتم ابن الأثير الجزء الرابع من كتاب الكامل بذكر حوادث سنة خمس وتسعين للهجرة وما كان فيها من وفاة الحجاج بن يوسف .

أما الجزء الخامس فيبدأه ابن الأثير بحوادث سنة ست وتسعين للهجرة ، وفيها مات الخليفة الوليد بن عبد الملك وتولى الخلافة سليمان . ومع استمرار حركة الفتوح الإسلامية في ذلك الدور ، إلا أن الحوادث التي يذكرها ابن الأثير في عهد الخليفة سليمان ثم عمر بن عبد العزيز ، وحركات الخوارج والعلويين وغيرهم ، تعطينا فكرة واضحة عن سوء أوضاع الدولة الأموية . وقد ذكر ابن الأثير هذه الحوادث حتى كانت سنة مائة للهجرة ، فأشار إلى ابتداء الدعوة العباسية . وإذا كان ابن الأثير قد استمر بعد ذلك في تتبع أخبار الدولة الأموية في أواخر أيامها ، فإنه بين ثنايا هذه الأخبار لم يغفل الإشارة إلى العباسيين وازدياد دعوتهم ، حتى ذكر في سنة أربع وعشرين ومائة عنواناً عن ابتداء أمر أبي مسلم الخراساني ، ثم انتهى الأمر في سنة اثنتين وثلاثين ومائة بذكر ابتداء الدولة العباسية . وهكذا يستأنف ابن الأثير الكلام في أناة عن الخلفاء العباسيين وأعمالهم الداخلية والخارجية ، مع عدم إغفال بقية التيارات في العالم الإسلامي مثل أحوال الأندلس ودخول عبد الرحمن بن معاوية إليه وغزو المسلمين جزيرة صقلية .. حتى يختتم الجزء الخامس بسنة أربع وخمسين ومائة .

ثم يأتي الجزء السادس من كتاب الكامل ، وهو يبدأ بسنة خمس وخمسين ومائة وينتهي بحوادث سنة سبع وعشرين ومائتين . ومعنى ذلك أنه يعالج العصر الذهبي للدولة العباسية ، فيه تكملة لعهد الخليفة المنصور ، ثم ذكر لعهود المهدي والهادي والرشيد والأمين والمأمون والمعتصم والواثق .

ولا يستطيع ابن الأثير أن ينتهي من عهد الواثق في الجزء السادس فيكمل كلامه عن ذلك العهـــد في الجزء السابع الذي يستهله بسنة ثمان وعشرين ومائتين . وبعد الواثق يعالج ابن الأثير أوضاع العالم الإسلامي في عهود المتوكل والمنتصر والمستعين والمعتز والمهتدي والمعتمد والمعتضد والمكتفي من الخلفاء العباسيين . وفي تلك الفترة تشهد الأخبار التي أوردها ابن الأثير على مدى اضمحلال الدولة العباسية واختلال أوضاعها ، فكثرت الحركات الانفصالية ، والثورات في أرجـاء الدولة ، واستأنف الروم اغاراتهم على شواطئ مصر ، واشتدت أخطار الزنج والقرامطة ... إلى غير ذلك من الحوادث التي فصلها ابن الأثير في الجزء السابع .

أما الجزء الثامن من كتاب الكامل فيبدأه ابن الأثير بسنة خمس وتسعين ومائتين للهجرة ويختتمه بسنة تسع وستين وثلثمائة للهجرة ؛ وتشمل هذه الفترة عهود الخلفاء العباسين المقتدر والقاهر والراضي والمتقي والمستكفي والمطيع والطائع . واستمرت الخلافة العباسية في ذلك الدور في تدهور مستمر نتيجة لضعف الخلفاء من ناحيـة واشتداد الانقسامات والخلافات الداخلية في أجزاء الدولة من ناحية ثانية . وكانت النتيجة أن تحول الروم من الدفاع إلى الهجوم ، فيروي ابن الأثير كيف اندفعت جيوش الروم شرقاً حيناً تهدد أرض الجزيرة وأحياناً تهدد أرض الشام ، حتى استولى الروم على أنطاكية سنة تسع وخمسين وثلثمائة ثم أحرقوا حمـاه وحمص ؛ وبذلك عظمت شوكة الروم « وخافهم المسلمون في أقطار البلاد » على قول ابن الأثير في حوادث سنة تسع وخمسين وثلثمائة . وزاد من خطورة الموقف داخل العالم الإسلامي في المشرق ما يرويه ابن الأثير من نجاح الفاطميين في تأسيس دولة لهم امتدت من شمال إفريقية إلى مصر وبذلك قامت خلافة اسماعيلية قوية في القاهرة تنافس الخلافة العباسية السنية في بغداد . بل إن الأنقسام المذهبي بين صفوف المسلمين ظهر على أشده في بغـــداد ذاتها ، فيروي ابن الأثير في حوادث سنة اثنتين وستين وثلثمائة كيف أن بعض أهل السنة في بغداد تسببوا في إحداث حريق ضخم في الكرخ — مركز

الشيعة — « فاحترق فيه سبعة عشر ألف إنسان وثلثمائة دكان وكثير من الدور وثلاثة وثلاثون مسجداً ومن الأموال ما لا يحصى !! » .

ويستمر ابن الأثير في الجزء التاسع من كتابه الكامل في سرد أخبار انحلال الخلافة العباسية ، مع عدم إغفال بقية التطورات الرئيسية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي مشرقه ومغربه . وأهم ما يصوره ابن الأثير في الجزء التاسع الذي يبدأ بسنة سبعين وثلثمائة وينتهي بسنة خمسين وأربعمائة للهجرة هو ازدياد سيطرة سلاطين بني بويه على الخلافة العباسية ، وتعصب بني بويه للمذهب الشيعي مما ترتب عليه ازدياد الفتنة التي عبرت عن نفسها بثورة البساسيري . ولم يسع الخليفة القائم العباسي سوى أن يستنجد بالسلاجقة السنيين لانقاذ نفسه وخلافته ، مما ترتب عليه إحلال السلاجقة محل البويهيين في السيطرة على الخلافة العباسية .

وبالجزء العاشر من كتاب الكامل لابن الأثير يبدأ هذا الكتاب يكتسب أهمية خاصة ؛ لأنه إذا كان ابن الأثير قد اعتمد فيما كتبه في الأجزاء التسعة الأولى على ما استمده من الطبري وغير الطبري من المؤرخين السابقين ؛ فإن ابن الأثير يؤرخ في الثلاثة الأجزاء الأخيرة من كتابه الكامل لحوادث قريبة سمع بعضها عن قرب ولمس بعضها عن قرب ، بل وشارك في بعضها عن قرب أيضاً . وثمة أهمية أخرى للأجزاء الثلاثة الأخيرة من كتاب الكامل ، هي أن ابن الأثير عالج فيها عصراً من أخطر عصور التاريخ الإسلامي بوجه عام والشرق الأدنى بوجه خاص ؛ وأعني به عصر الحركة الصليبية ، أو على وجه التحديد المرحلة الحاسمة النشيطة في تلك الحركة .

وأهم ما يسترعي نظرنا في الجزء العاشر الذي يبدأ بسنة إحدى وخمسين وأربعمائة وينتهي بسنة سبع وعشرين وخمسمائة ، هو ازدياد قوة السلاجقة الذين أمدوا المسلمين في المشرق بروح جديدة ودماء جديدة ، جعلت الروم مرة أخرى يتحولون من الهجوم إلى الدفاع . وقد أمدنا ابن الأثير في الجزء العاشر من كتابه الكامل بمعلومات طيبة عن أحوال بلاد الشام — المسرح

الرئيسي للحروب الصليبية – قبيل مجيء الحملة الصليبية الأولى إلى الشرق .
وفي الوقت نفسه لم يغفل ابن الأثير أخبار المسلمين في المغرب والأندلس وصقلية فنراه في حوادث سنة ثمان وسبعين وأربعمائة يعيب على المسلمين في الأندلس تفرقهم وعدم وحدتهم حتى « صاروا مثل ملوك الطوائف ، فحينئذٍ طمع الفرنج فيهم وأخذوا كثيراً من ثغورهم » . ويظهر ابن الأثير أسفه لاستيلاء الفرنج في تلك السنة على طليطلة من المسلمين ، وهي المدينة التي وصفها بأنها « من أكبر البلاد وأحصنها ! » كذلك وصف ابن الأثير جهود ملك المرابطين يوسف بن تاشفين في إنقاذ المسلمين في الأندلس من ضغط الفرنج ، وتكلم عن موقعة الزلاقة سنة تسع وسبعين وأربعمائة .
وفي حوادث سنة أربع وثمانين وأربعمائة يذكر ابن الأثير بالتفصيل كيف انتزع الفرنج جزيرة صقلية من المسلمين . ولم يفت ابن الأثير أن يشير إلى سياسة ملوك النورمان تجاه المسلمين والحضارة الإسلامية في صقلية ، فيحكي عن روجر ملك النورمان أنه حاكى المسلمين في نظمهم « وسلك طريق المسلمين من الجنائب والحجاب والسلاحية والجاندارية وغير ذلك ، وخالف عادة الفرنج فانهم لا يعرفون شيئاً منه ، وجعل له ديوان المظالم ترفع إليه شكوى المظلومين فينصفهم ولو من ولده ، وأكرم المسلمين وقربهم ومنع عنهم الفرنج فأحبوه .. » .

ويفصل لنا ابن الأثير أوضاع المسلمين في المشرق عند وصول الحملة الصليبية الأولى حتى يصل إلى سنة إحدى وتسعين وأربعمائة ، وعندئذ يستهل أخبار تلك السنة بذكر ملك الفرنج أنطاكية . ومع بداية أخبار الحروب الصليبية لا يسعنا سوى أن نتوقف قليلاً أمام حقيقة كبرى هي أن مؤرخنا ابن الأثير يعتبر قطباً من أقطاب مؤرخي الحروب الصليبية ؛ ليس فقط لأنه شاهد وعاصر حلقة من أهم حلقات تلك الحروب ، بل لأنه شارك فعلاً في تلك الحروب ، فكان ضمن عساكر الموصل الذين عملوا تحت راية صلاح الدين سنة ٥٧٤ هـ . ثم إن أهمية ابن الأثير بين مؤرخي الحروب الصليبية لا ترجع فقط إلى دقته فيما سرده وأمانته فيما سطره ،

بل أيضاً لأنه فيما ذكره من حوادث لم يكن مجرد سارد، بل كان في كثير من الحالات شارحاً للحوادث ناقداً لما لم يعجبه منها، حريصاً على أن يثبت رأيه الخاص في كثير من المواضيع.

وتتضح سعة أفق ابن الأثير وبعد نظره وحصافة رأيه في أنه لم ينظر إلى الحروب الصليبية – مثل غيره من المؤرخين – نظرة ضيقة، ويعتبرها مجرد هجمات قام بها الفرنج على بـــلاد المسلمين في الشرق الأدنى؛ وإنما اعتبرها حركة شاملة أراد بها الأوربيون المسيحيون تطويق العالم الإسلامي مغربه ومشرقه. وبعبارة أخرى فان ابن الأثير لم يفصل بين هجمات الفرنج على الشام في أواخر القرن الخامس للهجرة وبـداية هجومهم قبل ذلك بسنوات قليلة على المسلمين في صقلية والأندلس وإنما رأى أن جميع تلك الهجمات التي تعرض لها المسلمون في المغرب والمشرق إنما هي أطراف لحركة واحدة ضخمة شاملة متكاملة.

أنظر إلى ابن الأثير وهو يستهل كلامه عن الحمـــلة الصليبية الأولى، واستيلاء الصليبيين على أنطاكية، سنة إحدى وتسعين وأربعمائة بالعبارة الآتية: «كان ابتداء ظهور دولة الفرنج واشتداد أمرهم وخروجهم إلى بلاد الإسلام واستيلائهم على بعضها سنة ثمان وسبعين وأربعمائة؛ فملكوا مدينة طليطلة وغيرها من بلاد الأندلس وقد تقدم ذكر ذلك. ثم قصدوا سنة أربع وثمانين وأربعمائة جزيرة صقلية وملكوها – وقد ذكرته أيضاً – وتطرقوا إلى أطراف إفريقية فملكوا منها شيئاً وأخذ منهم، ثم ملكوا غيره على ما تراه، فلما كانت سنة تسعين وأربعمائة خرجوا إلى بلاد الشام».

وهذا الحبك المحكم بين أطراف الحركة الصليبية في المغرب والمشرق، لم يتوصل إليه أحد من المؤرخين المعاصرين غير ابن الأثير، وهو يدلنا على سعة أفق هذا المؤرخ وعلى أنه كان محللاً للحوادث قبل أن يكون سارداً لها.

وبمثل هذه الروح وسعة الأفق يستمر ابن الأثير في سرد أخبار الحملة الصليبية الأولى في القرن العاشر، وما أصاب تلك الحملة في أراضي الدولة

البيزنطية من عقبات ، ثم استيلاء الصليبيين على بعض مدن الشام والجزيرة حتى استولوا على بيت المقدس وقتلوا في المسجد الأقصى « ما يزيد على سبعين ألفاً منهم جماعة كثيرة من أئمة المسلمين وعلمائهم وعبادهم وزهادهم ، ممن فارق الأوطان وجاور بذلك الموضع الشريف » .

أما الجزء الحادي عشر من كتاب الكامل فيستهله ابن الأثير بتتمة سنة سبع وعشرين وخمسمائة ثم يستأنف سير الحوادث حتى يختتم ذلك الجزء بذكر حوادث سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة . وأهم حوادث تلك الفترة هي ازدياد نفوذ البيت الزنكي ، ونجاح نور الدين محمود في اتمام الجبهة الإسلامية المتحدة الممتدة من الفرات إلى النيل ، ثم نجاح صلاح الدين في أن يرث سيده نور الدين في دولته الواسعة ويحافظ على وحدة تلك الجبهة ليبدأ حركة الجهاد ضد الصليبيين على نطاق واسع . وجميع تلك الحوادث يتتبعها ابن الأثير في الجزء الحادي عشر من كتابه الكامل في دقة بالغة ، مع حرص على التعليق عليها تعليقاً قوياً مناسباً يدل على يقظته وانفعاله بالحوادث التي يؤرخ لها . ولم يقلل من دقة ابن الأثير وأمانته العلمية في هذا الجزء إلا ما يلاحظه الباحث المدقق من تحامل على صلاح الدين ، كما سبق أن أشرنا . فابن الأثير عندما يتكلم عن قيام صلاح الدين في ملك مصر في حوادث سنة أربع وستين وخمسمائة ، يقول إن صلاح الدين أنشأ هذه الدولة وعظمها « وصار كأنه أول لها » وفي عبارة « كأنه » هذه نوع من الغمز لا يخفى على الباحث المدقق . وبعد ذلك يتعجب ابن الأثير ويقول إن الملك بعد وفاة صلاح الدين لم يبق في أعقابه وإنما انتقل إلى أعقاب أخيه العادل . ولا يتحرج ابن الأثير من أن يعلق على هذه الظاهرة بأنها عقوبة الله لأن الحاكم الذي « يكثر ويأخذ الملك وقلوب من كان فيه متعلقة به فلهذا يحرمه الله أعقابه ومن يفعل ذلك من أجلهم عقوبة له ! » . وهكذا أظهر ابن الأثير صلاح الدين في صورة الرجل الآثم المغتصب الذي يستحق عقوبة الله ! بل إن ابن الأثير لا يبالي باتهام صلاح الدين بالتآمر على قتل ابن عمه ناصر الدين محمد بن شيركوه ، وذلك في حوادث سنة إحدى وثمانين

وخمسمائة . وبـدلاً من أن يثني ابن الأثير على جهود صلاح الدين في حركة الجهاد ، نراه يتحين الفرص لنقده ، فيتهمه بعدم الحزم والتفريط والتساهل ويقول إنه المسؤول عن عدم استطاعة المسلمين الاستيلاء على مدينة صور لأنه ترك البقايا الصليبية بعد حطين تخرج آمنة إلى صور ؛ ثم يعقب على ذلك كله في حوادث سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة بعبارة « إن الملك لا ينبغي أن يترك الحزم وإن ساعدته الأقدار ، فلئن يعجز حازماً خير له من أن يظفر مفرطاً مضيعاً للحزم » .

وعلى هذا النحو يمضي ابن الأثير حتى نهاية الجزء الحادي عشر من كتابه يسرد أخبار صلاح الدين والجهاد ، وهو في الوقت نفسه يتابع كل حادث هام يتصل بالخلافة العباسية أو بالسلاجقة أو بالمسلمين في المغرب والأندلس والهند ، أو بالروم وعلاقتهم بالمسلمين من ناحية وبالصليبيين من ناحية أخرى .

أما الجزء الثاني عشر والأخير من كتاب الكامل ، فيبدأه ابن الأثير بسنة أربع وثمانين وخمسمائة ويختتمه بسنة ثمان وعشرين وستمائة . وهو يتتبع في هذا الجزء أخبار صلاح الدين وانتصاراته على الصليبيين لا سيما فيما يتعلق بالحملة الصليبية الثالثة ، وما كان بين صلاح الدين وريتشارد من مصادمات وعلاقات . ولم يكف ابن الأثير في هـذا الجزء أيضاً عن محاولة اتهام صلاح الدين ، فاتهمه في حوادث سنة ثمان وثمانين وخمسمائة هجرية بأنه هو الذي دبر مقتل كونراد دي مونتفرات الذي رشحه أمراء الصليبيين ملكاً على مملكة بيت المقدس الصليبية . والغريب أن ابن الأثير هو المؤرخ الوحيد الذي وجه هذه التهمة إلى صلاح الدين ، بل لقد أتهمه أيضاً بتدبير مؤامرة لقتل الملك ريتشارد نفسه ، في الوقت الذي تجمع المراجع على أن صلاح الدين أرسل إلى خصمه ريتشارد أثناء مرضه الأطباء والفاكهة والماء المثلج !!

على أنه إذا كان ابن الأثير قد تحامل على صلاح الدين في حياته فإنه لم يملك سوى أن يترحم عليه بعد وفاته بكلمة طيبة ذكرها في حوادث سنة تسع وثمانين وخمسمائة فقال « وكان رحمه الله كريماً حليماً حسن الأخلاق

متواضعاً صبوراً على ما يكره ، كثير التغافل عن ذنوب أصحابه ، يسمع من أحدهم ما يكره ولا يعلمه بذلك ولا يتغير عليه » .

ويتابع ابن الأثير أخبار المسلمين في المشرق والمغرب بعد صلاح الدين ، وما آل إليه أمرهم من تفككك في الوقت الذي تعرضوا لهجمات الصليبيين من الغرب وهجمات التتر من الشرق الأمـر الذي جعل المؤرخ ابن الأثير يرسل زفرة عميقة عبر عنها قلمـه في حوادث سنة سبع عشرة وستمائة فيقول « لم ينل المسلمين أذى وشدة مذ جاء النبي ﷺ إلى هذا الوقت مثل ما دفعوا إليه الآن . هذا العدو الكافر التتر قد وطئوا بلاد ما وراء النهر وملكوها وخربوها . والعدو الآخر الفرنج قـد ظهر من بلادهم في أقصى بلاد الروم بين الغرب والشمال ووصلوا إلى مصر فملكوا مثل دمياط وأقاموا فيها . ولم يقدر المسلمون على ازعاجهم عنها ولا اخراجهم منها ؛ وباقي ديار مصر في خطر . فإنا لله وإنا إليه راجعون ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ... » .

* * *

وبعد ، فهذا عرض موجز لكتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير ، ومنه يتضح أن ابن الأثير يحتل مكانة خاصة بارزة بين فطاحل المؤرخين المسلمين ، وأن كتابه الكامل يعتبر دائرة معارف ضخمة في التاريخ الإسلامي حتى سنة ٦٢٨ هـ ، فضلاً عـــن أنه يعتبر مرجعاً أصيلاً من مصادر الحروب الصليبية . فلا عجب إذا فطن المستشرقون منذ وقت مبكر إلى خطورة كتاب الكامل في التاريخ لابن الأثير فنشره تورنبرج وطبعه في ليدن في ١٢ مجلداً وفرغ من طبعه بأكمـله سنة ١٨٧٦ . كذلك اقتبس منه المستشرق دي سلين كل مـا جاء فيه من أخبار عن الحروب الصليبية ونشرها في مجموعة مؤرخي الحروب الصليبية مع ترجمة فرنسية للمتن العربي وطبع في باريس سنة ١٨٨٧ . أما في مصر فقد طبع كتاب الكامل عدة طبعات ، أشهرها طبعة بولاق سنة ١٢٩٠ هـ . (١٨٧٣ م) وهي الطبعة التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا البحث .

(١٧)

مكانة إبن تغري بردي بين مؤرخي مصر في القرن التاسع الهجري

لعل المدخل الطبيعي لهذا الموضوع هو الاشارة في إيجاز إلى أن مصر شهدت في عصر سلاطين المماليك بالذات نشاطاً حضارياً وعلمياً متعدد الأطراف ، ساعدت عليه عوامل عدة ، منها توافر المال — وهو دعامة أساسية لازدهار أي نشاط حضاري علمي — ومنها إحياء الخلافة العباسية في مصر بعد سقوطها على أيدي التتار في بغداد . وهذا كله فضلاً عما تحقق من أمان في ظل قوة المماليك ، مما جعل دولة المماليك تبدو في صورة القوة الضاربة في وسط العالم الإسلامي التي لم تكتف بالدفاع عن كيانها فحسب ، بل هبّت في كثير من الحالات للدفاع عن أجزاء متفرقة من العالم الإسلامي ضد الأخطار الخارجية التي هددته في المشرق أو المغرب .

ولا شك في أن هذا وذاك من العوامل ساعد على توفير المناخ المناسب لازدهار النشاط الحضاري بوجه عام والعلمي بوجه خاص في مصر على عصر سلاطين المماليك . فبالاضافة إلى أن اغراء المال أدى بعدد كبير من علماء المسلمين في المشرق والمغرب إلى النزوح إلى القاهرة حيث الثروة والحياة الرغدة سائدة ، وحيث فرص التدريس في مدارسها العديدة ذات الأوقاف السخية متوافرة ، وحيث المكتبات الزاخرة بآلاف المخطوطات قائمة ... بالاضافة إلى هذا كله أحس كثير من المسلمين في ذلك العصر بسعادة روحية خاصة عندما عاشوا في كنف خليفة رسول الله ﷺ ،

فضلاً عما شعروا به من أمن في حمى قوة المماليك ، بعيداً عن عبث قراصنة الصليبيين من ناحية وتهديد تتار العراق وفارس من ناحية أخرى .

وكان من الطبيعي أن يحظى علم التاريخ بمكانة مرموقة وسط ذلك النشاط العلمي الواسع المدى . ذلك أن عصر سلاطين المماليك لم يكن عصراً هادئاً قليل الحوادث – مثل كثير من عصور التاريخ السابقة أو اللاحقة – وإنما كان عصراً نشيطاً حافلاً بحوادثه الخارجية والداخلية ، غنياً برجاله وأبطاله . وهذا وذاك من الحوادث وسير الأبطال كان في حاجة إلى تسجيل . وهل هناك غير التاريخ سجلاً لجليل الأعمال من انتصارات على الأعداء وهجمات في البر وغزوات في البحر ؟ أجل هل هناك غير كتب التاريخ تتحدث عن بطولة الرجال وشجاعة الحكام ، وما قاموا به من اصلاحات وجليل أعمال وما أقاموه من منشآت يتقربون بها إلى الله ويدعمون بها حكمهم في أنظار المعاصرين ؟ ؟

وهكذا نشطت كتابة التاريخ في عصر سلاطين المماليك وظهرت مجموعة كبيرة من المؤرخين ، منهم أصحاب السير مثل ابن عبد الظاهر المتوفي سنة ٦٩٢ هـ (١٢٩٣ م) وابن سيد الناس المتوفي سنة ٧٣٤ هـ (١٣٣٤ م) والقسطلاني المتوفي سنة ٩٢٣ هـ (١٥١٧ م) . ومنهم من كتبوا في الطبقات مثل ابن خلكان المتوفي سنة ٦٨١ هـ (١٢٨٢ م) والأدفوي المتوفي سنة ٧٤٨ هـ (١٣٤٧ م) وابن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢ هـ (١٤٤٨ م) والسخاوي المتوفي سنة ٩٠٢ هـ (١٤٩٧م) وهناك فريق آخر من مؤرخي ذلك العصر اختاروا أن يؤلفوا كتباً عن بلد بعينه أو دولة بذاتها مثل جمال الدين ابن واصل المتوفي سنة ٦٩٧ هـ (١٢٩٨ م) وابن دقماق المصري المتوفي سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م) وتقي الدين أحمد بن علي المقريزي المتوفي سنة ٨٤٥ هـ (١٨٤٤ م) ومؤرخنا أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي المتوفي سنة ٨٧٤ هـ (١٤٧٠ م) وهو الذي صنّف في أكثر من فن من فنون الكتابة التاريخية . وهذه كلها أسماء ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر .

على أننا في هذا الصدد نحب أن نشير إلى نقطتين : **الأولى** أن المماليك أنفسهم — وهم أرباب السيف — لم يكونوا بعيدين تماماً عن ذلك النشاط . ففي أوائل عصر سلاطين المماليك نسمع عن السلطان الظاهر بيبرس أنه « كان يميل إلى التاريخ وأهله ميلاً زائداً ، ويقول : سماع التاريخ أعظم من التجارب »[1] . وفي أواخر عصر سلاطين المماليك نسمع عن السلطان الغوري ومجالسه العلمية والدينية التي كان يعقدها بقلعة الجبل ، وهي المجالس التي كان لعلم التاريخ فيها حظ وافر[2] . أما النقطة **الثانية** التي نحب أن نؤكدها في هذا الصدد فهي أن القرن التاسع الهجري بالذات يمثل دور الازدهار بالنسبة للكتابة التاريخية في عصر سلاطين المماليك . ففي ذلك القرن نضجت الحاسة التاريخية عند مؤرخي ذلك العصر ، واتضحت رؤيتهم للأحداث ، واتسعت آفاق الدراسة والبحث والمقارنة أمامهم ، واكتملت الصورة لأقصى ما بلغه مجتمعهم من تطور سياسي وحضاري . وحسب القرن التاسع الهجري أنه القرن الذي بلغت فيه فلسفة التاريخ ذروتها على يد ابن خلدون ، وما صحب هذه الفلسفة من ظهور تيار النقد التاريخي في صورة جديدة غير الصورة التي عرفها العرب من قبل . نعم ، حسب القرن التاسع الهجري أنه شهد تتابع سلسلة من أبرز المؤرخين الذين يعتز بهم علم التاريخ على المستوى العالمي ، لا على الصعيد العربي فحسب ، أمثال أحمد بن علي المقريزي ، وأحمد بن حجر ، وبدر الدين العيني ، وأبو المحاسن يوسف بن تغري بردي ، وأبو الخير محمد السخاوي ، ومحمد بن اياس المصري ، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ... وغيرهم من عشرات الأعلام الذين يستحق كل منهم دراسة مستفيضة خاصة به .

على أن ثمة ملاحظة أخرى هامة جديرة بالاهتمام والتسجيل ، هي أن دور طبقة المماليك في ذلك النشاط التاريخي لا يقتصر على ما أظهره هذا

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٧ ص ١٨٢ .

(٢) عبد الوهاب عزام : مجالس الغوري (القاهرة ، ١٩٤١) .

السلطان أو ذاك من حب للاستماع لسير الابطال ونوادر السلف ، أو ما بذله سلاطين المماليك وأمراؤهم للعلماء والمؤرخين من عطايا ومنح ، وإنما الشيء الغريب حقاً هو أن بعض من ينتمون إلى طبقة المماليك أسهموا في ذلك الجانب من النشاط العلمي إسهاماً شخصياً ، أعني بأقلامهم وعقولهم وأحاسيسهم ، فظهر منهم العلماء والمؤرخون الذين اشتغلوا بالعلم وكتبوا بالعربية مؤلفات تفخر بها المكتبة العربية على مر العصور . ومصدر الغرابة هنا هو أن طبقة المماليك لم يدخل في بنائها العنصر العربي بأي حال من الأحوال . فالمماليك جميعاً — كما هو معروف — ينتمون إلى عناصر آسيوية وأوربية متباينة أبعد ما تكون عن العنصر العربي . ونسمع عن المماليك أنه كان منهم التركي والجركسي والمغولي واليوناني والصقلي والاسباني بل والالماني ، ولكن لم يكن منهم العربي أبداً . وهؤلاء جميعاً جلبهم تجار الرقيق عن طريق الخطف أو الأسر ، واستحضروهم أحداثاً صغاراً إلى هذه الأرض العربية وهم لا يعرفون شيئاً عن العربية أو العروبة ، ومعظمهم ولدوا من آباء وأمهات لا يدينون بالإسلام . وعلى هذه الأرض العربية شبوا وفق تقاليد معينة وفي ظل نظم معروفة فتحولوا إلى الإسلام ، ولكن غالبيتهم ظلت لا تجيد العربية ، واستمروا فيما بينهم وبين بعض لا يتحاكون إلا بالتركية حتى أواخر دولتهم[1] . فاذا أضفنا إلى ذلك أن المماليك كانوا يمثلون طبقة أرباب السيف ، أي الذين يشتغلون بالحرب والقتال ويشبون على تعلم الفروسية ، واستخدام الرمح والسيف ، مما لم يترك لهم مجالاً أو متسعاً ليشاركوا أرباب القلم من طائفة المعممين في نشاطهم العلمي ... أدركنا طبيعة الظروف التي عاشت فيها طبقة المماليك . ويزيد هذه الصورة وضوحاً الإشارة إلى أن طبقة المماليك عاشت دائماً في عزلة كبيرة عن بقية طبقات المجتمع مما جعلها تحتفظ بخصائصها ومقوماتها دون أن تذوب في المجتمع الكبير الذي عاشت وسطه[2] . ولا شك في أنه في

---

(١) المقريزي : كتاب السلوك ، حوادث سنة ٨٤١ هـ.

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ص ١١ – ٢٨ .

ظل هذه الظروف والأوضاع مجتمعة كان أمراً غريباً جديراً بالتسجيل أن نرى أحد أبناء طبقة المماليك — مثل مؤرخنا أبو المحاسن بن تغري بردي — وقد برز في ميدان الفكر العربي ، ليكتب شعراً بالعربية ، ويؤلف مصنفات تاريخية ممتازة بالعربية .

على أنه من باب الأمانة العلميـــة أن نسجل أن أبا المحاسن يوسف لم يكن أول من نبغ في كتابة التاريخ من أبناء طبقة المماليك ، ولا آخرهم . ذلك انه ظهر قبـــله من المؤرخين الذين انتموا إلى تلك الطبقة بيبرس الدوادار وابن أيبك ، وظهر بعده ممن انتموا إلى طبقة المماليك أيضاً المؤرخ ابن اياس . وهــذه أسماء نذكرها على سبيل المثال لا الحصر . وإذا كان بيبرس الدوادار (ت ٧٢٥ ﻫ) نشأ مملوكاً فعلاً ، بمعنى أنه جلب إلى مصر رقاً ، ومر بمختلف الأدوار التي مرّ بها غيره من المماليك في عصره ، فان أبا المحاسن وابن اياس كانا من أبناء الناس ، وهو المصطلح الذي أطلق في عصر المماليك على أبنـاء سلاطين المماليك وأمرائهم . فالأباء جلبوا صغاراً مماليكاً وبيعوا رقيقاً ونشأوا وفق تقاليد ورسوم معينـــة حتى اعتقوا وتحرروا . أما أبناؤهم — وهم الذين أطلق عليهم اسم أبناء الناس — فقد ولدوا أحراراً على أرض عربية من آباء تم عتقهم ، وبالتالي فأنهم لم ينشأوا نشأة آبائهم وان كانوا ينتمون — في صورة أو أخرى بحكم السلالة والاصل — إلى طبقة المماليك .

* * *

ولسنا هنا بصدد ذكر ترجمة للمؤرخ أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي ، أو التوسع في الكلام عن حياته الخاصة والعامة ، فقد ترجم له من المعاصرين كل من تلميذه أحمد بن حسين التركماني المعروف بالمرجي ، كما ترجم له كل من السخاوي وابن العماد . هــذا إلى أنه توجد له ترجمة ضافية في مقدمة طبعة دار الكتب لكتابه النجوم الزاهرة . ومع ذلك فاننا نجد أنفسنا أمام بضعة نقاط لها دلالتها البالغة بالنسبة لموضوعنا :

أولاً — أن الأمير تغري بردي — والد المؤرخ أبي المحاسن يوسف — رومي الأصل، بمعنى أنه من رقيق الروم أو البيزنطيون الذين جلبهم تجار الرقيق إلى الديار المصرية، حيث مرّ بالادوار التي كان يمر بها عادة سائر المماليك المجلوبين في ذلك العصر، فاشتراه الملك الظاهر برقوق، وسلمه إلى مؤدب خاص يتولى تلقينه تعاليم الإسلام ومبادئ اللغة العربية، حتى إذا ما شب وصار فتى يافعاً لقّن آداب الفروسية وفنون القتال. ثم اعتقه استاذه الملك الظاهر برقوق، وظل يرقيه مرتبة بعد أخرى حتى صيّره مقدماً سنة ٧٩٤، ثم ولاه نيابة حلب وهي من كبرى نيابات سلطنة المماليك سنة ٧٩٦ هـ. ويقال أن الظاهر برقوق كان يتفاءل باسم الأمير تغري بردي، حيث ان هذا الاسم معناه بالعربية «الله أعطاه»[1]. وتبدو مكانة الأمير تغري بردي عند الملك الظاهر برقوق في أن الأخير زوّج ذلك الأمير بإبنة السلطان الملك المنصور محمد بن السلطان الملك المظفر حاجي (٧٦٢ — ٧٦٤ هـ) عقب خلعه «واستولدها الوالد عدة أولاد»[2]. كذلك تبدو مكانة الأمير تغري بردي — والد المؤرخ أبي المحاسن يوسف — عند السلطان الناصر فرج بن الظاهر برقوق في أنه ولاه نيابة الشام سنة ٨٠٣ هـ، وهي وظيفة لا يليها إلا أمير من أكابر أمراء الدولة، وصفها القلقشندي بأنها «أجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها في الرتبة» بل لقد أسماها القلقشندي «مملكة الشام»[3]. وقد ولي الأمير تغري بردي هذه النيابة ثلاث مرات آخرها سنة ٨١٣ هـ. وكان من الصعب على أمير كبير مثل الأمير تغري بردي في تلك المرحلة القلقة من تاريخ سلطنة المماليك — وهي مرحلة قيام دولة المماليك الجراكسة بما صحبها من حوادث داخلية وخارجية خطيرة — أن يظل بعيداً عن التيارات السياسية المتضاربة، بين المتنافسين والمتنازعين، فنسمع أنه عزل عن وظائفه التي

(١) السخاوي: الضوء اللامع، ج ٣ ص ٢٩.
(٢) ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة، ج ١١ ص ٧.
(٣) القلقشندي: صبح الاعشى، ج ٤ ص ١٨٠ — ١٨٤.

وليها أكثر من مرة ، بـل لقد حبس لما اضطر إلى الفرار من مصر إلى الشام ، ولكنه كان لا يلبث أن يظهر على مسرح الحـوادث ليتولى من جديد منصباً خطيراً من مناصب الدولة . وعند وفاة الأمير تغري بردي سنة ٨١٥ هـ صلّى عليه السلطان « الملك الناصر فرج وشهد دفنه » وفي جميع المناصب التي تولاهـا الأمير تغري بردي « سار سيرة حسنة وكان عنده عقل وحياء وسكون » . هـذا فضلاً عن حرصه على احياء شعائر الإسلام ، وهو الحرص الذي جعله يبني جامعاً بحلب ، ويقف عليه قرية اشتراها من بيت المال ، ويخصص له مدرّساً شافعياً وآخر حنفياً ، لكل منهما عدد من الطلبة يدرس على يديه[1] . وقد وصف المعاصرون الأمير تغري بردي بأنه « كان كثير الحياء والسكون ، حليماً عاقلاً ، مشاراً إليه بالتعظيم في الدولة ... »[2] وحسب الأمير تغري بردي تكريماً أن السلطان الناصر فرج صاهره وتزوج مـــن إبنته فاطمه ، أخت المؤرخ أبي المحاسن يوسف .

ونخلص من هذا كله بأن المؤرخ أبا المحاسن يوسف لم يبدأ من الصفر ، وإنما ورث عــن أبيه الأمير تغري بردي إسماً رناناً ورصيداً ضخماً من السمعة الطيبة في قلوب المعاصرين .

ثانياً – على ان المؤرخ يوسف بن تغري بردي لم يرث عــن أبيه إسماً ضخماً وصيتاً ذائعاً فحسب ، بل ورث عنه أيضاً ثروة طائلة ضمنت له حياة آمنة مستقرة ، عكف فيها على الدرس والتحصيل والكتابة والتأليف معتمداً على مكتبة خاصة عامرة بنفائس الكتب ، دون أن يشغل فكره كثيراً بالدخول في منافسات وخصومات مع غيره جرياً وراء منصب أو سعياً لتوفير لقمة العيش . ولا عبرة هنا بما ذكره المؤرخ أبو المحاسن عن نفسه بأنه عاش فقيراً بعـد وفاة أبيه لأن السلطان الناصر فرج استولى على جميع ما خلفه أبوه من مـال ومتاع ، إذ يبدو لنا أن هذه العبارة

(١) ابن تغري بردى : المنهل الصافي ، ج ٢ ص ٩٠٤ ، السخاوي : الضوء اللامع ج ٣ ص ٢٩
(٢) السخاوي : الضوء اللامع ، ج ٣ ص ٢٩ .

إنما ذكرها أبو المحاسن لدفع حسد الحاسدين عن نفسه ، والظهور أمـــام الناس في صورة الزاهـد الفقير إلى الله ، الذي لا يبتغي شيئاً إلا حسن ثواب الآخرة[1] ، وخاصة في عصر اعتبر « الفقر شعار الصالحين »[2] . وان في سيرة أبي المحاسن يوسف ما يشير صراحة إلى أنه شب وعاش في سعة من العيش يحسده عليها كثير من علماء عصره .

ثالثاً — خلف الأمير تغري بردي — والد المؤرخ أبي المحاسن يوسف عشرة أولاد — ستة ذكور وأربع أناث ، كانوا جميعاً غير أشقة — أي من أمهات متباينات ، ما عدا أخت واحدة كانت شقيقة للمؤرخ أبي المحاسن ، هي هاجر التي تزوجت ناصر الدين محمد ابن العديم الحنفي ، فقام الأخير بتربية شقيق زوجته يوسف عند وفاة أبيه الأمير تغري بردي سنة ٨١٥ هـ ، وعمر يوسف يومئذٍ ثلاث سنوات . وعند وفاة محمـد بن العديم تزوجت هاجر قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن البلقيني ، فتولى بدوره إتمـام تربية يوسف شقيق زوجته . وهكذا قدر للمؤرخ أبي المحاسن يوسف أن يشب منذ نعومـــة أظفاره في بيت علم ودين ، وأن يسهر على تربيته وينهض بتنشئته أثنان من أكابر فقهاء عصره وأوسعهم علماً وأكثرهم جاهاً وصيتاً ، فدرس أصول النحو والبلاغة والفقه والحديث وغيرها من العلوم ، وأجازه عدد كبير من مشايخ علماء عصره ، حتى استولى علم التاريخ على حواسه ، فلازم بدر الدين العيني حيناً وأحمـد بن علي المقريزي أحياناً ، وهما أبرز مؤرخي زمانه ، وبذلك تأصلت فيه الحاسة التاريخية ليصبح بدوره علماً من أعلام فن كتابة التاريخ .

على أن نشأة أبي المحاسن يوسف في رحاب العلم والدين لم تحـل دون أخذه بقسط من تعاليم الفروسية ولعب الرمح ورمي النشاب وغيرها من

---

(١) يقول المؤرخ ابو المحاسن « وخلف (والدي) رحمه الله من الاموال والخيول والسلاح شيئاً كثيراً ، استولى على غالبه الملك الناصر فرج لما عاد الى دمشق منهزماً بعد موت والدي رحمه الله ... » (المنهل الصافي ، ج ٢ ص ٤٠٩ — ترجمة تغري بردى).

(٢) الشعراني : لواقح الانوار ، ج ١ ص ٢٤٢ .

التدريبات التي كانت تتزود بها طبقـــة المماليك ، وهنا ينبغي ألا ننسى مطلقاً أن المؤرخ أبا المحاسن كان إبناً لأمير كبير من أمراء المماليك ينتمي إلى طبقة أرباب السيوف . فإذا أضفنا إلى ذلك كله براعـة أبي المحاسن يوسف في لعب الكرة وعلم النغم والايقاع وقدرته على نظم الشعر بالعربية والتركية ، أدركنا أخيراً اننا أمام رجل متعدد المواهب متنوع القدرات واسع الذكاء .

رابعاً — كان المؤرخ أبو المحاسن يوسف بحكم أصله ونشأته ومكانته التي ورث جزءاً منها عن والده ، وحقق الجزء الآخر بجهده وذكائه ، مقرباً من سلاطين المماليك الذين عاصرهم ، وخاصة برسباي وجقمق وخشقدم . وتبدو أهمية هذه الحقيقة في أن المؤرخ أبا المحاسن يوسف لم يكن بعيداً عن دائرة الحوادث المعاصرة ، بل كان بحكم اتصاله — وأحياناً التصاقه — بالحكام وأفراد الطبقة الحاكمة يعرف الكثير عن أسرارهم وأخبارهم وخفايا الحوادث الدائرة ، وهو ما لم يتح لكثير غيره من المؤرخين المعاصرين . ومن هنا تبدو أهمية ما كتبه المؤرخ أبو المحاسن يوسف عن حوادث الفترة التي عاشها بالذات وعن سير وتراجم الأمراء والسلاطين الذين عاصرهم ، إذ كان وثيق الصلة بالقاعدة التي على أساسها يتم تحليل الحوادث الجارية .

* * *

وتنبع المكانة المرموقة التي احتلها أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي وسط مؤرخي القرن التاسع الهجري في مصر من كتاباته التي دونها ، ومصنفاته التي نعتمد عليها في دراسة العصور التي أرّخ لها والأفراد الذين ترجم لهم . ونعرف من أسماء مؤلفات أبي المحاسن نحواً من عشرة مصنفات بعضها لم يصل إلينا وبعضها أراد به أن يكون موجزاً ومختصراً لكتاب آخر مطول أتم تصنيفه ، والبعض الآخر في غير علـم التاريخ من ألوان المعرفة . ولذا آثرنا أن نركز كلامنا في ثلاثة من مؤلفاته الهامة الرئيسية التي تبدو فيها شخصية ذلك المؤرخ الفـذ ، وتعبر عن جهده وذكائه من

ناحية والتي تمثل ثروة حقيقية في المكتبة العربية من ناحية أخرى . وهذه الكتب الثلاثة التي تنبع منها أهمية المؤرخ أبي المحاسن هي — حسب ترتيب تأليفها زمنياً — المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، ثم النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ثم حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور .

أما عن كتاب المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، فيبدو أن تأليفه تم قبل كتاب النجوم الزاهرة ، إذ يشير أبو المحاسن يوسف في أكثر من موضع من الكتاب الأخير إلى الكتاب الأول[1] . ويوجد من كتاب المنهل الصافي أكثر من نسخة خطية ، بعضها في ثلاثة مجلدات وبعضها في خمسة والبعض الآخر في ستة[2] ، قام بتحقيق الجزء الأول منها المرحوم الأستاذ الجليل أحمد يوسف نجاتي ، وعهد إلينا أخيراً مركز تحقيق التراث بدار الكتب المصرية بإتمام تحقيق بقية الكتاب . ونرجو أن يوفقنا الله إلى ذلك وخاصة أننا انتهينا تماماً من تحقيق كتاب السلوك للمقريزي حتى آخره .

وكتاب المنهل الصافي عبارة عن كتاب تراجم جمع فيه أبو المحاسن يوسف نحواً من ثلاثة آلاف ترجمة لمشاهير العلماء والأمراء والسلاطين الذين عاشوا في مصر والشام في عصر دولتي سلاطين المماليك الأولى والثانية ، بالأضافة إلى من عاصرهم من مشاهير المشرق والمغرب ، من المسلمين وغير المسلمين سواء . ويستهل أبو المحاسن كتابه هـذا بذكر سلطنة الملك المعز عزالدين ايبك التركماني ويترجم له ، ثم ينتقل إلى حرف الهمـزة ليترجم لابراهيم بن ابراهيم بن داود ... ويستمر في تراجمه متبعاً الترتيب الأبجدي لأسماء المشاهير الذين ماتوا بين منتصف القرن السابع ومنتصف القرن التاسع تقريباً .

---

(١) انظر مثلاً : النجوم الزاهرة ، ج ١١ ، ص ١٩ ، ص ١٩٧ .

(٢) ذكر السخاوي عند ترجمته لابن تغري بردى ان كتاب المنهل الصافي يقع في ستة مجلدات . في حين ذكر احمد بن حسين التركماني في ترجمته لابن تغري بردى ان كتاب المنهل الصافي يقع في سبعة مجلدات ، خصص المجلد الاخير منها لذكر الاعيان المشهورين بكنيتهم . ويبدو ان اختلاف عدد المجلدات بعد ذلك جاء نتيجة لعمل النساخ .

ويشرح أبو المحاسن يوسف الحكمة من تسمية كتابه بهذا الاسم ، فيقول [1] :
(وتسميتي للتاريخ المذكور « والمستوفي بعد الوافي » إشارة لتاريخ الشيخ صلاح الدين (خليل بن ايبك الصفدي) لأنه سمّى تاريخه « الوافي بالوفيات » إشارة على تاريخ ابن خلكان ، انه ، يوفي بما أخل بـــه ابن خلكان ، فلم يحصل له ذلك ، وسكت هو أيضاً عــن خلائق ، فخشيت أنا أيضاً أن أقول « والمستوفي على الوافي » فيقع لي كما وقــع له ، فقلت « والمستوفي بعد الوافي » ...) .

ويستفاد من هذه العبارة انه إذا كان خليل بن ايبك قد أراد بكتابه الوافي بالوفيات ان يكون تصحيحاً لكتاب وفيات الأعيان لابن خلـكان فان ابن تغري بردي أراد بكتابه المنهل الصافي أن يكون تكلة لكتاب الوافي لابن ايبك . وكل ما هنالك هو أن ابن تغري بردي استفاد من الخطأ الذي وقع فيه ابن ايبك ، فكان حذراً في تسمية كتابه حتى لا يأخذ عليه إنسان ما أخذ على ابن ايبك .

وحرص ابن تغري بردي في تقدمته لكتاب المنهل الصافي على أن يبرز حقيقة هامة ، هي أنه لم يؤلف هذا الكتاب زلفى إلى أمير أو سلطان ، ولا لتحقيق رغبة صديق من الاخوان ، « بل اصطفيته لنفسي ، وجعلت حديقته مختصة بباسقات غرسي ، ليكون في الوحـدة لي جليساً ، وبين الجلساء مسامراً وأنيساً .. »

ولا يخفى علينا أن كتابة التراجم والسير ليست بالأمر السهل الهيّن ، لأن كاتبها يتعرض بالذكر لأناس ماتوا ، لهم حسناتهم وسيئاتهم ، ويتطلب الحكم عليهم نظرة أمينة فاحصة ، بعيدة عن الظن ، سليمة من التحيز ، مجردة عن العاطفة ، ويعطي فيها المؤرخ كل ذي حق حقه دون افراط أو تفريط . ويزداد الحرج الذي يصادفــه كاتب التراجم والسير إذا كان يكتب عن شخص تربطه به صلة من الصلات . وهنا نكرر أن أبا المحاسن

---

(١) النجوم الزاهرة ، ج ١١ ص ١٩ .

اختص بكتابة المنهل الصافي عصر دولتي المماليك الأولى والثانية . ولا شك في أن نسبة كبيرة من مشاهير ذلك العصر الذين ترجم لهم أبو المحاسن ربطته بهم روابط بعيدة أو قريبة ، قد تكون مجرد رابطة العاطفة والأحاسيس على الأقل ، مما يجعل الكاتب في حرج لا يقل عن حرج القاضي المنصف الذي عليه أن يصدر حكماً على بعض من تربطهم به صلة ما . ويبلغ هذا الإحساس مداه عندما يترجم أبو المحاسن يوسف لوالده الأمير تغري بردى ، إذ يقول ما نصه « انتهى ما أوردته من ترجمة والدي رحمه الله ، ولم أطنب في ذلك خوفاً من قول القائل ... »

ويلحظ المدقق في كتاب المنهل الصافي لابي المحاسن تعففاً من المؤلف في الخوض في مثالب الناس ، واعراضاً عن الخوض فيما يمس أعراضهم ، وعدم إسراف أو مبالغة في ذكر المحاسن والمزايا ، مع أمانة ملحوظة في تقصي الحقائق . وهذه الروح الطيبة في معالجة التراجم والسير لم تكن في حقيقة أمرها إلا تعبيراً صادقاً عن أخلاق المؤرخ ابن تغري بردى نفسه ، وهو الذي وصفه ابن اياس بأنه كان « حشماً فاضلاً »[١] .

والواقع انه إذا كان عصر سلاطين المماليك قد شهد نشاطاً في كتابة التراجم والسير ، وهو النشاط الذي تمخض عن عدة كتب في التراجم مثل وفيات الأعيان لابن خلكان ، والوافي بالوفيات لابن ايبك الصفدي ، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ، والضوء اللامع للسخاوي . فضلاً عن التراجم التي ذكرها أصحاب الحوليات في ختام كل سنة أرّخوا لها ، إلا أننا نلحظ أشياء جديدة انفرد بها كتاب المنهل الصافي . ففي هذا الكتاب ترجم ابن تغري بردى لبعض الشخصيات التي أغفلها غيره من المؤرخين المعاصرين ، وذكر مزيداً من التفصيلات والخبايا التي لم يذكرها بقية زملائه الذين ترجموا لنفس الأشخاص . ويبدو أن ابن تغري بردى لم

(١) ابن اياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ص ١١٨ .

يكن مبالغاً عندما قال عن كتابه المنهل الصافي « فاني هناك (في هــذا الكتاب) سقيت الغلّة وأزحت العلة ... »

فاذا انتقلنا إلى الكتاب الثاني لابن تغري بردى ، وهو كتاب « النجوم الزاهرة في مـــلوك مصر والقاهرة » وجدناه حولية من أشهر الحوليات التاريخية التي عرفها تاريخ مصر في العصور الوسطى قاطبة . وجعل المؤلف هذا الكتاب سرداً لتاريخ مصر منذ الفتح العربي حتى أيامه ، متتبعاً سير حكام مصر واحداً بعد آخر « ليقتدي كل ملك يأتي بعدهم بجميل الخصال ويتجنب ما صدر منهم من اقتراح المظالم وقبيح الفعال » ورغم ما أشار إليه أبو المحاسن نفسه من أنه ألّف هذا الكتاب من أجل صديقه وصاحبه محمد بن جقمق ، إلا انه يردد في مقدمة الكتاب المذكور نفس العبارة التي ذكرها في مقدمة كتابه المنهل الصافي ، فيقول أنه ألّفه لنفسه « ولم أقل كمقالة الغير اني مستدعي إلى ذلك من أمير أو سلطان ، ولا مطلب به من الأصدقاء والاخوان ، بل ألفته لنفسي ... » ولعلها عبارة تقليدية ينزه بها المؤلف نفسه عن شبهة التمسح بالحكام ، بما يتفق وروح العصر الذي عاش فيه .

ويقول المؤرخ أبو المحاسن أن حبه لمصر التي ولد على أرضها ، واخلاصه لها وتقديره لميزاتها ... كل ذلك جعـــله يؤلف كتابه النجوم الزاهرة في تاريخها ، ويضع إسم مصر والقاهرة في عنوانه . ويعبر ابن تغري بردى عن هذه الخواطر بقوله « فلما كان لمصر ميزة على كل بلد بخدمة الحرمين الشريفين ، أحببت أن أجعل تاريخاً لملوكها مستوعباً من غير معين ، فحملني ذلك على تأليف هذا الكتاب وإنشائه ... » وفعلاً نراه بعد أن يتكلم عن فتح مصر ، ويناقش الحوادث والأحكام المرتبطة بذلك الفتح ، يفرد فصلاً عن فضل مصر في ضوء مـــا ورد بشأنها من آيات قرآنية وأحاديث نبوية . ثم يعالج تاريخ مصر منذ الفتح العربي على أساس الكلام عن حكامها واحداً بعد آخر ، فيتكلم عن الحاكم — والياً كان أو خليفة أو سلطاناً أو غير ذلك — وبعد أن يعالج عهده كوحدة مترابطة ، يعود

فيتناول عهده سنة بعد أخرى كل على حدة — أي على أساس حولي — فيقول السنة الأولى من ولاية فلان أو من حكم فلان ، ويتكلم عن أهم وقائعها ، ثم يشير إلى مشاهير من توفوا فيها . ويختتم السنة بالكلام عن أمر النيل فيها ، فيذكر الماء القديم في النيل ومدى زيادة الفيضان .

وهنا تبرز الحاسة التاريخية المرهفة عند أبي المحاسن ، فما دام قد خصص كتابه هذا لتاريخ مصر، فلا أقل من التمسك في ختام كل سنة بذكر أمر النيل بوصفه مصدر الحياة ، وعلى فيضانه تتوقف أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية بل السياسية . هذا وان كان من الانصاف أن نشير إلى أن المؤرخ ابن تغري بردى لم يكن أول من عنى بتسجيل أمر النيل ، وإنما سبقه إلى ذلك المؤرخ أبو بكر بن عبدالله بن أيبك الدواداري في كتابه كنز الدرر وجامع الغرر الذي ألفه في القرن الثامن الهجري . بل أن ابن ايبك كانت له ميزة استهلال كل سنة من سني تاريخه بذكر حال « النيل المبارك » في حين كان أبوالمحاسن يذكر أحوال النيل في ختام سنواته .

وبالاضافة إلى الأخبار الخارجية ، والحوادث التي حدثت في البلاد المجاورة لمصر أو التي ربطتها بمصر صلات بعيدة أو قريبة ، والتي أشار إليها ابن تغري بردى في كتابه النجوم الزاهرة ، فاننا نلحظ حرصه على أن يجعل من كتابه هذا سجلاً للنشاط العمراني في مصر وعواصمها منذ الفتح العربي حتى ايامه . ويعبر ابن تغري عن هذا الاتجاه فيقول « ولا اقتصر على ذلك ، بل استطرد إلى ذكر ما بنى فيها من المباني الزاهرة ، كالميادين والجوامع ومقياس النيل ، وعمارة القاهرة ، أولاً بأول ، أذكره في يوم مبناه وفي زمان سلطانه ، مستوعباً لهذا المعنى ضابطاً لشأنه ... » وهكذا جاء كتاب النجوم الزاهرة في منهجه ومادته وطريقة تنظيمه شيئاً له طابعه الخاص يميزه عن بقية كتب الحوليات التي صنعت في القرن التاسع الهجري . وساعد ابن تغري بردى على الوصول بكتابه هذا إلى ذلك المستوى « جودة ذهنه ، وحسن تصوره ، وصحيح فهمه » على حد قول تلميذه ورفيقه أحمد بن حسين التركماني .

ولا شك في أن عدم التزام ابن تغري بردى بنفس المنهج الذي سار عليه معاصروه – سواء كانوا من أساتذته أو من غير أساتذه – مثل المقريزي والعيني وابن حجر ، جعل هناك تبايناً في الكم بين الأخبار التي رواها ابن تغري بردى في كتابه النجوم الزاهرة ، وتلك التي رواها غيره. وقد أحسّ ابن تغري بردى بهذا الأمر بعد وفاة استاذه المقريزي ، فرأى أن ثمة حاجة لكتاب يكون تتمة لكتاب السلوك للمقريزي ويسير على نهجه ، ويبدأ من حيث وقف المقريزي في كتاب السلوك . وكان من الممكن أن يسد العيني في كتابه عقد الجمان تلك الثغرة . لولا ما يرويه ابن تغري بردى من أن العيني في تلك المرحلة من أواخر سني حياته كان قد اختلط عقله لكبر سنه ، بحيث صار لا يتحصل من كتابته على الفائدة المرجوة . ولذا وضع ابن تغري بردي كتابه الثالث الذي أسماه « منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور » ، وذكر في صدره أنه يشتمل على كل الأخبار والتراجم التي لم يأت ذكرها في كتاب النجوم الزاهرة ، وبدأه بحوادث سنة ٨٤٥ هـ ، حيث ان كتاب السلوك للمقريزي توقف عند سنة ٨٤٤ . وقد عبر ابن تغري بردى عن جميع هذه الخواطر في مقدمة كتاب « حوادث الدهور » فقال ما نصه : « أما بعد ، فلما كان شيخنا الامام الأستاذ العالم العلامة المفنن ، رأس المحدثين ، وعمدة المؤرخين ، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي الشافعي ، أيقن من حرر تاريخ الزمان ، واضبط من ألف في هذا الشأن ، وأجل تحفة استفرعها وعمدة ابتدعها كتابه المسمى بالسلوك في معرفة دول الملوك ، قد انتهى فيه إلى أواخر سنة اربع واربعين وثماني مائة – وهي السنة التي توفي فيها – ولم يكن من يعول عليه في هذا الفن ، ولا من يرجع إليه ، إلا الشيخ الإمام العالم العلامة قاضي القضاة بدر الدين محمود العيني الحنفي ، فأردت أن أعلم حقيقة أمره في هذا المعنى ، ونظرت فيما يعلقه في تلك الأيام ، فاذا به كثير الغلطات والأوهام ، وذلك لكبر سنه واختلاط عقله وذهنه ... فلما رأيت ذلك أحببت أن أحيي هذه السنة بكتابة تاريخ يعقب موت الشيخ تقي الدين المقريزي ، وجعلته كالذيل على كتاب السلوك المذكور ، وسميته حوادث

الدهور على مـدى الايام والشهور ، ورتبته على السنين والشهور والايام ، وجعلت ابتدائي فيه من افتتاح سنة خمس وأربعين وثماني مائة ... »

على أنه من الأمانة العلمية ان نقرر انه إذا كان ابن تغري بردى قد حاول في كتابه حوادث الدهور أن ينهج نهج استاذه المقريزي في كتابه السلوك ، فانه لم يستطع أبـداً أن يصل في كتابته إلى المستوى العملاق الذي كان عليه المقريزي . وقد أحس ابن تغري بردى بهذه الحقيقة فحاول أن يدافع عن نفسه بأنـه في كتابه « حوادث الدهور » لم يسلك طريق شيخه المقريزي « في تطويل الحوادث في السنة وقصر التراجم في الوفيات ، بل أطنبت في الحوادث وأوسعت في التراجم لتكاثر الفائدة من الطرفين » . ولكن هذا الدفاع لا يكفي لإزالة ما يحسه القارئ من فارق في المستوى بين كتاب السلوك من ناحية والكتب الأخرى التي وضعت لتكون ذيلا له ، مثل كتاب حوادث الدهور لابن تغري بردى ، أو كتاب التبر المسبوك للسخاوي من ناحية أخرى . لقـد كان المقريزي بحق شيخ المؤرخين في القرن التاسع الهجري . وإذا كان أبو المحاسن يوسف عالي الرأس بين مؤرخي القرن التاسع ، فإن المقريزي كان عملاقاً لا يدانيه مؤرخ معاصر آخر .

* * *

وبعد ، فان أبا المحاسن يوسف بن تغري بردى مؤرخ مرموق له مكانته البارزة بين مؤرخي مصر الإسلامية بوجه عام ، والمؤرخين المصريين في القرن التاسع الهجري بوجه خاص . ولا يقلل من قيمة كتابات أبي المحاسن ما وجّهه إليه معاصره السخاوي عندما انتقده فقال عن بعض مصنفاته إن « فيها الوهم الكثير ، والخلط الغزير مما يعرفه النقاد » . بل لقد تمادى السخاوي بالذات وأتهم أبا المحاسن يوسف بأنه لم يكن منصفاً فيما أثبته من حوادث وتراجم ، وأنه أثبت « ما لا يليق في الوقائع والحوادث مما يكون موافقاً لغرضه ، خصوصاً في تراجم الناس وأوصافهم ، لما عنده من الضغن والحقد »[1].

---

(١) السخاوي : الضوء اللامع ، ج ١٠ ص ٣٠٥ ٣٠٨ .

ذلك أن السخاوي عرف بالتطرف في النقد إلى درجة البعد أحياناً عن قواعد الذوق والانصاف ، واشتهر بالامعان في كشف المساوئ والعورات إلى حد السلاطة ، بحيث لم يسلم من لسانه وقلمه حتى بعض من أحسنوا إليه ، مثل الأمير الكبير يشبك بن مهدي . ولم يكن ابن خلدون والمقريزي بنجاة مــن تجريح السخاوي ، فحط من شأن الأول ، واتهم الثاني بأنه سرق خططه الشهيرة من مسودة الأوحدي ، وهو اتهام باطل لم يقم على صحته دليل واحد [1] . ويبدو أن اسلوب السخاوي في التهجم على زملائه ومعاصريه ومشايخ عصره استثار سخط واشمئزاز كثير من كتاب القرن التاسع الهجري ، وخاصة السيوطي وابن أياس ، فاتهمه الأول بالتطرف في في ذكر المساوئ وثلب الأعراض ، وعاب عليه الثاني بأن تاريخه « فيه أشياء كثيرة من المساوئ في حق الناس » .

ومهما يكن من أمر ، فاننا إذا كنا في مجـال الموازنة بين المقريزي وأبي المحاسن قد رفعنا الأول فوق الثاني درجـة ، فاننا عند الموازنة بين أبي المحاسن والسخاوي نرى الأول يرتفع فوق الثاني درجات . حقيقة إن مصنفات السخاوي من ناحية العـــدد قد تفوق مصنفات أبي المحاسن ، ولكننا في تقييمنا للفكر نحكم مقياس الكيف لا الكمّ .

---

(١) السخاوي : التبر المسبوك ص ٢١ — ٢٢ (طبعة بولاق) .

(١٨)

التعليم العالي في العصور الوسطى[١]
دراسة مقارنة بين العالمين الإسلامي والمسيحي

يحسن بنا قبل أن نخوض في علاج الموضوع أن نحدد معالم الأجزاء الثلاثة التي يتألف منها عنوان البحث ، حتى نمضي فيه على أساس موضوعي سليم .

ففيما يتعلق بالتعليم العالي تنبغي الإشارة إلى أن العصور الوسطى عرفت مرحلتين فقط من التعليم ، مرحلة أولى خاصة بالصغار والأحداث ، وأخرى عالية اختص بها الكبار والناضجون وراغبو التخصص . وليس معنى هذا أنه وجدت في تلك العصور فواصل معينة بين هاتين الدرجتين أو المرحلتين ، أو مستوى علمي ثابت لكل منهما بحيث لا ينتقل طالب العلم من إحداهما إلى الأخرى إلا بعد أن يجتاز إمتحاناً ، كعهدنا اليوم بنظم التعليم الحديثة . ذلك أن أخطر ما يمكن أن يقع فيه المشتغل بالتأريخ هو أن يبني تصوراً للعصور السابقة على أساس من الأوضاع السائدة في عصره ، أو أن يقيّم الماضي بنفس معايير الحاضر ، فلكل عصر نظرتـه إلى الحياة ، ولكل عصر مستوياته وظروفه ، ولكل عصر عقليته التي تتفق وأوضاعه الخاصة وأسلوبه الذي يعالج به مشاكله . كل ما في الأمر هو أن المستوى الفكري لطالب العلم وتطلعاته وطموحه ، كانت هي العوامل الأساسية التي تدفعه تلقائياً إلى التطلع إلى مستوى أرقى من التعليم ، دون أن تحد من حريته أية قيود أو شروط .

أما عن "مصطلح العصور الوسطى ، فالملاحظ للأسف أن كثيراً من

المعلمين والمتعلمين لا يدركون حتى اليوم الأبعاد الزمنية والحضارية لهذا المصطلح. فإذا كان المقصود بالعصور الوسطى حقبة زمنية معينة تتوسط العصور القديمة من ناحية والعصور الحديثة من ناحية أخرى ، فإن أصعب ما يواجه المشتغل بالتاريخ هو تحديد بداية معينة أو نهاية فاصلة لكل عصر من هذه العصور الثلاثة ، لأن التاريخ لا يمكن تمزيقه ، وقصة الانسان على سطح هذا الكوكب لا يمكن تحويلها إلى صفحات متناثرة منفصل بعضها عن بعض ؛ وإنما هي حلقات متداخلة مترابطة ، بحيث تؤدي كل حلقة منها إلى الحلقة التالية. وإذا كانت هناك معالم حضارية واضحة لكل عصر تبدو بصفة خاصة في الجوانب المرتبطة بفكر الناس ونظرتهم إلى الحياة وأسلوب معيشتهم ، فإن التحول في هذه المعالم من عصر إلى آخر يأتي تدريجياً دون أن يحس به المعاصرون ، بحيث تذبل معالم حقبة شيئاً فشيئاً ، في الوقت الذي تنمو معالم الحقبة التالية تدريجياً. وقد تستمر هذه العملية عادة عدة قرون حتى تموت معظم الخصائص المميزة لعصر سابق ، وتبدو أمام المؤرخ صورة مكتملة لخصائص جديدة تميز عصراً لاحقاً. تضاف إلى ذلك حقيقة أخرى هامة هي أن الانتقال من العصور القديمة إلى الوسطى ، ومن هذه الأخيرة إلى العصور الحديثة لا يتم في وقت واحد في كافة البلاد والأمصار. فإذا كان مؤرخو الغرب الأوربي قد اتخذوا من أواخر القرن الخامس للميلاد علامة لنهاية العصور القديمة وبداية العصور الوسطى ، نظراً لما حدث سنة ٤٧٦ م من سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب ، وما صحب ذلك من تغيير في الأوضاع السياسية والحضارية نتيجة لانتشار المسيحية من ناحية واستقرار الجرمان داخل أراضي الامبراطورية من ناحية أخرى ... فإن بلاداً أخرى كثيرة لم تتأثر بهذا الحادث وظلت تعيش في واقع العصور القديمة قروناً طويلة بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب. ومن هذه البلاد – على سبيل المثال – فارس والعراق والشام ومصر ، وكلها يرتبط الانتقال فيها من العصور القديمة إلى العصور الوسطى بدخولها في دائرة الإسلام في القرن السابع للميلاد ، وعندئذ فقط تغيرت المفاهيم الحضارية السائدة فيها ،

وتبدلت نظرة الناس إلى الحياة ، وأخذوا ينتهجون أسلوباً جديداً في تنظيم مجتمعهم ، في ظل نظم ومثل وقيم جديدة .

وأخيراً تأتي الفقرة الأخيرة في عنوان بحثنا ، وهي ترتبط بأبعاد العالمين الإسلامي والمسيحي . وهنا نجد أنفسنا أحياناً نستخدم مصطلح الشرق للاشارة إلى العالم الإسلامي ومصطلح الغرب للاشارة إلى العالم المسيحي . ولكننا عندما نجد جزءاً ضخماً من العالم الإسلامي — له ثقله التاريخي والحضاري — يرتبط بالغرب بمعناه الجغرافي ، ويشمل الأندلس ومعظم شمال افريقية ، فضلاً عن عديد الجزر والمستوطنات التي فتحها المسلمون واستقروا فيها في غرب البحر المتوسط ... عندئذ لا يمكن أن نستسيغ استخدام مصطلح الشرق للتعريف بالعالم الإسلامي ، ونجد هذا المصطلح بعيداً عن الحقيقة والواقع . وبالمثل لا يمكن أن يكون مصطلح الغرب معبراً عن العالم المسيحي في عصور نجد دولاً وشعوباً مسيحية امتدت جذورها وانتشر أهلها في قلب المشرق ، مثل أرمينيا وآسيا الصغرى وقبرص والحبشة .. لذا نفضل استخدام مصطلح العالمين الإسلامي والمسيحي ، دون أن يضيرنا وجود جيوب مسيحية وسط العالم الإسلامي وجيوب إسلامية في صميم العالم المسيحي ، لأن مثل هذه الجيوب لم تكن لتؤثر في الوضع العام السائد في هذا المجتمع أو ذاك . وفي الوقت نفسه علينا أن نضع في الاعتبار أن الإسلام والمسيحية لم يكونا مطلقاً — وخاصة في العصور الوسطى — مجرد شعارات وعبادات وطقوس وشعائر تؤدي فحسب ، وإنما كانت كل ديانة من هاتين الديانتين السماويتين في حقيقة أمرها تشكل أسلوباً معيناً للحياة بكل مناحيها اجتماعيا واقتصادياً وفكرياً .

***

وفي ضوء هذه المفاهيم ، نستطيع أن نقرر إن التباين الشديد في المستوى الحضاري بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصور الوسطى كان لا بد وأن يترك بصماته على أوضاع التعليم في كل منهما . فمن ناحية المسلمين

حرصت عقيدتهم على حثهم على الاشتغال بالعلم ، وكرمت العلماء ورفعتهم درجات [1]. وكان أن أقبل المسلمون على الدرس والتحصيل بعقول واعية ، فبدأوا بالاشتغال بالعلوم الدينية من قراءات وتفسير وحديث وفقه وتشريع ، مع العناية بالنحو والبلاغة والأدب والتاريخ . وهكذا حتى حظيت العلوم العقلية هي الأخرى باهتمامهم ، وخاصة عندما احتكوا بالحضارات العريقة التي صادفوها في طريقهم ، مثل اليونانية والفارسية . وشجعهم على المضي قدماً في هذا النوع من الدراسات أن القرآن الكريم نص على أن الطبيعة مصدر هـام من مصادر العلم ، فقدم للمسلمين آيات على الحق في الشمس والقمر [2] ، وامتداد الظل [3] ، واختلاف الليـل والنهار [4] ، وتداول الأيام بين الناس [5] . وقرر القرآن أن هذه الآيات ماثلة في الكون كله ، وأمر المسلم أن يتدبرها وألا يمر بها أصم وأعمى [6] ، وإنما يدرسها دراسة سليمة واعية تجعله يزداد إيماناً بقدرة خالقه .

وقد أدرك علماء المسلمين أن مثل هذه الدراسة لا تتأتى ولا تثمر إلا إذا نمت نمواً تجريبياً يقوم على أساس الملاحظة والتجربة . وكان أن ظهر منهم أمثال إبراهيم بن سيار النظام والغزالي ، وقد أكدا أن الشك بداية لكل معرفـة ، وابن تيمية الذي قال إن الاستقراء هو الطريقة الوحيدة الموصلة إلى اليقين . بـل لقد آمن علماء المسلمين بفكرة التخصص ، فقال ابن قتيبة « من أراد أن يكون عالماً فليطلب فناً واحداً ... » . وبفضل

(١) « انما يخشى الله من عبادة العلماء ... » (فاطر ٢٨) ، « والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا » (آل عمران ٧) ، « لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك » (النساء ١٦٢) ، « يرفع الله الذين آمنوا منـكم والذين أوتوا العلم درجات » (المجادلة ١١) ، « وقل رب زدني علماً » (طه ١١٤) ...

(٢) « ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر » (فصلت ٣٧) .

(٣) ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا » (الفرقان ٤٥) .

(٤) « إن في اختلاف الليل والنهار وما خلق الله في السموات والأرض لآيات لقوم يتقون »(يونس ٦)

(٥) « وتلك الأيام نداولها بين الناس » (عمران ١٠٤) .

(٦) « والذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخرّوا عليها صماً وعميانا » (الفرقان ٧٣) .

هذا الإدراك السليم لأهمية العلوم الطبيعية من ناحية ، وأصول المنهج القويم لدراستها من ناحيـة أخرى ، قطع علماء المسلمين أشواطاً بعيدة وحققوا نتائج جديدة في علوم الطب والفيزياء والكيمياء والصيدلة والفلك والجغرافيا والرياضيات وغيرها .

وهنا يبرز سؤال جوهري : أين كانت تجري هذه الدراسات المتنوعة الواسعة الأفق ، وأين كان يجلس المعلمون والمتعلمون لمواصلة نشاطهم الفكري ؟ وبعبارة أخرى : إذا كان الصغار قـد وجدوا في رحاب المكاتب مكاناً ملائماً لتعلم مبادئ الدين والقراءة والكتابة على أيدي المؤدبين ، فأين كان يتجه الكبار للإلتقاء بمشايخ العلم والتتلمذ على أيديهم في مختلف الدراسات التي تتطلب قدراً من عمق الإستيعاب وسعة الأفق ؟ لا شك في أن المسجد كان المكان الطبيعي للنهوض بهذه المهمة ، وخاصة في صدر الإسلام . ففي رحاب الجوامع والمساجد انتشر الصحابة فالتابعون ثم شيوخ العلم ، والتف حولهم طلاب المعرفة على هيئة حلقات ، حتى إذا ما أخذ الطالب كفايته عن شيخ انتقل إلى شيخ آخر . ومهما يقال من أن حوانيت الوراقين[1] ، ومنازل العلماء وبيوتهم[2] ، ودور الكبار وقصور الخلفاء شهدت ندوات علمية مفيدة في مختلف عصور الإسلام[3] ؛ فإن الذي نحب أن نؤكده هو أن هـذه الأماكن لم تكن مفتوحة الأبواب أمام الجميـع ، وفي كافة الأوقات ، بحيث يطرقها أي طالب علم في سهولة . فالوراق فتح حانوته بهدف الربـح أولاً ، والبيوت والمنازل لها حرمتها بحيث لا يمكن إباحة التردد عليها لكل وافد وطارق ؛ وقصور الخلفاء والكبار لا يسمح لكافة الناس بدخولها في كل وقت وحين . ولذا ظـل المسجد في الإسلام يمثل « أفضل مواضع التدريس » . وقد عدد الفقيه ابن الحاج هـذه المواضع ، وقال إن المسجـد أفضلها جميعاً ، لأن الفائدة من التدريس أن تظهر به

---

(١) ابن زولاق : أخبار سيبويه ص ٣٣ - ٣٤ .
(٢) القفطي : أخبار الحكماء ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .
(٣) المقري : نفح الطيب ج ٢ ص ١١٢٨ ، عبد الوهاب عزام : مجالس الغوري .

سنة ، أو تخمد به بدعة ، أو يتعلم به حكم من أحكام الدين . والمسجد خير مكان تتوافر فيه هذه الفوائد لأنه موضع مجتمع من الناس [1] . ومن الخطأ أن يتصور البعض أن التدريس بالمساجد اقتصر على العلوم الدينية ؛ وإنما علينا أن تدرك أنه بدأ فيها فعلا بهذه العلوم ، ولكن لم تلبث أن غدت المساجد بعد ذلك بمثابة الأماكن المختارة لتدريس شتى ألوان المعارف والعلوم ؛ حتى العلوم التجريبية – مثل الطب – وجدت مكاناً لها في المساجد [2] .

على أنه مهما يكن من مبررات لاستخدام المسجد مكاناً للتعليم ، فإنه لا يخفى عنا ما في هذا الوضع من ثغرات لم تلبث أن تكشفت على مر القرون ، مع التوسع في النشاط العلمي من ناحية ، ومع تنوع الأغراض التي استخدم فيها المسجد من ناحية أخرى . ذلك أن وظائف المسجد أخذت تتعدد وتتنوع ، فبالاضافة إلى وظيفته الأولى وهي إقامة شعائر الصلاة بين رحابه ؛ عقدت فيه المحاكم ، وصار القاضي يجلس بالمسجد ، ليفد إليه المتخاصمون نساء ورجالا يحتكون إليه ، وعندئذ تظهر العداوات وترتفع الأصوات والصيحات ، وربما تجاهر البعض بالسباب والشتائم [3] . هذا إلى أنه مع اتساع الدولة الإسلامية وازدياد عدد سكانها وتنوع نشاط المسلمين ، وابتعادهم زمنياً عن الدور الأول الذي كان أجدادهم فيه أشد حرصاً على روح الإسلام وتمسكاً بآدابه ... أخذت بعض القيم تهتز ، فلم يحفظ الناس للمساجد حرمتها ، واستخدم بعضهم بيوت الله مكاناً مختاراً ينامون ويقيمون فيه ، فيخيطون بها قلوع المراكب ، ويجلسون في ساحتها لقص رؤوسهم وتناول طعامهم ... إلى غير ذلك من الأفعال التي استنكرها المعاصرون من الفقهاء والحريصين على حرمة الدين [4] . ويعنينا من هذا كله

(١) ابن الحاج : المدخل ج ١ ص ٨٥ .
(٢) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٣ ص ٤٧٥ .
(٣) ابن الحاج : المدخل ، ج ٢ ص ٢٢٧ ، ص ٢٦٤ .
(٤) ابن حجر : إنباء الغمر ج ٢ ص ٢٦٠ ، ابن الحاج : المدخل ج ٢ ص ٢٢٧ ، ٢٦٤ .

أن المسجد لم يعد بعد عدة قرون من ظهور الإسلام المكان المختار المفضل الذي يجد فيه المعلمون والمتعلمون الهدوء اللازم والمناخ الملائم لمواصلة رسالتهم .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه مع اتساع نطاق النشاط الفكري والثقافي في الدولة الإسلامية ، وازدياد تنوع الدراسات والعلوم التي اشتغل بها المسلمون ، اتضح أن المساجد مهما رحبت فهي بحكم كيانها ورسالتها الأساسية ووضعها الروحي ، أضيق من أن تستوعب هذا النشاط العلمي المتزايد الكم ، المتلون الأغراض ، المتعدد الإتجاهات . فإذا كان أحد كبار فلاسفة المسلمين – مثل ابن رشد – قال في شرحه لفلسفة أرسطو إن العقل العام المطلق أبدي قابل للانفصال عن الجسم ، وأنكر الخلود والبعث ، وصرح بأن على المرء ألا ينتظر ثواباً أو عقاباً غير ما يلقاه في الحياة الدنيا ... [1] فهل كانت مثل هذه الآراء يمكن مناقشتها في بيوت الله ؟ وإذا كان علماء المسلمين قد آمنوا بمنهج التجريب والملاحظة والقياس ، حتى قال جابر بن حيان عبارته الشهيرة بأن المعرفة لا تحصل إلا بالعمل وإجراء التجارب ، فهل كان المسجد هو المكان اللائق الذي يجري فيه هؤلاء العلماء تجاربهم وما تتطلبه من عمليات كيمائية كالتقطير والترشيح والتصعيد والتبلور والتكليس ؟ نعم ، هل كانت المساجد هي المكان المناسب ليجري فيه عالم مثل الخازن البصري أو الحسن بن الهيثم تجاربه على العدسات والبصريات والمرايا وزاويا انكسار الضوء وانعكاسه ... وغيرها ؟

وهكذا ظهر في مرحلة معينة من مراحل الحضارة العربية الإسلامية ، أن الحاجة ماسة إلى نوع جديد من المؤسسات يمكن أن تستوعب العلوم والدراسات المتعددة ، ويمكن أن يعيش بين جنباتها العلماء وطلاب العلم عيشة هادئة مستقرة ، تمكنهم جميعاً من مواصلة رسالتهم في انتظام . ومن هذا الإحساس بدأت تنبت البذور الأولى لفكرة المدرسة في الإسلام .

(١) ابن رشد : كتاب الكليات ص ١١ – ١٧ ،
Renan : Averroes et Averroisme ; p. p. 89 - 162.

وقبل الكلام عن هذه المؤسسة ودورها الحضاري ، لا بد لنا من وقفة قصيرة نبدي فيها ملاحظتين أساسيتين : **الأولى** هي أن المدرسة في الإسلام تقابل الجامعة في عصورنا الحديثة . ولم يستخدم المسلمون طوال العصور الوسطى – وحتى العصور الحديثة – مصطلح الجامعة ، وإنما أطلقوا إسم المدارس على معاهد التعليم العالي . وإذا رأينا اليوم بعض الكتاب المحدثين يطلقون لقب جامعات على المدارس التي عرفها المسلمون في العصور الوسطى ، فإن هذا القول فيه تجاوز للحقيقة وعدم دقة في التعبير ، وربما قصدوا بهذا المجاز تقريب فكرة المدرسة في العصور الوسطى إلى فهم القارئ في العصور الحديثة .

أما الملاحظة **الثانية** فتتلخص في أن جمهرة الباحثين الذين تعرضوا لتاريخ التعليم في الإسلام ، بالغوا في الربط بين العامل المذهبي من ناحية ونشأة المدرسة من ناحية أخرى . وهكذا أخذوا يرددون – أحدهم عن الآخر – أن الهدف من إنشاء المدرسة في الإسلام هو أن أهل السنة – وخاصة السلاجقة – أرادوا أن يجعلوا منها مؤسسة لمقاومة المذهب الشيعي ودحض آراء الشيعة ومعتقداتهم ، وأن هذا الهدف بالذات يبدو بوضوح من وراء المدرسة النظامية التي أنشأها نظام الملك (ت ٤٨٥ هـ) وزير السلطان السلجوقي ملكشاه[1] . ولكن هذا الرأي الذي ردده في صورة أو أخرى بعض الكتاب القدامى[2] ، والتقطه الباحثون المحدثون – عن وعي أو غير وعي – لا يمكن أن نسلم به تسليماً مطلقاً ، وإنما لنا فيه كلمة نوجزها في عدة نقاط :

أولاً : أننا نرى أن المدرسة كمؤسسة لم تنشأ فكرتها فجأة ، بحيث تتحدد هذه النشأة بوقت محدد ، كما تصور البعض . وإنما جاءت هذه

---

(١) انظر على سبيل المثال ما كتبه الاستاذ أحمد شلبي في كتابه عن تاريخ التربية الاسلامية – الطبعة الثانية ، ص ٩٨ .

(٢) انظر : الزركشي : أعلام الساجد ص ٣٣ ، المقريزي : المواعظ ج ٢ ص ٣٦٢ ، السيوطي : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٨٥ .

النشأة تدريجية ، وتطورت في صورة أو أخرى حتى اكتملت معالمها على أيام نظام الملك . من ذلك ما يذكره المقريزي في خططه [1] من أن الخليفة المعتضد العباسي (٢٧٩ - ٢٨٩ هـ) عندما أراد بناء قصره في بغداد ، فإنه « استزاد في الذرع بعد أن فرغ من تقدير ما أراد ؛ فسئل عن ذلك ، فذكر أنه يريده ليبني فيه دوراً ومساكن ومقاصير ، يرتب في كل موضع رؤساء كل صناعة ومذهب من مذاهب العلوم النظرية والعملية ، ويجري عليهم الأرزاق السنية ، ليقصد كل من اختار علماً أو صناعة رئيس ما يختاره ، فيأخذ عنه » وبعد ذلك يمضي المقريزي في تتبعه لفكرة المدرسة ، فيقول « إن أول من حفظ عنه أنه بنى مدرسة في الإسلام أهل نيسابور فبنيت بها المدرسة البيهقية ، وبنى بها أيضاً الأمير نصر بن سبكتكين مدرسة ، وبنى بها أخو السلطان محمود بن سبكتكين (٣٨٨ - ٤٢١ هـ) مدرسة ، وبنى بها أيضاً المدرسة السعيدية ، وبنى بها أيضاً مدرسة رابعة .. » [2] وبعد ذلك يقول المقريزي « وأشهر ما بنى في القديم المدرسة النظامية ببغداد » . إذاً فالمدرسة النظامية ليست أول ما بني من المدارس في الإسلام ، ولكنها أشهرها . ومعنى ذلك أن إلصاق فكرة ابتكار المدرسة بالسلاجقة أمر غير مقبول ، لا يتفق وواقع التطور التاريخي من ناحية ، ونشأة كثير من النظم والمؤسسات من ناحية أخرى . ولا بد لنا من أن نتحفظ إزاء ما ردده بعض الباحثين من أن السلاجقة « يعتبر دخولهم في بغداد في ٢٥ محرم سنة ٤٤٧ هـ بدء انتصار أهل السنة على الشيعيين ، فتوقفت منذ ذلك الحين سبيل النشاط التي كان البويهيون يبذلونها لنشر التشيع بين الناس أو فرضه عليهم فرضاً ، ووجد السلاجقة أنه لا مناص من القيام بعمل مضاد ... ونشأت المدرسة لهذا الغرض ، وكان ذلك على يد الوزير العظيم نظام الملك ... » [3]

---

(١) المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ .
(٢) المصدر السابق - انظر أيضاً طبقات السبكي ج ٣ ص ١١١ ، ١٣٧ .
(٣) أحمد شلبي : المرجع السابق .

ثانياً : إن من يدرس تاريخ الإسلام دراسة واعية مستنيرة يلمس في كثير من الحالات أن التيار الفكري العلمي كان أقوى من التيار المذهبي ؛ بمعنى أن الرغبة في تحصيل العلم والمعرفة كثيراً ما كانت تجرف في طريقها النزعات والاتجاهات المذهبية ، مما يجعلنا نقلل من حجم النظرية القائلة بأن المدرسة في الإسلام نشأت فقط لتكون أداة في محاربة التشيع . حقيقة أننا نسمع ونقرأ عن جوهر الصقلي أنه عندما وضع أساس الجامع الأزهر في القاهرة المعزية سنة ٣٥٩ هـ (٩٧٥ م) أراد به أن يكون مركز لعلوم الشيعة ، فجلس به علماؤهم – أمثال القاضي علي بن النعمان – لتدريس الفقه الشيعي ... ولكن علينا أن نردف هذا القول بأن تيار الفكر في الإسلام كان أقوى بكثير من هذا الهدف المحدد ، وأن الأزهر لم يلبث أن خفف بسرعة من صفته المذهبية ، فلم تمض سنوات قليلة على إنشائه حتى جلس فيه بعض علماء السنة – خلال حكم الدولة الفاطمية نفسها – لتدريس الفلسفة والمنطق والطب والرياضيات وغيرها[1] .

ومثل هذا يقال عن دار الحكمة التي افتتحها الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي سنة ٣٩٥ هـ (١٠٠٥ م) ، وألحق بها مكتبة ضخمة أطلق عليها إسم دار العلم . فإذا كان مقصوداً بهذه المؤسسة أن تكون مركزاً لعلوم الشيعة ، وإعداد المتخصصين في الفقه الشيعي ليصبحوا دعاة لهذا المذهب ، إلا أنها لم تلبث أن تحولت إلى أكاديمية علمية بكل معاني الكلمة « فجلس فيها القراء والفقهاء والمنجمون والنحاة وأصحاب اللغة والأطباء ، وحصل فيها من الكتب في سائر العلوم ما لم ير مثله مجتمعاً ... » بل إن المؤرخ العيني يقولها في صراحة ووضوح إن الخليفة الحاكم الفاطمي نقل إليها كثيراً من الكتب التي تتعلق بالسنة !![2]. أما المقريزي فيقول عن دار العلم هذه : « وجلس فيها القراء والمنجمون وأصحاب النحو واللغة والأطباء ، بعد أن فرشت هذه الدار وزخرفت ، وعلقت على جميع أبوابها وممراتها

---

(١) محمد عنان : تاريخ الجامع الأزهر ص ٥٦ ، خطاب عطية : التعليم في مصر ص ١١٥ .
(٢) العيني : عقد الجمان – حوادث سنة ٤٠٠ هـ (مخطوط) .

الستور ، وأقيم قوام وخدام وفراشون وغيرهم ، وسموا بخدمتها . وحصل في هذه الدار من خزائن أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله من الكتب التي أمر بحملها إليه من سائر العلوم والآداب والخطوط المنسوبة ما لم ير مثله مجتمعاً لأحد قط من الملوك . وأباح ذلك كله لسائر الناس على طبقاتهم ممن يؤثر قراءة الكتب والنظر فيها ... وحضرها الناس على طبقاتهم : فمنهم من يحضر لقراءة الكتب ، ومنهم من يحضر للنسخ ، ومنهم من يحضر للتعلم . وجعل فيها ما يحتاج الناس إليه من الحبر والأقلام والورق والمحابر ... »[1]

وهكذا توافرت لدار الحكمة التي أقامها الخليفة الحاكم عدة عناصر : ففيها « كثير من الكتب التي تتعلق بالسنة » ، وأبوابها فتحت « لسائر الناس على طبقاتهم » دون تفرقة بين مذهب وآخر ؛ هـذا فضلاً عن الامكانيات الضخمة التي أتيحت لها ، مما جعلها لا تختلف عن أية مدرسة من المدارس الإسلامية التي أقامها أهل السنة بعد ذلك ، والتي أخذت تظهر بإسمها ومسماها بعد حوالى نصف قرن من قيام دار الحكمة .

ثالثاً : إذا كانت المدرسة في الإسلام قد اصطبغت بالصبغة السنية حتى اعتبرها بعض الباحثين أداة لتعميق مفاهيم المذهب السني ومحاربة المذهب الشيعي ، فإن السر في هـذه الحقيقة لا يخفى عن المؤرخ المدقق الواسع الأفق . ذلك أن صورة المدرسة في الإسلام لم تكتمل إلا في أواخر القرن الخامس للهجرة (الحادي عشر للميلاد) . وفي هـذه المرحلة بالذات كان النفوذ السياسي للشيعة قد تضاءل بدرجة ملموسة ، بحيث لم يصبح لهم ثقل ملموس في الحياة السياسية للدولة الإسلامية ، في الوقت الذي رجحت كفة السنة رجحاناً واضحاً مما جعل المؤسسات الثقافية وغير الثقافية التي ظهرت في الدولة الإسلامية في ذلك الدور ، تبدو ليس فقط في قالب سني مذهبي ، بل ربما في قالب مضاد لتيار المذهب الشيعي الذي أخذ نفوذه يخبو تدريجيا . وحسبنا أن الدولة البويهية التي كانت في وقت سابق

(١) المقريزي : المواعظ ، ج ١ ، ص ٤٥٧ - ٤٥٨ .

تشكل مركز ثقل النشاط الشيعي في المشرق سقطت في فارس سنة ٤٤٧ هـ (١٠٥٥ م) وفي العراق والأهواز وكرمان في حدود نفس المرحلة، وفي الري وهمذان وأصبهان حوالى سنة ٤١٤ هـ (١٠٢٣ م). أمـــا الدولة الفاطمية التي كانت في مرحلة سابقة تمثل مركز الثقل بالنسبة لقوة الشيعة في المغرب الإسلامي، فإنها غدت منـــذ ذلك الوقت — منتصف القرن الخامس الهجري — تموت موتاً تدريجياً بطيئاً: بحيث تقلص نفوذها السياسي وانحلت أوضاعها الداخلية، واختلت نظمها، ونضبت مواردها... وظلت تعاني آلام الموت الصامت حتى سقوطها رسمياً سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ م). ونستطيع أن نقرر أنه لو كان للشيعة وزن سياسي في الدولة الإسلامية زمن ازدهار حركة المدارس، لرأينا عديداً من مؤسساتهم العلمية تحمل إسم المدرسة. وبعبارة أخرى، فإننا نريد أن نؤكد أنه إذا كانت المدرسة قد ظهرت باسمها ومسماها في ظل القوى السنية في الإسلام، فإن المدرسة بروحها وجوهرها ورسالتها ظهرت وعملت في ظل المذهبين السني والشيعي سواء. وفي هذا الصدد لا نستطيع أن نقلل بأي حال من الأحوال من الجهود الكبيرة التي بذلها بعض علماء الشيعة في تقـــدم الحركة الفكرية والعلمية في الدولة الإسلامية. فالعلم في الإسلام لم يعرف حدوداً مذهبية ضيقة. وحسبنا هنا أن نشير إلى أن رسائل إخوان الصفا التي تعبر عن مرحلة من أرقى مراحل الفكر الإسلامي في شتى العلوم من فلسفة وطب وفيزياء وكيمياء وغيرها، يبدو لنا أنها من وضع مجموعـة من علماء الشيعة [١]. وقد وصف أحـــد كبار المستشرقين الأوروبيين الشيعة في الإسلام بأنهم أصحاب الفكر الحر [٢]. وربما أدرك الإمام الغزالي خطورة النظرة المذهبية الضيقة على الإسلام وأهله وتراثه فأوصى «بإمساك اللسان عن تمزيق أعراض أهل القبلة».

* * *

(١) انظر رسائل اخوان الصفا — طبعة القاهرة ١٩٢٨.

(٢) آدم ميتز: الحضارة الاسلامية، ج ١ ص ١٢٧ ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة.

وخلاصة القول إن من يتتبع تاريخ الحركة الفكرية والنشاط الثقافي والتطور العلمي في الإسلام ، لا بد وأن يدرك أن نشأة المدرسة كمؤسسة تستوعب هذا النشاط الفكري الضخم المتعدد الأطراف جاءت تطوراً طبيعياً لنمو تلك الحركة ، وأن اتساع ذلك النشاط استلزم إن عاجلاً وإن آجلاً قيام مثل هذه المؤسسة . حتى إذا سلمنا جدلاً بأن هناك دوافع مذهبية كانت تكمن وراء نشأة المدرسة ، فإن علينا أن ندرك الفارق الكبير والفجوة الواسعة بين الهدف من إنشاء مؤسسة وبين الاتجاه الذي سلكته هذه المؤسسة فعلاً بعد قيامها . ثم إننا لا ينبغي أن ننسى مطلقاً أننا في كلامنا عن المدارس إنما نعالج مظهراً من مظاهر الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى ؛ وهي العصور التي نطلق عليها في دراستنا للتاريخ إسم « عصور الإيمان » نظراً لما كان للدين وتياراته من قوة قاهرة تحكمت في توجيه أفكار الناس وأثرت في حياتهم . وقد سبق أن أشرنا إلى أن المؤرخ المنصف هو الذي لا يقيم عصوراً مضت بنفس المعايير والقيم التي تسود العصر الذي يعيش فيه ، فلكل عصر نافذته التي يطل منها على الحياة من زاوية معينة .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا النبت الذي شق طريقه في أماكن معينة بين أرجاء الدولة الإسلامية لم يلبث أن أخذ يتكاثر تدريجياً ، فأقبل الحكام - من خلفاء وسلاطين وأمراء ووزراء - على إنشاء المدارس وتدعيمها والعناية بأمرها ، حتى شيدوا منها « ما ملأ الأخطاط وشحنها »[1] . هذا فضلاً عن أن كثيراً من المقتدرين من غير الحكام - كالتجار والأعيان ونحوهم - حرصوا على إنشاء العديد منها بدافع التقوى والزلفى . ويضيق بنا البحث عن ذكر قوائم بأسماء عديد المدارس التي انتشرت في مختلف البلدان الإسلامية منذ أواخر القرن الخامس للهجرة فصاعداً ، فأسماؤها متواترة في المصادر التاريخية المعروفة[2] ، ولكن تكفي الإشارة إلى أن هذه

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .
(٢) انظر على سبيل المثال من المصادر : كتاب المواعظ والاعتبار للمقريزي ج ٢ ص ٣٦١ وما بعدها ، النعيمي : الدارس في دمشق من المدارس . ومن المراجع الحديثة تاريخ التربية الإسلامية لأحمد شلبي ، وتاريخ علماء المستنصرية لناجي معروف .

المؤسسات الجديدة كانت كافية لأن تستوعب النشاط الفكري والعلمي في الدولة الإسلامية في أواخر العصور الوسطى .

ومهما يقال لغوياً من أن الأصل في المدرسة أن تكون مكاناً لدراسة العلوم الدينية[1] ، فإن الذي نحب أن نؤكده هو أن المدارس في الإسلام غدت جامعات بالمعنى الحديث الذي نعرفه ، سواء من ناحية تنوع الدراسات التخصصية ورقي مستواها فيها ، أو قدرتها على استيعاب طلاب العلم الوافدين إليها من شتى الأمصار . هذا مع ملاحظة أن المدرسة في الإسلام ظلت مكاناً تقام فيه الشعائر الدينية ، وأنها استعملت أيضاً كمسجد تقام فيه الصلوات الخمس ، فضلاً عن صلاة الجمعة والعيدين[2] . وفي نفس الوقت فإن قيام المدرسة في الإسلام لم يضع حداً للرسالة التي ظلت تنهض بها المساجد والجوامع كأماكن للتدريس ، وإن كانت قد خففت من دورها في هذا الشأن . ومن ذلك ما نسمعه من أن بعض الحكام رتبوا دروساً بالجوامع زمن ازدهار حركة المدارس[3] . وبعبارة أخرى فإن المدارس كانت مكان عبادة ودرس ، مثلما ظل المسجد مكان عبادة ودرس . كل ما في الأمر هو أن المدرسة غلبت عليها صفة الدراسة ، والمسجد غلبت عليه صفة العبادة ؛ هذا فضلاً عن أن المسجد استخدم في أغراض أخرى غير العبادة والدرس ، مما لا نظير له في المدرسة . ويضاف إلى ذلك أن المدرسة تميزت غالباً بمساكن لطلاب العلم والمدرسين ، مما لا نظير له في المسجد أو الجامع ، وربما ألحق بها مدفن لمؤسسها وسبيل للشرب يعلوه مكتب لتعليم الأيتام[4] .

---

(١) جاء في لسان العرب : درست الكتاب أدرسه درساً ، أي ذللته بكثرة القراءة ، حتى خف حفظه عليّ . ودرست السورة أي حفظتها . والمدراس والمدرس - بكسر الميم وسكون الدال - الموضع الذي يدرس فيه . والمدراس بكسر الميم المكان الذي يدرس فيه القرآن . وفي الحديث تدارسوا القرآن أي اقرأوه وتعهدوه فلا تنسوه .

(٢) المقريزي : المواعظ ج ٢ ص ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٩٤ .

(٣) انظر حجة وقف السلطان حسام الدين لاجين رقم ١٧ ، ١٨ محفظة ٣ بالمحكمة العليا الشرعية بالقاهرة .

(٤) ابن دقماق : الانتصار ق ١ ص ٩٧ ، المقريزي : المواعظ ج ٢ ص ٣٩٩ ، حسن عبد الوهاب تاريخ المساجد الأثرية ج ١ ص ١٦٨ .

وبسبب هذا التشابه بين المدرسة والجامع في الوظيفة نجد أنهما متقاربان إلى حد بعيد في التصميم الداخلي وفي الشكل الخارجي ، فكان للمدرسة من الخارج مئذنة أو أكثر يؤذن عليها المؤذنون في وقت الصلاة ، واشترط في هؤلاء المؤذنين أن يكونوا «عارفين بالأوقات ، يعلنون بالآذان الشرعي في المئذنة التي تنشأ على الباب ليلاً ونهاراً ، وإقامة الصلوات ، والتسبيح والتذكار في الأسحار ، على ما يراه الناظر [١] ، متناوبين أو مجتمعين ، وعلى ما يراه من ترتيبهم في القبة والمدرسة» [٢] . وقد أدى هذا التشابه الكبير في الشكل والتصميم بين المدرسة والجامع إلى خلط الناس والكتاب بينهما ؛ وما زال العوام ومتوسطو الثقافة يطلقون على مدرسة السلطان حسن قرب القلعة بالقاهرة إسم جامع السلطان حسن ، والحقيقة أنها مدرسة وليست جامعاً .

وكان إنشاء مدرسة جديدة يعتبر حادثاً ضخماً في الدولة الإسلامية ، فيحتفل بافتتاحها احتفالاً جليلاً يحضره الحاكم وأمراؤه ، حيث يحيط بهم في صحن المدرسة الفقهاء والقضاة والأعيان ، ويمد سماط زاخر بمختلف ألوان الأطعمة والحلوى والفواكه ، كما تملأ فسقية المدرسة بشراب السكر والليمون . وفي نهاية الحفل ينعم السلطان بالخلع على كل من أسهم في بناء المدرسة من المعلمين والبنائين والمهندسين [٣] ، كما يعين للمدرسة موظفيها من المدرسين والفقهاء والمؤذنين والقراء والخدم وغيرهم [٤] .

ولكي تجد المدرسة مورداً ثابتاً من المال يمكنها من مواصلة رسالتها في هدوء واطمئنان ، وخاصة في عصور لم تكن للدولة سياسة تعليمية ثابتة المعالم واضحة الأركان ؛ فإن مؤسسي المدارس — وخاصة في أواخر العصور الوسطى عندما ازدهرت تلك المؤسسات التعليمية وانتصرت — حرصوا على

(١) أي ناظر الوقف الذي ينفق من ريعه على المدرسة .
(٢) النويري : نهاية الأرب ج ٣٠ ورقة ٣٤١ ب (مخطوط) .
(٣) ابو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ج ٥ ص ٣٨١ .
(٤) ابن حجر : ابناء الغمر ج ١ ص ٧٧٢ ، ابن حبيب: درة الاسلاك ج ٣ ص ١٥٩ (مخطوط)

وقف الأوقاف والأحباس عليها ، مثلهـا مثل غيرها من المنشآت الخيرية والدينية كالمساجد والزوايا والخانقاوات والبيمارستانات وغيرها . وقد بلغت الأراضي المحبوسة على المدارس والمساجد والزوايا في مصر قرابة منتصف القرن الثامن الهجري (الرابع عشر للميلاد) مائة وثلاثين ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية [1] . ولم تقتصر الأوقاف على الأراضي ، بل شملت كثيراً من البيوت والأسواق والمعاصر وغيرها [2] . وهكذا جرت العادة أن ينشأ الحاكم أو الأمير أو فاعل الخير المدرسة ، ويقف عليها الأوقاف الواسعة لينفق من ريعها على المدرسة وعلى موظفيها من مدرسين وشيوخ ، فضلاً عن طلاب العلم المسجلين فيها ، حتى ينصرف الجميع إلى إداء رسالتهم في جو من الإطمئنان وراحة الفكر . بل كثيراً ما نصادف في الوثائق المعاصرة بعض الخيّرين وقد وقف الأوقاف على مدرسة سبق أن شيدها غيره ، وذلك طلباً للمغفرة وحسن الثواب [3] . فإذا عيّن شيخ في التدريس بإحدى المدارس فإنة يأخذ ما هو مقرر له في شروط الوقف من مرتب شهري ، عـــدا مقادير الخبز واللحم التي تصرف له يومياً . أما بالنسبة لطلاب العلم ، فإن التعليم في المدارس الإسلامية لم يكن مجانياً فحسب ، بل كفل لهم أيضاً المسكن والكساء والغذاء ، فضلاً عما تقرر لهم من مقررات نقدية وعينيــة تصرف « في كل شهر من شروط الأهلة » وفق شروط الواقف [4] . ويبدو أن هذه المقررات لم تكن واحدة لجميع طلبة المدرسة ، وإنما اختلفت وفق ما يراه ناظر الوقف « من التسوية والتفضيل » [5] . وربما أدت هذه التفرقة إلى تحاسد بين الطلبة بسبب نقص مقرر أحدهم عن زميله ، فيقول « كيف يأخذ فــلان كذا وكذا ، بينما أنا أكثر منه بحثاً وقد حفظت الكتاب الفلاني ... » [6] .

---

(١) المقريزي : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك ج ٤ ص ٨٤ – ٨٥ .
(٢) Ibrahim Salama : L'Enseignement Islamique, p. 67
(٣) عبد اللطيف ابراهيم : دراسات تاريخية وأثرية ، مجلد ٢ ص ١٠٥ .
(٤) النويري : نهاية الأرب ج ٣٠ ورقة ٣٤١ ب وما بعدها (مخطوط) .
(٥) المصدر السابق .
(٦) ابن الحاج : المدخل ، ج ٢ ص ١٢٨ .

والواقع إن أهم مـا امتازت به المدرسة الإسلامية ، هو ذلك المناخ العلمي السليم الذي تهيأ لها في ظل مجموعة من القيم والمثل الكريمة . وقد وصف المقريزي إحدى مدارس عصره بأنها كانت « محترمـة إلى الغاية ، يجلس بدهليزها عدة من الطواشية ولا يمكن غريب أن يصعد إليها ... »[1] هذا إلى أن وظيفة التدريس بالمدرسة كانت جليلة القدر ، ينعم السلطان على صاحبها بخلعة تقديراً له[2] ، ويصدر له توقيعاً – أي مرسوماً – من ديوان الانشاء يختلف باختلاف المادة التي يدرسها المدرس . وفي هذا التوقيع أو المرسوم يقـــدم السلطان النصح للمدرس بأن يظهر « مكنون علمه » للطلاب ؛ ويقبل على الدرس وهو طلق الوجه منشرح الصدر ، ليستميل إليه طلبته « ويربيهم كما يربي الوالد ولده »[3] . كذلك طلب من المدرس « أن ينظر في طلبته ويحثهم كل وقت على الاشتغال »[4] . ولا أدل على مكانة المدرس في المجتمع الإسلامي من أن بعض المدرسين كانوا يتوسطون في فض الخلافات بين الحكام وكبار الأمراء ، وعندئذ تستجيب الأطراف المتنازعة لوساطتهم[5] . بل إن بعضهم كان يجالس السلاطين ويقدم لهم النصح ويغلظ عليهم في القول إذا جانبوا الصواب[6] . وكان كبار الحكام والسلاطين يتطلعون لاحضار العلماء وأئمـــة المدرسين من الأمصار البعيدة للتدريس في مدارسهم ، حيث يحظون بكل إجلال واحترام[7] . وهـذا الاحترام الذي حظي به العلماء والمدرسون في الإسلام لم يقتصر على الحكام ،

---

(١) المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ص ٣٨١ .
(٢) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٢٠٤ .
(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
(٤) النويري : نهاية الأرب ج ٣٠ ورقة ٣٤١ ب وما بعدها .
(٥) المقريزي : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٧٩ تحقيق الباحث .
(٦) ابن إياس : بدائع الزهور ، ج ٢ ص ١٥٨ .
(٧) أبو المحاسن : المنهل الصافي ج ١ ص ٣٤١ ، ٣٤٣ ، النجوم الزاهرة ج ١١ ص ٣١٦ ، ٣١٧ ، العيني : عقد الجمان حوادث سنة ٨٣٣ ﻫ (ج ١٩) ، ابن الصيرفي : نزهة النفوس ج ٢ ص ٢٣٤ ، المقريزي : السلوك ج ٤ ص ٤٩ (تحقيق الباحث) .

وإنما شمل عامة الناس ، حتى أنه عندما توفي الشيخ جلال الدين السيوطي في مصر ، صلي عليه صلاة الغائب في الجامع الأموي بدمشق[١].

وبفضل ما توافر للحضارة العربية الإسلامية من قدرة على التطور والتجديد والابتكار وعدم الجمود في مجال النظم ، شهد قيام المدارس في الإسلام وظيفة جديدة عرفتها الجامعات الأوربية الحديثة عن المسلمين ، هي وظيفة المعيد . ذلك أن الوضع جرى في المدارس الإسلامية على تعيين معيد أو أكثر لكل مدرس ، وسمي معيداً لأن مهمته الأساسية أن يعيد للطلبة ما ألقاه عليهم المدرس ليفهموه ويحسنوه ، كما يشرح لهم ما يحتاج إلى الشرح[٢] . وقد جاء في حجة وقف المدرسة الناصرية[٣] أن يعين ناظر الوقف لكل مدرس من مدرسي المدرسة « من المعيدين والطلبة ما يراه من العدد . وينتصب كل معيد ممن عين في جهته لأهل مذهبه لاستعراض طلبته ، ويشرح لمن احتاج الشرح درسه ، ويصحح له مستقبله ، ويرغب طلبته في الاشتغال ، ولا يمنع فقيهاً أو مستفيداً ما يطلب من زيادة تكرار وتفهم معنى . ولا يقدم أحداً من الطلبة في غير نوبته إلا لمصلحة ظاهرة » .

أما الطلبة ، فقد تمتعوا بحرية اختيار المواد التي يدرسونها ، بحيث « لا يمنع فقيه أو مستفيد من الطلبة بما يختاره من أنواع العلوم الشرعية »[٤] وكثيراً ما اعتمد هذا الاختيار على مكانة المدرس وشهرته العلمية . فابن حجر مثلاً — وهو من كبار فقهاء القرن التاسع الهجري — اعتاد أن يجتمع حوله بضعة آلاف من المستمعين والمستملين . ويظل الطالب يحضر دروس أحد

---

(١) ابن طولون : مفاكهة الخلان ص ٢٩٥ .

(٢) الذهبي : تاريخ الاسلام ج ٣٣ ص ١٦٤ ، المقريزي : السلوك ج ١ ص ٧٠٠ حاشية ٣ .

(٣) تقع هذه المدرسة بجوار القبة المنصورية بالقاهرة ، نسبة إلى السلطان الناصر محمد سلطان المماليك ، وهي غير المدرسة الناصرية بجوار الجامع العتيق بمصر ، وهي التي نسبت أولاً إلى السلطان الناصر صلاح الدين الأيوبي ، ثم عرفت بعد ذلك بابن زين التجار ، وهو أول من ولي التدريس بها . انظر : المقريزي : المواعظ ، ج ٢ ص ٣٦٢-٣٦٣ .

(٤) النويري : نهاية الأرب ، ج ٣٠ ص ١٥ (مخطوط) .

المدرسين أو الشيوخ حتى يأخذ منه كفايته ، فينتقل إلى آخر . وهكذا حتى قال السيوطي عن نفسه « أخذت العلم عن ستمائة شخص » [1] . كذلك أخذ السخاوي العلم عن أكثر من أربعمائة نفس [2] . وتطلبت هذه الطريقة من طالب العلم أن يجول في مختلف البلاد والأمصار الإسلامية ليسمع من مشاهير العلماء فيها . وكان من الأمور المألوفة في تلك العصور أن يجوب طالب العلم مختلف مدن العالم الإسلامي ليتتلمذ على شيخ معروف أو عالم ذائع الصيت [3] .

وجدير بالذكر أن هذا النشاط العلمي في مجال التعليم العالي في العالم الإسلامي لم يقتصر على الرجال ، وإنما شمل النساء أيضاً في تلك العصور . ويسجل التاريخ أسماء كثيرات ممن اشتغلن بالنحو وحفظن فيه الشيء الكثير ، كما نظمن الشعر [4] . وفي علم الطب اشتهر من النساء عدد غير قليل ، كأخت الحفيد بن زهر الآندلسي وابنتها ، وكانتا عالمتين بصناعة الطب والمداواة ، ولهما صيت ذائع فيما يتعلق بمداواة النساء . أما من اشتغلن بالفقه والحديث فعددهن لا يحصى ، ودأبت الكثيرات منهن على التنقل بين مختلف الأمصار الإسلامية — شأن فقهاء ذلك العصر — للسماع من كبار المحدثين والفقهاء . بل إن كثيراً من كبار فقهاء المسلمين تتلمذوا على أيدي الشهيرات من المسلمات ، وسمعوا من بعض المسندات الراسخات في العلم اللاتي أجزن لهم [5] . ولم يأنف هؤلاء الفقهاء — مع عظم مكانتهم — من ذكر ذلك ، بل على العكس — افتخروا بأنهم سمعوا عن فلانة وفلانة من المحدثات ، وأن البعض أجزن لهم . فابن حجر يذكر أنه حصل على إجازتين الأولى من شمس بنت ناصر الدين محمد ، والثانية من خديجة بنت

---

(١) الشعراني : ذيل لواقح الانوار ورقة ٣ صفحة ب (مخطوط) .
(٢) العيدروسي : النور السافر ، ص ١٦ — ١٧ .
(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ، ج ١ ص ٤٦٧ .
(٤) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٤ ص ٣٩٥ ، السخاوي : الضوء اللامع ج ١٢ ص ٩ .
(٥) السخاوي : الضوء اللامع ج ١٢ ص ١١٩ ترجمة أحمد بن محمد عبد الرحمن القاهري ، ابن قاضي شهبة : الإعلام بتاريخ أهل الاسلام ج ٢ ص ٩٢ .

العماد الصالحية[١]. والسخاوي يصف كيف تزاحم طلبة العلم في عصره على إحدى المحدثات، ويفخر بأنه ممن حملوا عنها، كما أخذ عن غيرها[٢]. كذلك يذكر السخاوي أسماء كثيرات ممن أجزن له، مثل آمنة إبنة الشمس المتوفاة سنة ٨٦٧، وأمة الخالق إبنة الزين عبد اللطيف المتوفاة سنة ٨٣٣ هـ، ورجب إبنة الشهاب أحمد المتوفاة سنة ٨٦٩ هـ، وأم هانئ إبنة التقي محمد المتوفاة سنة ٨٨٥ هـ[٣]. وهكذا أثبت الإسلام أنه أوسع أفقاً وأرحب صدراً مما ظن الكثيرون، فأسهمت المرأة بسهم وافر في التعلم والتعليم، وأقبلت عامة النساء على مجالس العلم والدين، حيث كن يجلسن في مكان منفرد عن الرجال للسماع أو للإلقاء[٤].

وقد أدرك المسلمون أهمية المكتبات بالنسبة للمدارس، فعنوا بالكتاب والمكتبة عناية فائقة، وألحقوا بكل مدرسة خزانة كتب يرجع إليها المدرسون والطلاب في البحث والاستقصاء[٥]. وقام بالاشراف على خزانة الكتب بالمدرسة «خازن الكتب» الذي عهد إليه بترتيب الكتب وتنظيمها وحفظها وحبكها وترميمها بين حين وآخر، فضلاً عن إرشاد القراء إلى ما يلزمهم من مراجع. لذلك كان يختار لخزانة الكتب في المدرسة فقيهاً أو عالماً يشترط فيه سعة العلم والأمانة. وقد نصت حجة وقف السلطان الغوري على أن يقوم الخازن بفتح الخزانة (المكتبة) يومين في الأسبوع لطلبة العلم «ومن طلب منه كتاباً في علم من العلوم أو فن من الفنون يدفع له لينتفع به في المدرسة؛ ولا يمكنه من الخروج به من المدرسة ولو دفع إليه شيئاً يساوي أضعاف قيمته»[٦]. على أنه يستفاد من بعض

---

(١) ابن حجر: إنباء الغمر، ج ١ ص ٥٥٥.

(٢) السخاوي: الضوء اللامع، ج ١٢ ص ١٠-١١ ترجمة آنس ابنة عبد الكريم، ص ١٢١ ترجمة هاجر ابنة المحدث الشرف أبي الفضل.

(٣) السخاوي: الضوء اللامع ج ١٢ ص ٤، ٩، ١٣٤، ١٥٩.

(٤) ابن الحاج: المدخل، ج ٢ ص ٢١٩.

(٥) القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١ ص ٤٦٧.

(٦) حجة وقف السلطان الغوري سنة ٩١١ هـ (رقم ٨٨٣ أرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة).

الوثائق الأخرى المعاصرة أنه سمح بإعارة الكتب خارج المدرسة لطلبتها أو لمن يوثق بهم « بعد أخذ خطه منه . ولم يكن يسمح إلا بإعارة كتاب واحد ، فإذا أعاده يمسح إسمــه . وألا تتأخر الكتب عند المستعير حتى لا يحصل النسيان ، بل يتعهدها الخازن بالسؤال »[1] .

فإذا أتم طالب العلم دراسته وتأهل للفتيا والتدريس أجاز له شيخه ذلك ، وكتب له إجازة – أي شهادة – يذكر فيها إسم الطالب وشيخه ومذهبه ونوع الإجازة وتاريخها . . . وغـــير ذلك[2] . وهناك نوع من الإجازات عرفها الوسط العلمي في الإسلام ، منها الإجازة « بعراضة الكتب » ؛ فيحفظ الطالب كتاباً من الكتب المعروفة في فن من فنون المعرفة ، ثم يعرضه على أحـد مشايخ عصره المتخصصين في ذلك الفن ؛ فيفتح الشيخ الكتاب ، ويستقرأ الطالب في عدة أماكن متفرقة ، فإذا مضى الطالب فيها من غير توقف أو تلعثم ، كتب له شهادة بذلك « عرض عليّ فلان ... كتاب ... »[3] وتتوقف قيمة الإجازة على سمعة الشيخ الذي صدرت عنه ومكانته العلمية ، وما هو معروف عنه من طراوة أو حزم . وهناك من أساتذة تلك العصور من وصف بأنه « عسر على الطلبة » بمعنى عـدم الإجازة لهم في سهولة[4] .

وأخيراً ، فإن الحياة المدرسية – أو الجامعية – في الإسلام لم تكن جافة ، ولم تخـل من ضروب الترويح عن النفس ، فأقيمت بالمدارس بين حين وآخر حفلات في مختلف المناسبات العلمية ، كختم البخاري أو الفراغ من تصنيف كتاب[5] . وفي مثل هـذه الحفلات المدرسية يقوم الداعي باحضار « الحلوى والخبوز والتفاح والفاكهة والبخور » ، حتى تصل نفقات

(١) عبد اللطيف إبراهيم : دراسات تاريخية وأثرية ج ١ تحقيق ٦٢٨ .
(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٤ ص ٣٢٢ – ٣٢٦ .
(٣) المصدر السابق – نفس الجزء ، ص ٣٢٧ .
(٤) الذهبي : تاريخ الإسلام ، ج ٣٣ ص ١٤١ .
(٥) السخاوي : التبر المسبوك ، ص ٢١٦ .

الحفل أحياناً إلى خمسمائة دينار ؛ ويجلس أهـل المدرسة ومعهم الأعيان والقضاة وغيرهم ، حيث يمضـــون بعض الوقت في أحاديث ومناقشات علمية مفيدة .

* * *

وإذا كانت هـذه هي صورة التعليم العالي -- أو الجامعي -- في العالم الإسلامي في العصور الوسطى زمن ازدهـار الحضارة العربية الإسلامية ، فإن الصورة كانت مختلفة تماماً في العالم المسيحي الغربي في تلك العصور . ذلك أن المؤرخين اصطلحوا على اطلاق إسم « العصور المظلمة » على العصور الوسطى في الغرب الأوربي ، وهي تسمية لا تخـلو من مبالغة وإجحاف بحق تلك العصور ، وإن كانت تعبر عن إحساسهم بمدى تدهور المستوى الحضاري في الغرب الأوربي في تلك الحقبة .

والحق إن سقوط الامبراطورية الرومانية في الغرب في أواخر القرن الخامس للميلاد ، جاء مصحوباً بانهيار معظم المؤسسات الحضارية التي عرفها العالم الروماني ، ومن جملتها المدارس . هذا إلى أن انتشار المسيحية جاء من ناحية أخرى مصحوباً برغبة في تدمير التراث الفكري الوثني ، الأمر الذي ترتبت عليه موجـة كثيفة من التأخر الحضاري اجتاحت الغرب الأوربي عدة قرون أطلق عليها الباحثون إسم « العصور المظلمة »[1].

وقد ظلت المدارس في الغرب الأوربي حتى سنة ٦٠٠ م تهيئ تعليماً ابتدائياً عاماً لاعـداد الأفراد للحياة ، ولكنها لم تلبث -- في ظل تيار المسيحية الجارف -- أن تحولت كلية لاعداد رجال الدين للمستقبل . ومن ناحية أخرى ، فإن الجرمان الذين اقتحموا العالم الروماني وسيطروا على معظم انحائه في الغرب منذ القرن الخامس ، أظهروا نفوراً قوياً من التعليم ، حتى أن ثيودريك -- ملك القوط الشرقيين في إيطاليا -- حرم إرسال أبناء

---

(١) انظر للباحث مقدمة كتاب « أوربا العصور الوسطى » وكذلك كتاب « النهضات الأوربية » .

القوط إلى المدارس ، متذرعاً بأن الصغار – الذين يشبون على الخوف من عصا المعلم لن تكون لديهم في المستقبل الشجاعة الكافية لمواجهة السيوف والحراب[1] .

أما إذا كان التعليم في ذلك الشطر الأول من العصور الوسطى – حتى القرن الحادي عشر الميلاد – قد اتصف بطابع ديني واضح في الغرب الأوربي ، فإن ذلك مرجعه حقيقة هامة ، هي أنه عند أفول – شمس الحضارة الرومانية في بلاد غرب أوربا ، لم توجد فئة لها رغبة في التزود بالمعرفة سوى رجال الكنيسة . هذا إلى أن وظيفة رجل الدين في وعظ الناس وارشادهم إلى الطريق السوي ، وإفهامهم روح الانجيل وتعاليمه ، تطلبت من الكنيسة أن تعد رجال الدين إعداداً خاصاً يضمن لهم القيام بمهامهم على خير وجه . ولكن فهم الكتابات الدينية والقيام بشرحها لعامة الناس ، تطلب الإلمام بقدر كاف من الدراسات الدنيوية ، وبوجه خاص الجدل والمنطق فضلاً عن أصول اللغة اللاتينية ، وهي اللغة الرسمية للكنيسة طوال العصور الوسطى . ومن ثم غدا من الضروري تعليم رجل الدين تعليماً دنيوياً يتخذه أساساً لثقافته الدينية .

وهكذا ، فإن أهم ما ميز التعليم في ذلك العصر أنه أخذ يخضع خضوعاً مباشراً لسيطرة الكنيسة ، نتيجة لانحلال السلطة العلمانية وازدياد نفوذ البرابرة – وخاصة الجرمان – في المجتمع الغربي من ناحية ، واتساع سطوة الكنيسة تدريجياً من ناحية أخرى . وهنا نلاحظ أن الكنيسة أقرت تدريس الفنون السبعة الحرة – التي كانت تلقن لتلاميذ المدارس الوثنية – ولكن على أسس مسيحية ، لأن الكنيسة أدركت أن هذه الفنون أساسية ، ولا بد منها لفهم الكتاب المقدس نفسه[2] . وهكذا ظهر من النحويين المسيحيين مارتيانوس كابلا الذي كان أول من حدد الفنون السبعة

(١) Thompson : The Middle Ages, vol. 2, p. 743
(٢) Adamson : The Legacy of the Middle Ages, p. 256.

الحرة بالنحو والبلاغة والمنطق والحساب والهندسة والفلك والموسيقى [1].
ثم كان أن أقر كاسيدورس هذا التبويب ، وعن طريقه انتقل إلى المدارس
الديرية ، مما جعل كاسيدورس يتمتع بأهمية خاصة في تاريخ التعليم في أوربا
العصور الوسطى [2].

ومهما يكن من أمر ، فإنه لم يكـد ينتهي القرن السابع ، إلا وكان
التعليم في غرب أوربا قد غـدا دينياً بحتاً ، داخل مدارس ديرية ملحقة
بالأديرة المتناثرة هنا وهناك في الأماكن النائية ، أو مدارس أسقفية ملحقة
بالكتدرائيات القائمة في المدن ومراكز التجمع السكاني واستمر الوضع على
ذلك حتى أواخر القرن الحادي عشر [3]. وهنا نلاحظ أن الانتقال من
التعليم القديم إلى تعليم العصور الوسطى لا يعني تغييراً كبيراً في طريقة
التعليم بقدر ما كان التغيير في روح التعليم وطريقة الدراسة. فمنذ القرن
السابـع للميلاد أخذت سيطرة البابوية على التعليم وتوجيهه ورسم سياسته
تظهر بوضوح ، حتى أصبـح التعليم منصباً على الانجيل واللاهوت ، الأمر
الذي جعل الدراسات الأخرى — غير الدينية — تحـاول في مشقة بالغة
الاحتفاظ بكيانها أمام هذا الاتجاه الديني المتزمت [4]. وحسب المدارس
الاسقفية والديرية أنها غدت لا تهتم إلا بتدريس اللاهوت والموسيقى الدينية
والكتاب المقدس وسير القديسين المليئة بالمعجزات والخرافات ، بحيث غدا
التعليم لا يستهدف غرضاً إلا إعداد النشء ليصبحوا من جملة رجال الدين [5].
ومهما يقال من أن الامبراطور شارلمان أقام نهضة في غرب أوربا في أواخر
القرن الثامن وأوائل القرن التاسع للميلاد ، فإن الملاحظ في الجانب العلمي
لهذه النهضة أنها استهدفت تصحيح الإنجيل وكتب الصلوات وتعليم رجال
الدين ورفع مستواهم الفكري ؛ هـذا فضلاً عن أنها كانت حركة قصيرة

(١) Eyre : European Civilization (vol. 3, The Middle Ages) p. 258.

(٢) Cam. Med. Hist. vol. 7 p. 762 & Eyre : op. cit. p. p. 324 - 325.

(٣) Painter : A History of the Middle Ages, p. 466.

(٤) Taylor : The Med. Mind vol. 7, p. 318.

(٥) Painter : op. cit., p. 466.

العمر ، سريعة الزوال ، قامت بفعل فاعل ، فلما مات صاحبها شارلمان ماتت معه أو بعده بقليل [١] .

على أن الأوضاع أخذت تتغير في أوربا في القرن الثاني عشر للميلاد ، عندما أخذت تظهر بوادر نهضة تلقائية ضخمة ، ساعد على نموها وازدهارها الإنتعاش الإقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي . هذا فضلاً عن اتصال الأوربيين بالثقافة الإسلامية عن طريق الأندلس ثم صقلية والشرق الأدنى [٢] . ويبدو أن الغرب الأوربي أفاق في ذلك الدور ليجد نفسه أمام حضارة عربية إسلامية شامخة البنيان ، لم تترك فناً ولا علماً إلا طرقته وأسهمت فيه ، فأقبل الأوربيون في نهم شديد على مراكز المعرفة العربية يترجمون كل ما وقع في أيديهم إلى اللاتينية . وسرعان ما اتضح أن المدارس الأسقفية والديرية المعروفة في الغرب الأوربي لا يمكن أن تتسع ــ كماً ونوعاً ــ لهذا القدر الضخم من المعرفة ؛ مما تطلب في القرن الثاني عشر للميلاد قيام مؤسسات جديدة للتعليم العالي في غرب أوربا ، يمكن أن تستوعب هذه الدراسات الراقية المتنوعة [٣] . وهكذا أخذت تظهر البذور الأولى للجامعات التي تعتبر في نظر بعض المؤرخين أعظم ما قدمته العصور الوسطى للعصور الحديثة في الغرب المسيحي [٤] .

وكان أن ظهرت أولى الجامعات الأوربية في القرن الثاني عشر للميلاد في بولونيا بإيطاليا وفي باريس بفرنسا . وقد تفرعت عن الأولى بقية الجامعات الأوربية في حوض البحر المتوسط وجنوب أوربا ، في حين تفرعت عن الثانية جامعات شمال أوربا وغربها ، التي ظهرت في أواخر العصور الوسطى . وكان الإصطلاح الذي أطلق في أول الأمر على ما

---

(١) Guizot : Hist. de la civilisation en France, Tome 2, p. p. 199-201.
وكذلك اوربا العصور الوسطى ـ الجزء الثاني ـ للباحث ـ ص ٤٠ ـ ٤١ (طبعة ١٩٧٦).

(٢) كتاب النهضات الأوربية للباحث ص ١٠٠ - ١٠٢ . وكذلك
Cam. Med, Hist. vol. 6 p. p. 559 - 560

(٣) Haskins : The Rise of Universities : p. 7.

(٤) Eyre : op. cit., vol. 3, p. p. 329 - 330.

نعرفـــه اليوم باسم الجامعة هو Studium Generale بمعنى المكان الذي يتلاقى فيه الطلبة الوافدون من جميع الجهات، ــ لا كما يظن البعض خطأ ــ المكان الذي تدرس فيه جميع العلوم[١]. وقد شاع استخدام هذا الاصطلاح في أوائل القرن الثالث عشر، عندما أصبح يتميز بثلاث خصائص أساسية، أولها أنه يعبر عن المؤسسة التي تستقبل طلاب العـــلم من كافة الجهات والأمصار؛ وثانيها أن هذه المؤسسة كانت تدرس بها دراسات عليا، على أن تكون من بينها على الأقـل إحدى مواد التخصص ــ كاللاهوت أو القانون أو الطب ــ، وثالثها أنه قام بتدريس هذه المواد عدد من الأساتذة المتخصصين الذائعي الصيت[٢]. وعلى هــذه الأسس وجدت عند أوائل القرن الثالث عشر في الغرب الأوربي المسيحي جامعة في باريس بفرنسا اشتهرت باللاهوت، وأخرى في بولونيا بإيطاليا اشتهرت بالقانون، وثالثة في سالرنو في جنوب ايطاليا اشتهرت بالطب. ويهمنا أن نشير إلى أن كل مؤسسة من هذه المؤسسات الثلاث قامت حول شهرة أحد كبار الأساتذة المتخصصين الذي نزح إليه طلاب العلم للأخــذ على يديه، فجامعة باريس ارتبطت بشهرة أبيلار التي طبقت الآفاق، وجامعة بولونيا التصقت باسم استاذ القانون الذائع الصيت ارنريوس، في حين قامت جامعة سالرنو على أساس كتابات وتراجم قسطنطين الافريقي في الطب.

أما إطلاق إسم جامعة Universitas على هــذا النوع من المؤسسات التعليمية فقد جاء في مرحلة لاحقة. والمعروف أن هــذا اللفظ يعني في الأصل رابطة أو اتحاداً أو نوعاً من أنواع التنظيم النقابي يضم مجموعة من الأساتذة أو الطلاب اجتمعوا في صعيد واحد لمباشرة نشاط ثقافي وأحسوا أنهم في حاجة إلى التكتل لحماية مصالحهم. ذلك أن الفرد في الغرب الأوربي في العصور الوسطى كان لا كيان له، ويتعذر عليه أن يحمي مصالحه دون الانضمام إلى نقابة أو اتحاد. ولذا كثرت النقابات الحرفية

(١) Idem ; p. 328.

(٢) Rashdall : The Universities of Europe in the Middle Ages ; vol. I ; p. 7:

والمهنية والتجارية في المدن الأوربية في العصور الوسطى ، وصار لها من قوة التنظيم وسعة النفوذ ما يضيق هذا البحث عن التطرق إليه . على أن الذي يهمنا في بحثنا هو أن جموع المعلمين والمتعلمين في المؤسسات الجامعية الجديدة التي ظهرت في أواخر العصور الوسطى لم تجد مفراً من تنظيم نفسها في هيئة نقابات أو اتحادات – أطلق عليها إسم جامعات – للدفاع عن مصالحها وكيانها في مجتمع لا يعرف إلا التكتلات . وكان الطلاب هم الذين خطوا خطوة السبق في بولونيا ، عندما نظموا أنفسهم في هيئة نقابة – أطلقوا عليها إسم جامعة – ، وانقسموا إلى فريقين كبيرين : الطلاب الوافدون من إيطاليا والبلاد الواقعة جنوبي جبال الألب Cismontane ، والطلاب الوافدون من الجهات الواقعة شمالي جبال الألب Ultramontane [١]. ولم تلبث أن انقسمت كل مجموعة من هاتين المجموعتين إلى شعب صغيرة – أو أروقة – ضمت كل منها الطلبة الوافدين من بلد واحد أو مدينة بعينها ، كطلاب لمبارديا أو تسكانيا أو البندقية أو روما أو بافاريا أو سوابيا . واختار أبناء كل بلد من هؤلاء مشيراً أو مراقباً Conciliarius ، على أن يجتمع هؤلاء المشيرون سوياً لاختيار رئيس للاتحاد – أو مدير للجامعة Rector – من بينهم . وهكذا لم يكن الأساتذة أعضاء في جامعة بولونيا – أي نقابتها أو اتحادها – وبالتالي لم يكن لهم نصيب في إدارتها ، وإنما ظلوا بمثابة مستخدمين تدفع لهم نقابة الطلبة أجورهم وفقاً لعدد الدروس التي يدرسها كل منهم ، وعدد طلبته ، ومكانته العلمية ... كما تفرض عليهم غرامات وتوقع عليهم جزاءات إذا خالفوا القواعد العامة التي وضعتها جامعة الطلبة [٢].

أما في باريس فاتخذ التنظيم اتجاهاً عكسياً ، لما كان عليه الحال في بولونيا ، إذ بدأ الأساتذة بتكوين رابطة أو جامعة Universitas ، في حين كان مدير الجامعة بطريقة آلية هو رئيس أساقفة باريس ، لأن جامعة

(١) Cam. Med. Hist. vol. 6. p. 581.
(٢) Eyre : op. cit. p. 330 (vol. 3).

باريس انبثقت من مدرستها الأسقفية [١] . وبعبارة أخرى فإن إدارة جامعة باريس كانت بأيدي الأساتذة لا الطلبة ، مثلما كان الحال في بولونيا . وربما رجع السبب في ذلك إلى الفارق العام بين مستوى أعمار الطلبة في الجامعتين . فمدرسة باريس الأسقفية — وهي التي تحولت إلى جامعة باريس — كان يمكن أن يلتحق بها الطلبة الأحداث في سن الرابعة عشر — بل الثانية عشر ، وذلك لدراسة اللاهوت والمنطق ؛ في حين كان الطلبة في بولونيا أكبر سناً وأتم نضجاً ، لأن الدراسة فيها كانت قانونية تستهوي الناضجين ورجال الأعمال [٢] . هذا إلى أن جو المدن الإيطالية المشبع بالحرية والبعيد عن القيود التي أحاطت بالجو الأسقفي الذي ولدت فيه جامعة باريس ، كان له أثر واضح في هذا التطور . هذا كله مع ملاحظة أن مصطلح « جامعة » لم نعثر عليه في الوثائق المعاصرة قبل القرن الثالث عشر ، عندما ورد سنة ١٢٠٨ في رسالة للطالب الذي غدا — فيما بعد — البابا انوسنت الثالث . على أننا نحب أن نؤكد دائماً في تاريخ النظم أن الإسم لا يظهر عادة إلا بعد مولد المسمى [٣] .

ومهما يكن من أمر ، فإنه يمكن القول بأن بولونيا وباريس هما الأصل الذي تفرعت عنه بقية الجامعات الأوربية في أواخر العصور الوسطى ، واستقت منه نظمها وقواعدها . فكانت باريس أماً ونموذجاً للجامعات التي قامت على أساس رابطة الاساتذة في شمال أوربا وغربها ، في حين غدت بولونيا أماً ونموذجاً للجامعات التي قامت على أساس رابطة الطلبة في جنوبها . وسرعان ما ظهرت عدة عوامل دفعت بعض أساتذة هاتين الجامعتين وطلابها إلى الهجرة إلى مدن أخرى ، حاملين معهم تقاليد الجامعة الأم ونظمها ، مما أدى إلى تكاثر الجامعات ، وهي العملية التي شبهها بعض الكتاب بتكاثر خلايا النحل [٤] . أما هذه العوامل فأهمها

(١) Haskins : The Rise of Universities, p. p. 21 - 22.

(٢) Eyre : op. cit. vol. 3, p.p. 329 - 330.

(٣) Haskins : The Renaissance of the Twelfth Century, p. p. 380 - 382.

(٤) Cam. Med. Hist. vol. 6 ; p. 593.

الخلافات الداخلية في الجامعات الأولى — وبخاصة بولونيا وباريس — مما أدى إلى هجرة بعض الأساتذة الغاضبين إلى مدن أخرى ؛ وشعور الغيرة الذي أحست به المدن الأخرى المجاورة ، فحاولت أن تجتذب أساتذة الجامعات إليها لتستفيد اقتصادياً وأدبياً من قيام مجتمع جامعي فيها . ثم ازدياد عدد الأساتذة المرخص لهم بالتدريس ، مما دفعهم إلى البحث عن مكان جديد يجدون فيه مجالاً أوسع للعمل . يضاف إلى ما سبق أن عصر نشأة الجامعات يمثل في تاريخ الغرب الأوربي مرحلة حاسمة نشطة من مراحل الصراع بين البابوية والامبراطورية ، الأمر الذي جعل كل قوة من هاتين القوتين تحرص على الاستفادة من الحركة الجامعية الجديدة وتتخذ منها سنداً في صراعها ضد منافستها [١] .

وهكذا شهدت أوربا منذ أواخر القرن الثاني عشر فصاعداً مولد عديد من الجامعات الجديدة . ففي انجلترا قامت جامعة اكسفورد عندما استدعى هنري الثاني ملك انجلترا الطلاب والأساتذة الانجليز الذين كانوا يدرسون في باريس سنة ١١٦٧ نتيجة لتدهور العلاقة بينه وبين لويس السابع ملك فرنسا [٢] . أما جامعة كمبردج فقد قامت سنة ١٢٠٩ عندما هاجر بعض أساتذة وطلاب اكسفورد إليها [٣] . وفي إيطاليا هاجر بعض رجال جامعة بولونيا إلى بادوا سنة ١٢٢٢ ليضعوا أساس جامعة جديدة . وفي سنة ١٢٢٤ وضع الامبراطور فردريك الثاني أساس جامعة نابلي ، وهي أول جامعة يقيمها أحد حكام أوربا . وبعد ذلك بست سنوات أقام البابا جامعة في تولوز لتكون سنداً للبابوية في مكافحة بعض الحركات الهرطقية . وفي أسبانيا ظهرت جامعة شلمنقة حوالى سنة ١٢٣٠ . أما أولى الجامعات التي ظهرت شمالي الألب فكانت جامعة براغ في بوهيميا وقد أسسها شارل الرابع سنة ١٣٤٧ . وفي سنة ١٣٨٥ ظهرت أولى الجامعات الألمانية في

(١) انظر للباحث كتاب الجامعات الأوربية في العصور الوسطى ، ص ٨٣ — ٨٤ .
(٢) Painter : Hist. of the Middle Ages, p. 471
(٣) Rashdall : op. cit. vol. 3 : p. p. 33 34.

هيدلبرج [١]. وهكذا حتى وجدت في أوربا أواخر العصور الوسطى أكثر من ثمانين جامعة أثارت نشاطاً حضارياً وفكرياً ضخماً [٢]. وإذا كانت معظم هذه الجامعات قد اختلفت بعضها عن بعض في نواح متعددة، إلا أنها اتفقت في الطريق الطويل الذي سلكته للتحرر من كافة القيود، حتى حققت استقلالها عن السلطات الكنسية والعلمانية جميعاً [٣].

ولم يكن للجامعات مبان خاصة بها في أول الأمر، وإنما كانت كل كلية من الكليات وكل رواق من الأروقة التابعة للجامعة تستأذن كنيسة أو ديراً معيناً لتعقد اجتماعاتها فيه. أما المحاضرات فكانت تستأجر لها دور وغرف خاصة، وربما حاضر الاستاذ في منزله أو في الغرفة التي يستأجرها لسكنه الخاص. وقد واجه الأساتذة صعوبات جمة في سبيل العثور على غرفة أو مكان يلقون فيه محاضراتهم؛ في حين كانت هذه الصعوبة بالغة بالنسبة للمعيدين [٤]. أما الاحتفالات الكبرى – مثل منح الدرجات العلمية – فكانت تتم في كاتدرائية المدينة. والواقع إن الجامعات الأوربية في العصور الوسطى بدأت حياتها فقيرة ليست لها موارد خاصة أو أوقاف تعتمد عليها، سوى بعض المخصصات الضئيلة التي خصصت لأغراض معينة، مثل مساعدة الطلبة الفقراء. على أنه يمكن القول بأن فقر الجامعات الأوربية في ذلك الدور من تاريخها كان في حقيقة الأمر مصدر قوتها؛ وهي القوة التي تمثلت في مقدرة الجامعة على الحركة، أي الإنتقال بسهولة من مكان إلى آخر، والهجرة من مدينة إلى أخرى في حالة اصطدامها بقوى معارضة كنسية أو علمانية. وفي هذه الحالة كان من السهل على الجامعة أن تنقل كافة ممتلكاتها التي لا تتعدى مصروفات الطلبة

---

(١) عن انتشار الجامعات في أوربا انظر للباحث :
الجامعات الأوربية في العصور الوسطى - الفصل الثالث ص ٧٦ ـ ١٢٨ .

(٢) Rashdall : op. cit, vol. 3. p. 341.

(٣) Painter : op. cit. p. 472.

(٤) Powicke : Some Problems in the History of the Mediaeval University (Transactions of the Royal Historical Society - Fourth Series, vol. XVII, 1943)

وختامها ![1] ولم يكن من الصعب على الجامعة في حالة الهجرة أن تعثر على مقر جديد لها ، فحيثما عثرت على غرف كافيـة تستأجرها لأغراض الدراسة ، وعلى كنيسة أو دير تستأذنه في عقد اجتماعاتها فيها ، كان يمكن أن تقوم جامعة . ومنذ بداية القرن الخامس عشر أخذت الجامعات الأوربية تقيم لنفسها منشآت خاصة بها ، وعندئذ غـدت الجامعة مرتبطة بالأرض التي قامت عليها ، مما أضعف استقلالها ، وعوضها لفقدان حريتها ، وتدهور نفوذها تدريجياً[2] .

أما فيما يختص بمواد الدراسة في الجامعات الناشئة بالغرب الأوربي في العصور الوسطى ، فيلاحظ أن الجامعة المثالية كان لا بد لها من أن تحتوي أقساماً للفنون الحرة ، واللاهوت ، والقانون بشطريه : الروماني والكنسي ، والطب . ولكن الواقع هو أنه لم توجد جامعة في ذلك الدور الأول من تاريخ الجامعات استوفت كل هذه الأقسام . والذي حدث بالضبط هو أن كل جامعة تخصصت في ميدان أو أكثر من ميادين المعرفة ، فاشتهرت جامعة باريس بالفلسفة واللاهوت والقانون الكنسي والآداب ، وتخصصت جامعة بولونيا في القانون الروماني ، وتفوقت جامعة سالرنو في دراسة الطب ...[3]

وعرفت جامعات الغرب الأوربي في العصور الوسطى ثلاث درجات علمية ، هي البكالريوس ثم الليسانس ثم الاستاذية أو الدكتوراه . فللحصول على الدرجة الأولى كان يكفي أن يدرس الطالب كتابين في النحو وخمسة في المنطق ، ويؤدي بعد ذلك امتحاناً في تلك الكتب أمام لجنة من أربعة أساتذة ؛ فإذا نجح نوقش علناً أمـام لجنة أخرى برئاسة استاذه ثم يمنح درجة البكالريوس في الفنون الحرة Bachelor of Arts ، وتعطيه هـذه الدرجة الحق في أن يصبح معيداً . وبعد هذه المرحلة يستطيع الطالب

(١) انظر كتاب الجامعات الأوربية في العصور الوسطى الفصل الرابع (للباحث) .
(٢) Eyre : op. cit (vol. 3) p. 333.
(٣) Rashdall : op. cit. vol. 2, p. 341 & vol. 3 p. p. 25 - 28.

أن يقضي نحواً من سنتين في دراسة بعض المتون وشرحها ، حتى إذا ما أتم ذلك بنجاح حصل على إجازة التدريس Licentia docendi ، وهي – كما يتضح من اسمها – ترخيص Lisence يخوله حق مباشرة مهنة التدريس [1] . أما درجة الاستاذية في الآداب Magister Artium فكانت تتطلب دراسة تقرب من خمس أو ست سنوات ، وبعد ذلك لا يحصل الطالب على هذه الدرجة إلا بعد أن يلقي درساً تجريبياً أمام لجنة الممتحنين . وكانت درجة الاستاذية في الآداب – وهي التي حُوّر اسمها بعد ذلك إلى الماجستير – معادلة لدرجة الدكتوراه في الفروع الأخرى [2] . ولم يكن من الضروري أن يحصل الطالب على درجة الاستاذية للتحضير لدرجة الدكتوراه في القانون الكنسي أو المدني ، ولكنها كانت أساسية للاعداد لدرجة الدكتوراه في الطب واللاهوت [3] . وكانت هذه الدرجة الأخيرة لا تمنح لمن سنه دون الخامسة والثلاثين ، على أن يؤدي الطالب امتحانين للحصول عليها ، أحدهما خاص والآخر علني عـام . ويحتفل بمنح هذه الدرجة في الكاتدرائية [4] .

أما عن طريقة التدريس ، فتتضح لنا مما رواه أحد طلاب جامعة بولونيا ، إذ يذكر أن استاذه في القانون – أودو فريدوس – كان يفتتح محاضرته بقوله : « سأعطيكم أولاً ملخصاً للموضوع قبل معالجة النص . بهدف تصحيحه ، ثم ألخص لكم مرة أخرى ما تشمله كل مادة من مبادئ قانونية وتناقش ما يبدو فيها من غموض ... فإذا اتضح أن هناك نصاً قانونياً يتطلب إعادة الشرح بسبب أهميته أو صعوبته ، فإنني سأعود للتعرض له في المحاضرة المسائية ... » [5] وقد حرم على الأساتذة تحريماً باتاً اتباع الطريقة الإملائية في المحاضرات ، مما جعلهم يتبعون أسلوب

---

(١) Idem : vol. 1, p.p. 452 - 478.

(٢) Cam. Med Hist. vol. 6 ; p. 564.

(٣) Painter : op. cit. p. 473.

(٤) Thompson : op. cit. vol. 2, p.p. 767 - 768.

(٥) Rashdall : op cit. ; vol. 1. ; p. 218.

الإلقاء والمناقشة والحوار . ويتضح من النص السابق أن الأساتذة كان لهم حق إعطاء محاضرات إضافية بعد الظهر لإعادة شرح موضوع هام أو تفسير مشكلة لم يتسع لها الوقت المحدد للمحاضرة صباحاً . أما في وقت الصوم الكبير فكانت تبطل دروس بعد الظهيرة لتعقد بدلها ندوات ومناظرات عامة يرأسها مدير الجامعة [١] .

ولما كانت إدارة جامعة بولونيا بأيدي الطلبة ، فإن القيود التي فرضت على الأساتذة في تلك الجامعة – وبقية الجامعات التي تفرعت عنها وأخذت بنظامها – كانت شديدة . من ذلك أن الاستاذ لم يكن حراً في طريقته أثناء المحاضرة ، وإنما كان مجبراً على اتباع نظام دقيق لا يحيد عنه ، فإذا تخطى فقرة أو فصلاً عوقب بغرامة . كذلك كان محرماً عليه أن يؤجل مسألة غامضة إلى نهاية المحاضرة ، حتى لا يكون هذا التأجيل بقصد التهرب منها . وكان المفروض أن يضع كل استاذ في بداية العام الدراسي مبلغاً محدداً من المال عند صراف الجامعة ، وعلى الصراف عدم رد هذا التأمين للاستاذ إلا بإذن من المدير ، وبعد أن يفرغ الاستاذ من شرح المقرر بأكمله . فإذا تباطأ استاذ في التدريس ولم ينجز الجزء المطلوب في الوقت المحدد ، عوقب باقتطاع جزء من التأمين المحفوظ عن الصراف ، بما يتناسب مع مقدار تأخره . ولضمان تنفيذ هذه التعليمات وغيرها تنفيذاً دقيقاً شكلت لجنة من الطلاب لمراقبة سلوك الأساتذة وتقديم تقرير عن المخالفين . هذا إلى أن الاستاذ الذي لا ينجح في الحصول على خمسة طلاب مستمعين – على الأقل – كان يتعرض للغرامة ، وربما اعتبر غائباً وحرم من مرتبه [٢] .

على أن الوضع في جامعة باريس – والجامعات التي تفرعت عنها في غرب أوربا وشمالها – قام على أساس وضع السلطة والإدارة في قبضة

---

(١) Haskins : The Rise of Universities ; p. 44

(٢) انظر كتاب الجامعات الأوربية في العصور الوسطى (للباحث) ص ١٣٩ – ١٤١ .

الأساتذة ، وبالتالي فإن الطلبة لم يستطيعوا فرض تلك القيود المشينة التي فرضها طلاب جامعة بولونيا على أساتذتهم . ومع ذلك فقد اتبعت جامعة باريس نظاماً كفل حسن تأدية الأساتذة لمهامهم في دقة وأمانة .

أما عن حيـاة الطلاب فينبغي ملاحظة أن الوضع في أوربا العصور الوسطى اختلف عنه في أوربا اليوم ، وخاصة من ناحية مستوى الحياتين الاقتصادية والاجتماعية ، مما عكس صورته على الجامعات وحياة الطلاب فيها . ففي العصور الوسطى عاش طلاب الجامعات في ظروف غير ملائمة ، اختلفت اختلافاً واضحاً عما ينعم به طلاب الجامعات الحديثة اليوم من أمن واستقرار وحرص على توفير أسباب الحياة العلمية الآمنة لهم في يسر وسهولة [1] . فالطالب كان يخرج من بلدته في سن مبكرة ، ويسلك طرقاً غير آمنة مليئة بالمصاعب والأخطار ، حتى يصل بعد أشهر إلى باريس أو بولونيا أو غيرهما من الجامعات القليـــلة ؛ وعندئذ لا يجبر على الإلتحاق بفرع معين أو التتلمذ على استاذ محدد ، وإنما تترك له الحرية في اختيار نوع الدراسة والأستاذ ، ويسمح له بالحضور ثلاثة أيام مجاناً لدى الأستاذ الذي يختاره ، فإذا أعجبه سجل اسمه عنده ، ودفع المصروفات الجامعية [2] .

على أن مشكلة السكن وارتفاع الايجارات كانت من المشاكل الأساسية التي واجهت طلاب الجامعات في العصور الوسطى ، حتى جرى الوضع في المدن الجامعية منـــذ زمن مبكر على أن تقوم لجنة مشتركة من طلاب الجامعات وأساتذتها من ناحية ، وأهل المدينة من ناحية أخرى ، بتحديد قيمة ايجارات المساكن التي يشغلها الطلبة . وفي سنة ١١٨٩ أصدر البابا كلمنت الثالث مرسوماً بابوياً يحظر على الأساتذة والطلاب أن يعرضوا على أي مالك أجراً لعقاره يفوق الأجر الذي يدفعه زميل لهم يشغل نفس العقار ، حتى لا يذهب غير القادرين ضحية القادرين . فإذا اشتركت مجموعة

---

(١) Haskins : The Renaissance of the Twelfth Century, p 395.

(٢) Ibid.

من الطلاب في استئجار نزل معين ، اختير أحـدهم لتولي رئاسة الدار . وكان يختار لهذه الرئاسة عادة أقدم الطلاب . ثم صار يراعى في اختيار ذلك الرئيس أن يكون معيداً أي حاصلا على درجـة البكالريوس ، حتى تطور الأمر فغدا يشرف على كل نزل أحد الأساتذة [١] . وفي هذه المرحلة الأخيرة وضعت لمنازل الطلاب أنظمـة خاصة ، بحيث أن الطالب الذي يطرد من أحدها لا يقبل في آخر ؛ كما حرم على الطلبة أن يبقوا خارج النزل بعد الثامنة أو التاسعة مساء ؛ وعندئذ يغلق باب النزل الخارجي ولا يفتح إلا في صباح اليوم التالي . على أنـه سمح للطلاب بتناول قدر مناسب من الخمور داخل النزل – لمقاومة برد الشتاء – وفي الوقت نفسه حرم عليهم اصطحاب نساء داخلها ، وإذا حدث ما يخالف ذلك فصل الطالب من النزل بعد انذاره ثلاث مرات [٢] .

وقد دفع الفقر بعض طلاب الجامعات في أوربا العصور الوسطى إلى مباشرة التسول بانتظام في أوقات معينة ، على أن توضع حصيلة ما يجمعونه في صندوق عام ينفق منه عليهم جميعاً . بل لقد وجدت في تلك العصور تراخيص رسمية بالتسول يمنحها أمين الكاتدرائية أو مدير الجامعة للطلبة الفقراء ، حتى يتمكنوا من سد نفقات حياتهم الجامعية . ولسنا بحاجة إلى الاشارة إلى أن عـادة التسول والشحاذة التي مارسها الرهبان الفقراء أو الشحاذين (Mendicants) جعلت احتراف التسول في تلك العصور من المهن المقبولة نسبياً في غرب أوربا ، حتى أن كثيراً من الأفراد صاروا يأنفون من العمل في الفلاحة ، ولا يأنفون من ممارسة التسول . هذا إلى أن تسول طالب العلم في المجتمع المسيحي الغربي اتخذ طابعاً دينياً يشبه تسول الراهب ، حتى اعتبر المعاصرون الإحسان إلى طالب العـــلم المتسول لا يقل ثواباً وأهمية عن تقديم زكاة للكنيسة ورجالها [٣] .

(١) Rashdall op. cit., vol 3; p. p. 402 - 403.
(٢) Coulton : Life in the Middle Ages, p. 113.
(٣) Cam. Med. Hist. vol. 6 p. 727

ولمساعدة هذا الفريق من طلاب العلم المعوزين ، فكر بعض الخيرين في انشاء ملاجئ – أو نزل – أطلق عليها اسم كليات أو مجمعات Collèges خصصت لايوائهم وتوفير جو أفضل لهم لمواصلة حياة العلم ، واشترط أصحابها ألا يسمح بالإلتحاق بها إلا للطلبة المحتاجين المعروفين بالجدية وحسن الخلق . وقد شهدت باريس في أواخر القرن الثاني عشر نشأة أولى هذه الكليات ، عندما مر بها ١١٨٠ جوكيوس اللندني Jocius de Londoniis في طريق عودته من بيت المقدس ، فأشفق على طلاب العلم المغتربين الفقراء ، واشترى لهم حجرة في منزل قريب من نوتردام خصصها لإيواء ثمانية عشر طالباً فقيراً . على أن أشهر الكليات التي أسست في باريس كانت كلية السوربون نسبة إلى مؤسسها روبرت السوربوني ، وهو تاجر وافر الثراء ، أقام نزلاً سنة ١٢٥٧ لإيواء ستة عشر طالباً من طلاب اللاهوت ، مما خلد اسمه في باريس وجامعتها حتى اليوم [١] . ولم يلبث أن انتشر نظام الكليات لإيواء الطلاب الفقراء في بقية المدن الجامعية في إيطاليا وأسبانيا وفرنسا وغيرها من البلاد الغربية التي قامت فيها جامعات . ووضعت لائحة خاصة لكل كلية تحدد عدد الطلبة المقبولين فيها ، والشروط الواجب توافرها فيهم ، وتنظم لهم حياتهم داخل الكلية من ناحية أوقات الاستذكار والراحة وكميات الطعام . . . وغير ذلك [٢] . أما في انجلترا فقد أنشأ والتر مرتون Walter Merton أسقف روشستر مؤسسة مرتون في اكسفورد سنة ١٢٦٣ ، كما أسس حنا باليول John Balliol – أحد الأمراء الأثرياء في شمال انجلترا – مؤسسة – أو كلية – باليول [٣] . هذا عدا الكليات الديرية التي أقامتها منظمات الرهبان في اكسفورد – مثل البندكتيين والسسترشيان – لإيواء الطلبة الرهبان الذين يواصلون دراستهم في تلك الجامعة . ومثل هذا يقال عن جامعة كمبردج التي انشئت بها أول كلية لإيواء الطلبة الفقراء ومساعدتهم سنة ١٢٨٤ وسميت بيت بطرس Peter House [٤] .

(١) Powicke : op. cit. : p. 2 & Cam. Med. Hist. vol. 6 p. 574.

(٢) Rashdall : op. cit. vol. I. p. 200.

(٣) Painter : op. cit. p. p 474-475.

(٤) Ibid.

ثم كان التطور الخطير الذي مرت به أنظمة الكليات في الجامعات الأوربية في القرن الرابع عشر ، عندما تحولت الكلية من مجرد نزل يقيم فيه الطلاب تحت إشراف اجتماعي معين ، إلى مؤسسة لها صفتها العلمية . وكان ذلك عندما أسس وليم وكهام – أسقف ونشستر – الكلية الجديدة New College سنة ١٣٧٩ ووضع لها نظاماً يجعل قدامى الطلبة يقومون بمراجعة الدروس لمن هم أحدث منهم مقابل منح إضافية ، بحيث تكون هذه الدروس التي يستمع إليها طلاب الكلية في المساء متممة للمحاضرات التي يتلقونها بالجامعة أثناء النهار . وبذلك أدخل وكهام نظام الرواد المثقفين Tutors في الكليات الانجليزية ، ومهد لصبغ الكليات بالصبغة العلمية المعروفة بها حالياً ؛ بعد أن كانت مجرد نزل تأوي الطلاب وخاصة الفقراء منهم [١] .

ولم تعرف الجامعات الأوربية نظام المكتبات إلا في القرن الخامس عشر ، حتى أن هـذا القرن عرف في أوربا باسم « عصر إقامة المكتبات » . وكانت أول مكتبة جامعية كبيرة هي تلك التي أنشأها همفري – دوق جلوستر – لجامعة اكسفورد سنة ١٤٣٧ ، وحوت هذه المكتبة كثيراً من المؤلفات التي كانت متداولة في أوربا في العصور الوسطى ، فضلاً عن عدد من الكتب الكلاسيكية – اليونانية واللاتينية – وبعض مؤلفات المفكرين الإيطاليين المعاصرين من أعلام النهضة الإيطالية . ومع ذلك فإنه يبدو أن مسألة توفير الكتب وجمعها احتلت جزءاً كبيراً من نشاط الجامعات الناشئة منذ وقت مبكر ، ففرضت رقابة على صناع الرقائق الجلدية التي استخدمت في أول الأمر في الكتابة ، ثم بعد ذلك على تجار الورق عندما عرف الغرب الأوربي استخدام الورق – عن العرب – في أواخر العصور الوسطى [٢] . وكان على صناع الرقائق وتجارها أن يحضروا بضاعتهم إلى مكان معين لتحديد أثمانها بواسطة لجنة تحت إشراف مدير الجامعة . وبعد

(١) Thompson : op. cit. vol 2 : p. 769

(٢) Thompson : Greek and Latin Palaeography, p.p. 28–34

تحديد أثمان الرقائق المجلوبة تظل في مكان عام قرب الجامعة مدة أربع وعشرين ساعة ، حتى يتمكن أهل الجامعة — من أساتذة وطلبة — من شراء حاجتهم بالتسعيرة ؛ ثم يسمح بعـد ذلك بحمل ما تبقى من البضاعة إلى سوق المدينة لعرضه على عامة المشترين . وفي باريس نجح مدير الجامعة في فرض ضريبة معينة على تجار الرق ، تشمل كل ما يبيعونه من رقائق في باريس ، حتى غدت هذه الضريبة مصدراً هاماً من مصادر دخل الجامعة (١) .

كذلك وضعت الجامعات نظاماً دقيقاً للإشراف على الكتب والمؤلفات العلمية وتبادلها ، عن طريق الإيجار أو الاستعارة . ومن الثابت أن الكتب في أوربا العصور الوسطى كانت قليلة العدد ، باهظة الثمن ، فضلاً عما كان بها من أخطاء بسبب جهل الناسخين وضعف مستواهم العلمي . وقد شكلت جامعة باريس لجنة من ستة أعضاء ، مهمتهم التفتيش على الكتبية والنساخين ؛ فإذا وجدوا نسخة من كتاب محرفة أو بها أخطاء ، ألزموا الكتبي بدفع غرامة مالية . أما إذا اشترى طالب كتاباً أو استأجره ووجد بـه أخطاء في النسخ ، فإن عليه أن يخطر إدارة الجامعة حتى تتخذ اجراءاتها المشددة ضد الكتبي صاحب الكتاب وصار على الأساتذة والطلبة تقديم ما لديهم من كتب خاصة عند الطلب ، لمراجعة الكتب الجديدة المشتراة عليها ومقارنتها بها . وكانت المهمة الأولى للكتبي تأجير الكتب لرجال الجامعة وفق تسعيرة ثابتـة وضعتها السلطات الجامعية ، فضلاً عن بيع الكتب وشرائها . وعلى الرغم من أن كل كتبي احتفظ ببعض النساخين لنسخ الكتب ، إلا أن تجارة الكتب في العصور الوسطى دارت حول شراء الكتب المستعملة — لا الجديدة — وبيعها . وفي حالة تأجير كتاب كان لا بد للمستأجر من دفـع تأمين للكتبي ، يسترده عن إعادة الكتاب . وفي جميـع الحالات لم يسمح بتداول أي كتاب — سواء للنسخ أو للقراءة — إلا بعد تصحيح ما عسى يكون فيه من أخطاء ، وبعد أن تحـدد قيمة الايجار بواسطة لجنة من أربعة أساتذة ، وأربعة كتبية ، تعينهم الجامعة

(١) Rashdall : op, cit. : vol. I : p. 424.

سنوياً . ولم تلبث أن اتسعت تجارة الكتب اتساعاً كبيراً في المدن الجامعية في العصور الوسطى ، حتى أن باريس غدا فيها سنة ١٣١٣ ثمانية وعشرون من كبار تجار الكتب المعتمدين [١] .

* * *

وبعد ، فإننا نخرج من هذه الدراسة السريعة بأن العصور الوسطى عرفت نوعاً راقياً من الدراسات العليا ، وجد مكاناً له في مؤسسات علمية أطلق عليها اسم مدارس في الدولة الإسلامية واسم جامعات في الغرب المسيحي . وفي الحالتين احتضنت هذه المؤسسات العلوم والمعارف المتقدمة ، وجعلت من نفسها تنظيماً عالمياً لا محلياً ؛ فقصد المدرسة أو الجامعة طلاب العلم من مختلف البلدان والأمصار ، حتى صارت من الظواهر المألوفة أن ينتقل طالب العلم من بلد إلى آخر ، ليسمع من هذا أو ذاك من الأساتذة المشهورين [٢] .

ويدفعنا هذا الوضع بالنسبة للمدرسة في الإسلام والجامعة في المسيحية في أواخر العصور الوسطى إلى المقارنة بين هاتين المؤسستين بوصفهما تمثلان أسمى مراتب التعليم العالي والفكر الراقي في تلك العصور .

ولعل أول ما يسترعي الانتباه عند محاولة عقد مثل هذه المقارنة بين الجامعة الإسلامية التي اختار لها المسلمون اسم « مدرسة » وبين مقابلتها في الغرب المسيحي في أواخر العصور الوسطى هو أن الأولى لم تسبق الثانية في نشأتها بنحو قرنين من الزمان فحسب ، بل نلاحظ أيضاً أن المدرسة الإسلامية كانت عند نشأتها أقوى بنية وأرسخ أساساً من الجامعة في الغرب المسيحي . فالمدرسة الإسلامية — سواء أرجعنا نشأتها إلى عصر الوزير السلجوقي نظام الملك أو إلى ما قبل ذلك كما سبق أن شرحنا —

Haskins : The Renaissance of the Twelfth Century ; p. p. 84 85. (١)
Eyre : op. cit., vol. 3 ; p. p. 332 334. (٢)

ظهرت ربيبة السلاطين والحكام والأعيان ، الذين حرصوا على أن يوفروا لها منذ مولدها — بل ربما قبل مولدها — كافة أسباب القوة والثبات ، من مبان ذات هندسة خاصة تتفق وطبيعة رسالتها ، إلى أساتذة متخصصين يجلبون من مختلف الأمصار ، إلى جهـاز إداري يسهر على تطبيق نظام متكامل يضمن للمدرسة النهوض بالأمانة في دقة وأمان . وشتان بين هذا الوضع وبين نشأة الجامعة في العـالم المسيحي الغربي ، عندما كان الأستاذ يحاضر في نفس الغرفة التي ينام ويأكل فيها ، حتى مرت السنون وأخذت فكرة الجامعة تتبلور تدريجياً ، فاستأجرت غرفاً متناثرة من أحياء المدينة ، كل منها يجلس فيها استاذ ومن حوله طلابه الذين يشتركون بما يدفعونه من مصاريف في سداد قيمة إيجارها ...

كذلك لاحظنا في المدرسة الإسلامية أنها رغم كونها ربيبة الدولة ومن صنع الحـكام ، إلا أن ذلك لم يفقدها حريتها في الحركة ولم يسلبها حقها في حرية الفكر . فحرية الدراسة وحرية الرأي كانتا من الدعائم الإساسية التي قامت عليها المدرسة في الإسلام . ولم نسمع أن حاكماً من الحـكام أصدر مرسوماً يحرم تدريس فرع معين من فروع المعرفة في مدرسة من المدارس الإسلامية . كذلك لم نسمع أن طالباً أجبر على دراسة فرع من فروع المعرفة لا يرغب فيه ، أو فصل من مدرسته لأنه نادى برأي جديد لا يرضى عنه الحاكم أو المجتمع . وهكذا ضربت المدرسة الإسلامية وضرب المدرسون فيها مثلاً رائعاً في حرية الفكر ، فخاضوا في المواضيع المتعلقة بذات الله — سبحانه وتعالى — ؛ وشرحوا فلسفة أرسطو وغيره شرحاً حراً جريئاً ، وحكموا العقل والمنطق في كثير من الأمور دون أن يتعرضوا لكبت أو ضغط أو إرهاب فكري .

أما الجامعات في غرب أوربا فقد ظهرت في عصور خضعت لسيطرة الكنيسة الغربية وعلى رأسها البابوية ، وهي القـــوة التي حرصت طوال العصور الوسطى على أن تحصر تفكير الناس داخل دائرة محددة لا يجوز لهم أن يتخطوها . فالتأمل في الطبيعة وزر ، والبحث في العلوم غير

الدينية إثم ، ودراسة تراث العصر الوثني رجس . ولذا هترت الكنيسة والبابوية عندما وجدت الجامعات الناشئة تفتح منفذاً لدراسة فلسفة أرسطو والقانون الروماني . وتصدى رجال الدين منـذ اللحظة الأولى لسد تلك الثغرة ومقاومة هذا الإتجاه ، مما عرض الجامعات الأوربية على مدى سنوات طويلة لإرهاب فكري وكبت عقلي . وحسبنا أن نشير إلى ذلك المجمع الديني الذي عقد في باريس سنة ١٢١٠ والذي حرم تدريس فلسفة أرسطو ومؤلفاته ، وهدد من يخالف هذا القرار بتوقيع عقوبة الحرمان من الكنيسة ضده [١] . ومن الواضح أن هــذا التحريم شمل كذلك شروح ابن رشد لفلسفة أرسطو ، وهي الشروح التي جاءت صادقة التعبير قوية الأثر ، مما أثار الكنيسة الغربية ضد أرسطو وابن رشد جميعاً . حقيقة أنه أبيح تدريس جدل أرسطو بعد ذلك بخمس سنوات – أي سنة ١٢١٥ – ولكن تكرر تحريم الميتافيزيقا في الجامعات الأوربية الناشئة ، فضلاً عن كل مـا يمت بصلة إلى الرشدية والرشديين [٢] . ثم حـدث سنة ١٢٣١ أن أصدر البابا جريجوري التاسع مرسوماً بابوياً جديداً يحرم تدريس فلسفـة أرسطو في جامعة باريس ، حتى يتم تنقيتها من كل ما يتعارض وتعاليم الكنيسة [٣] . حقيقة إن رجال الجامعات الناشئة لم يستطيعوا أن يمتثلوا تماماً لأوامر الكنيسة ، وتمسكوا بدراسة فلسفة أرسطو وشروح ابن رشد ، بعـد أن تذوقوها وأدركوا قيمتها الغذائية للفكر ، حتى أن المنطق الجديد لأرسطو كان يدرس في صورة تامـة وكاملة لطلبة الدراسات العليا بجامعة باريس سنة ١٢٥٥ ، ولكن شتان بين من يعلـم ويتعلم في العلن وعلى الملأ ، وبين من يتناقل معلومات في السر خشية إرهاب الكنيسة ورجالها [٤] .

وما يقال عن فلسفة أرسطو ينطبق أيضاً في صورة أو أخرى على

(١) Harris : Duns Scotus ; vol. 1, p. 356.

(٢) De Wulf . Hist. de la Philosophie Med. Tome 1 ; p.p. 236 - 237 & Haskins : The Rise of Universities, p. p. 73 - 74.

(٣) Rashdall : op. cit , vol. 1 ; p. 357.

(٤) Renan : Averroes et Averroisme, p. p. 220 - 316.

القانون الروماني . ذلك أن النهضة القانونية التي تزعمتها جامعة بولونيا في إيطاليا ، والتي امتدت إلى كثير من الجامعات الناشئة في أوربا لم تترك فائضاً من الوقت أو الجهد للاهتمام بدراسة اللاهوت والقانون الكنسي ، مما أفزع رجال الدين والبابوية [١]. وهنا أيضاً تدخلت الكنيسة وحاولت أن تحمي تراثها وأفكارها عن طريق إسدال غشاوة على القانون الروماني . لذلك أصدر مجمع ريمس سنة ١١٣١ قراراً يحرم على رجال الكنيسة دراسة القانون الروماني . وتجدد هذا التحريم بمرسوم أصدره البابا اسكندر الثالث سنة ١١٨٠ [٢] . وفي القرن الثالث عشر أصدر البابا هونريوس الثالث مرسوماً بابوياً سنة ١٢١٩ حرم فيه تعليم القانون الروماني أو تعلمه ؛ خاصة في باريس والجهات المجاورة . ويعبر البابا في هذا المرسوم عن أسفه الشديد لأن كثيرين أهملوا دراسة اللاهوت والقانون الكنسي ، وأقبلوا على دراسة القانون الروماني [٣] . ومرة أخرى نكرر إن هذه المراسيم – وكذلك المرسوم البابوي الذي أصدره البابا أنوسنت الرابع سنة ١٢٥٤ – لم تستطع أن تحد من الإقبال على تعلم القانون الروماني في الجامعات الأوربية الناشئة ، حتى أن جامعات بأكلها – مثل جامعة أورليان – قامت على أساس الدراسات القانونية [٤] . ولعل في هذه الأمثلة ما يكفي للمقارنة بين المناخ الذي عملت فيه الجامعات الأوربية في دور نشأتها وذلك الذي ترعرعت فيه المدرسة الإسلامية .

كذلك يلاحظ أن المدرسة الإسلامية واصلت رسالتها في ظل مثل الإسلام وروحه وقيمه ، وعلى رأسها جميعاً تأتي صفة التسامح في أجلى معانيها وأسمى صورها . وقد رأينا أن دار الحكمة التي شيدها الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي لتكون مركزاً للفكر الشيعي ، لم تغلق أبوابها

---

(١) Cam. Med. Hist. ; vol. 6 ; p. 573.

(٢) Thompson : op cit., vol. 2, p. 774.

(٣) Rashdall : op. cit. ; vol. 1, p. 332.

(٤) Cam. Med. Hist. ; vol. 6 ; p. p. 577.

في وجه علوم أهل السنة وكتبهم . وأكثر من هـذا نسمع كيف سمح شيوخ المسلمين لغير المسلمين من طلاب العلم بالتلمذ على أيديهم وأخذ العلم عنهم . ولعل في ترجمة الفيلسوف الأندلسي اليهودي ابن ميمون خير شاهد على مدى تسامح علماء المسلمين وشيوخهم . أما الجامعات في غرب أوربا ، وهي التي نشأت في جو من التزمت والارهاب الفكري أشاعته الكنيسة الكاثوليكية ورجالها في العصور الوسطى ، فليست لدينا أية شواهد تشير إلى أنها استوعبت طلاباً من غـير المسيحيين ، بل ليست لدينا شواهد تشير إلى أنه سمح لغير الكاثوليك من المسيحيين أنفسهم بالتحاق بها ، في دور نشأتها .

وفي الوقت الذي رأينا المرأة تحتل في ظل الإسلام مكانة مرموقة في الحياة العامة ، وتسهم بسهم وافر في النشاط الفكري والثقافي ، فأخذت حظها من العلم ، ومارست حقها في التعليم العالي ... في ذلك الوقت ننظر إلى الجامعات الأوربية ، فلا نلمس للمرأة أي حظ في نشاطها . ذلك أن المجتمع الأوربي في العصور الوسطى امتهن المرأة إمتهاناً شديداً ، وحرمها من أي حق في حياة كريمة ، بل لقد أباح ضربها ضرباً مبرحاً قاسياً لأتفه الأسباب . وكل ما استطاعت الكنيسة أن تفعله للتخفيف عنها هو ذلك المرسوم البابوي الطريف الذي يحدد حجم العصا — طولاً وسمكاً — التي يجوز استخدامها في ضرب المرأة !! [1] . ولم يكن ذلك إلا في مرحلة ضيقة من أواخر العصور الوسطى ، عندما ابتدعت الطبقة الأرستقراطية في غرب أوربا فكرة تبجيل المرأة ، بعد أن مهدت لذلك اشعار التروبادور — المتأثره بالزجل الأندلسي — عن طريق التغني بجمالها ورقتها [2] . ولكننا مع ذلك لم نسمع بأية مشاركة للمرأة الأوربية في التعليم العالي في تلك

(١) Painter : Mediaeval Society ; p. 29
وكذلك كتاب أوربا العصور الوسطى (للباحث) الجزء الثاني ؛ ص ٢٩٨ (طبعة ١٩٧٦)

(٢) ليفي بروفنسال : الشعر العربي في الأنـدلس وأثره في الشعر الأوربي في العصر الوسيط . (سلسلة من المحاضرات ألقاها المستشرق بروفنسال في جامعة الاسكندرية سنة ١٩٤٧ ، ونشرت في مجلة الكتاب مايو ١٩٤٧) .

العصور [١] . وشتان بين هذا الوضع وبين ما لمسناه في العالم الإسلامي من أن بعض كبار الفقهاء لم يأنفوا من الإعتراف بأنهم درسوا وتتلمذوا على أيدي الشهيرات من النساء المعاصرات ، بل يفخر بعضهم بأنهن أجزن لهم .

وإذا كانت الجامعات في غرب أوربا قد نشأت في ضيق وعسر ، حتى عاش أساتذتها على الكفاف ، واضطر طلابها إلى احتراف الشحاذة لسد رمقهم ودفع مصروفات تعليمهم ؛ فإن هـذا الوضع اختلف تماماً عن المدرسة الإسلامية التي نشأت في يسر ، وواصلت رسالتها في سعة واطمئنان . وحسب المدرسة في الإسلام أنها وجدت في نظام الوقف خير دعامة لها ؛ فكان مؤسس المدرسة يحرص على أن يقف عليها وقفاً يحدده بحجة شرعية ، يوضح فيهـا مخصصات كل من المدرسين والطلاب والفراشين ، فضلاً عن مستلزمات الصيانة ... مما يضمن للمدرسة البقاء والاستمرار ولأسرتها حياة مستقرة كريمة ، ولطلابها تعليماً مجانياً آمناً .

وأخيراً ؛ فإنه كفى المدرسة الإسلامية فخراً أن المدرس فيها كان موفور الكرامة ، مرفوع الرأس ، يحظى باحترام المجتمع بأكمله — حكاماً ومحكومين — فضلاً عن طلاب العلم . ففي المناسبات الرسمية والعامة يقدم العلماء على غيرهم ؛ وفي داخل المدرسة يجلس طالب العلم بين يدي شيخه منصتاً لآرائه مطيعاً لأوامره . وبلغ من احترام الاستاذ وعظم مكانته في نفوس طلابه ، أن قال أحـد فقهاء العصور الوسطى « من لم ير خطأ شيخه صواباً لم ينتفع به !! » [٢] . ولنا أن نتساءل أين من هـذا كان الوضع في جامعات الغرب الأوربي المسيحي أواخر العصور الوسطى عندما كان الطلاب يدخلون على استاذهم وقد ملأ كل منهم جيبه بالحجارة لرجم الأستاذ أثناء الدرس إذا لم يعجبه قوله !! وها هي إحدى لوائح الجامعات الأوربية في العصور الوسطى تشدد العقوبة على الطالب إذا ألقى حجراً

(١) Crump, Jacob : The Legacy of the Middle Ages (139) p. p. 405 - 406.
(٢) ابن الحاج : المدخل ، ج ١ ص ٩٨ .

على استاذه أثناء الدرس وأصابه إصابة دامية ، وتخففها إذا لم يدم الجرح وتجيز العفو عنه إذا لم يصبه الحجر أو إذا لم تسبب الإصابة ورماً في جسم الاستاذ !! [١] . هـذا بينما تصف إحدى الوثائق الأوربية المعاصرة طلاب فرقة جامعية بأنهم يصلحون لأن يكونوا خبازين لا طلاب علم ، نظراً لاستهتارهم بالقيم والمثل الخلقية وعدم تقديرهم واحترامهم لأساتذتهم [٢] .

وبينما اتسمت حياة الطلاب في الجامعات الأوربية عند نشأتها في أواخر العصور الوسطى بالضياع بسبب الفقر الذي عانى منه معظمهم ، والاستغلال الذي حاق بهم من جانب أهالي المدن التي عاشوا فيها ، وصعوبـة توفير المناخ المناسب لحياة علمية ملائمة ... إذا بنا نرى – لأول مرة في التاريخ – في المدارس الإسلامية قسطاً من نظم المدن الجامعية الرتيبة التي لم تعرفها الجامعات الأوربية إلا بعد قرون طويلة . فالمدرسة حدد لها عـدد معين من الطلبة روعي في اختيارهم شروط خاصة وضعها صاحب الوقف الذي ينفق من ريعـه على المدرسة ، وهؤلاء وفرت لهم كل امكانيات الراحة ومقومات الحياة الآمنـة المستقرة ، من مسكن ومأكل وملبس مجاني . وللمدرسة مطبخ يمدهم بجرايات يومية من الخبز واللحم ومختلف ألوان الطعام . وملحق بالمدرسة حمام للطلاب ومستشفى صغير له طبيب خاص يحضر كل صباح ليطمئن على صحة الطلبة ويصف للمرضى منهم ما يلزمهم من دواء يعد لهم خصيصاً ...

***

على أن الأمانة تتطلب منا أن نشير إلى حقيقة لها أهميتها ترتبط بمصير كل من المدرسة في الاسلام والجامعة في الغرب المسيحي . ذلك أن هاتين المؤسستين للتعليم العالي ولدتا في أواخر العصور الوسطى . وعندما نقول أواخر العصور الوسطى ، فإن علينا إدراك خطورة هذه المرحلة أو

---

(١) Powicke : op. cit. p p. 13 - 14.

(٢) Haskins . The Rise of Universities : p. p. 83 - 85.

الحقبـــة التاريخية بالنسبة لمستقبل كل من الحضارتين الإسلامية والأوربية الغربية . فإذا كانت المدرسة الإسلامية قد بلغت ذروة النضج في القرون الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر للميلاد ، فإن هذه المرحلة بالذات آذنت بغروب شمس الحضارة العربية الإسلامية ودخول العالم العربي الإسلامي في مرحلة طويلة من السبات العميق ، صحبها ذبول المؤسسات الحضارية التي ميزت هـــذه الحضارة وأضفت عليها طابعها المميز في التاريخ . وهكذا شهدت نهاية العصور الوسطى تعرض المدرسة لآلام الموت البطيء التدريجي ، حتى اندثرت تماماً ، بحيث لا تربطها صـلة بالجامعات الحديثة التي تنتشر اليوم فوق الأرض العربية والتي تسهم في صحوة الوطن العربي .

والعكس تماماً هو الذي حدث بالنسبة للجامعات التي ولدت في الغرب الأوربي في أواخر العصور الوسطى . فإذا كانت نهايـة العصور الوسطى أنـذرت بمرحلة سبات وذبول بالنسبة للوطن العربي الإسلامي ، فإن نفس الحقبة بشرت بعصر النهضة واليقظة بالنسبة للغرب الأوربي المسيحي . ومع نهاية العصور الوسطى أشرقت شمس حركة النهضة الأوربية في القرن الخامس عشر ، وعندئذ أخـذت الجامعات الأوربية الناشئة تنهض بدورها لتقوم بدور خطير في بناء المجتمع الأوربي الحديث . وحسب الجامعات الأوربية الحديثة في الغرب أن معظمها وأشهرها ترجـع بذوره الأولى إلى أواخر العصور الوسطى ، مما جعلها استمراراً لتلك المؤسسات التي ظهرت لأول مرة منذ نحو سبعة قرون . وبعبارة أخرى فإن الظروف ومسيرة التاريخ ساعدت الجامعات الأوربية الناشئة على النهوض بدور فعال في بناء المستقبل ، وهو مـا لم يتيسر للمدرسة الإسلامية . ولما كانت الجامعات الأوربية قد ظهرت في وقت أخذ الغرب المسيحي يبدد الظلمة التي اكتنفته في العصور الوسطى ، وينفض عن نفسه ما أحاطته بـــه تلك العصور من تزمت ، ويحطم القيود التي كبلت عقول الناس وحاصرت فكرهم ؛ فإن احتشاد أعداد كبيرة من الشباب المتحمسين للإصلاح ، المتطلعين لحرية الفكر ، الناقمين على تسلط الكنيسة وجبروت رجالها ، داخل أروقة الجامعات الناشئة في

غرب أوربا جعل منهـــا مراكز انطلاق لبناء مستقبل أفضل ، وهكذا شهدت الجامعات الأوربية مولد حركات التمرد والعصيان ضد الكنيسة الكاثوليكية والبابوية ، وانبعثت من أرجائها حركات الإصلاح الديني ، وارتفعت بين جنباتها أصوات تنادي بإصــلاح الفساد الذي اعترى الحياة الكنسية في أواخر العصور الوسطى[1] . وحسبنا أن نشير إلى أن أولى هذه الحركات الإصلاحية ظهرت بين رحاب جامعة اكسفورد حيث تلقى حنا وكلف (١٣٢٨ - ١٣٨٤) تعليمه ، فأخــذ ينتقد البابوية ورجال الكنيسة انتقاداً مراً ، وعاب عليهم حياة الترف والثراء التي انغمسوا فيها ، وانصرافهم عن شؤون الدين إلى الاشتغال بشؤون السياسة والإدارة وجمع المال ؛ في حين وصف الرهبان والديريين بأنهم فئة من المتعطلين يعيشون عيالاً على المجتمع . أما البابوية فقــد اختصها وكلف بالجانب الأوفر من نقده ، فنادى بأن تعاليم المسيحية يجب أن تستقي من الانجيل نفسه ، لا من أقوال رجال الكنيسة ، وبأن الصلة بين الإنسان وربه يجب أن تكون مباشرة دون وساطة أحد من رجال الدين مهما يبلغ مركزه في سلم الكهنوت[2] .

ولم تلبث جامعة براغ في وسط أوربا أن تلقفت تعاليم وكلف ، فظهر في هــذه الجامعة من التشك حنا هس (١٣٧٠ – ١٤١٥) الذي هاجم مفاسد الكنيسة في عنف ، وازداد عدد مؤيديه وانصاره بدرجة هددت وضع الكنيسة الكاثوليكية ، فشنت ضده حرباً ضارية ، انتهت باعدامه حرقاً سنة ١٤١٥[3] . على أن سياسة الكبت لم تجد شيئاً أمام الروح الجديدة التي تفجرت في الجامعات الناشئة في الغرب الأوربي ، فلم تلبث جامعة ارفرت أن أفرزت مارتن لوثر (١٤٨٣ – ١٥٤٦) الذي تزعم أكبر حركة للإصلاح الديني ناهضت الكنيسة الغربية الكاثوليكية .

(١) Hearnshaw: Some Great Political Idealists of the Christian Era, pp. 35-36.

(٢) Winn, Wycliff, pp. XXXI-XXXII.

(٣) Heymann: Bohemian Towns in the Later Middle Ages, p. 335.

يضاف إلى ذلك ما قامت به الجامعات الأوربية من دور في توجيه الأحداث السياسية في غرب أوربا أواخر العصور الوسطى ومستهل العصور الحديثة . ويكفي أن نشير – على سبيل المثال – إلى جامعة باريس التي غدت مناراً للحرية ومنبراً للرأي العام ، على مقربة من قصر ملك مستبد طاغية . وسرعان ما غدت هذه الجامعة الناشئة أداة للتعبير عن صوت الشعب سنة ١٣٨٢ في عصر أسرة ڤالوا التي أتبع ملوكها سياسة استهدفت مقاومة نفوذ النبلاء والحصول على تأييد الطبقات المثقفة من رجال الجامعات . وهكذا حتى غدت هذه الجامعة عند وفاة شارل الخامس سنة ١٣٨٠ قوة فعالة في المحيط السياسي ، احتلت مكانة مرموقة بين القوى الساسية المعاصرة .

أما المدرسة الإسلامية فكانت في ذلك الدور تتعرض لما تعرضت له الحضارة العربية الإسلامية عندئذ من ذبول تدريجي بطيء صامت ، حتى غدت المدرسة مجرد ذكرى من ذكريات حضارة عظيمة شامخة ، وأثراً من آثارها ، وشاهداً على مجدها ، دون أن يربطها أي خيط بمؤسسات التعليم العالي التي يكتظ بها اليوم وطننا العربي .

***

وبعد ، فإنه من حقنا أن نتساءل في ختام هذه الدراسة المقارنة عن التعليم العالي في العصور الوسطى ، عما إذا كانت الجامعات الأوربية قد تأثرت عند نشأتها بالمدارس الإسلامية ، وإلى أي حد كان هذا التأثر .

الواقع أنه إذا كان الغرب الأوربي قد بنى نهضته الحديثة على أساس واضح المعالم من عناصر الحضارة العربية الإسلامية ، بمعارفها ونظمها واقتصادياتها وفنونها . . . فإنه لا يوجد ثمة حائل يمكنه أن يمنع الغرب الأوربي من اقتباس بعض أصول حياته الجامعية عن المسلمين . وما دام طلاب العلم الأوربيون قد تدفقوا على الأندلس وصقلية والشام ومصر في القرنين الثاني عشر والثالث عشر لنقل علوم العرب وحضارتهم ، فماذا

حال بينهم وبين الأخذ بنظم الجامعات – أو المدارس – الإسلامية ، التي وجدت منها عندئذ أمثلة زاهرة ؟ وتزداد هذه الحقيقة رسوخاً إذا وضعنا أمام نظرنا حقيقتين بارزتين : **الأولى** هي أن العالم العربي الإسلامي عرف الجامعات والحياة الجامعية والنظم المرتبطة بها قبل الغرب الأوربي بمئات السنين . وسواء أطلق على هذا النوع من المؤسسات اسم مدرسة أو جامعة ، فإن العبرة ليست بالاسم وإنما بالمسمى ، فقد كانت فعلاً معاهد للتعليم العالي في أرقى صوره . **والثانية** هي ذلك التشابه بين الجامعات الأوربية التي نشأت في أواخر العصور الوسطى والجامعات الإسلامية التي سبقتها زمنياً ، وهو تشابه لا يمكن أن يرجع إلى محض المصادفة .

ويعترف باحث غربي كبير – جيوم – بالتشابه الواضح بين الحياة والنظم السائدة في المدرسة الإسلامية من ناحية ، وتلك التي عرفت في الجامعات الأوربية بعد ذلك ، مما يشير إلى أن الثانية أخذت عن الأولى ؛ فيقول « إن طبيعة الدراسة المنظمة ، والعلاقة بين الأستاذ وتلميذه ، والهبات المالية التي عاشت عليها الجامعات ، وشتى نواحي الحياة الجامعية ، كانت بدون شك متشابهة إلى حد كبير ، سواء في بغداد أم في اكسفورد »[١]. فنظام المعيدين الذي عرفته الجامعات منذ العصور الوسطى ، والذي ما زال قائماً حتى اليوم ، كان المسلمون أول من وضعه وطبقوه في مدارسهم ، فكانوا يعينون معيداً لكل مدرس ليعد على الطلبة ما ألقاه عليهم المدرس فيفهموه ويحسنوه كما يشرح لهم ما يحتاج إلى شرح[٢] . وإذا كانت الجامعات الأوربية قد أباحت للطالب الحق في أن يصبح معيداً بعد حصوله على درجة البكالوريا – أو البكالريوس – فإن هذا اللفظ الأخير لم يهتد علماء اللغة إلى تفسير أصله ، مما جعل جيوم يظن أن لفظ بكالوريا ليس إلا تحريفاً لعبارة « حق الرواية » المستعمل في الوسط العلمي الإسلامي

(١) جيوم : تراث الإسلام ؛ ص ٢٣٦ .

(٢) الذهبي : تاريخ الإسلام ، ج ٣٣ ، ص ١٦٤ ، المقريزي : السلوك ، ج ١ ، ص ٧٠٠ .

في العصور الوسطى ؛ بمعنى حق التعليم بتخويل من الغير [1] . ويؤيد هذا الظن أن اللفظ الأوربي ورد لأول مرة في أغنية رولان الشهيرة ، مما يرجح أن واضع الأغنية استعاره من مسلمي الأندلس .

على أننا لا نريد أن نبالغ فنقول إن كل ما عرفه الغرب الأوربي من نظم وتقاليد جامعية في العصور الوسطى أخذه عن المسلمين ، لأن الحياة العلمية نفسها لها خصائصها التلقائية المشتركة في جميع العصور وكافة البلاد . وعلى ذلك فإنه من العسف القول مثلاً بأن الطلاب الأوربيين عندما دأبوا على الرحيل من بلد إلى آخر للتتلمذ على يد أستاذ مشهور ، إنما حاكوا في ذلك طلاب العلم المسلمين ، حيث كان طلب العلم في الإسلام هدفاً من الأهداف الرئيسية التي يشد من أجلها الرحال . ذلك أن روح العصر نفسها وصعوبة نقل الأفكار وندرة الكتب المنسوخة ، فرضت على طلاب العلم – سواء في العالم الإسلامي أو المسيحي – أن يسلكوا هذا المسلك دون حاجة إلى توافر عنصر المحاكاة . وأيضاً إذا سمعنا أن الطلبة المغتربين في بولونيا أو باريس قد نظموا أنفسهم في العصور الوسطى على هيئة جاليات أو أروقة ، فإنه من المبالغة القول أنهم أخذوا هذا التقليد عن المؤسسات الإسلامية ، لأن طبيعة البشر تملي على المغتربين أن يتكاتفوا جميعاً ، ليجد كل منهم في أبناء بلده سلوى تعينه على تخفيف آلام الغربة والحد من متاعبها ، وخاصة في تلك العصور .

وهكذا تأثرت الجامعات الأوربية في العصور الوسطى بالجامعات – أو المدارس – الإسلامية ، ولكن إلى حد معين غير بعيد . أما إذا أدخلنا في اعتبارنا الأثر الذي تركه تدفق العلوم والمعارف الإسلامية على الجامعات الأوربية في العصور الوسطى ، فلا بد من الاعتراف عندئذ بأن هذه المعارف أحدثت ثورة في الفكر الأوربي منذ القرن الثاني عشر للميلاد ، وهي الثورة التي تمخضت عن مولد الجامعات الأوربية نفسها ،

---

(١) جيوم : تراث الإسلام ، ص ٢٣٨ .

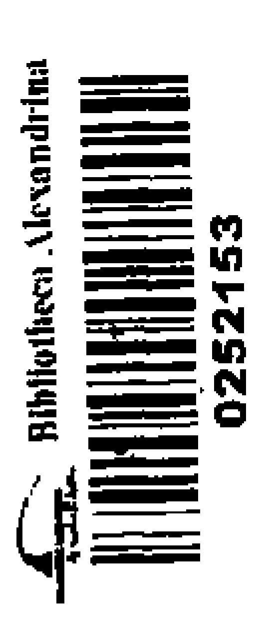
ثم اعتماد هذه الجامعات – لعدة قرون تالية – في مناهجها ومواد دراستها والكتب التي كان يدرس منها المعلمون ويتعلم فيها المتعلمون ، على الغذاء الفكري الذي قدمه لها علماء المسلمين . وحسبنا ما يقوله أحـــد علماء الغرب من أن « روجر بيكون درس اللغة العربية والعلم العربي في جامعة اكسفورد على تلاميذ أساتذته العرب في الأندلس . وليس لروجر بيكون ولا لسميه الذي جاء بعــده (فرانسيس بيكون) الحق في أن ينسب إليهما الفضل في ابتكار المنهج التجريبي ، إذ لم يكن روجر بيكون إلا رسولاً من رسل العلم والمنهج الإسلاميين إلى أوربا المسيحية ، وهو لم يمل قط من التصريح بأن تعلم معاصريه للغة العربية وعلوم العرب هو الطريق الوحيد للمعرفة الحقة ... !! »[1] .

(١) Briffault : Making of Humanity : p. p. 201 - 202.

This book which is presented to research workers in the field of Medieval History contains eighteen papers prepared for various conferences and symposia over a period of thirty years. They treat different themes but are organically and integrally related to one major concern : Medieval History.

The author, Dr. Said A.F. Ashour, is at present Professor of Medieval History, Kuwait University. Formerly, he occupied the Chair of Medieval History, Faculty of Arts, Cairo University, for fifteen years.

He has entrusted the publication of this book to Beirut Arab University, where he worked as professor and chairman of the department of history for some years.



خصصت مائة نسخة من هذا الكتاب ورصد ريعها للمنظمات الفدائية الفلسطينية

المؤلفة و الناشر